

الحزب الثاني من جواهر
التوضيح للشيخ محمد بن
كثير



٩١٨

حواشي على

التوضيح

ياسين الحمصي

حواشي التوضيح ، تأليف ياسين بن زين الدين بن أبي بكر
(-١٠٦١ هـ) . كتب سنة ١١٥٦ هـ .

ج ٢ (٢٣٠ ق) ٢٣ س ٢١ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها اتمتار ، كلمة قوله بالحمرة .

٩١٨

الأعلام ٩ : ١٥٥ ، الظاهرية (النحو) : ٢٣
١ - النحو ، اللغة العربية أ - المدايمي ، ياسين بن

زين الدين - ١٠٦١ هـ بد تاريخ النسخ ج - حواشي

شرح التوضيح د - حواشي على التصريح بضمون

التوضيح .



المجلد الثاني من حواشي
التوضيح تأليف يدنا
وسولانا شيخ الاسلام
والمسلمين الشيخ
المجتمعة رحمه الله
تعالى امين
والمسلمين
امين

في نوتة احمد السليمان
تحت عنده امين ١١٥٩

في نوتة احمد السليمان
تحت عنده امين ١١٥٩

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: حواشي لتوضيح الرقم ٩١٨

اسم المؤلف: ياقين الخميس

تاريخ النسخ: ١١٥٦ هـ

عدد الأوراق: ٢٢ صف

ملاحظات: كود صرف

القياس: ٢١٥

حجم: ٢٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله رب العالمين **وصلي الله** على محمد وآله
 والمرسلين. وعلى آله وصحبه أجمعين. ونسأل الله سبحانه وتعالى
 الخير وحسن الخاتمة أنه أكرم الأكرمين **هذا باب حروف الجر**
 قيل انما سميت بذلك لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء والظواهر انما سميت بذلك
 لانها تملأ اعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف
 الجزم وعلمها الجر على الاصل من كونها تختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص
 بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطي في الجمع لم تعلم فعلا انه اعراب
 العمل ومدخولها مفضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع
 اليه ولو نصب لاحتمال انه بالفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الى الاسم **قوله**
 وهي حروف حروفها تسمى حروف الجر واشتراح الالية منها لولا اذا دخلت على
 ضمير من نوع نحو لا يلا ولا لا ولا لولا فانه جارة للضمير عند الجموع ولا
 تتعلق بشي وموضع الجر ورفع بالابتداء والجر محذوف ولعله يختار منه
 الاخفش انها غير جارة والضمير مبتدأ وانما هو الضمير المنفصل عن الرفع ولكن
 رده في المنفي بان الانابة انما وقعت في الضماير المنفصلة **قوله** يعني من الالية
 قاله نويسري قال الحنيد قال ابن ولاد متي في لغة هذا بل يعني وسط في
 يقولون جعلته متي كنه اي في وسطه انتهى فمع هذا تكون اسما لاحرف الجر فليست
 وينظر اهي معرفة او مبنية حينئذ انتهى واقول الظاهر ان ما قاله ابن ولاد لا يطرأ
 لعدم ظهور كونها بمعنى وسط في متي ليجتمع عليها اشتراكه والظاهر حينئذ ان الاسم

مبنية

مبنية لمسايقها الحرفية كما قالوا ان حاشا لترجيته مبنية لمسايقها حاشا
 الاستشائية فان فرض انها ايماء بمعنى وسط في معرفة او لا مقتضى بناءها
قوله لعل الله قاله نويسري هي باقية على الترجي ولا يتعلق بشي ولكن الظاهر انها في
 هذا البيت معنا الانشاق مثل لعلك باخ نفسك **قوله** بحر الجلالة هي مرفوعة
 بحرف الجلالة لا فاعلها حرف الجلالة او ضميرها وتقدر على ما يقتضيه الزق بين
 الاعراب المحلى والتقدير يركب وما قرره وفي معنى الاعراب المحلى فانظر حاشيتنا على الفاعلي **قوله**
 والتقدير وما قرره وفي معنى الاعراب المحلى فانظر حاشيتنا على الفاعلي **قوله**
 فضلك خبر المبتدأ **قوله** ولا يجوز الجر الى اخره قال الزرقاني ان لعل فيها
 حاشية هذه الاربعة والجر انما هو بهذه دون تلك عند من انهم وما ذكره
 السارح مستغاد من قول المصنف ولهم في لامها الى اخره فانه ظاهر في ان هذه الالف
 خاصة بعمل الجارة فكان على السارح ان يثبت على ذلك **قوله** ان تقدر في مصدرية
 على هذا ينبغي ان لا تظهر ان بعدها ان تعرب باللام كي **قوله** وسبقه تختص
 بالظهور قد ينافي الحواشي وجه ذلك وحكمة انقسام هذه السبعة
 الى الانقسام الاربعة فرأى **فصل قوله** واما على تضمين الفعل
 الى اخره ظاهر صنيعة ان التضمين ليس تاويل ولا عطفه على التاويل
 بل هو لا يعني انه تاويل فكل الاحسن ان يقول مؤول اما يحمله على
 الاستعارة واما يحمله على التضمين ثم هذا ظاهر ان كان التضمين
 تبا ساقا كان سماعيا كما هو المختار على ما مر في باب المفعول معه فلا
 يربط له على انابة حرف عن اخر لكون كل منهما غير قياسي وكون
 التضمين في الفعل اسمي كما نص عليه في الغني لا يقتضي مزية التضمين
 المطاوعة هنا لاجراج الكلام على كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام
 المصنف في الغني في تقريره التضمين في مواضع يقتضي ان احد
 اللغتين مستعمل في معنى الاخر لانه قال في ما نقلوا من خير فلن تكفروا



اي فلن تحرموه وفي ولا تعرفوا عقدة النكاح اي لا تعرفوا وحيدته فمعنى
قوله انه اشرب لفظ معنى اخوان اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط
فان هذا هو الواقع في ذلك التقرير وان احتمل انه مستعمل بمعنى
الآخر وقول ابن جني في الخصايب ان العرب قد تسع فتوقع احد الطرفين
موقع الاخر اذ بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ذلك الذي
بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح في انه مستعمل في معنى الآخر فقط
وعلى هذا فان التضمن مجاز مرسل لانه استعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة
بينها قرينة كما يتضح ذلك في هذا القول وفيه قيل ان فيه جمعا
بين الحقيقة والجاز لانه المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف
بالقرينة وهذا لما يقول به من يرى بجران الجمع بين الحقيقة والجاز
وهو ظاهر قول المفسر ان فائدة ان تؤدي كلمة مودى كالميتا فظا هو
تقرينه مخالف لما ذكره من فائدة فليست به كذلك وعلى هذا القول يجري
سلطان العلماء العرب عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن الفصل الثاني
والاربعون في مجاز التضمن وهو ان يضمن اسم معنى اسم لا فائدة معنى الاسمين
تتعد به تقديرته في بعض الواضع كقوله حقيق علي ان لا قول علي الله الا
الحق ضمن حقيق معنى حريم ليفيد انه محقق بقول الحق وحريم عليه
ويضمن فعل معنى فعل فتتعد به ايضا تعديته في بعض المواضع كقوله الشاعر
قد قتل زيد اعني ضمن قتل معنى صرف لا فائدة انه صرف القتل دون ما
عداه من الاسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا انتهى المقصود
منه وفيه تصريح بان التضمن يجري في الاسماء بل صرح به وقول المفسر
اشرب لفظا شربا فاقصار السعد والسيد على بيانه في الافعال جازية
مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى احتمال في الافعال مجرورة عن الله ليل
وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقة لم يشرب بمعنى غيره وعليه جرى مجرى

الكشاف وعجيب للصنف في الفتي حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمن
بما مر فادهم انهم يروى بما يقتضيه ذلك التفسير فتبين له ذلك
السعد في تقرير كلام الكشاف في بيان انه لا يروى بان في التضمن مجازا
ولا الجمع بين الحقيقة والجاز وانه مع استعماله في المذكور يدل على
المحذوف ما نصه حقيقة التضمن ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي
مع فعل آخر على ما لم قال ان الفعل المذكور مستعمل في معناه
الحقيقي مع حذف حاله ما حو من الفعل الاخر بمجموعة القرينة
اللفظية نحو احمد اليك فلا نامعناه احمد منها اليك حمده
وقد عكس كما يقال في يومنون بالغيب يعترفون بمهمونين
انتهى وفي قوله مع فعل آخر حذف مضاف اي مع حذف فعل فان
قلت المناسبة انها هي بين الفعل المحذوف ومتعلقة المذكور لا بين
الفعلين قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيد اي
منها اليك ضربته ولا كفي القرينة واعتبر عليه بان في كلامه ناقضا لان
قوله مع فعل آخر مناسبة غير ملائم لقوله مع حذف حال فان الثاني
يدل على المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول واجيب بان في
كلامه تعليل اطلاق الفعل عليه وعلى الاسم او اراد بالفعل معناه هو
اللفظي وكذا في قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام
وبعد عن المرام وذلك ان الداعي للسعد على ما قاله الفرار من الجمع
الحقيقة والجاز والاصل تضمن الفعل لمثله فاللاحظة في ضمن المذكور
سلكه واستبر بالمال عند بيان المعنى الى ذلك التضمن ولو قد نفس
الفعل كان من المحذوف المجرى ولم يكن المحذوف في ضمن المذكور وايضا
في تقديره تكثر المحذوف وبما انظر ان من قال لا تنحصر طرق
التضمن فيما قال وان منها المطفة نحو الرفض الى نساكم اي

المرقعة والافضا الي سايكم فقد غفل عن الباعث على هذا القول على انه لم
يجع احد المحضر وقال السيد ذهب بعضهم الى ان اللفظ مستعمل في معناه
الحيثي فخطا باللفظ الاخر مراد بل حفظ محذوف اليه لا عليه ما هو من
متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا في الكلام والمحو في فيه افعه على انه
حال كافي قوله وتكبر والله على ما هداكم كانه قال وتكبر والله حامدين
على ما هداكم وتارة يحسن فحفظ المحذوف اصلا والمفعول لا كقولك
الحمد لله فلا ياك انك قلت اني اليك حمد كما يد له عليه قوله يعني اللتان
عند الكلام على قوله تعالى يومنون بالغيب اي يعترفون فانه لا بد من تقرير
الحال اي يعترفون به يومنون بالغيب اي يعترفون فانه لا بد من تقرير
نفسنا اني وقولهم على انه حال وقوله والمذكور مفعولا بمعنى ان المذكور
يدل على ذلك كما يفيد قول السيد مع حذف في حالها خوذ من الفعل
الاخر والظاهر ان السيد يوافق على ذلك لانه لم يشترط له عليه كما هو
دائم عند مخالفة فاندفع قول بعضهم ان في جملة المذكور مفعولا
للمحذوف في نظر ظاهر ان الفعل الجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لآخر
القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة احد حالين فاعل انهم يعني
انهم حمد الله حال كوني حامدا لله ويرى عليه انه ان اراد جملة حمد
حال في التركيب ففاسد او في المعنى فالذي وقع فيه حالها انما هو اسم
الفاعل المحذوف به لالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوني
حامدا وقد ذكر السيد ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان
السيد لم يقصد الله عليه وانا اراد بيان وجه اخر ليفيد ان ذلك امر
اعتباري لا ينحصر فيما قاله السيد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام
السيد والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق اخرى منها
ان يكون مفعولا كافي قولهم الحمد اليك الله اي اني حمد الله اليك ومن

العجب

العجب ايضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبك
بلا سبك كتاب التوبة وانت قد عرفت ان هذا حذف كائن عليه السيد
لا سبك هذا وقد اتفق هذا ان المحققان السيد والسيد على ان الحمد
اليك زيد انضمينا ووقع للمولى اي السموذ في اول تفسيره الفرق بين
الحمد والمدح بان الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل الى المنعم بخلاف
المدح وانه يرشد الى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمفعول في حمد الله
ومدحه فان تعلق الثاني تعلق عامة الافعال بمفعولاتها والاول مبني
على معنى الا انما في قولك كلمة فانه معرب عما تفيد لام التبليغ
في قولك قلت له ولا يخفى ان هذا يختلف الكلام القوم ولم يثبت شهادة
من مفعول او منقول فمن التجايب نقل شيخنا النوري له في رسالة التبيين
وقوله وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه ان الايمان من مفهوم الحمد فتعلق
اليه بالنظر لذلك فلا حاجة الى ادعاء التبيين فيه فليست دليله الاتي
فان اراد بكونه حسنا حسن تركيبه فلا شك في ذلك وان اراد حسنه من جهة
المعنى فلم يظهر فانه وان اطال الكلام كما علم بالوقوف عليه لم يأت فيه بيان
المعنى في هذا امر ان الاول ما اشار اليه السيد والسيد من احد الحال من
المحذوف او المذكور لاشك انهما وجهان متغايران عند من له في التحقيق يدان
وانما الكلام في انهما هل يتولى دايما او يخرج احدهما في بعض الاحيان
والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم رجحان احدهما على الآخر بحسب
المقام بل تبيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد الحام في ترجيح احدهما بين
المحذوف في وتكبر والله على ما هداكم وان جري السيد على خلافه كما نقل
قال بعضهم لان الحمد لا يستحق ويطلب لما فيه من التمجيد كما في حديثك
قال صاحب الكشاف المعنى تكبروا الله حامدين ولم يقل الحمد والله تكبرون
قال بعضهم لان الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديثك

ان تؤمن بالقضاء المعني ان تؤمن بمعرفة بالقضاء ان تتعرف بالقضاء
موتنا لان ان والفعل تسبب بمصدر معروف وهو لا يقع حالما قاله
الترغيب في الكلام على ان تسر وجوبا اذا وقت حالا وان كان لا يخلو عن
نظر لغتهم وجوبا كون المصدر المسبوك معرفة كباقي ولا يدر لان
عليه من اسم الفاعل حكمها وفي بعضها يخرج اخذها من المذكور
كما اذا ضمن العلم معني القسم نحو علم الله لا فعلن فالعني قسم بالله عالما
لا فعلن لا عكسه لان القسم جملة انشائية لا تقع حالا لا بتأويل واسم
الفاعل الواقع حالا في مقامها فيعطى حكمها وخوفامته الله مائة عام لان
التقدير البتة مائة عام مما لا امانته الله مائة عام مائة عام لان
منه ان لا يكون الحال مقارنته بل مقدرة والاصل كونها مقارنته واما ما توهمه بعضهم من
ان صلة التبرك تدل على انه المقصود اصله فمرود بانها انما تدل على كونه مراد في
الجملة اذ لو اها لم يكن مراد اصل بل ان الصلة لا يلزم ان يكون للتبرك كذا عليه
كلام البعض وحيثما انبتت من اهلها مكانا شريفا فانه فاستندت باعترفت
وذكوانه متضمن معنى اتت ومكانا ظرف او مفعول ولا شك ان قوله من اهلها حينئذ
متعلق بانبتت الذي بمعنى اعترفت لا باتت وما يتفطن له ان المراد بالصلة ماله
ولا لعمري التضمن لا ارتباطا بالمحذوف الذي في ضمن المنكوس فيسمى اذا ضمن اللازم
معني التقدي فان التعدية حينئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة واما اذا ضمن
تعدد لواحد معنى متعدد لا من وبالعكس وتضمن العلم معنى القسم كما في قوله
انما هو الجواب الثاني هل الخلاف في كون التضمن سماعيا او قياسيا سمي على الخلاف
في انه حقيقة او مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك في المجاز
سمي على كون المجاز سماعيا او لا والذي يخطر بالبال انه على القول بان حقيقة
لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا
يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص خلافا

لبعضهم

لبعضهم قال في التلويح القبر في المجاز وجود العلاقة العلوم اعتبارها
في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها باعتبارها حتى يلزم في احاد المجاز ان
تنقل باعيا عنها عن اهل اللغة وذلك لاجتماعهم على اختراع الاستعارات
الفريية البدعية التي لم تسمع باعيا عنها من اهل اللغة هو من طرق
البلاغة وشعبها التي بها ترفع طبقة الكلام فلولا يصح لما كان كذلك
ولهذا المريد ونوا المجازية وفيهم المقلدون وتمسك المخالف بانه لو جاز
التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز تخلة لطويل غير انسان المشابهة
وشبكه للصيد للجارية وابالابن للسببية واللازم باطل اتفاقا لحيث يمنع
الملازمة فان العلاقة متضمنة للصحة والتخلف عن مقتضي ليس بقادح
لجواز ان يكون لما منع مخصوص فان عدم المانع ليس جزا من مقتضى ذهبا
المصنف رحمه الله الى انه لم يجز نحو تخلة لطويل غير انسان لا تتقاسر ط
الاستعارة وهو المشابهة في اخص الاوصاف اي فيها لزيد اختصاصا بالمشبه به
كالسجاعة للاسد فان قيل الطول للتخلة كذلك قلنا الصل الجامع ليس مجرد
الطول بل مع فرج واخصان في اعالها وطراوة وتمايل فيهما انتهى ولا شك انه
على القول بان التضمن مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي
مع انها ليست مما خصوا عليه في العلاقات امر مشترك بين افراده لكن الذي
يرجعها في كل موضع الى ما يليق به مما هو من العلاقات المتعددة وبذلك
يتنازع بعض الافراد عن بعض احو والتخلف في بعض الافراد ان فرض لا يضر
كما علمت هذا ينبغي ان يحقق المقام وقيل من حققه مع اطالته الكلام ولنا
رسالة في التضمن فريدة حررها في مبادئ الاستغناء قبل الوقوف على
افراده بالتصنيفا من سبقنا قصدنا ما حذرناه هنا انتهى الكلام عليه
فلذا ارجنا عن العلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا عمل عند ارباب
التحصيل وحيث كان الامر كذلك ففهم الكلام على بقية الاقوال فنقول تقدم

ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه السيد ان اللفظ يستعمل في معناه الاصلي
فيكون هو المقصود اصاله لكن قصد بعبئته معنى اخر ياسبه من غير
ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدح له لفظ اخر فلا يكون من الكناية ولا اظها
بل من الحقيقة التي قصد منها معنى اخر ياسبها ويتبعها في الارادة وحسب يكون
واضحا بلا شك وهذا مبني على ان اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا
مجازا ولا كناية والسيد جوزه ومثله مستتبعات التركيب وذلك ان الكلام
قد يستفاد من عدمه معنى ليس الاعليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة
فحينئذ قولك اني فستعرف التمهيد وان زيد اياكم انكار المخاطب السعد
وغرهم لو اذ كناية انتهى والمراد من التبعية في قوله لكن تبعية
التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حوائج المطول في بحث الاستعارة عند
الكلام على قوله اسد علي وفي الجروب نعامه لا ينافي تعلق الجاربه اذ اللفظ مع
ذلك المعنى ما هو لازم له وهو مفهوم منه من الجرأة والصولة والوق بين هذا
الوجه والتضمن ان في التضمن لا بد ان يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا
مقصودا في المقام اصاله وبه يبارق التضمن الكناية وفي هذا الوجه لا يكون
المعنى الملحوظ تبعا مقصودا في المقام اصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد
على وجه المبالغة وذلك يعني عن القصد الى وصف الجرأة والصولة ثم اخبرني
انني وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمن ان قد يتبعه في
الارادة يخرج المعنى الاخر عن حد الاصاله في القصد والامر في التضمن ليس
كذلك بل قد تكون الكناية اليه افرا انتهى ومن العجب انه نقل كلام حاشية
المطول في تلك الرسالة وما اعترض من على ما قاله السيد بانه كيف يعمل
اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه لان اللفظ والعلية لكنه لم يستعمل فيه
والخامس ان المعنيين مراد ان على طريق الكناية فمراد المعنى الاصلي
توصلا الى المقصود ولا حاجة الى التعمير الا لتصور العجز عن اللفظ

ضعف لان المعنى المكاني به قد لا يقصد وفي التضمن يجب القصد الى كل
من المضمن والمضمن فيه انتهى ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين
وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن القريب قول بعضهم ان اراد انه لا يقصد
اصلا فمنوع لتضمنهم بخلافه وان اراد التقليل والتكثير لم يثبت المطلوب لان
عدم ارادته في بعض المواضع لا ينافي ارادته في بعض اخر وحاصل ما اشار اليه
السيد ان الكناية في بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصلي ولو كان التضمن
منها لا يستعمل استعمالها في وقت ما وجب كما قال العصام بانه قد يجب في بعض
الكناية شي لا يجب في جنسها ولذلك سمي باسم خاص انتهى فان قيل اذ شرط في
التضمن وجوب ارادة المعنيين نافي الكناية لان الشرط فيها جواز ارادة
اجيب بان المراد بالجواز الامكان العام للقيود بجانب الوجود لا خراج المجاز
لا يجوز بمعنى الامكان الخاص لظهور ان عدم ارادة الموضح له كمدخله في خروج
المجاز حتميا لو وجب ارادته خرج ايضا واورده بعضهم على قول السيد ان
التضمن يجب فيه القصد الى المعنيين انه ممنوع وادعى انه واراد على طريق
الكناية قال الا ترى ان معنى الايمان جعله في الايمان وبعد تضمينه معنى
القصد لا يقصد معناه الاصلي وارايتك بمعنى اخبرني انتهى وهو مطلق
لانه مغفوت لفائدة التضمن من ادالكلمة مودى كلمتين وجعل ارايتك
بمعنى اخبرني من التضمن ميمر ظاهر والسادس ان المعنيين مراد ان
على طريق عموم المجاز كما بيناه في سالتنا وذكر بعضهم في التضمن قول اخر
لوصح كان سابعاه وان دلالة غير حقيقة ولا تجوز في اللفظ وانما التجوز في
انضائه الى الممول وفي النسبة الغير النامة ونقل ذلك عن ابن جني وقال
الا ترى انهم حملوا التقيض على تقيضه فعدوه بما يتعدى به كما عدوا
اسد بالاجل على جهرو فضل بعض جملة على يقض ولا يجاز فيه قطعا
بجود تقيضه وانما هو تصرف في النسبة الناقصة انتهى وهذا

القول الثاني لما نص عليه ابن جني في الخصائص وقد تقدم كلامه في ما سبق العجب
ان هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص واستدل به لذهب في التضمين بطله
مغاير هذه اوجلت التقيض على التقيض ليس من التضمين ولا قرب منه
ليقرب به ولهذا اقبله بعضهم به فانه قال في المغني في بحثي على وقد تكلم
على قوله اذ ارضيت على بنو قيسير بحمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قال
الكسائي حمل على تقيضه وهو سخط سأل الله تعالى الرضا بنفح خط
بفضلته وكرمه وتقي قول اخر ان ثبت كان تاما واختاره المولى ابن كمال باسما
حيث قال بالجملة لا بد في التضمين من ارادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون
كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فان احدا المعنيين تمام المراد والاخر
وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة وبما قرناه اندفع ما قيل الفعل المذكور ان
كان في ضاه الحقيقي فلا دلالة له على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر
فلا دلالة له على المعنى الحقيقي وان كان فيهما الزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
ولا يمكن ان يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التظليل لان كلا
من المعنيين ههنا مراد بخصوصه انتهى المقصود منه ولا يخفى انه لم يظهر
اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمين لما اعترف به من ان كلا من المعنيين
مراد بخصوصه ثم قال ان التضمين على المعنى الذي قرناه لا اشتباه بينهما
المجاز المرسل لانه شرط بتمتع المعنى الحقيقي وهو غير متعذر نعم يلزم اندفاعه
تحت مطلق المجاز وبين ان الحق انه ركن مستقل من اركان البيان لا كناية والمجاز
المرسل وان فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وفي قوله
ان المعنى الحقيقي في التضمين غير متعذر نظر لانه متعذر بواسطة العربية
كما عرفت مما مر ولا بد من المصير الى المجاز او الجمع بين الحقيقة والمجاز لان التهمة
في المجاز انما تمنع من ارادة الحقيقة فحفظه فانه مما يقع فيه القلط
ثم ان علم من كلامه ان في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع

بين

بين الحقيقة والمجاز اللزوم على بعض الأقوال وهو القول الثاني المتقدم كما
عرفت الحقيقة مما مر فندعي ان شبهة الجمع في التضمين مطلقا واهية
دعوى باطلة ولم يرد بمنع على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وان
كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع من قال انه اعترض عليه بذلك فقد
اقرى وحسبنا الله ونعم الوكيل **قوله** ولا يجملون ذلك شاذا قال
الزركاني لعل الواو زائدة انتهى ولم يظهر لي وجهه والعطف هو الظاهر
والمعطوف عليه قوله بحمل الباب كله **قوله** وحمل ما انصرف هذه
الدولة الى اخره قال في الجني انه اني فان قلت فاصنع بتوهم الامر
من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن أبي الربيع في شرح الاضاح ان حمل الخلاف
لما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول منه فلا يقع خلاف في صحة وقوع
عن هنا انتهى ورايت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن اياز في نيحة القواعد
قبل وبعد مستعملان للزمان والكان وان شجرة نقل عن بعضهم ان هـ
الاولي بهما كان للثلاثة اوجه امتناعهم من اضافتها الى الفعل بغير سلبك
نحو من قبل ان تاتينا والاختار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي هـ
والوادي قبل الجبل وانما الاصل في الغايات وكلها ظروف
مكان كنون وتحت انتهى والجواب عن الاول انهما ليسا السهين شي من
اوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعملوا
للدلالة على التقديم والتأخير فلم يكونا اصل الموضع للزمان فلذا لم
يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليها حكم
الصفات حين ترك موضوعها وهجر هذا يصلح جوابا عن الاول
ايضا **قوله** من تاسيس اول قال في المغني ورده السهيلي بانه لو
قيل هكذا لا حيتج الى تقدير زمان انتهى بقي ان التاسيس ليس
مكانا في معنى التام بل به الا ان يقال المقصود ان لا يكون الا بتدا

في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان **قوله** من صلاة
الجمعة قال الله نوري صحيحة هذه القوة عليان معني الحديث ان المطر
كان ليلة او صلاة الجمعة لا اول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر
ابتداء اول يوم الجمعة فلا يتاني هذا التقدير فليسا مل انتهى
واقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ان ابتداء المطر
واتمائه صلاة الجمعة لان فيه ان اعرابا قام والبي صلى الله عليه
وسلم يخطب ويسكني ولا قلة المطر وثانيا كونه او يسكني غيره الكثرة
مراجعة **قوله** نحو من عهد الى اخره يمكن رد هاتين مثل ذلك الابتداء
في المكان كما بيناه في الحواشي **قوله** ولها ثلاثة شروط لم يشترطوا
في زيادته غير هذا ذلك لانها ام الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك
لتقل زيادتها **قوله** بهل خاصة كذا قيد ابو حيان في الارتشاف
والمصنف في المعني لكن لم يقيد ابن النافظ بهل والاطلاق قضية
كلام السمين والصفاء مسمى فانها انقلا في الكلام على قوله تعالى جل بيني
اسرائيلكم انما هم من اية بيته كلاما عن ابن عطية ونظرائه بان كم ان
كانت خبرية فلا تزداد من في الخبر وان كانت استهامية فمتعلق الاستهام
المفعول الاول لا الثاني الا ان يقال بجوازه لان سحاب الاستهام على
الجملة انتهى وهذا صريح في جواز زيادته من بعدكم الاستهامية كما لا
يخفى **قوله** ولعل الفرق الى اخره قال الدنوري قد يتوقف فيه فان كون
هذه اياها طلب التصديق لا يقتضي ان يكون ذلك خاصا بها فليحتمل
قوله اما فاعلا قال الدنوري قال بعضهم اعلم ان زيادة
حروف الجر مع المنصوب احسن من زيادتها مع المرفوع
نقول لك ما رايت من احد احسن من قولك ما قام من احد
والعلة في ذلك ان زيادتها مع المنصوب في محلها الا حروف الجر

انما دخل لتعدي الالف الى الاسماء والتقديره انما هي المنصوب واذا
زيدتها في المرفوع او قمتها في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل
الى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب احسن **قوله** به يدخل فيه
ما قاله ابو حيان من انهما تزداد في ظرف او مصدر اتسع فيهما نحو يسري
من سير شديد وما سجد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا
منهما مفعول به على الاشباع واعلم انه قال في الغني تقييد المفعول
بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع
زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انتهى في المعني
بتركه الجرود مع وباللام ونحو ولا تجامع من من ولكن لا يظهر المنع
في المفعول المطلق وجه ذكر ان ابا البقا خرج على زيادتها في المفعول
المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجع
قال الاماميني وقد يشك قوله انهم في المعني بتركه الجرود مع الى اخر
بانهم قد سمع دخول من على مع كما حكاها **س** ذهبت من معه وقراءة من ترا
هذه اذ كرم من معي بكسر ميم من وجابه بان مع المدخولة الى بمعنى عند
التي يراد بها مكان الاجتماع او زمانه ولا شك ان مع التي تجعل التواو
بمعناها في المفعول معه ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح
ابو الباقا بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضر ذلك من شيء
وقال ان من شيء بمعنى ضد فاعل المصنف اطلق المفعول ليشتمل
المفعول المطلق والشارح قيد بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا
يشامل **قوله** او مبتدأ قال الدنوري قال بعضهم تزداد في الابتداء وفي
الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدي لواحد وفي اول مفعول فاشتت
وفي اول مفاعيل فاشتت وفي اول مفاعيل اعلمت وفي اول مفصولي الحقيقة
وفي ثانيهما وفي مفعول ما لم يسم فاعله هذه تسعة مواضع انتهى اقول

من زيادته في اسم كان قوله تعالى ما كان علي النبي من حرج الآية فكانت
ناقصة ومن زيادته دخلت علي اعمها والخير قوله فيما فرض الله له اي
ليس علي النبي ثم فيما قد روي له ولا يتبعه ان يكون الحرج قوله علي
النبي وقوله فيما فرض الله له ظرفا وتول المولي اي السهو اي ما صح ما
استقام في الحكمة ان يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف
وهو الاستقامة واليقان بقيته مستغني عنه وهو في الحكمة مستغني
الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسبة ان يكون بمعنى
الاثر فتدبر **قوله** نعمته علي الحل هذه ابناء علي ان الجور بحرف زايده
اعرابه محلي وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وهو ان وقع التصريح
بمعنى كلام كثيرين مشكل كما بيناه في حاشية الفاكي **قوله** قد كان
منه نظر قال انه نوسر في هذا اسمع من كلامهم وسمع ايضا قد كان من
حديث فخل عني قيل من في الموضوعين زايده في الفاعل ولا دليل فيه
لا احتمال ان يكون الفاعل في الموضوعين ضمير يعود علي اسم الفاعل اي
قد كان هو اي كان من مطر ويحتمل ان يكون ذلك علي الحكاية كما قلنا
قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فخل في الجواب علي سبيل
الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقد خرج ذلك ايضا
ان التقدير قد كان شي من مطر فخل في الفاعل واقيم الجور مقامه فهو
من اقامة الصفة مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم منه
ان يكون الجور بحرف غير زايده فاعلاو ذلك لا يجوز فقد بان بهذا
ان ما نقله بعض اصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى
ولقد جاءك من نبا المرسلين جوابا عن حديث الفاعل في غير المواضع
المعروفة من ان ذلك محله ما لم يعم غير مقامه مردود فليتامس
وقوله في هذا التخريج فاسد الي اخر ما علل به الفساد قد يمنع

بان هذا التخرج لا ينبغي ان الجور فاعلاو بل يمكن ان يكون مراده ان هذا
الجور والجور صفة قامة مقام موصوفها بعد حذفه ولعل هذا
مراد قايله انتهى اقول كانه اراد ببعض المشايخ الشهاب القاسمي هو
نعم قال ذلك فيما كتبه هو امس ابن الناطر في اخر باب النعت
واعترضه بعض الفضلاء بانه ان اراد بما سدد مسدده ما يصلح للفاعلية
فالجور والجور ليس كذلك وان اراد ما يحل محله مطلقا لمحل انهم
في قوله تعالى ثم بدا لهم الآية احتجوا الي التاويل ما يمكن ولو مع ما اعلمنا
احتجوا اليه واجيب باختصار الثاني لكن الراعي قام مقامه مع كون فيه
اشعار ودلالة علي ذلك الفاعل المحذوف كما في الآية **قوله** والثاني نحو
اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة قالوا الذين يهرعون فيها في هذه الآية للظرفية
تخالف لقول البيضاوي انها فيها البيان اذا فحينئذ تكون من بيان الجنس
قوله وزاد في المعنى الي اخره لم يزد ذلك علي وجه يقتضي اختياره لانه نظر
في كثير منه في كلام الشارح ايهام ما لا ينبغي **قوله** وهو الفصل الي اخره
قال في المعنى بعد ان نقله عن ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد
من الجمل فان ما روي به يعني فصل والعلم صفة توجب التميز
والظاهر ان من في الآية لا يتبدل او بجمل عن **قوله** نحو ينظرون من طرف
الي اخره قال في المعنى والظاهر انها لا تبدل او قال الدماميني ان اريد
تكون الظروف اليه للظرفية بمعنى اليها قال يونس وليس الظاهر
حينئذ كونها لا تبدل كما قال المصنف وان اريد اليها للظرفية وقع ابتداء
الظرفية من لا تبدل الغاية لا بمعنى اليها فاما غايتها فتعني ان يكون لان
الاجازة المستعمل **قوله** نحو ان تعني عنهم اموالهم الي اخره قال
في المعنى وقد مضى القول بانها في ذلك لا تبدل او قد لم يجلل البذل
ان المعنى لا تبدل لانه متعلق بها المحذوف واما في اطلاقه **قوله**

في
المعنى

وانما نضرب الي اخره تمامه على راسه تلقى اللسان من الفم قال الفقيه
والظاهر ان من فيها البتة اية وما مصدرية وانهم حملوا ما هم خلقوا
من الضرب **قوله** فحملته غاية لرويتك قال الزرقاني انتم الشيخ
على هذه اترك ما فيه النزاع وهو ان محل الالبته اهل هوشيا اخر او محل
الالبته **قوله** واستقطها هذا الاخره قال الزرقاني هذا غير ظاهر
بل استقطها لان فرضه محاذاة كلام الناظم الا انه يتبعه فيما ذكره
مع انه يستظهر خلاف ما ذكر **قوله** بين معنى وفاته لا يرد عليه نحو
النار للكافرين مع كونها الاستحقاق لا الاختصاص لان النار
لا تخص بالكفار بل دخول المصاة فيها وذلك لان الاصل عذاب النار
والعذاب بمعنى **قوله** وانما هي مقوية الى اخره قال النووي قد يقال
عليه ان العامل هنا ليس فرعاً في العمل وليس هو خروا وحيا بان الكوفي
قد لا يسلمون هذا الشرط ويلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بمقتضى
معنى التعجب كما هنا فليست **قوله** ويثوب قال النووي في اطلاق
يثوب على المدينة حرام قال بعضهم ومن ذلك ما يثوب يستفطر **قوله**
يا موسى للحرب تعجب من شدة الحرب والبوس الشدة من مؤثر وكيفية
بإبدال الجواب **قوله** وهو مشكل لان من سأل الى اخره قال الزرقاني هذا الاشكال
ممنوع لانه لا يلزم من الاضافة كون العامل المضاف **قوله** ويرى بقوله
ولا والله يعطي الاخره قال الزرقاني يجب بان هذا اذا لقوة العامل حيث
كان ثمناً وكيف يتأتى الروية انظر المعنى يظهر لك ان ما هنا غير حسن
والله اوقعه في ذلك المصنف فذكر هذا بعد كلام ابن حنبل في نقد
الشارح انه مرتبط به وليس كذلك هو مرتبط بآوله الكلام **قوله** هو
مشكل لان الزيادة المحضة الى اخره قال الزرقاني الجواب عنه ان الالفاظ
متعلقة وغير متعلقة في ان واحد بل يجوز ان تتعلق نظر الى كونها

مقوية

مقوية ويجوز ان لا تتعلق نظر الى كونها زيادة فلم يجتمع الامر ان وقت
واحد وبهذا يجب ان تولد معدية وغير معدية اي يجوز ان تكون
معدية نظر الى كونها مقوية ويجوز ان تكون غير معدية نظر الى كونها
زيادة قاله بعض شيوخنا انتهى وقوله فلم يجتمع الامر ان وقت واحد
محل نظره كان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامر ان من جهة واحدة
وعبارة النووي يرد بان جهة الزيادة من جهة ان العامل يتقدي
بنفسه وجهة الاصاله باعتبار ضعفه بما ذكر **قوله** الثامن القسم
قال النووي اي من التعجب وهي حينئذ مكسورة على اصل الالفاظ قالوا
لام الجر مكسورة الاعم الضمير ما عدا الياء والاعم المستفاد به وقوله
ان الالام للتعجب ينافيه ما صرحوا به في باب التعجب ان الصيغة كلها
للتعجب وقد يجب بالتزام ما قالوه في باب التعجب ويكون نسبتهم
هذا التعجب كنسبتهم الطلب للسين على ما حققه السيد من انه مجاز
من نسبة ما للآخر تأمله **قوله** علمه للولد قال الزرقاني لعلمه
للولادة **قوله** اتم الصلاة لدلوك الشمس اي بعده لان الوقت انما دخل
ونظمه بالدلوك فلا تقام الصلاة الا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن
الاستواء قال النووي من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروية
وافطروا الروية وقوله متمين نورية فلما اقرقنا كاني وما كان الطول اجتماع لم
نبت ليله بما **قوله** والتملك وشبهه قال النووي في هذا تقدم في اول
بحث الكلام فليست **قوله** ظهر ان الاول للملك وشبهه وهذا التملك هو
وشبهه وفرق بين الملك والتملك انتهى والفرق ان الاول من مقولة الفعل
والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح
المتاح ان العلم والتعليم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئاً واحداً
هو اسباق ما الى تحصيل مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل

فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل منه تعلما قال المسعودي في شرح
 اداب الحكماء بعد حكاية كلام ابن سينا بقيل فتأمل وانظر ما فيه يظهر
 لك ما فيه انتمى ووجها لتأمل في الحاشية بأنه يلزم عليه اما قيام
 الصفة الواحدة بالذات بالخلق واما حمل الشيء على شيء اخر مع انتفا
 مبد المحول عنه وكلاهما ظاهر البطلان انتهى وفيه بحث لان قيام
 الصفة الواحدة بالذات بمحلين انما يكون محلين لو كانتا لصفة
 واحدة بالشخص وانها ليست ذلك واما اذا كانت واحدة بالنوع
 فيجوز ان يقوم بعض جزئياته بمحل والاخر بمحل اخر واما انتفا
 مبد المحول فليس يسلم لان ما يجعل كلاهما واحدا بالذات كيف يسلم
 ان من يكون محكوما عليه بالتعلم لا يتصف بالتعلم او التعليم تأمل ايضا
 لا مانع من قيام الشيء بشي اخر مع انتفا مبد المحول الا ترى انه يقال
 الضومضي مع انتفا مبد المحول والالزم الدور **قوله** الاستعانة
 وتسمى بالآلة والظاهر ان المراد بالاستعانة الامانة لا طلبها فالسنة
 للتوكيد لا للطلب **قوله** التعويض الاوضح الموضوعية وكأنه اراد بالمصداق
 الحاصل به **قوله** يعني من اهل السنة كذا قال الدماميني قالوا الاقلوا راد
 اهل السنة والمعتزلة جميعا اشكل ان المعتزلة قائلون باستحقاق الطابع
 الذي لا ذنب له والذي له ذنب ومات تايبا ودخل الجنة فيكون العمل هو
 الصالح عندهم هو جبال ذلك وسيأتي فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الالباب
 سببية في الحديث وقال الشمني واتول المعتزلة انما يقولون يجب على
 الله لثابة الطابع ومن مات تايبا واما اثباتهما بدخول الجنة فبفضل
 الله ورحمته وايضا فهم لا يفكرون ان قدرة العباد على خلق اعمالهم
 وتوفيقهم لخلقها خلق الله تعالى واجباره فيصيح نفى سببية
 دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثباتها بالرحمة الله تعالى **قوله**

وهي

وهي التي يصلح في موضعها مع قال الدنوسري في رسالة التبيين والظاهر
 ان الباب يعني مع علي العكس من ذلك اي من ان الاصل دخول مع علي
 المتبوع نحو جابر بن زيد مع الامير فان قيل جابر الامير مع زيد كان على
 خلاف الاصل كما في المطول في بحث الكناية فالاصل في الباب ان يدخل على
 التابع نحو بقية العبد بانوابه اهبط بسلام منا وفرق ابن مالك
 في شرح المنار بين استعمال الباب التي للمصاحبة وبين مع ان مع
 لا يتعد المصاحبة والباب لا يستد أمنا **قوله** اي معه وليست للتقدير
 اذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له وتصنف به **قوله**
 فاسئل به خير فالسؤال تجاوزا لله اي الخبير حيث كان الخبير
 هو السيول والضمير في به راجع للرحمن ومر في الكلام على الديباجة
 ما يتعلق بمعلق به فراجع **قوله** وتاولوا ما ورد من ذلك اي على
 ان الباب في الآية الاولى سببية كما في المعنى او تجريد كذا قال الرضي والتقدير
 واسئل بسؤاله خير او في الثانية بمعنى مع **قوله** البدل فرق الشهاب
 القاسمي بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الالفية **قوله** ما يسري
 الى اخره اي بل الذي يسري في شهود العقبة **قوله** ومع جابر ليس نحو ليس
 زيد بياهم هذا في الخبر الغير الموجب وزيادتها فيه قياسيه وقد تزايد
 في الخبر الموجب فيستوقف على السماع نحو خراسانية بمثلها ومنفكها بشي
 يستطاع وزاد في المعنى انما تزايد في الحال النفي عالمها كقوله فارجمت
 بكانيه وكابوا التولية قاله وجل منه بعضهم يتربصن بانفسهن
قوله حقيقة او مجازية تدعى حمان نحو اهل التيقن في جنات وعيون
 ونحو استعمال الظرف في حقيقة بالنسبة الى الجنات وفي مجازه بالنسبة
 الى العيون والنواكح والتم ومن لا يرى ذلك بعد وفي عيون وفواكه
 فتكون في في الثانية مجازا كخاضا شهبها في كثرها بالظرف المحيط

بالظروف لكن فيمدح في حرف الجر وتعامله وهو شاذ فالاول
ان يجعل الجميع مجازا والتقدير في لذان جناحان او في نعيم جنات
وعيون وفواكه هذا او قوله او مجازية يفهم انه نوع خارج
عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي ان يقول
او مجازية كذلك اي مكانية او زمانية **قوله** بسبب ما انقضت فيه اي
لا فيه اذ المس في الحديث والكلام **قوله** ولكن شبه المصطلح حاصله
في النظم الشريف استعارة بتعبية جرت في متعلق الحرف لكن الشارح
تبعا للمصنف في المعنى على ما في حرف الباء بحسن تقريرها ولا يباينها كما لا
يتحقق على العارف بالبيان لان المراد بتعلق الحرف معاني الاسماء الكلية
التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية وهم صاحب التخصيص
مفسرة بالجرور بالحرف والكلام الشارح لا يوافق ولحد منها فالحق في
تقرير الاستعارة انه شبه استعلا المصطلح على الجذع بظرفية القبوري
تبره ثم استعمل في النسبة في الموضوع للنسبة به اعني الظرفية فجرت
الاستعارة في الاستعلا والظرفية وتبعيتها في علي وفي **قوله** القياس
المراد بها الاضافة والنسبة نقوله في الاخرة اي بالاضافة والنسبة
اليها **قوله** فامناع اي تمتع اي التمتع بالحياة الدنيا وليس فيها الظرفية
اذا التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالاخيرة **قوله** جمع كلوه قال الدوثيري
هو بالاول لغة في كليه بالانما قال الجوهر **قوله** واجاز ان مالك
وحده قال الزم قاني عبارة المعنى اجازة ابن مالك وحده بالقياس على
نحو قوله فانظر من تشق على حمله على ظاهره وفيه نظر انتهى **قوله** ما بيني
قوله وفيه نظر الضمير يرجع الى القياس او الى قول ابن مالك ووجه
النظر ان القياس عليه وهو فانظر من تشق لا تشقني الباقية للزيادة على
ان يكون الاصل فانظر من تشق به فمدح به وعوض من هذه السأ

الجار

الجار للضمير بالآخرى داخله على من ازجوز كما مر ان تكون استعارة
لاموصولة والكلام ثم بقوله فانظر ثم ابتدء استعارة بقوله ثم تشق فلا
حذف ولا تعويض **قوله** وحمل منه وقال اركبوا فيها في اعراب الصفا قسي
عظي اركبوا في تضمنه معنى صيروا واودخلوا وقيل التقدير اركبوا
ما فيها ففعلوا اركبوا اخذ وق قيل في زيادة التوكيد انتهى الداعي
الى هذا كله ان ركب متعدد بنفسه لانه يتصل به هاهنا المصدر نحو الجواد
ركبه ويبنى منه اسم ففعل تام نحو الجواد مركوبا وجميع ما قيل في هذه
الاية يقال في قوله تعالى حتى اذا ركب في السفينة **قوله** الاستعلاء اي العلو
قال ابن التوكيد لا للطلب **قوله** علي مجرد ورها اي حقيقة كما مثل المجاز
نحو اوليك علي هدي وانك لعل علي خلق عظيم شبه التمكن من الهدى والاختلاف
الفظة الشرفية والنبوة عليها من علي اية يصرفها كيف شا وكذا لك
قوله عليه دين قال **قوله** كان شيئا اعتلاه فاشارة الى مجاز التسمية **قوله**
وقال الكسائي حمل علي تقيضه الى اخيه الحمل على النقيض كنه في كلامهم كالحمل
على الظاهر كما مر في باب التقديم والازم وباتي في باب علامة الثاني
قوله وقال ابو عبيدة الى اخيه قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمن الذي
قاله في المعنى غايته ان الفعل المضمن تقديره اقبلت وقوله التضمن اشرب
لفظه معني آخر يشمل ذلك فتدبر **قوله** وتشكروا الله على ما هداكم قال
الاماميني يحتمل التضمن كما صرح به الترمذني اي ولتكبروا الله حمد من
على ما هداكم قال واعتبر منه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا
التقدير يبيده قول الداعي على الصفا والمروة الله اكبر على ما هدانا
والحمد لله على ما اولانا فياقي بالمد بعد تعديته التكثير جلي انتهى
واضاحه انه لو كان وقوع علي في لاية لتضمن التكبير معنى الحمد
لما كان في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لمعطف الجار والمجرور

عليه ولم يذكر الحمد لله في البيت قال الدماميني وفيه اي في الاعتراض
نظرا لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني انتهى وتعليل مراده ان ذكر
الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ قال احيان
ثم ما قدره الرخصي معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم يكن متعلقه
بتكبره وابل جاهد من التي قدرها والتقدير اعرابي ان يقول الحمد لله
بالتكبر علي ما هداكم اتمى وهذا بناء على ان التضمن اشترط لفظ معنى
اخر وهو ان كان الشايع لكنه خلاف التحقيق كما اشرنا اليه سابقا
قوله والتعويض اي من اخري **قوله** المجازة قال الدنوري في شرحها الرضي
رضي الله عنه بانها بعد شي عن مجرورها الى اخرها قال فيليراجع واقول
هي حقيقة في مجازة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد يستعمل في المعاني
على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن اعرض عن ذكرى فان له عيشة مضك
شبه انصراف البصيرة عن تامل ذكره بانصراف المجازة عما يجاوز **قوله**
والتقدير طبقا متباعد اي طبق هذا هو التضمن على طريق المحققين
فضمن الركوب معنى التباعدا واخذ منه اسم فاعل نصب على الحال
وسلط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غائبة الامران الحال عندهم
يكون من فاعل الفعل المذكور فالنائب ان يقول متباعدين عن طبق
قوله ولا انت ما لكى تسوسني قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع
والنصب كما انه في كلام الشاعر يحتملها نحو ملثاينا فتحد ثمارها ونصبها
اي ولا انت ما لكى تكلف تسوسني اولى ملك فسياسة وعلى تقدير النصب
في البيت فالفتحة مقدرة كافي قوله فما سودني عامر عن ورائه اي الله ان اسود
بلم ولا ابوليس بضرة فقد قرى في السواد الا ان يعضون او يعضو
بده عقدة النكاح باسكان الواو من يعضوا الذي انتهى من الدماميني
قوله اي ما يتركها ضارنا الى اخره هذا هو التضمن على طريق المحققين وهو

الذي

الذي اراده الرخصي **قوله** ويكون مراد من نحو هو الذي الى اخره
قال بعضهم ولو قيل انه من في الآية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده **قوله** وما ينطق عن الهوى قال في المعنى
والظاهر انها على حقيقة ما وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى **قوله**
ولا يك من جل الى اخره عجريت صدره واس سرارة الحوى حيث لقبته
والربيعه بكسر الراء قال في المعنى تجوم الحالة انتهى والحالة انقسام المنابر
قوله لا دليل ولا كفاية في ذكرى قال في المعنى والظاهر ان معنى وفي عن كذا
جاوزه ولم يدخل فيه وفي فيه دخل فيه وقدر **قوله** ان نفس الاها الى اخره
نفس من وقع بفعل دل عليه قوله اناها اي ان هلكت نفس لان من اناها
حالة ما تملك **قوله** خوف كانت وردة كانه هلك قال السجستاني
اي ما رت كلون الورد ويقال معنى وردة اي حمراني لون الفرس الورد
والدهان جمع وهن اي تور كالدهن صافية ويقال الدهان الورد الاحمر
التي ويشهد **قوله** يوم تكون السما كالمهل وهو دردي الزيت وقيل
بالدبيب من الخماس ونسبه وراية بخط المصنف في التذكرة ما نصه
وقال اللخدون ما وجه التشبيه في كانه وردة كالدهان وتكرير في
الاركانا تكذبان بعد ذكر العذاب سئل يرسل عليك شواظ من نار
ونحاس وانما حق ذلك ان يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الآية
ان قيل معناه ان السما تتلون من القزح الاكبر كما تتلون الدهان المختلفة
وان الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السما كالمهل فبين قال
المهل الزيت الغلي وقيل الدهان الجلد الاحمر وما الجواب عن الثاني
فان من ادركه وخوفك من عاقبة ما تصير اليه فقد انعم عليك الا تراه
سحابة قد قال وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقد علمنا انه بعث
بشيرا ونذيرا من كفر فعمل الانذار رحمة كاجل التيسير وكذا كان عليها

فان فاذا التفت السامية انهم على الخلق حين اعلمهم بما كانوا يعملونه
وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رافعة بقوله
ويحذركم الله نفسه وانيه روف **بالضاد قوله** من وضع الخاص هو
موضع العام المظاهر الخالص هو الذكر والعام الهداية والافضل
اهتدوا كما هداكم **قوله** لم يدل عن ذلك اي عن العام وهو اهتدوا
قوله بخصوصية المطلوب وهو الذكر **قوله** وقيل هو للتشبه على حذف
مضارع هذا هو الاصح **قوله** حذو خبره اي كما انت عليه وفي قوله
حذو الغاية الجبر **قوله** لم يجز ببله الموصول **قوله** اي كالذي هو
انت فيه حذو صدر الصلة وهو العايد ولم تطل الصلة **قوله**
والعني كن فيما يستقبل الى اخره اي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه **قوله**
والسادس ان ما زائدة لم يذكر هذا في المعنى وهو غير الثالث وتفسير
بعضهم الخالين بالخط والرضا لا يقتضي الغاية لان تفسيرها
فيما مر بالمستقبل والماضي ليس على جملة التقييد **قوله** وقيل الكاف
اسم كناية عن ان اسميتها لا تختص بالشهر **قوله** انها الغاية اقصد
هنا على معني واحد لا يرد في المعنى انها الثمانية معان وزاد في
حرف الفا انها تاتي بمعنى انما قوله وانه الذي حيث شغبنا الى
بدالي واوطاني بلاد سواها اذ المعنى شغبنا فبدأ وهو الموضعان قال
ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حلفت بهذا حلة بعد حلة **قوله**
فطاب الواديان كلاهما وهذا من غريب لا يلم ارس ذكره **قوله**
وبهذا نريد ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء في الاولي وكيف يتعلق
بالفعل مرتين لكن احسن من ذلك ما قاله في الحواشي ان المعنى شغبنا
مضافا الى بدا وقد ادى اليه الدماميني وجوز ان تكون الاولي بمعنى
مع **قوله** واذا ثبت انها لا تجز الاخرافيه ان المصنف ذكر ان خبرها لذلك

في الغالب وحينئذ في قول المصنف فلا يقال الى اخره نظر ايضا **قوله** بل
تورد للتكثير كثيرا قال الدنوشي قال تردد دون نحو بل هي موضوعه الى اخره
لان الكثرة والقلّة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر **قوله** ياربنا كاسية
في الدنيا علمية يوم القيامة يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على
انه خبر كاسية وانه في محل رفع على انه مبتدأ والجار والمجرور بعده
صفة على ما هو الغالب من وصفه بمجرور رب ان جعلنا خبرا على غير
الغالب فعارية خبر بعد خبر او صفة لكاسية او بدل على المحل وان
توسط الخبر والمجرور على انه صفة او بدل على اللغز بنا على غير الغالب او على
انه مجرور برب محذوف وان لم يتقدمها الواو والفاو بل ويجوز النصب
على الحالية من الضمير المستتر في الجار والمجرور بنا على انه الخبر وهي
حال منتظرة **قوله** لن يصومه ولن يقومه قال الدنوشي قد
يتوقف فيما ذكر من حيث ان لن تنفي المستقبل ولا يظهرها وقد
يقال انه استعمل تنفي الصوم والقيام في تنفي لزمها وهو الثواب فهو
كناية او مجاز مرسل وهو من باب اطلاق السبب على السبب وقال
بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه في المستقبل بان يحصل له عارض
يمنعه من ذلك بوقت او مرض فليتامل **قوله** وهو ما تمسك به الكسائي
الى اخره وجه التمسك انه ماض فلولا كان غير عامل في الضمير النصب كان
مضافا اليه وامتنع خبره برب حينئذ لان اضافته محضه من اضافته
الوصف الى غير معموله ورب مختصة في غير الساد بالانكرات وقال
الدنوشي قد يرد تمسكه بانه حكاية حال ماضية فلا يتصرف ولذلك
دخلت رب على الخاصة بالانكرات **قوله** ولا يناسب واحد منهما
التقليل قال الدماميني الافتخار بالقليل قد يقع لامر حيث قامت
بلمس حيث كونه عزيرا لئلا لا يوصل اليه الا بشق الانفس نقول

المصنف لا يناسب الافتخار لكي لا يصح **قوله** وليس له اب قال الدنوسري
صفة في المعنى لولود ولم يلد له ابوان صفة لذي ولد وينظر ما للكتبة
في الايمان بالاول في الاول دون الثاني **فصل قوله** احدها الكاف قال
الدنوسري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى استنجدوني ولا يهني في
سطط كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل والسطط التعدي وتجاوز الحد
قوله مختصة بالاسماء وقد دخلت من على الكاف فدل على اسميتها
قوله وذلك فيما اذا دخلت من عليهما ظاهرة ان ذلك ضابط لاسميتها
وقال في الحواشي ان قول الناظم من حل ذاعلها من دخلا شاهد على
الاسمية لا ضابط فلا تنعبد اسميتها بدخول من وذكر ان علي دخلت على عن
في قوله على عن يميني مرت الطير سنا **قوله** ولا يجوز ان يكون نقلا لزايرا اي
لانه جامد ليس ما يؤول بالشتق لكنه اسم جنس كادل عليه قوله للجمل الفقير
وفي هذا رد على العيني حيث قال رجعل صفتها اما مصدر ميمي للمباينة
او اسم مكان **قوله** وقد يكون علا فعلا ماضيا اي فتكمل لها حينئذ الاحوال
الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشار كها في ذلك من على ما بيناه
في حواشي الظاهر وحتى على ما قال بعضهم ففي ذكره ابن ام مكتوم ذكر
بعضهم ان حبي يكون حرفا واسما لامرأة وانشد ما اذا التفت حتى الى حل
المرى احسبني قد جيت من راوي القرى واسم الوضع يمان قال وقد
ذكر ذلك ابن دريد في شعره حيث قال فما لكم ان لم تحطوا زماركم سوا امر
ولا دار حبي ودامت وفلا وذلك بان تجزع عن فعل اثنين مما تحت انتهى
فان كان ما قاله صحيحا فلا كلام وكذا حتى اسم موضع غريبا فان البكري هو
والخازمي لم يذكره وان لم يكن صحيحا فلا يبعد ان يكون ذلك مصحقا من
حيث يضم الحاء وتشديد الباء الموحدة وقد سمو النسا جبي وقالوا في الثل
المعروف اشبق من جبي وهي امرأة وما في اسم الموضع فقد ذكر البكري حيا

بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء اخر الحروف وفتح ما بالمد فيجوز ان يكون الذي
في البيت هذا وقصره وذكر الخازمي حتى يضم الحاء المهملة وبعد هاء العشرة
مفتوحة مشددة وقال ناحية فجوزستان فيجوز ان يكون احدهما **قوله**
في الطارقة هو كتاب اعرب فيه سورة الفاتحة ومن والسماء الطارق
الى اخر القرآن والذي راينه فيها عند قوله تعالى انعمت عليهم ما نصهم
وقد يكون على فعلا ماضيا كقوله تعالى ولعل بعضهم على بعض يقول علي
زيد علي الجبل يعلو علوا وعليت في المكارم لعل علي انتهى فليكن ان يكون
قوله وعليت بكسر اللام لا يفتحها كما هو قضية كلام السارح اذ هو صريح
في ان ماضي يعلو ويعلي واحد وهذا هو الموافق للصحيح حيث قال علي في
المكارم يعلو علوا وعلاني في الشرف يعلي علوا ولو فهم السارح ذلك لم يحج الى هو
نسبة ذلك الي ابن خالويه **قوله** ما راينه مندي يومان قال الزماني قال
الرضي قال الاخفش لا تقول ما راينه مندي يومان وقد راينه اسس يجوز ان يقال
ما راينه مندي يومان وقد راينه اولين اسس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد تكلم لا شفا الروية يومان واما اذا كان التكلم
في اوله اعني وقت الفجر فاما يجوز ذلك اذا جملت بعض اليوم اي يوم
الروية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم لا تقطع او بعض
يوم الاخبار يوما ولا يجب بعض اليوم الاخر وان اعتدت بهما معا
جاز ذلك ان تقول منذ ثلاثة ايام قال ويجوز ان تقول في يوم الاثنين مثلا ما
راينه مندي يومان وقد راينه يوم الجمعة ولا تقيد بيوم الاخبار ولا يوم
الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما راينه مندي يومان وان لم ترق من عشرة
ايام قال لانه تكون قد اجبرت عن بعض ماضي اقول وعلى ما بيناه وهو
ان منذ لابد منه من معني الابتداء في جميع مواضعه لا يجوز ذلك وقال
انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون

منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استقيا بقولهم
 منذ امس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال
 مستند الى السماع فيها ونحوها لان القياس جواز الجمع والقصر ليس يمانع
 لانه يجوز من اقل من ساعة **قوله** مضافين حال من بين وبين **قوله**
 او منها ومن اذ قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجارة الى اخره
 وبنائه على الاول ظاهر واما على هذا فتعريف ظاهر لان تقدير التأكيد
 على ان ذو طائفة قال الرضي وقال بعض اللغويين اصل منذ لمن اذ
 تركبا وضم الدال للسالكين فالرفع بعد فاعل فعل مقدر فتقدير منذ
 يوم الجمعة منذ اذ مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو
 ما رايته منذ يومان من ان اذا ابتدا يومان انتهى قوله ولا ينبغي الى اخره
 اي ولا يقدر من اذ مضى وذلك لان مفاد ما رايته من اذ مضى يوم الجمعة
 ان انتفا الروية من وقت مضى يوم الجمعة ومفاد ما رايته اذ مضى يومان
 ان انتفا الروية من وقت مضى يومين فيصدق بوجودها فيهما
 مع ان المراد بغيرها في جميعها فتعريف تقدير ابتدا اذا انقضى هذا علم
 ما في قول ابن الخباز والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان **قوله**
 وهذا حينئذ مبتدأ ان اعترض بان فيه ابتداء ابتداء بالاصحوخ ان
 ادعي التأكيد ومن تعريفه غير معتاد ان ادعي التصريف واجيب باختلاف
 الاول وتقدم النبي سورة مسوح كما في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي
 خلق السموات والارض بقادر على اختيار الثاني وهو نظير تعريف اجمع
 واخواته وهو تعريف معنوي كما يوجد مما ياتي عن اللغائي **قوله**
 وقيل بالعكس قال اللغائي لعل وجهه ان الاسم الواقع بعد هـ
 تدل على معرفة كافي منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن منذ او منذ هـ
 محتملا كونه على القول الاول لم يحفظ في منذ ومند هـ

التعريف

التعريف المعنوي اذ معني ما رايته منذ يوم الجمعة اول زمن عدم الروية
 يوم الجمعة **قوله** اجر الرفع بحري الجرح جوابا عن سوال حكمة وجوبه لخبر
 الخبر على هذه القول وقد يقال اياد السؤال على القول الثاني اظهر
 لان تقدير المبتدأ واخيرا الخبر هو الاصل بخلاف تقدير الخبر وجوبه بتقدير
قوله وقيل بالعكس قال الدمايني في شرح التسهيل اعترض من ذهب
 القائل بالخبرية بانه يلزم ان يكون الشيء طرفا لنفسه لان بين وبين
 لقائه هو اليومان واجيب بجواب جدي وهو ان بين وبين لقائه
 يومان تركيب صحيح باتفاق وهذه الازم عليه فاما ان كان جوابا فهو جوابا
قوله ولا يخفى ما فيه مما التمسنا قال في الجمع لانه تقدير ما لم يصح جوابه
 فيوضع ما **قوله** والتقدير من الزمان الذي هو يومان قال الزرقاني
 قال الرضي وينبغي ان يكون التقدير من ابتداء الوقت الذي هو يومان
 على حذف المضاف قبل الموصوفه انتهى فافاد ان استقامة المعني
 انما تحصل بتقدير مضاف هو ابتداء ان من لا يتد الفايه بيان ذلك
 انما اذ الم تقدير المضاف يكون مفاد التركيب ان انتفا الروية مبتدأ من ايومين
 وذلك صادق باولهما وبآخرهما فلا يفيد المراد وهو كون انتفا الروية
 من اول اليومين الا تري انك اذا قلت سرته من البصرة كان المعني
 ان السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من اولها او وسطها
 ومن اي جزئها وحيث صدق بغير المراد انما انتفا الروية علم ان قولهم
 كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف فينبغي عدم صدقه بغير المراد اذا انقضى هذا
 علم ان قوله ينبغي معناه يجب **تبيين** قال الرضي قال البصريون بنا على
 مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد من يجوز الرفع والنصب
 والخبر في المصطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والخبر فعلى
 الزمان المقدر والنصب على معني منذ قام زيد لان معناه من زمان

قيام زيد او على تقدير فعل آخر تقديره وماريته اي ماريته من قيام زيد
وماريته يوم الجمعة **قوله** وهو يومان مبتدأ وخبر لا يخفى انه لم يتعرض
في هذه العبارة المنقولة عن النهاية لكون اصل ما قلناه من يومان
في الزمان الذي هو يومان فلا يحسن قوله وهو يومان مبتدأ وخبر وكان
الظاهر ان يقول ويومان خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهو يومان
متدبر **قوله** وضم زال من لغة قال الزرقاني اي سوا كان بعده ساكن
تخوفا من اليوم او لم يكن **فصل قوله** قيل وهو على الحكاية للحال الماضية
مجازا قال الزرقاني اي لان المضارع يكون للحال فحكي به الان ماضي وقال ايضا
معنى هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز مستقبلة
بطريق الحقيقة وهي وراة بهم لو كانوا مسلمين وهذا القول اشار اليه
في المعنى بقوله وقيل هو ما دل بالماضي على حد ونقح في الصورة وروى قوله
وبنه تكلف لاقتضائه ان الفعل يستقبل عبر به عن ماض تجوز به عن المستقبل
انتهى واقول نظرنه الشهي بانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا
ان هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها
رب المختصة بالماضي **قوله** وكان شائنة قال الزرقاني وجه ذلك ان
كان لا تدخل الاعلى الاسماء ولا دخلت هنا على الفعل اخرج الى ان يقال انها
شائنة اي اسمها ضمير كان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان
بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظرا الى ان رب لا تدخل
الاعلى لنظ الماضي **قوله** وروى في المعنى قال الزرقاني ظاهره انه رد القول
بتقدير كان وهو كذلك لكن لم يذكر في بحث رب وانما ذكره في بحث ما قال
مانصه وليس حذو كان بدون ان ولو الشرطيتين سئلتم الخبر حينئذ هو
يرد مخرج على الحكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وماذا ايضا
لم يتعرض المصنف لتعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا تعلق بشي خلافا

ما قاله السعد انما متعلقة بفعل مقد رتقديره تحقق وثبت نقله في نه
بطوله في بحث **فصل قوله** واستعار له سد ولا اي استعاره
تصريحه لان شبه ظلام الليل بالاستور كجامع عدم ظهور ما يستترانه
واطلق اسم الشبه به على السد وله على المشبه وهو الظلام **قوله** فقل من
اجله الى اخره رتبة بخط المصنف مانصه في كتاب افساد الاضداد للرجاج
قالوا من الاضداد وجلل وانما يقال من اجل الشديد والهيمن وانما الجلل
ما يعظم في النفس في بابة فقد يعظم في الكبر وقد يعظم في القلة وقالوا في قوله
رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما زعموا
وانما العظم في نفسه الوجد لا الرسم وقالوا فيه قولا اخر ان معناه من
لجته وهذا هو الصواب يقال فعلته من اجلك وجلتك **قوله** لانها
تامة مقام عدد مركب قال الفرزب جماعة هذا الذي يجمع القلب بان قيام
كم الاستفهامية قائم مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجرى مجرى
فلكه اما قام مقامه **قوله** مختلفين قال الزرقاني ليس للاختلاف بين
الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقا لكان الثاني مؤكدا للاول فلم يكن
الاعمال واحد **قوله** وتقديره ان لا امرر الى اخره قال اللغاني اي لان
الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها الا جملة **هذا باب الاضافة**
قوله اسناد اسم الى غيره قال ابن نويرة المضاف لا يكون الا اسما لعاقبة هو
التنوين والنوع ولان الفرض الا هم من الاضافة تعريف المضاف للفعل
لا تصرف وكذلك المضاف اليه لا يكون الا اسما لانه محكوم عليه ولا يحكم
الاعلى الاسماء فان قلت وجد في كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت
هو مقدربا بعد رتقديره يوم ينفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ
الزخشر حيث قال وتضاف اسما الزمان الى الفعل وعلى ذلك بان
اسما الزمان ينه او بين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفلك

والافعال حركة الفاعلين فاسب اضافتهما الى الافعال لذلك انتهى وقد
يقال ايضا لما جاز ذلك لان الزمان جزء من الفعل والمكان يدل عليه التمام
او بطريق الجواز على الزمان وقوله ان الفعل حركة في اخره غير مطرد كما في نحو عدم
وسان اذ عدم الموت غير حركتين كما هو ظاهر **قوله** تحذف انة الشارح
بقوله ان تحذف في مضارع مبدوء بالخطاب لا بيا الضمة وكان وجهه
ان المناسب لقوله الناظم حذف **قوله** ما فيه تنوين الى اخره وكذلك تحذف
الزوايا بشرط كون الاضافة محضة او غير محضة والثاني غير مبني ولا جمع
على حده والثاني مجرد اسم ال واما قوله تولى الضميمة اذا تنبه موهنا هـ
كالاخوان من الرشايش المستقي وقولهم الثلاثة الابواب فالزيادة فيها
وتالثانيا جواز ان لم يوقع حذفها في ليس نحو واقام الصلاة بخلاف
ما اذا ليس نحو شجرة زيد وبهذه ايعلم ان تقديم المفعول في قول الناظم نونا الى
اخره ليس للاختصاص ولذا المصنف قدم العامل فديروما الطفة قول بعضهم
^{هـ} ازال الله عنكم ظاهره ^{هـ} وسدد لكم سبل الخفافه ^{هـ} ^{هـ} ^{هـ} ^{هـ}
^{هـ} ولا زالت نوايكم جميعا ^{هـ} كنوا الجمع في حال الاضافه ^{هـ} ^{هـ} ^{هـ} ^{هـ}
قوله لا التنوين يدل على الانفصال الى اخره قال المصنف في التذكرة
ان قيل لم حذف التنوين في الاضافة فالجواب انه حرف من حروف المعاني
فهو كواو العطف وبالجواز فلا غصيل به بين ما جملا كالشي الواحد
وهذا لا يبرره ان التنوين ساكن فان اللام التي للتصريف حرف وضع
لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الجباز في شرح الجمع ان بعضهم استعمل
كون التنوين فاصلا ورا الاعراب وانه كان يجب حذفه وانه اقبح ولو لم
يبين وجه الرد وتحقق الامر عندى فافهمه فعند جهينة الخبر الموقنين
وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على
الحرف وكيفية تحرك له في حالة النطق به مخرجا وهو غير كلمة بالاجزاء

ومن ثم كان عند ابن جني وغيره في التصريف نون التشبيه ونون الجمع ونون
الامثلة الخمسة مسئلة اما الاول فلا نهال كلمة براسها وقد اجمعنا على ان
التنوين لا يعد فالتنوين كذلك لانها نائية واما الثاني فلانه نايب
عن الضمة وهي غير معتبرة في بنية الكلمة فكيف ما بينهما انتهى ومن
خطه نقلت **قوله** وهذا احد قولين بل احد اقوال قال الجوهري في
نونية والشكل سابق حرفه او بعده قولان والتحقيق مقتربا وقد
ذكرنا توجيهها في حاشية القاموس في بحث الاعراب **قوله** لا بمعنى اللام
قال اللدوشي في ينظر ما معناه هل هو ان الملل مثلا عامل الجبر فليقتل
قوله ولا يحرف مقدر قال اللدوشي يرد هذا الذي ذهب بانه يلزم عليه
تقدير متعلق للجار المقدر اذ كل حرف جبر غير زائد ولا شبهه لا بد له من
متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جبر مقدر فليقتل **فصل قوله**
وعلى معنى من من ذلك اضافة العدد الى المعد وادات والمقارن الى المقدرات
عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت ثلاثة اثواب فالثلاثة هي الاثواب وذلك
اسمها واية درهم اصله درهم وكانك قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها
الدراهم لان حيث هي عدد بل من جهة المعد ودو العرب تقيم العدد مقام
المعد ومن ذلك اضافة العدد الى عدد اخر عند الفارسي ومن تبعه نحو
ثلاث مائة لان مائة بمعنى مئين والثلاث من المئين وقيل اضافة العدد
الى المعد ودع على معنى اللام لان المعد وليس بعدد فلا يكون بعض المعد
فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه **قوله** ان يكون الثاني
ظرفا للاول قال اللطاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقد يله
انتهى وجراده ان الضابط لا يكون ما نفا لانه سياتي التمثيل بحصير المسجد
لما الاضافة فيه على معنى الاختصاص ويحاج بان لا مانع من جواز
الامر باختلاف قصد التكلم وارا دته بيان معنى الظرفية والاختصاص

كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد لا يتناول احد الضابطتين الاخرتين
قوله نحو مكر الليل اي بنا على ان الاضافة حقيقة اما على القول بانها مجاز
عقلية فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون في الاضافة والايقاعية
فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل مكررا مجازا لوقوع المكر فيه
قوله يا صاحبي السجن قال اللقائي اي لان المراد ومنها ما جئ به
له في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار
لمستاجرها ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها
مقصود على ما بعدها وهذه بالعكس قلت لان سلم ذلك بل الاختصاص
اعم من ان يكون لقصر الاول على الثاني او بالعكس او يقال ان القصر هنا
اضا في اي مقصور على صاحبة السجن دون صاحبة الاطلاق انتهى
وقد عرفت ان السلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى
حرفين باختلاف الاعتبارين ولو لا ذلك كانت الاضافة مطلقة بمعنى لا امر
الاختصاص لان كلاهما الظروف والبعض يقع فيه الاختصاص **قوله**
وان يكون المضاف اليه صالحا لئلا ياتي ان قول المصنف صالحا لمعطوف على
بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقائي
وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعرب بما لا يصح **قوله** وشرط
القسم الاول زاد هذا الصحيح قوله المصنف الا في الاضافة بمعنى لام الملكية
لانه لا يلزم كما قال الحنيد من انتفاك كونها بمعنى من تعيين كونها بمعنى
اللام مع وجوب التي بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله او الشرطان
مع بالواو لا بار فتدبر **قوله** ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب
زيد فانها بمعنى اللام في شرح الكافية للجامي عند قولها والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شي بواحدة حرف الجر لفظا او تقديره ما نصه لم يتبادر
من هذا التعريف نظر الى كلام القوم حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف

الجر في الاضافة اللفظية لانه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في مخرجه له ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيها لكن لم يسمها
تقدير حرف الجر فيها لانه في المتن ولا في مخرجه ولم ينقل عنه شي في سائر
مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد
بتقدير لام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافة الفاعل لها مثل
حسن الوجه بتقدير من البيان فان ذكر الوجه في قولنا جاني زيد الحسن
الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهام فانه لا يعلم اي شي
سنة حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة يخص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد التخصيص في اللفظ
فلما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد
الاضافة انتهى بحرفه **قوله** وذهب الجمهور الى اخذه قال الدنوسري قال
بعضهم هو الصحيح لان العمل على المجاز او على الاشتراك وايضا فان الاضافة
على تقدير اللام تنفق عليها فحمله على التفرق عليه ولي **فصل قوله**
والمراد بالتخصيص الى اخذه جواب عن قول ابي حيان تقسيم النخاة الاضافة الى
ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسما
وذلك ان التعريف تخصيص فالاضافة انما تفسد التخصيص لكن اقوى من ان
التعريف واجب الدما ميني بان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في
التكرار والتعريف رفع الاحتمال في المعارف **قوله** والي الذي يشير قوله النظم
واخصص اولا الى اخذه فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يفيد هما معا ولا يصح جعل
او مانعة خلوا لان الخلوجانز كما في النوع الثالث **قوله** وهذا النوع هو الغالب
اي وليس له ضابط وجودي ضابطه انتفاضا بطل القسمين **قوله**
البلوت الذي في اخذه مخرجه ابن مالك على انه على المخاطبة لانه لا ياباه

الموت فجعله ما ضياء الكاف مفعول به ويضعفه ورده حيث لم يذكر الموت
 وقوله لا اباي ولو كان فعلا لا يبنون الوقاية **قوله** ويجوز ان يكون
 جمل في الباب الثامن من المعنى هذه بما اغتفر في التواني لا يفتقر في
 الاواليا لاضافة فيها مفيدة للتعريف **قوله** لا كما قال اللقاني لان
 صفات المخاطب الشتمل هو عليها معلومة فاذا اريد ثبوت كمالها لشخص او
 ثبوت اضدادها كمالها لشخص فقد تعين انتهى **قوله** فجعل المتضي الى اخره
 فيه نظرفانه جعل المتضي للتعريف ارادة المغايرة مما كل وجه ومثله
 بالواقع بين الضدين ولم يخصه في ذلك فيلزم من وقوعها بينهما ارادة
 كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة المغايرة فالله
 على ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فندبر **قوله** وشرع بفتح الشين قال
 في الصحاح ويقال شرعك هذا اي حسبك **قوله** وهذا النوع مرجعه الى السماع
 انظر هذا مع ان المصنف جعل لها ضابطا في قياسه **قوله** اذ ليس
 قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل ذلك انظر هذا مع ما تقدم في الازافة
 في ذلك على معنى اللام لتقدير شرط في ولا معنى لكونها على معناها
 الاتقير بها وقد صدحوا بان الازافة المعنوية مقدرة بالخراف وان لم
 يلزم ظهورها في كل موضع وكان يكفي ان يقول في التعليل انه ليس هناك
 ضمير فاصل كما في اللفظية وهو المثال لما سياتي في توجيه كون اللفظية تسمى
 غير محضة **قوله** في كونها مراد ابها الحال الى اخره بيا الوجه الشابهة في قول
 الناظم وان يشابه المضاف الى اخره وفيه رد على اي حيان حيث ظن ان المراد
 الشابهة في الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الا اسم الفاعل **قوله**
 يدل نعتا الى اخره استدلال ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف
 مصدر في مفعول بالفعل والوصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع
 موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المسبوك من الوصول المحرف في صلبه في مثل اعجبني ما

صنفت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنفك وهذا وان قاله النحاة لا يظهر
 الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدر لا يجب اضافة بل يجوز ان يذكر
 المفعول بعده من فوعا ومنصوبا نحو اعجبني ضرب زيد وزيد ابنتون ضرب
 ورفع زيد او نصبه فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر منكر او فاعل الفعل الذي
 كانت صلبته من فوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى هـ
 الدماميني ان النحاة قالوه غير مسلمة ان اراد كلهم فقد صرح بعضهم
 بان المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم في او يرسل رسولا في قرأة
 النصب ان يكون في تاويل رسالا وقد مر في باب كان ما يتعلق بذلك **قوله**
 فوصف وجدي الى اخره هذه الابهض دليل لا محالة ان يكون الشديد
 بدلا من وجدي لا نعتا ولين سلم فيجمل ان يكون الذي الشديد بالجنس
 ومحموبا في حكم النكرة **قوله** نحو حيتك الكرامك قال الدنوشي في كون
 الكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله ويجاب بان
 مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فاعلا ما واحد **قوله** هديا
 بالغ الكعبة قال الدنوشي البدي بفتح اوله وسكون ثانيه ويجوز فيه
 الهدي بكسر ثانيه وتشد يد اليا وقرأ بهما جميعا القراحتي بالغ الهدي
 علم الواحد هديه وهدي بكسر الدال وتشد يد اليا **قوله** والها اي ضم
 الها **قوله** وانما تفيد هذه الازافة التخفيف قال اللقاني قد يقال هذا
 مقبوض بنحو قوله الودانت المستخفة صفوه فان الازافة فيه لم تقدر
 تخفيفا ولا رفع قبح انتهى وقال الدنوشي حصر التخفيف في هذه الاشياء
 الثلاثة يسئل بثلاثة مسائل فلان اضافة غير محضة ولم يحد منها
 تنوين ولا نون ولا ضمير الاولي قولك الضارب الرجل فان هذه الازافة
 غير محضة ولم يحد منها تنوين ولا نون ولا ضمير ولا حيب بان هـ
 الازافة محمولة على الحسن الوجه نعم ان الحسن الوجه محمول في النصب على

الضارب الرجل وذلك للسبب الحاصل فيهما في المضاف والمضاف اليه لان
 المضاف فيهما صفة محلي بالالف واللام والمضاف اليه فيهما مفعول معروف
 بالالف واللام الثانية قوله هذا ضاربك لان الكان مفعول في المعنى وليس
 ثم شيء ما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال
 من التثنية ولجيب بان النون في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك
 على ان الكان مضاف اليه كالمفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة
 وما يقع مجذفة التخفيف منقودة هنا واجيب بان الضاربك محمول في
 الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل
 فاذا كان تحذف النطق بالتنوين يغتفر في ضاربك والمانع فيه شيء
 واحد وهو اتصال الضمير فبالاولي ان يغتفر في الضاربك لان المانع فيه
 شيان الالف واللام واتصال الضمير **قوله** كافي في المعنى اي في الترجمة التي
 نصها الامور التي يكتبها الاسم بالاضافة من الباب الرابع والخامس بقوله
 لفظ لان الضمير مقدم او نائب عنه كافي الترجمة التي نصها الاشياء
 التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها واختلف في جعل حسن الوجه
 بالرفع فقليل التقدير منه وقيل الخلف عن الضمير **قوله** ومن ثم امتنع
 الحسن وجهه قال اللقاني ان قلت هذه القلة تطرد في حسن وجهه
 وقد تقدم جوازها قلت انما جاز فيه لافادة الاضافة التخفيف
 بجذوف التنوين بخلاف هذا **قوله** يجوز دخول الاخوة كانهن ان
 يوطى لهذا الفصل بان التحذف من المضاف في غير هذه الصور وان لم يكن ذلك
 في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل الوصولة **قوله** والضمير فيهما
 وهن السيوف الى اخوة رايه يخط للصنف ما نصه ان قتلنا بقتلنا فقل شتمهم
 لكنهم ليسوا الكفا عندنا فلو فاني دماهم والناس لاخذون بالنار الحايثون
 حول الدما يستشفون اذ اقلوا امثلهم ضمير وهن للدعا لا بقيد الاضافة

لمن ذكر **قوله** فلانها الاصل في ذلك لهذا امثل الصنف تبعاً للناظم بالجملة الشعر
 دون الضارب الرجل **قوله** فالجمهور على الجواز في حواشي اللقاني ما نصه
 نزل هنا ضميره مترتبة كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المتبداً بمنزلة
 في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يتربصن اي يتربصن
 ازواجهم فجوز كون يتربصن خبر المبتدأ او من منع كونه خبر اه
 كالجمهور منع هنا انتهى فما نقله عن الجمهور نقل الشارح عكسه
 عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف المنع عن المبرد وصنيع
 المصنف في المفتي في مباحث روابط الجملة بما يولي اللقاني **قوله**
 فلان النون لم تحذف الى اخوة قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة
 لا يقتضي ان الحذف للطول دأماً لانه اذا لم توجد الاضافة احتج
 لدعوى ان الحذف للطول واما اذا رجعت الاضافة فالاصل ان
 الحذف لاجلها لما ثبت من ضافة النون للاضافة ثم انظر ما معني
 تحليل جواز الجمع بين ال والاضافة في السبيلة الرابعة والخامسة
 بقوله ان النون فيهما لم تحذف للاضافة اذ لا شك ان الاضافة
 موجودة والجمع بينهما بين ال حاصل ولا دخل حذف النون للاضافة
 او للطول في جواز ذلك **قوله** الحافظون الى اخوة هذا بعض بيت لقيس
 ابن الخطيم الانصار الى وعزاه **س** لرجل من الانصار ونتمته لا ياتهم من
 ورايا وكف والعورة مالم يحرم وقيل عورة القوم نكرهم فاذا حرموه
 فليس بعورة والركعة الاء وقيل العيب ويروي نطفه وهي التهمة بقول
 هو لا يحفظون عورة عشرتهم فحرموها فلا ياتهم عيب
 من انامهم ولا من ورايهم **قوله** وقال الاخفش نصب استدلال
 للاخفش بقوله تعالى انا منجول واهلك الاثري ان الكاف لو
 لم تكن منصوبة لم يحتر نصب اهلك واجيب بانه منصوب بتقدير

ونجى اهلك مسيله **قوله** قد يكتسب فيه اسعار تقلة ذلك ولاينا في ذلك كونه قياسيا كما هو ظاهر عبارة الفتى والكشاف وكلامه يشعر باستواء السيلتين في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هي في مسيلة العكس لانه بعد ان قال وبونت المضاف لتانيه المضاف اليه قال وقد يراد مثل ذلك في التذكير فلما يات بقوله الا في الثانية وقد يقال استواءها في القلة لاينا في ان احدها اقل والمصنف اشار لامر وانما ذلك لآخر قلة المسيلة التي لعدم الاكتساب الذي هو الاصل لاينا في كثرتهما في ذاتها كما نص عليه الناظم في شرح الكافية **قوله** وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف الى اخره زاد في التسهيل شرط الخروج كونه المضاف بعضه او كعضه وليس القيد الاول بمن عنه كما قال الدماميني في شرحه مخالفا لما قاله في حواشي الفتى الا ترى انه لا يصح ان نقول اعجبني يوم عروبه وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كعضه لان اليوم نفس عروبه وانما عد لتأني التسهيل بين الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع تلوح في الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطين التسهيل في زيادة هذه القيد وشكل يوم الجمعة **قوله** مع صحة المعنى في الجملة اي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة او مجازا وفيه اشارة الى ان هذا المصنف يعني بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقاني صحة هو ارادة معنى المضاف ولو مجازا والافلا يخفى ان الكلام مع استغناء المضاف مناه الحقيقي العموم والحمل عليه عند الخلوع عن القرينة واجبا **قوله** قطعت بعض اصابعه قال اللقاني ان اريد ببعض اصبع فالكسر فتانيه اصل اذا اصبع موشه وان اريد به بعض الاصبع فالكسائي انتهى وبيان الثاني ان بعض الاصبع يصدق عليه بعض الاصابع **قوله**

تلقطه بعض السيارة قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها اي الجماعة السيارة فبعضها جماعة سيارة فتانيه ليس يكتسب **قوله** الا انه اكتسب التانيه من اللقيا الى الاظهر ان يقول لانه اكتسب هذا وقال اللقاني اعلم ان اللقيا جمع ليلاد كوماه وموامي فيمكن ان المراد بطول اللقيا طولها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراد في ضميره المعنى كقوله تعالى هل اناك نبا الخضم اذ سور والحراب **قوله** وحاصل ما ذكره التوفيق ثلاثة انواع الاول ما كان بعضا الى اخره ليس مراده ما كونه بعضا انه لفظ بعض بدل قوله الثالث ما كان وسفا ولفظ طول ليس وصفها وانما هو وصف في المعنى لليالي فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه في المعنى ويدل له ذلك من امثلة هذه المسيلة كما شرقت منه والقناة من الدم وقوله وما حبا اليه يا شغفن قلبي وجذعت انفا هذه وتعود لك واذا كان الامر كذلك فالوضع لم يشعر كلامه بحصر بل هو صريح في عدمه حيث قال فمن ذلك والشارح فهم ان في كلامه حصر بدل قوله ونقي الى اخره ثم ما ادعاه الشارح من ان البعض في الاول موشه وكان مراده ان بعض الاصابع اصبع والاصبع موشه يخرج المسيلة عن موضوعها من كون التانيه التسابيا لانه حينئذ اقضى كما مر عن اللقاني ومر عن التسهيل ان شرط المسيلة ان يكون المضاف بعض المضاف او كعضه ومثل شراحه ما هو كالبعض بطول الليالي اربعة وقوله اجتمعت اهل الحمامة وهو داخل هنا في كلام الموضع لان المضاف صالح للاستغناء عنه لانهم جعلوا فائدة الشرط الثاني اخراج اعجبني يوم عروبه ويوم عاشور كما مر فلوقالت الشارح وشكل كلام المصنف كذا وكذا كان اظهر

نعم مسيلة كل خارجة عن كلامه كلام التمهيل وقال في التذكرة في التساب
الثاني تدبسط الناس هنا فقالوا انه مختصر في اربعة انواع قسم
المضاف بعض المونث وهو مونث في المعنى وتلفظ بالثاني وانت ترديه
تخوطة بعض اصابعه اذا بعض السنين تفرقتا وتلتقطه بعض
السيارة وقسم هو بعض المونث وتلفظ بالثاني وانت ترديه الا انه ليس
مونثا وذلك خوفا من صد القنائة وقلنا انه غير مونث لان صدر القنائة
ليس قنائة بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون اصابع وقسم تلفظ بالثاني
وانت ترديه الا انه لا يقض ولا مونث نحو اجتماع اهل اليمامة والقسم
الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا للمونث نحو
ولاهت عليه كل مصفة هيف ليس البهائم بر
فان كلاله المعصقات في المعنى انتهى وبه يظهر في عبارة الشارح انه
لا فرق بين البعضين المذكورين في كلام الموضع وان كلالهما بعض المونث
وهو مونث وجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللغوي
لكن يرد ان الثاني حينئذ ليس بكتساب وانما يتم له الفرق لو كان
المثال الثاني كما شرقت صدر القنائة واستفيد منه ان المراد البعض
في المعنى كما استفنا **قوله** فالي ابن ام اناس الى اخره هو صدر بيت
عجرو ومثليخ حاخني او تزحف وبعده ملك اذا نزل الوفود بابه
عرفوا موارده مزبلا يترق انشده **س** شاه اعل ابد الملك وهو نورة
من عمر المعرفة قال رجز رفعه عن القطع وقال بعض شراح ابيات
ام اناس بعض جدان عمرو بن هند وفي الصحاح ورحلت البوير
ارجله رجلي اذا شدت علي ظهره الرجل فمعني رجل
ناقتي اضع علي ظهرها الرجل للسفر الي ابن ام اناس
والقطب يترق تبلغ راجع الي الناقة وكذا في تزحف قال

في

في الصحاح تزحف الجيش يترحفون الى العدو والصبي يزحف علي
الارض قبل ان يمسي والبعير اذا اعيى فجر فرسه **قوله** اثاره العقيل
مكسوف قال اللغوي تد يقال لا دليل فيه لان المونث المجازي قد يترك
منه في الشعر كقوله ولا ارض اقبل ابقا لها **قوله** وقيل التذكير في الآية
الي اخره اي فلذا قال الموضع ويحتمل ويحتمل انه انما قال ذلك لان
قريب ما قال اللغوي يحتمل الجزية وانه وصف لشئ محذوف اي
شي قريب واما قول الخليل انما قال ويحتمل لان كونه منه مرجوح
لان الله لا يطلق عليه مذ كرفقيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكور
واعلم ان المصنف رسالة في هذه الآية الشريفة نفيسة فمنها
اقوال الائمة اوصلها الي ستة عشر وهي مذكورة في الاشياء والتظاير
للسيوطي **قوله** لعدم صلاحية المضافين الي اخره قال اللغوي
كيف هذا وقد وجها جازيد نفسه برفع احتمال ان الجاي غلامه
او كتابه مثلا انتهى واقول تفصيل الكلام انه ان اريد الاستفنا ولو علي
سبيل التجوز فهو متحقق هنا اذ لا مانع من جواز قلم زيد مجازا عن
امراته مثلا ويؤيده مسيلة التوكيد وان اريد الاستفنا علي سبيل
الحقيقة فهو مستف في سبيل الجواز اذا سناد ما لبعض الاصابع من القطع
لجملتها مجازا ولذا عم الشارح فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستفنا
علي وجه قريب ولو محازا او علي وجه صحة الحقيقة باعتبار ان اسناد
القطع الي جملة الاصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا اريد المجموع من
حيث هو مجموع او علي وجه يكون المضاف لغير الحد ف فيه
مع ارادته او نحو ذلك فندبر **قوله** ومما لم يرد ابن مالك الي اخره اي
بل الثاني لان الايمان بمعني المعرفة والعقيدة **قوله** بتانيك الفعل
اي بما علي انه لا يترق في المضاف اليه المونث بين ان يكون

ظاهرة او ضمير اخلافا للغير كما بيناه في الحواشي **مسئلة قوله**
 وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الى اخره اي لانه اراد بالاختار معنى
 ما شمل الترادف والتساوي ومنها كالانسان والناطق او بحسب المراد
 كما في الموصوف والصفة **قوله** لان العرض الى اخره لك ان تقول النعمت
 يتخصص بنعمته مع انه ليس بيزه في المعنى وايضا فهلا التقي بالغاير
 بحسب المفهوم وعلى بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفته بان
 الصفة تابعة للموصوف في اعرابه فلو وقعت مضافا اليه لكانت
 بضرورة دايما ولم يتصور متابعتها في الاعراب ومنع اضافة الصفة
 الى الموصوف بان الصفة يجب ان تكون تابعة للموصوف وموخره عنه
 فلا يمكن ان تضاف اليه والالكانت متقدمة ولم يتصور التابعة ايضا
 ومنع اضافة احد المترادفين الى الاخر لعدم الفايده **قوله** ما يوههم
 شيئا من ذلك الى اخره قال اللقاني الوهم احتمال مرجوح والتاويل حل الظاهر
 على المحتمل المرجوح وعلى هذا فنقول يوههم معناه يدل دالة مرجوحه
 وتاويل معناه يحل على المعنى المرجوح فالوهم والموول به واحد ولا يخفى
 عدم صحته فالصواب ان الوهم هنا معناه الموقع في الوهم اي العقل
 وكثيرا ما يفسر بذلك بعضهم ثم قوله موول اي كسفتي اضافة الشيء
 الى نفسه في المعنى التي ياباها النظر العقلي فان قلت قد تقرر ان
 العقل يمنع هذه الاضافة وانها مستغنية فكيف قال الناظم تبصروا
 للبصرين بوجوبها في الاسم واللقب المفردين كما مر اول الكتاب وقال
 بوجوب التاويل هنا قلت انما اوجبوا اضافة توهم هذه الاضافة
 المستغنية فوجوب التاويل لازم وجوب الاضافة لانها في انتم بتم
 ان يقال لا يجب ما يوههم مستغنا وهو الذي عني الموضع بقوله وكرد
 النظر فنه بر **قوله** ان يراد بالاول الى اخره قال اللقاني هذا التاويل لا يخرجها

عن اضافة الاسم الى مرادفه نعم يخرجها عن اضافة الاسم الى ما يريد
 به معناه فكان الصواب ان يقول الموضع اولا لا يضاف اسم الى ما يريد
 به معناه كما في النظم فتدبر وعشاك تقول اذا الوليد بالثاني الاسم
 فليس مراد فافتقول هذه الارادة ليست وضعية بل الموضوع له هو
 اللفظ هو معني الاول فالمرادفة ثابتة **قوله** اي جاني مسمى هذا
 الاسم قال اللقاني ومثله حيث ذاب صاحبه وذات يوم اي وقتا صاحب
 هذا الاسم ومثله صاحبه هذا الاسم رضى **قوله** هذا اذا نسب الى الاول
 الى اخره فيه رد لقول الرضي ولا ينعكس التاويل لان اسناد العوالم الى اللفظ
 الاسم يمنع وقد نقل اللقاني كلامه واقره **قوله** وانما مضمونها بالحق
 الى اخره حاصله ان قولكم الحق استعاره تبعية لانهم شبهوا بيقينها في
 التجاري بالحق يجامع ترتب ما يضر عليها واشتقوا من الحق المحقق
قوله وصلاة الساعة الاولى قال اللقاني الساعة الاولى اول ساعة بعد
 الزوال **قوله** مسجد المكان الجامع قال اللقاني في الرضي ومسجد الوقت
 الجامع الوقت يوم الجمعة انتهى **قوله** وسباني ان السارح بين حكمة
 عدول المصنف عن تقدير الرضي ان يتدبر موصوف قال اللقاني هو
 الداعي الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجري على موصوف كحالة
 الا ان يغلب عليها الاسمية لصاحب وراكبوا وليس موجودا الى اللفظ
 ولا بد من تقديره **قوله** كما ذكرنا اي من انه يتدبر في كل مثال ما قد
 في الاخر فيكون اشار المصنف بتكرير المثال لذلك **قوله** ومن الثالث
 قوله جره قطيعة من قوله تعالى خاينة الاعين قال الصفاقسي
 الظاهر انه من اضافة الصفة الى موصوفها اي الاعين الخائنة
 كقوله واذا استقيت كرام الناس وجوز وان يكون خاينة مصدر الكاينة
 اي يعلم خيانة الاعين **قوله** محتجين بنحو قوله الى اخره اي من

الامثلة المتقدمة والبصريون يؤولون هذا لما فعلوا في مقدمتهم وما
 اوههم كلام الشارح خلافاً لذلك والتقدير حق الامر باليقين ولداً للحياة
 الآخرة وما كنت بجانب المكان الغزلي **تنبيه** اخرج الكوفيون
 ايضا بان العرب اجازت ان تعطف الشيء على نفسه اذا اختلفت اللفظان
 وان كان الاصل في العطف المفايزة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف
 والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف ما في قولها كذا يا مينا والحاصل
 انهم استدلوا بالسماح والقياس ووافقهم في التسهيل فحملوا الاضافة على
 ثلاثة اقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة انواع
 منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم **فصل**
قوله الغالب على الاسم الآخرة قال اللقاني الغالب برأيه تارة ما منع غيره
 من المقلوب عليه ويعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على امره وتارة
 ما هو كثر ما لاضافة الى غيره ويعدى في كقولك الغالب في الناس الشئ ومنه
 ما هنا فقولك على الاسماء معناه في شأن هذا القسم والذي يفيد وهو
 ما امتنع اضافته بعلمان من مفهوم قول النظم وبعض الاسماء يضاف ابداً
 فانه يفهم ان بعضها لا يضاف ابداً وتحت قسمان ما لا يضاف اصلاً وما
 يضاف وقتاً دون وقت وقدم للمصنف الكلام على هذين القسمين مع
 انها شرح لفهم النظم لقلة الكلام عليهم ما ولاز لحدتهما هو الغالب
 فله دره ما ادق نظره **قوله** من العقلا الى الآخرة اشار الى حكمة تكرار المثال
 واظهر منه قول اللقاني اشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق وبالثاني
 الى ما يد له على الذات لا باعتبار وصفه **قوله** الملازمة التعريفية
 وصفا فلا يرد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصولة قد يراد بالجنس
 وكذا اسم الاشارة لم هذا التعليل لا يجري في اسم الشرط والاستفهام
 وكان الشارح جعله توطية لقول المصنف كالمضمرات والاشارات

دون ما بعدها وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن
 يرد ان الموصولات كالمضمرات **قوله** كالمضمرات قال اللقاني لم يعتد
 بالاضافة في قوله واياه وايا الشوا **قوله** كالكاف حرف خطاب
 قال اللقاني يرد في عايد على المبتدأ تقديره فيه انتهى يعني
 ان جملة فالكاف الى الآخرة خبر المبتدأ او هو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا
 بد من تقديره **قوله** وكغير اي من الموصولات قال اللقاني تكرار الكاف
 مع غير دون الاشارة تشبيهاً على ان المضمرات والاشارات نوع واحد
 عموم منع الاضافة وكذا في اسم الشرط والاستفهام تشبيهاً على
 استئناس اي من النوعين ايضا لان اسقاطها يوهن عطفها على غير ههنا
 بحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير اي ان كان تعريفها بالصلة
 فلو اضيفت اجتمع معرفان على حرف واحد انتقض باني فان اجيب
 بان الصلة تعرف في ما من وجه والاضافة من آخر فغيرها كذلك انتهى
 ومرفي باب النكرة والمعرفة ماله تعلق بهذه افراده ولا يفيد
 كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه **قوله** وانما لم تضاف هذه
 المذكورات لشيء من الآخرة قد اسلف التعليل بقوله للملازمة التقوية فكيف يصح
 الحصر فكان ينبغي ان يقول لما مر وتشبهها فان قيل الاول خاص بخلاف الثاني
 قلنا كان يمكنه التشبيه على ذلك بقوله لما مر في بعضها وتشبه الجميع
 بالحرف او نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني انه يقتضي منع اضافة
 جميع البنيات وليس كذلك **قوله** وانما اضيفت الى الآخرة فظاهر ان المطلقا
 وارادة على التعليل المذكور ما ينافيه ان ايا غير الموصولة لم تشبه الحرف لانها
 معرفة فلا تردد والموصولة لم يعارض فيها التشبه عند الاضافة بدليل بانها
 وكان الشارح اراد بتشبه الحرف مطلقا التشبه فيسئل غير الموصولة ثم ان
 كلامه لا يفيد الجواب عن اراد الموصولة على التعليل الاول وهذا

وقال النوشري هذا التعليل كما ترى مصارة على المطاوع **قوله** ما يجوز
قطعه في اللفظ قدم الكلام على هذا النوع لقلة الكلام عليه بالنسبة
للتأني ولأنه شرح لمنطوق النظم كما سلفنا قال اللغاني والمراد باللفظ
ما يقابل المعنى فيستأول المنطوق والمقدروا لذنوب هذه الاسماء عند
القطع عن الاضافة وبه يعلم ان الواجب في هذا القسم هو الاضافة في المعنى
وان الفرق بينهما ان المحفوظ في اللفظية ما هو اللفظ تحقيقا وتقديرا
وفي المعنوية معنى المضاف اليه دون لفظه وان التنوين في هذا القسم
تنوين التكميل لا التقويض عن المضاف اليه اذ الموجب لحد في التنوين
مع الاسم اضافة الى لفظ المضاف اليه لا الى معناه انتهى وفيه تحقيق لما
اختاره السارح في هذه الكتاب وفي شرح الارهلية من ان تنوين كل واحد
للتكميل لا للتقويض وانما لم يبين هذا النوع لما سياتي في بحث قبل وبعد
قوله نحو كل قال النوشري لا تقطع كل على الاضافة الا اذا لم تكن تأكيد
ولا اعتقان كانت احدهما وجبت الاضافة لفظا بخروج القوم كلامه و
الرجل كل الرجل انتهى وهو عجيب لان السارح قيد كلاما اذا لم تكن مقولا ولا تأكيد
حاجة لتقييده وكان ينبغي له الا يقتصر على تقييد السارح **قوله** قال تعالى
وكل في فلك لا بد من تقدير المضاف اليه هنا جمعا للاخبار عن كل بالجمع
في قوله سبحانه قال العزيز عبد السلام في الامالي في الآية ثلاثة اسئلة
احدها كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكين سما الدنيا والاربع
والثاني لم اتى بصيغة الجمع وهما اثنان الثالث لم اتى بالواو في الجمع وهي لا يجمع بها
الامن يعقل والجواب عن الاول انها وان كانا في فلكين فالافلاك
كلها في المحيط بها فصارت كما ل في صفة وقا والصندوق في بيت فلهذا
ان الما في البيت وعن الثاني ان الضمير عليه علم مع الليل والنهار
وذلك لان الليل والنهار سبحانه ايضا لان الليل ظل الارض وهو

يدور على محيط كرة الارض على حسب دوران الارض وكذا النهار يدور
ايضا لانه يختلف الليل في المحيط وعند الثالث انهما لما وصفها
بالشمس وهو لا يوصف به حقيقة الامن يعقل جمع جمع العاقل **قوله**
وذهب الفارسي الى اخره قال النوشري رجع مذهب الفارسي بحجها حالا
حكي الخفش مرت بهم كلافات حالا **قوله** ورد بان العرب اي رده
الانزام واجاب المصنف عن الانزام ايضا بان كلامه من المضاف والسند
ونحوه له معنى صحيح في نفسه واما كلمة كل فلا معنى لها الا بالاضافة اليه
اي انها لما وضعت لتبين شي فكان معناها في غيرها قال النوشري
وفيه نظر **قوله** ولبيح الحال الى اخره فيه ان الحال قد تأتي من الكرة بلا مسوغ
الا ان يقال الاصل تعريف صاحب الحال وايضا تكثره قليل اوتيان الحال
من كل كثير **قوله** لفظا قال اللغاني منصوب عن التمييز المحول عن المفعول
وهو اسم مصدر يعني التلطف والاصل ما يلزم التلطف بالاضافة فلا يلزم
معناها ولا تقديرها **قوله** وهو السارح اليه بقول النظم وبعض الاسماء
فيه نظردنا المسارح الى هذا النوع يفهم قوله وبعض اقدان لفظا
مفردا واما قوله وبعض الاسماء الى اخره فانها هو إشارة الى موضوع التوضيح
وهو ما يجب اضافة الى مفرد لان المراد من قوله يضاف ابد اضافة الى
مفرد بل قوله بعد والزموا اضافة الى الجمل **قوله** وذهبني صاحب
قال السهيلي في كتاب الاعلام في قوله تعالى وذا النون هو نوح ابن ميث
اضاف ذو النون وهو الخوف وقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت
بينهما فارقا وذلك انه حين ذكر في معرض السنا عليه قيل ذا النون
ولم يقل صاحب النون والاضافة بد واسرف من الاضافة بصاحب
لان قوله ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول
ابو هريرة صاحب النبي ولا تقتل النبي صاحب اي هديره الاعلى وما

واما ذوقناك تقول في ما ذوالملك وذوالعرش وذوالقربين فتجد الاسم الاول
مشهورا غير تابع ولذلك سميت اقبال حمير وذو وزن وذو رعين
وذو كلال في الاسلام ذوالشهادتين وذوالشمالين وذواليدين وذلك كله
تخيم للمسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريف لا يقترب به
شي من هذا المعنى ولفظ النون اشرف لوجوده في اوائل السور نحو نون
والقلم وقد قيل ان هذا اقسام بالنون وان لم يكن قسما فقد عظم الله
سبحانه بعطف اسم المقسم عليه **قوله** ولدي قال اللقاني قال
الرضي وامالدي فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند اسم
تصرف ليس له لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك
وان كان بعيدا فلا في لذي فانه لا يستعمل في البعيد ثم قال بعدة تربية
وامالدي فهو بمعنى عند فلا دليل على بياضه **قوله** اي غايته قال اللقاني
يقصاري الشيء ما يقصه الشيء عليه فلا يتجاوز الى ما فوقه وذلك غايته الشيء
قوله وهو مصدر قيل لا فعل له كالمومة والحولة والابوة وقيل له
فعل اذ يقال له وحده يحده وحدا ومعنى مررت به وحده عند التحليل
اندرته بالمرور افرادا وعند المرور مررت به منفردا وهو اولي الاطراف
في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرد به بل هو سبحانه انفرد بنفسه
وقال **س** اسم موضوع موضع المصدر فوحده نايب شأب ايجادا
نايب شأب موحدا وموحدا حال فعني مررت به وحده مررت به في حال
كوني موحدا به مروري وقال يونس انه طرف ونصبه على الطريقة
ومعني جا وحده جاء على انفراده والاصل جاء على وحده ورده ابن عصفور
بان وحده ليس طرف زمان ولا مكان فلا يكون طرفا قال الامام عيني
في شرح التسهيل والظاهر ان يونس انما قصد تفسيرا
المعنى وانما المعنى جاني في وقت توحده وعلي التي قد رها بمعنى في مثلها

في قوله تعالى ودخل المدينة علي حين غفلة وانما لم يرد لانها لا تدخل
على وحده بخلاف علي وبذلك يندفع ايضا ان تقديره يقتضي ان النصب
على المفعول به لانك لو قلت جاء علي وحده كان حالا متعلقا بـ ذوق
فاذا حدث في الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور ان يكون طرفا والجار
علي رايه علي فامل **قوله** لم يك شي الى اخره ذكر المصنف في بحث
لما من المعنى ان ابن مالك مثل هذه البيت للنفي المنقطع قال وتبعه
ابنه في البيت علي التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال
انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يك شي يا الهي معك وعنه ايضا
وفيه نظرا ذ يتعذر ان يكون تقديره لم يك شي قبلك ثم كان شي
قبلك واعتراض بان هذا لا يلزم اذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيدا
بالقبلية بل مطلقا اي لم يك شي يا الهي قبلك ثم كان وعن السراج هو
البلقيني ان الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه تعالى
فتمتعت المعية فالمعنى لم يك شي يا الهي معك قبل خلق العالم ثم وجد
العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلة بقوله وحده كما
تدبر **قوله** علي المشهور يحتمل عوده الى قوله وهو مصدر مقابلة قول
يونس انه طرف كما مر ويحتمل عوده ايضا لقوله ملازم للافراد كانه قال
في التسهيل وربما بني مضافا الى ضمير مني فراجع شراجه **قوله** ومثلها
التكرار قال اللقاني المطابق لما سيجي ان يقول التثنية وهو اخص من
التكرار الصادق بمرتين **قوله** بمعنى اقامة الى اخره قال اللقاني في تفسير
بيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يوضح
به من ان البيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان
اقام به والى ان الكاف في غير دو اليك مفعول المصدر المضاف وفي
دو اليك طارة كذلك لقولك لبيك وسعديك ودو اليك اي تداولا منا

لطاقتك بعد تد اول ولو فسر سعديك باسعاد منك بعد اسعاد خانيك
سبحان منك بعد حنان ووه واليك بادالة منك بعد ادالة ليكون من هو
اضافة المصدر لفاعل كان اليق بالمقام او فسر حنانيك بتحننا اليك
بعد تحن كان او فوق للواقع اذا خطب به الرب تعالى لم لا يخفى ان في
قوله وواليك في البيت على تفسيره بتد او لاجته للاعلم على ان الكاف
حرف لمجرد الخطاب لا يمكن كونها فاعلا للتد اول ولا مفعولا له اذ هو
فاعل المتكلم وجعلته مفعولا شقوا لابراد تستحق محبة بالانتفا
لازمها وبما فسرناه به من ادالة منك بعد ادالة يندفع ذلك اذ هي فاعل
للا دالة والتقدير ما يلين يا الله ادالة منك بعد ادالة وانه سبحانه
اعلم واحكم انتهى وقوله خلاف قولهم يقال لبكذا في النسخ لب من غير
ولا تم كلامه الاعلى ذلك لكن الذي قاله غيره انما هو لب بالمرقة وفي هو
اطلاق قوله وما بعده بمصدر من لفظه نظرا لان لم يفسر هذا اذ يك بسد
من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه **قوله** وهذا الشب من قول الناظم
الي اخره فيه ان قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقاني رحمه
الله وقد فصل رحمه الله الكلام وفي المرام وتقول الشارح ان الادالة
الي اخره لا يثبت مدعا اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الاكذلك **قوله**
وهذا اذ بك الي اخره قال الدنو نوري قال بعضهم واما هذا اذ بك هذا الين
محتمل فالمراد به الكف قال الاصمعي قول للناس اذا ارادوا ان يكونوا اذ بك
انتهى وقيل المراد به الاسراع قال الشاعر ضربا هذا اذ بك وطفنا وخصنا
والطعن الرخص الذي لا يصل الي الجوف انتهى كلامه وهو مرد قول
الشارح الطعن الجاني فليتامل انتهى وهذا محتمل اذا مر دخل للناظم
في هذا لانه امر قلمي لم لا مرجح الكلام البعض على كلام الشارح حتى
يرد كلام الشارح بكلامه وقد صرح الجوهري بما قاله **قوله** وقوله

وعامله

وعامله اي هذا اذ بك قد يقال قضية قول الشارح بهذا انما بعد هذا ان
عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا ولا بد في الترجيح من يقل
كلام ائمة اللغة والشارح تابع للمعنى **قوله** وعامل ليك من معناه انما
اللقاني اذ لا عامل من لفظها واما قولهم لي فانه ما خوذ من قولهم ليبيك
ومصدره الظبية واما ليك فعامله لوظف به انما هو لب ومصدره
لب بغيره ليك انتهى وتقدم عنه انه نطق له بفعل وهو قولهم لب
بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو الب بالمرقة وكلام
الموضح يدل عليه ولا ينافي كون عامله من معناه قولهم ليك من لب
بالمكان انما به لان اخذه من هذه المادة باعتبار نوع المعنى لا يقتضي
ان فعلها فعله **قوله** والحال واجبة التذكير كان ينبغي ان يقول غالباً
ليلايم قول المعنف ضعيف ولم يقل غير صحيح فادق منه قول اللقاني
اي وهو خلاف الغالب فارتابه مع امكان عزه ضعيف بخلاف جارزيب
وحده ولا يخفى ان في هذا الكلام من التعلل اذ يمكن في وجهه ما يظن يكون
مفعولا مطلقا اي ينفرد انفراده **قوله** وجوابه ان ذلك يحتاج الي
استقرائهم قد يدفع هذا بقول اللقاني يعني بكونه مفعولا مطلقا
يدل على ظاهره فبمعنى قوله تعالى فارجع البصر كرتين والحال لم يرد به دليل
ظاهر فيه **قوله** ان الكافي لمجرد الخطاب الي اخره قال ان لم يكن على ملاك فشد
لان الناصب له يكون تشبيها كضرب ضربك فكون المعنى تد اولنا مثله اولئك
واجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزوم طاعة غيرك وكذا البولي وليس
المعنى على شيء من ذلك قلنا لا يمنع ان يكون المعنى اجابتك لغيرك اجبته وكذا
البولي **قوله** لقوله خانيه ولي زي الى اخره اذ من هذه اقوال اللقاني قد
يقال ان الهاو الظاهر شلها في اياه وايا الشواب فما كان جوابكم فمما
نحو جوابنا انه اجاب عن الشبهة الثانية بخواب الشارح واجاب على

الاسمية بقوله قد يقال لعله يري ان لبيك ولخواته اسما افعال متفولة
من مصاد ومثناة مضافة الى الكاف فالكاف حرف الجر والخطاب كما في هـ
رأيتك لتوبيد اسم فعل معناه امهل **قوله** وفي شرح المواقف ان يدي الى اخره
ينبغي ان يوضح هذا عن الكلام علي معنى البيت ويذكره بعد قوله وحض
يديه ليكون مقابلا له وقوله الا في وقيل كان عادة العرب الى اخره فانه
للتاسب كما لا يخفى وذكره هنا يوضح انه مقابل للكلام المصنف وليس كذلك في يدي
مضافة الى صور وان كانت زائدة بل ليل ظهر جرس سور اذا لاسب له
في البيت الاضافة يدي اليه **قوله** لانها اللتان اعطياه المعطى حقيقة
انما هو الشخص ونسبة الاعطى اليهما مجاز وكان الظاهر ان قوله لان هـ
الاعطى يكون بهما متقدرا **قوله** كما في له الشارح الى انه كان التمثيل بـ يديك
ولده اقدم كما قاله اللقاني **قوله** وهم قال اللقاني لانه لا يمكن دعوى الالف
في اخواته للنطق بها مجردة عن الالف والياء كحان وسعد ودوال ولم هـ
يقولوا **قوله** الى الجمل اي في اللفظ فلا ينافي في الجملة في تأويل المفرد وقد
يخفف بعض الجملة المضاف اليها **قوله** في اذ قوله كانت منازل الا في عهدكم
افتحن اذ قال دون الناس اخوانا فاذا الاولى ظرف لعهدكم ولخواتنا
مفعول ثان له ونحن مبتدأ حذف خبره اي اذ نحن من المفعول ومثله
قول اخروا عيسى منقلب اذ له اخوانا والتقدير اذ له كذلك فانظر
المعنى **قوله** وحيث قال الرضي اعراب حيث لغة فقصبيه **قوله** من اسماء
الكان قد باني للزمان كما في قوله حيثما استقم يقدرا لله نجاحا في غابر الايام
فانظر المعنى **قوله** اذا انتم قليل سياتي ان الشارح قال في حيث كانت هـ
اضافتها الى الفعلية التوقد مثال الفعلية ولم يقل هنا انا اضافة اذ الى
الاسمية التثنية ان تقدم المثال لذلك وقال الناصر اللقاني قدم مع حيث
مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الى استواءهما مع اذ متقدرا

الاسمية

الاسمية لشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان النسب بعدها راجح
من الرفع في باب الاشتغال **قوله** ان لا يكون خبرا مبتدأ فيها فعلا ظاهرا
لن ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السيوطي ووجه قبحه ان اذ هـ
ما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة
واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا خواذ فيه يقوم
قوله او معني لا لفظا خواذ فيه رفع الى اخره بل يكون مضارعا مقصده
حكاية الحال الماضية لما قال الزمخشري في الاية قال المصنف في الحواشي
قال ابو حيان في تفسيره وفيه نظر قلت هو نظر قليل **قوله** وقد يخفف
في اخره قد يقال الحذف ولو على قلة ينافي وجوب الاضافة وجوابه منع
المنافاة فان الواجبة اعم من اللغوية والتقديرية ثم الاضافة الى المفرد
كما في حيث تنافيه **قوله** اذ هما في الغار ينبغي ان يتعين في اذهما في الغار
تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا مضارعا ليل يودي الى وقوع
خبر المبتدأ فعلا ماضيا الذي استبحوه ويحتمل ان يقال انما استبحوه
مع التلطف بالفعل **قوله** وكسرة الدال يجوز فتحها للتخفيف كما ياتي **قوله**
على الاصح مقابله ما ذهب اليه الاخفش ان الكسرة اعراب للمضاق اليه
وان التنوين للتمكين وحمل على ذلك انه جعل بناها ناسيا غرض اضافتها
الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بها زمتا للبناء وبانها
كسرة حيث لا يبي يقضي الجرح نحو نهيتك عن طلاقك ام عمر وبغانية
رانت اذا صحح وبان العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة له الا
كونه مضافا للمبنى وبانهم قالوا يومئذ بفتح الدال منونا وبانه لو كان موبيا
لم يجر فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه بني على الكسرة على اصل
التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح اخري للتخفيف **قوله**
وربما اضيفت حيث الى المفرد قال الزمخشري قال الرضي ومع اضافة

حيث الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء الى الاضافة الى الجملة
والاشهر بناؤه لشذوذه الاضافة الى المفرد وتركه اضافة حيث مطلقا
لا الى جملة ولا الى مفرد انذر وظيفته باغالبه لا لازمة قال الذي حيث
الفتوح حله الم قسم وكذا في قوله اما ترى حيث سبيل طالعاهو مفعول
به وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكي عن الحسن الناس
حيث نظروا فطراي وجهان وتفسيره وقال الاخفش قد رآه به الحين
كما في قوله للفتي عقل يمشي به يمدى به ساقه قد مر ولا يمنة هنا
جملة على المكان انتهى وفي حاشيتنا على الالفية عن المصنف كلام يتعلق بعرب
حيث عند الاضافة لفرد ينبغي مراجعته **قوله** ما يختص بالجملة الفعلية
قال اللغوي اي بالاضافة اليها في قوله وهو لما عند من قال باسميتها
نظرا اذا القول باسميتها لا يلزم منه اضافتها الى الجملة الفعلية بعدها
واي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف في مست
تأتي كرمك علي ما هو التحقيق عندهم وكذا اتقول في اذا انما منصوبة
بشرطها اخافضته له **قوله** وذلك يقتضي الحرفية اي لان الاصل في
الاسماء الاعراب واما ضياع الفعل عند الجمهور فتخرج عن القياس فلا يقاس
عليه **قوله** ويحاج بان العامل قضينا الى اخره هذا الجواب باختيار الشئ الاول
قال شيخنا العلامة القمي ويمكن ان يحاج باختيار الثاني لكن كون العامل
جوابها مقيد بالم يمنع منه مانع كما هنا اخذ اما اجاب به الله ما بيني
عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابها انتهى واقول الكلام في ناصب
اذا اطلق هل هو شرطها او جوابها غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض
الكلام في لما في مادة معينة وهي الية الشريفة وجوابها مقرون في الية هـ
بالمانع فتح القول بان الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد ثم اعلم
ان المصنف في الحواشي لما ورد على القول بان ناصب اذا في جوابها من فعل

او شبهه انه قد جال الجواب مقرون بالالفية نقلا ان قايده لاجاب
بان الظرف الجاني التاخير يتبع فيه بالتقديم حيث لا تقدم غيره فما
ظنك بالمتبع التاخير انتهى وهذا يدل على ان القابل اطلق ولم يقدم
بعدم المانع وبه يعلم انه يمكن في سبيل ما ان العامل في الية دل لكن
قال في المعنى انه مثل هذا التوسع بابه الشعر نحو نحن عن فضلنا والتفتينا
قوله لا يقولون باضافتها الى ما بعده اصادق بقوله باضافتها
الى جوابها وليس مراد او انما المراد انهم لا يقولون باضافتها مطلقا بل
التقدير اذا اولانه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بمثل جملة
الشرط **قوله** لان اذا عند هو لا غير مضافة ظاهره انهم مصرحون
بذلك وعبارته في الحواشي ولزم هو لا ان يدعوا ان الاضافة وان يفتروا
بان اذا تربط بكونها شرطاً كما في اين واي واما اذا وحيث فلو لا الاضافة
ما حصل ارتباط انتهى ومن خطه نقلت والتبادر من قوله ولزم انهم
لم يصحوا بذلك وانظر هل قوله وان يفتروا الى اخره يشكل على جوابي انا شارح
لان لما ظرف بمعنى حين او اذا فلا يحصل بها ارتباط لو لا الاضافة او يقال
لا يلزم من ذلك ان لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضي جملتين فيها معنى الشرط
ولهذا يسمى بالها شرطاً وما بعده جواباً ويقرن بالها اذا كان جملة اسمية
قوله ويقع شرطها وجوابها ماضياً الى اخره هذا باعتبار صيغة الفعل
فلا ينافي ان جملة اذا لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف في الحواشي
فان قلت فاما تصنع في اذا السما الشققت قلت الماضى صيغة الفعل لا
الزمان وتظهره ان دخلت الدار لكنه ذكر في المعنى ان اذا قد تخرج عن
الاستقبال فتجي للماضى كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما التواك لتحملهم
قلت لا احد ما احكم عليه والحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا
ينسني علي ما بينه ثم رده فراجع **فصل** **قوله** لما مضى

قال اللقاني نعمت لاسم لا زمان والتقدير موضوع لما مضى ولوقال به له
وبدل ما بعده ماض والمستقبل كان اخصر واظهر **قوله** فانه اي ما كان
بمنزلة اذ او اذا فيما تقدم **قوله** بمنزلة اي اذ او اذا قال اللقاني ثني
ضير المتعاطفين لان القصد تحول الحكم لهما على حد قوله تعالى فانه
اولي بهما انتهى وحاصله ان اوهنا للتنويع لا احد الشيين وقولهم
ان اوفره الضهير بعد ما محمول على الثانية دون الاولى كما نص عليه
الابدي ونقله المصنف عنه في بحث الجملة المعترضة **قوله** فيما يضافان
اليه قال اللقاني يضافان صلة حرة على غير ما هي له فان ما راقعة على الجملة
المضاف اليها والاضافة وصفا ثابت للمضاف وقد ابرز الضهير الفايده
على صاحب الصلة الحقيقي فلا حاجة الي ان يقول يضافان هما اليه فانه
قوله ويستغرس الحاج قادم قال اللقاني لقائل ان يقول كونه بمنزلة
اذا يقتضي تاويله باضمار كان الثانية واسمها الامتاعه وجوابه ان
التاويل المذكور سابق فيما سمع ولا يسوغ ان يتكلم به من غير سماع **قوله**
ووافق الناظم اي في غير النظم بدليل قوله محتجا الى اخره واما في النظم
فكلامه محتمل قال المصنف في الخواشي فان قلت فله قال وما كذا معني
8 اذ قلت يحتمل وجهين احدهما ان يكون اراد ذلك وترك ذكره التفتا
بانه عليه فيما كان يعني اذ وهذا الذي راه ابنه والثاني ان يكون
الحكم عند ثابت في موافق اذ دون اذ وهو الظاهر فانه روي
بقوله يوم هم بارزون وقول الصبياني يوم لا ذو شفاعه يعني
والذي لا يمكن منازعة فيهما لكن الذي يظهر لي ان غير اذ لا يلحق بها
لانها لم تحتص بالجملة الفعلية الا لما فيها من معني الشرط لا امر بها
فيه غيرهما من الظروف المستقبلية البهيمه على الذي نمر الناظم
في اذ انه لا يلزمها الحمل الفعلية مستدلا بقوله اذ هو لم يخفي في ابن

عمي وان لم الفه الرجل الظلوم اي وعلى الاحتمال الثاني جري الشارح فقال
واقصر عليه في النظم وانظر قول المصنف لا ينام تختص الى اخره الظاهر في
ان غيرهما من الظروف لا يشابهها في ذلك مع قول الشارح في الفصل الا في
وقال ابن مالك بل يشبه الظرف الى اخره فانه صريح في ان الظروف تضمنت
معني الشرط **قوله** محتجا بقوله تعالى يوم هم الى اخره قال اللقاني يرد
احتجاجة بان ذلك ليس من محل النزاع وهو اليهم اذ اليوم موضوع
لزمان محدد واستعماله في مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وتواحقه
يوم حصاده انتهى واقول صرح في شرح الكافية بان اليوم بهم وعمله
بانه عند العرب لا يختص بالنهار **قوله** وهذه او نحوه الى اخره قال اللقاني
يعني فهو من شبهه اذ لا شبهه اذ **قوله** ولكن في شفيها الى اخره قال اللقاني
ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب اول الشفاعة وهو يستلزم
الاخبار بنفهمها وثانيا خبرا بانه لا يعني شفيع شياء وهو يستلزم الاخبار
ببانه لا نفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها
عدم نفع الشفاعة الصادقة عنها والفرق وجداني فانه الشفاعة مقرونة
بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول **فصل قوله** حلا عليهما قال
اللقاني يوخد من هذا ان الحمل على النبي سبب للبنا فتريد الاسباب على
العدد المذكور اول الكتاب ولو جعل سبب البنا الامتداد بالافتقار العارض
وتنزيله منزلة الاصل كان اضبط انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة
اول الكتاب انما هي للبنا الواجب لا الجائز فان له اسبابا اخرها ما هنا **قوله**
لوجلة اسمية قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدر به مبنيا اذ الاصل
فيه الاعراب بخلاف الفعل فانه قيل ينبغي ان المضارع للعرب يترجم
مع البنا نظرا لاصله كالاسم فلم يترجم الاعراب قلنا نظرا لاعرابه وللاصل
في اسم الزمان وهو الاعراب قائل **قوله** واجاب جهه البصريين بان الفتحة

الى اخره رايه بخط المصنف في الذكره يمكن ان يكون من لغة سليم في اعمال
 القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراة من ضبا ولا اجعلهم فتحا
 وانما ينبغي هذا على انه لا يجب ان يشرب معنى الظن ويدل له قالت كنت
 رجلا فطينا هذا العر اسرايينا **قوله** مثلها في صمت يوم الخميس اي في
 النصب على الظرفية **قوله** ليست لليوم اي بل للمذكور قبل من كلامه
 مع عيسى وكلام عيسى معه اي هذا المذكور كاي في هذا اليوم **قوله** والا
 لزم كون الشيء الاخره اي بخلافه على قراة الرفع لوجه عن الظرفية **قوله**
 واعترض عليهم ايضا يجب بان على افعال كان الثانية واسمها **فصل**
قوله احدها التفسير قال اللقاني وجهه انهما في المعنى توحيدهما ايضا
 اليه وسبب ان المنكور لا يوكد عند البصريين وان افاد توحيده ويؤخذ من هذا
 ترجيح مذهبهم **قوله** الدلالة على اثنين قال اللقاني وجهه ان كلا وكلمة في
 المعنى شيان وهما تأكيد للمضاف اليه والتأكيد مطابق للوكد اما الزيد ان
 انفسهما تخرج لعل **قوله** نحو كلاهما قال الدنوسري ولا يضاف كلا وكلمة
 ليس من الضماير الاثلاثه الكان المتصلة بالميم والالف والها والميم والان واللفظ
 نا نحو كلاهما وكلاهما وكلا **قوله** مستركة بين الاثنين والجماعة قال اللقاني
 يريد به الاشتراك العنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين افراد كثيرة
 كوضع المتكلم معه غيره الصادق على اثنين وما زاد عليهما لا الاشتراك
 اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فالنوع على حدة انتهى وهو مبني على
 ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضماير كليات وضعا جزئيات
 استعمالا وما على ما حققه المضد وتبعه السيد انهما جزئيات
 وضعا واستعمالا فليست من المشتركة في شيء **قوله** لان ذاتها
 في المعنى قال اللقاني كونها مشقة في المعنى بواسطة الاشارة
 الي اثنين تقدم لا يجب في نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين

بالنص

بالنص او الاشتراك فان دلالة ذاعليهما ليست بواحد منهما بل بالقرينة
 فلواقتصر على قوله الدلالة على اثنين او زاد على القسمين ثالثا فقال
 او غيرهما كان اوضح **قوله** ما ذكره اللقاني يعني وهو الذي لاثنين
 بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل اي وكلا
 الخبر والشروط بين الفارض والعوان لان ما ذكره او فوق بافراد اسم الاشارة
 لكونه مفرد الغطاء انتهى ويؤخذ من قوله لان ما ذكره او فوق ان التاويل
 به ليس بلازم وهو الحق لما اشار اليه صاحب الكشاف في سورة النعام
 عند قوله من اله غير الله يايتكم به حيث قال اي يايتكم بذلك اجر المغير
 مجري اسم الاشارة ووجهه ان اسما الاشارة من المبتدأ كالوصلات هـ
 متشبهتة ما وجهها على خلاف الاصل غاية الامر ان دلالة ما وخواتمها من
 الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة
 ذاعليهما الواحد كالمشتق في الآية والتشبيه والجمع في قوله وسوال هذا الناس
 كيف لم يدع على كسبي في باب هذا بطريق المجاز كما هو ظاهر كلامهم واسار
 اليه اللقاني انما قد بره لكن وقع في الكشاف في سورة البقرة ما يقتضي
 احتياج اسم الاشارة المفرد السارية للمتعدد للتاويل بالموصول حيث قال
 انما جاز بين ذلك على التاويل بما ذكر مع ان كلامه هناك متناقض كما بينا ذلك
 في حاشية التلخيص فيجوز تقسيم الفعل فراجع فانه نفيس **قوله** ان يكون
 كلمة واحدة قال اللقاني هذا الشرط مسكلا لوجهه فان كان لاجل المضاف
 مسكلا على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جليست بين
 زيد وعمر ولا اشتراك زيد وعمر **قوله** كلاهما حين جمل الجوز بينهما اي كلا
 هذين الحصانين او الجوادين وقول المعنى في بحث الثاني الفرنسي فيه نظر
 لان الفرنسي موشع سماعي وكان يجب ان يقول كلاهما او ان يقول اقلعتا
قوله ويضمان للذكره مطلقا قال اللقاني اي مضاف من حيث هي اي في

الجملة لا في كل حالة من احوالها ما ينبغي من ان الوصول لا تضيق لشكرك
انتهى وحاصله ان الضمير عاد على اي باعتبار بعض احوالها فهو شبه
بالاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله ومنها اي فان كانت كذلك الضيق في التكرار
في اخره كان اظهر ومطلقا حال من التكرار كما اشار اليه الشارح **قوله** الا ان كان
بينهما جمع قال اللغوي هذا الاستثناء منقطع في التحقيق لا حاجة اليه
اذلضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر وله الوقال المصنف في التقدير
اي اجزا كان احسن مما قول اذ المعنى **قوله** او عطف مثلها اي المضافة
للمعرفة محله حيث كان الجور وبأي او لا ضمير المتكلم نحو اي واي زيد عالم
فلا يقال لك واي زيد افضل ولا اي زيد واي عمرو افضل وعبار التسهيل
تقتضي العموم كذا نقله الشهاب الناصبي عن السيوطي ورايت بخط المصنف
في الحواشي ويظهر لي انه لا اسكال في جواز اي زيد وعمرو ولا يضافه لتد
وانما استعمل ذلك في كلامه لانه كان في سرح الفصل انتهى قلت
وهذا يقتضي تعليلهم في هذه الحالة بمتزلة بعض من كل واحدة بعضية
لا تصور الا في متعده والمضاف اليه حينئذ متعده ولا دخل لتد واي
ورايت بخطه ايضا في شرح الفصل ان الحاجب نظر المفسر في قولهم اي واي
يقولهم اخري انه الكلاوي المعنى وذلك وهذا فراق بيني وبينك وانما
كمررت اي يمكن العطف على الضمير المختص انما في هذا الجور اي زيد
واي عمرو ولا يكون اي وايك من ورة انتهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز
والظاهر استحاط لا ادغاية ما دل عليه كلام الرضوي في اي اي اذا اضيفت
في ضمير وجب تكرارها **قوله** بالواو قال اللغوي ليس فيه الاخترا من المضافة
بالواو لم تمنع عطفه ذلك ونحوه بغير الواو لا يلتصق بغير الذي لا يستغنى
بغيره كما ياتي **قوله** اي اي الاستثناء لا يوجد للتقييد بالاستثناء فانه لا نظر
جوازا على الاستثناء **قوله** وكما استعمله بمتزلة بعض اي من كل هو

والبعض

والبعض لا يطابق الكل قلنا كان خبرها مفردا وان اضيفت اليه شي او جمع
قوله لعدم صحة دلالة الى اخره فيه نظير للمعرف بالثاني من صيغ العموم
كما حقق في الاصول الا ان يريد المصنف بغير ذلك او بها اذا كانت للمعهد
لا للعموم **قوله** وتضاف اي الوصول الى اخره سكت عن اي التي هي صلة فعل انه
لا تدخل في باب الاضافة بحال **قوله** لان معناها معني الذي الى اخره وهذا
التعليل خفوا كان مراده من قوله اللغوي وعبارته لان الوصول بترادف الواحد
بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع اي لتوغلها في الابهام فلا بد من اضافتها
لمعرفة **قوله** لان لغة التكرار الى اخره فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها
لمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللغوي بقوله لان الوصف والحال هو
مشتقان حقيقة او تاويل او المشتق كلي والمضام الى معرفة جوي اذ
المعرفة كما قال بعضهم ما اسير به الى شي بعينه انتهى وفيه ان الوصف قد
يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا يجد مانعا ان يقال مررت بالرجل
اي الرجل وبالفلام اي الفلام كما جاز اطفأ شاة كل شاة وهم القوم كل القوم
فاضيفت الى التكرار والمعرفة **قوله** وهي بمعنى عند في مفرداته الراغب ان ذلك
اخص من عند لانه يدل على ابتداء ونهاية نحو اتمته عنده من لدر طلوع الشمس
الى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية للفعل وقد توضع موضع عند يقال
ما اصبحت عنده ما اولد به مال وقال بعضهم لدن ابلغ من عند واخص قال
بحال ليند ربا سائدا من لدنه انتهى وسياتي عن الحواشي ما يقتضي
تباينهما قال اللغوي في الرضي ولده بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة
يلزمها معنى الابتداء اولد يلزمها من اما ظاهرة وهو الغلب او مقدرة
فهي بمعنى من عند واما لدني فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
وعند اعم تصرفا من لدني لان عند تستعمل في الحاضر وفيما هو في جورك
وان كان بعيدا بخلاف لدني انتهى وحاصله ان لدن بمعنى من عند

للازمنة ابتداء الغاية فتبنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو من وهو إشارة
 الى مخالفة ابن الحاجب في علة تباينها التي هي الوضع على حرفين في بعض لغاتهما
 فنقول الموضع بمعنى عند محل هذه الكلمة **قوله** كما أن عند ذلك أي لا ينها
 يحيى للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الأولى وإن اقتضى كلام بعضهم
 أنها للمكان ابتداء **قوله** ملازمة لمبدأ الغايات قال اللقاني أي لا تطلق إلا
 على المكسنة هي مبدأ فعل مفيد أي هي ابتداء غاية وكذا الرومانية **قوله** الرومانية
 أو المكسنة الأولى نحو ولدن صباح والسائي نحو من لدن حكيم وهذا حيث لم هو
 تصف جملة والاتصفت للزمان لأن ظروف المكان لا تنضاف الى الجملة منها
 الا حيث كانت قبله اللقاني عن الرضي **قوله** وفي الترتيل ابتداء رحمة من عندنا الى اخره
 قاله البقاعي في نظم الدرر في تناسخ الاي والسورة قال الاستاذ ابو الحسن الجواليقي هو
 أي عند في تسارع العرب لما ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من
 كراماته وبالعالم الباطن الخفي المعلوم قطعاً بأنه خاص بخاصة انتهى وهذا
 يقتضي أن لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرحمة
 النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة على بابها وقدم فكرها احتراسا لما يأتي من
 قوله حتى اذا القياع غلاما فقتله وقتله للفلام يوم تصافه بالفلطة والجفا
 بعد معنى لا ابتداء هنا قال الزرقاني فيه نظرفان من اذا لم تكن موجودة تكون
 مقدرة كما في الرضي ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب
 للشارح ان يقول هذه التعليل او يقول لأنه لا معنى لا ابتداء الجلبوس من مكانه
 اذا المبدأ لا بد له من منتهى ولا منتهى هنا واجاب بعض شيوخنا بان في كلامه
 حذف مضاف أي لان معنى حرف الابتداء وتوله غير موجود أي غير حاصل لعدم
 تاتيه او يقال معنى قوله غير موجود غير متان **قوله** الا ان الغالب استعمالها
 الى اخره يفيد ان استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح
 واحتصاص من لدن بما ذكر مفيد لكونه عند ليست كذلك وذلك ما في صورتين

احدها

احدها ان الغالب في عند استعمالها منصوبة وتقبل استعمالها مجرورة ثانياً
 انها تستعمل منصوبة ومجرورة فان في غلبة استعمال الجرسات بطلية النصب
 وبعد غلبة احداً الامرين للاخر فان قيل اذا كانت له ضرورة لمبدأ
 الغايات فما فائدة دخول من عليها فالجواب ان افادتها لذلك لم تولد كالف
 الاستعمال والشرط من الاسم أي بمن تتكون كالف على ذلك ولذلك لم يمتد
 في الغالب وقوله مجرورة قال اللقاني أي مجرورة المحل على اللغة المشهورة
 او اللفظ على لغة قبس **قوله** في لزوم استعمال واحد قال الزرقاني هو
 أي والاستعمال الواحد ما ذكر وظاهر كلامه ان الظرفية وعدم التقيد كافيان
 البناء فيه نظرفان بعض الظروف غير المتصرفة معربة كما تقدم فكان المناسب
 ان نوزاد على ذلك ما قاله الرضي وهو ملازمة المعنى لا ابتداء أي ابتداء الغاية
 ونصبه فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على ساير الظروف غير المتصرفة في عدم
 التصرف بكونه مع عدم تصرفه لانما المعنى لا ابتداء فتوغل في مشابهة الحرف
 وروى انتهى وهذا المعنى مشتق في لداولذلك كان معرباً كما صرح به في الفاني
 خلاف ما عند ابن الحاجب من انه مثل لدن ولذلك قال الرضي واما الداهو
 بمعنى عند فلا دليل على بناء انتهى وقال اللقاني قال ابن الحاجب الوجه في بنا
 لدن ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فجعل الباقي عليها تشبيهاً بها ولو لم
 يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لا يماثل عند وهو معرب بالاتفاق انتهى
 وقدم ان الرضي اشار لرد ذلك **قوله** وفي ما لي ابن السجري الى اخره قال الزرقاني
 اشار به الى مخالفة ما عند الموضع ووجه كلامه أي على ان لدن باسكان الدال
 وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خفت بحذف
 الضم كما في عضد فالتحق ساكنان فحركة النون كسر انتهى والجواب ان المصنف
 راى ان اشباع الضم ليس من جملة اللغات وحيث كان مشمهاً صار كأنه موجود
 فظهر ان الكسرة حينئذ اعراب والذيراء ابو علي ان الاشباع غير معمول عليه

وتبعه الرضي في قول واعرابه لدن الشهيرة لغة قيسية انتهى فعنده ان
المعرب لدن الشهيرة وهي مضمومة الدال واعرابها بان يقال من لدته بضم
الدال وكسر النون والاعراب من جمل لغات لدن **قوله** الرابع
جواز اضافتها الى الجمل هي حينئذ متحضنة للزمان كما مر على الرضي و
قوله لدن سبب تنازع الفواصل الثلاثة قبله اي هو مفعول راقع في وقت
من ذلك الوقت **قوله** حتى شأب قال الزرقاني غاية اي فاشقت الامور الثلاثة
حينئذ وذلك لانهم يعرضون عنه بسبب شيب ذوايبه فيعرضون ظهر اعليه
وهذا الوجه ان يراد بالذوايب ذوايبهم كما في شرح السواهد للجبني وذلك
لانهم اذا شابت ذوايبهم السود ينقل الى غير من وهذا قاله بعض شيوخنا
قوله سود الذوايب من اضافة النعفة الى الموصوف **قوله** والصريح المصريح
الى اخره في البيت تشبيه الغواني بالجان الذي يصعدون الناس او بالشخص
الذي يصعد غيره **قوله** جواز افرادها قال الدنو شري يشكك ذلك على غير
في الملازم للاضافة انتهى ويجاب بان ذلك العدد باعتبار الغالب **قوله**
فتنصيرها لدن لا يخفى ان قول السارح لدن بيان للتمييز المستتر في نصيبها على
حذف اداة التفسير والضمير البارز عايد على غدة ولو اعيد الضمير المستتر الى
المخاطب اندفع الاشكال الا ان من عطف قوله او على ضمائر كان واسمها فينبغي
ارتكابه هناك لذلك وقد ارتكبه السارح فيما ياتي لدفع ذلك مع ان ذلك تشتت
للضمير تركابه هنا يدفع ذلك ولا تشتت في الضمير وذلك هو الاصل عند تقدم الضمير
وان كان الحق انه ليس من التناثر ولا يخل بالفصاحة حيث لا يسر خلافا للزمخشري في تفسير
سورة طه وان اقر كلامه المصنف في شرح بانه سعاد عند قوله ولما يلقاها الا
عند افرة وقد حققنا ذلك في حاشية الحاكم في بحث الضمير هذا ونسب المصنف
النصب للدن لانها العاملة وقوله ان النصب عن تمام الكلام معناه ان الاسم هو
الناسب عند تمامه لانها غير وايد لك اشارة الى انه لو لا التمام انجر بالاضافة **قوله** للملح

التمييز

التمييز قال الزرقاني قال الرضي اما النصب فانه وان كان شاذ فوجهه كثرة
استعماله لدن مع غدة دون سائر الظروف بكسرة وعسيرة وكون الدال لدن قبل
النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد عذف نونه فيشابه
حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التثنية من جهة
جواز حذفها فصار لدن غدة في كرا قد دخل تنصب بالتمييز او تسمى ما
بلفظ ليجوز ضاربه زيد او غدة بعد لدن لا يكون الامونة وان كانت معرفة ايضا
انما يربى يظهر لك ان قول الموضح اما على التميز ليس على ما ينبغي فان قضيت انه تميز
حقيقة وليس جناسا حقيقة لدن ولا نسبتها للصواب ان يقول على التشبيه بالتمييز
والله اعلم **قوله** لان لدن في لغاتها الى اخره هذا يعلم الجواب عما يقال ما وجه لخصا
لدن نصب غدة دون لغاتها اذ النون مخوفة في لغاتها واما ما يقال لم يختص
بالنصب بل لدن فلم يجز لدن سحره فجوابه ان غدة اكرت صرفا من سحره ونحوه احباب
بضمهم بان مدلول لدن مبدأ زمان مهم فسر غدة وهو لا يقتضي الاختصاص
قوله في لغاتها العشرة لان في الدال الحركات الثلاثة مع فتح اللام وسكون النون
والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال في الاولى
وضمها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال في الاولى والساكنة
والثامنة لدن بفتح اللام فيهما وضم الدال في الاولى وسكونها في الثانية والثالثة
لدن بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لدن بابه ال الدال تسمى بالفاعل
قال الزرقاني اي في نحو ما لم زيد ومن هذا استفاد ان التشبيه كما يكون في المفعول
يكون في الفاعل **قوله** فظاهر انها مرفوعة بلدن قال الزرقاني اي ولا مانع من ذلك لانها
تاتى على التشبيه بالمفعول ترفع عليه **قوله** والمجر العتاس وله الوعطف على
المضروب جاز جبر المصنف كما ذكره في الكافية الشافية فانظر حاشيتنا على الالفية
قوله وان كانت معرفة قال الزرقاني المراد بالتعريف التبيين اي وان كانت دالة
على معنى كما في سحره وذلك لان غدة تستعمل تارة غير مراد بها معنى

فتكون ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها معنى فتتبع الصرف للتعريف والعدل
عن الغدوة او للتعريف والتأنيث وحينئذ فتتوينه مشكلا لكونه غير متصرف
واجب عن هذا الاشكال بامر من احدهما انه لما شبه التمييز لكونه مبنيا لذاته ما
يليه نون مثله فتتوينه لمجرد المشابهة الثاني انه لو لم ينون لالتبس
حالة النصب بحالة الجر اذ في حركة الجر فتحة نائية عن كسرة فلم يعلم
كونه منصوبا فيكون معربا او مجرورا فيكون مبنيا وللواضع غرض من
بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائية عن ثقل فتحة النصب
فانها خفيفة انظر الرضي انتهى وانظر ما وجه قوله المراد بالتعريف
التعريف فانهم انما ليست معرفة اصطلاحا مع انها علم على الوقت
المخصوص لئلا يدل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع من تعريف
العلمية وقوله لكونه مبنيا لذاته ما يليه مخالف لما مر عن اللقائي
في بيان ان النصب على التسميم بالتمييز لا على التمييز من انه ليس
مبنيا حقيقة لدن ولا نسبتها **قوله** والغالب الى اخره لوقال
بدل هذا في غالب استعاليها كان اولى لان كلام المصنف يقتضي
انها ما تلزم الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكلا لاسيما من
انها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا لانه بعيد ان كونها مذكرا
باعتبار الغالب **قوله** ولزمان الاجتماع فيه اشارة الى ان اقتصار الشارح
للمصنف على انهما للمكان قصور وقد نقل اللقائي عن الرضي انها طرف زمان
ايضا **قوله** لانه تلاي اي فهو نظير اب واخ واخواتهما ويدوم وقال
الحفيد انما اعربت مع انهما موضوعا وضع الحرف بحسب الاصل لانها
ملازمة للاضافة فصنف مشابهة الحرف انتهى وهو انما يظهر على
القول بانها ثنائية وضعا ولا يرد عليه ان السببه الصوري لا يعارض
كما قال الشهاب في قد زيد درهم على لغة بنائها مع الاضافة لان السببه

الصوري ضعيف يجوز للبناء لا موجب فلا يحتاج منه لدعوى المعارضة كما
حققناه في حواشي الالفية في بحث اسباب البناء ونقل اللقائي عن الرضي
انه علل اعرابها بدخول التنوين في نحو كئامة وانجراره بمن وان كان شاذ
في نحو جية من معه قال لم قال والالف في معا عند التحليل بدل من التنوين
اذ لا لام له في الاصل وهي عند يونس والافخس وهو الحق مثل الف
فتبدل في اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين
فعندها عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحدد في
الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها **قوله** فبقي على السكون قال
الزرقاني قال الرضي قال بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر
وذلك لان موجب البناء في الساكنة ليس معدوما من الحركة
فلما بقي التفرقة بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق
انتهى باختصار **قوله** وان كانت الى اخره قال الزرقاني ان واصلة
بما قبلها وهي معطوفة على مقدري ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط هو
محدوف ولعليه الشرط الاول انتهى وهذا مبني على ان لكل هذا الشرط هو
جوابا وفيه اضطراب للسعد بن شاه في حواشي المختصر **قوله** فافاد الى اخره
قال الزرقاني قد يقال فيه نظرا لان قوله الالف لغة ربيعة وعثم فبقي على
السكون شامل لما اذا اليها متحرك او لم يلتقها شي فاستفاد منه شيكها
اذا اليها متحرك ولعل مراده فافاد صراحة **قوله** وقد يفرد الى اخره
قال اللقائي قال الرضي تلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطلحين و
نحو كئت مع زيد وان ذكر قبله المصطلحان لم يبق ما يقتضيان اليه هو
فيستغنى عن فاعلي الطرفين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا
جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى
كلنا سواء اجتمعوا ام لا انتهى ولا يخفى انه يخالف ما عليه الموضع

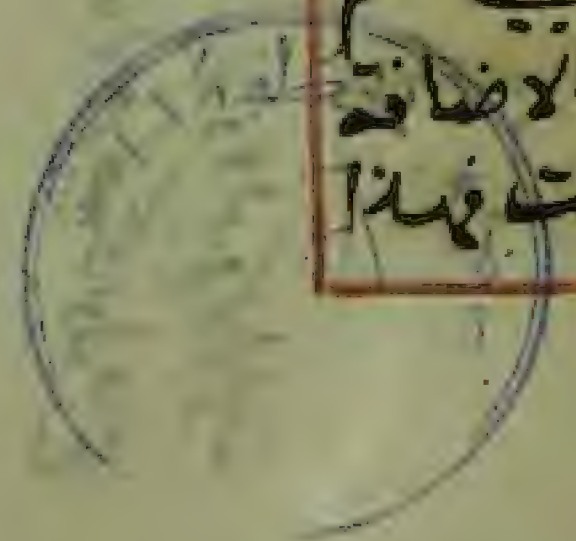
والذي يقوم في النفس ان مع اسم المصاحب مطلقا اي سواء اضيف
او افرده وانه منصوب مطلقا وان لامة محذوفة مطلقا اماع الافراد
فلا لتقاها ساكنة مع التنوين واملع الاضافة فتخفيفا او لقيام
المضاف اليه مقامها **قوله** والكلمة ثمانية في حال الافراد قال
الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين انظر
الرضي واقول ليس في كلام السارج ما يدل على ان عندهما موضوعا
على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثمانية استهلالا على انه قد مر عن الحفيد
توجيه اعرابها على القول بانها ثمانية **قوله** واعترض بان معا الى اخره
المعترض ابو حيان وعبارة بعضهم ورده ابو حيان بان شأن النظر في
غير المنصرف اذا خبره ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيد ان
عندك اتمى وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا افردت
كما مر في كلام المصنف انها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعي بعضهم انها
ملازمة للظرفية رجعي عليه اللقاني فلعل كلام ابي حيان مبني على
ذلك **قوله** اما بالذات نحو مرت برجل غيرك فيكون المفارقة في هذا
المثال بالذات نظر لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو
بالعوارض الشخصية كما تقر في بحث النوع من علم المنطق والاحسن
التبيل كما ياتي عن اللقاني بالحركة غير السكون او نحوه كالانسان غير الفرس
قوله وليس المراد بالحقيقة ما بعده لم يبين المراد بها هنا وقوله والا
لا ينقض الى اخره لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لان التبادر من
الحقيقة ما نفاه وورود هذا التركيب على المصنف فالاحسن ما قاله
اللقاني وعبارته حقيقة الشيء وما هيته ما به الشيء هو ولا يخفى ان
التباين بين شيئين يتحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحركة غير
السكون وفي الصفات العارضة اخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل

المصنف

المصنف اراد بالحقيقة المفهوم **قوله** وخبرها محذوف اعترض بان من شرط
الحذف كما في مقية اللبيب ان لا يكون عوضا عن شيء قال ومن هنا لا يحذف
خبر كان لانه عوض او كما عوض عن مصدرها ومن لم لا يجمعها لانها
ومثل كان بقية اخواتها بل ليس احق بذلك لعدم دلالتها في الاستعمال
على الحدوث دون بقية اخواتها لانها في الباب الثالث من المغني
ولذا قيل بخبريتها بخلاف اخواتها فان الصحيح انها تدل على
الحدوث ولا يظهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الا على
القول الضعيف فلا ينهض عنه منع حذف خبرها وقد يجاب
بان ما ذكره في المغني من ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي
وقد مر حوا في باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف اوجه ان خبرا
مميز وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان كان في عملهم
خير فيجوز خبرا **قوله** فيضم بغير تنوين قال اللقاني هو متفرع على
كلام الوجهين **قوله** في الابهام قال اللقاني اي اليسوع لان غير شاذ
في كل غير وقبل شاذ في محل قبل وان تخالف في السمية والظرفية **قوله**
ونبة المضاف اليه اي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقاني وهو
ظاهر **قوله** وعلامة رفهاضة مقدرة يقتضي ان خبره وقوله في محلها
في محلها لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضي ان خبره
وقوله في محلها يقتضي انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة
بناءا لصواب اسقاط قوله مقدرة **قوله** اعراب قال اللقاني بناءا على نية
اللفظ والوجه رفع اعراب لاجره لاستلزامه حذفه المضاف وتباعد
بغير شرط **قوله** ولا يختصان بالزمان الى اخره مر اول حروف الجر عن ابن ابي ازار
وعن المصنف ما ينفي مراجعته **قوله** ولذا اسهل الى اخره اي لان من عندهم حقيقة
في ابدا الغاية في الكمال **قوله** فاعطفت مولي عليه العواطف قال العيني

مولي بد من الضمير في عليه ولكنه قد تم للضرورة **قوله** فساغ قال
 الله فوسر في معنى ساغ خلا كما قال بعضهم وقال وقوله تعالى ساغ شرابه
 اي حلوا انتهى وفي شرح الشواهد للمعني اي استمر الشرا به وهو المناسب
 لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وقسر السجستان في ساغ بضم
 وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراره وسهولة استغته **قوله** هـ
 احد خفيه قال المعني بفتح الخاء كسر الفاء وتشد يد الياء اخر الحروف
 قال ابن سيده علم لموضع **قوله** تنوينه مرفوعا قال الزرقاني جيبند
 فهو مبني على ضم مقدر كحذف المضاف اليه ونية معناه منع منه تنوين
 الضرورة وقوله تنوينه منه موبالاي فحذف المضاف ونوي بفتح لفظه
 فهو معرب ونون ضرورة انتهى واقول اذا كانت السيلة المشهورة مفروضة
 فيما حذف منه المضاف اليه ونوي كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر
 في محل نصب على الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضي يجوز تنوين
 هذه الظروف المخطوطة عن الاضافة في حال بناها بضرورة الشعر
 مرفوعة ومنصوبة نحو جيتك قبل وقبل كما قيل في النادى المضموم
 يا مطرو يا مطر انتهى فقوله في حال بناها بضرورة فيما قلناه وقوله
 مرفوعة على التسامح ومراده مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة **قوله**
 ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده من التشبيه بالنادى اذ يعلم منه انه
 مبني على الضم الظاهر لوجود مقتضى البناء او منصوب بالفتحة الظاهرة
 لانه لا نون اجري مجري المضاف ولا ادرى ما سند الزرقاني فيما قاله
قوله لعدم الاضافة لفظا وتديرا قال اللقاني قد يعارض ذلك بحملها
 ما لزم الاضافة انتهى ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار الأحوال
 او باعتبار الأصل في وضعها وتكثيرها خلا في الأصل هذا وقال بعض
 الافاضل هـ لاجل في الحالة المذكورة عما عارض عنه التنوين والمضاف

معرفة ككل وبعض كما هو منه هـ بونس وعليه فلا فرق في المعنى بين ما
 اعرب منها وما بني قال الرضي وهو الحق **قوله** ومعرفتان في الوجهين
 الى اخره قال الثاني اطلاق حقه التقييد بما اذا كان المضاف اليه معرفة
 ثم كونهما نكرتين في الوجه الثالث مبني على ان المعنى تغير قال الرضي
 قال بعضهم انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي
 قديما وابدا به لولا اي متقدما ومعنى من قبله من بعد اي متقدما
 ومتاخرا لان ما زائدة انتهى يعني ان القابل بالتكثير لعدم تضمن الاضافة
 يربى انما غير واقعين على الرمان يل معناه اسم مشتق نكرة واقع على
 ذات او معنى غير زمار منصوب على الحال او غير هـ الذي يراه هو اي هـ
 الرضي ان سبب اعرابها وجود التنوين عوضا عن المضاف اليه هـ
 قال فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف هـ
 المقطوعة وما بني منها وهو الحق انتهى وكون التنوين عوضا خلاف
 قول المصنف ولكن يرجع التنوين لاقتضائه انه تنوين التمكن
 فقامله **قوله** لا فتقارها الى المضاف اليه لا يقال هذا لا يصدق عليه
 ضابطا للنسبة الانتقاري المتقدم في باب المعرب والمبني وهو ان يكون
 انتقاراما صلا الى جملة لا نأقول ذلك ضابطا للبناء الواجب اللازم
 للكلمة وبناقبل وبعد ليس كذلك وقد علم بناها بغير ذلك فانظر حواشي
 على الافية **قوله** فرار من النقا الساكنين قال المصنف في الحواشي هـ
 بنا اول على حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بحسبة النقا الساكنين انتهى
 واقول فيه نظر لان البناء على الحركة اسبابا ولا يلزم من تعليل قبل وبعد
 بناء كثر اطراده في كل مبني على حركة فلهذا مقام مقال **قوله** بني على الضم
 قال اللقاني قال الرضي انما بنيت هذه الظروف عند قطعيها عن الاضافة
 لما بينهما الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا



الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلا يثبت معه كالاسما
 الوصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة
 فيها يرجح جانب اسميتها باختصاصها بالاسما اما حية واذا فانها
 وان كانت مضافة الى الجملة بعدها الا ان اضافة ليست بظاهرة اذ
 الاضافة في الحقيقة الى مصدر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما
 ابدل في بعض وكلا التنوين من المضاف اليه لم يبين ان المضاف اليه
 كان ثابتا بغيره بل انتهى ثم قال وبنها الغايات على الحركات ليعلم ان لها
 عرفا في الاعراب وعلى الضم خبرا باقوي الحركات لما احتمل من الوهن بجذ
 المحتاج اليه اعني المضاف اليه انتهى وما علل به بناها على الحركات وعلى
 الضم غير ما علل به السارح ومعني قوله عرفا اصلا ويرد عليه ان كل اسم
 نله اصل في الاعراب **قوله** ومنها اول ودون الى اخره قال اللقاني قال الرضي
 اعلم ان السمع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد تحت
 وفوق واما م وقد ام وورا وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن
 علو ولا يقاس عليها ما هو بعناها نحو بين وسما لا وخرو غير ذلك انتهى
 فتقول المصنف كمين وسما لا غير مسموع انتهى ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضي
 لا يقضي على المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه كلام الرضي فان كان
 نحو عصه بشهادة الامة عصه كالتاج السكي صاحب جمع
 الجوامع ثم قال اللقاني اعلم ان اول صحيح فيه ان يعتبر واقعا على
 زمان مقدرا بمعنى في فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية هو
 صرفا او منكر امنونا كجيت اول وان يعتبر صفة لوصوف به من زمان
 او غيره فيمنع من الصدف فيجر بالفتحة وينصب على الجال او غيره
 متقدم كجيتك او الناس او اول اي متقدمهم او متقدم ما ورايت اول اي
 شخص متقدم ما فاول بهذا المعني اوليته بالمتار عامله او غيره

قوله الناس او اول اي في اول اشارة
 نحو الناس او غيرك اول صحيح

وقال

وقال ايضا ونظرف مكان اسم لا في مكان باعتبار مكان المضاف اليه
 كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كزيد ودون عمرو
 ثم في مطلق التجاوز عن حكم الى اخر نحو فعلت بزيد الاكرام ودون الالهانة
 او عن محكوم عليه الى اخر نحو اكرمت زيدا ودون عمرو انتهى فعلى هذا
 الاستعمال الاخير يكون فيه مجاز في الرتبين كما لا يخفى **قوله** وهو
 وبالحفص على نية الواخريه قال اللقاني قال الرضي لما لم يكن لفظ اول
 مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح يعني انه افعل من وول هو
 لا عما استعمل فيه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي
 فيه معني الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف
 ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك
 اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية اول بسبب تاويله وهو اسبق
 فصار مثل مرتبة برجل اسد اي جري فلا حرم لم تعتبر وصفية الامع
 ذكر الموصوف قبله فظاهر اخو يوما اول او ذكر من التفصيلية بعده
 فظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافعل فان خفي منهما
 معاولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجرح خفا هو
 وصفية مما مر يقال ما شرت له اول ولا اخر او يجوز حذف المضاف
 اليه من اول وبنائه على الضم اذ كان مودلا بطرف زمان نحو قوله علي اينا
 تغد والثبة اول اي اول اوقات غدوها وتقال ما الفيتة من عام اول
 برقع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول
 من عام اول بفتح اول صفة لعام وهو قليل حكى **س** انهم جعلوه ظرفا لكانه قبل
 من عام قبل عامك وفي تاويل اول قبل اسكال لان اول الشيء اسبق اجزائه
 بمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من اللبالي او الايام او الاوقات ومعني
 قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك

لأن محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه علي الضم ونقول ثم اذا لم
ترز يد ايو ما قبل اس ما رايته من اول من اس فان لم تره من يومين
قبل اس قلبت ما رايته من اول من اس ولا يتجاوز ذلك انتهى
وقضيت انه قد يعرب منصوبا وليس بنظر **قوله** علي نية تركها قالت
اللغاني اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وان نوي لفظ
المضاف اليه اوضح به كقولك زيدا اول الناس خروجا لما سياتي
ان ما لا ينصرف اذا اضيف باق علي منعه اذا بقيت فيه علتان وكلامه
يوهم السامع بين النية والمنع **قوله** ان اول له استعمال قال الدونشري
قال بعضهم لها ثلاث استعمالات الاول ان يكون صفة بمعنى سبق فيكون
من افعال التفضيل ويقرب الي نحو قوله تعالى وانا اول المؤمنين وبألف
واللام ويثنى ويجمع ويؤنث تقول الاولان والاولون والاوليل والاولي هو
والاوليان والاوليات والاول وله حكم يخص به دون افعال التفضيل
وهو انه اذا اضيف جاز حذف المضاف اليه وبنى علي الضم جلا علي قبل وبعد
الثاني ان يدخلها معنى الظرفية والصفة فيه باقية علي حالها وهذا
منع الصرف الثالث ان تجرد عن الوصفية فتجرى مجرى الاسماء توصف
لان لم يبق فيها الا الوزن كالفلك للربعة قالت ابو حيان وفي محفوظي
ان مؤنثه اوله **قوله** لا يحمل الفارس الا الملبون الفارس مفعول مقدم
والملبون اي الفرس التي تستقي اللبن لكرهما فاعل **قوله** استعمال
الصفات قال اللغاني من افتقارها الي موصوف تجري عليه **قوله** من رجل
تميز بحسب قال في الارتشاف ويجوز دخول من علي ما كان تمييزا بعد
تمام الاسم نحو اردت من قمح الي ان قال وحسبك به من رجل **قوله** لان
جهنم معرفة الي اخره ولان المعنى علي الاخبار عن جهنم اي كافتهم
قوله ودورهم غير مختص فيه نظرا لان من مسوغات الاخبار عن النكرة

الغير

الغير المختصة الاخبار عنها بنظر او مجرد وختص وهو هنا كذلك فتأمل
قوله واستعمال الاسماء قال اللغاني من مباشرة العوامل اللفظية
والمعنوية من غير اعتبار موصوف انتهى وبه يعلم ما في قول الدونشري
الظاهر ان هذا القسم ليس مقياس الاول انتهى لان حاصل ما اشار
اليه انتهى في القسم الاول مباشرة العوامل ويرد بانها وان مباشرة لكن
يقدر لها موصوفات كهي مباشرة في الحقيقة **قوله** لا تدخل علي
اسماء الافعال قال اللغاني لانها ثابت عن الفعل فلا يدخل عليها ما يدخل
علي الفعل واما الابتداء فمعنوي علي ان القياس عدم دخوله انتهى هو
ولا يخفى ان كونها ثابتة عن الفعل انما يقتضي انه لا يدخل عليها عامل
يقتضي رفعها ونصبها لمطلقا فني قوله علي ان القياس وقول السارح ولا
المعنوية علي لامح نظر ومرفي باب المعرب والبنى ما يتعلق بذلك **قوله**
وهو اولي قال الدونشري قال بعض المحققين قد يتعين هذا الاعراب
بدليل فان حسبك الله وفي كلام السارح اشارة اليه **قوله** بمنزلة لا غير
قال اللغاني هذا المعنى مراد منها مع المعنى الاصلي كما يفهم من قوله اثرها
قوله وينوي لفظ المضاف الي اخره قال بعض الافاضل شامل هذا مع
قوله بعد ونوي معناه وقال بعض اخر يعني ان هذا يخالف قوله بدت املناه
فرائنا جاريا علي الصواب ولا مخالفة فان ما هنا يجب اصل وضعها والذكر
بعد مجدد لها كما قاله في المتن مستدركا بقوله ولكننا عند قطعنا عن
الاضافة تمجدد لها الي اخره انتهى وفيه نظر **قوله** تجدد لها اثرها الي اخره قال
اللغاني باعتبار المعنى التجدد لا زمت ما ذكر باعتبار المعنى الاصلي اي
نيته لزمت البقاء فتأمل ودعوي الاسراب لا دليل علي عدم الافتقار
اليه بل كلام الجوهر في دليل عدمها فتأمل **قوله** الدال علي النفي قال
الدونشري فيه نظر فان الدال علي النفي لفظها لامعنا **قوله** اوه

الاشارة اقاله نوثرى هذا لا يتعين بل يجوز ان يكون **قوله** اذا انكرت
 قال اللغائي اى نوتت اى قطعت عن الاضافة اى وليست كذلك لوجوب
 بناها كما مر **قوله** اقتضى ان استعمالها قال اللغائي قد يجاب بمنع هو
 الاقتصا لانه على ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير
 بالتكثير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورته تلغ الاضافة
 ومع القطع نكرة فتأمل ذلك فانه قريب وان كان في النكرة في الحالين
قوله مع كثرة تداول الايدي له الى اخره حمل اللغائي العبارة على غير هذا
 فقال يعنى انه بلغ في الشهرة الى ان ذكره ائمة متي اللغة الذين هم
 بعد بيان الاوضاع اللغوية دون احوال الكلم فضلا عن الاعراب
قوله وامل على قال اللغائي لم يقل ومنها على كما قال في غير ما سبكه
 من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها في تعداد الاسماء اللازمة للاضافة
 وان نوى معنى المضاف اليه في بعض صورها **قوله** وفي بناءها على الضم
 قال اللغائي قال الرضي افاثبت على الضم وجب حذف اللام اى الياء
 نسيا اذ لو قلنا على استقلت الضمة على الياء لو حذفنا وقتنا على لم يتبين
 كون الضمة على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطرا الضم في النادى
 المعرفة المفرد يرشد اليه انتهى وكان الدنوثرى لم يره فقال فائدة
 على المذكورة مخدونة كيدودم ولاهما واو حذف فت اعتباطا واجري
 الاعراب والبناء على عيني هي اللام **قوله** اذا كانت معرفة قال اللغائي
 لا وجه لا يترا طه اذ البناء توقف على حذف المضاف اليه للعلم به بقرينة
 دنية معناه تغناء هو اكان معرفة ام نكرة حتى لو قيل حطه السيل من
 على لم يمنع **قوله** مكره الى اخره قال العيني مكره كسر الميم لا يسبق في الكرم
 مجرور لانه صفة لتجر دقيد لا ابد هيكلا فيما قبله ومعر بالكر ايضا
 لا يسبق في الفرار صفة اخوي وكذا ام قبل مدبر متفان يعنى اذا استقبلته

حسن واذا استند برته حسن وقال الدماميني مقبل اذا اريد منه
 اقباله ومد بر اذا اريد منه اذ باره ومعنى قوله معا ان هذه الصفات
 مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من التضاد واطال
 الدنوثرى هنا بما لا طائل تحته **قوله** والثاني انها لا تستعمل مضافة
 قد يقال اما كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا انها قطعت عن هو
 الاضافة وان حركتها عارضية ومنعوا الحاقها بالسكت بها وجعلوا
 قوله واضح من علم ضروري **قوله** منهر ابن ابي الربيع اى فانه
 كما قال المصنف في الحواشي قال في كتاب الافصح عن مسائل كتاب
 الايضاح علوم بمنزلة فوق ولا تستعمل مضافة ولا تكون الا مقطوعة
 عن الاضافة ونبت على حركة تسيها بما لا ينصرف في المعرفة وينصرف
 في النكرة لان عمل اذا لم تكن معرفة فلا يلحقها تنوين واذا انكرت
 لحقها التنوين فصارت بمنزلة احمد ولا يقال فيها ما قيل في قبل
 لان قبلها استعملت مقطوعة عن الاضافة وغير مقطوعة فاد ا
 كانت غير مقطوعة اعربت واذا قطعت نبت فقد انسب بالحركة
 عند اعرابها مكره هو اذ بنوها ان تزول عن الحركة وعمل لا تستعمل
 الامنية فلولا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف
 ويظهر لي انه لو لم يكن هذا الشبه لزم ان تكون مبنية على حركة
 لانها لم توضع وضع الحرف الا ترى انها في حالة التثنية معرفة وما وضع
 وضع الحرف لا يكون الامنيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل
 وبعد ونبت لما بنيا له واستحققت الحركة لما استحقاها له واذا كانوا
 جواحيث على الضم تسيها بقبل وبعد فعلا اى انتهى ولم يتعرض لسبب
 بناها ولا كونه على حركة ولا ضمة **قوله** ومقتضى قوله الى اخره قال
 اللغائي لا يدل ان يقول كون ذلك مقتضاها مبنى على ان نصبها مفعول

مطلق لا عربوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز كونه حالا من قبل
وما معه تقدم ما عليه والاصل واعربوا قبل حال كونه منصوبا بالفظاه
او محلا اذ انكرنا المقصور على النكرة غير المقصورة كقولهم قبل وبعد
هو الاعراب لا النصب فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصورة
كضرب قبل وبعد قلت غير المتصرف من الظروف لا ينوب عن الفاعل **قوله**
وما اظنني الاخره قال اللغوي اعلم ان المجموع من الظروف المقطوعة عن
الاضافة قبل وبعد الى ان قال ومن عل ومن علونم قال وتقول حبيته
من عل مصر يا ايضا كغم ومن عال كفاض ومن معا كرام ومن علا كعصا
ومن علونم فتوح الناملك اللام واذا قصدت بنا علوسا كنة العين
وجبت فتح فاهما وكان مع الاعراب يجوز ضم وكسر تقول علوا دار
كما تقول سفلها اما جواز بنا علو على الفتح نحو من علونم دون هـ
سائر الفايات فتشتغل الواو المضمومة واما الكسر فيه فاما هـ
لتقدير المضاف اليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جاز
قبله ارمع الاضافة الى يا الضمير واما البناء على الكسر استقلا للضم
واما الضم نحو من علونم فقياس سائر الفايات انتهى بقوله فعلى هذا
لا يكون الكسر الامع جاز قبله قصيته ان الغم والفتح لا يكونا مع الجاز
وعدمه وعلولفة في علونم والجم من الدنو شري انه كتب هنا
كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه
يطلب وجه الفتح في علونم **فصل قوله** يجوز ان يحذف ما علم
فلا يجوز جسته زيد الزيد جلوس زيد خلافا لابي الفتح لانه لا يتبع
ان يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة
قال في الباب الرابع من المعنى شرط حذف المضاف ان لا يكون مضافا لجملة
قال واما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف انتهى وعلل بعضهم امتناعه

الحذف حينئذ بان المضاف اليه حينئذ لا يقبل الاعراب **قوله** من مضاف
اي ولو بواسطة فلا يرد انه قد يحذف مضافات فالكسر ويقام الثالث
فانقصة على انه لا حاجة له لذلك لان الارجح ان الحذف قد روي **قوله**
في اعرابه وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال اللغوي هذا عليه جمع من
البيانين فتمهم من جملة تجازي في الاعراب المذكور ومنهم من مجازي في
الكلمة العربية قال صاحب التلخيص قد يطلق المجاز على كلمة تغير
حكم اعرابه بالحذف لفظ او زيادة لفظ ومثل باليتين والمحققون
من الاصوليين على ان القرية مجازي اهلها والاسناد اليها الحقيقي
فلا تجوز في الاعراب على انه لا بعد في كون الاسناد في اليتين مجازيا
فلا تجوز انتمى وقوله فلا تجوز اي لا في الاعراب ولا في الكلمة العربية
قوله فالسماجي لا يصح الي اخره لا يتا في قصر هذا على السماع قولهم
في التوكيد ان جازي لا يحتمل ان اصله غلام زيد لان الاحتياط في
رفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا **قوله** اي امر ربك هـ
الصواب ان يقول اي رسول ربك لان الداعي الى تقدير المضاف ان نسبة المحي
الى الله تعالى مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزوع عن ذلك
والامر من العاني لا يتصف بالمحي ومن هنا تعلم ان في قول السارح
والقياس ما يصح فيه ذلك اي استبداد القيام مقام المضاف
الاعراب بالمعنى نظرا بالنسبة لقول المصنف لان المضاف وهو امر
لا يستبد في المعنى فلا يظهر في الاستبداد عن المضاف اليه المقتضي
لكونه خالف المضاف في ذلك **قوله** قاله ابن جني وفيه نظر قال هـ
الدنو شري وجهه ان ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج اليه بل لا يصح
تقديره ويغرض صحة تقديره يكون من القسم الاول **قوله** ولكن البراي
في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف الكسر ورفع البرقان البرخبر

مقدم وبر من امن يستد الان المعنى على الاخبار عن بر من امن بان
البر الكامل واما على قراءة الباقي من السبعة بنصب البر وتشديد
لكن فالمحذوف خبر لكن ويكمل ان الاصل ولكن ذا البر ويؤيده قراءة
ولكن البار ويرد على ما ذكره الشاطبي وجهنا به كلامه المناسب
لقراءة الباقي من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن عامر
الخبر وايضا يجوز على قراءتهما ان يقدروا لكن ذا البر من امن وهذا
وجه النظر الذي ذكره السارح في كلام الشاطبي على ما في بعض النسخ
قوله اي حب العجل قيل لا حذف وان الكلم عليه السلام بر العجل وعماه
في الماخذ كان منهم يحبه خرجت برادة الذهب عليه قاله ابن جرير
والسدي ورد بقوله سبحانه في قلوبهم **قوله** وقد يكون ملحقا اليه
اجتمع الامران في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسناياتا
او هم قايلون الاصل وكم من اهل قرية ولم يلقها الى المحذوف اولاه
تقال اهلكناها ثم التفت اليه ثانيا فاعاد الضمير عليه وقال او هم قايلون
قوله وشرط ذلك في الغالب قال اللقاني قد يراد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه
العدم فلا يجامع الغالب لا تقتضيه الثبوت بدونه في الجملة ويحكيان القصور
ان ذلك شرط في كونه غالبا وذلك على حقيقة الشرط انتهى وهذا نحو ما
اجيب به عن قول النظم وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وقول التاميز
والاختصاص لازم للتقديم غالبا هذا او شرط في التسهيل ان يكون المطف
بلا فصل نحو ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك اومع الفصل لا نحو ما
كل سودا تمر ولا بيضا شجرة ومنه مثال المصنف **قوله** في التسمية قال
اللقاني متعلق بقولهم وفائدة التسمية على انهم يقولون ايضا في الجمع
ما مثل عبد الله ولا اخيه ولا ابيه يقولون ذلك وانه دليل ايضا **قوله**
ومن قدر عرض الاخرة فقد تجوز اي لانه عبر عن اهل العرض للمشاكل

وعلى

وعلى هذا المحذوف في الآية من الغالب **قوله** اي فلا خوف شيء عليهم قال
اللقاني غير متعين لجواز ان تكون لثانية الجنس وفتحة خوف بها انتهى
وفيه نظر لان الكلام في قراءة خوف مضموما لا مفتوحا **تمت**
قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظروف البنية قولهم لمي ابوك
بفتح اللام وسكون الهاء وفتح اليا اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور
محذوف حرف التعريف وغير المحرور فبقي له ابوك وبني لتضمن الحرف
ثم حصل في الكلام قلب مكاني وهو انه جعلت الهاء في موضع الالف
وسكنت لوقوعها موضعها وجعلت الالف موضع الهاء وجعلت لاصلها
من البناء وحركت لاجل سكون الهاء وكون اليا اصلها الهاء السد مذهب
في الله وهو انه من لاه يليه اي يستتر وفتحة اليا لفتح الفتحة
على الهاء وكون الكسرة والضممة قال وقد تحذف فيقال له انتهى بلغة
باختصار **فصل قوله** انه لا يفصل بين المتضامين قالت
المصنف في الحواشي المتضامين اشدا متراجعا من الموصوف وصفته ومن
ثم الجواز الجمع واما المومنينه واختلجوا في ورايد الطويله
ثلاثة جازية في السبعة كلامه يوم استوا بها في الجواز وفي الحواشي ان في قول
النظم شبه فعل اجمالا فانه ان كان مصدر كان حسنا وان كان وصفا
كان دون ذلك **قوله** بنح السين قال اللقاني اقتصر عليه لانه اوضح
ومحذور الكسر قبلة وقلت في ذلك وسعة بالفتح في الاوزان والكسر محلي
في الصاغاني وتفسير التسعة في النظم هل هو مخالف لتفسيرها
في قوله لينفق نوسعة اوله والظاهر المخالفة **قوله** كقول بعضهم
ترك يوما تنسك الى اخره وقوله لله در اليوم من لاهما في مسائل
اي الفتح اختار ابو بكر ان ينصب الظرف بدل لانه من بنية المصدر
وامتنع منه ابو علي فلم ينصبه الا بالله قال المصنف في الحواشي

ويلزمه الفصل بالاجنبي **قوله** والتقدير ترك نفسك شأنها الى اخره هذا
 اولى من قول الحفيد ترك نفسك اياك لانه احوجده الى ان قال فان قلت لو كان
 المعنى كما ذكرت لقال وهو اوك لا وهو اقل لما كان اياك ونفسك عبارة
 عن شي واحد صح ان يقال وهو اها **قوله** والمضاف اليه اما مفعول
 الاول لم يأت المصنف لانه هذه بمقابل والصواب تاخير هالمسيلة الفاعل
 وان يقول والفاسل اما مفعول الثاني لانه قد عاين ذلك بقوله او طرفة
 وهذا الذي اوقع السارج في قوله ثم عطف على مفعول الاول وصوابه
 الثاني وقوله بعد اما مفعول الاول وصوابه الثاني **قوله** يشبه
 الفعل في التقييد بذلك نظر قال في الحواشي قوله فصل بين يمين
 مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل ام لا وهذا الذي يدل عليه
 كلام السارج السابق في ضابط المسائل الثلاث ويدل عليه مثال
 المصنف هنا ان غلام لا يشبه الفعل وفي بعض النسخ لا يشبه الفعل
 بزيادة لا وعلى ذلك لا اشكال **قوله** ان يكون الفاعل شيئا قال النوراني
 هل لا اتعد القسم وصرح بفعل القسم يجوز او لا **قوله** ولندي مفعول
 الاول الى اخره قال النوراني الصواب ان يقال السوال مفعول الاول وندي
 رقتها مفعول الثاني على نبط استفت عبرا اما غير اها هو المفعول الاول
 في باب اعطي لانه الفاعل في المعنى فليتامل وذكر بعض الشايع ان مراده
 بقوله وندي مفعول الاول وبقوله والسوال مفعول الثاني مراده فيه
 الاول لفظا وبقوله الثاني الثاني لفظا **قوله** فانها مجبورة الى اخره قال
 النوراني ما قاله مردود بفتح ان الها مجبورة محلا بل محلا منصبا ورفع
 ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الها فاعلا يلزم عليه
 الاستعارة على وجه وفي كونه مقبلا نظر انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة
 اي استعارة غير ضمير الرفع لان الها ليست من ضمير الرفع والاستعارة

انما وقعت في الضمير المتفصل بشرطه نحو ما انما كانت لا في المتصل كما هنا
 وعلى ما قاله ان الها ليست مجبورة لا اشكال في خفض مطر لانه الذي
 اضيف اليه نكاح ولم يضاف الى الها فتدبر **قوله** بنعت المضاف
 هو اضعفها لان فيه فضلا وتقدما للتابع على بعض المتبوع
قوله كقوله من اين اي الى اخره لا يقال ان ايا في البيت اضيف الى شيخ
 الاباطح وابدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو ابو طالب فمضى
 اضيف الاب الى شيخ الاباطح اقتضي ان ابا طالب له ابن هو شيخ الاباطح
 وان ذلك الابن غير علي وليس كذلك ثم ان ابدل طالب من شيخ الاباطح
 اقتضي انه عينه او من الاب كان ذلك مقتضيا ان عليا رضي الله عنه
 ابن ابا طالب ولان ابا طالب صار لقباً **قوله** وانما هو بنعت المضاف
 اليه معاني لانه كنية وهو قسم من العلم الذي يميز افرادي وكلا الجزين فيه
 بفرده لا يدل على غني وقد اشار الحفيد الى التجوز مرة فقال وفيه نظر
 لان ابا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا للجمع اي طالب لا الجزية وفي هذا
 النظر نظر لانه نعت الكنية انما يسع الجز الاول في الاعراب لا الثاني فبقوله
 المضاف اليه اي من جهة الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى نعتا للجمع
 وانما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له في اعوايه كما ان النعت الحقيقي كذلك وانما
 كان كذلك لانه اعراب النقول بالنظر الى ما كان قبل النقل انتهى وذكر نحوه
 التلخيص باختصار **قوله** والمراد اي يقع الميم نسبة الى مراد بطن مدح كما في
 الباب **قوله** على صيغة اسم المفعول نقل بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط النوراني
 وقال قول القلموس ولحم كرم ليس بذلك اليه في المراد لاحتمال كرم لاسم
 الفاعل واسم المفعول وكثيرا ما يكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول
 فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الى الاثر فليست نظره وليتدبر واول ذكر القريري في
 سرته انه بكسر الجيم ونحوها معا وقد قدم الذكر فليتمل صاحب القاموس

تصد الاتيان بما يحتمل الوجهين **قوله** كان برزخون الى اخره قال المصنف في الحاشية
يحتمل ان يكون اما هو المضاف اليه على لغة القصر وريد بدل او عطف بيان
قوله الفصل بفعل ملفي قال الدنو شري فيه نظرا فان الفعل وهو ترام ليس
ملفي هنا بل هو عام في المفعول الاول وهو هم وفي المفعول الثاني وهو هو
غاية الامر ان متعلق الفعل وهو باي تقدم عليه وفصل بين ابي وبين
الارمين بالفعل ومفعوله فتأمل **فصل** **قوله** لانه اصل ما
يبنى وهو حرف واحد فيه نظر لان اصل ما هو على حرف واحد البناء
على الحركة المطلقة لا الخصوصية به ليل ما ذكره من اسباب البناء
على مطلق الحركة ومن اسباب كل حركة مخصوصة من فتح او كسر او ضم
قوله بالذال للجمة هو كما قال في الصحاح في العين والكراب ما يستقطه
فيه **قوله** ونذكر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع قال الدنو شري يلزم
على قراءة نافع التقاء الساكنين على غير حده فينظر فيه **قوله** في لغة بني
برموج قال ساعدهم وهو الاغلب العجاني قال لاهل لك بانافي قالت له
حالت بالمرضي وقول الزخري هي ضعيفة واستشهدت بالهاجيتا
بحموله وروى بان غير وقال انه للاغلب قال ابو شامة ورايته انا في اوليوانه
فالله هذا الرجز اقبل في ثوبى مغافري عند اختلاط الليل والشمس تجر
ثوب الياس بالخفي **قوله** قاله آتسا طبي قاله المرادي ايضا في شرح
التسهيل وقال ايضا وزعم الترمذي ميين انها صواب وكان ثقة بصيرا
ولا التفات الي من طعن في قراءة حمزة هذه قال الكسائي كان
نصير النحوي يحل قراءة حمزة على الحسن وكان اهل النحو يحبونه من
حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حمزة على من لم يحفظ هذا كلام المرادي
وبه يعلم ان المعري لم ينفرد بما قاله في رسالته فاقاله المصنف تحامل عليه
وان كان من روي بالاحاد وانما هو مبني منه ومن ذكر على اصل فاسد وهو

ان القراءة بالراي والحق انهما سنة متبعة وقد مر قريبا راي حيان على
الزخري فراجع **قوله** اودي بني الى اخره قال الدنو شري بقده فالعين
بعد هم كان حداقها سلمت بشوك فهي غور تدمع واطلق الجمع في قوله
حد اقما واراد الاثنين وقوله عند الرقاد الناس اي رقاد الناس **قوله**
هو يفتح الهاء الواو **قوله** ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
حيث قرأها ابو عاصم الجحدري ومن ذكر يلزم ان تكون مروية عن النبي
صلى الله عليه وسلم لان القراءة سنة متبعة كما علمت وانما تظهر
الحاجة الى قوله ورويت الى اخره على ما هو مخالف للحق فتعطف له
قوله فان بعض العرب لا يقلب ان كان عدم القلب لازما عند
تخالفه لدعوى المصنف الاتفاق ظاهرة وان كان جائزا ويجوز القلب
عنده ايضا فلا تخالفه **هذا باب اعمال المصدر قوله** قد لول
المصدر الى اخره في الاسماء والنظائر للسيوطي قال الشيخ بها الذين انما
الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره
كقولنا ان ضربا يصدر في قولنا يحميني ضرب زيد عما فيكون مدلوله
معنى وعما ما يعبر به عنه مصدر ايجازا نحو ضرب زيد في قولنا ان ضربا
مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا يكون مسماه لفظا واسم المصدر
اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسمان السمي به التسميع الذي هو صادر
عن السبع لا لفظات سم بي حبل المعنى المبر عنه بهذه الحروف ومعناه
البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين قول النحويين
مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في
انطلاق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالتعقير
فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر
واسم مصدر في الشيعي التفسيرين لفظا احدهما للفعل والاخر للاسم

التي يستعمل بها الفعل كالظهور والظهور والاكل والاكل فالظهور المصدر
 والظهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما ياكل انتهى فيه مخالفة
 لما قاله الشارح تبعا لغيره من في كلامه في باب المفعول المطلق وتضي ما فيه
 وكذا اسم المصدر والاعلى الحديث لا على لفظ المصدر هو المناسب لعله كما
 قاله المصنف في الحواشي وهو المناسب لقول المصنف الاسم الدال على مجرد
 الحدث لانه ظاهر في دلالة اسم المصدر على الحدث الا ان يقال المراد الدال على
 الحدث ولو بواسطة **قوله** من غير تعرض لزمان قال الدنو في اي او
 ذات **قوله** ان كان يحمل محله الى اخره هذا انما هو شرط لعله في غير الظرف والجار
 والجور وما هما في فعل المصدر فيهما وان كان لا يحمل ما ذكر محله كما اذا كان
 بمعنى البوت ويجوز حينئذ تقديم ما عليه كما قاله المصنف في شرح بات سعاد
 وبنائه في الحواشي **قوله** والزمان حال فقط قيد لحلول الفعل وما محل المصدر
 والمقصود بالتحديد ما والفرض انه اذا اكل الزمان حالا لا يكون ان حاله
 مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الفرض ان ما لا يحمل الفعل محل المصدر الا
 اذا كان الزمان حالا لانها تحمل مع الفعل محله مطلقا غاية الامر ان ام الحروف
 المصدرية فلا يعمل عنها الى غيرها مع امكانها وهي اذا كان الزمان حالا غير
 ممكنة لساقتها له بخلاف ما فاتها لا تنافيه **قوله** ولا يجوز ضرب ضربا زيدا
 الا اخره قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا في الدار او عندك لم يحرك لفظها به
 وهما ساها في التعلق بكل غا ومراج الا ان هذا المصدر لم يذكر كذلك كما
 ان الفعل الثاني في قام قام زيد لم يشبه للاسناد **قوله** خلافا للكونيين
 احتجوا بقوله وفي الحرب الاما علىهم ودقتم وما هو عنها بالحدث
 المرحم فان ظاهرها متعلق به والذي هو ضمير المصدر اعني ضميره
 الحركه وتاويله البصريون ذلك على ان عنها متعلق باعني مقدر او بالمرحم
 وهو ضم الميم وفي الراوي الجيم المستدرة الذي لا يوفق على حقيقته واذا

جعل

جعل متعلقا به فتقدم عليه للضرورة ويجوز ان يكون متعلق بمحذوف
 دل عليه المرحم اي مرجعا عنها او على تقدير وما هو الحديث عنها والحديث
 بدل من هو محذوف ولا محذوف افا ما قوله يجاي بها الجدل الذي حازم
 بضمة كفيه الملا وهو نفس ركب واعمل الضربة ونصب بها الملا واما
 نفس ركب فنصوبه بجاي والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحان الملا
 بالقصر الصحرا والمعني ان هذا السافر عدل عن الموضوع ويتم متعلق ذلك
 المار كما مع كاد يموت فاحيا نفسه فشاذا لا يقاس عليه والمراد من كونه
 محذوف ان يكون مردودا الى فعله قصد التوجيه والدلالة على المدة
 فان كان فعله مصدر غير مقصود بها التوحيد نحو رغبة سارني المار
 من الثاني صحة العمل لقوله فلولا رجا النص منك ورغبة عقابك قد نوا
 لنا كالموارد فاعمل رغبة في عقابك لان التافيه ليست للوحدة بل هو
 مصدر مبني على فعله كرحمة ورغبة وانما يدل على الوحدة بالوصف كرحمة
 واحدة فهو كالعاري منها ومعني كالموارد وطاهاهم كما يوطي الموارد
قوله ولا موصوفا قبل العمل الاولي ولا متبعا اعم من ان يتبع بالذمة او غيره
 فلا يجوز عجت من قتلك نفسك ريدا ولا عجت من اتيانك مشك الي
 بكر ولا عجت من شربك والكلالة لا يافا ما قول الخطبة ازميت ياساها
 جنسا من نواكلم ولن تري طار البحر كالياس فقوله من نواكلم ليس متعلقا
 بالمصدر وهو ياسا النعت بقوله مبني بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره
 يستمن نواكلم فان قلت قد جاوز السير في قوله رواج مودع ثم كرر
 انت فانظر لامي الك تحيد يكون انت فاعل المصدر قلت قدر عليه
 الفارس بان المصدر قد وصفه بقوله مودع وجرحه بعضهم على ان انت
 فاعل بفعل محذوف يفرضه فانظر ويجوز كونه مبتدأ خبره قوله رواج اما
 بالغة واما على معني نور وراح **قوله** ولا موصولا من موله باجني ولو

في الخصائص

كان المول طرفا لما في الآية الشريفة والفاصل طرفا لوجار ووجور كما في
قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون
اياما معدودات ولهذه الاعتراض في المعنى على الزعمين اذ علق اياما
بالصيام فان فيه الفصل بمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله قد
كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذو والخر وهو
اتباع المصدر قيل ان يكمل بمول قوله **قوله** فلا يقال ان يوم تلي السراير الى اخره
اعلم ان المصنف علم على هذه الآية في الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى
وقال ان الظرف ايضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتعدى ذلك اليوم
ولا يفيره بل يتعلق بمحذوف اي برجعه يوم تلي السراير انتهى وقد تكلم
ابن جني ايضا في الظرف عليها في الترجمة التي نصها بآب تجاذب المعاني
والاعراب وقد كرر ما حاصله ان الظرف في المعنى متعلق برجعه الا انك
اذا حملت على هذه الزعم الفصل بين المصدر ومول واذا كان المعنى
عليه ومنع جانب الاعراب منه اضمرت ما يتناول الظرف ويبدل المصدر
عليه وانما ينهض على هذا يتفطن من هذه الترجمة لا يندرج تحتها من
الجزيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعة للمعنى وقد نبهنا على ذلك في
حواشينا على الالفية في اول باب ظن واخواتها **قوله** نحو اطعم الى اخره
قال الدنوسري والاكثري في المصدر النون حذف الفاعل والمفعول كالآية
وعكسه جائز لكنه قليل **قوله** فكما المصدر في العمل الوارد في اعمال اسم المصدر كونه مضافا
قال الساطبي ولم يأت فيما احقظ من نوا لا يعرف باللام يات الناظم في كتبه
يسأل الا انه تعالى في التسهيل ان اسم المصدر يعمل على فعله وظاهره اعماله في
جميع احواله والامر محتمل **قوله** فمصايب مصدر ميمي قال الدنوسري مشكل
فان المصنف ذكر انه اسم مصدر رانته ويحاج بان الشارح راعي وهو الحق عند المصنف
لا سلفه عن شرح السند وورس ان المبدع وبسم زائدة لغير الفاعلة مصدر

وتسميته

وتسميته اسم مصدر ربحا ولهذه اقال اتق بعد قول المصنف فكما المصدر لانه
مصدر حقيقة **قوله** وتسمية مفعول مطلق قال الدنوسري مشكل
والصواب انه حال من السلام موكدا انتهى ولم يبين وجه الاشكال
واحتمال الحالية لا ينافي جوار المفعولية المطلقة فتأمل **قوله** فالنسل هو
موضوع الى اخره قال المصنف في الحواشي الاحسن ان يقال في مثل العطاء والكلام
والغذا بانها انما مصادر وفي نحو الفصل انه مصدر محذوف الزوائد ولا يقال
ذلك في الاول انما يسمي بهما ايدا وقال ايضا قال ابن السيد في كتابه على موطا الامام
مالك السري بالفتى المقتضية من المقتبس في شرح موطا مالك بن انس
الفصل المصدر وهو فعل الفاعل والفعل المالا الذي يفصل به الدر من
صابون وطفل وغيرها وكثير من العامة والنقح يقولون فعل مفعول به
فعل الفاعل ولا يعرف احد من اهل اللغة قاله **قوله** وللمانع ان يجيبان
الحديث فيحمل الى اخره هذا مسمى على كلام ابن جيان ومن في باب التثنية والخبر ما
يتعلق بذلك **قوله** ومن دعا به الخير قال اللقاني الانسب لقوله وعكسه ان يقول
ومن دعا الخير هو اذ معنى عكسه ان يضاف الى المفعول ثم لا بد كذا الفاعل **قوله**
كقوله مخافة الافلاس والليافا قال في المعنى يجوز ان يكون الليان مفعولا
معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف اي ومخافة الليان ولولم يقدر
المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه راي حسن خشية
من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقة لعامله في الفاعل
قوله بكس اللام وتسمى عبارة المصنف في الحواشي يروي بكسر اللام وهو
اقس حرمان وعرفان وبفتحها امتيل مصدر كالشأن فيمن سكن نونه وقيل
صفة للفاعل اي مخافة الرجل الذي يلوي يني عن حقي قاله الفارسي وراي
ان ذلك احق من تقديره مصدر الكثرة فعلان في الصفات ونوده في المصادر
قوله ومذهب **قوله** والجمهور منع الاتباع على المحل لان شرطه ان

يكون مجوز لا يتغير عند التصريح به وهذا الوجه برفع الفاعل ونصب
المفعول تغير الفاعل بزيادة التنوين **هذا باب أعمال الفاعل قوله**
وهو ما دل إلى آخره قال اللقاني لا يتغير صدقه على أمثلة **قوله** ان اسم
الفاعل يقع **قوله** والفعل انما يدل إلى آخره علل اللقاني خروج الفعل بقوله
لانه انما يدل على نسبة الحدث إلى فاعل ما **قوله** لان الفصل لا يتقدم إلى آخره
المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعد في تعريف الخاصة في التمهيد
ومما دل على ذلك في حواشي شرحه للنجيبي وعلل نكتة التقديم هنا لا يتوهم خروج
ضيق فاعله للحدث لولخر لقربه جليل **قوله** عمل مطلقا ظاهره ولو
مضمر او موصوفا **قوله** احدهما ان لا يوصف ظاهره ولو بعد العمل وان
الكسائي اجاز عمله مطلقا وفي التخييل ان الكسائي يحجز اعمال الموصوف وحكي
صوابه فخرنا واجاز انما يربا ضارب اي ضارب موزنا ضارب اي ضارب زيد
ويتقضي قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل واول ابن مالك
زينا ضارب اي ضارب على ان لا يخبر بان ليس شي لان ايا لا يحد في موصوفا
الا اذا اسما لانها لم تكن ممكن الصفات وصح المصنف في المعنى جواز وصفه
بعد العمل مجوز في النوع العاشر من الجملة الخامسة ان يكون يتفون من قوله
ولا امين البيت الحرام يتفون فضلا عما لا يمين ودر على الى البقاعنة ذلك
وقوله ان يتفون حال من امين ولم يبين مسموع الحال من التكرار وهو تقدم
الهمي والتقييد بالعلوم ايضا على كلام المصنف وقد رابوا بالقامضا فالهمي
ولا قبول امين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة
من المحققين وان نارغ بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب اليجاز والاطناب
والساواة واعلم ان حمل اشتراط عدم الوصف انما هو في اعمال اسم الفاعل في المفعول اذا
لم يكن ظرفا او جار او مجرورا اما اذا كان كذلك فيعمل بينهما مطلقا لانها ما يتوهم فيهما
وبه يعلم انه يعمل في المفعول به مطلقا فلا شاهد للكسائي فيما حكاه من صوابه فخرنا

واما

واما ما استدله من قوله اذا افتاد خطبا فخرين رجعت ذكره سليمان في
الخليط الزايل فاجابوا عنه بانه بتقدير فقد فخرين قال المصنف في الحواشي
وقالوا لاجل مخالفتهم لا خفش التقدير اذا رجعت فاقد فينبغي التقدير اذا
رجعت فاقد فخرين فقد فخرين رجعت فتفصل في التقدير بين الجملة للفسر
والفسر جملة اجنبية وخفا الامر من عندي اركاب الابتداء في فاقد اما اماله
فلا لانه ليس اهلا لتجدره من علامة الثانية مع انه لو ثبت بدليل خطبا ولا
يكون الخبر فقد فخرين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة
مفترضة بين المبتدأ والخبر مبنية للمفقود ما هو على طريق الاستيناف انتهى
وظاهر كلام السارح لا يشترط في اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا او لا غير ذلك كما
تقدم في شروط عمل المصدر لكن سياتي في باب المصدر ان معموله يتقدم وانما يعمل
تخذه وما وانه يفصل بالظرف وعدله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبي فعليه
من شرط عمله ان لا يفصل بالاجنبي فليجرب **قوله** على حكاية الحال قال اللقاني اي
يتدر الهيئة الواقعة في الزمن من الماضي واقعة في حال التكلم انتهى وهذا احد
الطريقتين في معنى حكاية الحال **قوله** فجاز اتفاقا قال الدونوري ما هو محكاة لبعض
وحكي غيره من ابن طاهر وابن خروف النع وهو بعيد قاله الاموي وهو مرد ما قاله
السارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور عن ذكر نقل المصنف
منهم في الحواشي كناية في حواشينا وذكروا في المقام ما ينبغي مراجعته **قوله**
او في الحال لعل المصنف ادرجه في الموصوف لان الحال صفة في المعنى وقد
قال في الحواشي ادرج الحال تحت الصفة وتطير قوله في باب الاضافه
وبالمعنى الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى وانه عليهم ظلالها
نقل وانه صفة لحدوف اي وجهه وانه وقال ابن جني وانه عطف
على مكين انتهى والاعتماد في الآية انما يحتاج اليه من يشترطه في هـ
المرنوع **قوله** ونحو مختلف الوان التمثيل بدلك يعني على ان الاعتقاد

شرط للعمل حتى في المرفوع وياتي عن المعنى خلافة **قوله** ومول ابن مالك الى اخره
 رايته بخطه انه يوشري في بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف اقول
 الساهي في هذه المسئلة هو ابن هشام ومما تكلم على لافيه لان قول ابن
 مالك وولي استنها ما الى اخره ليس فيه تصريح بانه اعتمد عليها بل انه يعمل
 اذا وليها فان قلت اذا لم يكن معتمد اعلى حرف النداء فما باله ذكره مع دخوله
 في قوله بعد وقد يكون نعت الى اخره قلت صرح به لدفع توهم انه اسم الفاعل
 لا فعل للقرب من الاسم لكن يلزم انه لا يعلم كونه معتمدا على الاستفهام والتقي
 ويحيى بان ذلك معلوم عندهم فلا يتعزز به هذا ما ظهر فاعتنى عليه ولاه
 تغتر بجلاله المعترضين فان قلت اي نكتة في حذف المضاف من الاستفهام
 والتقي والتصحيح بحرف في قوله او حرف نداء قلت سره انه قد ساء اطلاق
 الاستفهام والتقي على اذاتهما بخلاف النداء فان قلت قول ابن مالك وقد يكون
 الى اخره دخل في قوله او صفة قلت صرح به لدفع قصر الصفة على الصفة
 التي صرح بوصفها بظاهر ان الحال المحذوف صاحبها لا ذلك وقد يقال انها
 داخلية في قوله وقد يكون نعتا محذوف الى اخره لكن اطلاق النعت على ما يشمل
 الحال لم يجهل بخلاف اطلاق الصفة فتأمل اتميم اوله الذي ادعى انه ظاهر له
 ما خرو من كلام الشهاب القاسمي برسته **قوله** بدليل من احدهما انه يصح الى اخره
 قال الزرقاني هذان الدليلان انما يدان على كون الشرط الثاني لعل النصب دون
 الاول كما لا يخفى انتهى وذلك ان ما مثل به معتمدا فالقرب ان الاعتماد شرط
 للعمل وبذلك يشفر تبليغ فيما مضى بخلاف الوان واما قول الشارح السابق
 وحمل الخلاف الى اخره فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائي واتباعه في اشتراط
 الحال او الاستقبال فلا ينافي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى في الضمير **قوله**
 وذهب الاخفش الى اخره مقابل ما في المتن من قوله واعتماده على استفهام
 الى اخره وقد نقل عن المعنى انما ان الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في البيت

انما عمل في مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الاخفش على الجمهور وكيف
 يحتاجون الى تأويله فم هذا ظاهرا على القول بان الاعتماد عند الجمهور
 شرط للعمل مطلقا وتقدم للشارح في باب المبتدأ والخبر كلاما شاملا يبينه هناك
 والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاخفش انما هو في ان مرفوع الوصف لا يستل
 بسد الخبر الا اذا اعتمد عندهم خلافا له واستدل بالبيت واولوه فتدبر
قوله يحول صيغة فاعل فيه اشارة الى انها انما تحول عن اسم فاعل الثلاثي
 وهذا باعتبار الغالب كما اشار اليه في التسهيل فقال وربما يني فقال ومفاد
 وفعل وفعل من افعال شير الى قولهم دراك وسال ومقوان ومهوان
 وتدير وسميع وزهوق فاندفع قول اللغائي قوله يحول يد على ان غيرها
 لا تحول ومعلوم ان شبهة محمولين مشبهة لان فعلها اسم انتهى
 وفيه اشارة ايضا الى الاعتماد عن عملها مع انها غير جارية على الفعل وكذا
 قال فيما سياتي فيعمل عمله ولم يعمل عمل الفعل وقال الدوشري ينظر هل
 التحويل الى الخمسة المذكورة قياس او سماعي اقياسي في الثلاثة الاول سماعي
 في الاخيرين وقال بعد هذه الامثلة على مذهب البصريين متفادفة
 في كل فعل تعدل ثلاثي نحو ضرب بقول ضارب وضروب وضرب وضرب وضرب
 كما قال ابو حيان وتقييده بمذهب البصريين فينظر **تنبيه**
 من العجب ان ابن الاثير في المجلد السائر قال ذهب جمهور علماء العربية الى
 ان عليهما البليغ في معني العلم من عالم ولا اري ذلك صوابا لان الحروف في الوضعين
 عدة واحدة بل الذي يوجب القياس يقتضي ما قالوه لان فصلا في وزن هو
 ظرف وكريم وامثالهما من افعال الطبليغ التي لا تقع الا قاصرة وينافا على
 يحيى من المتعدي واللازم وما لا يكون الا للتامر اضعف مما يكون له للمتعد
 انتهى وكان الاولى به ان يقول انهم جعلوا افعلا البليغ من فاعله لانه اقل خروجا
 وفاته ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة الناصل على زيادة المعنى قاعدة اغلبيه

والمرجع في ذلك لا سقر الكلام العرب وقال في الفلك الذي ان العرب ينهوا
باستعمال فعلا خبرا عن الجماعة ويجوبه على المذكور **قوله** الموقعا على انه كالمصادر
الواقعة على الاجناس وانه اشبه فعولا لانه صفة مثله والثالث حرف مد
وانما استعملوا فعولا للكثرة لانه لا ينفك عن لفظ فعول الذي يقع مصدره
بحوال دخول والخروج **قوله** للمبالغة في الفعل قال الدنو شري قال شيخنا
ابن قاسم في الفعل والفعول وهو يخالف كلام السارح **قوله** او فعل نقل صريح
كلامه ان القلة والكثرة يجب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال الدنو شري
والظاهر انه لا مخالفة **قوله** فيعمل عمله من هنا استشكل قول الفقهاء طهور
بمعنى مطهر لغيره وهو محمول على ظاهر وهو لا يتعدى لان فعله طهر بضم
العين واجيب بما قد ساء في باب تعدي الفعل ونزومه فراجع **قوله** شرط
قال اللقاني قال الرضي لا يشترط فيه كونين للحال او الاستقبال واستشهد
للابيات السبعة للعمل واقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتليده اخذ
انها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من ال التعريف بالمبالغة ولا السماع وروى
بذلك **قوله** بكت اخالا واجد قومه الا ترى انه مرثية واجيب بانه على
حكاية الحال **قوله** في مرثية خشيته المرثية بتخفيف الياء مصدر كجده
وتشديد الياء محض وهذا المصدر يضاهي تارة الى الفاعل يقال مرثية فلان
الساعة تبارك الى المفعول فيقال مرثية فلان المراد واما القصيدة فهي مرثية
والدنو شري في ضبط مرثية بيت كتبه في باب عمل المصدر عند قول المصنف
فقال وكالمجربة من حيث الوزن مرثية وقد نظمت ذلك بقولي
ومرثية بلا تشديد ياء كجدة ومن شدد فخطي انتهى ولو ذكره هنا كان هو
اشبه وختي الرجل زوج بنته **قوله** او انت ضروب هذا متعين لقولك فانك
عاق **قوله** فتبسيه هه هلا لا الظاهر انه على اسقاط الخافض اي هلال
لانك تقول سارني كبر ولا تبسيه به قال الدنو شري ومن اعمال الفيل ايضا قول الشاعر

حتى

حتى شاها كليل موهنا عمل بابتطرا بابا وبان الليل لم ينم فاعمل كليل
في موهن انتهى وهذا البيت استدله به **س** على اعمال فعيل ورد بان موهنا ظرف
زمن والظرف محل فيه راجع الفعل بخلاف المفعول به قال في البان الثالث
من المعني ويوضح كون الموهن مفعولا به ان كليل من كل وفعله لا يتعدى
عن **س** بان كليل بمعنى كل وكان البرق بكل الوقت به وانه فيه ما حال
اتعبت يومك او بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعل للمبالغة ولم
يستدل به على الاعمال وهذا اقرب فان الاول حمل الكلام على المجازع لكان حمله
على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الاول الى اخره لان البلفا المطبوعا
ان المجازع من الحقيقة **قوله** والحال على اصلها قال بعضهم انما عملت لانها
واقعة موقع مفعول الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل تشديد لانه
الموضوع له لفادة المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه فائدة مما كتبه
الدنو شري هنا **قوله** ويرد عليهم قول العرب اما المسئل الى اخره امارده عليهم
فيضع التقديم فظاهر واماره عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقديم
هنا لان اما لا يصل بينهما وبين الفعل بحيلة **نصب** **قوله** كفوهم في الال لا يخفى
انه لا يلزم من عمل ما ذكر المفعول فقد يحذف لغرض التميز والوصف منزلة
اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الرجلون يرجمهم الرحمن فحذف محو الرجلون
اما قصد المصنف ان كل لصاحبه والراعي بوجه من الرجمة وفي الحديث سوال مشهور
وهو ما الحكمة في الاتيان بالرحيم و هو جمع راحم دون الرحا الذي هو جمع رحيم
وعال بما ورد في الرجمة استعمال رحيم واجاب بعضهم بان الرحيم صيغة مبالغة
فلو اتى بجمعها مقتضى الانتصار عليه وانه لا يرحم الا من كان عند رجمة زائدة
وانما اتى بمرحاة قوله انما يرحم الله من عباده الرحا لان لفظ الجلالة دال على
الغلبة والتكبر واللفظ الرحيم دال على العفو والاشتقاق حين ورد لفظ الجلالة
ليكون الكلام مسوقا للتعظيم لما ذكرنا سببا ان يذكر منه من عظم رحمة ولما

ذكر لفظ رحن الدال على البالغة في العفو ذكر معه ما يدل على كل رحمة
وان قلت ان قال بعضهم وحق هذا الجواب ان يكتب بما الذهب على صفحات
الثلوب **نصب قول** يجوز في الاسم المفضلة التقييد بالفضلة بفهم من
قوله الناطم والنصب لانه يفهم منه ان لا يضاف للفاعل ولا يد من تخصيص
الفضلة بالفعول به وما اشبهه وهو الخبر في باب كان اما الحال والتميز
ونحوهما لا يضاف الوصف المذكور اليهما ولا بد من تقييد الاسم بالفضلة بكونه
ظاهرا فان كان ضميرا منفصلا تعين جره خلافا للاخفى وهما او
وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بالاضاف
اليه مجرد منها والاي ليس الا بالنصب فتلخص ان التالي للوصف تارة يجب جره
وتارة يجب نصبه وتارة يجب فيه الامران فاطلاق المصنف تبعا للناظم جوازها
ما لا ينبغي تفصيل المقال في حواشيه على الالفية **قوله** الوصف العامل اما غيره
فيخفض ما يليه وغير ما يليه امره شكل لانه لا يضاف اليه / ولا يضاف مرتين
ولا ينصبه اذ ليس فيه اهلية ذلك الاعل رايي فالظاهر انه يكون معولا محذورا ولا
يرده اذ ان زيد انطلقا لكونه اذ لم يقدر المفعول الاول بلزم الحذف اتصال وهو
لا يجوز في باب ظن وان قدرنا ناصبه لانا نختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور
اذ لم يكن المفعولان المذكورين ومن امثلة ذلك جاعل الليل سكنا سكنا منصوب
محذوف **قوله** ان ينصب الى اخره اختلف في ايها الوي فيقول النصب واليه ذهب
وقيل الجرح وقيل هاسيان **قوله** واما ما عدا التالي فيجب نصبه قال اللغوي انظره
مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف الى مفعوله الاول بمفعوله الثاني اذ هو
مقتضاه جواز جر خليفة في الآية الثانية باضافة جاعل اليه منصوبا بينهما
في الارض ويمكن الجواب بان الجرح بالاضافة هو التالي حكما وغيره وان تقدم
لفظ **قوله** وفي بعض النسخ وسكنا من هذا البعض نسخة اللغوي قال سياتي
ان جاعلا في الآية غير عامل فقتضيت ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة

الي

الى المفعول الاول فجاعل هذا عامل في سكنا الذي هو غير قال له وغير عامل
في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم انه معطوف على محله وهو تنسيفه
والذي يصح هو ان يقدر عاملا لامتناع استمراره او حالته المحكية
فالجحزان كلاهما معولا والا فالسائي معول لقدر كالتابع مطلقا
قالوا ان شرط التبعية للمحل وجود محرز له لا يتغير والاول الذي
هو تضيئه كلام الموضع هو قول السيرافي والثاني الذي قلناه هو الاصح
هو قول البصريين والترخيصي نقله السمين في اعراب الامة انتهى
وقد عرفت مما مر ان قال سكنا معول المحذوف عند من يقول
بان الوصف غير عامل **قوله** واذا اتبع المجرد وخرج بالمجرد هو
المنصوب فلا يجوز جرتا بعده لان شرط العطف على المحل عند المحققين
ان يكون الموضع نحو الاصلة والوصف المستوفي لشرط العمل الاصل
اعماله لا ضاقته لا الحاجة بالنقل واجاز البغداديون ذلك متمسكا
بقوله فظل طهارة اللحم ما بين منضج ضميم شوا او قد ير محل
يجر تدبير عطا على محل ضعيف واجيب بان الاصل او طابع هو
قد يرخذ في المضاف والتجر المضاف اليه **قوله** فالوجه جره
التابع يحتمل ان يشمل نحو انصار الرجل وزيد لانه يستقر في التواني
ما لا يقتصر في الاوائل ويحتمل ان يخص بغير ذلك بقربته ما مر في باب
الاضافة من انه لا يضاف الوصف المقرون بال الالماهي منه او غيره من
الصور الخمس **قوله** باضمار وصف قال اللغوي فيكون حينئذ معولا التابع
المقدر تابعا **قوله** او فصل اما ماض او مضارع واضمار الوصف ارجح لانه
طابق للمذكور ولا حذ في المفرد اسهل من حذ في الجملة **قوله** ويتعين
اضمار الفعل قال اللغوي ان الماضي لان الوصف بمعناه الا ان يدل دليل
على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا امس ويكره **قوله**

او بالمعطف على المحل قال الثاني كتاب المجزوء بالمصدر عند بعضهم ه
 خلا قال **س** واليه صوبون والفرق ان المصدر يحذف محله ما بعده اذ لا بد
 من اضافته اذ اخلا من ال والتسوين واصافته معنوية واسم الفاعل
 فانه عند خلوه منهما يضاف اضافة لفظية في تقديره لا تفعل
 فليسا على ان يفي بعمل في العبارة تحريفها الذي في المعنى ان المعطف على
 المحل عند المحققين سر وطا ظهور ذلك المحل في النصيب وان يكون
 الموضع بحق الامتالة ووجود المحرر الطالب لذلك المحل قال وان يفي
 على هذا المتنازع مسائل وذكر منها مسئلة اسم الفاعل ومسئلة المصدر
 لم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او مونا
 او مضافا فدل على ان من يشترط بقا المجزوء يسوي بين اسم الفاعل
 والمصدر واورد على قوله لان الاسم الى اخره انه لا يظهر في المصدر
 الاعلى التول ان عمله لشبهه الفعل **قوله** ويحتمل المذهبين قول النافذ الى اخره
 اعترض بلان قوله تابع ظاهر في انه عطف على الوضع والام بيسه **قوله**
 عومل بماملة الصفة المشبهة ظاهرة انه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه
 بدليل ما ياتي في باب ابناء اسم الفاعلين والصفات المشبهة بها من ان فاعلا
 اذا ريد به النبوت واصبغ الى مرفوعه يكون صفة مشبهة وبدليل انهم
 اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل الالة على الحدوث واخرجوا به الصفة
 المشبهة ومن صرح بانه حينئذ صفة مشبهة الساطي ولا يراد بها الاتيني
 الامم اللازم لانه يكفي لزوم اما وضعه لكونه بالتحويل او التحويل **هذا**
باب افعال اسم المفعول قوله وهو ما دل على حدوثه ومفعوله قال
 الدنو شري انما لم يقل ما دل على حدث وحدث لانه لا فائدة لذكر الحدوث في حده
 لانه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله غير حتى يذكر لاجل هو
 الاحتراز به عن شي اخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشارك في الالة وفاعله

الصفة المشبهة والفعل فلا بد من ذكره في حده ليحترز منها التثنية وهو كلام
 الحفيد بر منته **قوله** كتبه حرج قال الدنو شري فيه نظر وفعل الصلة
 كحذوفا اي متدحرج به **قوله** وينفرد اسم المفعول بجواز الى اخره قال الثاني
 يعني من غير قبح لانه سيد كجواز الاضافة في نحو كاتب الاب واخرجه من
 حد الصفة المشبهة انتهى ولا يخفى ان صنيع المصنف كالنظم يقتضي ثبوت
 الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشارح اخرج الكلام عن الظاهر
 رجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول واحوجه الى ذلك ما سلفه
 من انه اذا قصد باسم الفاعل النبوت اضيف اليه مرفوعه وانما بقا على كونه
 اسم فاعل ومرفا فيه **قوله** والاصح انه يجعل الى اخره ظاهره ان اسم المفعول
 حينئذ يصير صفة مشبهة وبه صرح المصنف في الحواشي والساطي هو المناسب
 لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا ياب فاعل وظاهر قول الشارح واما اسم
 المفعول اذا جرى مجرى الصفة بخلاف ذلك فهو اخرج كلام التميمي عن
 ظاهره وعلى الاول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قالوه
 وتحريز المقام يطلب من حواشينا على الالفية **قوله** المتعدي الى واحدة قضيته
 المنع في المتعدي الى اكثر من واحد سواله يذكر غير القيام مقام الفاعل نحو مرت
 برجل معطي الاب او معطي الاخ او كان مذكور معه نحو زيد معطي الاب درهم
 وعلم الاخ زيد افايما **قوله** فانه يرفع السبي على الفاعلية في بعض الشروح
 انه يرفع على النيابة عن الفاعل ولما استشهت بمجملوه وجائتها قال فرفع
 السبي عن الفاعل مضافا الى ضرب الوصف فخالف المصنف في الحكم والشارح
 في رواية البيت **قوله** ليس على ان الصفة مشبهة الظاهر ان يقول ليس على
 ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر **قوله**
 ويجاب الى اخره لا يخفى ان السؤال انما هو عن عدم رعاية اسم المفعول في
 حاله اجرا به مجرى الصفة المشبهة وهو حال ارادة النبوت منه وهذا

الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة
مشبهة فلا اشكال في ان المرفوع فاعل وان كان اسم مفعول اجري مجري الصفة
في جوار اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه ان يكون المرفوع به
بعده نايبا عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملة وطرا عليه ان يكون
فاعل فاخترنا مراعاة الثاني مع انه عارض يحتاج لنكتة فتبر **قوله**
وعلى ذلك جات الشواهد لا يقتضي انه ليس في شاهد الرفع ما يدل على انه فاعل
او نايب فاعل **قوله** قبل ان ترفع الرفع الى اخره الشاهد فيه انه اجري مرفوع
مجري الصفة المشبهة ورأس مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير
رأس من له مثل حسن وجه وقوله بما يتعلق بمرفوع **قوله** لابد من مجلوة
مجلوة وجناتها الشاهد فيه انه اجري المفعول وهو مجلوة مجري الصفة
المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب
لقوله بمصافاتها والوجات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخد وفيها خمس
لغات تثليث الواو مع كوا الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصوت
والصيانة المحفوظ كذا في بعض السور **قوله** تنبي لقائي الى اخره الشاهد
فيه انه اجري اسم المفعول وهو مفرور مجري الصفة المشبهة واضافه الى
مفعول المضاق الى ضمير الموصوف وهو نعت الجون والجون علم علي شخص
ناعل تني وهو في اللغة يطلق على الابيض والاسود لانه من الالف اد
وعد الرجل اذا فر **تمت** مد يعامل الاسم الجامد حاملة الصفة
المشبهة لتاويله بالشتق كما قاله في التسهيل لقولك وردنا وارباعا ما واره
وردنا وارباعا ما بالجر او عسلا ما او ما لتاويل عسل بمعنى جلود تقول لمررت
بقوم اسد انصارهم واسد الانصار او الانصار او انصارا لتاويل اسد بمعنى
شجعان ومن ذلك قوله فلو لا الله والمهر المهيدي لايت واثنتان بالاهاب
ناجري لتاويله بنقب مجري الصفة المشبهة وقوله فراشة الخ فروع العذاب

وان تطلب نداء فكلب دونه كلبه فاضاف كل من فراشة وفرعون الى مفعول
لتاويل فراشة بطايش وفرعون بالميم وازاد هذا الذي هيجه هذا
الكلام خفيف الحكم شديد العذاب يرميه بالحماقة والتخير **هذا**
باب ابنية مصادر الثلاثي ولو مثل يفهم كانه اولى لما سياتي به
اي من ان علمنا بكسر العين مخالف للقياس والقياس نحتها **قوله** ولاه
يتعدى الابتغمين او تحويل النظمين نحو رحبتكم الطاعة اي وسعتكم
وان شئت اقد طلع اليمن اي بلغ والتحويل نحو قلت قصيدة **قوله** والتمم
قال له نوسري ينظر هل هو بالثا المثلثة او بالثا القوقية فان كان الاول
فمرفوع العين لا بكسر ها الذي الكلام فيه وان كان الثاني فامعناه انتهى
واقول هذا عجيب فان لم بالمثلثة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظهره
كلام الصحاح ان الكسر اكثر انانه قاله وقد ثمتهاها بالكسر اذا قبلتها وربما
جا بالفتح وفي المصباح ثمت النمل ثمت باب ضرب قبلته ومن باب ثمت لفته
قال فلتمت فاما اخذا بقرونها قال ابن كيسان سمعت البرد بن شداد يفتح
التاويل كسرهما انتهى فان قيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح
على هذه اللفظة وفي الصحاح ان اللتم بالثا الطعن في الخمر مثل اللتم بالثا
سبيل الله نوسري والصحاح من الكتب المتة اولة ولا حاجة لاشان بعضهم
الى النقل من غير كتب اللفظة حيث قال في شرح مختصر الشيخ خليل المتشاي ان
التم بالثا الضرب في البية **قوله** والا ان دل على لون ينبغي ان يراود والا اول
على معنى ثابت نقياسه المفعولية كاليوسمة **قوله** وقال ابن الحاج الى اخر
ما قاله ابن الحاج موافق لكلام ابن مالك في الهدية فانه قد اطراد مفعول في نقل
بشرط صحة عينه قال المصنف في الحواشي فلان ينبغي ان يقول اول الكلام انتهى
اي ليخرج نحو دعاء سمعنا لك هذا كناية سب جملة مما سياتي مات متوأما
باب النقل اعلى كلام الهدية ذاك هو القياس **قوله** واعترض اليا قال

الذي نوسري قد يجاب بان اي اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى
كروه فهو مستعد ويمكن حمل كلام المصنف على الاول فلا اشكال **قوله** واهتز از
اشارة الى انه ليس المراد بالتقلب مطلق الحركة الشاملة لضرب وشي بل حركة
مخصوصة باستعمالها على اضطراب واهتزاز **قوله** والذي ميل هو بالذال
الحجة ضرب من سير الابل قال ابو عبيد اذا ارتفع السير عن العنق فليلا
فهو البريد فاذا ارتفع عنه ذلك فهو الذي ميل ثم الرحيم يقال ذمل يذمل
ويزمل ذملا قال الاصمعي ولا يد من يعير يوما وليلة الامهر يمسد ر
سهل الفرس قال الله نوسري قال في الصحاح الصهيل والصهيل صوت
الفرس مثل النقيق والهماء وقد صهل الفرس يصهل باللسر صهيلا
فهو صهل **قوله** وليس منه بحر الى اخره فيه تنكيت على المصنف في تيسله
نجا ط وجعل الكلام على بحر توطية له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام
المصنف **قوله** امر عليهم قال الله نوسري بفتح اوله وثانيه وحكي فيه ايضا
ظم اليهم ولذا لم يصد ران الامارة والامرة وامرته زيد ابكده امصده
الامر والامر من امر عليهم ومن امرته زيد ابكده امر ولا تثبت ههنا الامع ه
ولو اعطف كقوله تعالى وامر اهلك بالصلاة ومثل مر حذو وكل ولا رابع
لما قلنا مل **قوله** كتولهم في فعل المخرج العين قال الله نوسري وسمعت
سبابا بكسر العين مصدر سب سبابا سبتم ونسبه الراغب بالشتم الجميع
ومنه الحديث سباب المسلم الى حجره او سبه قال الزركشي **قوله** ورض الى اخره
انظر عد رضى وسخط لا ريب مع قولهم رضيه وسخطه **قوله** وقد ذكرنا امثلتها
في ترجمي على التسهيل قال الله نوسري وعبارة شرح التسهيل الاول مخرج العين
نحو طلبا وسمي وشري والثاني ذوالالف بعد ما نحو ذهاب وجماع وخراخ
الثالث موشه بالتا نحو فصاعة وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو
وعلم وشرب الخامس موشما لتا نحو رجمة ونسبه وقدره السادس ذوالالف

المقصورة نحو دعوي وذكري ورجعي والسابع المزيد الف ونون نحو ليات
مصدر لوي وعفران وحرمان انتهى **هذا باب مصادره في الثلاثي**
قوله فتقلب العين الفاء ثم تحذف الالف قضية كلامه ان قبلها الفاء
قبل حذف الالف التي بعدها واستشكل بان شرط قبلها الفاء ان لا يكون
بعدها الطاء ويرد بان هذا الشرط انما ذكره في مقتل اللام ليخرج به نحو
غزويا ورميا اذ القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمي بخلافه
في مقتل العين الذي الكلام فيه **قوله** لانها بمنزلة وقال الحمد لله اني لان
الحذف لا لتقا الساكنين الفاء قالوا هي ضمير السني ثم بعد حذفها
حذفت الفاء الحمد لانها بمنزلة وصل تثبت في الالف او تسقط في الوصل
والدرج **قوله** وساقى يقال ساقى الرجل اذا القاه على قفاه **قوله** وقلنس
يقال قلنس الرجل اذا التبس القلنسوة **قوله** سبيل في الصباح سبيل
الزريع اخرج سبيله **قوله** وعذيط اي احداث عند الجماع قال في الصباح
العذيط فتقول بكسر الفاء فتح اليها هو الرجل يحدث عند الجماع وعذيط
عذيطه فعل ذلك **قوله** وتابل في الصباح يقال توبل القدر اذا اصلحتها
بالتابل انتهى وفيه التابل بفتح الباء وقد تلسر الاثر **قوله** وبك يقيد قول النظم
فعلا الى اخره قال الله نوسري ينيق في تهمه **قوله** اسم الفاعل قال الله نوسري اي يعني
اسم الفاعل **قوله** والقياس نوسري قال الله نوسري قال الجار بردي ثم اعلم ان التمر
ما يحج المصدر على فعله في الناقص نحو وصيته توصيته ولا يحذف منها النون
الا لضرورة الشعر واذا حذفت التا لضرورة الشعر عاد الى تفصيل قوله في
تريي دلوهاتر بالماتري ثملة صييار يترية يصف ناقة بالماتري
دلوهاتر وامرأة ثملة كانت نصفه عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها
الرجل انتهى وهو مخالف للكلام الشارح فليامل والنصف هي التي تكون لاشارة
ولا يجوز ان يكون متوسطة الضمير في ما عايد على الكلمة او النصف اي لا يوصف بهذه

الكلمة والصفة الرجال وقال في الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت خفلا عاقلة
وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الراجز وهي تترى الي اخره
فصل قوله من مصدر الفعل الثلاثي قال النورسي ظاهر شمله الكلام
فعل وليس كذلك فقد قال بعض شراح الفية ابن عطية ما نصه وهذا
تنبية منه عليه السلام ابو حيان وهو ان هذه التالدة على المرة
الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح هو
المدرسة بالحس نحو قوله وضربه وقد مر في المصادر والافعال الثلاثة
والخصال الجبلية الثابتة نحو الطريق والحسن والجرى والعلم والجمال فلا
يقال من ذلك علمه ولا فتمته فمه ولا صبره صبره هذا الذي نبه
عليه الشيخ ابو حيان قال انه امر معقول عنه يعني ان اكثر النحويين لم ينهوا
عليه اذ لم يستنبطه هو من عند نفسه لان الاحكام النحوية اليوم قد
تقررت فليس لاحد ان يزيد فيها لكون العرب المسموع منهم قد اقرضوا
واما الاستقرار فلم يترك المتقدم للتأخر استقرارا انتهى كلامه وفي اخره نوع
تخامل على ابو حيان وقوله واما الاستقرار الى اخره مردود وماه باول سيلة
افادها ابو حيان **هذا باب ابيته اسم الفاعلين والصفات المشبهة**
بما قوله تقدم ان هذا الجمع غير صالح تقدم في باب ما ينصب ثلثة انه لا يجوز
ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل وانه للشهاب
منافسة فانظر حواشينا على الالفية **قوله** بطل قال النورسي فعل بطل يبطل
لحسن يحسن ومعدرو بطوله واما بطل الرجل ضد عمله فمعدرو البطالة يقال
بطل الفقد بطلا **قوله** في القاموس الى اخره قال النورسي قد يقال ان ما في القاموس
هو الصواب لانه ادري باللغة من ابن هشام واضربه لا سيما وقد وافقه غيره من
ايمة اللغة وقد يقال ان الصغرة معنيان ذكر ابن هشام احدهما وذكر في
القاموس الاخر ولعلنا نرد اد في السيلة على انتهى ولا يخفى ما فيه من التخامل

اولا في جعل ما في القاموس هو الصواب واني في قوله ان صاحب القاموس
ادري الى اخره ولا دليل على هذه الدعوى ويجوز تصنيف القاموس لا يقتضي بها
وقد اخذ عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي
انه اعلم اهل هذه الديار بالفنون الادبية **قوله** وودع وودع بفتح واو قاله
بعضهم والحق انهم استعملوا وودع ومنه قول ابي الاسود ليت شعري عن جيبني
ما الذي غاله في الحب حتي دعه وقرني كما قاله ابن جني وفيه ما وودع بك
بالتحقيق وحسنها الموافقة بين الكلمتين كانه قيل ما تركك وما قاله
وقال صلي الله عليه وسلم دعوا الحبشة ما وودعكم واتركوا الترك ما ترككم
وحسنه ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع **قوله** الا اذا قصد بها
الحدوث قضيت ان تلك الصيغة تستعمل للحدوث وان لم تحول على فاعل فتولم
اذا قصد بالحدوث حولت الى فاعل ليس بواجب الا ان اراد النحوي الحدوث كما
يدل له قول الرضي استدل لا لشي ذكره ولهذا اطرده حول الصفة المشبهة الى الفعل
كما سن وضائق عند قصد النص على الحدوث **قوله** الا اذا اضيف الى مرفوعة اي
امثلة حسنة بدليل ما ياتي اول باب الصفة المشبهة من ان كاتبا لام اسم فاعل
لا صفة مشبهة لان اضافته قبحة **قوله** نصفه مشبهة اي بنا على انها تكون
جارية للمضارع وياي ما فيه **قوله** وقد اشبعنا الكلام الى اخره فيه ان ما
اشبع من الكلام ثمان لما هنا تقدم **قوله** وكان ينبغي ان يوخى الى اخره وواخيه
اقتضت جميع الاوزان من غير الثلاث صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل في اسم
فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والنحوي لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون
جارية للمضارع واهل لم يقصد بها الحدوث **قوله** ومن امثلة الوضع في باب الصفة
المشبهة مستقيم الراي اي وذلك صريح في ان الوصف من غير الثلاث يكون صفة مشبهة
فصل قوله وياي الوصف الى اخره هذا يقع الفلام اذا شب فهو يافع واورس
النبات والشجر اذا صغير لونه فهو وارس واقرب القوم فهو قاربون اذا كانت ابلهم

قوارب وطلوا اعقت الفرس فهي عقوق اذا حلت واحصرت الناقة فهي حصور
 اذا ضاق مجري بشها وسمع يقع وورس فيكون يافع ووارسها استغنى فيه
 باسم الفاعل الثلاثي من اسم فاعل غيره **قوله** من غير الثلاثي اما منه فلا وشذبه
 فهو محب ولم يقولوا احاب **قوله** وكسر ما قبل الاخر فاما قولهم انتن فهو
 منتن ضم التاء وهو مخد والجيل بضم الدال فاتباع الاول فالاول وللآخر
 في الثاني **قوله** وشذ كسر هاء في معين الى اخره قال الدونوس يزار عليه منتن
 بكسر اوله وسكون ثانيه في منتن بضم اوله يقال انتن فانتن ولكن ينظر هل
 كسر ميم منتن شاذ او لا فليتاامل **قوله** من الفج بالفا والجيم بمعنى
 افلس وفي الحديث ارجوا الفج وهذه الثلاثة قال الجوهرى جانت
 بالفتح نواتر وقال اللقاني في خواشي التصريف قد يقال ان الفعل يفتح العين
 هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطو به في غير محضين واحصنت المرأة
 فزجها فهي محصن انتهى وزاد ابن خالوية في كتاب ليس رابعا اخر اشنت
 الابل سميت فهي محرشة بفتح الميم **باب ائنة اسم المفعول**
قوله ومن اللازم كدخول عليه ومرو به اشارة الى ان اسم المفعول من اللازم
 لا يتم الا بالصلة كما تقدم في باب التقدي والضرورة وان هنا قال بعض الفضلاء ان
 النطق بلفظ محمول غير جائز لانه لا يصح اخذه من حصل لانه قاصر ولا من حصل
 بالتشديد لان اسم المفعول منه محمول لا محمول من حصل لانه قاصر ايضا وقال
 الدونوس في رسالة له تتعلق بذلك هو صواب وقد سمي الامام بعض كتبه المحصول
 وفي الفلسوس حصل محمول لا محمول لا محمول لا محمول لا محمول لا محمول لا محمول
 من الصدر وجعل اسما وفيه ايضا وتحصل الجمع وتثبت والحصول الحاصل انتهى
 اسم فاعل في تصنيف اسم المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام ربه الى
 محموله يجوز ان يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه على طائر ابي فليدة والي حصل له
 محمول عليه مخد في الحرف وانصل به الضمير ومعني حصل في هذا التركيب ظرف وباب

الحذف والايصال واسع والدخول فيه سابع ما يغى انتهى لمخصص خطه وفي الخير
 نظرا للحذف والايصال في هذا الايطر على ما حررنا في باب التقدي والضرورة
قوله ليلا يلزم وقوع مفعولا في كلامهم قال التفازاني في شرح تعريف العزري
 ليرضهم مفعولا في كلامهم الاكثر ما ومعونا انتهى وقال بعضهم انه جازم ذلك
 خمسة الفاظ هذان ومالك بمعنى رساله كقوله ابلغ النيران عني ما لك
 وبسر بمعنى السعة والفني كما قومي فنظرة الى يسرة باضافة الضمير للبيان لا ليل
 في ذلك كله لاحتمال ان يكون اصل هذه الالفاظ مفعول باثبات الباء وقد سمع فيهما
 ضم العين ثم حذفت الباء ذلك ظاهري في قراءة ميسرة **قوله** عن الفعل قال الدونوس في
 سرابه به عين الكلمة **قوله** لا فيماله فعيل منه اصلاح للمتن لان مصيغه يقتضي ان
 كلامه جزم وقد ير ليس بمعنى فاعل فتفطن له **هذا باب اعمال الصفة**
التسمية باسم الفاعل التقدي الى واحد قوله ووجه الشبه انها توتت الى
 اخره قال المصنف فان لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم من رجل اسد ابوه وشذ
 غير صفة حكاية الاحتش وان لم توتت ولم تجمع ولم تذ كرو توتت فلا تشبه ايضا وشذ
 قول بعضهم لا عهد لي بالام فقي ولا اوضع بالفتح اي اوضع قفانه فخذ منه لانه
 التقدمة ونصبها الضمير لاسيبيه ولو كان مجرد العطف بالخفض وقول بعضهم
 في اي سمي كبر سمي به اي سمي به منسوب على التسمية بالمفعول به خطأ لان الفعل
 من لا يثنى ولا يجمع ولا توتت وكذا تشبيهه ما لا يوتت قليل كما يفسر الا ان جعلها
 في هذا الباب اقوي من جعل الفعل من هذا الباب وليس شرط الجمع ان يكون جمع سلامة
 خلافا لابي علي لا جماعا على ان منه اوجب الظاهر ليس له سنام **قوله** وهي الصفة
 المصروفة الى اخره هذا ابن الناطم وقال المصنف في خواشي فيه نظر لا تشابه لغور
 حسن صفة تشبيهه والخاتمة لاسمونها صفة الا اذا خففت او نصبت وهو وارده
 على حد النظر ايضا **قوله** وخاصتها انها التي الى اخره اخرج كلام المصنف عن ظاهر
 ولا يظهر له وجه فانه اهل هذا الفن لا يصرفون من التعريف بالخاصة

وغيرها وهذا الذي جعله السارح خاصة سماه المصنف في الحواشي جد المعلقه
واعترضه بأنه غير صادق على بعض المحدود لأن منه يهراق الدماء وغربا بالآهاب
ونحو محمود المقاصد وليس في الأول ولا الثاني وصف ولا في الثالث فاعمل
والجواب عن الأول أن التشبيه في الفعل ممنوع وإن الجامد مود بالوصف
فهو وصف بالقوة وإن المراد بالفاعل المرفوع بإسناد الوصف اليه وربما سموا
التياب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور في كلام الرمنسي والمتقدمين
انتهى وسياتي ما في كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا
أن إسقاط المصنف قول الناظم السببه اسم الفاعل محل لأن الاعتراض الأول إنما
انقطع به متدبر لكن لا يخفى أن الاعتراض به غير متجه لأن تهراق فعل مضارع
لا صفة مشبهة كما اعترف به في الجواب فلا يتوهم أنه من أفراد المحدود وقد وقع
له في المعنى بعد أن ذكر أنها تتخالف اسم الفاعل فتصعب مع قصور فعلها أنه قال وما
الحديث أن امرأة كانت تهراق الدماء ما تميز على زيادته إلى آخر ما ذكره
واعترضه بعض أولاد شيخ الإسلام السبكي وغاية ما أجاب الشمني أن ذكر ذلك
استطراد أو تبعده كلامه هناك المراد من استحسان إضافتها للفاعل استحسان
ذلك في نوع ما وهي لا أنها نفسها ولا يرد مسائل امتناع الجرم مسائل أضعفه كما
فصلناه في حواشي الألفية **قوله** وخرج اسم الفاعل القاصر أي الذي لا يقع على
الذوات كما أشار إليه السارح بعد فلا يرد أن كتب متعدد نحو كتب الكتاب **قوله**
لعدم اللبس قد يمنع لأنه يحتمل أنه يعني مرتب الكتابة لا به كما يقال كاتب السلطان
قوله حسن أن يستحسن الحسن إلى جلتعجازا ظاهرا في أن التجوز في الاسماء فهو مجاز
عقلي وكذا قول السارح فهو من الاسناد إلا أن جعل العلاقة الكلية والجزئية
بنا فيه فأنما ليست من العلاقات التي ذكرت للمجاز العقلي كما صرح به القصاص في
الاطول والسيد في حاشية المطول فيما حث تأكيد المستند إليه **قوله** ونم ايقال
إلى آخره قال اللغوي أعلم أن الإخراج الموضع نحو كاتب الأيمن الصفة المشبهة

مناف لما قدمه من أن فاعلا إذا اضيف إلى مرفوعه كان صفة مشبهة إلا أن قيل
قوله إذا اضيف إلى مرفوعه على ما يحسن فيه ذلك **فصل قوله**
وصفا أو قصد عبارة غيره أراد باللازم ما يشمل المتعدي الذي تترك
منزلة اللازم أو حوله إلى فعل بالضم فلا يرد أن الرحمن الرحيم صفتان من
رحم وهو متعدي انتهت ثم هذا التعميم إنما يحتاج إليه لو ادعى أن اسم الفاعل
والفعل إذا قصد بهما النبوت يكونان صفة مشبهة والسارح يرى أن اسم
الفاعل جار مجراها لاسمها حقيقة وتباسم اسم الفعل أن يكون كذلك وإن
كان ما نقله فيما مر يقتضي أنه من الموقد الشرا إلى ذلك فيما مضى وما لا الشهاب
بعد أن قال أن قول التسهيل الذي نقله السارح أخربا باسم الفاعل عوضا
بمخالطة الصفة المشبهة مستعربا أنه ليس صفة مشبهة حقيقة بل له حكمها
والظاهر أن اسم الفعل كذلك ويؤيد ذلك تقريره أول الباب فإنه اعتبر فيه
ما يخرج ذلك كما يعلم بالتوقف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم
ولو سلم فالكلام هنا فيما هو صفة مشبهة غالباً وحينئذ يندفع نظيره
السايطي لأنها حقيقة فقوله وصوغها من لازم مخالفاً لآراءه في التسهيل
موضوعاً من التعدي بشرط أن يقصد به النبوت إلى آخر ما أطال به أقوال
يرافق ما قاله السايطي في اسم الفاعل ما ذكره المصنف في التنبية السابق في باب
أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بما في اسم الفعل فظاهر كلام التسهيل المنظم
في كلام السارح وقول المصنف أنه يرد على هذه الصفة المشبهة المذكورة الناظم
محمود المقاصد كما تقدم **قوله** لأنها فزع اسم الفاعل قال المصنف وإن شئت قلت المالم
يتقدم لأنه كان فاعلاً في الأصل فحدث عليه مرتبة الأصلية وهذا أولى من أن
يطلق بمشبه العلة امتناع تقديم التمييز لأن ذلك ليس مطرداً فيه أعني النقل من هو
الفاعل يحتاج أن يقول في نحو فجرنا الأرض عيوناً أنه محمول على وتشتعل الرأس شيباً
قوله وامتنع في نحو زيد أبوه حسن وجهه قال الدنوسري الأولي أن

يُقال بوجه الاب زيد حسنه لان في زيد ما فيها اخر وهو كونه غير سبي
وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى واقول هذا محجب فقد اشار الشارح بقوله
فلا يجوز نصب الاب اشكاله ان محل التمثيل الذي هو الاب لا يزيد و اشار الى الرد على
المكي حين ادعى ان التمثيل لا يصح لانه فهم ان التمثيل بزيد وهو غير سبي
وما يعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون الا سببا فكان الدنو شري
راي كلامه فقله ذاهلا عما اشار اليه الشارح وذكر اللغوي مثل كلام الشارح
ويؤخذ من كلام الحفيد جوابا اخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع **قوله** الخامس ان
يكون مفعولا سببا الى اخره قال المصنف عند ذكره ان هذا فيما نقصت فيه الصفة
المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكروا في ذلك الا ما تختلف فيه الصفة
المشبهة لا تحتمل لغيرتها والامر هنا بخلاف ذلك هذا الامر هو ما اخر
من فعل لازم وقد جرت صفة الاسم فلا تقتضي الاضماره واسميته كما تقول اسم
الفاعل القاص مررت بالنايم او القايم ابوه **قوله** اي اسما ظاهرا قيد اخذ من
قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضية انها لا تنزل في الضمير وليس كذلك
تعد ذكر في التسميل ان مفعولها يكون ضميرا بارزا متصلا بقوله حسن الوجه طلقة انت
فيجوز في الضمير المتصل وهو الهاء ان يكون في محل نصب او جزا لا ولي ان يقال المراد
بالسبي ملء الاجنبى او يجاب بان يملول الضمير سبي لا يشك اشتراط السبية
في عملها النصب والجر واقتضى كلام التسميل انها لا تنزل في ضمير متصلا لا تقول
هو حسن اياه ربه صرح المؤلف في الجواشي وحينه في مفهوم كلام الشارح تفصيل
فلا يقتضيه عليه **قوله** كقول رجب قطاب الى اخره هو من مطلقه طريقة ابن القيد
والقطاب جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بحسن الندامي اي
بمسهم وقوله بضعة بفتح الباء الموحدة وتشديد الصاد المعجمة اي رقيقة
الجلد والمخمر والعري من الثياب والشاهد في قوله الجيب منها **قوله** ملأها
فيه بحق الشبه يؤخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع او النصب على طريق المفعول

فلا يراد على اطلاقهم اشتراط كون المفعول سببا انما يقول في غير السبي اذا كان مفعولا
اخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره نومة او اعتمد على استقام
نحو احسن الزيد ان وانه لا صاحب لها هنا حتى نمر في سببه **قوله** وكو
ذلك من الفضلات صرح المصنف في الجواشي بانها لا تنزل في المفعول المطلق
وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل **قوله** ومنها انه لا يراد لمفعولا
محملا على الاصح واجاز الفراء ان يتبع المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه
نفسه وهذا قوي اليد والرجل اجاز البغداديون الحذف في المعطف على
المضموم بحسن وجهها ويد **قوله** نحو زيد حسن وجهه طلقة قال الدنو شري
قد يقال ان طلقة تميز نسبة لا حال انتهى ويجاب بان المثال بكيفية الاحتمال **قوله**
توث بالالف اي قد توث بالالف نحو حمد الوجه **قوله** ومنها انه لا يجوز ان يفصل
الى اخره اي لا في الضمير وقد كملوا والطيبون اذا ما يسبون **قوله** الفصل **قوله** قال
الفارسي قال اللغوي في محبة هذا الوجه في نحو زيد حسن ابوه نظر انتهى ووجه النظر
ان هذا ليس بحد كل ولا جسد ولا احتمال فهو نظير المثال الثاني الذي حكمه الكثر
كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللغوي في الرد على الفارسي بحكاية الفراء والمثال
الاول الذي حكمه الكوفيون ووجه الرد فيها انه لو كان الرفع بدلا وكان الصفة
محملة لضمير الموصوف لوجب تليتها وان يقال حسنة الوجه وقوية الانف
لان الصفة اذا رفعت ضمير اللون وجب تليتها والحذف بالاضافة فعل تقديم
الحذف على النصب لسلامته من التجوز الذي في النصب من اجزاء الوصف القاصر
محمول المتعدي اذا كان المفعول معرفة او مذكورة وقيل انه سببه بالمفعول **قوله**
وعليه ان على التمييز اشار الى ان في اقتصار المصنف على كون السورة تمييزا قصورا
قوله والمتنع منها اربعة في نسخة الدنو شري بخط كاتب الاصل والحاصل ان صور
الاتباع اربع وستون **قوله** الجواز انما وثلاثون منها اربع قبيحة ومنها ست
خفيفة ومنها ثمان وثلاثون صورة حسنة لاسيما في جميع ذلك **قوله** ولا تخلصا من

تبع حذف الرابط أي رفع المفعول وقوله أو التجوز في العمل أي إذا نصب المفعول
ووجه التجوز اجزا الوصف القاصر بحري المتعدي وقوله كما في الحسن الوجه
شال لما أي لأن الوجه أن رفع كان مثالا للاول أو نصب كان مثالا للثاني **قوله**
ووجه ضعفه أنه من جرح الوصف إلى آخره قال الشهاب العباسي في حواشي ابن
الناظم قد يراد عليه ما سياتي في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه نصب الوجه مع
جريان هذا التوجيه فيه إلا أن يفرق بأن هذا انضم إلى الجرح المذكور قبل تنوين
الصفة مع إمكان دفعه بالاضافة فليتأمل انتهى وفرق في حواشي الاثوغي
أيضاً بأن في الصفة المعرفة اعتماداً على الـ وان كانت معرفة لا موصولة لأنه
قيل بأنها موصولة فروع ذلك القول قال الكفعمي مثلاً لما رآه باباً بالاضافة من
رفع الرفع والنصب في مرتبة بالرجل الحسن الوجه **قوله** وجرح الصفة إلى آخره قال
الدنو شري معطوف على قوله نصب الصفة وسياتي في كلامه تحليل ضعف جرح
الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف **قوله** وهي حسن الوجه قال الشهاب
سياتي عن هذا المثال مع الرفع من الحسن مع أن في النصب اجزا وصف القاصر
بحري وصف المتعدي وفي الرفع خلوا اللفظ من الرابط إلا أن يقال محذوف
الاول اقوي إذا جاز له بخلاف الثاني له جاز وهو تقدير الضمير **قوله** شأنه
أصابه بالثالث المثلثة كما في الأساس وكذا اضبطه شرح الشهاب في الامري القيس
وتعطوا من خص غير شئ كأنه اسارع فلي أو مساويك اسحر وجاني صنته صلي
الله عليه وسلم شئ الكيفية والتقديم قال أبو عبيد يعني انهما إلى اللفظ والعصر
أما قال بعضهم هذا الوجه محذوف في الرجال وقيل معنى شئ الكيفية أن في تأمله
غلظاً لا قصر بليل ما روي أنه كان سأل الأطراف **قوله** وفي حديث أم زرع هو
صفر وسأحها أي في بعض الروايات وفي بعض صفر دأياها والمعنى أنها صامدة
البطن فكان ردائها صفر أي حال من شدة ضيقها والرد انتهى إلى البطن
فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي **قوله** لأنه يشبه اضافة الشيء

إلى نفسه أو ردائهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجهه
الاب وحسن وجهه وكل ذلك يشبه اضافة الشيء إلى نفسه ويمكن الجواب بأنه
يكن في الصور من المذكورين في مسائل القبح العدول إلى الرفع ولا يجوز فيه
تخلاته في تلك الصور المعذرة في صور الحسن لكن يرد أنه يمكن في الصورة
الآخيرة العدول إلى النصب على التمييز بل يمكن في الأولين العدول إلى الرفع
شأنه أن غاية مقام الاضافة في الضمير فليجرح **قوله** حسن وجه الاب قد
تقدم اول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الاب بالاضافة لكن من كتب بآية لا
أن يضاف الكتابة إليه لا يجوز بعبارة ويراد عليه نحو هذا الجريان في التوجيه
بأنه فان حسن وجه الاب لا يقوم بزيد لا كلا ولا بقضا كالكتابة فليجرح
بحسن هذا نعم يمكن أن يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس أنه
يحمل معنى أنه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما أنزلنا إليه سابقاً وإن ادعوا
هناك عدم اللبس **قوله** أو مجرد قال الشهاب في المجزأ ما جرح من الاضافة وذلك
وقد قدمه من دون الاضافة أو من الاضافة وهو ما رآه مقوله الجرح
أي الجرح هو أو ما اضيف هو اليمين الـ والاضافة أو من دون الاضافة أي
إلى الضمير فقط **قوله** نحو الطيبي كلما الثانية به الأربعة فان كلامه موصولة للضمير
وهو الطيبي وكل اضافة إلى الموصولة وليس السأله في الطيبي كما قال العيني
لأنه لا يناسب موضوع الكلام لأنه في قسم مفعول الصفة لا في تقدير **قوله** من قوله
نجمته إلى آخره البيت للفرزوق والضمر في محبتها للناق من محبة البعير إذا هو
مقطوع أسهل الزمام فهو متعدي بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف من
وجدته على أن وجد فعل الأمر والمضمر محذوف بالاضافة إلى صاحب البيت
ماض الضمير نصب مفعوله وأما ما في نسخ الشمن من ربه فبحسب ما في نسخة المصنف
محذوف بالانزياح تفسير عاج بما تقدم **قوله** نحو قوله أسيلق أيدان الخ البيت للمصنف
واسيلق جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في وثرائها التفتان وثرائها شبيهة

اضيقته الى الوصول وهو جمع ويروى بفتح الواو وكسر الهمزة الثالثة اراد وطيات الارذان
والايجاز وانقاعه علي انه خبر بعد خبر واسيلات خبر مبتدأ اخذ وف اي هن
قوله نحو جاناوال اعده اي فان نوالا مرفوع بجمع انما غير ملتبس بخبر
صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعنى جاناوال اي عظيم
عظاوه من قوله نرور امر اجا الى اخره حال من امر وجلة اعده من الاعداد
قالوا صفة النوال قال المعنى والصواب ان يكون صفة لامر والضمير المنصوب يرجع
الى الله وامعني قصد هو مستكفيا مقفول بان لا عده واللام في لمن يتعلق به
وارادة الله منصوب بمتكفيا اي شدة **هذا باب التعجب قوله**
وهو استعظام الى اخره قال الله نوري حد بعضهم التعجب بانه انفعال يحدث في
النفوس عند الشعور بما رخص في سببه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا
يطلق علي الله انه تعجب اذ لا يخفى عليه شيء وما وقع ظاهرة ذلك في القرآن
فمصرود الى المخاطب نحو قوله تعالى فما اصبرهم علي النار اي انما لم في ذلك اليوم
ينبغي للشايعا المخاطب ان تتعجب منها وعرف بعضهم التعجب بانه استعظام فكل
فاعل ظاهر المزية فيه فائدة توقف بعضهم في صحة قولنا شأنا ما اعظم الله وما
اجله لانه يقتضي بظهوره ان المعنى عظيم اعظم الله اي جعله عظيما وهذا ان لم
يكن كقراؤه وقريته وقد رجعهم مضافا قبل الله ليكون التقدير عظيم قدره
الله وهذا الشيء هو الله وفيه اطلاق ما على الله تعالى انتهى واقوله صرح ابن الجوزي
بصحة ما اعظم الله وبسط شيخ الاسلام السبكي الكلام علي المسيلة وكسرنا
ما يتعلق به في حاشية الانفة **قوله** سبحان الله الى اخره ان قلنا معنى التعجب في
كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله عند رؤية العجب من صياحه ثم كثر حتى
استعمل في كل تعجب منه **قوله** والبوب له في الخوصيقتان ذكر في الشذوذ ثلاثة
والثالثة فعل وسياتي في هذا الكتاب في باب نعم وتاتي اخر هذا الباب في كلام الشارح
قوله لان في احسن الى اخره فيه نظرون الكوفيين الظاهر انهم لا يقولون بان في احسن

ضمير كما يعلم من كلامهم الا في احسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز ان يطف عليه
ولوع الفصل ولا ان يبدل منه ولا ان يخبر عنه قاله ابن الصايغ وينظر هل
التاكيد كالصطف او لا **قوله** عجب لتلك قضية الى اخره قال الشهاب القاسمي
في حواشي شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ وتلك خبر وقضية خبر جمل انه محذوف
بدل من قوله تلك ان لم يشترط في ابداء التكررة من المعرفة بدل لكل ومنها ان يحمل انه
منصوب حال لا يفسر التثنية وتقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ
والخبر في تلك وقضية تميز او حال وقيل التقدير امر في عجب لتلك من لا يجوز
رفع قضية علي تقدير هي قضية وزعم الاعمال ان عجب لتلك مرفوع علي الاعمال
قوله اي الذي ارشني الى اخره اشار الى ان قول المصنف اي عظيم تفسير للتعجب
سواء قدرت ما بمعني الذي او بمعني شيء وقد افصح عن هذا اللقائي بقوله قوله اي عظيم
ظاهر انه تفسير للتعجب المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعني الذي وكذا ان قدرت
بمعني شيء موصوف بانه احسن زيد اي عظيم فالخبر هو في الثاني باعتبار وصفه
كلاما المولية **قوله** للزوم مع بالمتكلم نون الوقاية قال اللقائي قد تقدم في اول
الكتاب واما تجوز الكوفي في ما احسن اي بد ونا نون فبني علي ان احسن عندهم اسم
فالزاد بالزوم هذا اللازمة بحسب الاستعمال المنقول انما لا للزوم الذي هو
الايجاب الا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو فرع عن بنية الفعلية تامة
قوله وما بعده مفعول به قال المصنف لا خلاف اعرفه في ان هذا افضل في التعجب
للتعدي بدليل تعدي ما احسن زيدا وما اصبره واختلف فيه قبل دخول
الامثلة بعد الاجماع علي انه قبل ما قدر تصور ولا تعدي نحو ما اضرب
زيدا الاثنين باي في حصل له القصور فقال النخاعة بتقديره علي فعل وخالفهم ابن مالك
وقال لا يتضمنه ما لا تعدي من افعال الضراير كقولك ضفك وكمل ونقص ور عليه
بوجه واحد هان فعل وفعل اللزوم كخرج وصبر وسامان فعل في عدم التعدي وقول
هزة التعدي فتعدي رد هان فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت

العرب صوغه على فعل وهو الضاعف والباين العين واللام نحو حي وعني فلا يصح في ذلك
تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الى دعوي القصور في العمل فنحن نذكر
الاول والثاني قد رتبنا في المعنى الزايد الذي لم يكن ولاها اجمالا فقلت لا حاجة اليها
بعينه فلما ولا الى ما ذكرنا بعينه وهو النقل فلا يمنع فيه التقدير لزوال اللام وكلامهم
من شئ مع تقديره ولا يصح النطق به **قوله** ففتحته اعرابا قال اللقاني اي فتحه الصنف فلما فيه
من الصنف ووزنه الفعل **قوله** كالفتحة في زيد عندك قال اللقاني فيه دلالة على انية
الكونيين وانقروا على ان ما ابتدءوا فعل خبر **قوله** واحسن انما هو في المعنى الى اخوة
اللقاني مقتضا مجاز النصب عندهم في زيد افضل باو خوه **قوله** لفظ الامر
وحقيقه فينبغي ان يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الاخر وعلى حذف الآخر
ان كان صحيح الاخر وعلى حذف الآخر ان كان مقفلة وقيل مبني على فتحة مقدرة
نظرا الى الاميل من كونه ماضيا **قوله** ومعناه الخبر قال الدنوشرمي فيه نظره
فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم
على ذلك بانه خبر انتهى وتفصيل هذا ان الفعل الرفع للظاهر مفرد لا يتصف
حقيقة بخبر ولا انشاء لانها وصفان للكلام وان اراد ان يوصف جملته بجاء انما
انشاء خبر **قوله** عميرة ودع الى اخره عميرة منصوب بدع وهو اسم مجبوتة وغايات الله
قوله والبالا للتقدمة قال بعضهم وعلى انه امر حقيقة فعل الجمر ونصب على التوسلية
والهزة النقل لكي فيها افعال بالازايدة انتهى فلم يجر لكن ابتجط الصنف لا خلافا
في ان هزة افعال للتصيرة والاصل فيه افعال ولكن حول من صيغة الماضي الى صيغة الامر
والمعنى الاصلي بان **قوله** ذابقل قال الدنوشرمي موافقه ذات بقل انتهى اي لان
الارض موشنة وهذا على ما في بعض النسخ والآخر النسخ ذات بالتاني **قوله** وهو
مما لم يبدل لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر في خصوص معنى
الماضي فلا يرد ان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لانها تستعمل في الاباحة نحو
الحسن او ابن سيرين والتسوية وغير ذلك ما ذكر في علم المعاني **قوله** والمستعمل

عكسه

عكسه نحو مائة فلان رحمه الله **قوله** لزم ابراز ضيرة قد يجاب بانه جوري
يجري الامثال **قوله** باربعة امور قال الدنوشرمي مما يرد على من زعم انه
امر لا يجاب بالافاء لو كان امرا لا يجيب بها فلا تقول احسن بزيد فاحسن
بل انتهى **قوله** لم يله ضمير المخاطب لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدى فعل
الضمير المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وقد وعلم لا يقال
ضمير بني وفرحتني **قوله** لو كان امرا لوجب له الى اخره عبارة
الساطي الرابع انه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه بالواو والسا
وجب ذلك لان واقم ولم يجز ايين به ولا اقوم به كما لا تأمر بك للكلما
لم يكن كذلك لم يصح ان يكون امرا وهذا اشترك الالزام فيما افعله
ان هو عنده فعل ماض والماضي يجب فيه اقام والبان فكان يمتنع فيه ما
اقومه وابينه كما يمتنع في الماضي فالجواب عن هذا هو جوابنا والا
فلا يصح اعتراضه فلا يقتصر الى جواب اذا تقرر هذا كله سهل الامر
في فاعل افعال وانه مضمرة وفي المجرور انه في موضع نصب وان الباع غير
زايدة وهو ظاهر **قوله** ويجوز حذف البا قال الدنوشرمي انها اذا حذفنا
لا يتدر **قوله** ويجوز حذف التعجب منه قال الدنوشرمي نعم منه ان زيدا
في قولنا ما احسن زيدا تعجب منه وفي الحقيقة التعجب منه حسنه
لا زيد **قوله** وهو على في القاموس في مادة ودق نقلا عن المازني وصوبه
الزخشرمي انه لم يصح انه تكلم بشئ من الشعر غير بيتين وهما قوله
تلكم قريش تنالني تقتلني فلا وربك لا بد ولا تظفروا
وان هلكت فزمن دمت لهم بدان ودين لا يعفوا لها اثر
قوله مخطوفا على اخر قال الدنوشرمي الظاهر ان ذلك من عطف الجمل
في العبارة مسامحة لانها تقتضي انها من عطف المفردات **قوله** وكلف
ان عينا قال الدنوشرمي هذا ليس من باب التعجب وقال ايضا

وهو بيان له انما نصه ان كان من الالكاف لا شاهد فيه لانه على هذا التقدير
فصل امر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا انتهى وهذا مبني على ما في
النسخ من رسم الكفا بتامثناة بين الكان والفاوهذا الايتوهم انه فعل
تعجب لانه ليس على وزن افعل والذي رايته في خط المصنف في التذكرة
والف من تا وضبطه بفتح الهزرة اشارة لكونها هزرة قطع وسكون الكاف
قوله لان لزومه الى اخره قال الدنوسري علل ذلك سعدي جلبي
بقوله لانه للضرورة الجبر للكون الفعل قبله في صورة ما فاعله ضمير والجار
والجور بعده مفعول اشبه الفعلة فجاز حذفه كفا بما تقدم **قوله**
زيد كني كاتا قال الدنوسري يتامل في هذا التركيب **قوله** فلهووه اذ ذاك
عن الفائدة هذا يتخلف فيما اذا قيد الكلام بغير المفعول مما تحصل معه
الفائدة من ظرف او غيره مع ان مقتضى كلامهم انه لا فرق **قوله** صبر الحسن
قال الدنوسري كان ينبغي ان يقول والجمال انتهى لان ذلك المناسب لقوله او لا
قوله وعلة جودها تضمنها الى اخره وشبههما اسم التفضيل اصلا ووزنا ولا لانه
على زيادة الحدك ومن ثم اعطيا حكمه ايضا في جواز التصفير وفي جوب التصحيح
نحو ما قوله واقوم به هذا وقال اللغائي فيما علل به المصنف دالة على ان
معنى الحرف كما يقتضي منع الاعراب على ما تقدم يقتضي عدم التصرف **قوله**
اعذر علي ابا اليعقظان الى اخره ابن اليعقظان كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه
قوله وقوله واخر اذا حالت بان انحولا هذا الظاهر من الاستشهاد بقوله خليل
ما احري بذلك اللب ان يري صورا ولكن لا سبيل الى الصبر لانه يحتمل القلب
والعني ما احري ذا اللب اي صاحب العقل بان يري صورا ابا في غير صورها
والمتعني منه ذا الصبر لان يري فلهذا الجاز هذا **فصل قوله**
لغاتة اذ لالة على معنى الشاركة الى اخره لف وشرب وقال الدنوسري ينظرو
كانت السين للتأكيد مثلا او كان الفعل الزيد لا ملل الفعل هل يجوز البناء منها

حينئذ لعدم فوات الدلالة على معنى مقصود او لا يجوز ذلك لغوات التاكيد
وحصول اللبس بامل وسيا في ذلك في كلام الشارح تامل **قوله** ويكون في رده مخالفا
للإجماع اي بناء على ان إجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال
الدنوسري هذا ما تردد فيه بعض النحاة آخرين واقول هذا تعجب من الدنوسري
فان الكلام في المسئلة قديم وقد اطلال ابن جني في الخصايس الكلام فيه
انما يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا القيس على النصوص والافلا لانه
لم يرد في القرآن ولا في السنة انهم لا يجتمعون على الخطا وقد خص الجلال
السيوطي بعضه في الاقتراح وقال وقال غيره انه معتبر خلافا لما تردد فيه
قوله بناء على ان احداث قول خرق للإجماع يتامل ما مبني عليه ولعل
في الكلام صفة لتول قدرة والاصل قول مطبق من قولين تامل **قوله**
يحدوف عند البصريين اي لان هذه الافعال الستة مما ينبغي ان يصح ما قيل ثلاثة
قوله وبالذكر وغيره للكونيين اي لانه يجوز عندهم **قوله** ليل قولهم في الوصف
يقى الى اخره اي بولول لا يجوز المعقول لقالوا متقى ومتقى وينتقد على ما تقدم
في بناء اسم الفاعل في قاعدة بناءه من المريد على التلاوي **قوله** من اقوال اللانين
الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان عرضه السند ودعنه
اللانين والجيورين اللانين فعل لان هذا يتخلف فيه شرط كونه لانا
وربما عيا انه هو خاسي **قوله** اذ كانا باقين على معناه الى اخره اما اذا خرجا
عن ذلك كانا متصرفين كما ياتي قريبا **قوله** لانه قال الدنوسري اي
الذكر ولو قال لانه ورها كان احسن انتهى يعني ان مرجع الضمير جمع
لا يتقبل فكان الظاهر لا يترك ضمير الجمع وما قبل ضمير المفرد انه باعتبار المذكور
ولو قال اي ما ذكر كان اولي لما تقدم في باب الاضافة فلا تنقل **قوله** او هو
تاصيلا قال الدنوسري قد يقال فيه تنظر لانه لا ياتي الا على مذهب من يقول
اهل اصل براسد والجواب ان مرادنا ما قيل عدم استعماله مبنا للفاعل

قوله وجري على ذلك ابن مالك قوله وغيره الكسب لم يخل وغير
فعل المفعول لان معنى السالك سئل فعل انه لا يكون لازما البنا للمفعول بل هو
يكون **قوله** ولا تجزى باللام لتغيير المعنى اي لانه يخرج عن البعض **قوله**
وذهب الكوفيون الى جواز اخره حاصلة انهم اجازوا جرح الخبر ان كان جامدا لما
في المثال الاول بخلاف ما لو كان مشتقا كالمثال الثاني هذا هو المطابق لما في
الارتشاف ويوجد في بعض النسخ دون ما كون زيد القيام على ان القيام يفرق
بال والمعنى انهم لم يجوزوا النصب وهذا بعيد من سياق الكلام كما يشعر به قوله
دور لانه ظاهر في انه مما كان مجرورا **قوله** الذي قاله في نظر ضبطه
الذي انتهى الى قول في المصباح في الشيء يلزم من باب تعبد اذا اوله اذ
بالفتح صار شيئا فهو ذلك ولا يندرج تحت ذلك وجبته كذلك يتعدي ولا
يتعدي **قوله** لا يلزم النفي للثبت لان صيغة التعجب انما هي اذ ليس فيها
اداة نفي وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذه يظهر الفرق بين اللزوم للنفي
واللزوم للبنا المفعول عند ابن مالك حيث جاز التعجب من الثاني دون الاول
لان صيغة التعجب صالحة للبني للمفعول وملازمة الفعل للثبات يعين
ارادته فقامل **قوله** وقيل لان الالوان الى اخره وهذا ابن الحاجب بانه ما اشد
سوادا وكثر حمرته قال ثمان قيل انما تعجب من اشد قلنا القصص في التعجب
الالوان او تعليل الالوان من كلام من جهة المعنى لا من جهة اللفظ **قوله**
ما الكثرة لا يقوم قال الشهاب القاسم لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قياسه
سلا في الزمان الماضي فكيف يقدر ذلك وان الاستقبال قد يجاب بان الصيغة
صارفة للانسان وانما هي بمعنى الزمان **قوله** فكيف يمكن الى اخره فيه بحثا وهذا
احتمال النفي مقصور مع المصدر الصريح نحو ما اقرب عدم قيام زيد فلوجب
كون المصدر موحدا لم كان وجه تغييره مع النفي ما كثر دور العبدان النفي لا فان
فيه نحو السند **قوله** وان يمل فيه الفعل المنفي الى اخره قاله في نظر قلمناه

وما

وما دل عليه بناء **قوله** نحو ما السمع نقاس هند قال الشهاب القاسم قد
يقال لم يؤمن اللبس هنا لان النقاس يطلق بمعنى الحيق وفعله مبني
للفعل الا ان يصور هذا بما اذا دلته قرينة على ارادة الولادة الحيق
في ايه بعضهم نقل البنا للفعل في نقس بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس الا
ان يوجه جواز التعجب بان مال البني للفعل والبني للمفعول هنا واحد فليتم
باب نفي ريس قوله وفي الحديث من نوا الى اخره
هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي والنسائي والامام احمد في السند من
حديث سمع في شرح الكتل الحنفى للاقتصار في هكذا في الترتيب الحديث فيها ونحوه
قالها الحسن واهل النحو يقولون فيها بلس البنا يقولون ونعت من قولك
نعت المرأة هند انتهى لمختصا في المغرب وقولهم فيها ونعت المقضيان
منه متروكا والمعنى فعليك بها او بالسنة اخذت ونعت الحفلة السنة
وتأوه مبروطة والمدة خلو وكذا الدع الفتح فيهما انتهى ورايت بخط
المصنف في التذكرة قد ريد الدين ابن مالك في السنة ونعت السنة والنحاة
يقدرونه في الرخصة اخذوه وهو الحق لان الوضو المذكور في الحديث هو الوضو
للمصلاة اذ لم يقل احد بان من السنة الوضو للرواح وذلك الوضو واجب لا سنة
وقد يقال اخذ السنة لا بمعنى تعادل الواجب بل بمعنى الحروف والطريقة الشرعية
وبالحجة فقول النحاة اجود انتهى وقال بعضهم التقدير في الرخصة اخذ ونعت
السنة التي تركها اي الفصل قال زين العرب في شرح المصباح وهذا ان قوي
معنى ضعف لفظ الاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني
قوله وبرهاسرة يحتمل انه بالواو المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب في
تبريد الدهاسرة من زوجها ويحتمل بالزاي المعجمة اي سلبا والمعنى انها
لا تقدر على التهمة والجهاد **قوله** وذهب الفراء الى ان الاصل الى اخره حاصل الفرق
بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على التسمية ان التسمية عند الكسائي

بطريق الاصلية وعند الفرمان قيل اسمها الجنس **قوله** ويرد قول الكسائي
الى اخره حاصله ان يرد عليها تقدم دخول النواسخ عليها وقد يقال عدم
الدخول لا يقتضي فعليتها لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير منصرف كطوبى
للمومن ورد ايضا عليها بازل مما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المختصة
الا ان يكونا قائلين بجواز ذلك كما اجاز **س** ولو قيل بان نعم الرجل خير
مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا رد كروا فيما سياتي ان بعضهم يجوز جذا
زيد على القول بالتركيب كون جذا خبرا مقدما وهذا الرد انما يظهر ان جعل
كل من الجنتين مبتدأ وخبر اما ان جعل مبتدأ او نائب فاعل كما هو المتبادر
فلا اما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح وامار الساج فلان
النواسخ لا تدخل على مبتدأ مرفوع يعني عن الخبر فليحذر **قوله** ويجوز فيها
اربع لغات اي في نعم وليس المستعملين لانها المسح والذم وذكر الشاطبي
في باب التاكيد بانها يلزم ان وجه واحد او اللغات انما هي في الاصل النقول
قوله ولا يجوز الجازيون الى اخره انظر هذه مع ان استعمالها في التثنية الذي هو
الجاز على خلاف ذلك الاصل **قوله** بالجنسية بدليل انهم لا يقولون نعم زيد
ولا نعم رجل والتميز الى ان يقال ان يكون ذلك بغير نحو الجاز نعم زيد بل ما
يختص به من افارة التاكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة
هند في العهد لم يجوز كما لا يجوز قام هند ومول بعضهم ان ذلك لجمهور القائلين
منقول بامس وعسي مع الموث **قوله** للجنس حقيقة قال ابو موسى يلزم كون
الرجل زيدا واي لهب دخليين في نعم الرجل زيد او افضل الناس دخليين في نعم
الرجل زيد **قوله** ورد بانها الى اخره التاكيد يمكن ان يجاب بان المراد في نحو ذلك
مدح الجنس ببعض انواع الكمال وذهم ببعض انواع البعض ولا يخرج
عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك **قوله** والثاني
انها للجنس مجازا قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنس

مجازا

مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذا نحو نعم الرجل زيد ويس الرجل عمر و
كانه قيل نعم الجامع لمحصل المدح زيد ويس الجامع لمحصل الذم عمر و
يكون العموم قد قصد على سبيل البالغة المجازية كما فعل من قال اطوبنا
شاة كل شاة وبرجل كل رجل اي جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال انتهى
وهما وجهان فالاول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لمحصل
الرجال الممدوحه والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله ونقطتهم
انه وجه واحد وان الالف في قوله ان يكون العموم زائدة **قوله** وسألهما نحو
الى اخره قال الله نوري فيه ركاكة ظاهرة انتهى ووجه الركاكة جمع الشارح
بين قوله وسألهما وقول المصنف نحو **قوله** مستترين وجوبا اي غالبا وعن الغالب
نحو جليلين ونحو رجالا ومن الغالب نعم امر ابن حاتم وكعب كلاهما عيشة سيف
عصب وقد يرفعان علما او مضانا علم او نكرة او مضانا لنكرة وغير ذلك
فاظهر حواشيها على الالفية **قوله** مطابق لهما في المعنى هذا وما بعده
مرطبان له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تاخيره عن الفعل وتقديمه
على المخصوص ونعم زيد رجلا **قوله** نطقا اي بايما تال المعنى نطقا
تفسيره بايما عطف عليه المحرر وهو لا يقرب ان نطقا نصب للمفعول
التيق ونه نظرون التمييز ليس على معنى البالي عطف عليه المحرر وهو لا يقرب ان نطقا نصب
بترفع الخافض وان لم يكن قبلا بدليل قوله بايما والاصل بنطق وقوله بايما عطف على
قوله علمت بان دين محمد الباز ايدة **قوله** لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه
نظرون **س** والسير في اجتماع منع الجمع بان التمييز لرفع الابهام ولا يمس
مع ظهور الفاعل وحاصله ان حاله ان التمييز لا يرفع فيه الواقع المذكور لانه
لا يترك في باب العدد ويجوز ان يكون ما هنامنه فتأمل **قوله** المعروف بان
شعوب قال المعنى هي امه **قوله** فنعم المراد الى اخره قال الحفيد لا يقال التمييز
رجل هو لا يفيد وحده فكيف يمثل به لما افاد فيه التمييز معني زائدة الان

نقول التمييز مفيد معنى زايد باعتبار الصفة وهي تسمى ونسب اليه هـ
الافادة باعتبار انه هو المقصود ولعل تمييزا على جواز وقوع ما تميزا
كما هو مذ هب الزمخشري ومن تبعه كما قدمه الشارح قريبا **قوله** والى هـ
الخلاف في المثلوه لجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما الى اخره قصر الكلام الناظم
على الاشارة على ذلك قصور منسوخه الوتوف على ظاهره قال الناظم وقد عرفت
ان مراده بنحو نعم ما تقول كل ما وقعت فيه ما مثلوه بشي غير فرد نحو وقعت
وقا نهما في مثل المثلوه بشي ولو فردا نحو نهما هي فته **قوله** مركبة
مع الفعل هـ اورد الاقوال لان نحو ترجيح وهي في المثال والاية لم يثبت
ما فاعلا لم لو كان نحو هي فاعلا لزم استلزامه وجب تمييز **قوله** الرابع
انها مصدرية الى اخره هذا امان لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا ان يقال
انها لما سدت مسد الفاعل اطلق عليها اسمها توسعا **فصل قوله**
وقيل بدل اعترض بانه لازم والبدل لا يلزم وبانه لا يصلح لبشارة نفس
واجيب عن الاول بانه قد يلزم بعض التتابع كتابع مجرور وربوبانه قد يكون
في الشيء تابعا لما لا يجوز فيه اذ اولى العوامل فانهم اجمعوا على ان كانت قائم
على البدل ولا يجوز ان لفتا بقوله في سياحي في مخصوص جدا حكاية قول انه عطف
بيان وفعله انما ترك حكايته هنا لان البدل والبيان اخوان لان كل جاز كونه
بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينمكس لان ما عدا ابدل كل من كل لا يجوز فيه ان
يكونا بيانا فندبر **قوله** لتقدم ذكر ابيوب الى اخره هذا مبني على كلام المصنف كما لا
يخفى على من له درية بالساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم
العبد ودون ذكر صدر الاية ينهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه واما واذا كسر
عبدنا ابيوبه فالمدح كونه نفس المخصوص لا الشعرية كما ياتي نظيره **قوله** اما هـ
اذا الى اخره كذلك اذا جعلناه مبتدأ حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير
نعم المقتني والمقتني اي العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل اي زيد كماله

الشارح

الشارح في اعراب الالفة لكن يراد على جميع ذلك كما اشار اليه ابن غاري ان قول
الناظم شعر به ياباه اذ الشعر البشئ خلافه وعلى ما قاله الشارح يكون هـ
المخصوص نفسه مذكورا وان لم يسم حينئذ مخصوصا فندبر **قوله** والفعل
صله لما الوصول المحذوفه هذا بنا على جواز حذف الوصول الاسمي وفي
المعنى ذهب الكوفيون والاختفاء الى جوازه وتبعهم ابن مالك ومطوفي
بعض كتبه ان يحذف عليه موصولا آخر **فصل قوله** متصرف تام
الى اخره قال الدكتور في صرح به مع علمه من قول الموضع صالح للتعجب زيادة في هـ
الايضاح فلا جناح انتهى والظاهر ان الشارح انما قصد بذلك شرح قول
المصنف صالح للتعجب وجعل فلك توطئة له واخر الشرح في اقل التفسير كما ياتي
فتأمل **قوله** لسابا لاصالة قال الدكتور في قد يقال عليه ان نحو طرفي وشرفا اذا
استعمل للمدح او الذم تكون حركاته غير حركاته الاصلية ويكون التعبير تقدير
كما في ذلك وكذا **قوله** ولتصير قاصرة الظاهر انه عطف لازم على منزوم
لان افعال الغرائز لا يكون الا قاصرة وكما صار قاصرة صارت جامدة بدليل
ما ياتي من ان سالما تضمن عني يس صار جامدا وقول الشارح فيما ياتي والمعني
نعم الفاهم زيد فاستحق من فهم الفاهم نظر الاصله قيل لتضمن معنى يس
فليحذر **قوله** ولا يدغم قال الدكتور في اي بعد القلب كما هو ظاهره **قوله** ومن
اسلقة فضله بن لحننا التحويل فيه كما اشار اليه بقوله فانه في الاصل الى اخره
وهذا حكم افراد الناظم له بالذكور وقيل في حكمه غير ذلك فانظر حواشي **قوله**
قوله فانه في الاصل سو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فتقلبته الفا **قوله** لا بد
وان يكون قال الدكتور في ذكر بعضهم ان الواو زائدة وقد ذكر اخر غير ذلك فلتراجع
المسئلة من حواشي الطول انتهى اقواله كذا في الشهاب العامي في حواشيه مختصره
الحاني اول التسمية المتعلقة بتعريف صفة الخبر وكذا في انما التاكيد لصوت
خبر الحق انما زائدة بلبنياء في حواشي المختصر **قوله** يجوز لك في فاعل فعل هـ

يا

الذكر حجب اذ لم تقترن بذلك اقتضاه كلام المصنف الا في هذه الحالة نعم
واحسن الاستدلال في ذلك فقال عند قوله ومثل نعم حجب في المعنى ولم يقل في الحكم
لكن حجب الدماييني انه يلتزم في فاعل ساما التزم في فاعل سيبس وحزم
الشاطي بان فاعل حجب اذ لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم **قوله**
لما قبله قيد به عموم قوله وان يأتي جواز مطابقتها لما بعده وليس كذلك
قوله وقال الطحاوي حجب بالزور الى اخره فيه اشارة كانه من ارباب اذ لم
تقترن به من افراد فعل المتقدم ولا يتخلل حينئذ لمخصوص وصرح المصنف في
الحواشي بانها تجدد لها حينئذ امور منها الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص كرمياني
في التسمية انه يذكره حيث قال اذا قيل حجب الرجل زيد او انقيد من كونهما
من افراد فعل انه لا يجب في فاعلها ما وجب في فاعل نعم من كونه متعلقا لا الى
اخره ووافقنا بعضهم مثل حجب زيد لكن صرح الشاطي بخلافه **قوله** واي
ذلك اشار الناظم بقوله وطاسوي الى اخره كلام الناظم قاصدا على حجب **فصل**
قوله ويقال في المدح الى اخره اي في المدح والذم العامين واسماها بان للمدح
محبوب والذم موم غير محبوب لا ينافي ذلك واذ لم تقترن بذلك كانت من افراد
فعل المتقدم كما مر وكان في المدح او ذم خاصين كما بينه الرازي وهو ظاهر
اذا كانت حينئذ لا يذكر لها بخصوص **قوله** واي ذلك اشار الناظم بقوله ومثل
نعم الى اخره مراده المائلة في افادة المدح والذم وان كان بين نعم حجبنا في
من وجوه كما بيناه في الحواشي ولعله لذلك قال الفاعل ذوا ان كان فيه اشارة
ايضا للرد على مدعي التوكيد كما قاله الشارح **قوله** والمخصوص الى اخره لما سكت
المصنف عن اعراضه على هذه القول وتعمد من لم على المولى في بعده ثم الشارح القليلة
بيانه على هذه التولية ايضا **قوله** وقيل مبتدأ الى اخره ظاهر انه قول تقدير الذي في المعنى
ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ مخوف خبره ولم يقل به هنا
لان خبري الاحيد اسم **قوله** وقيل عطفا بيان قال في المعنى ويرد قوله وحيد

نجات من يمانية تاتيكم من قبل الريان احيانا ولا تبين المفارقة **قوله**
وقيل بدل قال في المعنى ويرد انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه
انتهى ومما يعلم منه جوابه **قوله** فصار الجميع الى اخره قال في المعنى وهذا
اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الاجد الو لا الحيا وربما
منعت الهوي ما ليس بالتقارب والفاعل لا يجذف **قوله** مبتدأ وما بعده
خبر قال في المعنى وبالعكس عند من يجيز في قوله زيد الفاضل وجهين
قوله تخالف الخبر والخبر عنه اي افراد او تركيا **قوله** ومن تميز ما ليس
بهم اي لانه قد يذكر بكثرة مع جذا تميز اما قبل المخصوص او بعده **قوله**
قوله الاحيد تويا سلم فانهم **قوله** وقوا اذا اتوا بالاعانة والصبر **قوله** وقوله
قوله احيد الصبر شمية لا مر **قوله** رام مباراة مولى بالمعاني **قوله** والي ذلك
اشار الناظم بقوله واول الى اخره اي جعل المخصوص واليانا بقاء **قوله**
فقال ابن مالك لان ذلك كلام جري مجرى الشر اية بخط المصنف مانصه عند ان
سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم البيان كانهم قالوا حجب الذي فخطوا ذلك اشارة الى كل
شار اليه من حيث هو شي ثم بيروه بعد هذا كما قالوا به رجلا وقل هو الله احد
فافهم فانك لا تدري مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو بضا هي التلاهي انهم ارادوا
ان يكون كالصفة الرتبة للمدح والذم لا يغيرونه كما انهم يريدون سيف
الامثال النبوة وعدم التغير فهو بضا هي من هذه الارادة لانهم يريدون
استعماله كثيرا فلم يوجبوا عليه التغير لان استعمال شي اخف من استعمال اشيا
وهذه هي العلة في الامثال ثم ان المثل فيه امر زايد وهو انك اذا اتيت به كما قيل
اولا فانك قلت هذه الواقعة تستحق ان يقال فيها اللفظ الذي قيل قديما
في الواقعة المشيورة وليس ذلك في صيغة حجب انما عدم التغير في المعنى اخرو هذا
معنى قوله فهو بضا هي التلاهي من حيث له علة تقتضي ان لا يغير لانه مثل
من كل وجه فهدان تاويلان حسنة فالجواب انه الذي هو التلاهي او ان الجواب

عشرة على تفسير كلام النحاة في قولهم انه يضاهي مثل احسن مما عثر واعليه انتهى
وما ذكره اولاسياني في كلام الشارح نقله عن الفارسي **قوله** ليلايتوهم
قال اللغاني انما ينظر هذه التفضيل في المخصوص المفرد اما الشئ والجمع
والنونة فلا انتهى وقد يقال طرد الحكم الى غير المفرد **باب** **التفضيل**
التفضيل حكمه ذكره هذا الباب بعدما قلناه ان المتكلم تارة يريد المدح والذم
عموما والموضوع لذلك نعم ويسبب جنة البنا وتفضيا وتارة يريد خصوصا من
غير مقروض لغير المدح والذم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض
لغير والموضوع لذلك فعل التفضيل **قوله** المبني على فعل قال الزرقاني
مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله
لزيادة صاحب على غيره مخرج لذلك كاسب وما احسن انتهى وقد يقال
صبيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لان الصبيغ ان احسن فعل لا وصف
ويمكن ان يجاب باننا لا جعل التعريف شامل لكل قول **قوله** ليس الوصف
منه على فعل هذا اما الشئ يريد الرضي كما افصح عن ذلك ابن كمال باشا في الفرائد
حيث قال شاع فيما بينهم ان اسم التفضيل لا يبنى مما منه افعل لغيره حتى قال
الفاضل التقطازاني في تفسير قوله تعالى الله الخصام والمعني انه اشد الخصوم
خصومة لا من جهة ان الله افعل تفضيل بل من جهة ان الله دسه الخصومة
فكان شدة بالنسبة الى ما دونه احد فمعنى الاصلفة هاهنا الاختصاص
كما في قول احسن الناس وجهها وذلك لانه الله مما يبنى منه افعل منه بديل
له في جمع ولد افى مونه فلا يبنى منه اسم التفضيل الى هنا كلامه وليس الامر
كما شاع كما افصح عنه رضي الدين حيث قال في شرح الكافية ويبنى ان يقال في
الالوان والعيوب الظاهرة فاه الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان
الوجه من فلان واخى من فلان وارعد واهوج وخرق والد اعجم ولزك مع
الهاجي منها افعل لغير التفضيل كما جق وحقا واهوج وهو جاد وخرق

وخرقا

وخرقا واعجم وعجما وانوك ونوكا فلا يطرد ايضا تعليله بان منها افعل لغيره
الى هنا كلامه ومن هنا بين ان الفاضل التقطازاني كما اخطى في عوي ان
الله ليل فعل تفضيل كذلك لم يصب في الاستدلال عليه باللد من يبنى منه
افعل لغير تفضيل **قوله** خوات ابن جبير قال النوري رحمه الله هو بفتح
الخاء الحجة وتشد ياء الواو قال وهو واحد فرسان رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصاحب ذات النخسين في الجاهلية وهي امرأة من بني تميم اللات
وفي الاصابة لابن حجر وكون ابن ابي خزيمة القصبة من طريق ابن سيرين قال كانت
امراة تسبع سنين في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فابتن
فخرج فتكر ورجع فقال هل عندك من حنن طيب قالت نعم تحت زمانة فقال
اريد اطيب منه فامسكته وحلت اخر فذاته فقال امسكته فماتت بغير
مقال اصبر حتى اوثق الاول قال لا والتركه في يدي يهراق فاني ان لا اجد يعيرني
فامسكته بيدها الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هنا لك
وفيها الله قال انزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم ببر الظهران قال فخرجت من
خباياها اذ انسموة يتحدثن فرجعت فاخذت حلي فلبستها وجلست اليهن
وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رايته هبتة فقلت يا رسول
الله جلي ثوبا فانا اتخلى له قيد الحديث بطوله في قوله ما مثل شراب جملك
قوله لان المولود بالمصدر معرفة قد حققنا انها امران ذلك ليس بلانزم وانه
قد يكون تكرة بديل نحويز للصنف في ورسول رسو في قرارة النص ان يكون بملويل
اسلا **فصل** **قوله** اما ان يكون مجردا من الالى اخره لا يخلو الجرد غالبا من
مشاركة الفضل عليه في المعنى لنظا او تقدير والبراد بقولنا او تقدير مشاركة
بوجه ما كقولهم في البغيفضات هذا احب الي من هذا وفي الشرب هذا اخير من
هذا وفي التزبل قال رب السجى احب الي مما يدعونني اليه وما ولد ذلك هذا
اقل بفضل واقل شأنا ومن غير الغالب قولهم العسل احب من الخل والصيف

في قوله
قوله

أخرون الشافيا تطرحوا شيئا **قوله** حيث أنت إلى آخره أوحى أنت ولم يأت بال
لوا بالاضافة وما ذكره الشارح هو مقتضى سياق المصنف وما فعلنا مقتضى
قول المصنف وإنما الوجه استعمال الفعل فملي بال أو بالاضافة ولذلك لم يأت
إلى آخره لكن لو أتى بال أو بالاضافة كان يجب أن لا يوفق عن **قوله** واجيب عنه
إلى آخره لأن المجرى كما في التسهيل بول بال أو بال فيه ويطابق حينئذ كما في المضاف
لغيره واجيب أيضا بأن من زلية قواهم مضافان على حديدين ذراعيه
وجبهة الأسد وهذا بناء على اجتزاء زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك وقال
إن السماع يثبت له نظما ونثرا ويخرج التخرج على مثل ذلك فانه مع قول المصنف
في المصنف أن هذا التخرج مردود لأن الصحيح أن من لا يجمع في الإيجاب ولا مع
تفريق الجبر **قوله** أسود الليل كذا في النسخ والذي في المصنف أسود الوحي
وأنه اسم جيل لا رجل كما توهم والمعنى أنهم لشام أبدال لأن الجيل لا يغيب **قوله** كذا
في أحسنه ابن الجراح هو محال رضي الله عنه على ما حرره ابن حجر في الاصابة
ردا على ابن عبد البر وقال أحسنه بهلوتين مصغروا للجراح بضم الجيم وتخفيف
اللام وآخره مهملة وقال القنري في حواشي المطول أنه يشهد باللام وهو عجيب
نفي الصحاح ما يوافق كلام الحافظ ابن حجر والسيار من كلام ابن جرير أحسنه
بما تخففه فهو ضعيف وفي جامع الأصول أنه بياضه قفه هو ضعيف وبذلك
صرح القنري **قوله** وقال العيني أن الخطاب للفسيل أي بفتح الفاء وكسر السين
المهملة **قوله** وأدعي أن السواني إلى آخره ادعي أيضا أن جماعة من الشراح حتى قال
الذين قصدوا الشرح مثل الكشاف وخوه وهو أفهم وهم لفظ التزوج وظنوا
أنه لا يستعمل إلا بمعنى الزواج وقت المني **قوله** فقامها كذا في نسخ الشارح بالثا
هذا الفاء وهو المناسب لضبطه الآتي والذي في خط المصنف وهو المحفوظ
في رواية البيت فواقها بالواو بعد الفاء **قوله** لأن ذلك لما يتبع بالنسبة إلى
العامل فيه فقط المحض ممنوع لا يتبع أو يتقدم عليه أيضا ما هو أحد أركان

جلته كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا يرد على ما قاله تقديم العامل
فيما له الصدر في مسيلة الاضافة نحو غلام أي يوم سفرك لأن الصدر في صورة
الاضافة صارته للمضاف وأعلم أنه قد تراض في هذه المسيلة أمران آخرهما له
الصدر أن آخر ممول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله أن تقدم
وابن مالك رجع التقديم بحالته على تقديم ماله الصدر وفيما اختاره للصم
بنا المحذورين **قوله** فيجب له حكم أن لا يخفى أن أحد الحكمين له باعتبار نفسه
والثاني باعتبار ما بعده وكان الشارح لم ينبه على ذلك للعلم به مما سبق **قوله**
ولست بالأكثرا لالتحطاب والبارز أيد **قوله** تحذوقا سبلا إلى آخره فيه حذف
البدل قال الله ما يعني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه **قوله** أو متعلقه بليس
إلى آخره هذا قال المصنف في المصنف في النوع الثاني من البنية السادسة من الباب
الخامس وقال الدنوسري قوله أو متعلقه إلى آخره فيه تطرول لم يبين وجه **قوله**
بمعنى الكثرة فيه قال الدنوسري فيه نظروا لما معناه الغالب في الكثرة **قوله**
أن يكون مضافا إلى المضاف لا يضاف إلا إلى الجنس وما هنا يقال عن قوله
عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لأن الخالق من الله
بمعنى الإيجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان والرحمة من الله أن جعلت
على الإرادة مع المعنى لأنه يصير الإرادة من ساير المرئيين وإن جعلت من
مجاز التسميه وهو أن معاملته تشبه معاملته الراحم مع المعنى أيضا لأن ذلك
مستترك بينه وبين عبارة وإن أريد به إيجاب فعل الرحمة كان مشكلا إذ لا يوجد
إلا الله عز وجل وإيجاب السيف الأمدى بأن معناه أعظم من سمي به الأسم
قال العز ابن عبد السلام وهذا مشكلا لأنه جعل التفاضل في غير ما وقع اللقط هو
بأزايه وهذا يساعد العترة ويصح على من فهمهم لأن الفاعلين عندهم كثيرون
وأقول الأقرب في الجواب أن أفعل إنما يلزم كونه مضافا إلى جنسه إذا اضيف
إلى نكرة أو معرفة وقصد به حقيقة الفاضلة أما إذا قصد به الزيادة

الطلقه او اولها لا تفصيل فيه فلا كما نصوا عليه والايان مما قصد فيه هـ
الزيادة المطلقة **تتبع** رايه بخط المصنف ما نصه سيلة قول النخاع
لا يضاف افضل الا الى ما هو جزوه هذا شرطه ان يكون المضاف اليه هو
المفضل فاما اذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف احسن لحيته وهو الد
الخصام في احد التاويلات ولاولي رجل ذكر انتهى ومنه في كون الد الخصام في باب
التفضيل وقوله لاولي رجل ذكر لعلم ان هذا الحديث الشريف فيه سؤالا الاول
ما اخبر اليه في كلام المصنف هذا وهو انه كيف اضيف افضل الى ليس جزمه
وجوابه ما عرفت السالي انه قوله رجل يقتضي انه لايدخل الطفل الذي ليس رجل
لانه لا يقال له في عرف اللغة رجل واجاب عن هذا الغمض في كتاب الفرائض
بان المراد بالرجل ما ليس بامرأة بقرينة وصفه بذكره يحتاج حينئذ الى سر هذا
الاطنا به وهلا قيل ولاولي ذكر والاظهر ان يقال ان اولي افضل مضاف الى رجل ايضا
سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاول وبين الميت فهو سبب في
توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل اولي الميت
كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير اولي رجل بالميت اي اقرب رجل لشخص
اقرب رجل عن الميت وتظيره هو اخوك لخوا الرخا لا اخو الشدة اضيفت الاخ
الى الرخا لانه سبب الاخوة فافاد قوله اولي رجل نفى الميراث عن الاول الذي
هو من قبل الام كالخال ونحوه لان الخال اولي الميت يعني من ابن عم العم
مثلا لانها ولاية ابطن لا ولاية صلب وافاد بقوله ذكر نفى الميراث عن النساء
وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لان ابن انا فذكر نفى لاولي ولهذا كان
محفوظا في اللفظ حسب انه نفى لرجل ولو قلت من يرث هذه الميت بعد ذويهم
السهم قلت اولي رجل ذكر بانع بالرفع ولو قيل من تقطع المال قيل اول رجل
ذكر بانع **قوله** فان كانت اضافة الى التركة قال في الترتيب اذا عطف على
التركة المضاف اليها قلت هذا افضل رجل او عقله وهو لا عقل نساه وعقله

وافضل

78
وافضل رجال وعقله تذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكور
والنوع على التوهم كانت قلت من اول الكلام فان اضيفت الى معرفة شئت
وجعت وهو القياس واجاز **س** الافراد وعليه قوله دمية احسن الثقلين
حبذا او سالفه واحسنه قد الا كانه قال واحسن من ذكرنا انتهى وحاصله
ان افراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتاويله بالموصول وعليه يخرج هـ
ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه **قوله** لا ستواهما في التكثير
قال اللقاني يوجب منه ان اضافته للمعرفة يقيد به التقييد وان اضافته
في الوجهين مفنوية وهو كذلك انتهى وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على
ذلك في كلام السارح **قوله** اذ فضلوا هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو
الناسب للمقام وفي بعض الهوامش انه بالصاد المهملة ولا داعي له وانتش
فساده حتى الحق بالاصل في كثير من النسخ **قوله** لا تم اي عموما شموليا وانما
تم عموما به ليا وقوله فن ابن ج العوم اي الشمولي حيث قال ولا المعني
زيد افضل من جميع الرجال اذ فضلوا رجلا رجلا **قوله** وان اولها لا تفضل
فيه وقوله بعد فان كان على اصله من افادة المفاضلة تغيير حسن بين به
مراد المصنف واوي الى ان تغييره مشكل لان لا يجمع كون الاضافة على معني
من لا التي لبيان الجنس تختلف ضابطها ولا الجارة للمفضول لان افضل لابد ان
يكون بعض ما يضاف اليه والثاني كلاله والجور من ليد ان يكون غير تفصيل
المقال في حواشينا على الافية واعلم ان اختلاف في نحو الله البر والله اعظم
فمقاله افضل على حقيقته وحذف الفضل عليه اي اكبر من كل كبير واعظم
من كل عظيم وقيل افضل بمعنى فاعل قال المصنف والسرف في هذا ان اطلاق الكبير
والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطع
او بطريق الاشتراك المعنوي والعنوي فان قلنا بالاشتراك المعنوي امتنع في
هذه الاشياء ان تكون للمفاضلة لعدم المشاركة في المعني وان قلنا بالاشتراك

المعنوي جازو الحق الاول فانه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من المعاني وانما الاسم واحد والمعاني مختلفة واما قولهم في دعائهم اعزوا طول ان افضل بمعنى فاعل اي عزيزة طويلة فان كان معتمدا على الهم لم يذكر مفضل عليه فاستحق كونه للتفضيل فليس بشي لانه يكون مثل والاخرة خير من التي فان قالوا اذله هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهذا ليس كذلك قلنا قد روه عاما فان قيل لا يستقيم اعز من غيره لعلمنا بان لنا اشيا غير اعز منه فان ذلك ساقط بل بقدر ذلك العام اعزوا طول من غيره من البيوت لان غيره مطلقا فان قال لم يذكر الفرزدق في هذا في معرض بيوت يريه تفضيل هذا اعلمنا فلهذا بقينا التفضيل قلنا انه في مقام التمدح والافتخار فيصح ان يقول ان لنا بيتا اعزوا طول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل لم يرد ان يشهد ان لهم بيوتا اعز من طوبى وهذا اعز منها احتقار الهم ولا هم لم يسبق منهم دعوي في هذا جيد حسن فامله انتهى ومن خطه نقلت

قوله فان قد قال الثاني اي ابن السراج وهو جواب عن سوال المقدر تقديره ان يقال كيف توجب ابن السراج وقد جات المطابقة في الكبر مجرمها وهو مضان الى معرفة وتقر الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان الكبر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرمها مفعولا اوليا وورد الشارح هذا الجواب بان هذا التقدير يلزم منه المطابقة في الجرم من الـ والاضافة وقد تقدم منعها وانما وجب على التقدير المذكور ان يكون مجرمها مفعولا اوليا لانه معرفة وهو في الاصل مبتدأ او الكبر خبر ولا يجوز ان يكون المبتدأ انكروا الخبر معرفة على ما تقرر في موضعه **قوله** على حد علمنا الى اخوة قال ابن مالك في شرح التسهيل يقال زيد ارغب في الخير من عمر وواجم للمال من زيد ومحمد اراي بكم التماسا واعتبر عليه بان اجمع للمال ليس هذا الفصل بل بما يتعدى الى واحد **قوله** ان كان الخفوض كالاخره وذلك اذا اضيف الى معرفة وقوله

وعكسه

وعكسه كما في النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا لتكرة قال المرادي افضل التثنية بمعنى بعض ان اضيف الى معرفة ويعني كل ان اضيف الى تكرة وله ايقالا افضل الرجلين وافضل رجلين الزيد ان **قوله** فيمتنع في المفعول به ادعي المصنف في باب المفعول فيه الإجماع على ذلك ومر ما يتعلق بذلك في كلام الشارح **قوله** والمفعول المطلق اعطاهم قوله اما للولك فانت اليوم الامم لوما وايضهم سبال طباع منصوب بفعل محذوف يد لعلية المذكور كما اذا وقع بعده المفعول به خوفا لظفرت نفس امر يستفي المني بايدل من يجي جزيل المواهب وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق اعطاهم حكم فعل التعجب لان مضافها اليها اللفظة **قوله** الا ان كان مضافا الى غير ما اظهر ان يقول وكان مضافا الى غير ما هو في ما مر في باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين **قوله** واسأل اليها الناظم بقوله ورفع الظاهر لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البارز في ذلك ولم يصرح به ايضا في التسهيل قال ابن الصايغ فيمنعني ان يزيد اوصي من منفصلا وقول يمكن ان يريد بالظاهر ما ليس ضميرا مستترا **قوله** اذا حل محل الفعل اشارة الى ان علمه في الظاهر في هذه الصورة حلو له محل الفعل اذا كان الموجب لتفسيره عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بعينه وسياتي انه قليل قليله غير ذلك **قوله** اذا كان افضل صفة قبل اشراط ذلك لياتي التفصيل وهو دعوي وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يمكن فيه النفي وجيب بان افضل لم يتوقو اسم الفاعل وله لا ينصب المفعول به وان وجد شرط رفعه الظاهر **قوله** وكان مرفوعه اجنبيا كذا الشرطه ابن هـ الناظم ومراوده الاحتراز عن السببي بالمعني المذكور لم يخرج نحو ما رايته رجلا احسن منه ابوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقوله مفعلا على نفسه باعتبارين وحيث اريد بالسببي الاحتراز عنه ما ذكرنا في اشراط

ابن الحاجب كون المرفوع سببا بمعنى ما الموصوف به تعلق ما **قوله** ناقشه
ابو حيان وجه المناقشة ان النقي في صورة افعال التفضيل نصب على الزيادة
في عين الرجل وتقي الزيادة فيها يصدق بالساواة وينقسمان على عين زيد
وفي صورة العمل النقي نصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة
والتقصص واجاب ابن الصايغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى
التقصص وفي الثانية اثبات الزيادة للثاني ففصل في التشبيه **قوله** من حسن
الجميل زيد قال اللقاني اعلم ان الفاضلة انما تقع بين عيدين متماثلين
نقولهم من حسن الجميل زيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لان
الفاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه يزيد لا بين الجميل باحد وجهه زيد كان
الاداعي تقدير حسن لتعلق به المجرور وليس الاستغناء عنه متعلقه بجميل او
بتقدير مصدر اقامه **قوله** ولما لم يكنهم الى اخره ظاهره ان علة رفعه الظاهر عدم
الامكان المذكور وهو ما جري عليه بنضمه واعتراضه باجاب عنه ابن النظم والذي
قاله المصنف تبعا لان مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على الشارح ان يبينه
على ذلك هناك او هنا **قوله** في شرح التسهيل هو في منه ايضا **قوله** والاولى اقتصار
على ما قالت العرب اجيب بانه قد استقر ان النقي والاستفهام الانكاري مجريان
مجرى النقي في مواضع كثيرة **هذا باب النعت** **قوله** ويراد
الوصف قال الدنوشري قال ابن اياز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف
يطلق على ما يتغير فقط وله ان يقال صفات الله ولا يقال نعوت انتهى **قوله**
فيه وان اقره الدنوشري نظرا لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع
ولم الامعة **قوله** النعت والتوكيد الى اخره قال اللقاني جمع الشارح تبعا للناظر
بين التوابع معطوفة بالواو واسارة الى ما قال في التسهيل ويبدو عند اجتماع
التوابع بالنعت ثم بمطابقة البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسبة انتهى وفيه
حيث اعترف بان العطف بالواو ونظر لانها لا تدل على التوثيق كما لا يخفى **قوله**

ولا تبعية في شيء منها قال الزرقاني اي من انواع الاعراب وفي بعض النسخ منه
اي من الاعراب انتهى ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى الامثلة وكذا في منه
تأويلها ذكره هذا ويجيب عن الاشكال بان المراد يتبع في الاعراب
وجود او عدم ما وقرب منه ان يقال المراد يتبع في الاعراب ان
كان هناك اعراب **قوله** ودليل المحصر في الخمسة ان التابع الى اخره هذا
العامل لا يتناول التوكيد المقطعي كما لا يخفى **قوله** ولها ابواب قال الزرقاني
اي لكل منها فان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد **قوله**
يبدا بالنعت الى اخره قال الزرقاني وجهه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف
البيان جار مجراه التوكيد لعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل
تابع كالتابع لانه كالمستقل واخر النسق لخلل الواسطة **قوله** وتبيل
الايضاح الى اخره قايله السعد في المطول نقلا عن النحاة وقوله رفع الاحتمال
في المعارف بيانه ان زيدا في قولك جازيد مثلا له مشاركان في هذا الاسم
فلا يدري من الجايي منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك في
الاسم وصفته ايضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في التكرات اجيب
بانهم قطعوا النظر عن ذلك بقلته اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو
الاشتراك والتعبير بالاول في جانب المعارف وبالثاني في جانب التكرات
لمجرد التعيين لا لفرق معنوي كالنعت في الاول برفع والثاني بتعليل فلا
يرجع هذا القول للمقول الاول **قوله** وهذا الحد غير شامل الى اخره قال اللقاني
انما يشمل ذلك لتفسيره التكل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو مره
بذكر ما هو من تمامه وتكملة التي هي اوصافه او اوصاف ما يتعلق به كما هو
الظاهر يشمل ذلك انتهى وهذا الحسن من جواب الشارح الا في **قوله** مجاز الى
اخره قال الدنوشري فيه نظرا فليست شامل انتهى وجه النظر ادعوى عدم وضع
النعت لغير الايضاح او التخصيص مما لا دليل عليه وكان الوجه ان يقول

وكونه بغيرها خلاف الاصل اي الغالب **فصل قوله** ولا يجوز تخالفهما
 في الاعراب لا يرد علي هذا جرح ضربا بغير ضرب لانه تابع للمنعوت في اعرابه
 تقدير علي ما حرره الله ما مبني ولا يرد علي عدم جواز التخالفي في الاعراب
 والتعريف والتكثير المفتا المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع
 لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان ثم يستثنى من الاخبار ما سياتي
 في التدا من نحو يا حليم لا يعجل وباركلا كرميا قبل لمعين **قوله** كان هـ
 للمعروف يقتضي الي اخره اورد علي ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز
 تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما الايضاح واجيب بان النعت والمنعوت
 واحد ابالذات دائما بخلاف البدل والمبدل منهما التباين في ذاتهما اعدا بدل
 كل من كل رجل هو علي اخواته وايضا البدل علي ثمة تكرار العامل وكونه من
 جملة اخري **قوله** او المجازي لا ينافي في هذا اما اشتهر من ان النعت اما
 حقيقي او سببي وجعل كل ما يرفع الضمير حقيقيا لان المراد بالحقيقي
 ما قابل السببي سواء كان الامتداد فيه حقيقيا او مجازيا كما بينه الصارح
 بعد **قوله** باعتبار حاله في التذكير الي اخره قال الذي يشرى كان ينبغي له
 ان يقول والافراد ايضا ويستثنى من ذلك شيان في المحصر نظر لان مفهوم
 العدد يفيد في مقام السال وتوفي اشيا مستثناة كما بيناه في حواشي الالفية
 ومن ذلك صفة مذكورا لا يفعل قال ابن الحاجب في امالي القرآن انت فيها
 بالخيار ان شئت عاملتها معاملة الجمع الموث واه شئت عاملتها معاملة
 المفرد الموث فيقول هذه الكتب الافاضل والفضلتان والفضل والفضلي
 فالافاضل علي لفظه في التذكير والفضلتان والفضل اجراله مجري جمع
 الموث لكونه لا يفعل والفضلي اجراله مجري الجماعة وهذا اجازي في
 الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء اخر نعتا للايام يعني في
 قوله معة من ايام اخره لولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاني رجال

ورجال اخره لم يجوز حتي نقول او اخره او اخره لانه ممن يعقل ان يمتد
 معاملة جمع ما لا يعقل ان المذكور معاملة الموث نقول تعالى اموالكم التي
 جعل الله في قراة الجمهور ورواية اللواتي شذوا من معاملته معاملة جمع
 الموث وتطير الآية علي قراة الجمهور قول ابن الحاجب في السافنة التفسير
 علم باصول يعرف بها احوال اشية الكلام التي ليست باعراب وانما هي كما
 قال الله ما مبني استسكاله لعدم تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال
 جمع حال والتي للواحدة ولم يستحضر الله ما مبني هذه الآية علي قراة
 الجمهور والاشية لا تشهد لها وتطير كلام ابن الحاجب قول التلخيص
 علم المعاني يعرف له احوال اللفظ العربي التي لها تطابق يقتضي
 الحال واذا عرفت هذا اعرفت حسن قولي وانه كان فيه حسو لكنه نكر
 جمع المذكور كما ليس يعقل في نفوته في السائر الخالص العربي يجوز
 صراح وجوه كلاما سمعت وكلا وجه له ميل الي سبب فان نظرت الي لفظ
 جملة اذن جمع المذكور باذا الفضل والادب والجماعة ان راعيت حيث
 به كما ينبغي مع الانبياء العجب فبالتي نعت اموالكم وانت بعد ايام
 ولم يعبر وان تعامله كالجمع الموث لم يخفك ما حكم ان كنت غرضي فاجمع
 علي فعليات ان اردت وان ترد علي فعل باعلي الرتب ومن هنا فعل المعدول
 جملة نعتا للفظه ايام بل ارب وجمع معدودة بالشاخي به نعتا لها وارد
 في اشرف الكتب والحال كالنعت والاخبار مثل ما فاحفظ ولا تعتمد باذا
 علي الكتب **قوله** ولكنهم خالفوا الي اخره فيه اشارة الي الاعتراض علي اطلاق
 قول الساطع كالنعت المقتضي لانه لا يجمع جمع كسير لكون الفعل كذا مع
 ارجع التفسير افصح من الافراد **قوله** اذا كان الاسم المرفوع بالوصف
 الي اخره قال الزرقي وسواء كان الموصوف جمعا او مفردا نحو رجل محمود علمانه
 وقاعد **قوله** وفصل اخرون قال الزرقي في ظاهر هذا القول هـ

الخصيل ان القول الاول يرى ان جمع التفسير حيث رفع الوصف جمعا اضع
 سوا كان الوصف جمعا او مفردا وهو ظاهر فان المراد من المرفوع **قوله** وتقول
 في الوصف اذا رفع الضمير البارز قولك مرتب بامرأة عاقيم الاله لا يا
 الضمير مرفوع بغيره والفتة غير مبني لانه مستند في الحقيقة الى المحذوف
 قبل الانفاصل **قوله** ضلربته هي قال الزرقاني ضلربته بالرفع منه المضار
 وهو ليس لهذا الضارب هو المرأة فهو وصف جري على غير من هو له ذلك
 وجب ابراز الضمير و ابرازة هنا واجب بالتفريق البصريين والكوفيين
 ان لم يبرز يحصل الالتباس لان الوصف ظاهر في كونه للمضار اليه مع
 ان الفرض كونه للمضار فان قلبت الرفع ينفي الالتباس كما في الجواب
 انه لا شك في حصوله حالة الجرح فحمل بجهة الاحوال عليه او يقال قد ينقل
 عن الحركة **نصب قوله** لدلالة على معني منسوب الى المصدر قال الزرقاني
 فالضعل مثلا مدلوله الحدث والزمان فخرمد لوله منسوب للمصدر كونه
 بهضاه **قوله** من قام به الفعل قال الزرقاني اي انصف به او وقع منه فالتا
 تارة يطلق في مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة يطلق في مقابلة الوقوع
 منه **قوله** فلا يراد نقصا بنا على ان المراد يرفع الايراد اذا كان عليه قرينة
 كالمثال هنا وقوله فيما تقدم يوسمه الى اخره اذا حصل الوسم باسم المصدر
 والزمان والمكان والالات وهذا ينفع قول المعاني ويرد هذا الجواب
 بان المراد لا يرفع الايراد فالجواب ما نقل عن الناظم من انه قال المستقاه
 الموصوف به مادل على فاعل او مفعول به متضمنا معني فصل وحروفه
 وجينية فالمستقاه اطلاقا انتهى وظاهره ان الاطلاق الثاني حقيقي
 وفيه نظر والظاهر انه مجازي من اطلاق العام ارادة الخاص وجبهذه
 فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف **قوله** واسم النسب قال في التسهيل المقصود
 وخرج به غيره كما قال ابن عقيل فخرجه فخرجه فخرجه من الاسماء المنسوبة في

الاصل وغلبت على اجناس لا تقرب من السبب **قوله** ينفع اليم بحرف الكسر
 ايضا **قوله** ويقاس على هذه الامثلة الى اخره قال الزرقاني معنى القياس هنا
 الجدل المشابهة بنفية في بعضها **قوله** جميع الموصولات لا يخرج اياها من جملة
 الموصولات والطائفة وهي قد الحقت بذوي الصاحبة المناسبة
 المنطوية فالاولى جعل باقي الموصولات مثلها **قوله** وما عابارة
 التسهيل وسائر الموصولات المبدوة بهمزة وصل انتهى فخرج ما ليس و
 بهمزة كمن او مبد واهمزة قطع كما في **قوله** وفروعهما قال الزرقاني الفروع
 ذوا ذوي وذو وبالها وذات وذات وبالها وذوات **قوله** وهو المعزى بال
 الجنسية في هاتين نسختة الدنو شري بخط شيخنا العلامة احد الغني
 رحمه الله مانصه ما في الذي اشير به الى فزدي بعض من اخذ من قوله ان معناه
 نكرة وبذلك صح بعضهم ويمكن ان يجمع بذلك بين كلام ابن جيان وغيره
 فيشامل **قوله** الثاني الجامد قال اللقاني تلخيص القول ان يقال المنفوت
 به اما مفرد او جملة والمفرد اما مستق او شبهه وشبه المستق اما مطرد
 جاري مجرى المستق ابد كذا في معنى صاحب ادفع حال كمالها الاشارة
 غير الحاشية وذو الموصولة وفروعهما واخواتها المبدوة بهمزة وصل واما
 غير مطرد كالمصدر والعدد **قوله** ولقد امر الى اخره قيل ان المراد بضمير
 غير المتكلم في امر غير معين على خلاف اصل الوضع لانه المناسب للكون المارد
 بالميم الجنس ولم يدكر اية المعاني ذلك الا في ضمير المخاطب كقولك لو تروني
 على النار ولا يظهر له خصوصية واظهر من ذلك قوله والمخل كالماء يبيد في النار
 من الصفا ويخفيها مع الكدر فالضمير في في ليس المراد به مصيفا كما ان
 المخل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم
 فلهذا **قوله** ويجوز ان تكون الجملة حالا قيل هذا الاحتمال اظهر
 لان الوصفية تحمل ما هو المقصود وهو ان هذا الوصف دابة وديده هـ

في قوله
 في قوله

مراد لم يبرح محتمل فيره وهو ان هذه الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل
 ينقطع واما الحالية فلا محتمل خلاف المقصود لان معناها انه يبرح حال
 السب وهو يبرح عنه مكرما فلا ينبغي القول عنه لانه يعني عن الاعتذار
 عن الوصف بالجملة واعتراض بان الحالية لا تقيد ان الوصف المذكور
 دايما واجيب بجعلها موكدة لانه كونه لهما يفيد دوام عنه لا تقيد
 بحال المرور فتدبر **قوله** وهو ان يكون مذكورا في نسخة الدنوشرى بخط
 كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر **قوله** **قوله**
قوله انا ابن جلال وطلاع الشايب **قوله** متى اضع الهامة تعرفوني
 فان جملة جلا صفة لمحذوف اي رجل جلا الامور انتهى وكتب عليه شيخنا الفقيه حم
 الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما يطرده لكان في فيما قاله الله فقط كما صرح به الجوزي
 السيوطي وغيره **قوله** ان يكون مشتملة على ضمير قال اللقاني لتختلف هل تقي الى غير
 واجاز ذلك الناظم كما في قوله كان حقيق الغل من نور مجيها **قوله** عوازيه تحمل
 اخطا الغار منطلق اي غارها انتهى وقال المرادي انهم قوله ما اعطيت خبرا
 انها لا تقرن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما اعطيت حالا ولا يرد عليه كما
 توهم بعضهم جواز اقترانها بواو التصديق لان تلك ليست رابطة بل الرابط
 الضمير الذي في الجملة نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم **قوله**
 او بقدر قال الدنوشرى قال المرادي ليس حذف العايد من النعتية محذوف
 من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التفسير ان المحذوف من الخبرية قليل ومنه
 الصفة كبر ومن الصلة التراتبي وكتب شيخنا الفقيه بعدة قلت ونظر
 بقية الجمل التي تحتاج الى رابط **قوله** اذا كان المنهوق بالجملة اسم زمان قال
 الزرقاني خرج باسم الزمان نحو رايت رجلا رغبت فيه يحذف ذكره ابن الاثير
 وحمل الخلاق في اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف بجملة غير الجملة المشتملة
 على الرابط اما اذا وصف فلا يجوز المحذف وذلك نحو قوله لانه يومما تشوك

فيه راحتك فان الظرف وصف بجملة تشوك المشتملة على الضمير للستر
 ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حينئذ **قوله**
 او يجوز قال الزرقاني يشترط ان يكون متعينا كما في المثال المذكور بخلاف
 سر في ضمير منه فلا يحذف لاحتمال صمته **قوله** والي ذلك اشار الناظم
 بقوله وامنع الى اخيرة قال الدنوشرى عبارة الناظم لا تشمل الانشائية
 فصنيع الموضع اوضح واحسن انتهى ووجه ذلك ان الناظم عبر بالطلب وهو
 لا يشمل الانشائية لان الطلب تسميه من الانشاء وقد يقال استعمل
 الناظم الطلب في لازمه وهو الانشاء الا ان ذلك لا يثبت ان عبارة الموضع
 ليست احسن **قوله** جاوا بهذا الى اخيرة قال المصنف في التذكرة وما
 ادري ما الذي دل الحاجة عليا ان هذا وصف ويمكن ان يكون مستاقا وقائلا
 قال ما صنفه فقال هل رايت الذي قط اي هو مسئلة **قوله** والسمار اللبان
 الرقيق السار يفتح العين وتخفيف الميم **قوله** بشروط احدها
 الى اخيرة هذا احسن واعلم من قول اللقاني اورد على اطلاق المصدر المبدوء بيم
 زائدة كزار وبيسر نانه لا يعتد به انتهى وقال الزرقاني اذا كان مقصورا على
 السماع كان المستغنى منه الشروط غير مسموع فافادته هذه الشروط الجواب
 افادته بما ضبط ما سمع **قوله** ان لا يوشح يخرج فعلة المرة وفعله للمعية
 وقوله لا يشي الى اخيرة يخرج ما اذا قصد به النوع نشي وجمع **قوله** والرابع
 اسم مصدر قال الدنوشرى مثل به اشارة الى ان المراد بالمصدر ما يشمله
 اما تليبا او غير ذلك **قوله** والي ذلك اشار الناظم بقوله ونفتوا الزرقاني
 منه نظر لكوه ظاهر لنا الناظم اشار للشرط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفى
قوله او بوزن مصدر ثلاثي قال الزرقاني اي او يكون غير مصدر لكنه بوزن مصدر
 ثلاثي كقطر وانظر هذا فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر انتهى والصارح
 جعل هذا بوزن تمثيل للمصنف فيما ياتي بقطر وسينبه عليه ويأتي ما فيه

قوله علي التاويل بالاشتق الى اخره قال الدنوشي قد خالف الفرقان هنا ما
قاله في باب الحال في قولك جازيد ركضا فان البصر بين صرحوا هناك بان
المصدر علي التاويل بالاشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف
انتهى وهذا انه عليه المصنف في الحواشي وقال الشهاب القاسمي يمكن
ان يكون ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازوه
فلا تنافي في **قوله** والاخير فيه اشارة الى ما اودعه قول المصنف
ولهذا التزم الى اخره من انه انما يأتي على القول الاول فقط غير مراد وهذا
فيه عليه التحيد **فصل قوله** واذا تعددت النعوت الى اخره النعوت
والنعوت اما ان يتعدد الوصف او يختلِف او ينفرد على كل فليقتضيه كل من الاول
الجمع والتفريق والساني الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور اذا تعدد
النعوت والنعوت لا انه اذا كان النعوت واحد او بهما يعلم وجه قول الناظم
الكلام فيما اذا تعدد النعوت حيث قال ونعتا غير واحد وان مراد المصنف
ذلك والشارح خلط احد الحكمين بالآخر كما تفرد به ومراد الناظم غير احد
ما دل على تعدد وتنشئة اوجع او تفريق مع عطف او غيره ويرى على منطوقه مسيلة
وهي اذا فرق النعوت واختلف نعته وانه لا يجب التفريق بالعطف بل هو
يجوز ان نعت كل بجانبه وعلى مفهومه مسيلة وهي اذا فرق النعوت واختلف
تفريقا وتكثيرا وتلف نعته الا ان يقال كلامه مفروض بما اذا لم يمنع
من التسمية مانع واما اذا فرق النعوت واختلف اعرابه فلا يبره لان مرجع
كلام الشارح الا في مسيلة الاتباع والقطع يد على عدم وجوب التفريق
اذا اختصم لذلك وان وجب القطع للمانع من التسمية واستبعد على بعضهم
ذلك **قوله** فسياتي الكلام عليها الذي يأتي انما هو من جهة الاتباع والقطع
لان جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا
لان مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لا يكون الاختلاف وحكمة

التعريف عطف او غيره نحو جازيد العالم الفاضل او الفاضل **قوله** ان
يكون النعوت مشي اوجما قال الزرقاني اراد بالمشي الدال على الكسب
وبالجمع الدال على جماعة ولذا اراد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان
احسن فان المشي والمجموع في الاصطلاح غير مفرق **قوله** لا يتأتى ان فيه
لاختلاف المعنى **قوله** عاملة النعوت فيه وضع الظاهر موضع الضمير
ومتضمني المقام عاملة **قوله** من غير تفريق سكت عن مفهوم هذا العقيد
الذي هو الضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو
كان النعوت مفرقا وليس مفهومه قوله الاتي واذا تعددت النعوت مع تفريق
النعوت كما قد يتوهم من تفهيد الشارح بقوله مع تفريق النعوت لان
تلك مسيلة غير هذه لانها في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه
وتفريقه وان كانا قد يجتمعان وكلام الشارح يورم اتخاذها خصوصا قوله
في التوطية لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهي على ضربين الى اخره
واعلم انه اذا كان النعوت مفرقا جاز تفريق النعت المختلف نحو جازيد
وعمر الكريم والنجيل ويتعين الاول للساني كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه
قوله ولفظه قال الزرقاني زاده الشارح اشارة الى ان كلامه هنا شامل لقول
الاختلاف في اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف في المعنى والجواب عن المصنف ان
التسمية والجمع لهما يتأتى باختلاف اللفظين او الالفاظ استغني عن اشتراط
ذلك وكونه يتاتي بطريق التقلب بعيد **قوله** استغني بالتسمية والجمع
تخصيه جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل غلب
الذكر والعقل عند التثنية وجوابه عند التفصيل اختيار انتهى فتقلب
الذكر والعقل عند التثنية لمررت برجل وامرأة صالحين ويرى بهذا الصالحين
والشرقيين بعد وفرا مختارين وتقليبهما عند التفصيل لمررت بآيتين صالح
وصالح ويجوز صالح وصالحين في هذا وفي غيره ويجوز في عذار

وذات عذرة وانتفعت بجيبه وافرأس سابقين وسابقين ويجوز سابقين
 وسابقات **قوله** لأن نعت إلى آخره عليه عبد القاهر بأن اسم الإشارة شديد
 الاحتياج إلى صفة فلم يجز فيها التضييق **قوله** وإن قدرته بدلا أو بياناً فيه
 نظر لأن عطف البيان شرطه الجود والبذل لا يقع في المشتق إلا بضعف
قوله وإذا تعددت النعوت قبل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر
 تعدد النعوت أن يقول هنا وإذا تعدد النعوت كما هو كذلك في نسخ المتن
 الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقاني كما يأتي ورأيتها في نسخة عليها خط
 المصنف لكن قد علمت مما سلف أن هذه مسئلة غير تلك لأنها في الاتباع
 والقطع لا الجمع والتعريف وعلمت أن الشارح خلطه وان المصنف لم يتم اقسام
 السئلة الأولى ولم يشرح منطوق النظم ومعلومه على ما ينبغي وقد استدل لذلك
 فيما مر **قوله** فإن كان العامل فيها أي النعوت وذلك إذا كان العامل في النعوتات
 واحد إلا العامل في النعت هو العامل في النعوت فيلزم من كون العامل في
 النعوتات واحد كونه كذلك في النعوتات وأما أرجحها الضمير للنعوتات واحتجنا
 بهذه العناية لأنها المحذرة عنها وتقول فيها ولم يقل فيه أي النعوتات تقدم
 ذكره بلفظ المفرد وقول الذي شري قوله فيها الضمير الجور راجع إلى هذا
 النعوتات فليست بالانتهى لا يخفى ما فيه **قوله** فالاتباع قال الذي هو كانه ينبغي
 أن يقول أو القطع في ما كتبه كما قال المرادي انتهى وقال الزرقاني قول فالاتباع
 أي جازي قال ابن عقيل في شرح التسهيل وإذا كان العامل واحد وكذا العمل بالاتباع
 والقطع جازيان نحو جازي وعمر والعاملان **قوله** واختلف نسبة العامل
 إليهما الأسبب بسياق الكلام إليهما وذلك لقوله أو لأن كان العامل فيهما
 ولكنه نبي مراعاة المثال فإن فيه النعت شيء يكون للنعوت بمعنى لكنه مفرق
قوله معنى العامل وعامله قال الزرقاني القادر منه أن العامل متعدد
 كما حمل عليه الشارح ويحتمل لقوله العامل الواحد أيضاً كما قال شيخنا اللقاني

انظرها شيبه وعبارة اللقاني قوله وإذا تعدد النعوت إلى آخره لم يتعرض
 الموضع لاتحاد العامل ولا لتعدد ده وهو صفيح يدع لأن قوله فإن اتحاد
 معنى العامل وعمله جازا لا يتبع شامل للعاملين كما ذكره للعامل الواحد
 كقام زيد وعمر والعاملان وقوله وإن اختلفا لهما أو في أحدهما يوجد منه
 أن اختلاف عمل العامل الواحد في مموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبتة
 إليهما كمررت بزيد وعمر أو اتحدت كخاضع بزيد وعمر أو كل ذلك منصوص عليه
قوله ولنظمه أو جنسه فضيحه أن الاتحاد في أحدهما شرط للاتحاد في المعنى
 والعمل فلا بد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل وأما اللفظ أو الجنس
 والاتحاد في الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكرنا ليل وأدنى قوله أو جنسه
 مانعة خلوة أي يمنع الخلوة من الاتحاد في أحد هذين فلا ينافي اجتماعهما
 إذا الاتحاد في اللفظ والجنس قد يجتمعان وما أفاده كلامه من اشتراط الاتحـ
 اما في الجنس أو اللفظ بخلاف إطلاق السارجين للنظم وكلام الشارح في الحاصل
 الذي يقتضي أن الجمهور لم يعتبر والاتحاد في الجنس فكان لا نسب أن يقول هنا
 وجنسه سواء اتحد اللفظ أو لا **قوله** ومثال الاتحاد لا يخفى أن قوله ومثال
 لا يليق بمنزلة الكلام لقول المصنف كما كان التمثيل **قوله** كجاء زيد وأدنى مراد قال
 اللقاني مثال الجور مررت بزيد وجزته على عمر والكريمين مثل به ابن عقيل
 وفيه نظر وجازت عمل المرادي **قوله** والعمل واللفظ قال الزرقاني قصد السـ
 بذلك اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضع وظاهر كلامه أن العاملين في قول
 مستفان في الجنس وفيه نظر **قوله** من جهة واحدة قال الزرقاني احترازاً عما
 لو توجه عاملان على ممول واحد من جهتين كإضافة المصدر إلى فاعله
 ومموله كقوله لا تغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فكان هنا عاملاً **قوله** كراية
 زيد ومررت بزيد وقال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى أن الروية غير المرور فإنها
 قد تحصل بغيره ووجه اختلافهما في العمل أن الأول عامل في اللفظ والآخر في غير

عامل فيه **قوله** كمررت بريد ولقيت عمرا قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم
واما معنى العاملين فواحد لان الروي هو التي **قوله** ان يختلف المعنى فقط
قال الزرقاني اي ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما
ووجه عدم الاختلاف هنا ان كلا من العاملين عامل الرفع فالتشيل
بالنسبة اليه فقط واما غير المرفوع فالعمل فيه مختلف كما تقدم
فصل قوله حقيقه اودعا قال الزرقاني قال المصنف في شرح القلندر
اما الاول فمشهور واما الثاني فنحن عليه **س** في كتابه فقال وقد يجوز ان يقول
مررت بقومك الكرام يعني بالنصب او الرفع اذا جعلت المخاطب كانه قد
عرفهم ثم قال تزلتم هذه المتولة وان كان لم تعرفهم انتهى واعلم انه يؤخذ
من قول الشارح وكما بالمنعوت معلومان ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نكت
اذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختيارا كالنعت الاول عند التكرار **قوله** لم يكن مجرد
في اخره حتى صور تان ذكرهما النكت اذا كان خاصا بمن جري عليه واذا بني
التكلم كلاما على ذكر الصفة وقال الزرقاني ان قوله سالم لم يكن مجرد التوكيد ظاهرة
ان هذا القيد بالنسبة لما اذا لم يتكرر المنعوت فقط مع انه معتبر اخذت
المنعوت او تكررت ولله في ذلك بينه الشيخ اللقاني كلام المص الا في هذا القيد **قوله**
او جاريا على شار عليه قال الدونوري لو قال علي شاربه لكان حسا كما هي عبارة
المراي **قوله** فان تعين مسماه خالف ترتيب الفاظهم لان مفهوم تعين سمي
المنعوت وجودي مقدم على عدمه **قوله** اذا كان الموصوف مشاركه في اسمه
ثلاثة في اخره قال اللقاني فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشاركه في اسمه ووصفيه
الاولين اي التسمية والصفة فهل يكون من هذا القبيل قلت اما قبل التكلم به
فالتكلم ان ياتي بالآخر او لا للتوضيح ثم في الباقيين الوجه الثلاثة واما بعد
التكلم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع لان
الموصوف وان تعين بالآخر فقط الا انه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من ان يتبع

تقديم القطوع على التبع **قوله** واذا كان المنعوت نكرة قال الشهاب القاسمي
هل مثل النكرة المعروف بالجنسية لانه نكرة في المعنى فيه نظير فلان **قوله**
والمراضع جمع مرضع قال الزرقاني قال العيني في شرح الشواهد الكبرى هو
والمراضع اصله المراضع بدون الياء لانه جمع مرضع فالدة للوشاح النكرة
ويجوز ان يكون جمع مرضع والمدة قياسية لمصايح جمع مصايح **قوله** علي
ذلك يجمل الى اخره قال الزرقاني عبر بقوله يجمل لان ظاهره قبول ما ياتي بما يجوز فيه
الذكر وليس بمبراد **قوله** وجملة النعت المقطوع مستأنفة سوا قسما بالواو
او لا قال الرضي والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبت اورفعته انتهى وجوز
بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم المجلد العاني
الحضنة احوال وبعد التكرار المحضة صفات **قوله** لما قصدوا الى قال السمعاني
هو اني المكشوف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب او الرفع على ما يقصده من
مدح او ذم او ترحم قلتان في الاقتان لمخالفة الاعراب وغيره المألوف زيادة تنبيه
واعتناء السامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل او هو
البند افانه اذ لا دليل على الاهتمام **قوله** من يعني او من هو قال الزرقاني في بعض
النسخ من هو او يعني من وهذه احسن من الاولى **قوله** ويجوز نكرة اخرى قال
الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع انه قد يجب نقول جاز الفارس
اي الرجل الرالك الفرس ولا نقول جاز الرجل الفارس ونقول جاز المصاحب اي الرجل
المصاحب ولا نقول جاز الرجل المصاحب **فصل قوله** اما باختصاص آخر
قال الدونوري هذا بيان لما يحصل به العلم لا كون النعت صلاحي الباشرة العامل
قال الدونوري اشتراط العلم على الاطلاق غير حسن فانه قد يراد الالهام غيرات طوبى اي
كيا طوبى لا انتهى وحيث كان قوله اما باختصاص تفصيل العلم فكان ينبغي ذكره بعد
قول المصنف ان علم الالهام من ذكره بعد الاصطلاح للبشارة انه تفصيل له ومن
اسباب العلم تقدم المنعوت نحو الاول واولو باردا واختصاص الوصف بالعامل نحو

فليضحكوا قليلا ويسبكوا كثيرا **قوله** كمررت برجل راكب صاهلا ونحوه عند من قمر
الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قلما **قوله** اي بنا الى اخره قال الدنوشي هذا كلام
مروود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير هذا الواضع التي يجوز حذفه فيها فالمفنيان
كون الفاعل ضمرا ارجع الى البناء المعلوم من السياق وقوله من بنا المرسلين
حال منه انتهى وكتب شيخنا العلامة احمد الفيني رحمه الله بخطه بعد
قلت قوله نالتين غير صحيح كما يعلم من الوقوف على كلام العربيين لانه على
ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر قائل
ثم رايته شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه واجاب عنه بان المنوع هو
حذف الفاعل من غير شيء يقوم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه
فليتأمل انتهى ولعله انما امر بالتأمل لان في كلام العربيين ما يشك عليه فليراجع
انتهى ما كتبه شيخنا الفيني رحمه الله وقراده شيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب
الدنوشي بعده ثم رايته في بعض شروح الفية ابن معط ما فيه وهذا المختص
ووافقه ابن مالك الى ان من تراءى مطلقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والتسمية
واستدلوا على مذهبه بظواهر من القرآن والحديث وكلام العرب وانا اسوق اليك
شبهة ولا انفصال عنها شبهة شبهة ففي ذلك قوله تعالى ولقد جاك من بنا المرسلين
فيل من فيه زائدة في الفاعل ولقد جاك بنا المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال ان
يكون الفاعل ضمرا اي ولقد جاك هذا الناس بنا المرسلين والجار
والمجور في موضع الحال اي كايضا من بنا المرسلين والمعنى ناس مما جوي لك
قبلك هذا البناء الذي جاك هو من بنايهم من فيه للتبخيص وهو صريح فيها
ذكره اوله وكولي بعض الافاضل عن العلامة الرضي رضي الله عنه في باب
حروف الجان الفاعل مستتر راجع للقران ومن بنا المرسلين حال منه وهو صريح ايضا
فيما قلته ولا انتهى وقد قدم ايضا الكلام على ذلك في باب حروف الجر **قوله** وكان
المنفوت من نوعا اخر ان شرط هذه المسئلة ان يكون المنفوت مرفوعا ولم يتصرف

غيره

غيره فيما رايته لا شترط ذلك **قوله** او كان النعت جملة الخ هذا مقابله تقيد النعت
بمفرد فيما تقدم ولقد احسن رحمه الله في حل المتن هنا فقد اصلح خطه لان
ظاهر صيغته ان ضمير كان المقدرة في الكلام مع العاطفة عائد على النعت
لان قوله او بعض اسم عامل او صالحا وقد اشار المحيد له **قوله** وانما
قد رمتا خرا الى اخره قال الدنوشي فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة انتهى
وقال الزرقاني ان كلام الشارح هو منه فان المسوخ للابتداء بالنكرة موجود وهو
تقدم النفي وكذا الوصف والما قد رمتا خرا ليل يلزم مع تقديره مقدر الفصل
بين العفة والموصوف باجنبي وهو جملة الجواب انتهى وما ذكره من ان الشارح
اشار للمسوخ للابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه ان وجوب تقديم الخبر
ليلا يتيسر بالصفة ويؤيده ان التحقيق ان التقديم لا يدخله في التسوية كما
قدم لكن يرد ان محله ذلك ما لم توصف النكرة والاجاز تاخير الخبر نحو واجل
سبي عنده وقد وصفت النكرة هنا بجملة **قوله** وسال شبه الجملة الى اخره
مثل الناطم لقوله تعالى وان من اهل الكتاب الا يومنون به قبل موته قال المحم
ان كانت الصفة الايومنون فهو مقرونة بالاولى عنده ان لا يفرض بين العفة
والموصوف وايضا الجواب القسم لا محله قال الجواب مع القسم قلنا الانشأ
لا يكون صفة وان كانت من اهل والتقدير يوما احدهم اهل فلم يوجد
الشرط اذ لا شيء يتقدم **قوله** ويجوز حذف النعت بقي انه يجوز حذف المنفوت
والنعت مع لقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى اي حياة نافعة وقد يحذف اذا
قام مقام النعت محوله كما قالوا في ما هي بنعم الولد وكانهم لم يتصرفوا اليها هنا
لان النعت كان لم يحذف لقيام محوله مقامه وفي شرح القطران الممول قام
مقامها وعليه فكانها لم يحذف فانليتأمل **قوله** لم يحذف الا في
الضرورة قياسا ما مر فيما لم يصلح لمباشرة العامل ان يقول امتنع
حذفه حذفه فاجعل البيت من غير الغالب اذا اصل عدم الضرورة **قوله**

ارمي البشر قال الزرقاني افعل تفضيل و الجار والمجرور خبر كان **قوله** كتبه تعالى
 ياخذ كل سفينة قال اللقاني مثل ابن الناطم للنفث المحذوف بقوله تعالى فضل
 الله المجاهدين بآبائهم وانفسهم على القاعد من اي اولى الضرر درجة وكلا
 وعد الله الحسين وفضل الله المجاهدين على القاعد من اي غر اولى الضرر
 اجور اعظم ادرجات وغير ابن الناطم من القسرين حكمي ذلك بقيل وصد
 بان المراد بالقاعد من في ما هو القيد بالصفة المتقدمة اي غر اولى الضرر
 وجمع بين التفضيل او لا بد رجة واما بادرجات باوجه انظرها في الكتاب
 والبيضاوي **قوله** اجعل الى اخره هذه الايات رواها الامام مسلم
 في صحيحه في كتاب الزكاة ويظهر معنى قوله بين عبينة والا قرع والذي
 تقتضيه القصة ان يقول دون ومنع صرف مراد في قوله يقولان مراد
 والظاهر مراد اسال للضرورة **قوله** واعترض بان عدم الاعطال الى اخره
 قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضي انه اعطى
 شيئا حتى يكون قرينة على ان المراد لم اعط شيئا طيلا كما زعمه ويجاب
 بان مراد صاحب الغني بان عدم المنع المراد به انه اعطى شيئا قليلا كما هو
 الواقع فهو باعتبار المراد منه ما قضى عدم الاعطال مطلقا فامله **قوله** وكو
 عطف بعض الشئ على نفسه ولا فرق في الحقيقة بين ان تكون متبعة او مقطوعة
 الى عطف الشئ على نفسه ولا فرق في الحقيقة بين ان تكون متبعة او مقطوعة
 وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدمايني عن الواحدي ما يدل على الجواز
 في الجمل نحو مرت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقى الله **قوله**
 بجميع حروف العطف الى اخره ما لم يكن متبعا من واحد ويختلف فلا يعطف
 الا بالواو كما مر **باب التوكيد قوله** لرفع الجاز
 قال اللقاني اي لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعد ارتفع احتمال المجاز قال
 الزرقاني اذ قيل جازي القوم ثلاثهم احيى ثلاثهم بنصب ثلاثهم فهو حال

وان رفع فهو تأكيد قاله الرضي ثم قال ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف
 المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والام يكن تأكيد اخلاف
 الوصف نحو جازي رجال ثلاثة انتهى ووجه ذلك ان التأكيد لرفع الاحتمال
 لرفع الاحتمال وتو لم يعلم المخاطب العدد ولكن التأكيد مفيد المعنى وهو
 تخصيص النكرة وهذه اهو معنى النعت انتهى ونظر هل يرد التوكيد بذلك
 على قوله المصنف وله سبعة الفاظ وهل يعني في الجواب قول الشارح وغيرها
 كالتابع لها **قوله** انه على تقدير مضاف هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه غير
 هنا رفع المجاز عن الذات وقال في الفاظ الآية انه يؤكد به الرفع احتمال
 تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من حذف المضاف وايضا اذا كانا هنا
 على حذف المضاف فلا يجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير يستلزم في
 معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف في حذف
 توسعا فالوجه ان التجوز في الذات استعملها في معناها الموضوعه له
 بان تريد بالخليفة مثلا ثقله تكن يشك على ذلك اذا كان المسند اليه علما
 لتول الامور ليس ان الاعلام من الصرايح التي لا تحمل غير ما استعملت له
 والحاصل انه اذا قيل جازي الخليفة يحتمل انه من حذف المضاف والمسند
 اليه مستعمل في حقيقة ولا تجوز في الكلمة بل في اعرابها وبسبب جازي الحذف
 ويحتمل انه من المجاز اللغوي بان استعمل المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا
 ولا تجوز في الاسناد ويحتمل انه من المجاز العقلي بان يكون التجوز في الاسناد
 والمسند مستعمل في حقيقة ولا حذف وكلام الشارح تنبأ لابن الناطم
 نال الاول والمصنف الثاني وقول ابن الحاجب التوكيد تابع بقرار مسر
 التسبوع في النسبة او الشئوا للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد
 بالنفس والعين بل بالتوكيد اللفظي الاحتمال الثالث فيرفع بالتوكيد
 بها ايضا ويجري في خروج القوم ما كان المسند اليه من الفاظ العموم

وترفع بالتوكيد اللفظي فقط لا على احتمال المجاز العقلي فترفع بالتوكيد بالنفس
والعين ايضا ولا يرتفع شي منها بالالفاظ الالائية وتجري فيه على وجه آخر
اقتصر واعليه وهو ان القوم استعملوا في البعض مجازا لغويا او السند اليه على
حذف مضاف تقديره بعض او تجوز في اسناد البعض للكل وهذه
الاحتمالات انما ترتفع بالتوكيد بالالفاظ الالائية فالتمثيل في مثل هذا
المقام بخوجا الخليفة وفيما ياتي بالقوم ليس للتقيد حيث قد قال النفس
والعين مجتمع مع كل في خوجا القوم وله اقاوال الالفاظ التوكيد اذا
اجتمعت تدعى الخواصل ان الموكد ان لم يكن من الفاظ العموم احتمل
مجازاة ثلاثة ولكل توجيه وان كان من الفاظ العموم احتملها وكل توجيهان
وفي هذا يجتمع النفس والعين مع الالفاظ الالائية **قوله** او بما قال
السياطي يمكن ادخاله في عبارة الناظم لجعل الالاباحة لان المعنى كذا الاسم
بالنفس او بالعين انما هو ظاهر ان كان قوله كذا بصيغة الامر فان كان
بصيغة الماضي الجاهول فهي لاحد الشيين قال الزرقاني وظاهر كلامهم
ان التاكيد سابق ولو عطف على الموكد وهو الذي ارتضاه الرضي رحمه
وقال هشام اذا عطف على شيء لم يوجب التاكيد ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انك لم تفلط فيه والاولى الجواز خو ضرب زيد و عمر وذلك
بما تجوز في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب
بكر وعطفنا بنا على ان المذكور بكسر التاء وظاهر قوله اذا عطف
على شيء ان الحكم المذكور في التاكيد اللفظي والمعنوي وهو ظاهر وقوله
والاولى الجواز يدل على ان الاول يمنع ذلك ولا ينافي ذلك قوله لم يوجب لانما لا
يحتاج له مستغنى عنه والاثبات بالمستغنى عنه عجيب **قوله** هـ
ويجب اتصالها بالآخره قال الحنفية لك ان تقول يلزم من هذا الذي ذكره
اضافة الشيء الى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن ان يدفع هذا بمنعه

وانما يلزم اضافة الشيء الى نفسه لو كان مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف
اعم من المضاف اليه **قوله** يتفرد النفس والعين بجواز جرهما بزيادة
لما في التسهيل قال ابن عقيل واما قولهم جاز القوم باجمعهم بضم الميم
وفتحى فليس من الفاظ التوكيد وان اعطي معناه بدليل التزام الباء
معه انتهى قال الزرقاني وفي الرضي ما نصه وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيؤكد به لكن بزيادة نحو جازي القوم باجمعهم ولا يقال
جازي القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو جازي
عينه وبعينه انتهى وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على
كلام الرضي ان التاكيد باجمع لما كان الغالب فيه عدم اضافة ومع الالائية
يتبعه كونه تاليف التزم فيه لدفع هذا الاستبعاد كالتزامها في فعل
التجدي في نحو احسن نريد فانه لما كان يشبه فعل الامر وهو لا يرفع
الظاهر التزم فيه البالد فمع هذا اذا قال بعض شيو خنا **قوله**
والذي اشار الناظم بقوله مع ضمير لا يخفى ان هذا انما هو اشارة الى
اتصالها بضمير مطابق للموكد لا لوجوب كون لفظهما طبقة من الافراد
والجمع وكان يجب تقديمه على قوله ويجب ان يكون الخ **قوله** جعما على فعل
قال اللقاني احسن من قوله في التسهيل جمع قلة لان عينها جمع على اعيان ايضا
ولا يفتقر بها لاني الشيء ولا في الجمع كما لا يفتقر بها لجمع الكثرة وهو عيون
ونفوس انتهى وظاهر ان قوله ولا يفتقر وقوله كما لا يفتقر سبق فلم هو
والصواب ولا يؤكد وكما لا يؤكد **قوله** في المتضامين قال الزرقاني تشبيه
مضاف ومضاف اليه وهنا حذف اي في مضاف المتضامين وذلك لان
الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا
كان معناه متعددا وكان المضاف اليه متضمنا سواء اضيف لفظا او معني فانه
يجوز في المضاف الجمع على الافراد والافراد على التشبيه فقولك قطعت

روس الكبشين ومن الكبشين الروس مختار علي راس في قولك قطعت راس
 الكبشين والكبشان قطعت منهما الراس مختار علي راسي والراسين
 ومن هذا التمثيل علت المضاف بمعنى وذلك لأن قولك الروس
 مثلاً معناه روسهما انظر شرح التسهيل انتهى ورايت بخط المصنف
 في التذكرة من تحرير كل مثني واحد لا يكون في الواحد منه الا واحد
 وضعا وقصدا اذ اذ اضيف لفظا او تقدير الى لفظ واحد يتضمنهما
 بالجزئية او شبههما ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معناه كان الأرجح في الجمع
 ثم الافراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صغت قلوبكما فهذا مثني واحد
 قلبا وهو لا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين
 في جوفه وقد اضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو مستغن لهما بانهما
 جزاء وكذلك حكم النفس والعين المقصود بهما النفس في الانف واللسان
 وما اشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من قولك
 قلعت اعينهما فهذا اذا اردت به قلعت عينهما من كل منهما وجبت التثنية
 ولم يجوز الجمع للبس ولا بعد ان يجوز الافراد لا من اللبس ولا استحضار
 ما يقول النحاة في ذلك وقوي وضعا نحو قلوبكما او قصدا استظهارا على
 نحو اعينهما اذا اردت به النفس من قوله سبحانه عيني البقيين وعلي نحو
 فاقطعوا ايديهما فان اليد بطريق الوضع في الواحد منهما اكثر من واحد
 ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد باليد اليمين واليسار لا يكون
 في الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود ايمانها وقولنا فانه اذا
 اضيف لفظا واضح او تقدير استظهارا على نحو قول الشاعر
 رأت ابني البكرين في حومة الوغى لغافري الافواه عند عريني
 فانه التقدير لغافري افواهها وقولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احتراز من ان
 يضاف لتفرق نحو على لسان داود وعيسى ابن مريم وقوله حتى شرح الله صدر

لما شرح له صدر ابي بكر وعمر فانه النوع يختار فيه الافراد ولوحي فيه
 بلفظ الجمع او التثنية لم يمتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد امتثلته
 وهو متفق عليه وقولنا او شبههما كقولك صلى الله عليه وسلم لا ي
 بكر وعمر رضي الله عنهما ما اخرجكما من بيوتكما وقوله لعلي وفاطمة
 رضي الله عنهما اذا اوتيتما الى مضاجعكما وفي حديث اخر هذه فلانة
 وفلانة يسالانك عن اتفاقهما على ازواجهما لهما فيه اجر وفي حديث علي
 وحمزة فضرناه باسيافهما وهذا الكلد شاهد للمفرد من واقعه وهو ان مالك
 على ان شبه الجز كالجز وقولنا لم يلبس اختوار من نحو قبضت درهما كما
 فانه يجب فيه مطابقة ما اردت والا لبس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار
 الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون علي ذلك
 فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون
 راسيهما وقال هسان بن محاذة فجمع بين اللغتين في بيتي ظهراهما مثل
 ظهر الترسين ولم يذكر في الايضاح الافراد راسا وفي شرح الغاية التثنية هو
 فصحة في نحو فجالسا نصيهما والافراد قليل ثم اعلم ان ابا علي قد قرب
 جواز جمع هذا النوع في التثنية بان قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتم
 اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلل هذا اقوم بان اكثر ما وقع ذلك في الاعضا
 وهي الاصل فيه وكثير من الاعضا كاليد والرجلين اذا ضم زوج منهما
 الى الآخر حصل الجمع حقيقة من حيث تصير اربعة فاطلق لفظ الجمع على كل
 شي من اثنين كالراسين اجر الباب مجري واحد قال عبد القاهر وهذا التحك
 عن البغداديين وكان شيخنا يرتضيه واعلم انه يجوز بعد مجي الجمع مراعاة
 لفظه ومراعاة معناه فمن الاول قوله
 خليلي لا يملك نفوسكما اسما فان لا يفرابه ذهبت اسما ومن الثاني قوله
 قلوبكما ينشأها الامن عادة اذا منكم الا بطل ينشأها الزعر وحمل عليه المبرور

اقامت علي بن ابيهم ما جازنا صفا كيتا الاعالي حوفتا مصطلها هي
فاعاد الضمير المضاني اليه المصطلح على الاعالي لا تماناة من حيث المعنى وهو
توجيه حسن انتهى من خطه نقلت وسقته مع طوله لنفسه **قوله** نحو الزيدان
الح اير فلالا المذكور وكذا اللوشا قال اللقاني وقدير دلا بمعنى كذا لقوله تمت بقربا
الزنيين كليهما وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أي بقربا الشخصين
كليهما وقد يعني كلاما من كليهما وكليهما كقولك جازا الزيدان او الهندان
كلهما **قوله** لفظا هذا مستفاد من قول المصنف اتصال لان الاتصال لا يكون الا
في اللفظ وكذا قال اللقاني ان قوله ويجب اتصاله بضمير الموكلة اشار به الى
منع حذفه من كل استغناء نصيبه خلافا لما اجازاه والى منع اضافته الى الظاهر
خلافا للناظم في بعض كتبه حيث اجازا ضمنا فتا الى ظاهر مثل الموكلة بها
مستد لا بقوله يا ايها الناس كل الناس بالظهور وخرج علي ان كذا لغتا اي شبه
الناس الكاملين وقولنا ظم بالضمير موصلا بضمير وجوب مطابقة الضمير
للموكلة اذ ال فيه للعهد المذكور في الراجع لقوله ضمير مطابق للموكلة انتهى وصرح
في المعنى بان الفاظ التوكيد انما يربطها الضمير الموقوف وترتبط على ذلك
الاعتراض على من ياتي والاعتراض الا في يدل ايضا على ان المراد الاتصال لفظا
وقول اللقاني وخرج علي ان كذا لغتا الى اخره المخرج لذلك ارجحان ورده في المعنى
بان التي ينبغي بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الى اخره
فيه تنكيت على المصنف وانه اخطا بافاده ذلك لانه لم يأت بالافتقار **قوله** ان كذا
فيها قال الدنوري قال البيضاوي وقرئ بكلاما على التوكيد لانه بمعنى كذا وتوحيده
عوض عن المضان اليه ولا يجوز جعله حالاً من المستلكن في الظرف فانه لا يجوز في الحال
المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم لقولك كل يوم لك ثوب انتهى ومما
ضف به قول الزمخشري والفرق قد يقال فيه نظير من حيث ان الاتصال به
تقدير الاتصال به لفظا انتهى ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت

انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به المصنف في المعنى ودل عليه كلامنا
نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والفرج والزمخشري لا يوافقون على اشتراط ان يكون
مفعولاً به **قوله** حال الظاهر انها من قبيل الحال الموكدة لان الموصول
من ادوات العموم خصوصاً والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحال لينة
باعتقائهم ان الخلق وقع على ماضي الارض حاله الاجتماع ويجاب بان خلق
بمعنى قد **قوله** وكذا في الآية يدل قال المصنف في الجواشي وقول ابي حيان
يدل كل من كل لكونه مفيداً للاحاطة لم يتخيل صحته لاني لم اجد البديل الذي من
هذا النوع المتصلا بضمير البديل منه فان قال بقدر قلنا فاجعله تأكيداً على
ذلك انتهى ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله تأكيداً على ذلك انما يظهر
لو كان الضمير في الفاظ التوكيد تقديره لا بديل وهو لا يوافق كلام المصنف
في المعنى وهنا **قوله** لرفع احتمال الى اخره يمكن بحكي كلام ابن عصفور هنا **قوله** الجواز
ان يكون الاصل الى اخره قال الزمخشري استشكل ذلك بان تأكيد الزيدان بما ذكر لا ينبغي
الاحتمال المذكور لان ما دل ذلك الى قوله الزيدان كلاما اجاني احد **قوله** الانتفاع
التقدير المذكور اي وان اسكن تقدير غير وهو اختصم وكذا الزيدان لكن هذا
لا يوكده لرفع بديل بالنفس والعين واللام في التاكيد **قوله** واشترت العبد
كلمة قال الزمخشري قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشترت العبدتين واشترت
العبيد افتراق الاجزاء حكماً احتمال المفرد اعني اشترت العبد كله لكن لم يكن رفع
ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشترت العبيد كله لم يرفع احتمال افتراق الاجزاء
حكماً لا شبيه برفع احتمال افتراق الاجزاء احكاماً والاحتمال الثاني اظهر لكون
افتراق الثاني اظهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اوله
الاحتمالين قلت اشترت جميع اجزاء العبدتين وجميع اجزاء العبيد **قوله**
وفي ذلك تعريف الى اخره قال السكاكي لك ان تقول لم يرد الموضع التعريف بذلك
وانما اراد وجهاً اخر في تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله

انه مثل الزايد على ما ذكره الخويعون من حيث ان اكثرهم اعقله وليس هو زايده
 حقيقة وهذا يعني حسن دقيق والاعتراض بانه كان ينبغي على هذا ان
 يتعرض لجميع ايضا فانه كذلك لا وجه له **فصل قوله** ويجوز ان يريد
 تقوية التاكيد الى اخره قال الزرقاني مقتضاه انه ليس الغرض من اتباع كل
 باجمع الا بجمعه التقوية مع انه يمكن ان يقال الغرض منه دفع توهم ان يراد بالكل
 البعض كما في قوله تعالى ولقد اتيناها اياتا لعلها فان الله تعالى لم يطلع على جميع
 اياته كذا قاله بعض شيوخنا وهذا واراد على قولهم ان التوكيد لكل للاحاطة بالشكل
 انتهى ويؤيد ما قاله بعض الشيوخ قول الاصوليين ان للكل في الكل المجيع للكل
 المجموعي **قوله** ان يتبع كله باجمع الى اخره قال الناصر اللقاني يقتضي
 تاخير اجمع وفروعه وهو كذلك وقد يراد زيادة التقوية فيتبع اجمع وفروعه
 بالنع والخواتم ويتبع النع واخواته بابصع واخواته ويتبع ابصع واخواته بابع
 واخواته ونزل ذلك هنا تبعا للنظم لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب
 الموصوف على الصحيح والحكم عليها انها اذا اجتمعت بانها تاتيها تاتيها للاول
 ولا يجوز قطع شي منها والفاظ التوكيد كلها حارفي اما بالاضافة الى الصمير
 نحو كلام واما بالعلية نحو اجمعون ومن ثم امتنع نصب شي منها على الحالية
 ويتبع عطف بعضها على بعض وزعم بعضهم ان اجمعين منية لتمام الوقت
 والصحيح لا وانها منية مطلق العموم بدليل لغويهم اجمعين فتأمل انتهى
 وقوله والحكم عليها اذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال اذا قلت جاني القوم
 كلام اجمعون اتفقوا ابصعون اتفقوا فكلهم تاتيهم للقوم واعمون تاتيهم
 كلام وهذا البواقي وقال بعضهم انما يفيد اجمعين الاتحاد في الوقت اذا وقعت
 بعد كل فلا بد ليل على عدم الافادة في لغويهم اجمعين **قوله** وان لم يتقدم كل قال
 الزرقاني الاول ان يكون الاول للمحال لوجهين احدهما انها اذا كانت هـ
 للمبالغة يدخل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار لانها انما هي في التعبير بلفظ قد

يشعر بالقلته وهي انما تكون عند الاستقلال لا مطلقا واعلم ان انتفا التقدّم
 لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التاخير مع ان هذا غير مراد بل المراد عدم جدي
 وكان المصنف الكل في ذلك على انها توابع كل فلا تتأخر **قوله** ويجوز تخفيفه
 اجمع قال اللقاني قد يقال لم لا يجوز اتباعها كلا وكلتا لكل وقال الناصح
 الاستغناء بذلك اذا قصد قبول الافراد كما في جها الزيدان او المرانان اما اذا قصد
 قبول اجزا الافراد كما في اشترت العبد بن او الامتين فان كلا وكلتا لا تفيد قائل
 ذلك وقوله كما استغني الخ الفرق بينهما ان سوا تطلق بجلال على الشئ كقولك زيد
 وعمر وسوا لا كذلك اجمع وجمعا **قوله** واذا لم تعد الخ قال الزرقاني قال الرضي
 واما قوله اوليك بنو خير وشركليهما جميعا ومعرفة الم ومنكر فكل كليها
 على البعد عند اهل المصريين اولى لان خير وشركليهما موقوفين انتهى وقوله
 ومعرفة الى اخره معطوف على خير اي هم متصفون بالادمان الاربعة وقوله
 اولى من جملة على الشئ و**قوله** وتحصل الفائدة الخ قال اللقاني فيه نظران الكوفيين
 يشترطونه الفائدة في جواز التاكيد للمكررة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط
 توقيت المكررة لا على قولهم فعلم ان الفائدة عند هم غير مخصصة في الثانية بل انها
 غير وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول باشتراط الفائدة دون
 توقيت **قوله** فيمدح في دعوي الاتحاق قال الدنوري وقد يجاب بان دعوي
 المصنف لم يقتض بالتحالف فقال ما قال **قوله** زمانا قد ربه بغير المرادى وبن الناطق
 لكن مثل الرضي والشاطبي يدينار ودرهم فعلم انه لا يشترط لونه زمانا قال الشهاب
 القاسمي وانظر هل يشمل المفيد اذا كان العامل نحو الشراخوا اشترت عبد الله
 فانه يفيد دفع توهم شرا البعض وقال الشاطبي قوله زمانا الظاهر جواز اشتر
 كله فكان ينبغي استفاضة لفظة زمانا لكن الشارح سلفه في ذلك المرادى وكذا الرضي
 وغيرهما ولعل اقتصارهم على ذلك لانه الغالب انتهى وفي قوله اشترت كله يتوهم
 العبد اشكال لان الكلام في المكررة الا ان يقال ان فيه للجنس فهو مكررة

معني وقوله وكذا الرضي يخالف لما نقلناه قبل من انه مثل ب ينار وورهم
وياتي عن الزرقاني **قوله** لمدة هذا بنا على تقييده بالزم قال الزرقاني
المحدود فيما ذكره وتعليقه من غير ظاهري بل المراد به ما كان معلوماً للقدار
كدرهم ودينار وما كان موضوعاً للمدة المذكورة قوله لا لم يعبر المصنف بقوله
موقتا الظاهر فيما فسر به المصنف وعدل للمحدود ولسموله كما قررنا قال الرضي
ونداجاز الكوفيين توكيده المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار
ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس مذهبنا به بعيد
لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فنعلم هذا الاختصاص تطابقاً لتأكيده
والمؤكد تصريحاً ونكراناً عند خلاف البصريين **قوله** نحو ضرب البكرة الى اخره
قال الزرقاني معني ضرباً بصوت البكرة بفتح الكاف واسكانها لغتان حكاهما
صاحب المصباح وقال ابن مكي الصواب الاسكان وهي التي يستعملها النحوي
من الاشارة قال العيني اراد صوت بكرة البير وما من اوله الى اخره **قوله** رجب
قال الدونوري هل رجب منصرف وكذا اصفر اوله قال سعد الدين في حاشيته على
الكشاف ان اريد بهما معنيين فهما غير منصرفين ولا انصرفا قال ناصر الدين
اللقاني وكان وجه ذلك انه من المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا
في سحره معدول عن السحر فيما اريد به سحر معينه ففهمنا العلمية والعدول وقد
يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة **قوله** ولا يجوز هذا اسد الى
قال الدونوري كلام فيه تكرار فليست اوله واخره انتهى واقول لا تكرار فيه نعم
تأخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر اذ دخل المسئلة التي ذكرها المصنف هنا
فيه على ما علة به نعم لو علة عدم جوازه بان الموكلة نكرة غير محدودة والتوكيد ليس
من الفاظ الاحاطة حسن موقعها ثم ان ما علة به انما يظهر على ما جلت عليه
كلام المصنف من ان رفع المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع
له كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا على ما جعل عليه الشارح من انه على حد مضاف

اذ لا محال هنا الحد في المضاف لوجود الاشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من
عدم اسكان المجاز اللفظي في جازيد نفسه ظاهر على ما نقلنا سابقاً من عدم
مجيئه في الاعلام اذ لم يجعل مجاز الحد في منه ممكن فيه وان الاصل غلام زيد
كما لا يخفى ومن عدم اسكان المجاز العقلي في جازيد نفسه ممنوع لا محال ان
يكون التخييل الحقيقة لصايد او سايسه او نحوه ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي
عند من يشترط فيه كون المسند فعلاً ومعناه لان المسند هنا وهو الماشي
ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع الاستعمال من التجوز والبالا
في لفظ الاسد دون الاسد اليه **قوله** اذ ليس من فوائد الخ قال الزرقاني في
تعليل عدم الجواز **قوله** واذا كذا قال الدونوري هو على حد في فعل الارادة كقوله
تعالى واذا نزل القرآن او على المجاز من اطلاق اسم السبب على السبب **قوله** ضمير
مرفوع متصل قال اللقاني سكت عن الضمير المرفوع المنفصل والظاهر انه كان ظاهراً
نحو انتم انفسكم قوماً انتمى ولا يخفى ان المصنف سكت عنه لان تقييده بالمنفصل يبيد
التفصيل بالظاهر نعم لم يذكره ولا الشرح في المحترقات وكان يليق بالشرح ان يعم به فيقول
قوله المصنف وقاموا بالحكم وانتم انفسكم قوماً فاقابل **قوله** وجب توكيده الخ قال الدونوري
قال في التسهيل ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحثه بالزيادة
بان الواجب احد الامر من اما التوكيد واما الفصل وقال نص عليه ابو حيان فيصيح
ان يقال فتم يوم الجمعة انفسكم وياتي عن المراد مثله **قوله** كراهة لهما العلمية
العلة لوجوب التوكيد او لا بالمنفصل كما افصح عنه الحفيد والحق انه تعليل هو
لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التاكيد بالمنفصل اولاً ان
المرفوع متصل منزلة منزلة الجوز فكرهوا ان يوكده والخبر بما هو مستقل من الظاهر
نقصه وان يوكده والا ولا يصحير يعني الاول مستقل ثم يجوز هذا المستقل الذي
هو النفس والعين عليه لفظاً وان كان في المعنى توكيد للمرفوع الفصل لانه هو
المقصود كما سلمه الدماميني وان نوزع فيه ومنه يؤخذ علة التخصيص

سنة

بالضمير وتخصيصه بالمفصل المرفوع ولم يتعرض الشرح لتعليل الأخير
وعلمه بعضهم بأنه الذي يقع فيه الاستمرار **قوله** لموت ظاهره أنه لو كان
لمد كونه جرح نفسه أو عينه لا تبس وفيه أن كان المانع من التبس عدم
الثابت أن الموت هنا مجازي يجوز فيه التجديد من العلاقة فالتبس حاصل
ومثل التحفيد للتبس بالمدة كرجل منشاء وقوع النفس والعين غير تؤكد **قوله**
والفرق بين اعراب الفاعل الخ قال الزرقاني يعني أن الفرق بين اعراب
الفاعل والمفعول بالرفع والنصب نحو التبس في البعض جعل الباقي عليه في ذلك
قوله وما ذكرناه من التعليل الخ قال الله نوري قال المرادي فرع إذا قلت هل
لكن أنفسكم جاز دون تأكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم أنه لا بد
من التأكيد ذكره في الأثر الثاني وهذا الفرع يبطل قول الشرح وما ذكره من التعليل
الخ انتهى وقال الزرقاني حصل اعتراض الصغار أن ضمير الفصل كالتأكيد لما قبله
وذلك أنما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل الأصل هذا فلا احتياج لضمير
الفصل هنا والصغار بالصاد والفاء أحد شرح كتاب **س** انتهى وفي كون ذلك حصل
اعتراض الصغار نظر لأنه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل بين الموكد والموكدة قبله
مثل في كتابه أخري للفصل بالرفع الذي ذكره المرادي وقيل هل هنا قاصر واللام
زائدة مقوية والمعنى أيتوا انتم أنفسكم **قوله** لكون الضمير أقوى من الظاهر
قال الله نوري هذا مخالف لما سياتي له في قوله لأن الضمير لا يوكد الظاهر لأن الظاهر
أقوى منه وقد يجاب بأن الضمير أقوى من حيث الأعراف لما قاله هذا الظاهر أقوى من حيث
الدلالة لعدم احتياجهم إلى مفسر بخلاف الضمير انتهى ولا يخفى ما في نفوسهم المخالفة من
البعد بعد قول الشارح في الأعراف فمن العجب إيراد الجواب بما هو الاستبعاد
وليسته توقفا في التعليل بأنه يشكل عليه جواز تركيد الشكوة بل طمع أن التأكيد
معرفة تعدل ما هو أضعف منه وإيضاف النعت بكل المنفوت مع جواز اختلاف
من رتبة التعريف **قوله** أما الأول لأن آخره سكنت على علة التفرقة

بين المرفوع وغيره وقد بينها اتفاقا فلا تغفل **قوله** ولا تبس هذا التماس
لوجعل علة التبس في النفس والعين أيلاهما العوامل وهو لم يصرح على ذلك
وتخصيص التبس بالموت مع أن العلة في التبس مطلقا ما ذكره **قوله** فهو
اللفظ المكرر الخ قال الزرقاني علم أن تعريف المص لل تأكيد معني على أن
المراد به الموكد حيث قال اللفظ الخ وأما ما في التسهيل من قوله إعادة اللفظ
أو تقويته برادفه معني فبني على أن المراد ظاهره من الصدر وقوله ما قبله
أي معني ما قبله فيتم التأكيد بالمراد في قال شيخنا إذا تقرر هذا
ظاهر لك أن في كلام الشارح نظامين وجهين أولهما أنه قصر كلام المصنف
على أحد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم
منه أن ما في التسهيل من أي على ما هنا مع أن ما هنا حاصل له ثانياً ما إن يرد
التقوية لا يتناسب كلام المصنف لما بين لك من أن تعريف المص للموكد والتقوية
تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما وليس الجواب عن الاعتراض الثاني
بأن التقوية به مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف على المكررا أي اللفظ
المقوي برادفه معني فإن قلت هذا كله خلاف الظاهر بالنسبة لما في
التسهيل فالجواب أنه وإن كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة لما هو
وأما بالنسبة لما في التسهيل فليكن أيضا حيث ذكرت إعادة على المعاد **قوله**
ولا يزيد على ثلاث مرات قال الله نوري نقله الدماميني في شرح التسهيل
عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام اتفاق الأدباء على أن التأكيد إذا وقع بالثلاث
على ثلاث مرات وأما قوله تعالى ويل للمكذبين في جميع السورة فيلزم تأكيد
بكل كلمة قبلها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا أفباي إلا
ربكما أكد بأن في سورة الرحمن انتهى وقال الزرقاني ظاهر قول الرضي يجب تكرار
اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة أنه لا يتقيد بالثلاث **قوله** هـ
لتأكيد اسم برادفه قال الله نوري كان الأول حذفه ليكون على غلط ما قبله

وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل
موافقا لاسم الفعل في المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الاولى يقتضي
صحته ما قاله ووجه ما يأتي عن الزرقاني **قوله** وميت حكت قال الزرقاني
ظاهر انه معطوف على مدخول نحو وليس بظاهر لان مدخولها مثال لتأكيد
الاسم وليس صمته وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب ان قوله وصمته الى اخره
معطوف على مدخول الكاف التكل منه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف
على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفنا لاختفاء اللبس اي لتأكيد اسم
برادفه وخلف وحرف وجمله كذا في نحو الى اخره **قوله** والاكثر اقرب الى ما
هذا بخلاف التأكيد المنوي قال الزرقاني وانما جاز العطف في التوكيد للفظي
قوة العاطف التوكيد المنوي لان التأكيد اللفظي لما كانت العاطف متعقبة اغتفر
فيه العاطف بانه وان كان يدل على المفارقة لكن الاتفاق ينفي ذلك بخلاف العاطف
التوكيد المنوي فانها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمفارقة
فلذلك لم يجز الاتيان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة الموكدة تأكيد انظبا
والجملة للفسرة هل كل منهما كلام او لا وجاب بعض شيوخنا بنفي الكلام عن كل منهما
قوله كما صرح به في الارشاد لم يصرح فيه باختصاص وانما اقتصر على ثم ولا
خصوصية له في لاقتصار لان ابن مالك في التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضي بان
العاكف قال الزرقاني ومثله في الكشاف وحيفه فلا اعتراض على الشارح في
التمثيل يا ولي لك فاولي وصرح الشمني في بحث الجملة ذوات الحمل بان ثم الا اخلة على
الجملة الموكدة توكيد انظبا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمي اعلم
انهم اطلقوا في المعاني وجوب ترك العاطف في تأكيد الجملة التي لا محل لها من الاعراب
وهو مخالف ما هنا ويمكن الجمع بجملة الكلام العارفين على غيرهم فتكون مستثناة من
استناع غيرهما وفاقا ولا يمكن الجمع بجملة كلام المخوفين على ما له محل التمثيلهم
بالاثنين ونحوهم اما لا محل له فان قلت قد جاء العطف بالواو في القرآن

كما في سورة الكافرون فان قوله فيهما نانيا ولا انتم عابدون قلت قوله
الاول محل النصب لان مقول القول اي جز مقول ونحو القول حكم المقول
فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك في حواشي المختصر
والفألي وفي كون جز المقول له حكم المقول وان قاله السعد مخالفة للكلام
المعنى وقد بينا ما يتعلق بذلك في حاشية المختصر في مباحث الفصل الوصل
قوله فاوهم ان الوكدة الجملة المقرونة بالفا قال الزرقاني ان قلت ما وجه
كونها غير موكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى اولا كما نكرهه
لاستحقاق ذلك لك فصرت موليا اسم مفعول فقوله تعالى فاولي مطاع
لقوله اولي للسر كسر ته فانكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الله شريك
قال العلامة جلال الدين المحلي في تفسيره في المظهر الشريف اولي لك فيه التفات
عن الفيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين اي وليك ما نكره فاولي اي
هو اولي بك من غيرك ثم اولي لك فاولي تأكيد انتهى والظاهر من كلامه انه جعل
اول الثانية اسم تفصيل اسم مفعول وقال البيضاوي اولي لك فاولي اي يولي لك
من الوكدة واصله اولاك الله ما نكرهه واللام مزيدة كما في رد كتم اولي
لك الهلاك وقيل اخذ من الويل لعل القلب كما روي من دون او فعل من ال
يؤول بمعنى عقباك النار ثم اولي لك فاولي اي يكرر عليه ذلك مرة بعد
اخرى انتهى وقال في القاموس واولي لك تهديد وعيد اي فاربع ما يملكه ويخاف
غالبه نسخة تهديد من التفصيل فليتأمل **قوله** وباني بدونه نحو قوله قيل
تخصيص العاطف ثم والحكم على الواو بانها غير عاطفة مما لم ينجسوا البرهان عليه
ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم بدليل إعادة القسم
به **قوله** منصوبا قال اللغوي لظاهر انه لا مفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما
تنته الا انت انت **قوله** فواضع انما يكون واضحا اذا الكسرة على ما جعل عليه
الشارح الكلام وليس في العبارة ما يرشد اليه لان الوكدة والموكدة مختلفان تماما

وانفصلا كما في المسئلة الآتية فمفهوم كلامه هنا يشمل تأكيداً للتفصيل وتفصيل
 وتفصيل ذلك أنه إذا كان منصوباً بخواريتك أياك فقال الكوفيون وابن مالك
 يجوزاه وذهب البصريون إلى المنع وإن مثل ذلك بدل وإن كان مرفوعاً لم يجز
 فلا يجوز اتفاقاً وأعلم أن المنع لم يشرح مسئلة الضمير شرهما جامعاً وقد
 أوضحناهما في حواشي الألفية وبيننا على من ذهب البصريين إلى حكمة وقوع الضمير
 المنفصل به لا وعدم وقوعه تأكيداً له **قوله** وإن كان الموكلة قال الكوفيون
 هو كسر الكاف لما سباني **قوله** ثلاث مرات قال الدونوري ذكر ثلاث مرات
 اللهم إلا أن يقول ذلك يقال فيما بعده انتهى أي لأن التكرير ثلاثاً يكون التكرير أربعاً
قوله فأيك أياك حكوا بأن التأكيد للضمير المنصوب مع أنه لا بد له من عامل
 ولا بد للعامل من فاعل **قوله** جاز أن يؤكد به قال الزمخشري في التعبير بالجواز
 إشارة إلى أن الأمر في قول الناظم المذكور لا يباحه إذ يجوز أيضاً أن يؤكد المنصوب
 المتصل بالمنصوب المنفصل قال الرضي وأما المنصوب المتصل فاصلة لا يؤكد
 إلا بالمنصوب إذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رايك أياك ورايته أياه لكنهم
 لما أجازوا تأكيداً بالمنصوب المتصل أجازوا تأكيداً بالرفوع المنفصل أيضاً
 وهذا يقتضي أن تأكيداً بالرفوع هو الأصل وهذا إنما يظهر على قول الكوفيين
 وابن مالك وأما البصريون فيوجبون في رايك أياه ونحوه البدل كما تقدم
قوله كل ضمير متصل وأما تأكيداً للمنفصل فيجوز أن كان مرفوعاً كما مر عن اللقاني
 ويصح أن كان منصوباً فلا يجوز أياك أنت أكرمت أو أكرمت أياك أنت صححه
 النظم **قوله** أن الضمير المتصل قال الدونوري موافقاً للمنفصل وإن كان في أصل نسخة
 الشارح لفظ المتصل **قوله** أول أحوال الاسم لا بد أنه يتوقف فيه فإن أول
 أحواله الرفع لا خصوصاً لا بد أن الاختلاف هل أصل المرفوعات ابتداء
 أو الفاعل **قوله** وعامل الابتداء قال الدونوري الأضافة بيانية وهو بمعنى
 الابتداء **قوله** احتجنا إلى ضمير منفصل الخ بين الحفيه وجه الاحتجاج

حيث قال ما حصله أنه لا يمكن تكرير المتصل بالاعتماد والانصاف المتصل غير متصل
 ولا يجعلهما متصليين بالعامل لا متتابع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزءاً
 من العامل به ولا جعل التأكيد متصلاً بالموكلة لأن الضمير إنما يتصل
 بعامله أو بما هو كالجزء منه **قوله** نحو عجبت منك قال اللقاني إنما
 اقتصر على المجرور لأن المنصوب والرفوع إذا عيدا معهما الفعل كان من تأكيد
 الجملة وقد تقدمت انتهى وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال
 لا يخصص واحتمال كونه من الجملة لا يمنع لأنه لا مجال للبس بخلاف
 الجملة فيما مر ولذا أعم الشارح وشمل الأمثلة **قوله** أو حر فاجوابيا قلت لم لم
 يجيب في الجوابي الأمران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لأن الحرف الجوابي قائم
 مقام الجملة وكما أن التوكيد بالجملة لا يشترط شي فكذا لا هنا **قوله** لا أبو ج
 الخ قال اللقاني أن قلت الجوابي ما وقع جواباً للسؤال المتقدم فلا أو نعم جواباً لمن
 قال أقام زيد ولا في البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع أن
 تكون جوابية انتهى والكلام ما أتى عليها كأنه قيل مع جمها أو أجبها فقال
 لا أبو ج **قوله** حدثت ياوه ضروره هذا نظراً لكونه بمعنى ميثاق أما إذا
 نظر إلى لفظه فجمع على موثق هو القياس كسجد وسأجد والظاهر أن
 نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فإن نص عبارة العيني والموثق
 جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله موثق جمع ميثاق فحذف اليا للضرورة
قوله أي عدم أنكم إذا تم الخ قال الدونوري يجوز الزمخشري في كشافه في هذه
 الآية أعارب الأول أن أنكم الثانية تأكيداً لأنكم الأولي قال وحسن ذلك لفصل
 الأولين الثانية بالنظر في مخرج جوارح الأول وإذا أنتم الخ ظرف مقدم هو
 لمخرج جوارح أو هي شرطية وجوابها كحذف وهي معترضة الثاني أن أنكم لمخرج جوارح
 مبتدأ والظرف خبر مقدم والجملة خبر أن الأولي الثالث أن أنكم لمخرج جوارح
 فاعل وقع محذوفاً وجواب الشرط والشرط وجواب خبر الأولي ويكون

الفصل بحسن التأكيد فيه نظرا إذا الأصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع
 وقد يقال معنى كلامه أنه حين الفصل يشبه التأسيس الذي هو الأصل
 وظاهر كلامه أن جملة وأنكم مؤكدة لأنكم وكلام الموضع بخلافه فانه جعل الموكدة
 الحرف **قوله** منقولاً ثانياً قال الدنوسري فيه مسامحة وقوله وهو الكاف
 واليم مبني على مذهب الصحيح خلافاً لآل أبي ووجه المسامحة في الأول
 أن المفعول أنا هو المصدر الموصول **قوله** ويجب قال السكاكي قد زو
 إشارة إلى أن إعادة معطوف على أمران لا على أن يعاد لأنه حينئذ يعيد
 اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وهذا يدفع قوله اللقاني قوله نحو أن
 زيد الخليل هذا المثال ليس فيه إعادة التصل دون الفصل بغير المعاد وظاهر
 قوله أنه يعيد أن يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلنا كأنه قصد التمثيل
 لما عيد هو أو غيره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط الأولى للتمثيل لما
 أعيد غيره بقوله تعالى في رحمة الله هم فيها خالدون المحصول الفاصل **قوله**
 وإن يعادهم الخ قال الزرقاني ظاهره أن الفصل بعمول الخبر مثلاً لا يكون من إعادة
 ما اتصل بالحرف فلا يكفي أن يقال أن في الدار أن زيداً قائم وطريقة الرضي خلاف
 كلام المصنف إذ قال وإن لم يكن غير المستقل على حرفه ولا واجب الاتصال بجاز
 تكريره وحده نحو أن زيداً قائم والاحسن الفصل بخوان في الدار أن زيداً قائم **قوله**
 أنه فاضل قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه أنه اسم ولا يتصف بأنه في محل
 نصب بل لا محل له لأنه آت به لقصد محالة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم
 أن الموكدة غير عاملة وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد أن الثانية حكمه حكم الضمير المذكور
 قبله بعض شيوخنا عن ابن هشام **قوله** فإن الثانية الخ لم يلزم العرب
 إعادة ما اتصل بالحرف بل إعادة ما بعده وإعادة واضميره أخرى علم النحاة أنه ليس
 تأكيد المجموع الحرف وما اتصل به لأن الضمير لا يوكدة الظاهر على ما مل **قوله**
 وهو الأولي قال الحفيد لأجل عدم التكرير صورة وقال الزرقاني وجه ذلك أن

لعادته ظاهره بما توهم أنه غيره **قوله** لأن الضمير لا يوكدة الظاهر سلفاً هذا
 أيضاً خرجت التوكيد المعنوي وسأني في باب البديل ما يخالفه لأنه قال نحو
 رأيت زيداً بالياء ليس بمجموع ولو سمع كان توكيداً **قوله** وظاهر كلام الموضع خلا
 أي في هذه الكتاب وقال في الحواشي الحرف أنه كان جواباً أو مقصوداً بسكتة
 أو باعتبار ضمه أو بباطنه فلا شرط نحو لا أبوح بحب بنته أنها ونحو ما مضى
 حاتم أحد مقتضاه ونحو ليت وهل ينفع شيأ ليت ونحو ليت شعري لم هل بينهم
قوله والموكدة الثاني قال الزرقاني ظاهره أنه معطوف على التوكيد الأول وفيه
 نظر فإن الموكدة الثاني ليس فاصلاً بالنسبة إلى موكدة فاعمل الأصل عن الموكدة
 الثاني **قوله** لأنها بمعنى ما قال الدنوسري ومن يجي إليها بمعنى عن قوله
 تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام أي عنه فائدة قال الزرقاني قال في
 التسهيل ولا يحذف الموكدة ويقام الموكدة مقامه على الأصح قال شارحه ابن
 عميل وهذا مذهب الأخفش والفارسي وتعلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت
 نفسه زيداً أي ضربته نفسه فإن التوكيد فلا ينافي الحذف في نظرية كلامه
 وقد أرفى الرضي القول الثاني فقال وقد يحذف الموكدة والزم ذلك في الصلة
 كقولك جاء الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه وبعد هذا الصفة نحو جاء قوم ضربت
 كلهم أجمعين وبعد هل خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلام أجمعين وذلك لما
 عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الصفة وخبر
 المبتدأ من الصفة أولى منه في خبر المبتدأ أو بعضهم منع من حذف الموكدة
 لأن الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتشأنياً انتهى وظاهر قوله
 للتطويل أن الفرض بالتأكيد التطويل وفيه نظر بل الفرض منه ما تقدم
 وهو حاصل سواء ذكر الموكدة أو حذف انتهى وأقول نقل في الغني في باب الحذف
 أنه ذهب إلى التحليل جواز حذف الموكدة وقد حررنا السيل في حواشينا **هذا**
باب العطف **قوله** على قرينه بكسر القاف بمعنى كونه ومساوياً

في الشجاعة **قوله** في حرق قال الدنو شري مراده بالحرق واحد من الحروق
الآية المتبعة فلا يشك ان عطف البيان باي نحو عند عيسى عيسى
ذهب **قوله** مراده في قوله الدنو شري غير واضح اذ يتاتي ان قصد يد من قوله
ما قصد به عطف بيان وليس مراد فاللما كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه
وبين التوكيد اللفظي بالمراد نحو عند ليث اسد قد يقال ان هذا يشترط
فيه التوضيح والتخصيص **قوله** وخرج بذكر الايضاح الى قال الدنو شري
ان عطف النسق اذا كان مرادف للمعطوف عليه نحو اولئك عليهم صلوات من ربهم
ورحمته لا تحلو من ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا القمي رحمه الله
الآية ليست كذلك فان الرحمة اعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المحتصر
ناقله عن شيخه العلامة الطبراني ثم لا نسلم حصول الابقاع باذكر ولين
سلناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتأمله منصفنا **قوله** ومنكر
والتكثير واحد الخ كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف **قوله** مخالف
لاجماعهم قال الدنو شري قد يقال عليه ان الزخشي يجتهد فلا يبالى بمخالفة الاجماع
وقد بين البصاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ
محدوف خبره اي منها مقام ابراهيم او بدل من ايات لم بدل البعض من الكل قبل
عطف بيان ان المراد بالايات اثر القدم في الصخرة الصماء خصوصها في الكعبين
وتخصيصها بهذه الآية لانه من دون العجاير وبقاوه دون ساير الانبياء وحققه مع
كثرة اعدائه الف سنة ويؤيده انه قري اية بنيت على التوحيد انتهى كلام البصاوي
ودرجه حكاية عطف البيان بقبيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا للمتبعين
في التكثير والظاهر ان قول المصنف مخالف لاجماعهم فضعفه وأشار الى ضعفه
المراد اي حيث قال بعد نقل كلام الزخشي في بيان هذا المخالف لاجماع الفريقين
ودرجه ضعفه ما اشرنا اليه اول الحاشية وانا لا نسلم الاجماع المذكور فتأمل هو
ثم رآه الشمني في حاشية الفتى قال وفيما نقلناه من الرضي من تجوز المخالف

من عطف البيان بالتعريف والتكثير جواب عنه ايضا اي عن الزخشي
فيكون منه هبة جواز المخالف في عطف البيان تعريفيا وتكثيرا وفي حاشية
العلامة السيوطي على تفسير البصاوي قوله مبتدأ محدوف خبره اي لحدوها
قال الحلبي وهو المختار **قوله** وقيل عطف بيان قال الزخشي ويرى عليه لان
اياته نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز المخالف في عطف البيان باجماع
البصريين والتوفيق وقال الصفا قسي يحتمل ان يكون الزخشي اطلاق
عطف البيان واراد به البدل كالجماعة كما يحتمل ان يكون الزخشي اطلاق
قد يكون غير عن البدل بعطف البيان لتأخيرها ويؤيده قوله في اسكنوهن
من حيث سكنتم من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسيره
وانما يريد البدل لان الحافض لا يعاد الا معه قال وهذا امام المصنف **قوله** يسمي
التوكيد صفة وعطف البيان صفة انتهى كلام السيوطي اقول دعوى المصنف هنا
وفي المصنف الاجماع على عدم جواز مخالف عطف البيان صحيحه ويجوز دعوى ان
الزخشي يجتهد لا يقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف
والحيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل وانما قالوا فرقوا
بينها ما معنى البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفيا
وتكثيرا بخلاف عطف البياض والجواب تجوز المخالفة في المسمى عطف البيان ايضا
انما نعلم الاظهر ان يقال في الكلام مع الزخشي انه لا يشترط في عطف البيان
التوافق كما اجمع عليه اهل المصنفين فاذا لم في ايات بيان مقام ابراهيم
غلط وان كان لا يشترط فيه ذلك مخالف للاجماع واما قصر المخالفة على خصوص
كلامه في الآية الشريفة التي هي من افراد باب باب عطف البيان مما لا يليق لم الاظهر
الجواب عنه باذهب اليه ابن جني من جواز خرق الاجماع في الفنون الادبية كما مر
والجواب عن الزخشي بانه اراد بالبيان البدل دلره المصنف في الآية السادسة من
البيان الخامس من المصنف ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان في الآية ما فيها

اخر من البيان والبدل وهو الخالف بالافراد والجمع كما اشار اليه الشارح بقوله
 وجمع الموصوفين المفرد المذكور وقد يجاب عن هذا المانع بتاويل احدهما
 بما يوافق الاخر وذلك بان يتصور في مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها مقبلا
 على انه لا يتعين ان يكون بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بدل بعض من كل
 كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز ان يكون بدلا
 فاصل **قوله** واخص قال الزرقاني ان قلت الاختصاص بالنسبة للسكران
 كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فليجوز ان معنى اخص عرفا كما قال
 في المعارف اخصها الضمير لم العلم **قوله** مخالف لقول **س** لا قد تمنع المخالفة
 لاحتمال ان **س** يعني ذلك على ان ال في الجملة تعريف الحضور قد خولها بنفد
 الجس نبذاته والحضور به خولها بالاشارة المانعة على الحضور كالحق في ذلك
 ابن عصفور كما سيأتي في باب توابع الشاذي وان كان مخالفا لاطلاقهم في الاشياء
 من محمول **قوله** نعم لو قيل شتر في عطف البيان ان يكون اجل الخ قد يقال
 اي فرق بين ارفع واجلي وهل يكون الاجلي غير ارفع حتى يفرض على شتر
 كونه ارفع ولا يفرض على من يشترط كونه اجلي لا شك ان كون الشتر ارفع اجل
 لانه لو لم يعتبر الاعملية **قوله** اذا قصد به الخ قال الدنوشي قد يقال اذا قصد
 به ذلك تعين كونه بدلا وكتبه شيخنا العلامة القيمي بعدة قلت نعم يعني كونه
 بدلا ولا يضر في ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فيقول الشم اذا قصد به الخ في محله
 بل متعين والله اعلم انتهى والاقرب عندي ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ
 دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون بدلا مع تغيره له في الحقيقة
 بدليل تعريف كل منهما بخلافه الاخر قد يخرج **قوله** فلا سقط لم يصح الكلام قد
 يقال ليس المراد بقوله في قوله المستوط انه ساقط ولا بد وانما هو معنى اعتباري
 يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سيأتي اول باب البدل وقد
 اجاب الله في المعنى والتوابع عن جعل ان اريد والله بدلا من الضمير في ما عرفت

بانه يلزم عليه خلو الصلة من العايد بقوله والعايد موجود **قوله** وهو طالب
 ابن ابي طالب به كني ابو طالب لان اسمه على المشهور عبد مناف وقيل اسمه
 كنيته قاله النووي في تهذيب الاسماء واللقبات في ترجمته لا امام على الله عنه
قوله فكان من جملة الخ قال الدنوشي لا يناسب قوله لان البدل الى الخ في
 اي لان المناسب لقوله لان البدل الخ ترك كان وان يقول فهو من جملة الخ في
 لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كان للتحقيق
 كما في قوله كان الارض ليس بهام هشام **قوله** عليه الطير ترتبه وقوعا
 قال الزرقاني قال الرضوي عليه الطير تاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى
 الصير والافهو حال وترتبه حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان
 مبتدأ فهو حال من السكنى في عليه انتهى واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن
 في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومحموله وهو الطير
 باجنبي وهو المبتدأ لانه ليس من ممولات الخبر والجواب عنه ان هذا الامر
 مبني على القول بان المبتدأ والخبر تراضا اي كل منهما عامل في الاخر واما
 على القول بان العامل في المبتدأ المبتدأ اما الطير مبهمة او جملة ترتبه خبره
 وجملة المبتدأ او خبره حال من المبكر وعليه متعلق بوقوع المفعول على
 التعليل اي انه ترتبه الطير لاجل الوقوع عليه **قوله** قاله الوقف في الحواشي
 الخ فيده امور الاول ما جعله بمعنى المستثنات من ان البدل لابد ان يكون
 ما كان له حلال محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر فيه نحو عند قام زيد
 اخوها وانما وجهه عدم الاستفهاما قاله هنا فكان مراده غير ذلك وان
 مبني الجموع ما ذكره الكافي انه قد يجاب عما وجه به النظر بان ذلك اذا ورد
 احتملاه اما انما تخبره من غير دليل فلانما رايته بخط المصنف في التذكرة الثالثة
 ان مقتضى توجيه النظر حوازي نصب البدل في المبتدأ المستقل ما اخص
 الجواز بالمعطوف على البدل اسهل الفرق بين البدل والمعطوف عليه

مع جريان المعنى الذي تظلم فيه مما الا ان يفرق بضعف استقلال المعطوف
على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لا يتابع التابع الرابع قد يفرق
بين هذه السكتيات وما جوزه بان ما يعني انتم مع اعراب يجوز ان يكون
مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه **قوله** وتفرق البيان الى
من اوجه الافتراق ان بعض اقسام البدل وهو بدل البدل يتعدد بخلاف بقية
اقسامه على كلام بيناه في حواشي الاغنية في درجته وعطف البيان لا يتعدد
دجوز الزمخشري في البيان تعدده ذكره في قوله تعالى ملك الناس الية
فقال انما عطف بيان لرب الناس لكن قال ابو حيان لا نقل شيئا عن النحاة
في عطف البيان هذا يجوز ان يتعدد دام لا من اوجه الافتراق ان البدل منه
يحد في كافي المعنى في مباحث الحذف ولم يذكر فيها ان المعطوف عليه عطف
البيان يحذف وما قال في جملته التفسيرية ولم يثبت حذف المعطوف عليه
عطف بيان **قوله** منها انه لا يقع ضمير اقال في المعنى لان عطف البيان
في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينفك لا يعطف عليه
عطف بيان وذكر ان الزمخشري ذهب عن هذه النكتة فاجاز ان يكون
ان اعيد والله سبحانه في الاما مرتين به قال الدماميني وليست هذه
النكتة التي تصل في القوة الى حيث يوصف الزمخشري بالشهولة فيها وانما
راها في معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع احكامه
الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل مقاراة الضمير ولد الذي والضمير
لا ينفك مطلقا على السمع وسم ذلك لا يمنع نعت المنادى عند الجمهور انتهى
ولكن ان تقول الاصل فيما نزل منزلة الشيء ان يثبت له جميع احكامه وتقول
القوم عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي انه
لا يمتاز عنه الا في ذلك تقتصرهم المفارقة بينهما على الجسود والاستقاف
ولو لم يكن الزمخشري ذاهلا لنبه على فارقة البيان للنعت في ذلك الحكم كما

لا ينبغي

لا ينبغي ولم يذكر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير وانما يقولون
انه يني لوقوعه موقعه فثبأ مل بالا نضاف **قوله** ومنها انه لا يقع جملة النعت
في الباب الثالث عند الكلام على الجملة التفسيرية ما نبهه ولم يثبت الجملة
وتوقع البدل والبيان جملة وفيه ايضا عند الكلام على الجملة التي لها
يحمل ان الجملة التابعة لجملة لها محل وان ذلك يقع في النسق والبدل
خاصة وقد صرح اهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة ومثله
يوسوس اليه الشيطان قال يا ادم فانظر حينئذ قمر دج المعنى
هذا باب عطف النسق قيل المناسب لقوله سابقا
بعد الترجمة بباب العطف وهو ضربان الخ ان يقول هنا والنسق
تام يتوسط الخ **قوله** يقع السين الخ قال الدماميني قال الشيخ تاج الدين
ابن عمر المخي السكندري في كتابه في مباحث المعاني في شرح الاشارة في مجمل
عطف النسق يقال نسق ونسق يقع السين واستكانها على اختلاف المعنى
قال الجوهري فمر نسق اذا كانت الاسنان منسوجة وخر نسق منتظم
والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين هو
مصدر نسقت الكلام اذا عطف بعضها على بعض فعلى هذا ينبغي ان
يقال عطف النسق ما سلك السين وهو خلاف استعمال النحويين اذ هو
المتداول بينهم انما هو النسق بالفتح والقول في قوله فعلى هذا ينبغي
ان يقال الخ نظرا الى اول فلان قولهم عطف النسق يقع السين من جملة
الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح وانما كانا بالناسبة
حاصلة اذا اخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء
من الكلام على نظام واحد **قوله** ما يقتضي التثنية الى الخ
فان قلت فان التثنية في تمام زيد ولم يتم عمر وقلت ان
التثنية في المفردات فان قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمر

لا ينبغي

فالمعطوف هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف
الفعل **قوله** تقول جاء القوم وزيد الخ قال الدنو شري تثيل الشارح
جاء القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالغاو لم وهو منوع
فان ذلك خاص بالواو وحتى كما في المعنى وعجيب من الشارح ذلك
مع تصريحه بالمسيلة فيما ياتي واجاب بفتح الفلامه ابو بكر الشوكاني
بانه في الغاوم يراد بالقوم فهو ليس بهم زيد على ان يتسامح فيه
قوله والصحيح عند ابن مالك الاول اي لا تقدم من التعليل قال
الشاطبي واقول لم يتوارد مع النحويين على قصده واحد فان النحويين
انما تكلموا على الترتيب في معنى العامل المتقدم ولا يشك احد ان معنى
العامل في محل النزاع انما هو لا حلهما دون الاخر لكن غير معي و عدم
التعيين لا يضر في القصده وابن مالك تكلم فيما يؤول اليه هذا الكلام
اذا فصلت الكلام من عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد
ساوي فيه ما قبل او وام وما بعده **قوله** بل عند الجميع ظاهر كلام السعد
ان هذا انما ذهب ابن الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضرب عند المتبوع
ان يجعل في حكم السكون عنه لا ان يبقى عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب
وساقي تحقيق ذلك **قوله** والاصل ليس به الجمل قدره المعنى بقوله ليس
الجمل مجزيا **فصل قوله** لطلو الجمع قال الدنو شري محل لونه المطلق الجمع
ما لم تقع قبله الثانية **قوله** ولا التفات لمن غاير بينهما هو المصنف في المعنى
قال وقول بعضهم انما هو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقيد
الاطلاق وانما هي للجمع بلا قيد انما هي ولا يخفى ان معنى المطلق هو الجمع
بلا تقييد بحال من معية او غيرها فالتقيد بالمطلق اطلاق في المعنى
فزعيم انه غير سديد غير سديد **قوله** وهو تحقيق الخ تعريف بان حيان
حيث قال وهذا ليس من ذهب البصريين ولا التوفيق بل هو قول ثالث

خارج

خارج عن القولين فيجب اطراحه **قوله** وتنفرد الخ تتبع الناطم في ذكر ذلك
هنا وينبغي تأخيرها لتفضل الاتي اخر الباب او ذكر اختصاصها بنقطه عامل
من ان يتبع قوله ههنا المراد انما تنفرد بكل واحد من تلك الامور
لا بالجموع على ما حرره الدماميني واستشكل عبارة المعنى بوجه
ما انفردت به احتيا معطوفها للماضي الثلاثة القبلية والبعديّة
والمصاحبة لان حتى يشترك كما في ذلك ولله الم يكثر المصنف ههنا
ولا الشارح فتفطن له وكلام الشارح في ذلك لانه ذكر الامر السابق لقوله
بعد ذكر الامر الخامس عشر واما عكسه الى قوله فيشارك كما فيه حتى اذا
عملت ذلك عرفت ان قول الزر قال انقراها بذلك بمعنى انه لا يوجد في غيرها
جميع ذلك ولذا كان يوجد فيه بعضها فلا اشكال انما ينفرد من المقام
قوله وجلست بين الخ قال الدنو شري ويجوز ان يقال بين زيد وبين عمرو
زيادة بين الثانية للتاكيد كما قاله ابن بري وغيره وبذلك لا يرد على منع
الحريري ذلك **قوله** اما كن الدخول قال الحنفية يحتمل ان يكون مرادهم ان في
الكلام مضافا محذوف فافواه بزرول الاشكال وان يكون هذا تفسيره منويا
ولا يضاف محذوف فافواه بزرول الاشكال وان يكون هذا تفسيره منويا
على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام من اخر لا يتعد
انما هو شري حسن كلام المصنف لانه نسبته للجماعة يعقوب وخطابه
ومن تبعها فمحل كلامه على تقرير خطابه وقصره عليه تصور كما لا يخفى
قوله اذا كان كل فريق الخ قال الدنو شري صواب العبارة ان يقال اذا
كان كل فريق خصما لمن هو من فرقته فيكون اختصاصهم بعضهم
مع بعض عيب اختصاص الزيدين بعضهم مع بعض قلت اجيب عنه
اي قال الدنو شري الجواب غير ظاهر عند التامل **قوله** عطف سبي على اجنبي
الخ لم يكتفوا بالانكشاف عند الاحتياج الى الربط في الجمل وعلوه بانها

تجعل المحلين واحدة فتكون مستقلة على الرابط فقد تعال اذا اكتفوا في
الجل في الواحدة اولى لاقتضاهما الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما
لا ينافيها فان قصد الترتيب فالظاهر انها كالواو في الرابط **هنا قوله**
عطف ما تضمنه الاولى قال الدوشري الظاهر انه من عطف على العام
وساقي ذكره له فيكون مكررا فليست مع مشاركة حتي لما في ذلك فكيف
يكون من خواص الواو انتهى واقول الظاهر ان هذا اعم من عطف الخاص
على العام الا اني لانه يحمل مثل فأكمة ورمان وان الاول ليس عاما لان الفرة
في سياق الاثبات لا تعم عما هو لياد يقال انه متضمن لصدقه به وعبر
بعضهم عن هذا بعطف الاختصاص على الاعم وهذا بناء على ارادة العام
الاصولي لكن كما ينبغي للشارح ان يحمل بنحو هذه الابالاة الشريفة
لان المعطوف عليه فيها عام لتعريفه بالروفي الاشارة الى أهمية
اللطوي في الكلام على قوله تعالى فيها فأكمة ونخل ورمات
بان يتجوز به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه
وقال بعض الفضلاء ليس هنا من امثلة ذلك لان شرطه ان يكون المعطوف
عليه عاما يتناول المعطوف بمومه ثم يوظف بعد ذلك تخصيصه بالذكر
كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لان فأكمة كلمة
في سياق الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان حتي يكون عطف
خاص على عام وهذا الكلام صحيح غفل عنه اكثر الناس بل كل من اراد ان يلامه
فيه وانما به عليه الشيخ الامام الفاضل سماه الدين القراني المالك **قوله**
عطف عامل قد حذف الخ هذا ساقي في كلام المصنف فكان ينبغي التنبيه على
ذلك لم المراد انما انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معنى واحد والاور
اشترطه بدوهم فصاعدا اذا التقدير بذهب الثمن صاعدا انه في المعنى
قوله السادس جواز فصلها قال الزرقاني قال الرضي واما الفصل بالظرفا

او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي
والفراوا ابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون محولا
من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو
ضربت زيد وعمروا بكر وجاني نريد واليوم عمرو وقد فصل الشارح بالظرف
قال انصرف ام لا رسم دار معطلا من العام بغيره من عام اول انظار
ونار ان جرتي كانا مفضلة بو في رعييل مجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا
على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور
نحو جالس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خاله او لا يجوز
مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال
ابو علي انما يقع الفصل بين العاطف والمعطوف والمرفوع او المنصوب
ليس بمعطوف لان العاطف كالغائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه
وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومحوه ولجاء ذلك في السعة
لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومحو لهما واستناع ذلك بين الجار
ومحوه ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير الجزر بالقسمة نحو قام
زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا يقول ثم والله فقد عمرو ولانه يكون
الجملة اذا جواب القسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطف
على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط
ايضا نحو اكرم زيد اثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد الظن عمرو
شرط ان لا يكون العاطف الفا او الواو لكونهما على حرف واحد فلا يفصلان
من معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة
الاستفهام التي قبلها في الغالب كما لا يجي في حرف المعطف **قوله** السابع
جواز حذفها الخ قال الزرقاني انصرف الرضي على ما عند التنقيح اني اقتصر
في جواز ذلك في الصورة انما ان لا يكون العامل حرفا وان لا يتقدم

المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالاول او بمضاهيها ونعم
ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاد ثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف
عليه نحو ضربت عمارا وعمارا او عمارا او عمارا او لا عمارا زيد ابشر ط
ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مرسى
وزيد عمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فيسوي
كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولا تشياع كون التابع متقدما
على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع ومن لم يتقدم على
معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت بالمعطف
على التاولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ او خبر الخبر فخله حرف
نسخ او لا فلا يجوز ان عمارا زيد اقياما وما وزيد عمرو فابين لصفه الخبر
فلا يجلان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا نقول اما عمرو وزيد فمطلقان
والذي وابوه وزيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو فابيان وكيف وعمرو
زيد فابيان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين
فاذا تقدم الخبر نحو فابيان وزيد عمرو جاز اضطرار التاخير عن العامل
على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرار ان لا يكون
مقرونا بالاول او بمضاهيها فلا نقول ما جاني وزيد لا عمرو وانما جاني وزيد عمرو
وذلك لا تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في غير ما قبلها التاثير
نفياد انا كما مر في باب الفعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في غير
ما بعد ها انتهى وقوله كالاته اشارة الى انه ليس الة حقيقية وهو كذلك
لان العامل ليس هو الخبر حقيقة وانما هو الالف هو الفاعل فكذلك الة ليست
الة حقيقة وقوله لانه يكون ان يتقدم ما الخ اي لان العامل اما ان يقدم
مؤخرا لانه الاختصاص كما هو راي بعض او يتقدم ما عليه فقط
ولا وجه لتقدمه متقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ لانه يلزم

تقديمه

تقدمه على العامل وذلك لان الفرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله ه
بما مله وحيث كان لزم الاتصال لزم التقديم على العامل وقوله ولم يتقدم
على المعطوف عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيهه في الامتناع ه
خاصة لتعليقه بغير تحليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا
اشراط ان لا يكون العامل حرفا وقوله لانه اخر من العامل على المذهبين فيه
نظروا لانه لم يتاخر عن العامل الذي هو الابتداء بل تقدم عليه **قوله**
قاله التفاضل في شرح المفتاح نقلنا عن المحققين **قوله** عطف الجواز اي بنا
على انه يكون في المنسوق وفي الباب الثامن من المعنى انه لا يكون فيه عند
المحققين وانما يكون في التعت قليل لا وفي التوكيد نادرا **قوله** جواز حذفها
في المعنى ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك لانه قال حذف حرف العطف
ثم قال وحكي ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخروج على اضمارا وه
ويجوز البذل المذكور يعني الاضطراب انتهى وقال الرضي وقد تحذف او اي
دون معطوفها كما نقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سلكا لبنان او لبنا
وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما انتهى قال الزرقاني نقلنا عن
بعض شائحه والقرينة انما الجمع بينهما **قوله** لا الظاير مال الدنوي
كما الاول ان يقول ولا الشهر الحرم انتهى لتقديمه في التلاوة على ما ذكره
في اول ما صنفه لهما من ما قبلها لا شاهد فيه **قوله** لا الضالين
اي ما في غير معنى النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو توقيفية كما صرحوا
به في باب التبتة او الخبر **قوله** العطف على النصب المراد بالعقد ما كان من مرتبة
المسرات او البين والالف والمراد بالنصب مطلقا من مرتبة الاحاد وهو
شبهه الياد مخفف وهو وامي العبد من نافي ينفون اذا زاد وهذا الحكم
محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والضميمة دفعة واحدة او مع اتقا
نصله القرينة والافلام من ان يقال قبضت منه ثلاثة فمعه من ه

أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها قاله السمي **قوله** عطف
 النعت أراد بالجمع ما فوق الواحد المذكور هنا **الثاني** **قوله** ان
 الرزية الخ مثال ما حقه التسمية ومثال ما حقه الجمع قول أبي نواس
أقباها يوما ويوما وما والنا ويومها يوم الترحل خامس
 والحق انه مدة الإقامة ثمانية لان ما بعد الثالث خمسة ايام يوم الترحل
 فانتظر المعنى ومن وجه **قوله** لتناع الحكاية مع ما فيه نظر لان الناظم
 اطلق ان اقتراما العاطف بن يسطل الحكاية ولم يقيد ولا شراجه بالواو
 فقط بل هو وغالب الشراح اطلقوا بعضهم قيده بالواو والعاطف الصواب
 ان يجعل بدل هذا انه لا يسطل الحكاية التابع بها نحو من زيد او غير افرجع
 باب الحكاية **قوله** المعنوي حمل الترتيب عليه لانه الأكثر تبايني عليه **قوله**
 بعد وقد يكون للترتيب الذكري والنياد رانه جعلهما داخلين في كلام المصنف
 وقد ذكر المصنف في المعنى ان الترتيب نوعان ولم ينبه على فله الذكري لكن الظاهر
 انه هناك يريد الا المعنوي فلا ينبغي ادخال الذكري في كلامه والذليل على انه
 اراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالاية ونحوه فمفسر الخ وجوابه
 بان المعنى اراد فانه لو اراد الترتيب مطلقا لم يقع الايراد لاحتاج الى ذلك
 الجواب ويؤيد هذا ان الترتيب جعل كوزن العاطف للترتيب الذكري فيهما جوابا ثانيا
 وهذا يعلم ان كلام الترتيب او لاونايا غير متناهي سبب الذي اوقعه في ذلك المصنف
 كلام المعنى وهو مشكل كما يعلم بللراجعة ولو ان الترتيب اقتصر على ترتيب
 في كلام المصنف بالمعنوي ثم قال بعد ايراد الم الاية والحديث وهذا انما يخص
 الترتيب بالمعنوي ولو جعلت له والذكري حمل ما في الاية والحديث على الذكر
 لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب فلابق في المقال المعنى المقام الثاني
 على العارف باصايب الكلام والحاصل ان الاية ونحوها انما يترض بها اذا
 لم تكن العاطف للترتيب الذكري بل كانت للمعنوي فقط **قوله** وتعقيب كل

شي بحسبه كذا في المعنى قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان
 المقبر ما بعد في العادة مرتبان من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة
 تعقب في مثله بانتفا المهلة وقد تقصر والعادة تعقب بالعكس فان
 الزمان الطويل قد يستقر بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل العاطف
 وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول امر تعقب العرف
 بحصوله في زمان اقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال
 العاطف ما تراخي زمانه ووقعه من الاول سوا قصر في العرف او لا
 وانما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمال العاطف ما بعد بحسب
 العادة تعقبا وان طال الزمن استعمال حقيقي فتامه انتهى ولا يخفى
 ان كلام المصنف هنا ياتي من حمل التعقيب على هذا المعنى وانما ظاهر انه
 اراد ما يبادر منه بدليل اعتراضه الاتي عليه وما ذكره من جوابه كما
 امرنا انفا اليه **قوله** ورجليه يحتمل ان يكون رجليه منصوبا فاعمال غنسل
 فيكون من عطف الجرد وان يكون بالعطف على راسه فيكون اخبارا عن
 على الخفين **قوله** اي يابس السواد هذا انما على ان احوي بمعنى يابس
 من الجفاف وعليه فمعنى احوي صفة لفتا وقيل انه بمعنى الاسود
 من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسره هاتمان واحوي حال من
 الرعي واخر لتاسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لفتا فجعل فيها
 صفة لحوجا قاله في الباب الخامس من المعنى **قوله** فضة قد قال
 اللغاني هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان معنى الية لا يعقب ما قبله
 انتهى وفي الرعي اعلم ان افادة العاطف للترتيب بلا مهلة لا ينافي ما يكون الثاني
 المرتب يحصل تباينه في زمن طويل اذا كان اول اجزائه متقبلا
 تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض خضرة
 فان اخضرار الارض يتبدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة

فجي بالغا ولو قيل لم يصح نظرا الى تمام الاضطرار جازا انتهى وبه يندفع ما
 قاله اللقاني وقد يستغنى عن جواب المصنف بما تعلق في كلام الشارح بقا
 لغيره من ان التعقيب في كل شيء بحسبه الا ترى انهم جعلوا ترويح فلان
 قوله له من التعقيب **قوله** لا ينافي فوت الظاهر الخ قال لا يؤثر فيه
 مسامحة **قوله** وانما ابرز الظاهر لان الفعل الخ قال لا يؤثر فيه جملة ذلك
 من ذلك التعقيب محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال ان الفعل جري هنا على من
 هو له وانما الكد بالظهير لزيادة الايضاح **قوله** والاول نحو لم تتر الى آخره
 هذا بنا على ما في جفت الروابط من الباب الرابع من المعنى وفي الجملة
 السادسة مما له محل من الباب الثاني انه يجب ان يعجز اننا انخلصت
 المعنى السببية واخرجت عن الدطف في هذه الآية ونحوها وقول الى اننا
 في هذه الآية انما عاطفة تجوز او سهو وياتي تعليل كلامه هذه الخرجت في كلام
 الشافعي **قوله** يحس قال في الصباح من باب ضرب وقيل **قوله** ان كشف
 يوحى منه ان يحس مبنى للفاعل في صرح الاسموني على هذا الكتاب يحس فهو
 والمرفوع بالنيابة **قوله** واستشهد به البيت قال لا يؤثر في كون
 هذا البيت من حذو ان الشرطية محل نظر فليتأمل وجهه ان الثاني قوله
 فيه وايضا ذلك لانها لا تقترب بالجواب اذا صلح لمباشرة الاداة كما هنا
قوله اذا غار قال لا يؤثر في غايه قول بعضهم في قول الشاعر
ففيما بي طور الفرقان من البكا فاعني وطورا يحس ان قابض
وقوله يحس ان يجوز ان يكون من قولهم حسر البحر اذا غضب الماء عن
 ساحله ويجوز ان يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعوله محذوف
 انتهى فبراه قال اذا غضب الماء عن ساحله والشارح قال اذا
 غار فليتأمل انتهى ولا يخفى ما فيه لانه اذا غار غضبا كما هو ظاهر
قوله والما لم صرح الشافعي في بحث الجمل ذوات المحل بانها تلحقها التاليف

اللفظ وتختص بمطاف الجمل **قوله** وزعم قوم الى قوله وزعم الاخفش
 كانه لم يقل واعتبر من علي المعنى الاول بقوله تعالى لم جعل منها زوجا
 وعلى الثاني بنحو العجني ما منعت اليوم لم ما منعت اسما عجبا لان
 مجرد الاعتراض لا يقتضي انكار الحكم او تخلفه والذهاب الى خلافه كما
 في الفاظنا لم يذهب احد الى عدم افادتها الترتيب وتختلف التعقيب
 والمقصود بيان ان بعضهم ذهب الى ذلك هنا فلوجري هنا في التعبير
 على نظير ما مر في العالم بعد المقصود **قوله** واجيب بان لم الخ اجاب في
 المعنى خمسة لجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جملة اجوبته ان الزريرة
 اخرجت من ظهوره لم لم خلقت حواما من نصيراه **قوله** لترتيب الاخبار
 اي وليست للترتيب المعنوي والترتيب في الاخبار هو المعبر عنه بالترتيب
 الذكري وقد جعله من جملة الاجوبة عن آية النور في المعنى انما للترتيب
 الذكري **قوله** ولا تراخي بين الاخبار اي لا يتصور التراخي بينهما
 فتختلف في هذه الحالة عن ثم **قوله** قال في المعنى الى آخره قال لا يؤثر فيه
 اذ الذي فيه قول والظاهر انها واقعة موقع الثاني قوله كثر الردى الى آخره
 انتهى واقول كون لم بمعنى الفاعل لا يندفع الاعتراض لان الفا ايضا للترتيب
 ثم ان قوله المم وقد تقع موضع الفاعل ان يجعل هذا اشارة الى الرد على
 الاخفش فلو قال المم عقبه قوله كثر البيت وقوله تعالى ثم اتينا موسى
 الكتاب وقوله العجني الخ وبه اريد على الاخفش حيث زعم ان ثم الخ وعلى ابن
 مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه في الآية فتأمل **قوله** وجوابه
 ان الترتيب الخ قال لا يؤثر في توقف بعضهم في فهمه **قوله** وما حتى لم
 يتعرض لبيان معناه والناسب لما فعل في اخواتها السابقة بيان ذلك
 وهو ترتيب اجراما قبلها ذهنا **قوله** ويجعلون نحو جال القوم الخ هذا مقتضى
 صريحهم في باب الاستفاد حيث قالوا يخرج في الاسم الواقع بعد حتى ان يكون

منصوبا بفعل يفسره المذكور ونسبه اللغائي هناك على انه الحق خلافا لما
هنا وتعقب بان الكلام في المحللين مبني على اعتبارين كما بيناه في حواشي
الفاكي في باب الاشتغال **قوله** شرطه اربعة امور زاد في اشتراط حصول
الافادة فلو قال انك الايام حتى يوم لم يجز واعتراض بان هذا معلوم من
محض الكلام وايضا فانها مقتبة عن ذلك لان معناها كونه المعطوف
متصفا بزيادة او نقص بان يريد ذكره تعجبا ومبالغة في المعنى بحيث لو
لم يذكر لم يحصل الشهور به **قوله** او افرادا من جمع قال الدنوشر في نظر
اذا الظاهر ان الساة جزء من كل فرد اخل في الاول فلتامل انتهى وكذا شتخا
العلامة الغنبي رحمه الله بعدة تاملنا ذلك فوجدناه غير ناسي عن تحرير
في المسئلة وهو ان الحاج ان اراد به المجموع اتجه كلامه والتم لم يرد ذلك
بل لعل عطفه على ما قبله فلا ينظر في كلامه اذ لم يدخل في الاول كما تقدم كتب
الدنوشر بعد ثم رأت الشمني قال في حاشيته على المعنى قوله الثاني ان يكون بعضا
من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزا من كل خواص السمكة حتى
راسها يعني بعضها من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ او لم يكن وفي الشرح
اراد اما يكون جزيا من كل بل يتقابلته بالجزء من الكل والافلو اراد بان بعض
ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتعابلة وليس المراد بالحاج المجموع
من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزا لا جزيا انتهى والفرق
بين الجز والجزئي والكل والكللي ان الجز مقابل الكل والجزئي يتقابل الكللي
والكل هو المجموع او المركب من شيئين او اكثر والكللي هو التمام الذي لا يمنع
نفسه تصوره وقوع الشركة فيه انتهى كلام الشمني وتبين به ان ما قلناه
اولا نشأ عن تحرير فسقط قول المتعصب وهو اجماع الغنبي انتهى واقول
الذي تبين ان الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المعنى فاقاله القنع
وجيه نعم ما حاوله الشارح غير متعين **قوله** وضابطه ذلك انه الى اخره من هذا

امتنع ضربت الرجلين الا افضلهما لانه لا يجوز الا افضلهما لما ذكرنا من
ان شرط الاستئنا التصل ان يتناول **قوله** في غاية النقص المعنوي اي
كما هو قضية كلام المصنف وقال اللغائي ان قول القائل حتى الصبيان من النقص
الحسي كمن سأل الذرة لا المعنوي **قوله** وتبي شرط اخر قال شيخنا
العلامة الغنبي رحمه الله انظر هل يعني عن هذا الاشتراط اشتراط
الغاية في المعطوف وايضا هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام
في حتى انما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في او اذا كانت للتخسير والامانة
فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذ الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل
بخومات الناس حتى يحجم الذنب ولعله اوضح من امثاله وان كان لا يخلو
عن شيء اتمى وكان قد مر من ان المثال حتى عيد الفطر والافينوم الفطر
لا يمكن صومه لغة لانه بعد التقييد عنه بانه يوم فطر يستحيل صومه
فامل **قوله** سواء وجدت لفظ سوا او لا اي اولم توجد لكونه لا بد من وجود
ما يشبهها من ما ادرى وما ابالي ونحوها **قوله** بحيث يكون الى اخره فيه
اشارة الى الاعتراض على المصنف لان قوله هي الدخلة على جملة في محل المصدر
ظاهرة ان الذي في تاويل المصدر الجملة الدخلة عليها الهزة مقطوع انها
والهزة جميعا في تاويل المصدر واعلم ان التبادر من منبج المع ان هي الثانية
عائدة على هزة التسوية لا على ام كي الاولى والام بجعة الى عائدة هي ولا
المعطف بل كان ينبغي ان يقول الدخلة والشارح جعلها عائدة على ام حيث
قد مر بعد العاطف قوله المسبوق الخ لان المسبوق به هزة التسوية ام ولم يظهر
وجه ذلك وان كان صحيحا لان كلام المحللين في محل المصدر **قوله** واستثنى قال
الدنوشر في خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد ام الواقعة بعد هزة التسوية
والصحيح الجواز كما شئى عليه الموضع قال المرادي وقد عادت بيا من دون جملة
بقوله سواء عليك انصهرام بتايلة **قوله** اي لست ابالي الخ قال الدنوشر في

كان الاولى الاتيان بصدري ناي وهو الثاني كما اني بصدري واقع وهو الوقوع
وقد يقال قد رد ذلك بيانا للمعنى وانه جائز انتهي واعلم ان الدمايين
قال في هذا المثال قولهم لا ابالي اتمت ام قعدت الذي يظهر لي فيه ان الجملة
الواقعة بعده في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا اباليه
اي لا اكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل التلبس
لان معنى لا اكترث به لا اكتر فيه اذ رابه فجا التعليل من هذه الجهة
هذه او عدي الشارح ابالي هنا بنفسه حيث قال اي لست ابالي بعد وبعده
بالاحياء قال اي ما ابالي بتعوده الخ وفي تهذيب الاسماء اللغات ان النعمان
استعملوا لا ابالي به وهو صحيح وان زعم بعضهم انه لحس وان الصواب
لا اباليه فانه لم يسمع من العرب الا هكذا غلط فانه ثبت في الصحيحين
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء بسط الكلام
في ذلك **قوله** ام منكم قال الدنو نوري فيه نظره كان ينبغي ان يقول منكم كما مر
في قوله اي سوا عيكم الانذار وعنده فمطغ بالواو وكذا يقال في قوله ام
قيامه **قوله** كحكم الخ منه نظره يظهر بالتأمل في قولنا اقام زيد ام قاعد انتهى
ووجه ذلك ان المطلوب في هذا المثال التبيين لاحد الشيين المحكوم عليه
وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت **قوله** او متاخر عنها قال الثاني ظاهر
قول ابن الناطم في اقليم زيد ام قاعد يجوز ان يام ام قاعد جواز تقديم
علمهما **قوله** وان ادري اقرب الية يجوز ان يكون ما توقعه دون مبتدا
وما قبله خبر عنه ومطوف وان يتنازع قريب وبعيد ما والاظهر على قول
البصريين ان يرتفع ببعيد لانه قريب وعلي كل قام بين مفردين لان المراد
بهما السيول عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما مر في حواشي
الالفة واما قل ان ادري اقرب ما توقعه وان يجعل له ربي ام لا السيول
عنه الثاني ام يجعل له ربي ام لا ليس فيها مفرد يصلح للسؤال عنه **قوله**

واهي

واهي يكون الهاء في التسهيل ما يقتضي انه قليل وفي شرحه ان الاسكان في
السكرجي الا في الشعر **قوله** وتختلفين نحو انتم الخ وهذا ذكر اللغاتي ان ابن
الناظم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثله **قوله** خالي وان ادري اقرب
ما توقعه وان يجعل له ربي ام لا على ان ما توقعه وان غير سيول عنه فيما
قبل ام فيه مفرد **قوله** لان الارحج كون انتم الخ قال الدمايين لان الاستفهام
بالفعل اخفى منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي في هذه الية ترجيح تقديره فلا
على لونه مبتدأ بل يجوز الامران في نظر النحوي على حد سواء ذلك لان لفظة
مرحجا وهو كثرة ايتلا الفعل المهمة كما تقدم وللأسماء مرجحا وهو ناسب
للتعاطفين فاستويا وايضا فان الاستفهام العادل بالثمة ليس حقيقيا
فلا ينبغي على رايه ان تكون ام فيه متصلة **قوله** انها لا بل ام شاقا قال الثاني
جبري اول كلامه على التبيين فلما تبين له الخطا اضرب عنه محتماله بالشك
قوله والشا ليس جمع شاه الخ قال الدنو نوري ينظر ما مانع من جعل شاه
مفرد الشا **قوله** خلافا لان جني قال الدنو نوري قال الدمايين ان يذهب
ابن جني والغاية ان لم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكم عنه الشارح **قوله**
واخي ابن مالك الخ قال الدنو نوري ولكن ام المنقطعة عاطفة عند ابن مالك
قوله وحذفت الية قال الدنو نوري مراده انها محذوفة قبل ان والتقدير ان
هناك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بان **قوله** وانتصب شا الخ قال الدنو نوري
ينهم منه ان في محذوفة بتلجهم ولا يجوز ان يمتطع جهم على جنة لان ام
المنقطعة ليست عاطفة الاعلى رايي تقدم وقوله في جنة من جنة التمني
والتمديد بل يشهدا بجمعيتي في جنة ولد يقال فيما بعده والشاهد في ام
الاولى والثانية كما نعلمه ظاهر كلام الشم **قوله** كما انها الخ قال الدنو نوري هذه
تول ابى عبدة فقط كما في المعنى **قوله** بعد الطلب اي بعد صيغة الطلب لانه
لا طلب في التخيير والاباحة والظاهر ان المواد بالطلب الامر اذا استفهام

لا يتأتى به تخيير ولا اباحة وكذا اباقي انواع الطلب فليتا مل في الرضى ما يخالفه
في غير الاستفهام **قوله** او للاباحة ليس مرادهم الاباحة الشرعية لان الكلام
في معاني او قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل والعرف في اي
وقت كان وعند اي قوم كانوا **قوله** اوللا بهام المنهوم من كلام الخوئين
ان الإبهام هو التشكيك ومعنى كلام المطول والمختصر انه غير لان فيها
بعد قول التلخيص او التشكيك ما نصه او الإبهام ومثله بالآية وقال الحنف
الفرق بين التشكيك ان المقصود في الاول الاختفاء بحسب بادى الزمان
انتهى وأما الفرق بين الشك والإبهام فواضح قال بعضهم الشك مستوي
فيه التكلم والمخاطبة والإبهام يتعلق بالمخاطبة فقط بخلاف التكلم فانه عالم
بحقيقة الامر **قوله** نحو انا او اياكم الخ قال الدنوشري فيه نظرا لم يقع او
فيه بعد الخبر وكذا يقال في التقسيم فيما ياتي وفي كلام السارح اشارة الى ما
قلنا حيث قال فيكون الشاهد في او الثانية انتهى وقول لا يخفى ان هذا النظر
كليل لان المقصود بالآية ولم يعمى ان الشاهد في الاولى والثانية وحمل كلام
على الثانية يمكن كما فعل السارح وقوله وكذا يقال في التقسيم لا يظهر وجهه اذ
اوتي او فعل او حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم الا ان يقال الخبر انما هو
في الحقيقة ولا يخفى ما فيه اذا الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هذا يحتاج الى اشتراط
تقدم الخبر في التقسيم ويأتي ما فيه وكان اللائق بالدنوشري ان يبين وجه
تخصيص الشاهد بالثانية الذي اشار اليه السارح وقد تقدم الكلام
الخبري دون الاولى لعدم تقدمه لان واسمها ليس بالكلام لكن قيل بان
قوله علي هدي او في ضلال مبين خبر عن الاول وحق خبر الثاني او بالعكس اذا لا
يتبين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لكونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير
متعلقه شيئا وحديثه فالشاهد في الاولى والثانية **قوله** والمفصيل
ظاهر كلامه ان التفصيل غير التقسيم وقال في المفتي بعد ان ذكر ان ابن مالك

تارة عبرة بالتقسيم وتارة بالتفريق الجود ما نصه وغيره عدل عن العبارة غير
بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا اكرهوا هودا او نصاري انتهى وهذا
يقتضي تارة في التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناطم بهذه الآية هو
للتقسيم والعجب ان سراج المفتي كالسارح لم يمتنعوا المعارضة الاوضح
للمفتي ولا يقال التفصيل يستدعي سبق اجمال بخلاف التقسيم كما قد يتخيل
من كلامهم لانه مد فوج بان التقسيم يستدعي تقدم ما يساوي الاقسام قال
الشمي وقال اللقاني الفرق بين التفصيل والتقسيم ان التفصيل يبين الامور
المجمعة بلفظ واحد والتقسيم يبين لما دخل تحت حقيقة واحدة ففي
الآية جمعت الآية اليهود والنصارى في لفظ واحد وهو النصير المسند اليه قال
التلخيص لجمع مقولهم فيه وبذلك فيما بعد **قوله** فقالوا الكلام جري الى
الشارة الى دفع ما يقال التفصيل انما يكون في الخبر لا في الطلب وهو في الآية في الطلب
وهو كون او حاصل الجواب انه انما هو في الخبر اذا التفصيل الذي في اول الجمل
الذي في قوله او هو خبر وهذا انما على التفصيل لا بد ان يتقدم الخبر كما هو
تضيعة عطفه على الشك لكن صرح الساطبي كما نقلناه في حواشي الا لانه بان
ما بعد التخيير والاباحة والشك والإبهام من معاني او يكون بعد الطلب والخبر
وحديثه فينبغي ان يقدم على قوله وللتفصيل بعد العاطفة والتقدير
ويكون للتفصيل ويدل له ما ياتي من حكاية الفراء والحق ان السارح انما قصد
تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع او في الآية بعد الخبر اذ لم نر من صرح بان
تقدم الخبر فيما بعد الشك والإبهام والعطف في الكلام الم لا يقتضي للمعرف من
انقطاع عما قبله في التقدير فتأمل **قوله** وعدل عنه في التسهيل الخ قال في شرح
التبصرة اولي من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود قال
الدمايني لم اتحقق الى الان الفرق بين التقسيم والتفريق الجود على وجه
يكونان به تباين حتى اذا وجدنا في قول التقسيم بآتي في محل قلنا

يسوع الاتيان بما شئت من الواو او ولكن استعمال الواو اجود وقال الثماني
يكن الفرق بان التقسيم جعل الشيء اقساما يستدعي تقديم ما يتناول الاقسام
سواء كان كلياً نحو الكلمة المفعول وحرف او كلاً نحو انسان صدر ور صالح
او سلاسل راما التفرقة في وقطع الاتصال بين شيئين فالكثرة وذلك لا يستدعي
تقديم ما يتناول فهو اعم من التقسيم عما مطلقاً وبعبارة اخرى التقسيم
يقع في كلي المذكورات او كلاً المذكورات يقع في المذكورات **قوله** اذهب الى زيد
الجملة التي في قوله او بعد غير الجبر والعطف مقضي لخلاف ذلك
فان قوله وللانضاب معطوف على قوله قبل للشك المسترط فيه وقوع او بعد
الخبر فيكون ما عطوف عليه كذا لا يمكن ان يقدم له عامل يكون به منعطفاً عما قبله
كان يقدم رتاني بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعض المشايخ ان
او الاضربية ليست بعاطفة انتهى وهو بعد معرفة ما نقلناه عن الشاطبي
غير محرز وكان ينبغي الجزم بتقديم العامل وتقديمه في قول المصنف والتفصيل
لا هنا الوهم المشترك للتفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر بقدر **قوله**
ويجوز ان يقال الذي في قوله ان ذلك هوهم انهم اما فرق بلجم واما فرق
سايغ والفرض الحكم عليهم بانهم جمع الوصفين وذلك لبيان لا بما او على
معناها وكتب شيخنا القنبري رحمه الله بعد ما قول لا مضافة لان المقام يقتضي
المحصى في القسمين لم يكتب الذي في قوله ان بعض المشايخ لا مانع ان يكون او
حينئذ للتفصيل او يقال انه لا مانع من كون القوم اما بلجمون فقط
او سايغون فقط **قوله** على هذا اي على معنى التفصيل والحال
للمقدرة التي يكون حصول مضمونها متاخراً عن حصول مضمونها عاملاً
والعامل فيهما هداية والهداية نصب الدليل ولا شك في تاخر السكره
والسكر عنه لان المراد بالسكر العمل بما بين له وما كفر ضده وليس باعتبارين
نصب الدليل نكح **قوله** سأل صاحب ابن عباد القاضي عبد

الجبار عن هذه الآية فقال كيف قور بين لفظي فاعل وفعله واحدهما
للمبالغة دون الاخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر
بازاها قليل وكل كفر عظيم فجاءا كرمين لفظ المبالغة وكفر بلفظها
قوله والي ذلك اشار الخ قال الذي في قوله قد يقال ان كلام الناظم
صريح في انها مثل او في المعنى لا في العطف **قوله** واما الذي قال الرزقاني
اي الخفيفة واما الخفيفة من الثقيلة فهي حرف ابتدائي غير عامل
خلافاً للاخفئس ويونس فلانها يربان انها عاملة واسمها ضمير شأن
مخذوف والجملة خبرها قال في المعنى وانما لم تعمل لدخولها على
الجمليتين انتهى بالمعنى وظاهر كلام الدماميني انها حينئذ تفيد
الاستدراك وذلك لانه نظري الفرق بان الخفيفة والخفيفة حيث
دخلت على جملة فقال انظر **قوله** خلافاً ليونس قال الرزقاني قال ابن
عقيل في شرح التسهيل في عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما
قبلها من واو انتهى فان قلت فما الذي يقوله فيما قام زيد لكن
عمرو هل يمنع ذلك او يجوز فاجبه فاجوب انه يجوز قال
الرضي وذهب يونس الى ان لكن في جميع مواضعها تخفف من الثقيلة
وليست بحرف عطف ولها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو
عليها ففي المفرد يقدم الدال على بعدها انتهى المقصود منه اذا
قرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انها عند
يونس تخفف من الثقيلة ومع ذلك تفيد الاستدراك **قوله**
وان تسبق بنفي هل النفي خاص بالحروف او لو كان بالافعال النافية
والاسماء اذا كان بالحروف فهل هو عام في جميعها او خاص بما وانظر
لم لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل
بانها اذا قبلها جملة لا تكون بعد الاستفهام **قوله** وان لا تقترب

بالواو الاقتران ان يشمل ما اذا كانت تالية او غير تالية والظاهر ان المراد
 ان تكون تالية بقرينة ما سياتي وخصوا الاقتران بالواو ولم يعمموا
 العاطف كما في بل الظاهر لعدم تاتي غير الواو هنا **قوله** فقل عطف
 على صالح قال الزرقاني اي فقل الجرح عطف على صالح وهذا هو الذي
 عول عليه هنا لجعله ماذكرا مثالا للمعطوف المقدر وقوله وقد يجاز
 مقدر اي وقيل الجرح مجازا مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا ان التقدير
 المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ
 الجار والمجرور وهو ليس جملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور
 بذلا ماله ابن المصنف **قوله** لكن وقتا يجهل الخ قال الزرقاني لما كان
 عدم خسية حذره ربا يتوهم منها انه كذلك في قتاله استدراك
 على ذلك وبين انه في الحرب ليس كذلك **قوله** تجلاد الجليلين الى اخره
 و ذلك لاستقلال الحمل استقلال تاما **قوله** وقال ابن ابي الربيع ينبغي
 على قوله ان تكون الواو قبلها زائدة **قوله** حيي كانه مسكوت عنه الى اخره
 قال الدنوسري ليس هذا معنى سلب الحكم وكان الشارح اراد ان يحمل كلام
 الموضع على ما قاله الشيخ سعد الدين في الطول فانه قال معنى الاضرب ان
 تجعل التسويغ في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم ان يلابسه
 فتخرجاني زيدا بل هو يحتمل حيي زيدا وعدم مجبه وفي كلام ابن الحاجب
 انه يقتضي عدم المجي قطعا اذا انضم اليه لا نحو جاني لا بل عمرو
 فهو يفيد عدم حيي زيدا قطعا انتهى فكل كلام الموضع صريح فيما قاله ابن
 الحاجب فلا يصح حمل التثنية على ما قاله السعد وان كانت عبارة
 في الغني تفيد موافقته له انتهى وبغير خطه بجانبه ما نصه
 وقال السيد في حاشيته على هذا الحمل قد وقع في كلام ابن الحاجب ان
 الحكم على الاول كان غلطاً واراد ان يقع النسبة عليه والاختصار عنه

كان غلطاً كما يدل عليه كلامه صريحاً وصرح به ايضا شارحوا كلامه واما
 انه يدل على انتفاء السند عن الاول فيسلم يقل به احد ولا يرعى به ذو
 ادب ويخطئه ايضا نقل كلام السيد في نزح الفتح وهذا يعني نقله
 لانه بعناه انتهى وقول قد اشار المصنف في الحواشي كما بيناه في حاشية
 الالفية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل البات امر او نفيه عنه
 لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتاً عنه لانه دخل في نقيض الحكم
 وهو لا حكم ولم يدخول في نقيض المحكوم به وهو القيام مثلاً في زيد
 قيام بل عمرو وهو لا قيام وهذا الصنف تابع للجمهور لا يبين
 الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابقاً للمشروح خلافاً لما قاله الدنوسري
 لكن قول التثنية فالتقاسم لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم
 به ولان الاظهر ان يقول فثبت القيام في المثالين لعمرو ولا يزيد تقدير
قوله فالقيام في المثالين قال الدنوسري فيه نظراً لثابت لعمرو في الثاني
 الامر بالقيام فليتامل انتهى يعني قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله
 او لا حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم
 عليه بشي سلب الحكم المقصود بالمعطف عنه **قوله** افراد معطوفين
 خالف فيه بعضهم وفي الرضي واما بل فاما يلزم مفرداً وجملة
 والتي يليها جملة فابديتها الانتقال الى جملة اخرى اهم من الاولى وقد
 تكون تدارك الفلظ ومثله في الفصل والوصل وعلى حيي بل عطف
 في الجمل جري الامام النووي في المنهاج في مسئلة الاجتهاد
 حيث قال او ما بول لم يجتهد على الصحيح بل يخطئان ونقل شرحه
 هناك ان ابن مالك يقول بانها تعطف الجمل والذي ذكره ابن هشام
 انه لم يحل بذلك الا انه فانظر حواشينا على الالفية هذا او لرب من
 حكمها اذا لم يفرد معطوفها كما فعل في التثنية فانظر الغني **قوله**

فارجاء به هل الاستفهام داخل في الاجابة **قوله** ومعناه بعد الاولين الخ
 الحاصل انها تفيد بعد الاولين امرين تاسيسين ازالة الحكم عما قبلها
 وجعله لما بعد ها وبعد الاخير من امرين تأكيديين وهو تقرير ما قبلها
 وتاسيسي وهو اثبات بقيضه لما بعد ها **قوله** حتى كانه الخ ما سبب هذه
 العبارة المؤذنه بعدم تحقق ما ذكره ولا سقط الكاف وقد تحمل كان
 للتحقيق **قوله** واجاز المبرد مع هذا الخ قال الدنو شري فلاحه
 انها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفي او هي لما قبلها وهذا لا يقول
 به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه
 او الحكم متحقق له وعبارة الطول تفيد ما قلناه وهي ومنه ذهب المبرد
 انها بعد النفي تفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم
 متحقق البتة له فمعنا ما جاني زيد بل عمرو بل ما جاني عمرو فعدم
 جحي عمرو ومتحقق وجحي زيد وعدم جحيه على الاحتمال او جحيه متحقق انتهى
 والحق ان قول السمع مع هذا مراده به انها تفيد ما قلناه في بعض التراكيب
 مع افادتها في البعض الآخر التقدير المذكور ولا يختص به عندنا بل يجوز
 خروجه عنه لا ذكره ونقل في الطول عن الجمهور انها بعد النفي تفيد نبوت
 الحكم للتابع مع السكوت عن نبوته واستفادته عن المتبوع فمعنى ما جاني زيد
 بل عمرو نبوت الجحي لعمرو مع احتمال جحي زيد وعدم جحيه وهذا لا يوافق
 ما هنا من انها بعد النفي والتمهي لتحرير الحكم على غير مذهب المبرد انتهى
 ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا اقتضيه قول المصنف واجازانه صريح
 في اجازتها ما قاله الجمهور والاقوال وذهب المبرد الخ فلا ينبغي ان يثبت
 مخالفة الطول للشارح وحده **قوله** وتزاد الخ اخبره هكذا في الغني قال
 الدمايني وهو محل نظر فقد قال الرضي واذا ثبت لا الى بل بعد الاجابة بخرواق
 زيد بل عمرو واخر زيد بل عمرو ان ثبت بلا القيام عن زيد وابسته لعمرو ولو لم

نحي

نحي بلا كان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في
 اخر زيد بل عمرو اي لا تضرب زيد بل اضرب عمرو ولو لا المذكور لاحتمل
 ان يكون امرا يضرب زيد وان لا يكون مع الامر يضرب عمرو وهذا الكلام هو
 نص في ان الواقعة قبل بل ليست بزايدة بل انها لتاسيس معنى لم يكن
قوله كسفه بفتح الكاف التغيير الى السواد والاقول الغيبوبة **قوله**
 والثاني كقوله وما هجرتك الى اخره لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة
 لان شرطها افراد معطوفها وزاد في جملة فقوله او لا تزداد لا قبل بل المراد
 بل من حيث هي اعم من ان تكون عاطفة او لا فلما كان على الشارح ان يفرض مفهوم
 الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف في الغني انما ذكرها
 بعد الكلام على حكم بل اذ ادخلت على الجمل تكون للاضراب اما مع الابطال او
 الانتقال **قوله** واما لا في معطوفها الخ قال الدمشقي قال الرضي اعلم ان لا في
 الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع ولا يجب الا بعد خبر موجب او امر ولا
 يجي بعد الاستفهام والعرض والتمهي والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد
 النفي انتهى وقوله ولا يجب اي لا يثبت وفي كلام بعض شراح الغنية في مخالفة
 هذا واستعمل المصنف في قوله شرط جمع الكثرة موضع جمع القلة لا شرط
 ليس له جمع قلة وحينئذ فليس هذا من القليل لان محل ذلك ما اذا كان
 جمع قلة ونفي عليه من الشرط ان لا تقترب بما طغى وقد ذكره في الغني فقال
 الثاني ان تقترب بما طغى فاذا قيل جازي زيد بل عمرو فالعاطفة بل ولا وما
 قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو فالعاطفة الواو ولا
 تركيد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطوف بلا وهو تقدم النفي وقد
 اجتمعا ايضا في الاضالين وسيد كرام هذا انتهى وقوله واستعمل المصنف الخ يعني على خلاف
 ما حققه السعد في العلويج في ان الجمعين انما يخرقان في العانة لا في البعد او قوله ان شرط
 ليس له جمع قلة لا يفترض بقوله تعالى فقد جاسا اهلها وافعال من جموع القلة

لان ذلك جمع شرط بفتح الواو بمعنى علامة لجمع شرط يسكون الواو بمعنى الزام الشيء
 والتزامه **قوله** افراد معطوفين ما قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل
 والوصل لانها موضوعه لان ينفي بها ما او جبهته للتبوع وذلك ظاهر
 في المفردات وانما في حكمها نحو قولك زيد قائم ينافي ليس بغيره
 لا غير وليس قائم ولا تصور في الجمل التي لا حمل لها من الاعراب وما قولك
 زيد وجهه حسن لا فعله قبح لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد
 صحته قياسا لان معنى قولك زيد حسن الوجه لا يبيح الفعل **قوله**
 بايجاب قال الزرقاني اي بالبيان خبري لان الامراض ايضا بايجاب لكن
 غير خبري فقد ظهر التباين بين المعطوف والمعطوف عليه لم ات
 الدما ميني استظهر فيما اذا انتقص النفي بالا ان يكون مما تقدمه
 الايجاب نحو ما قام القوم الا زيد الا غيره قال اذا التقدير قام زيد لا غيره
 ونقل عن السكاكي ومن تبعه انهم ينفون مثل هذه التركيب فانظروا **قوله**
 فلا يجوز جاني رجل لا زيد قال الزرقاني قد وقع الجحاش فيما اذا قيل جاني جلال
 لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض سيوخوا هو سلمه لصدق رجال علي زيد
 واستشكل ذلك بان هذا في الاستثنا جاز والذم يظهر ان التعاطفين هنا
 متباينان باعتبار الافراد والجمعية **قوله** مع ان بعض المتأخرين الخ
 هو الفاضل ابو حامد احمد بن الحسين بن الشيخ الامام ابي الحسن علي
 بن الحسين السبكي واجابه والده بما حاصله ان معنى قام رجل وزيد
 قام رجل غير زيد وزيد واستفيد التقييد من المعطوف لانه يقتضي
 المفارقة وللتكلم مقصود صحيح في اهتمام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود
 زايد على المفارقة الحاصلة بدون المعطوف يظهر ان يتبع العطف لان
 معنى كلام العرب على الاجاز والاختصار وانما بعد الي الاطباء المقصود
 لا يحصل به انه فاذا لم يحصل مقصوده فيظهر انشاعه ولا يبعد الى الجمل

ما قدر علي واحده ولا الى المعطف ما قدر عليه بدونه واعلم ان مما
 استشكل به اليها السبكي الشرط المذكور مخالفة لقول البيانين شرط
 قصر الوصف على الصفة افراد عدم تنا في الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر
 واجابه والده بان معنى عدم تنا في الوصفين امكان صدقهما على ذات
 واحدة بخلاف المتباينين كالعالم والجاهل لا الوصف باحدهما ينفي الوصف
 بالآخر لاستحالة اجتماعهما واما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان
 كان معناهما متباينين والتباين اعم من التنا في تلك متباينين متباينان
 ولا عكس والبيانين لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم
 يشترطوا التنا في الاخر ما حرره في رسالة سماها نيل العلا في العطف بلا
قوله بدليل جواز اختصم الخ قال الزرقاني المعطوف في الاول اختصم وفي الثاني
 يستند تقديره ههنا في الثالث ان ولا يصح ان يقال اختصم عمرو وهما
 عمرو ولا ان عمرا **قوله** وان زيد الامير قائما قال الزرقاني كذا في النسخ مع
 ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده فيطبق احدهما قاله الرضوي
 في اخر باب المعطف وفي التسهيل ايضا انه يطابق احدهما قال ابن عقيل
 والذي يظهر كون الحكم الاول نحو زيد لا هند قائم **قوله** يدل في تفسيره اي
 قال الجماعة في تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس الملك فانفع قولهم
 لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جديك او ينفعك جديك **قوله** قاله
 في القاموس قال الزرقاني اي قاله يسه الخ ولم يذكر انه مقصور للضرورة انتهى
 وهذا امر ظاهر لان صاحب القاموس بعد بيان لفظ تنوفا من حيث
 هي لا يفيد كونه في البيت **قوله** لعدم ارتفاعها اي الجبال الصغار **قوله**
 ولم يكن مدخولها مفرد الخ يعني ان جملة شروط كونها عاطفة ان لا يكون
 مدخولها ما ذكر فان كان مدخولها ذلك فهي غير عاطفة وذلك لان مدخول
 الاول ما ذكر مع انها مستوفية للشروط كلها حتى لا تنفك العاطفة استدارك

الشع على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر **قوله** وليست عاطفة لذلك
ان تقول حينئذ ما سبب جعل بل العاطفة واهمال لا وقوله ولا رد لما قبلها
صريح في انها ليست بزايدة لانها حينئذ مفيدة للنفي ولما اقال الدماميني
ان ما قاله ظاهرا من لقوله في بل ان لا تزداد قبلها لتوكيد الاضراب بعد
الايجاب والتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي انتهى قال الزرقاني ويمكن ان يقال
المعنى رد لما قبلها المستفاد من بل وجعلية فهي مفيدة لما افادته بل حيث
كانت مفيدة لذلك كانت مؤكدة **فصل** **قوله** ولا يحسن الى الخ فيه
اشارة الى ان الامر في قول الناظم فافصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل
فيه في عرف المصنفين والقرينة قوله وبلا فصل ورد ولم يشبه على ترتيب
الفاصل واحسنه الفصل بالتوكيد واقوله بلا بينهما البواقي وبها الناظم
على حسن الفصل بالتوكيد بالتخصيص عليه مع سموله فافصل له وذكر
المفاهيم بعد العام بشعر بربته **قوله** في احد الوجهين وهو ان زوجك
عطفه على الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما يأتي قريبا من انه هو
مفعول العامل هو المعطوف والتقدير ويسكن والمعطوف على الاول
من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل **قوله** والفاصل الخ قال
الدنوي قد يقال كان الاول ان يقول هالا الهالك لا يخفى وكان الاول
ايضا ان يضم اليها الضمير اللهم الا ان يقال ان الفصل بها كالفصل لكونها
علامة اعراب فليست اصل **قوله** او وجود فاصل بلا الخ قال الدنوي في هذا
واخل في قولها قبل اربعد وجود فاصل اي فاصل كان الخ الا ان يخبر الاول
بان يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف المعطوف وقول الشافعي في ذلك
الخ ظاهر في انه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لاحسا وان لم
يكن بين المعطوف عليه والعاطف انما ولا يخفى انه غفلة عن ظاهر
اللام وان قول المصنف اول بين التابع وقوله ما بين العاطف

والمعطوف

والمعطوف صريح في عبارة التسمية وانه لا بد في الاول من تقدم الفاصل
على حرف المعطوف ثم فائدة النص على هذا الاخير الرد على مني حيث
قال ان الاية من قبيل المعطوف بفاصل ولا حجة في ذلك لانها
انما دخلت بعد واو المعطوف والذي يحصل به انما يأتي قبل واو المعطوف
قوله الابا عادة الخافض قيل هذا استثناء منقطع لان المعطوف حينئذ
على الخافض والخفوض لا على الخفوض ولا يخفى ان ما قاله من المعطوف
على الخافض والخفوض خلاف صريح كلام المصنف قال الناظم والحق ان المعطوف
على الخفوض لكن كل العامل في الارض اللام الاولى والثانية كعدم
او الثانية يجرى فيه ما ياتي عن الجامي في عود الاسم **قوله** قال
ابا والارض كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقال وهو التلاوة وهو
والاول جابر كانه عليه ابها السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب نقله
الدماميني في بحث من الجارة واطال في ذلك واستدل على خصوص
هذا الذي وقع هنا بقوله صلى الله عليه وسلم حين سأل عن الخمر ما انزل
الله على فيها شيئا الا هذه الاية الجامعة العادة من حمل يقال ذرة خير ابره
كذا وبنية في صحيح البخاري وكذلك في مسلم ورويه بخط النووي وغيره
قوله علي الها قال الدنوي كان الاول ان يقول علي ها الا ان يقال ان
الضمير هو الواحد ها والالف ليست من الضمير **قوله**
واعيد المضاف جره حينئذ بالاول قاله الجامي قال والثاني
كعدم معني بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا تضاق الا الى تعدد
وقيل جره بالثاني كما في الحرفي الزايد في كفي بالله **قوله**
وناق الخ قال الدنوي واستدل به بما ذكره في تخرج القرآن على خلافه
القران بما ينافيه قول السعد ان التخرج على خلافه من هب الجمهور
بنا في الفصاحة الا ان يقال يحمل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور انتهى

هذا هو الوجه الثاني في قوله ولا يحسن الى الخ

واقول هذا الذي يتد به كلام السعد يمين انه مراده وانما عبر عما قاله لان
 الغالب قوة دليل الجمهور لكن يتقن ان المصنف صرح بان الموضع قد لا يخرج
 الاعلى وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نسخ المومنين بالادغام
 واستشكاه الدمايني بكلام السعد والحق انه ينبغي في الفصاحة موافقة
 وجهها نحو ما يشتد ضعفه **قوله** كخبرة منه تكتيف على المصنف لان كلامه
 يوم انما غير سبعية لكن حذرة يقر ايسالون بالتحقيق فهل ابن عباس
 والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع السارح **قوله** خلافا للزمخشري قال
 التتاراني كتب صاحب الكشاف هنا حاشية حاصلها ان عطف وكفر به
 على صفة عن سبيل الله الوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله
 متقد ان معني مكانه لا فصل بالاجنب بين سبيل الله وما عطف عليه
 ولا عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال وصد عن
 سبيل الله والسجدة الحرام الثاني ان هذه التقديم لفرض العنابة
 ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه **قوله** عليه قال الدنوشري
 نايب فاعل عطف والضمير المصدر وضمير انه عايد الى السجدة
قوله والتقدير الى اخره قال الدنوشري فيه انه يلزم عليه
 ايضا عمل الجار محذوف في غير المواضع المشهورة اللهم الا ان يقال محل
 المنع اذا حذفت استقلالها وما بطريق التبع فلا **قوله** والصواب الى اخره
 قال الدنوشري هو مخالف لقوله هنا وليس يلزم الخ انتهى اي لان قول الضوا
 يقتضي لزوم ذلك ثم انظر هل لا اورد انه يلزم حذف الجار مع بقاء عمله
 ويجاب بما تقدم ما مررت به صانع لكن طالع من قوة الدلالة عليه بتقدم
 ذكره او اورد بعضهم ان ما قاله في المعنى يورث الى تعطيل مسيلة
 العطف على الجرم وبدون اعادة الجار اذ تقدير الجار ممكن في كل جنس
 من جنسياتهم كقراءة حمزة ويجاب بان الاصل عدم حذف الجار فلا

انما جاز قبل ثلثه بصلته التي من جملتها
 والسجدة الحرام المعطوف على سبيل الله

تركب

تركب الاعند قوة الداعي كالمعطف على الصد قبل استحالة **قوله** في المعنى
 والاستقبال **قوله** قال الدنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المعنى
 والاستقبال دون ذكر الحال ثم رافقني على التوقف في كلام السارح شيخنا
 ابو بكر الشواني **قوله** معطف في الاولي اثرن الخ كتب شيخنا العلامة الفيني بمسند
 نسخة الدنوشري قد يقال ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول
 فلم يقل السارح معطف في الاولي اثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بان محل
 توليهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن المعطف
 حرفا متبعا كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال ابن الهمام ثم ينظر بكل
 تقدير محل اثرن من الاعراب لا جاز ان يكون الجرم لعدم دخول الافعال ولا
 جاز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا اذا فرض ان المعطوف على مجرور
 فقط الهم ان يقال محل توليهم الجرم لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على
 سبيل الاستقلال اما اذا كان على سبيل التبع كما اضاف في محل فان قلت
 مر حوايا الجملة الفطرية تقع في محل جرم فلم يكن فائرن في محل جرم ولا
 اشكال قلت الفرض ان المعطوف هو الفعل وحده بما صرحوا به في الجملة
 بارها فليتأمل **قوله** معطف دارج الخ قال الدنوشري قد يقال لفظ دارج
 معطوف على محل جملة جرمي لكونها صفة للتكثير وليس من عطف الاسم
 على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما اشبهه وكتب شيخنا
 بعد هو قد يجاب بان ما كان المقصود من الجملة هو المحذوف
 مع ذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجرم في دارج ما هو فليجرب
 ثم كتب الدنوشري بعد هو ردنا النظر في ذلك والذي استقر عليه
 الحال ان العامل فيه ام لانه معطوف على الصفة والعامل
 في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون توليهم عطف الاسم على الفعل
 فيه مسامحة سهلها من فليستأمل ثم كتب الفيني بعده اقول

لم تحرر المسئلة كما ينبغي فان شئت اردت النظر هو قولهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتضى لان لا يكون العامل هنا ام لانه لم يعمل في المتبوع اذ هو جزم الجملة هو المصولة لام وهو من حيث كذا ليس محولا لام ودعوى ان المعطوف عليه هنا هو الجملة وان قولهم عطفا الاسم على الفعل فيه مسامحة لما لا يخفى ثم كتب الله نوحري لم يبين سند المسح ولا سلك عاقل الا قوله دارج من عطفا الصفة على مثلها انتهى اصل السؤال والجواب ما خذ ان من كلامه هو الشها سمي كما بيناه في حواشينا على الالفية **قوله** سهو قال الله نوحري والما الشاهي هو الجواز كون بيضا فمقول لفعل محذوف يفسره معدي المحذوف على وزان رب رجل صالح لقيته وان كان الخبر فيما نحن فيه محذوف فافهمو مشكل اذ يلزم عليه حذف الخبر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الفيني بعده وقد يقال ايضا ان الصبي لم يسه وانما ام عطفا فهو موقوف فنصب اذ عطفا البيان كالنعت في جواز القطع كما مر جوابه وحينئذ فمقول ولا يجوز نصبها هو عين كلام الصبي **فصل قوله** وتشاركهما في ذلك ام كذلك ثم لما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال لهما او تواسي ثم او توابا خيرا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدوزي وانما لم يذكر المصنف ام لعل ذلك بالنسبة الى الفاء والواو انتهى وسياتي ان الشارح على اقتصار المصنف بالتسمية للناظم وكان الاولى للشارح ان يذكر من اقتضاه المصنف والناظم با قال الله نوحري والاولى بالله نوحري ان يكتب ما هذا هناك **قوله** وهذا الفعل المحذوف الخ قال الله نوحري فيه نظران الظاهر انه من عطفا الجمل لام عطفا المفردات وان كانت عبارة الشئ محتملة لذلك وكذا فيما بعده **قوله** وتسمى الفا العاطفة على مقدرة فصيحته في التخصيص ان المحذوف قد يكون جملة سبب لمذكور وخوفا فنجرت ان قد رخص به

ويجوز ان يقدرفان ضربت بها فتد التجرت قال السعد وظاهر كلامه صاحب الكشاف ان نسبتها فصيحته انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطاً وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحته على التقديرين انتهى وسبب تسميتها فصيحته انه لما ذكر عقب الامر بالضرب الا تجار دل على ان المطلوب بالامر الا تجار فلذا حذف الضرب وانما يسه على هذه الفائدة الفصيحة وفيها ايضا على تقدير نضرب بها دلالة على ان المأمور التزم الامر وتسميتها حينئذ فصيحته من الجواز العقلي **قوله** فهو من عطفا الامري دال الامر اذ قوله ليس ليس بامر بل الامر مستفاد من الكلام **قوله** نحو والذين يتوكلوا الله واولادهم والايمن نقل السيد السهمودي في تاريخ المدينة عن صاحب القاموس واقره من اسم المدينة الايمان واستدل بالاية وحينئذ فالعطف بلا تقدير مع التوكل يعني التوكل **قوله** محطوف على اسكن قال الله نوحري فيه نظرا اذ ان من عطفا الجمل وكذا يقال فيما اشبهه **قوله** فهو من عطفا جملة على جملة قال الله نوحري فيه رد على قول المتن سابقا يجوز عطفا على اسلا الخ فانه ظاهر في ان المعطوف العامل وحده لا الجملة فيلزم ان لا يقال انما قال ذلك على سبيل التجوز فليست فانه في مسئلة الممول المجزوء المعطوف في الجار وحده لا هو مع المجزوء **قوله** وفي السهيل لا يشترط الخ فيه بعد ما نقله الشارح انه يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بمنزلة مباشر العامل وفي اقسام المعطوف من الباب الرابع من المصنف وشرطه اي المعطوف ان كان توجه العامل الى المعطوف **قوله** الانصارية اشارة الى ان ما اقتضاه صنيع المصنف الاية مسوقة للشا على المهاجرين غير صحيح **قوله** بالواو والفاء المعنى فيجاء في الكلام على قوله تعالى خلقتكم من نفسي واحدة ثم جعل منها زوجا ان لم عاطفة على محذوف اي من نفسي هو

واحدة اشياء لم خلق منها زاده جنة فتم تشارك الواو والفاء في جواز
حذف المعطوف عليه وموجب الحذف في الآية دفع لزوم ان تكون الذرية
قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل تم للترتيب في الاخبار **قوله** وهو
قول الزمخشري حيث اختار المصنف قول الزمخشري فكان عليه ان لا يخص
هذا الحكم بالفاء والواو لان لم كذلك كما في المعنى **باب البديل**
قوله ولذلك يقولون البديل الخ اشعر قوتهم في حكم تكرير العامل انه
ليس تكرير حقيقة وهو كذلك قال النحوي في جث الاشتغال عامل البديل
ليس كالمعطوف به من كل وجه حتى يجمع ان يكون خبرا ومفعولا معا
هو تقدير معنوي والالم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة
وذلك باطل انتهى لكن سياقي قوله تعالى تكون لنا عيدا الاولنا واخرنا
ما قد يحكم علي **قوله** اذ لو لم يتقدر ببد الخ قد يقال يكفي الضمير فيما يعود
عليه مرجعه في اللفظ وان كان من جملة احزبي وليس ذلك بابعد من
عوده علي ما يستلزمه المقام ونحو ذلك **قوله** وفي بعض النسخ ذكر لكن الخ
قال اللغويان ذكر لكن مشكلا حتى علي مذهب الكوفيين القائلين بانها عاطفة
بعد الاثبات والمقصود به انها هو الاول **قوله** واقسام البديل اربعة زاده
بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطي وقد وجدته شاهدا
في التخريل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا بعد
وما شك انه بدل كل من بعض ورح فكتبه البيانية تقرير خلودهم واقامتهم
فيكونها معدن وانما من موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده او تقرير انما الجنة
كثيره لا جنة واحدة كما رواه البخاري من حديث انس قال اصيب حارثة يوم
بدر فقال الله يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فان يكن في الجنة
صبرته وان يكن غير ذلك ترمي ما اصنع فقال جنة واحدة انما جنانا
كثيرة وانه في الفردوس الاعلى **قوله** بدل مطابق قال الدنوثرى هو بدل

من قول بدل من الخ **قوله** وانما يطلق كل علي ذي اجزا قال الزمخشري
اجيب عن ذلك بان الشيء هنا هو اللفظ دون المعنى والسمية هي
اصطلاحية منقولة بعد التعليل يعني انه غلب اللفظ الذي يدل علي
ذي اجزا على ما لم يدل علي ذلك وهو اسم الله تعالى لكثرة الاول في قيل
في الجميع كل ثم سميت تلك اللفظا ببدل الكل من الكل **قوله** فلا يسي الكلت
الرفيف نصفه الخ قال الزمخشري انظر ما الذي يسمي به عندها حينئذ
ولعلها يسميانه بدل اضراب **قوله** ولا بد من اتصاله الخ قال الدنوثرى
وقال الناظم في شرح كافيته اشترط اكثر الخويين مصاحبة بدل البعض
والاشتمال ضمير اعلى المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن جوده
اكثر من عدمه والمسيلة مذكورة في المرادي مبسوطه فلترجع انتهى وتقدم
في كلام السارح في باب الاستئناس بشعر بالاستئناس الضمير تحقلا تقدير
فانه قال في قوله تعالى ولا يلفظت لكم احدا الا امراتكم فامرأتك بدل من احدا
بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى
منه تعني عن الضمير غالبا انتهى فان قوله لان قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج
اليه هنا وان كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره بقى ان ظاهر كلامهم ان الربط
في هذا الباب لا يكون الا بالضمير وبذلك صرح في المعنى **قوله** متصل بالبديل
او بغيره قال الدنوثرى ينافي ظاهر المتن ولا بد من اتصاله بضمير يرجع الي
البديل منه وقد يجاب بان الاتصال في كلام المتن ليس علي حقيقته والاتصال
في كلام السارح محمول عليهما وفي جعل الآية مثالا لذلك نظر ظاهره في الضمير
لا يرجع لضمير الغيبة بل كلاهما يرجعان الي شيء واحد اما ضمير التكلم المخاطب
نفس ذلك فيه نحو انت فت وانا فقلت هكذا اقول وهو مردود فان المنسرب لهما
حضور من هاهنا ولا نسلم عوده الضمير الي الضمير في ذلك **قوله** فهو متوقف
علي اجازة حذف البديل يعني ولم يثبت ولذلك لم يذكر المصنف في المعنى

حذفه وقد حذف في البديل منه وبين ما قيل فيه **قوله** فقال البيضاوي الخ
 قال الدنوشي كلام البيضاوي هنا في ما جزم به في قوله تعالى واسروا النجوى
 الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره
 ولم يظهر وجه التفرقة بينهما واجاب بعض الافاضل بانه انما تركه
 التضعيف في الثانية اكتفاء بذكره في الاول كما هو عادته وبعد فلم
 يظهر وجه التضعيف كيف وقد اجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا
 اخوتك بحذف زيد قام لا تبا سله بالفاعل مستورا وهذا ظاهر ولا عبرة
 بالتباسه على لغة الكوفي البراغية لانها لغة ضعيفة لا يبالى بها وقال
 ايضا وجه ابوالبقا الضعيف بان الفعل قد وضع في موضعه فلا يتوهم به غيره
 وفيه نظر **قوله** وان جعلناه فاعلا لا حد الفعلين الخ قال الدنوشي
 لم يظهر الوجه من وجهي الضعف فليتأمل وتوارد ما ليس على مولا واحد
 جائز في نحو جازبه واقي عمر والظرفان وينظر ما لا يخفى في غيره وفي غير العربية
 يجوز نسبة الاثر الواحد الى اكثر من ملو واحد وله الوحد جماعة رتبة واحدة
 قتلوا به **قوله** لان الله عز وجل لا يكلف الخ قال الدنوشي فيه نظر فخصه
 ابن هشام حيث قال لان الكلام باخبره الخ **قوله** ولا ضمير قال الدنوشي
 الظاهر انه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وان مع مراده انه لا ضمير لفظا او
 يكون ما شيا على عدم اشتراطه انتهى وهذا بناء على ما في بعض النسخ الصحيحة
 والذي في نسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله انه الظاهر
 وهو لا ضمير **قوله** والحق انهما الخ قال الدنوشي مراده الوجهان المتقدمان
 ان انعام اريد به الخصوص كما قال ابن اياز واعام مخصوص اي بالبديل
قوله وقال الكسائي من شرطية قال الدنوشي الذي في المفتي جوز الكسائي
 لوها مبتدأ فان كانت موصولة فخرها محذوف او شرطية فالجدة ونحوها
 والتقدير عليها من استطاع فليح قال وعليها ما انعم فمخصص اما بالبديل

في بعض نسخ البيضاوي قال ورواه
 في نسخة بخطه

او الجملة ولم يرد **قوله** وقال ابن السيد من فاعل حج الى اخبره قال الدنوشي
 كونه باطلا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستفراق وهو ممنوع
 لجواز كونها للمشهد المذكور والمراد حينئذ بالناس من جزم ذكره
 وهم المستطيعون وبينا ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس
 والمبتدأ وان تاخرو لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبة التقدم واذا قدمت
 البتة او ما هو من متعلقاته كان التقدم يرجع البيت المستطيع هو الحق
 ثابت لله على الناس اي هو لا الناس المذكورين ويدل عليه انك لو اتيت
 بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لفتح قد سد الضمير مسدال
 ومحموبا وهو معلوم ان التي للمشهد المذكور بل جعلها لذلك مقدم فقد
 صرح كثير من بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها
 تحمل على العهد نظر القرينة المرشدة الى ذلك قاله الدمايني في حاشيته المفتي
 جميعا وقال ايضا اذا جعل في الآية بدل بعض من الناس في الآية عليه
 الفصل بين البديل والمبدل ضم بالاجنبي وهو المبتدأ انتهى وظاهره
 بد صرح ان الفصل المذكور غير جائز فليتأمل انتهى وللتايج السبكي
 في بعض مجاميعه كلام في هذه الآية اجاب به عارده علي بن السيد ولا
 مانع ان يكون في الحج شيئين فرض كفارة على كل الناس ان حج مستطيعهم فان لم يحج لم يحج الخلق
 كالم فرض عين على المستطيع ثم اورد انه يلزم عليه ان يكونا وجبا على كل واحد خصوص
 حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعرابه الكسائي ارجح لان حاصله ان الله
 على الناس ان يكون محجوا له على المستطيع ان يباشر الحق بنفسه وينبغي ان يقد الجواب
 هكذا ان عليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظهر ان الآية ليست من العام المخصوص ولا
 الذي اريد به المخصوص وقد سبق في حواشي الفكري في باب اعمال الصدق كلام برهنة
قوله وانما المشتمل المسند الخ قال الدنوشي وينظر في بدل الفعل من الجملة من الجملة المشتمل
 الاول والثاني او العامل وينبغي تحريره هذه المسئلة فان قوله وانما اسند اليه على قصد غيره غير

له **قوله** يستعمل على معناه الخ قال الله نوسريه قال المراد به لا بد في بدل الاشتغال من مرعاة
امر واحد هما مكان فهم معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو ما يجني زيد آخره بدل اضربا ليدل
او لا يصح الاستغناء عن الاول والخ حسن الكلام على تقدير حذفه ونعم استغنى عن خبره بغيره
لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو رسل هذا
في الكلام لكان بدل غلط **قوله** وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه وكذلك
سلب زيد ثوبه كما سلب به جمع منهم صاحب بالخصيص المفتاح واعترضه
الربا السبكي في المردس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله ان سلب
يتعدى لمفعولين فيجعل به لا يقتضي حذف المفعول الثاني وان التقدير
سلب زيد ثوبه بياضه ثوبه وذلك محل بالمعنى المقصود من الكلام **قوله**
يعرضه ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه اعوان
النص عن ابن الترمسكاني وحاصله انه اجاز في ما قول الحريري فلم يزل
يتزده دهره ما فيه من بطلان وعود صليب **قوله** لانا نقول الخ كتب شيخنا
الفتيبي بما يشي نسخة الدنوسري فيه نظر ظاهر لان الجواز والمقتضى من
صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ **قوله** وقيل الفصل ثارة
قال الزرقي في هذا ابدل على حوازي في زيد الاخ اخوه عند الكوفيين ورفع
الرضي قال ابن الخطيب لا يجوز جاني زيد الاخ اتفاقا لطيف **قوله** نظير الآية
فيما ذكر قول الحريري في تعاماته حتى اذا لا الاق ذهاب السرحان والاعلاج
انحر وجان وقد سال ابن الكندي عن ذلك فاسئل عليه الجواب حكى ذلك ابن
خلكان وذكر ان بعضهم جوزوا فيهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني ونصب
قال المصنف لما نقله التاج السبكي في الطبقات عنه وانراه بخطه كان رفعه على
حذف مفعول لا لا وتقدر ذنب بدل اي حتى اذا لا الوجود الاق نسبته
السرحان وهو بدل اشتغال ونظيره سرق زيد فرسه ويصفه او يردده
الضرب وقد يقال لا الخلف عن الضمير اذ ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى

قتل

قتل اصحاب الاخذ والدار واما نصبهما فعلى ان الفاعل ضمير اسم تعالى
والاقف مفعول به وذنب بدل منه اي لا الله الاق ذنب السرحان اي
سرحانه او السرحان منه ورفع الذنب ونصب الاق واضح وعكسه مشكل
اذا الاق لم ينور الذنب نعم ان كان يجوز على انه من باب القلب اتخذ
كما قالوا كسر الزجاج الحجر **قوله** والا التي فيه قال الزرقي في هذا مثل قول
صاحب البردة والاقف يارلة القدم وقد اجاب نقل عن غيره بجوابين
ثانيهما مناسب هنا وهو ان تقديره وان لم يكن اخذا ايدي وهو اخذ بيدي
وهو تأكيد للشروط الاول ثم اعترضه ثم قال سمعت من يقول بن اليعقبة
والثام قوله والازبادة في الكلام انتهى وما الجوج لا تركابه ذلك هنا
وكما المناسب اسقاطها وتعل الاثنيان بما سبق قلم والله اعلم وعبارة
الكواشي وقالوا من لم يكفر التي فيه فمن كفر ترك ومن اي التي فيه انتهى كذا هو
رائيه فيه باستقاط الالفاظ كما هنا **قوله** والاخذ ودسقا الخ قال الزرقي
والاخذ والخذ وهو الشئ في الارض ونحوها **قوله** اي بدل عن اللفظ الخ
قال الزرقي في هذا محل معني وذلك لان الاضافة لا تكون على معنى بل هي
هنا على معنى اللام اي منسوبة الى اللفظ ونسبته اليه كونه سببا عنه
منه اضافة للسبب للسبب قاله ملا جايه قال الرضي ومعنى بدل اللفظ
البدل الذي كان سبب الاثنيان به اللفظ في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل
هو اللفظ **قوله** وان كان قصد الخ قال اللقاني امي ولكونه اضرب عن الاول
وصيره كالمتركة انتهى وبهذا ايدفع ما يتوهم من ان كلام المصنف هنا من
ما تقدم مما ان البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصله ان يفي صحة
قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد مقصده بتقرينه للمقابل
وهذا الايضاح ارادة الاعتراض عنه كما في هذا الضرب وبذلك يصدق عليه
ما تقدم وقال الزرقي في قال الرضي وسرطان يرتقي من الادنى الى الاعلى

ني

سقولك همد نجم بدر **قوله** في حكم المتردك قال الدنوشي قد رنا فيه ظاهرا قوله
وان كان تصد كل منهما صحيحا الا ان يقال صحة قصد كل منهما لا ينافي
كون الاول في حكم المتردك وان كان قوله فيما سبق قل في الحواشي وهو الواو
لا ينافي **قوله** وقوفامع السماع قال الدنوشي
هذه الفلة غير ظاهرة لا سيما عند مراعاة مذهب البصريين في غورائيك
اياك والعرب لا يعرفون تسمية الشيء بدلا وفعلا ومفعولا ونحو ذلك فليست
قوله ورايتك انت قال الدنوشي ينظر ما وجه حذفه مما المتين **قوله**
ررايتك انك قال الزرقاني مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضي
ان نحو مرت بك بك تأكيد عند النحويين خلافا للنحشري فقط في قوله
بالبدلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور ان الضمير المجرور
لو كان بدلا لم يعد معه الفاعل فاعادته دليل على التأكيد بخلاف المنصوب
فانه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا انتهى واقول سياتي ان الشاطبي جعل
مررت به بدلا لوياتي الاستسما دبايتين احد معيما العامل او عاده لا تنافي
البدلية في النهل الصافي وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حركي جرحه
ونزله من معموله منزلة الجزم نحو قال الذين استكبروا للذين استضعفوا
لن اس منهم وخوان هو الا ذكر للعالمين لمن شائكم ان يستقيم انكم
المقصود منه فالحق ما قاله النحشري ان المجرور بدل للمنصوب لا يؤكد
لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي **قوله** قال الشاطبي في قوله
فيه نظرا لا نسلم قوله واذا اردت ان قوله وهكذا نقل **قوله** في قوله
الكوفيين ايضا نقلوا ما نقلهم عن العرب وتلقوا غير كلامه بالقبول لا يوجب
عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويارضون قوله وهم المتوهمون في المثال
قوله فيتحذف لفظ البدل والتوكيد قضية جواز البدلية في وقت انت وهو
كذلك وان اقتصر المصنف على كونه توكيد افقد نقل الحفيد عنهم يجوز البدل

فيه **قوله** ولو سمع كان توكيد ايرد عليه انه تقدم في باب التوكيد انه لا يؤكد
الظاهر بالضمير لان الضمير اقوي منه ومن مرجحات الحكم ذكره في باب وقد
انما فيها من لسان فاته لما هنا **قوله** سواء كان كلا او بعضا الخ قد ذكر مثال الكل
ومثال البعض زيد ضربته راسه والاشتمال زيد اعتقدته عقله والفظ
زيد ركبته فرسه وكان اللاتي عبادة الشارح **قوله** في قوله يتوطين
بقول المصنف واسر الخ فبدل الكل الخ ثم يتم بانسداد القسم **قوله** الشك في
الاول تركه فقد ذكر المصنف في المعنى في صون الواو ان في الآية احد عشر وجها
وانها باعضهم الى تسعة عشر **قوله** بشرط ان يكون الخ قال الزرقاني فيه نظر
الخروج بدل الفلظ منه مع ان حكمه حكم ما ذكر قال الرضي اعلم ان بدل
البعض والاشتمال والفظ اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم
والمخاطبة انتهى وهذا الاعتراض وارد على حصر الشاظم ايضا وكان بدل الفلظ
لعدم الاعتناء بانه لم يصبره انتهى وكنت الدنوشي ما يحصل له يكون المص
عن بدل الاضرب بهم عدم جواز كضربتك حمارك ثم ذكره الحلبي وغيره
من جوايز **قوله** فرجلي قال الزرقاني مروى بالظا وبالواو وعلى الاول فالفا
سببية وعلى الثاني فالواو للحال ورجلي مبتدأ خبره شئت ومعني ذلك
ان رجلي لفظها المشابهة لحق البعير لا تنافي بما ذكر واستشكلت البدلية
هنا بان الرجل لا يوعده بالسجن واجيب بانها لما كانت جبالا لدخول نائب
بعد هابذ لك انتهى وذكر الاسكال المصنف في التذكرة ثم قال فان قلت اخره
على شرايه البان رستم واقطع رطله تاخر المتحيز فيه ثم حقق ان البيت من
اللفظ على معوي على ليل وبيان حواشي على اللفية **قوله** شئت الفاسم
قال الدنوشي قال في العاوس شئت كفه كفرج وكرم شئت امي خشت
وعظمت **قوله** وقوله تعالى لقد كان لكم قال الدنوشي هذا مبني
على غير كلام الاخفش في الآية اذ زعم ان لمسا كان ير جوا الله بدل

كل ولا يجوز ذلك ان يجعل بدل بعض والالوم انقسام العناية الى من يرجوا
الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على العناية والجواب بان خطا من سبق خطابه
بقوله قد يعلم الله المعويين منكم فوصف بالتقويين وغيره من صفات اللزم
والموصوفون هم المختلطون بالعناية من المنافقين انتم من شرح لبالب
قوله واعيدت اللام الى قال الدنوشي الظاهر ان هذه الاعادة غير واجبة
بل هي جائزة والجواب باللام الاولى ولا باخرى متقدمة كما هو ظاهر وقد يقال
انها مؤكدة للاولى فالعمل للاولى بناء على ان العامل في البديل هو العامل في البديل
منه كما رجه ابن مالك وان قلنا ان العامل معه رفيكون في غير هذه الصورة
اذ بعد التقدير مع وجود العامل حسا انتهى واورد بعض انفصاله كيف
يكون بدلا مع وجود العامل ملحوظا به والبديل على نية تقدير العامل خصوصا
مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البديل ليس كالمفوض به من جهة
وانما هو تقدير معنوي وجوابه ان وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله
لا ينافي البديهة وكون البديل على نية تقرير العامل بل تحقق ذلك كما لا يخفى
هذا مراد الشارح بقوله واعيدت اللام مع البديل للفصل ان الفصل يحسن
للاعادة والافجواز الاعادة لا يتوقف عليه بدليل ان هو الا ذكر العالمين لمن
شأنكم ان يستقيم **قوله** مفيد للاحاطة مثله المفيد للبيان وذلك اذا كان
للتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة التكلم فقد يخفى من جهة من يريد
ادخاله معه كقولك فعلنا بنور زيد كذا وقوله بنائهما يكشف الضباب
فمنصبه يما على المدح والاختصاص ولو خفض يما على البديل لما فيه من البيان
بما رغب في ولم ار هذا الا عند قال المصنف في التذكرة **قوله** ولذلك اعيدت اللام
اي لكونه بدلا من الجورن باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف جرو ولا
يتفيد بخصوص اللام وانما قيد الشارح بها لخصوص المقام **قوله** بلقاء السما
الى اخره في المخاطرات والمخاورات للراغب ولما قال الجدي في النبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم بلقاء السما الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى ابن فقال الى الجنة
فقال صلى الله عليه وسلم لا قص فوق **قوله** ويستنع الخ قال الدنوشي فيه
اقتصار على حكاية مذهبه من مقتطع احد هو الاستناع والثاني الجواز وهناك
مذهب ثالث لقطر به وهو الجواز في الاستناع دون غيره نحو ما ضربتكم الا زيدا
هكذا اتقلا الاسمي وغيره وفي المثال نظر اذ زيد ليس بدلا من ضمير المخاطبين
فلتأمل ولعل الشارح استقطعه لعدم ظهوره ووجه الاستناع ان لم يفيد
الاحاطة لعدم الافادة حينئذ فقوله خلافا للاختصاص قال السيد في حاشيته
للطول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابد ان ضمير ابد المظهر
من ضمير المتكلم والمخاطب بدلا كل من كل بان البديل ينبغي ان يفيد مالم يفده هو
البديل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيدا رجل بدلا لكل من الكل لما كان مدلوله مدلول
الاول فلما بدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب وهو المعروف بالعارف
كان البديل نقص من البديل منه في التعريف فيكون انقص منه في الافادة لان
مدلولهما واحد وفي الاول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والقطر
فان مدلول الثاني هما غير مدلول الاول واجاب الاختصاص عن ذلك بمنع اتحاد
المدلولين في بديل الكل اذ لو اتحد منهما هما كان الثاني تأكيد الاول لا بدلا
عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البديل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين هـ
الذكورين يعني من المسلمين مررت وعليك الكرم الممول فان الثاني فيه ما يدل
على منفعة المسكن واللام دون الاول واما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول
فلما كان في ابدال النكرة الموصوفة عن المعرفة نحو مررت بزيدا رجل
عاقلا اذ بكرة مفيد ما لا تفيد المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة
التعريف التي خلا عنها النكرة **فصل** **قوله** بديل كل من الاسم
الى اخره ينبغي جواز ابدال النمل من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيد
مشق يخاف ربه او يخاف الله متفق **قوله** اذا افاد زيادة بيان للاول

هذا واضح في بدل الكل واما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ انتهى
وقال الزرقاني انه اختار ان يحذف اذا كان مساويا فانه يؤكد لا يدل قال الرضي
وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول ولو كان
الثاني بمعنى الاول سوا كان تأكيد لا بد لا نحو ان تنصر تنصر انصر **قوله**
تقوله ومن يفعل ذلك الخ قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابد في الآية
لجملة من جملة لا فعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود بيان ان المراد
من المفعول المضاعفة وهما معني الفعلين لا بيان الامام بالعذاب جعل الابد في
في الجملتين **قوله** بدل كل قال الدنوري يخالف لمجمل المراد
ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضع محتمل لكن الاول اخذ الشارح من كلام
الخليل وينظر في ذلك والامام جزء الائم او هو الائم نفسه فيكون على حذف
مضاف اي جزاء الائم والذي يظهر انه بدل اشتمال كما قاله المرادي لا يدل كل
قوله ان علي الله الخ قال الزرقاني الله منصوب على نزع الخافض اي والله
وان تابعا اسم ان وعلى متعلق بالخبر والالف في تباين اللام لا في تباين الهمزة
عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تتعاضد في بياض الملك انتهى ووجدت
ومعطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف
على البدل كما يقال في الخبر والحال وما اشبه ذلك **قوله** لان الاخذ كرها
الى اخره قال الدنوري قضية هذه ان يكون مضافا في الآية بدل اشتمال لان
المضاعفة من صفات نقي الاثام فليتأمل **قوله** انتهى كلام الساطبي الى اخره قال
الدنوري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادي على تجوز بدل الكل
وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز او لا وفيهم من صرح بكلام المرادي لا يدل
البعض غير جائز وهو غير ظاهر ومثل المراد لبدل الكل بقوله **قوله**
قوله متى ما تاملتم بنا في ديارنا **قوله** تجد حظبا جزلا ونارا تاججا **قوله**
ونقل المرادي عن بعضهم ان بدل الفلظ يقتضي القياس جوازه وما

قاله المرادي جميعه غير طريقة الشاطبي فليتأمل الطريقتان
انتهى ولوصح السيوطي بعدم الخلاف في بدل البعض فقال
لا يدل بعض بل خلاف لان الفعل لا يتبعض انتهى وفيه نظر
لانه ان اراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك او معناه
تلاشت في تبعضه **قوله** والجملة كذلك قال الدنوري لا يدل الجملة
من الجملة الا اذا كانت الثانية او في من الاولى تبادل المراد **قوله** لانه انما
يتميز عن التوكيد الخ قال الدنوري ينبغي التامل في ذلك فانها قد تجد ان
لفظا تقوله تعالى بالناسيت ناسيته وتقول تعالى وتري كل امه جائسة
كل امه يدعي الي كتابها ينصب كل الثانية **قوله** لا اختلاف لفظيهما
قال الدنوري قد يقال انه يؤكد بالمراد وقد يقال ان طلب الرحيل غير
التهي عن الإقامة فليس عينه فلا يكون توكيد **قوله** وهو لا يتحقق في الجمل
الي نحو بينه السيد بالخصه ان التاكيد المعتبر في الجمل لا بد ان يمايز لفظه
التبوع اذ ليس المراد بتاكيد الجملة هنا تكررها فلا يحصل تمايز البنية لا عن
التاكيد بتباعد المفرد ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب لا يتصور فيها ما هو
المقصود بالنسبة اذ لا نسبة هنا فلا امتياز ايضا بهذه القيد وكما حصل
ان التمييز لا يحصل الا بجمع الامرين والجمل التي لا محل لها انتفى عنها
الامران والتي لها محل انتفى عنها احدهما **قوله** والفرق بين بدل الفعل
وحده والجملة ان الفعل الخ قضية هذا انه لا يتصور في الفعل المرفوع
ان يكون بدل من فعل مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر
مع قطع النظر عن التبعية وهو مجرد عن الناصب والجازم فرفعه
لجوده لا لكونه ناصبا لانه فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعية لا تنفك
الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال في المعطف لا يتصور عطف
الفعل المرفوع على مثله وما يشك في ابدال قول البيضاوي

وغيره ان يترك في سورة الليل اذا انقلب بدل من قوله يوتي ما له يترك
 مرفوع لم يتركه فليجرب باعرابه سابقه واجاب بعضهم بان السرد
 ان البدل جملة يترك من جملة يوتي ما له وهذا يدفع الاشكال
 عن كلام البيضاوي لا عن ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل
 وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم الاستاء المصنوعي ان ذلك
 لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية
 مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتضى اخر المرفوع وهو التجرد بناء على
 جواز تعدد السبب فليجرب **قوله** وقد تبدل الجملة من المفرد بدل
 كل من كل قال الدنوشي في نظر هل يجوز عكسه اعني ابدال المفرد من
 الجملة او لا واقتصر السارد على بدل الكل منهم ان بقية الابدال
 ليست كذلك وينظر ذلك ويجزى ولا نسلم ان الجملة هذه الموصولة بالمفرد
 من المذكرين وانما الظاهر انها بدل اشتمالها لابل كل كما كان
 ان يجمع عليه انتهى واقول صرح ابو حيان في البحر بان المفرد يبدل من
 الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قوما فقيما بدل من جملة لم يجعل
 له عوجا لانها في معنى المفرد اي جملة مستقيمة وقد ذكر ذلك ابن قاسم
 المبادي في شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن ابن حيان لكنه
 جزم به وذكر ان الناظم سكت عنه ثم اقول صرح في الجمع بان
 بدل الجملة من المفرد بدل اشتمال وفي المعنى في حيث كيف ان جملة
 كيف خلقت بدل من الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل بدل اشتمال
 والمعنى الى الابل كيفية خلقها وسلكه الم تراهي رتبة كيف مد الفل
 وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد **فصل قوله** مضمين معنى
 حرف خرج بالمضمين ما من جمعه بالحرف فلا يلي البدل ذلك نحو هل
 احد جاك زيد او عمرو وان تضمن باحد ارجلا او امرأة اضربه **قوله**

بدل تفصيل يوخذ منه انحصاره في بدل الكل اذا التفصيل يقتضي ان
 كل من البدل والبدل منه مقصود قصد ابا قيا مطابقا للاخر ليجزى
 بدل الفلظ لان الاول غير مقصود والنسيان لان الاول غير مقصود
 قصد ابا قيا السببين فسادا وبدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل
 والبدل فيهما مطابقيين ونحو ما اكلت اثلث الرغيف ام نصفه من بدل
 الكل لان المراد بما المفهوم الشامل لثلثه ونصفه فمما يتطابقان
 والثاني تفصيل للاول وبما تقر من ان بدل التفصيل بدل كل من كل
 علم انه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم كل واحد بعض **قوله** عن معرفة
 الكميات قال الدنوشي لو حذف اللفظ معرفة لكان احسن ولو قال
 لمعرفة لكان جيدا او يكون اللام للضائفة **قوله** وعن بيان العالي
 قال الدنوشي حفظ البيان ابيض **قوله** وللزمان والمكان قال
 الدنوشي هو اخل في غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام
قوله وقد يتخلف الى اخره قال الدنوشي قد يقال لا نسلم ان اذاه
 شرطية هنا فلا يتخلف **قوله** على ان مسيلة الشرط لا يحتاج الى اشكال
 الى اخره يجاب بان ان الشرطية انما يتسنع دخولها على الجند اذا استعملت
 في معناها اما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرته علاقه على ان ما بعدها
 تابع لام الشرط فلا مانع من دخولها ويكسر ان هذا مقصوده
 من جوابه وان ادهم خلافة قوله لبيان المعنى لانه يوهما ان
 مستعملة في الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص عما في الكفا
 اما يمنع البدلية فيه فانه اعراب غير بدل واما بان الكلام في الاستعمال
 الكثير واما بعد تسليم ان اذ الشرطية **باب العجا** **قوله**
 وهو الدعاء الى اخره اي اصطلاحا واما في اللغة فهو الدعاء باي
 لفظ كان **قوله** الاحدى قال الدنوشي يميز بالاحرف لانه جمع قليلة

دور الحرف ولم يبال بدعوى بعضهم انها اسما افعال انتهى ورد بها
 يوم قولهم غير الى اخره ان جمع الكثرة يخالف جمع القلة في الابد والتحقق
 خلافة كما مر **قوله** واي قال الدنوشي بالهجرة الممدودة واليا الساكنة
 ويلزم التقا الساكنين على غير حيل **قوله** وهما لم يجعل هما بدلة
 من ايا اذا ابد ال تصريف واخذ في بري منه لكنه قال في الغني وجبت
 ايا وقد تبدل هزتها ها قال فاصاح يرحوا ان يكون حوا ويقول
 من فرج هيا **قوله** الحق في لعل هذا بالنسبة لجمع حروف اللذان
 فانه يكون للمعبد حقيقة او حكم في الغني يا حرق موضوع اللذان
 المعبد حقيقة او حكم وقد غادى بها القريب توكيد **قوله** وذهب المبرد
 الى ان الدنوشي ينظر ما حكم واوا واي ممد وديان عنده هل ينادي
 بها المعبد او القريب او يكون لهما اللهم الا ان يقال انهما ممد وديان
 داخلان في كلامه فيكون للمعبد وكذا يقال في كلام ابن برهان فان
 قيل ان يا للمعبد وهو تعالى اقرب الى كل شخص من جبل الوريد فالجواب
 ان ذلك لا يتقصد الداعي نفسه وعباده عن مرتبة المدعو تعالى قال المبرد
 رضي الله عنه ويهم من قوله فله بقية الاحرف ان واستعمل القريب المتكلم
 منزلة المعبد في غير الله به وهو خلاف مذهب **س** والجمهور واجاز بعضهم
 استعماله في غير الله به وان كان قليلا **قوله** ويتعين في الله اسم الله تعالى
 قال الدنوشي ويتعين يا ايها في ايها وابتها قاله في المعنى **قوله**
 والثاني منفرغ الى اخره المراد بالثاني الجاري مجرى المضر وهذا يتوقف
 فيه ويقال بل هو مضر حقيقة اذا المضر في هذا الباب ما ليس مضافا ولا
 شبهه وانما يظهر جعل هذا من التشبيه بالمضاف لاها عوض عما
 تضاف اليه اي **قوله** على احد الوجهين قال الدنوشي والوجه الثاني
 ان يكون عباد الله مفعول **قوله** وظاهره ذكر النظم الخ قال الدنوشي

انما قال ظاهرا لانه لا يلزم من ذكره في عدادها كون ند ايه مطرد **قوله**
 واتي على صيغتي الى اخره اما مجيء على صيغة المرفوع فظاهرا لانه لما تعد
 بواو على الضم عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة المرفوعة للرفع
 واما مجيء بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه التشبيه بالمضاف
 لان الغير المنادي هو ايا على الصحيح واتصل به شي من تمام معنا
 وهو الكان **قوله** كقول بعضهم هو الاخر **قوله** يعني قال ذلك لما وفد
 مع ابنه على معاوية وخطب ووثب ابوه لخطب ولغى عن ذلك **قوله**
 وكان القياس ان يقول يا اباك الى اخره يلزم من هذا ان يقال يا ابنك
 لانه مفعول به ايضا حذف عامله **قوله** اذا لم يعوض الخ كتبت عن
 غيره وهو اذا عوض والحذف حيل **قوله** واجب **قوله** ورضيا منصوبين
 قال الدنوشي ويجوز ان يكون حالا من فاعل **قوله** اسم الاشارة
 قال الدنوشي نعم منه جواز ان اسم الاشارة وحمله اذا لم يتصل به كاف
 الخطاب فان اتصل به ففي جواز ان ايه خلا في الصحيح المنع لا تستلزم اجتماع
 النقيضين لان الفلام مخاطب من حيث انه منادي ومخاطب من حيث
 انه مضاف الى الخطاب لوجوب تعاريفها **قوله** وهو ما اجتمع فيه الى اخره
 قال الدنوشي قال ابن الانباري في باب الترجيم سمع ابا طلحة بالفتح هو
 واختلف فيه فقيل موخم والتقدير يا طلحة لم اقمك التاغير مقعد بها
 وفتح لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبلها التانيث وهو
 ظاهر كلام **س** تكون على هذا التهمة بين الحوا والمخدوفة وقيل
 ليس بموخم وعلى هذا قيل هو موخم منصوب على اهل المنادي ولم
 ينون لانه لا يضر في وقيل معنى على الفتح لانه منهم من ذبح المنادي المفر
 على الفتح لتساكلا حركة اعرابه لواعرب فهو نظير لاجل في الدار
 وانشد هذا القائل يارج من نحو الشمال هي بالفتح **قوله**

واستصحب في ذلك التعريف فان قلت العلم اذا اريد اضافته لتركيب الفرق
 قلت الفرق انه ليس المقصود في الاضافة الا تعريف المضاف اذا كانت
 المضاف اليه معرفة او تخصيصا اذا كان نكرة فلو اضيف مع بقائه
 كانت الاضافة كقوة الافادة لها وليس المقصود من الله التعريف
 بل طلب الاضافة لقول الكلام اليه فلا حاجة الى تكثير النادى **قوله**
 المركب المزجي هل يدخل فيه العددي خمسة عشر **قوله** وغيره قال
 الدنوشي يحتمل ان يكون معطوفا على حده فيكون المراد المجموع على غير
 حده وهو جمع التكميل ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله المركب المزجي
 وافراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكميل ونحو زيد وعمرد
قوله في لغة الضم قال الدنوشي ليس للاخترا من لغة الكسر والنا
 ذكره اشفا للاقسام اي سواها مبنيا قبل الله اعلى الفتح او الضم او
 السكون والكسر نحو انت وهو لا وهذا او حذام وكتب شيخنا الفيني هذه
 يعني بناء على ان الضم مجموع انت اما على الاصح من انه ان فقط فلا يظهر
 هذه النكتة اذ هو مبني على السكون والضم مقدرة على النون **قوله** اتفاقا
 في دعوى الاتفاق تظهر ظاهرا فالظاهر ان من يجعل اعرابها مستندرا يجعل
 الضمة مقدرة هنا وفي شرح الفصل للاندلسي بعد ان ذكر ان بناءها على
 الالف والواو او يقال الضمة مقدرة عليها عند من لم يجعلها حروف اعراب
قوله كفتي وقاض قال الدنوشي قال في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص
 المعين بالغد اذ يجب ياءه عند الخليل لا عند يونس قال الدماميني
 فاما متفقان على ترك التنوين والخلو بينهما انا هو في نون الياء
 وحذفهما وجه الاول انه لما بني حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال وجب
 حذفها وهو التنوين وقد رت الضمة على الياء ثقلها ووجه الثاني ان
 الله اذا اخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وتبقى

الاسم على حاله وقد رت الضمة على الياء المحذوفة هذه اذا كان المنقوص مبني
 بالند او ما غيره فيقال فيه يا قاضيا بالياء والتنوين وبديل التنوين والوقف
 القائل انتهى وقوله فاما متفقان على ترك التنوين فاما لما تعلل الرضي
 عن يونس ونصه بحذف التنوين من المنقوص ويؤخذ منها تنوينها فيقولوا فاض
 لانه لم ينفذ لام المنقوص ثانيا مع السكون بل لام او اضافته انتهى وظاهر
 كلام التسهيل كما قاله الرضي ان يونس متخالف في الوجهين ثم قالت
 في التسهيل فانه كان المنقوص اما متصلا واحدا ثبتت الياء باجماع قال
 الدماميني كما في مراسم فاعل من اري اذا نون فانه يتوق على جعل
 واحد وهو الرافض يقول يا مري بيا ساكنة اذا وقعت عليه **قوله**
 نحو يزيد الفاضل قال الدنوشي وعنده الكوفيين كما ياتي يجوز بنا العلم
 على الفتح في نحو يزيد الفاضل فيعلم ان ما ذكره هنا مفيد بغير مذهبه
قوله والنقول انه مبني الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في
 موضعين انه معرب **قوله** من لغة من اعرابه الى اخره كتب شيخنا الفيني
 بها من نسخة الدنوشي ينظر فيما اذا كان العلم مركبا من اكثر من
 جزئين هل تنوع هذه اللغة فيه او تجزئ وعليه فيل يضاف الجز الاول
 فقط او كيف الحال وينظر ايضا فيما اذا كان الجز الاول غير قابل للاضافة
 كاسم الاشارة ونحوه **قوله** اذا ثقلت الكلمة المبنية شاملا للضمير
 واسم الاشارة **قوله** النكرة غير المقصودة ينبغي ان يشمل المشي والجمع
 كما لو قال الاجمعي يا رجلين خذ ايدي ولم يقصد اثنين معينين
 او يا مسلمين خذوا ولم يقصد جماعة معينة **قوله** يا غافلا الى اخره
 قال الدنوشي هو شبهه بالمضاف ايضا لانه انصب في الجملة
 بعده وهي حاله من ضمير غافلا المستتر فيه **قوله** وانما كرم
 الشوا هذا قال الدنوشي فيه نظرا لم يذكر الا شاهد واحد وهو

البيت واما قبله فاما لان لا شاهد ان كتب شيئا الغنمي بعده قد
 يقال اطلق على الجميع سواء من باب التقليل كما تقرر من الشرح والشاهد
 على الثالث **قوله** الثاني المضاف سكتوا هنا لكان المضارع متبني
 اصله قبل النكاح كما ينبغي به الزمان او عودتها بسبب الاضائة
 او نحوها يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهره انه منصوب محلا ولا يقال انه
 مبني على فاعل مقدر لان الظاهر في المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت
 هنا لجله لكونه متبنيان قبل شيئا هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتح
 بقدره منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة البناء قلنا لا يمكن ذلك
 لانه مبني والآخر انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى
قوله اما جعل الخ لا يخفى ان الاتصال المذكور اعم من العمل والمطوف
 قبل الند الشمولة الاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو ان
 فعل بكذا او قضيته ان يكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف ظاهر قوله
 السبيل لا عامل فيما بعده ولا مكل قبل الند اعطى نسق انتهى فان ظاهره
 ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في اجوابه
 لا يخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا معولا لفظيا والموصولة
 كالموصولة في زمان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الى
 اخره وشموله لا اتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل
 والمطوف موافقة للتسريع **قوله** يا طالع اجعل فيه اشكال اذ لم يوجد
 اعنى اذ هو شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف كان مفردا مفعولا
 ويجب تعريف الطالع **قوله** يا ثلاثة وثلاثين الزانية خبير بانه وقت التسمية
 بالكتيل فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الا ان يقال اعرب كل ما يرب
 الذي استحقه المجموع دفعا للمتحكم كقولهم الزمان حلوا مض **قوله**
 وان ناديت جماعة هذه عدتها الى اخره قال لا نوثرى ما ذكره للتحق والشرح

في مسيلة ثلاثة وثلاثين اذا لم يكن على طريقة غير طريقة الاختصاص وفصل
 الاختصاص يقال ان اريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الانصب
 الاسمين لانها اذ ذاك وقتا على مسمى واحد وان كان اللفظ على حدة
 والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمطوف عليه قبل وينبغي
 ان يفصل فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مفعولا
 بالند اما حكم كذلك من ان يقصد ثلاثة مبهمه فينصبان بها انتهى
 وكتب شيئا الغنمي بعده وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو اريد بالان
 معين وهو محل وقفه ومعنى قوله حكم له بحكم المعطوف الى اخره
 انما من ذلك ومراعاة بالمطوف والمطوف عليه غيرها واما قوله
 قبل وينبغي الى اخره فمحل نظرا كونها كالمطوف والمطوف عليه
 لا يتوقف على قسدها اما هو ظاهر ونصبها بما فيها اذا قصد
 ثلاثة مبهمه محل نظرا ايضا ان الثاني لو كان مضمودا لظاهر عدم
 نصبه وانما تترد في المسيلة علما ويجوز ان فيها في ما والند
 الوقت للصواب انتهى واقول ذكر الحنفية ان محل ضم الاول اذا
 اريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المفادى انما يبنى اذا كان مفردا معين
 وانه يجوز في ما به اذا كان مع الوجهان الا اذا اريد به معين اما اذا
 اريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمي رجل ثلاثة وثلاثين انتهى
 لمختصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة وثلاثين معينة ارادة ثلاثين معينة
 وان كان تعيينها حاصل لانه لا يلزم من حصول الشيء ارادته **قوله** لانه
 اسم جنس اريد به معين الى اخره افاد انه لا يكون حرف الند لانه لم يبينه وتبين
 امتناع ان يقال يا اريد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشي على الالفية
قوله فبحضرة قال لا نوثرى فيه نظرا بل هو مبني على الواو بانه على
 الضمة انتهى واقول ذكرنا عند قول الالفية تابع ذي الضم انه يشمل

المشني والجمع كإزيدان صاحب عمر ورواياتهم ولا يعضهم
يجمع الالف والواو نفس الضم **قوله** اجيب بان السند الى اخره قضية هذا
الجواب ان المنصوص لا يعرف نعتا لانه ثبت به قيل التعريف هذا او هو
يظهر اصل المقصود منه ان التركيب في حدة انه يجوز فيه الوجهان **قوله**
فلما اختلف الخ قال الدنو شري فيه نظرا لانه ان اعتبر ورواياتنا على
الصفة مع موصوفها كمال النصب واجبا وان اعتبر ورواياتنا على الموصوف
وجده كان الضم واجبا فاني باني مجوز الوجهين وقوله سابقا فالعرب
توثر نصرا على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب توثر اي
ترجح ما ذكر اي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للسند وقد يقال ان مثل
هذا التركيب في حدة انه يجوز فيه الوجهان **قوله** والخبر **قوله** بل لا
يقال الدنو شري فاعلم اخبرنا جاع الي يونس **قوله** فيجعله ركب شريفا
الضم يهده ويحتمل ان المعنى ان **قوله** ان التكررة المذكورة بوصف
بالعرفه فاخير يبدل لك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال
الاول اقرب او متعين **قوله** اجيب الى اخره قال الدنو شري هذا
الجواب تضمن منع قوله وانما توصف بالعرفه ولا يلزم من حكاية
موشر لما ذكر امتناع الوصف بالتكررة ويلغى بذلك فيقال لا يعرفه
مع ومنها بكرة **قوله** والقسم الثالث الى قال الدنو شري قد يقال عليه كيف
يجعل هذا قسما من اقسام الاول والثاني اقسام لا بد من تغيرها مع
ان هذا مبني على الضم تقدير عند من يجعل تحت فتحه اتباع لما بعده فهو
نظر ياموسى ثلاث لا يصح جعله قسما براسه الا عند من يجعل تحت فتحه
بناء لفتح اتباع **قوله** متصل بضاف قال الدنو شري لا جائز ان
يكونان صفة لاي تعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح
كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف

اليه

اليه ابن مذكرا وان اشترطه بعضهم وفلان بها فلان لا يجوز فيه الا الضم
خلاف لما جوز فيه الوجهين ايضا وعلل بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك
لكثرة استعمال المنادى حينئذ مع كونه في الاصل مفعولا ففتح الحقة المصحح
الفتح مع انها مناسبة لحركة صفتة وهو واضح الا قوله في الاصل
تتأمل **قوله** ونحوه اما على الاتباع قال الدنو شري وعلى كون الفتح
للاتباع فقد رتبته فيه والمانع من ظهورها حركة الاتباع وعلى اتمام
ابن فيكون زيد مضافا الى صيد كما قال الساج ونظرا لوجه فتحه
ابن وقد يقال انه فتح تخفيفا او هو تأكيد ولا ينافي في التأكيد الاتمام كما
صرح بذلك المراد في نقلنا عن بعضهم في يسهل تعد الاوس على قول
مع ان الاول مضاف للاوس والثاني مفعول الفتح **قوله** او منادى
سقط منه الى اخره قال الدنو شري قد يقال الا قرينة على حذف حرف السند
تلكه جاز حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم ان لا قرينة **قوله** وانشدوا
الى قال الدنو شري وراستة لال الكوفيين بان عمر بن الخطاب بن علي
جواز الحاقها في غير محله او استغناء او نداء ذكره الانباضي في شرحه للالفنة
والمرادى لك ذلك وزاد انه يحتمل انه نون ضرورية وحذف التنوين لا يتفق
السالكين وحذف الف امامة في البيت للضرورة **قوله** رقيقه هو الفتي هو
المراد صاحب الذي كان معه في السفر **قوله** وحكي الاخفش ان قال الدنو شري
وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا تقدير مانع من ظهوره تحت ضم
الاتباع **قوله** في جواز فتح المنادى معها قال الدنو شري ظاهر انها ليست كذلك
في غير ذلك كحذف الهاء وقد يقال انما قيل بذلك لانه الذي قد منه الوجه
فليتأمل **قوله** اتباعا مقتضاه عليه فيه نظرا لوجه الثلاثة المذكورة
ثاني ايضا هنا **قوله** وما الثاني في حكم الانفصال جواب عما يقال الاحكام انما تنبني على
حركة الاخر ونون ابنه التي اتبعته ليست اخرا وانما لم يجعل الاتباع لقا ابنه لان النون



يكون حينئذ خارجا حصينا لثركها بينهما وانما احتج الشئ لذلك لانه جعل
 الفتح للاتباع لا للتركيب والالزم الفتح في بنت كما يعلم مما نقله عن ابي عمرو بن العلاء
 وبهذا يعرف ما في قول الشهاب القاسمي في قضية قول السارح وبما الثاني الى الاتباع
 لحركة نون ابنه دون التا ولا مانع من ذلك وقضية قول السارح في تعليل فتح العلم
 للوصف بابين ووجه الفتح للاتباع لحركة نون ابن لان الاسم لما كثر استعمالها
 صار الاسم الواحد مجازا فيهما من الاتباع ما جاز في الاسم الواحد انتهى انه
 لا حاجة الى ان يقال ان الثاني ابنه حيث الحقها بابين في حكم الانفصال انتهى
 وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه ولا مانع من اتباع حركة النون وان لم
 تكن اخر لانها اخر حركاتها ويجعل ان معناه لا مانع من اتباع حركة الت
 ويرد ان النون خارج حصين لثركها **قوله** معنى النهاية الى قال الدنوري
 فيه نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التا اتباعا بل عليه
 ينبغي الفتح ويهيم من كلام السارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو
 محل نظر واما خور زدين وزدين سمي بهما بالتا على قيلس بازدين
 سمى بالفتح لتقدرا الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيبطل قول الشئ ولا في
 المشي والجمع فلما علمت واما في نحو مسلمات فالتركيب يقتضي الفتح
 لا الكسر كما علمت ايضا انتهى واقول وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب
 ان التايل به بحركة المنادي بحركة نصبه وحركة جمع النون في المنصب
 الكسر وقوله واما خور زدين الى اخره فان اراد ان مع كونه بالياء الت
 على القول بالاتباع ثم له بطلان قول السارح لكنه ممنوع وان اراد ان على
 القول بالتركيب فهو عين كلام السارح والظاهر ان قول السارح
 ولا في المشي والجمع على حده معناه اذا حكى اعرابها فلا بد عليه
 الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية منبيا على القول بالتركيب
 متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لانيه في وجهه واما

على حده وقوله وهذا سمي على القول
 بالتركيب من نظر ما في المشي والجمع

بالنظر

بالنظر لقوله ومن اجري الاعراب الى لكن المناسب ان يكون على منوال
 ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب واجاز ان يكون للاتباع
 نقوله واما على الاتباع فلا الى اخره ناظر لما فصله على حكاية الاعراب
قوله حاكيا اعرابه قال الدنوري ضموا اعرابه راجع للذكر **قوله**
 فتجها اي ان ركب وقوله او تخرها اي ان لم تتركب **قوله** والثاني بالفتحة
 لانه لم يصف حتى يسلب تعريفه العلمية **قوله** واعترضه ابو حيان الى اخره
 اعتراضه واعتراض المصنفه انما ورد ان سلم ابن مالك ذلك والافتقار
 يتمسك بظاهر تعريفه التاكيد اللغوي فانه صادف مع اختلاف وجهي
 التعريف ومع اتصال الثاني بما لا يتصل به الاول **قوله** واما على
 القول بالاتباع فلان القياس على هذا ان يفتح اخوه **قوله** فنحو ما عسي
 الى اخره قال الدنوري على في شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتحة
 في نحو ما عسي عدم الفائدة **قوله** ان يفتح في التنوين الى قال الدنوري
 وحذف التنوين وما بعده واجب لا جاز **قوله** والالف الى قال الدنوري
 تيد بهم بانه لا يكون اول سطر وجميع ما قيل في ابن ياتي في ابنه ند
 وغيره وفيه وقفة **قوله** الثاني الى اخره قال الدنوري يقد قيل قوله ان يكون
 مضافا كذا في النوع الاول اي في ان يكون مضافا وجواز الوجه في الاول
 على اختلاف الاعرابين فالضم على انه مفرد ويصير من القسم الاول واذ افتح
 فيه اربع توجيهات كما ذكره السارح وفي بعضها يكون مضافا لكون
 من القسم الثاني فلا يخرج عن القسم الاول والثاني قد ذكره زيادة ايضا
 انتهى واما المصنفه الى انه كان ينبغي للمصنف ذكر هذه المسئلة هنا لشار
 مسئلة الوصف بابين في جواز الفتح والضم وتأخيرها الى فصل تابع الثاني
 مما لا وجه له **قوله** مضافا قال الدنوري غير واضح لانه اذا ضم لا يكون
 مضافا فلا يصح فرض المسئلة في المنادي المضاف **قوله** باسمه الى اخره

كها

قال الدنوشري اشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة ابياسمها اهل مكة
 منها تفت هتف بهم قبل اسلام سعد امين معاذ وسعد ابن عباد وهما
 نان يسلم السعد ان يصح محمد **قوله** بحكمة لا يخفى خلاف المخالف **قوله**
 نيا سعد سعد الاوس كذا نصرا **قوله** وباسعد سعد الخزرجي النضاري **قوله**
 اجيبا الى داعي الهدي وتنسبا **قوله** علي الله في الفردوس منية عارف **قوله**
 اوردة لك السهيلي في الروض الانفا **قوله** وجب النصب اي ما لم يصح نحو
 يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفع ايضا **قوله** وهو الاكثر قال الدنوشري
 الظاهر انه لا يتاتي فيه الخلاف المار في يزيد بن سعيد انتهى وازاد الخلاف
 المار عن البرد وابن تبيان فالضم هنا اكثر باقهما ثم قال الدنوشري
 وشمل قوله نحو ياسعد سعد الاوس الى العلم واسم الجنس والصفة نحو صاحب
 صاحب زيد وخالف الكوفيون في اسم الجنس فنحو نسيبه وفي الوصف
 قد هو الى انه لا ينصب الامثونا فتقول يا صاحب صاحب زيد ولم يختلفوا
 في جواز الظم في جميع ذلك وينظر ما وجه مخالفة الكوفيين وما وجه مزجهم
قوله يا ضما رنا الفرق بين هذا الوجه وما قبله ان هذا يجوز معه ذكر
 الله ولا يجوز على الاول وان قيل ان البدل على نية تكرار العامل اذ هو
 تقدير سنوي **قوله** وكان يلزم ان ينوب الثاني قال الدنوشري فيه نظر
 اذ قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لمساكلة ما قبله الموكب به ومن ذكر ان
 توكيد علي راي **قوله** وسعد الثاني الى قال الدنوشري لم يجوز فيه
 كونه مفعولا محذوف على قياس سابق ويؤخذ مما ذكره ان البدل والبيان
 يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا ان يقال لما حذف المضاف
 اليه الاول جاز ذلك **قوله** وهو ضعيف الخ قال الدنوشري تقديره بان
 العاملين هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكانهما واحد فهو نظير قوله
 واتي عمر والعاقلان **قوله** وهو نحو الخرج الضمير راجع الى الاوس **قوله** وهو

المناذري الى اخره قال الدنوشري نحو قايين اذا اريد به معين بن علي الواو
 والانصب بالياء هل يجوز في المعين الايتان بالياء للضرورة **قوله** وقوله
 اعيد احل في شعبي الخ لا حاجة الى جعل ذلك ما نحن فيه لما صرح به في
 التسهيل ان للضرورة الموصوف يجوز نصبه ايضا ونص الرضي على ان هذا من
 النسب بالضاف فنصبه لذلك لا للضرورة ونسب في غير السين المعجزة
 ورفع العين المهملة موضع كاسياتي في اوزان الالف المقصورة وتقدم في باب
 المفعول المطلق **قوله** نجد في الثانية فقط قال الدنوشري ولا يجوز عكس
 الثالثة وهو حذف الف يا واثبات الف الله انتهى واقول تنضم للام الشم
 جواز العكس لانه على الثالثة باجر المنفصل من كلمتين بحري المتصل من كلمة
 معني حتى جاز التقا الساكنين اللازم على الثالثة والاصل عدم الاجراء عدم
 التقا الساكنين تحذف الف يا واثبات الف الله جار على القياس وقد تضمن
 كلام العثم ولا جواز حذف الف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما اذا
 حذف الف يا **قوله** ووجه حذف الف يا اي مع حذف الف الله كما لا يتحقق
قوله تنقول اللهم قال في الهم مع مذهب الخليل **قوله** ان هذا الاسم لا يوصف لانه
 صار عند هم مع الهم بتمثلة الصوت اي غير متمكن في الاستعمال وذهب المبرد
 والرجاء الى جواز وصفه برفع على اللفظ ونحوه بعل المحل ولا فاطر في
 قوله اللهم فاطر السموات والارض صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب
 لانهم يسمون الله الرحمن الرحيم ارحمنا والاية ونحوها محتملة للمنة **قوله**
 ليلا يجتمع الخ وتبركا بالبداءة باسم الله تعالى **قوله** زم زم في القاموس الزر زم
 بالضم يعني للزاي والثقافة الشديد الزرق للمذكور والموتش وفيه الزرق
 والزرق لون **قوله** وذهب الكوفيون الى انه بعض امنا بخير او قصد بابه
 تحذفت الهمزة وجعلت سببا واحدا كما فعلت ذلك في هلم على القول بان املاها
 هلام **قوله** ويطلق ذلك انه الخ يبطله ايضا انه مخالف للمعنى بدليل انهم

يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر **قوله** وقد تخرج الخ
قال الدنوشي المراد منه انها تخرج عن الله المحض فلا ياتي فيها في هـ
الاستعمالين الاخرين تفيد مع غيره ولا تها على الغير هل هي بطريق
التضمن او لا محل نظر انتهى ولا يخفى ما في دعوي دلائلها على الله ان هذا
الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلائلها على الغير بطريق
التضمن لا ادري ما معناه والاقر به في فهم كلام الشارح ان استعمالها
فيما ذكره جار منسب والقرينة استحالة الله او ينبغي تحريم العلاقة
قوله لانه تدعمل بضمه في بعض ابي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير
المتستر **قوله** محكي بمجاليته التي ثبتت له قبل التسمية هذا المدخل له
في الضم في لوجوده في المنطق ريد وكان الاظهر ان يقول الفرق
ان الذي قام المانع من بدائه قبل التسمية وجوده وهو باق الى اخره
وهو المناسب لقوله ونحو المنطق التي فتدبر **قوله** راما الذي الخ قال
الدنوشي فيه نظرا لان سلم ان نحو الذي فيه حكايته اصلا باعتبار
كسر الجملة بعده وابقاها على حالها **قوله** والاعراب بقدر في الذي
قال الدنوشي ظاهره ان الحركات الثلاث تقدر وهذا اظهر في الحكاية
حكيت الاسم المفرد الخ قال الدنوشي حكايته باعتبار تعامله فيما بعده واما
هو نفسه فهو معرب بالحركات الظاهرة في الحكاية **قوله** وليس محل
التراخي قال الدنوشي فيه ليس يعود الى الموصول مجرودا عن الصلة اي
فاذا سمي به وحده امتنع نداهه تولا واحدا القيام المانع وقوله وكان الخ
معناه ان الموضح شكل به مجرد التشبيه على انه ليس بالجملة لعدم عمل
بعضه في بعض **قوله** بدليل قولهم ان هذا الدليل انما يكون قاطعا لشيء
السايطي لوتبين تقديري في قول المذكور وليس كذلك فقد التواني
اما على تقدير مثل او ابا حسن في تاول فيصل اي ولا فيصل لها لتصل

السايطي

السايطي يرمي تعيين هذا الوجه **قوله** وهذا الاضرة فيه الخ قال الدنوشي
بني على تفسير الضرة بالاضرة وحقه عنده وهو ضعيف **الفصل**
الثالث قوله المبني قال الدنوشي هذه العبارة وقع نحوها
لازم المحتاج قال الرضي كان عليه ان يقول توابع الناري المبني غير
الستفان الذي في اخره زيادة الاستفان فان توابعه لا ترفع نحو ما زيد
وعمر او لا يجوز وعمر ولا ان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع الناري
المجروح باللام لا يكون الا مجروره **قوله** بالزيد وعمر ولا يجوز رفعها
ونصبها لظهور الاعراب في التبع انتهى واقول قوله المبني بان المنطوق قول
النظم ذي العظم وحكم منطوقه وهو الناري المعرب ان يوافق غير البذل
والنسق يجب نصبها ولم ينسب المصنف على هذا وحكم البذل والنسق
كلهما اذا كانا تابعين للمبني كما سيبيحه المصنف **قوله** ان يكون مضافا لم تكن
الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكالمضاف اليه كما جزم به السيوطي لكن
مرح الرضي بان غير واجب ولعل الفرق بين ذلك وما لو كان ناري مشتق
حيث يجب نصبه انه في حكم المفرد وهو تابع فيقتضيه ما لا يقتضيه المستقل
قوله جواز رفع المضاف الخ قال الدنوشي قال الرضي انما جاز الرفع في المفرد
حلا على اللفظ ولم يميز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في
توابع الناري المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت
تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بناءه انتهى المصنف لا يقول جاز هو لا الكرام
بجواز الصفة حلا على اللفظ بل يجب رفعها حلا على المحل لكن لما كانت الصفة
التي هي المحرك البناءية محدث بحدوث حرف الله او ترد بزو الهاء عارت
كالرفع وصار حرف الله كالعامل لها وكذا لا رجل فلشابة **قوله**
من نف الى اخره قال الدنوشي ظاهره الاقتصار على ذلك ان البيان
ليس كالماء ينظر ما وجهه وقد قال انه قريب السهم من البذل فهو اذا كان

مضافا يجب نصبه فكذلك اما شبهة فان رفعه الخفضية جواز قطع التوكيد
ونحو الفاعل ما صرح به في شرح الازهرية تبعا للمصنف في بعض كتبه ان الفاظ
التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت **قوله** نعت محذوف قال النوسري
يرده انه يلزم عليه ايلال مضافة للضمير الموامل اللفظية وهو
غير جائز **قوله** فيها اي التذكير والتانيث **قوله** الثاني ما يجب الى قوله
قدم هذا على ما بعده عكس في النظم لانه بالتقسيم الاول اشبه
لبساطته بخلاف الثالث لتوكيد من امرين الرفع والنصب والخرسوق
والبدل لانها في حكم المستقل **قوله** ويجوز ضمها الى اخرها حاصل
هذا ان ضمة الهائفة بنائية وضمة اي ضمة اتباع وهذا عكس ما تجمله
الناس وان التبيين نزل مع اي منزلة الشيء الواحد المفرد المعروفة
المثالي فاستحققتها بما بعد حذف الالف ضمة التثنية واستحققت التثنية
الضمير ولكنهم اتبعوا **قوله** وقد قرئ بها هي قراءة ابن عامر ايه الثقلان
فوجهها ان هذا المجرى اذا تقدم كالجبر من الكلمة حتى دخل عليه الموامل
مجرى هذا افعلا جري او لا جري الجز جري ذلك المجرى اخرها قد قلنا
فان قيل فقد حركت الياء بالضمة قلنا اتباع كرا **قوله** مراعاة
لفظ علة لكونها مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضا ذلك المراعاة
كما لا يخفى لكن كلامه بعد بخلافه وتحليله الوجوب بان المقصود بالنداه
التابع واسم الاشارة وصلة الى نداه ياتي هذا به علل بعضهم **قوله** وانما
جائز اي ولم يمنع فلا ينافي الوجوب **قوله** لنداهما اي الرجل والمرأة **قوله**
لانها اي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في كلامه من تشييع الضمير ولو قال
وانما يلزم رفعه بارجاع الضمير الى النعت لقربه في قوله فيجب رفع نعتها
سلم من ذلك هذا ومع انهما المقصودان بالنداه ينبغي ان لا يكون محلها
نصب لانها بحسب الصناعة ليسا مفعولين بل تابعا **قوله**

واستشكله ابن عصفور الخ هذا الاشكال وجوابه نقله بهذه النص في
المغني في بحث الورد في الجملة السادسة على هذا اقتال وزعم ابن عصفور
ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بالبيان
اعرف من المصنف وهو جامد والنعت دون النعوت او مساو له وهو
مشتق او في تأويله فكيف يجمع في الشيء او يكون بيان او نعتا لاجاب بانه
اذا قدر ختافا للام للمعنى والاسم موزون بقوله المفضل الحاضر او المشار اليه
واذا قدر بيانا للام لتعريف الحضور فساوي الاشارة ويزيد عليها
بالفائدة الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول **س** انتهى فيها
قاله نظرا لان الذي يوزون النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم
الاشارة نفسه اذا وقع فتكررت بريد هذا واحاطة اسم الاشارة
فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله ضميرا
له انتهى ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم موزون بقوله
الحاضر الى اخره جواب الاشكالين لانه حيث كان موزونا لا بد له ان يكون
اسم الاشارة لكن نصيبه ما في بحث ال انه على ذلك التقدير غير مساو
دون حيث قال واذا قدر نعتا قدرتا الى فيه للمعنى الى اخره وانظر
قوله في بحث ال لادالة فيه على الحضور مع قوله هذا الاسم موزون
بقوله الحاضر والحجج لهذا الجواب عن عدم الاستحقاق الزيد هذا مجرد
جعلها للمعنى لا يكفي في الجواب عنه لانه يصير المعنى على مجرد جعل ال
للمعنى ما في بحث ال فلا يحصل الجواب عن الاستحقاق في انه من عطف
البيان ان قول المجرى والزمخشري ان البيان اعرف بخلاف لقول في هذا
في الجملة فالاحكام انما يتجه على قولهم ان لينا مل ذلك مع قول ابن عصفور
ان ما ذكره في الجواب معنى قول **س** وقد يوخذ منه ان ما ذكره **س** لا ينافي
كلام المجرى والزمخشري بناء على هذا التفصيل فلا يتم للمصنف الرد

عليهما بكلام من كتابها عليه هناك **قوله** او موصول الموصول حينئذ
فيه محل رفع وكذا اسم الاشارة في السيلة بعده وجوبا كما صرح به الشاذلي
قوله العارضي من كاف الخطاب قال الدنوشي كان وجه اشتراط العارضي
من الكاف عدم توالي خطابين اذا الشاذلي متضمن له **قوله** تنزيلا لحر كم
البناء الى اخره قال الدنوشي وقال العلامة القاسمي شهاب الدين
الهندسي المفسر في شرحه على كافيه ابن الحاجب في بيان الرفع للتابع المنادي
والرافع يا سبهم بالرافع في كون اثر كل عارض مظهر او لم يظهر اثره
السبب في المنادي لمكان ابتداء ظهوره في التابع لاحتمال وجهه الى التوثر انتهى
وقوله في كون اثر كل عارض مظهر افيه نظرا لان الضمة مثلا في المنادي
ليست اثر اياها وانما هي اثر علة بناء المنادي التي قررناها وقوله ولم يظهر
الي اخره لوجه له لان يا علي ما قرره انما اثر في الرفع في التابع لاجلها
ضمة البناء في المتبوع فقد تقرر بنا المتبوع فكيف يقال انه عدم ظهور الرفع
في المتبوع لكان البناء مظهر للشيخ على الصامي مع مشاركة كاتبه
الله **قوله** والخلص الخ قال الدنوشي لكان قوله عليه لا يخلو الحال من كون
العامل في التابع لتظاير او منوباد ظاهرا انه ليس منوبا ببقا ان يكون لتظاير
ويجبه عليه ان العامل المفعلي اما مفعول به او مفعول لا جاز ان يكون مفعول به
وهو ظاهر ولا جاز ان يكون مقدر لان المقدر في النداء ادعوا وخواه لا غير
ولا يحصر عن هذا الاشكال الا بان يقال تختار انه لفظ ولا اسم التخصيص
اللفظي في المفعول به في الكلام والمقدر فيه بل هو لفظي ولا حظ في اللغز
من دون التلطف به ومن دون تقديره فيه وتظاير العامل في عطف التوهم
مثل قولنا ليس زيد قاعدا ولا قيام بجر قايما فان العامل في المفعول به
المتوهم وهي ليست مفعول بها في الكلام ولا مقدرة فيه بل هي ملاحظة لاجل
العمل فان قلت المنادي مفعول به وقد اعترضنا بياضه عن العامل كما ذكرنا لم

يفيد كل مفعول به بياضه عن العامل ويجوز الرفع في تابعه ملنا المخرج الى الملاحظ
هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادي دون سماعه في تابع المفعول به في الاطلاق
فهي مكتبة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها ولو ذهب ذهب الى ان
حركة تابع المنادي حركة اتباع لاحركة اعرابه لما يلزم عليه من التخللات
لكان له وجه وجيه لكن لم نطلع على احد ذهب اليه وعليه فيكون نصب
مقدرا فيه منع من ظهوره استقلال المحل بحركة اتباع فان قلت لا يمنع
الذهاب الى ما ذكر من اتباع لعدم ثانيه فيها اذا كان اعرابه المتبوع هو
بالحركة واعراب التابع بالحرف وعكسه الا ان يقال بضمه اتباع الحرف للحركة
وبالعكس لمولا ناعلي الصامي وكاتبه عليه الله **قوله** والتقدير مدعوا
قال الدنوشي لو قال بده نودي زيد مثلا لكان اولي واظهر لانه لا ينظر
وجه لرفع مدعوا الاعلى مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرفع هو
المكتفي به **قوله** المضاف المقرون بالقال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف
كما ذكره الرضي ووجه جواز الامر فيهما الحاقهما بالقرء لان اضافة التقرون
بال كلا اضافة ولم يلحقا اذا نودي بمتقلين محافظة على اعرابهما الذي
هو اصل المحافظة بابين للمباهمة له لعدم قوت الاعراب لان رفعهما
اعراب ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروع الاعراب
في الحاليل انتهى وانظر كيف ينادي المضاف المقرون بال مستقلا
مع انه ليس مما تقدم المحيوزناوه **قوله** والمعطوف المقرون
بال فان قيل كيف جاز ان يطف ما لا يمع ان يكون منادي على
ما هو منادي وانتم تقولون العاطف انما ينوب عن العامل في العمل
خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلة من يل وجه
ويوضح هذا انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف ناب عن ليس في
العمل وليس ينزله الا ترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا **قوله** وهو

البديل لم يبقه ايضا بالخلو من ال فاقضي جواز البديل الذي لا يفرق
 في الحكم وفي الجمع خلافا وجهه ان البديل على نية تكرار العامل وهو
 الحرف وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن ابن مالك جعل البديل حائلا كما ياتي
قوله ان كان مضافا قال النون في كان ينبغي ان يرد عليه قوله او شيئا
 بالمضاف **قوله** وكذا احكامها الى اخره فيه تنكية على قول النظم واجعله
 كاستقل يتقارب لانه يوم اختصاصه لك بتابع ذي الضم وليس
 كذلك بل هو جائز فيهما مطلقا **قوله** بضم جسر الى اخره فيه نظر لان البديل
 والعطف احد المتوابع والمتابع اما تابع على اللفظ او الوضع وكل منهما
 منتف هذا اللفظ فلان لفظ المتوابع منصوب واما الموضع فلا عبد الله
 لا موضع له لا ضم ولا غيره **قوله** وقال في شرح التسهيل الى اخره قال بعد
 هذا اما نضمة نحو حست زيدا وعمر احضر من يجوز عنده في البديل
 حاله حال يحمل فيها مستقبل وهو الكثير وحال يعطي فيها الزرع والنصب
 كبه في التوكيد والنعت والبيان والستة هي ال في عدم صحة تقدير
 حرف قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه السيلة مرتبة على الاعمال
 في البديل لانه عامل في البديل **الفصل الرابع في التاديب الضاد**
للباء قوله بالالف قال النون في قد يقال ان القتل بالياء الساكنة في الظن
 كالصحيح وكذا ما كان معنلا بالواو الساكن ما قبلها كـ لو كان ينبغي للثمة
 على ذلك **قوله** للالباس قال النون في مراده به انه اذا حذف ياءه وقيل
 ياقى مثل التيس بغير الضاد **قوله** وفي ياءه الم قال النون في الظاهر ان
 اللغات الست في الضاد للياء في الياء نفسها كما هو مرجح عبارة فلما مل **قوله**
 المتقدم من الضامين يعني ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه مثنى وبله
 بالمتقدم وقد اختلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج للتأويل
 بل اذا افرد الضمير مع عوده على مثنى اول به او بالموصول ثم انه علم

تسليم

تسليم الاحتياج الى التأويل كان المناسب ان يقول اي ما تقدم اذ ال المتقدم
 يحمل ان تكون معرفة لا موصولة لان المراد به النبوت نحو الليل اذ ليس
 مثال للتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر تباين المنفصل عليه وانه
 اجري مجراه وفي شرح عقود الجمان للجلال السيوطي ان بروج السد وهي
 سال الاخفش عن هذه الآية فقال لا اجيبك حتى تمام علي بابي ليلة
 ففعل فقال ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشئ عن معناه نقصت حرفه
 والليل لما كان لا يسري وانما يسري فيه نقص منه حرفه كما قال تعالى
 وما انت املك بغيا الاصل بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف
 وشار الى ذلك الطيبي **قوله** في مرتبة واحدة قال النون في خالف
 بعضهم في ذلك فجعل الفتح اقل من السكون فليست امثلة **قوله** وقلبه الياء
 الفاتحة قال النون في والالف المتقلبة هل هي مضاف اليه او محل تامل
 انتهى واقول قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها متقلبة
 عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر وظهر
 اثره في الشاع بل قد يدعي ان هذه الالف في التكلم غاية الامر انه غير
 صفتها فليست امثلة **قوله** المتقلبة عن الياء في ياء بدل عنها لا موصولة فاندفع
 ان في حذفها جميعا بين حذف الموصوف والموصوف ولا يجوز **قوله** اصله
 بقولي بالفاء هذا الايلا في كون قوله بلفظ بال بالوحدة ادله الا ان يقال
 حرف الله المحذوف منه **قوله** ولا بقولي باليتي قال النون في
 لا يحتاج في التقدير اليها كما هو واضح **قوله** وضم الاسم الى اخره قال النون في
 ظاهره انه مبني على الظاهر هو اختيار المصم والناسب له تقدير ان نصب
 ومنع من ظهورها الاشتغال بحركة المشابهة اي مشابهة المنكسرة
 المقصودة كذا قيل انتهى واما قول ياتي على الامر تحقيق الكلام وفي حواشي
 الحفيد ما نفسه يظهر ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله

معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف إليه
مقدرا وانما قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المضاف فرض السلام
المنادي المضاف اليها التكلم **قوله** لان الام والاب الى اخره قال
الدنوسري فيه نظران الظاهر ان هذه اللفظة لا تقتصر فيها على
هذين اللفظين والمدار فيها على القرينة الدالة على الياء الحذف
ولذلك قال ابو علي السلويني وهذا اذا لم يلبس بعني بالمنادي المفضل عليه
قوله تشبها بالنكرة قال الدنوسري قد يقال وجه الشبهة انه ليس علم ليس
فيه الـ ولا اضافة ظاهرة **قوله** وظاهر كلام الموضع الى اخره الاقرب
عندي ان الخلاف بين الموضع وصاحب النهاية معنوي وانه على كلام الموضع
نصبه مقدرا كما في سائر المضافات للباسع من ظهورها اشتغال بحركة
سمايتها للنكرة المقصودة وان حكمه في الاتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب
النهاية هو في محل نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني على الضم ودعوى انه على
طريقة الموضع عومل بمعاملة المفرد فاعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة فيه
خفا وقول الشهاب القاسمي انه يجوز ان يحكم في الاتباع على مظهر من له
من البناء تشبها وان كان من اقسام المضاف اي فلا يلزم في تابعه
على طريقة الموضع النصب محل نظر هذا وارجح المراد في القول الذي هو ظاهر
كلام الموضع ثلاثة اوجه فالثاني انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل
وجه لا يـ واسم الله لا توصف بها اي فتعين كون الاصل ياربي
ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم تشبها بالنكرة
المقصودة انتهى فتأمل فانه غير ظاهر **قوله** ان تعرض
ما التانيث الى اخره قال الكفيل انما عوضت ما التانيث عن الياء اذا
اضيف اليها الـ والام لانها منطنة التثنية والتانيث كان علامة
ونسابة انتهى وقال الشهاب المنادي في هذه الحالة منصوب فانه مقرب لـ

من اقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التامع من ظهورها اشتغال
الحل بالفتحة لاجل التامع على ما فتح ما قبلها لا على التانيث في موضع
الياء التي يسبقها العرب المضاف اليها وهذا ظاهر **قوله** ويراجع الخ قال
الدنوسري يفهم منه ان ذلك لفظ حادية عشر **قوله** ثم قلبه اي قلبه مكانها
بان قدم الالف على التاء واخر التاء الالف وليس ذلك قلبا اعلا لـ
فصل قوله فالأكثر قال الدنوسري يعلم منه انه ياتي فيه الـ وجه
المادة ماعد الضم وبذلك صرح سراج كافيه ابن الحاجب وغيرهم ولكن هذا غير
كلامه فيما ياتي **قوله** حذف الياء ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول
المص الا ان كان الخ استثناس من قوله فالتا ثابته لا غير الا ان الحذف لازم لما ذكره
الصنف فذكره اختصارا ثم ان في كلام المص وضع الظاهر موضع المضمحل
لان الظاهر ان يقول المص حذفها اي الياء التقدم ذكرها وكذا الظاهر ان
يقول المص عنها **قوله** ثم قال الزجاج الى اخره ظاهر هذا ان الزجاج وصحاب
ابن حبان متفقون على موضع السيلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف
الى الياء وفيه نظر اذ على التركيب ليس هناك اضافة فان تدبر **قوله** وقال في
الترشيف الخ قال الدنوسري وينظر على كلامه هل هما خمسة عشر في البناء ولا
هذا الباب في ذكر اسما لازمت النـ ولنا اسما لازمت غير النـ
بها فلامك كما تقدم في كلام الدنوسري وسياتي في كلام الشـ والندبة
قوله ولا مفعوله اي في غير النـ **قوله** كفاية عن نكرة الخ قال الدنوسري
هذا غير واضح لانه من المعلوم انه لا دلالة على اللفظ وكذا فيما ياتي اخبرني
بعض الافاضل ان الدنوسري صرح بانها دالة على اللفظ فليتلعل في فيه
ظاهرا قوله يعني رجلا وامراة انتهى واعلم ان ظاهرا ما تقر من ان فـ كفاية
من رجل وقلة كفاية عن امرأة انهما مستعملان استعمال النكرة المقصورة
يجوز حذف حرف النـ افيهما واتباعهما على النقطه والمحل والا قرب

انه لا يتصرف بينهما بالاضافة فلا يقال يا فلي لانه المناسب لقصرهما على السماع
قوله هو والجماعة الظاهر انه جعل هو توكيدا لابن مالك او بدلا منه وهو
غير جائز فلو اتى الى ان علي حلاله كان اولى اذ هو في المتن راجع الى القول والشم
ارجعه الى القليل **قوله** بالهوجل المراد به هنا الغلظة التي لا اعلام بها
ويطلق على الرجل الاهوج كما في قوله سمعته اذا نام ليل الهوجل **قوله**
ونقل قال الدوشري المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتي **قوله** والخبر
قوله يحذف فيه نظيره المحذوف خبر الخبر لا الخبر كما هو واضح **قوله**
وخالفه البردني حذف الفعل وتجارفعا في غير المسائل المشهورة **قوله**
فقال لا يقال فيهما الا ما سمع لا يحسن بخرج كلام المصنف لان عليه لا يظهر حسن
قوله لا يقيس وانما كان اللابيق به ان يقال لا يقيس وكان الاظهر ان يقي
قوله البردني انه مبتدأ خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال
فيهما الا ما سمع **هذا باب الاستسنا قوله** وقلب جره
صرح بانه ليس في توابعه حينئذ الا الجرو في النهاية لا بعد نصب الصفه
حلا على الموضع **قوله** ان يختم بالالف صرح الجاهلي كالرضي بانه حينئذ مبتدأ على
الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاها الى الاستفاته اذ الحق المشي والجمع
على حده صار امثليين على الياء **قوله** العجيب قال الدوشري صفة للعجب يقال
ايضا عجيب بضم اوله كما يقال رجل طويل وطوال وفميل وفعال يتماثلان
في المعنى نحو كبير وكبار فان قصد البالفة شد ونحو كبار في قوله تعالى
وشكروا اكثر اكبارا من رزقي **قوله** يا عجبا قال الدوشري ينظر هل هو من القسم
الاول او الثاني او ليس واحدا منهما فيشكل الحال **قوله** القوباء هي الالهي
ينظر بالجسد ويسمى جزاءه وجمعها قوباوات وتقال قوبا بكون الواو
والصرف وجمعها قواب **قوله** وقد يخلو المتعجب منه قال الدوشري ان يافيه
ظاهر قول المرادي جاعل العرب في نحو اللجب فتح اللام باعتبار استفاته

وكسرهما

وكسرهما باعتبار الاستفاته من لجله وكون المستفاتي محذوف ما فيعلم منه
اي ذلك مستفاد او مستفاد به لا متعجبا منه فليتامل **هذا باب**
الندبة قوله وهو المتعجب عليه الى اخره اي بيا والادخل في تعجبت
علي زيد قال الدوشري والتعجب اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول
المصيبة **قوله** محوله قال الدوشري من العويل وهو الصياح **قوله**
وافقعتسا الى اخره قال الدوشري وبعده البلي اخذها كروس وكروس
اسم رجل اغار على اهل الناديه انتهى والشاهد في قوله ما فقعتسا حيث
نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره
لانه الاصل في الندوب المفرد والضرورة تندفع بالتوسين مع البقا على
الاصل واما قوله وابرمتي فقمس فلا شاهد فيه لانه غير منه وب **قوله**
فيضم اي لفظا او تقدير او ذلك اذا كان مبنيا قبل الندبة كالموصول اذا لم
يجعل من السبب بالضاف وياتي تفصيل الكلام فيه قريبا **قوله** او مطولا
في نحو واضربا عمر ابو خلد من قوله الاتي فله ذلك لا يندب الا المرفة الرجل
قوله او مطولا على السمي به كما قيد بذلك الشاطبي **قوله** الا انه لا يكون نكرة
هذا لما هو في المتعجب عليه اما المتعجب منه فانه تقول واصيبتاه وان لم
كن المصيبة معلومة **قوله** فلا يقال واهاه اي في نديه اي وهما التنبية
جميعهما عوضا عما يضاف اليه اي وحذفت اليها لالتقاء الساكنين بينهما
وبين الف والندبة **قوله** وصلته مشهورة هذا شرح لقول النظم بالذي
اشهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والاصل بالذي اشهر به
لكن فيه حذف العايد الجرو وبمثل ما جربه الموصول مع عدم اتخاذ التعلق
لان الاول متعلق بيبند والثاني باشهر وكان المصنف راجع في هذا الامر
اللفظي لكن يرد عليه انه لا يلزم من اشهر الصلة اشهر الموصول
بما في الذي اخبره تفويته رعايته المعنى لراعاة الصناعة اللفظية مع

امكان ان يدعي ان الصايه انما حذف بعد التوسيع واتصال الفعل اليه **قوله**
وامر حضرا الى اخره الظاهر ان الوصول هنا مبني على ضم مقدر منع من ظهوره
استعمال المحل بكون البناء الاصل في محل نصب وهذا اذا لم يجعل الوصول
من السببه بالضاف والافهم منصوب بفتح مقدرة لذلك والحاق
الالف هنا لم يؤثر في الوصول شيئا لعدم اتصال الالف به وهي انما تؤثر في
التي تلحقه كزمزم ولهذا فتح وان كان مصر وفان هو معرفة مقدر الجبر
ان كان منصوبا او الفتح ثابتا ان كان غير منصوب وكذا المطلب في عبد المطلب
مقدرا الجبر على قياس ما قاله الشهاب القاسمي في عبد الملكا كما يأتي **قوله**
اذ لا يجمع بين حرف الندبة قال هل يستثنى اسم الله تعالى والحل المحكية
واسم الجنس المنسوب به كما تقدم في المنادي حقيقة **قوله** الا ان الغالب
ان يحتم بالالف ذكر الجامي انه نظير المستغاث بالالف وقضيته انه مبني
على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدريهما الضم والفرق بينهما وبين المنادي
المبني قبل الندة ان البناء فيهما بسبب الله فلم يجز لنا اخر بخلاف
المبني قبل الله او جواز الساطي تقدير الضم مع الف الندبة ثم انه اراد
بالاخر ما يشمل الاخر كما كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهما منه وبما
الا انها في حكمه قال الد نوثري واطلق هذا ان الالف تلحق اخوانه وبما
وسرط في التسهيل ان لا يكون في اخره الله وهما فلا يقال في عبد الله وجهها
واعبد اللاهه ولا واجهها هاه واجازه بعض المخرجه وابن معط
قوله اذا كان ابنا الى اخره قال الد نوثري انما لحقت فيما ذكر اخر الاسم
المضاف اليه الصفة ولم تلحق اخر الصفة الا ان يقال المضاف والمضاف اليه
كالسوا الواحد ثم رايته شقولا في المتوسط اما الصفة اذا كانت غير ابن
فمنها خلون الخليل وبنون بنون بنون يجوز والتحليل يمنع **قوله**
مقياس قول **س** الى اخره قال الد نوثري يظهر ما وجه كون عدم لما

لها

لها قياس قولها وما المقياس عليه فليبين ذلك **قوله** اخر البديلة ظاهر دون
البديلة منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال في عطية النسق **قوله**
غوراموساه ينبغي ان يكون نحو موساه مبنيا على فتحة مقدرة على الالف
المحدوفة على السيس لان اخر الاسم هنا هو الالف والبناء لا عروا من احوال
الاخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان الندة وبها المختوم بالالف
مبني على الفتح كما تقدم وعلى ما اجازه الكوفيون من قبل الالف با يكون مبنيا
على الفتحة الظاهرة على اليا **قوله** وفيه ثوبين مقدراي فيجذف اما طره
للشباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق الندة في الجملة
فيجذف لان ما قبله لم يبق تماما **قوله** واعبد الملكا قال الشهاب ينبغي ان
الضاف اليه هنا هي الملكا معرب مقدر الجبر ولا يقال انه مبني على الفتح
كما في وازيد لانه غير مندوب وليس منادي حتى يستحق البناء هو معرب
منع من ظهوره جره الفتح لاجل الالف فيقدرا الجبر انتهى يعني والضاري
الما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق اخره فتلخص ان الف الندة
لا تنفي البناء على الفتح اذ الحقت المنادي حقيقة لاما اتصل به من مضاف
او شبهة وكما المنادي مما مبني بخلاف المضاف كما يأتي في الجدة واعلم ان ما ذكر
الشهاب مما يتجه في نحو واعلام زيد واعبد الملكا ونحوه مما جعل علما اذ ذاك
ينبغي ان يزم بان فتح ما قبل الالف بناء عند الرضي وانبا عنه فتدبر **قوله**
واعلامكي قياس ما ذكر واعبد الملكا ان يكون غلام في هذه الاسئلة منصوب
وان الضمير المضاف اليها في محل جبر اذ لا تصور فيها الاعراب التقدير **فصل**
قوله واعبد اقال الشهاب القاسمي الظاهر ان عبد هذا ونحوه منصوب
بفتح مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لانه الفتحة الظاهرة
لانه لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يثنى في الله فليتم
هذا باب الترجيم قوله وذلك بشرط الى اخره فادبهذا

الصحيح ان لترجم النادى شروطا عامة في المختوم بالتا والمجرد منها
 وشروط خاصة بالمجرد منها وافهم ان معنى قول الناضم وجوزنه مطلقا
 انه لا يشترط في الموث المذكور الشروط التي تختص بالخال منها الا ان
 فيه كسب اصلا على هذا فكان ينبغي ان يذكر في محتررات الشروط العامة
 الموث بالها ايضا فنقول ولا يرجم قول الاعرج يا انسانا خذ بيدى يا
 خذ بيدى وقولك يا جعفر ويا لهرة فان الموث بالها هو الذي يفصل
 عن اشتراط ذلك فيه ولا يفتن كل احد لتعظيم المص او لا تخصيصه
 في قوله ثم ان كان الخ فند بر **قوله** كونه معرفة اي بالعلمية ان كان مجردا من
 التاويها او بالاعتقاد في ذي التايد ليل قوله الا في وفي جارية لمعين جاري
قوله ولا مندوب قال الدنو شري هذا خارج بقوله او لا يجوز ترجم
 النادى فانه غير نادى كما قدمه الش **قوله** ولا في اضافة قال الدنو شري
 ومثل المضاف الشبه به فلا يرجم نحو يا مستخر جلالك ويشترط ايضا ان يكون
 مخصوصا بالند فلا يرجم نحو قوله ودخل في المعرفة النكرة المقصورة في
 ترجمتها خلافا للبرد انتمى وظاهره وان لم تكن مؤنثة الماخلاق اسلفه
 انفا **قوله** وكان غير نادى قال الدنو شري فيه نظر **قوله** وانما علمت الى اخر
 قال الدنو شري هذا مبني على ان حرف الند اعامل والصحيح خلافه **قوله**
 اعامل لك اليم الشاهد في اعام فانه نادى مستفاد به واصله لما مر وليس
 فيه لام الاستفائة **قوله** وقال ابن الصايغ قال الدنو شري الظاهر ان
 الضرورة من حيث عدم يالمن حيث ترجمه لما تقدم على **س** اللهم الا ان يكون
 مراد **س** ان ترجمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الصايغ انتهى وقوله
 الظاهر ان الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الصايغ ووجه ما
 تقدم من انه لا يستعمل في الندبة من حروف الند **قوله** لان المضاف اليه
 قال الدنو شري اوضح منه قول المتوسط لان المضاف لورجم اخره واخر المضاف

اليه

اليه فلو ترجمهم رحم اخر المضاف اليه لم يكن الترجيم في اخر النادى لان
 المضاف اليه ليس من النادى لفظا كما قال بعضهم ان النادى هو المضاف
 لا المضاف اليه **قوله** قلنا يالمال هو موضع الاستشهاد اذ اصله يالمالك ترجم
 المستفاد به وفيه اللام **قوله** اراد يا عبد عمر وعبرة العيني الشاهد في يا عبد
 وانه نادى من ترجم اذ اصله يا عبد هذا يتطابق به عبد هذا النسخ **قوله**
 وترتب على ترجمه الى اخره قال الدنو شري بين قوله ورتب له قوله ولا خلافة
 نوع وقفة **قوله** واذا كان للمجتهد الم ذكر الدما ميني في المنهل الصافي انه
 لا تعارض بين المحلين اذ ما نقله في ابواب الترجيم محمول على المستقل عند اكثر
 العرب وما نقله في بعض ابواب الاضافة الى السب محمول على المستعمل عند
 بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد بقوله يا بطل اقبيل
 يشعربا اشربا اليه انتهى ونقل اول كلام المص واعترض على ترجمه بالزعم لان
 المسئلة مسطورة في كلام **س** ثم قال ولعل ابن هشام راي كلامه في باب الترجيم
 ناستصعب نقل ابوابه خلافا **قوله** قياسا على اجرايم الخ قال الدنو شري
 قد يقال انما تزلنا الحركة منزلة الحرف الرابع لان في حذف الاخر اجحافا كما ذكره
 الش **فصل قوله** والذي حسن الترجيم الخ قال الدنو شري لا يخفى ان اهل النار
 لم يرجعوا الى الان وانما ذلك حكاية عنهم اي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر
 قول الش لا يتم في غيبة الخ لان المفهوم من نحو قوله فلان في غيبة عن كذا انه
 مستغن عنه غير محتاج اليه وهذا ايضا غير واضح لان اهل النار محتاجون الى الترجيم
 وان فيه تخفيفا فليسوا في غيبة عنه وينظروا العطل بقوله لانهم الى اخره الظاهر
 ان الهمزة سقطت بعد لا ولا فائدة انتمى ايضا قال ابن جني والترجم في هذا الموضع
 سرور ذلك انهم اعظم ما هم عليه خشية قواهم ذلك انفسهم فكان هذا من
 موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت هذه الهمزة ارسنة لقراءة
 بن مسعود حيث رها ابن عباس بقوله ملا شغل اهل النار عن الترجيم

فان ما للتعب وفيه معنى الصد نظير قولك لمن كان في شدة واشتغال
عنهما لا يهتد ما اشتملك عن هذا اما بعد لك عن هذا اشتغال من المول
والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترقيم لم يصدر عنهم من
الكلف بل عن الضجر وضيق الحال انتهى واقول هذا ما ذكره في شرح المصنف
وعندي فيه نظر لانه كلام يشتم منه راحة ان القراءة بالراي لا بالرواية والا
فلا وجه لا تكار ابن عباس رضي الله عنهما علي ابن مسعود رضي الله عنه
قوله بنا الى اخره الظاهر ان ذلك على حذف مضاف والتقدير علي اطلاق
حروف اللين الى اخره ويمكن ان يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين
بشد يدايا كما قال ابن مالك ان زيد ليما **قوله** وعلى الثاني كاشف
قال الدنوشي هذا الكلام فيه نظر لان قوله ساكتا خبر كل وقد مر
الاية بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه فلا يقال
غلام زيد غلام ولا عبد القاضي سيده قاض وهذا واضح اذا العرب جزا
لان بعد خبر واما اذا العرب حلا فتكون مؤكدة **قوله** لان الاصل
في قيد التخصص قال الدنوشي هذا مخالف لقول المحققين ان الاصل
في القيود ان تكون لبيان الماهية لا للتخصص **قوله** فمعرفة اصلية الخ
قال الدنوشي هذا هو الحق فلا يفتر قول الابدسي انما ان الثاني
الممدودة ذكر في شرح الفصل الا ان يكون فعلا من الوضامة كما قال الجاهلي
فيمض **قوله** فانه بعضها قال الدنوشي اشار به الي ان ملقي ومنتظر خبر ان
لمبتدئين محذوفين بين الخبر عنه والخبر بعضهم جعلها مبتدأ خبرها
محذوفان وقال التقدير بينهما ملقي ومنها منتظر **قوله** قال في النهاية
الوقال الدنوشي كان ينبغي له تاخير هذه السلسلة عما جميع ما يتعلق
بالسلسلة الاولى وهي كالقيد لقوله وذلك اذا كان الذي قبله المذكور
على قوله ثم حذف الذي قبله بقا الاسم على حرفين وقوله لان لفظة كلف

ينبغي

ينبغي ان يضم اليه في التعليل واذا حذف الاصل مع اما لانه حذف الزوائد
والا فلي الثاني قد يقال يحذف الاول ايضا لان لفظة كلف في **قوله**
واجاز الفراء قال الدنوشي يفهم منه ان الفراء يحذف الياء والالف
واباها وقوله وحذف الواو والهمزة على قوله حذف الياء فيهم جواز ابقاء
الواو على لغة من لا ينتظرو قوله فيما بعد فيوجب الحذف في وجوب حذف
الواو على لغة من ينتظرون كون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع
انها حشو غير واجبة على لغة من لا ينتظر مع انهما طرف غير مستقر المعنى
فالحق قول ابن المصنف تبع لابنه خلا عن الفراء في ثبوت يلزم حذف الحرفين
ما اذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النظر ونقل بعضهم عن الفراء ان
الوجهين في ثبوت وعدم الحذف في مجيد وعاد **قوله** نحو فرعون قال
الدنوشي قال في القاموس الفرعون التساح وبلا لقم لقب الوليد بن
صاحب موحى عليه السلام والد الحضر وابنه فيما حكاه التيفاشي وراج
القراء في تفسيرهما و لقب كل من ملك مصر او عاق تميم وكفر عن كثر بتور
وتبع عنه وتفرعن تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدها والمكر **قوله**
بغير الغين المعجمة الخ في القاموس بلقيس كفرنيق بلده بمصر منها صاحب
سراج الدين عمر بن ارسلا ولم يضبط في الكلام على غريفيق الا ان في انما
مضمومة وكان لم يضبط غرها الشهرة ضبطه الذي ذكره السارح ومتضي
ذلك ان القاف من بلقيس مفتوحة وهو المشهور على الالف لانه في مرصد
الاطلاع على اسم الامكنة والبقيع ان القاف مكسورة ومثله في لب الباب
للسوطي **قوله** واما كلمة براسها قال الدنوشي سميتها كلمة باعتبار
ما قبل التسمية واما بعد ها فهي بحر كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء
لترقيم المركب العددي بان في ترقيمه اجحاف او حذف من حرف العطف
فلا يلحق ان يضم اليه حذف اخره وينظر ما وجه منع اكثر الكوفيين

ترخم المحتوم بويه **قوله** في اثنان علم ارات بخط المصنف في التذكرة قال
يعني ابن عصفور اذا رخت سبي باثنا عشر قلت يا ابي جندب عشر الالف
لان عشر واقع موقع النون من سكنين محذوف وحذف ما قبله كما في سكنين
قلت هذا سلك في تعليله في باب الاضافة في الاعداد وقوله في اثنا عشر
لا تضاف لانك ان اثبت عشر اثبت ما هو بمنزلة النون وان حذفها
التبس باضافة اثنان فعلي هذا يلزم هنا بالباس هذا ابنه اثنان
وكذلك يقال اذ ناديت خمسة عشر نطقت يا خمس فانه يلتبس بخمسة
خمس ومالت بعض اصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف
علي المرخم ما هو مركبه تركيب مزج اعيد ما حذف فلكل ما هنا قلت
والعلة في ذلك ما ذكره في المرخم محذوف اليها وهو انهم استعجزوا حذف كلمة
تامة راسا محذوفوها في الوصل دون الوقف انتهى فاعترضت علي نفسي بعد ان
قبلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل ثم لجبت بانه لا يلزم من مرافق كلهم
نفي الالباس مطلقا ففيه في حالة دوران حالة وحكي لي هذا السبيل عن تذكرة
الفارسي انك تقعه علي خمسة عشر علي ما تقول يا خمسة فتي ثبت ان غير
الفارسي يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال في باقي قولي وما خطر
لي ان يقال انا اذا قلنا يا خمسة فينبغي ان لا ينطق به الاعلى لغة من ينوي
المحذوف فتقول يا خمسة لئلا يلتبس نداء خمسة المفردة التي لم ترخم هذا
لازم لهم فانهم نصوا على سبلة نحو مسلمة فقالوا لا تقل يا مسلم لئلا يلتبس بخلاف
يا مسلم رسالت الشيخ عن ذلك فقال اثني عشر لا يرخم الا اذا كان على واذا كان
على فلا يلتبس باثنان الذي هو عدو بخلاف الاضافة انتهى سقناه برتبة
لما في من النوادر التي منها وجه تسمية هنا بقوله على ولم يذكر الشارح
فايده ولا من كتب عليه فلهذا الموضع رحمه الله **فصل** قوله في اثنان
يا بوي قال الله نوشي لا يرد عليه ان ما حذف لو او الجمع من نحو قاضون

فانه

فانه يعود علي مذهب الاكثرين لزوال سبب المحذوف لانه اختار في التسهيل
عدم المودعهم برعيليم ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد الف نحو ضا
بالكران كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول وكذلك يحتاج بالضم على
لان اصله يحتاج هذا ان كان السكون عارضا فان كان اصليا نحو ابحار اسم
لنبت حرك بالفتحة لانها اقرب الحركات اليه قال **س** وقال الزجاج بالكسر علي
اصل التقاء الساكنين وقيل محذوف كل ساكن كالواو والالف فيعتبر **قوله**
واكروا قال الله نوشي الكروا من فرد وجمعه كروا بكسر كاف كالطرفا
والطرفان قال ذو الرمة من ال ابي موسى يري القوم حوله كأنهم الكروا
ابصرنا بازيا **قوله** لانها ليست طرفا في التقدير قال الله نوشي كونه علة
لنحو شود وعلا واضح واما كونه علة للكرو فلا ويعمل بها الواو في كروا بشرط
قبلها حيث تحركت وانفتح ما قبلها ان لا يكونا بعد هاء ساكن وهما هنا الساكن
بعد هاء هو الالف المحذوف مع النون ويسمى لغة في اخيه قال الله نوشي تسميه
لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر
تسميه حادثة من النخاة ولوقيل ان الاولي تسمى لغة من ينوي المحذوف
والثانية لغة من لا ينويه لكان احسن كما لا يخفى علي ذي لب **قوله** في اثنان
قال الله نوشي صفة لوصف محذوف تقديره في اللغة العربية سره والله
اعلم بزيد الثقيل بخلاف اليا التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم
والفعل لم يجز في الاول وجاز في الثاني مع انه اقل من الاسم وكذا يقال
في البني **قوله** وما تجد دباوه جواب عما يقال ان التعليل بقوله لانه ليس
في اخيه ظاهري الاجري والايدي لاني يائي لانه مبني والبني يجوز ان
يكون في اخيه الواو والله لوره وحاصل الجواب ان المبني بنا مجردا غير لازم
كالعرب **قوله** ولم يكن بعد هاء ساكن جواب عما يقال مقتضى ما عطل به قلب
الواو الف في هذه الحالة ان قلبه الضاعلي لغة من ينتظروا **فصل**

الجواب ان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقديره على لغة
من ينظر لا على لغة من لا ينظر **فصل قوله** على ما قاله النوراني في
نظر لانه بفهم انه اذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك **قوله**
مهل قال النوراني منصوب بحذف اي اميل مهلا ومعناه كفي عني
انتهى ونصب بغيره لان مهلا ينوب مناب مع والتدليل ان يثنى للانسان
بحسب غيره اياه فيؤديه على حسب ثقته به والاسم للدلالة والله واللال
قوله اي احكمت عزمتك عبارة شرح المعلقان وارفع الامر وارفع عليه
وطنت نفسي عليه **قوله** والصدم القطع قال في الصحاح وصدمت الرجل صرما
اذا قطعت كلامه والصدم الاسم **فصل قوله** وقلبت الالف كان ينبغي
ان يضم اليه وقلبت الفتحه كسرة وكذا يقال في قوله وقيل حذف الخ **قوله**
المهملتين فيه نظر فقد قال المفويون انه بالتحا المجهمة والعادشدة
البرد وما احسن قول ابي العلاء المعري لو اختصرت من الاحساء زرتكم
والعذب به يجر للافراط في الحذف **قوله** ورمم اي بكسر الراء **قوله** بضم الراء
هي من سرمة **هذا باب المنصوب على الاختصاص قوله** وهو خبر
قال النوراني في الخبر راجع الى الكلام المشتمل على المنصوب المذكور وليس كذلك
قوله مهول الاختصاص في موضع له وله اقال السموطي في خبره من المنصوب بغيره
بفعل واجب الاخبار الاختصاص من وقدره **من** بمعنى ولا ياتي كونه منصوبا على
المنعولية قول ابن النافذ على معنى الملم اعترضنا فخص من بين الصيغ التي
حيث دل على نصب على الحال وصرح به الشارح فيما ياتي لان المنصوب على المنعولية
هو اسم الاختصاص والمنصوب على الحال جملة الاختصاص وهو الفعل المحذوف
مع اسم الاختصاص من وكون الجملة حال ليس بل لازم فقد تكون معتقده كما
سنبين عليه **قوله** فيضارة قال الشهاب لا يخفى ان ايا رايه اذا لم يكن هناك الا املا
لا لفظا ولا معنى فكانا مهولين لا خص لم يكن مهما ما يقتضيه البناء على الضم

ورفع ما بهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الحكاية بحالهما في الندبان
تلا بحالهما عند الله او استعلا في غيره فليتامل **قوله** الجنسية قال النوراني
فيه نظر اذا الظاهر انها للمعه المحضوري **قوله** في المثالين فيه اشارة الى ان
الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن وهب
الحقيقة منصوب باخص لازم الاخبار غير مقيد بجل اعراب قال الشيخ الاسلام
الاخصاري في حاشيته اي بل يكون في محله خوار جري ايما الفتي اذ جملة
الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله نحو نحن العرب الصفي من بدل
اذ جملة الاختصاص فيه معتضة بين البند والخبر ولا محل لها من الاعراب
قوله والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخ اشارة الى الصنيع الى
لا اعتراض على المحم لان قوله نحن معاشرا الانبياء لا نورث ليس لفظا لحيث
والما لفظه انا معاشرا الانبياء كما في عليه الحفاظ كما ذكره الشارح وان اوله
البنار كما ياتي بلفظ نحن وثمة الحديث ما تركناه صدقة وما موصولة بمعنى
الذي محله رفع بالابتداء او تركناه صدقة والعائد محذوف اي تركناه صدقة
خبر ما على رواية الرفع وهي اجود لوافقت لرواية ما تركناه فهو صدقة اما
النصب فتقديره ما تركناه صدقة من ذلك الخبر لسد الحال مسده مثل
نحن عتبة ويجوز في ما ان تكون موصولا اسميا وان تكون شرطية وهي على
الاولى في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والعني اي شئ فهو صدقة
تنبيه الحكمة في انا الانبياء لا يورثون انه قد وقع في قلب الانسان شهوة
بونه سورته لياخذ ماله فنزه الله الانبياء واهاليهم عن ذلك وليلا يظن
بهم سبطل انهم يجعون المال لورثتهم ولا منهم كالا بالاضم فيكون ما لهم
لجميع الامم وهو معنى الصدقة العامة واما قوله تعالى فب لي من ذلك ولما
يرثني ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد
الورثة في العلم والنبوة وبهذا اندفع ان عدم الارث يخص بنبيينا

صلى الله عليه وسلم وان الله بعضهم بقوله وان خفت الموالى الايمان الموالى
على النبوة واجيب بانه خاف من الموالى الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق
فتمني ولد انبيا يقوم فيهم بقي هذا شي لا بأس بالتنبيه عليه وهو ان الانبيا
هل يرون قضية كلام اهل الفرائض ذلك لانهم قسموا الناس الى اقسام
منهم من يرون ولا يورث وهم الانبياء وقال الزركشي انه الاقرب لكن قال صاحب القسمة
ان النبوة مانعة من الارث وذكر ابو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة
بالنقطة انه روي عن معاصر الانبياء لاثرت ولا يورث ويحاربه ما ذكره
المأوردى في الاحكام السلطانية انه صلى الله عليه وسلم ورث من ابنة
ام ايمن الحبشية واسمها بركة وخمس احوال وقطعة من غنم ومواه بفران
وابنه صاحبها قد شهد بدرا ورث من امه دارها من خديجة دارها
قوله في المثال وبعد اما الخ اخرج كلام المصنف عن ظاهره لانه يلزم عليه
ان يكون في الحديث خ واقع بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ **قوله**
لا توصف باسم الاشارة لاقتصار على اسم الاشارة يدل على انها توصف بالوصف
وقال الدنوثرى والمالم توصف هذا باسم الاشارة لان المراد بها التكلم وهو لا يشير
الي نفسه **قوله** والثاني عشر انه لا يكون تاليا لحرف الله اهذ قد تقدم
في قول المصنف احدها انه ليس معه حرف الله الانفا ولا تقدير **هذا**
باب التحذير قوله وهو تنبيه المخاطب الى ان قال الدنوثرى
ظاهره بل صريحه ان ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب
في كافيته وتبعه عليه الشراح انه الاسم المنصوب نفسه وبشارة الملاجبي
وهو امر التحذير في اللغة تحريف شي عن شي وفي اصطلاح النحاة معول الخبر
انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما مر في الباب المتقدم فلما علم على
المصنف ان يقول وهو امر معول لا حذر محذوف وهو الموافق للغرض النحوي
الباحث عن احوال الكلام امر بابا وبنا كما فعل ابن الحاجب والناسب لذلك

ان يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير **قوله** مصدر حذر اي
خوفنا التحذير بمعنى التحذير **قوله** تنبيه المخاطب بقوله لان التعريف
للتحذير القيس وتحذير التكلم والغايب **قوله** باياك اي بك كره
المحذرو حينئذ اما ان يعطف عليه المحذو ونحو اياك والاسد او يخفف
من نحو اياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذو ورثا وصلى كما ياتي
قوله وبنا ب عنهما من الاسم المضافة الى اي بك كره المحل المحذو عليه مضافا
الى ضمير المحذو معطوفا بعده المحذو وعليه المحل المحذو عليه محذو ما
رأسك والسيف **قوله** فان ذكر بلفظ اياك من الضمير المنصوب وذكرها
بجودة عن لاحق يشمل اياك الى **قوله** نحو اياك الاسد هذا انما على جواز هذا
التركيب وباتي تحقيق الكلام فيه **قوله** ونحوه كسبح وباعه **قوله** وما الحق
بما هو عدم وقد **قوله** والاصل احذر الى اي نية رمت ما **قوله** ه
والفرع منه ايضا العامل قال الدنوثرى وعلى بعضهم لزوم المحذو خفيق
الوقت عن ذكره **قوله** ثم قيل الى قال الدنوثرى قد يقال كيف يلزم ما ذكره
والغرض ان العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال
الضمير فلم يلزم تعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل بسبب الحذف
فلما لم يمتد على هذا القول لا معنى لامر المخاطب بان يحذر نفسه كما يدل
عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض
النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد كتنفي الكثر
النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره المتصل وقد يجاب
عما أورده الدنوثرى بان المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد
يدعي ان ذلك امر تقديرى فلا يضر التلطف به ولا يخفى انه لا بد
من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال الاربعة لانه انما فارقها
في تقدير العامل موخر الان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف

فلما ان يجعل من عطفه او الجمل او مجرد الاصل المذكور لا معنى له اذ يصير
التركيب هكذا اياك احذر والاسد فهذه ايتيها في الحقيقة لا يلزم
تعمدي فصل المصدر الى لان الاصل احذر تلا في نفسك ان تدنوس الاسد
الى والافلا معنى له كما يعلم من الاقوال الالية في الكلام على اعراب ما بعد الواو
تدبر **قوله** ان تدنوس الاسد الى قال الله نؤثر في فيه حذف البديل اذ قوله
ان تدنوس الاسد في الاول وان يدنوسك في الثالث من بدل الاشتغال
والظاهر انه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر
انه غير جائز مردود فان البديل يحذف كما في الخفي في بحث الحذف اخره انتهى
وفيه نظر فليس في المعنى في هذا البحث ان البديل يحذف ولا تعرض لذلك
وانما المعنى تعرض للكلام على حذف البديل منه نعم وقع في الباب الثاني
في بحث الجملة المقترضة ما يقتضي ان البديل يحذف وتوقف ما بيني وجواز
وقال ينبغي تحرير النقل فيه **قوله** واجيب الرقاع الله نؤثر في توضيحه ان معنى
الحرف هاء هو الواو والجمع في معنى العامل وكلا سلف على الحذف والاتق
قوله منصوب بفعل اخر قال الله نؤثر في تدنوس الاسد وقد يقال
لا معنى للاول جليليه وهو احذر بنفسك اللهم الا ان يدنوسه ان تدنوس الاسد
ويلزم عليه ما تقدم **قوله** فحذف العطف قال الله نؤثر في تدنوس الاسد
المتقدم **قوله** وظاهر صنيع الموضع موافقة قال الله نؤثر في تدنوس الاسد
منسوبة فليتنامل **قوله** فتحوا اياك الاسد الى ظاهره ان امتناع هذا التركيب
وجوازه مبني على التقديرين المذكورين وانه لا يصح على احدهما وقال الله
في المواشي اثم نصوا على المشع وانه انما ذكر الحذر لانه ان يعطف عليه الحذر
او يخفف بين ظاهره او محذوفة ان كان ان وصلت الى اسلفناه وفي الاشكال
ولا يحذف العاطف بعد ايا الاو المحذوف منصوب باضمار ما بعد اخر
ومجرد ومن فلا يجوز راسك الجدة ارحمتي بقوله من الجدة ارحمتي

وزعموا

وزعموا ان ابا اسحاق اجاز في الشعر فاياك اياك المراد قال **قوله** فانه قال
اياك ثم اضمر بعد اياك فعلى مقال انت المراد انتهى وفي الكلام **قوله** الالية
على انه لا يشترط ان يكون عاملا في المحذوف وان المحذوف وان المحذوف وان المحذوف
بعد المحذوف لا عطف ولا من وهذا يدل على جواز اياك الاسد وانه سمع
منه كلام ابن النافذ لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تخريجه على وجه
معين وقال المص في الجامع والمحذوف منه بعد هن اما معطوفا او مجرورا
من ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المراد سهل انه بمعنى ان تاتي
ويستغ اياك الاسد **قوله** والتقدير احذر في فيه تقدير الفعل سندا الى
ضمير التكلم وهو ان صح في هذا التركيب لم يصح في اياك والاسد بدكر الواو وكسر
يصح ان يوكه بانته في قوله فاياك انت وبعد النسخ البيت **قوله** يستغ على
التقدير الاول قال الحنفية ان اذ كان باقيا على معناه اما اذا ضمن معنى فعل
متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز **قوله** لان المتكلم لا يحذر نفسه قال
الله نؤثر في واما استغ ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذوف والمحذوف انتهى فان
قيل هلا على باختصاصه من التحذير بالمخاطب كما فعل فاياك عند قول المص
ولا يكون لغيره فليت قد يقال هذا التعليل اظهر لان فيما عطف به فليما ياتي
نوع صادرة لان اختصاصه من التحذير بالمخاطب هو الدعوى **قوله** فحذف من
كل جملة اي فففيه النوع البديهي السمي بالاحتياط وفي مقابلته كلام الزجاج
لكلام الجمهور خفا لان الظاهر انه يصح ان يرفع على كل من القولين ما رفع
على الاخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا يدخل له اذ اياك واياكم على كلام
الزجاج لا بد له من عامل فيصح ان يقال على قول الجمهور حذف من كل جملة
ما ثبت في الاخرى وعلى قول الزجاج حذف من المحذوف ومن الثاني
الحذر نعم الزجاج جعله ماعطف فيه المحذوف بخلاف الجمهور
حيث قدر واعز حذف الارب **قوله** وبعده وانفسكم اي من ان تحذف في قياسه ما قبل

قوله متعبد اي بحرف الجر **قوله** وما عطف التي هو عني **قوله** نبيان هما الفعل والفعل
واما المفعول هو ما يلزم في بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار اياي
قوله فان فيه حذف اياكم هذا يقتضي ان تقدير الجمهور بعد وانفسكم في اياكم
بعد واستقصود بهذه التثنية والظاهر ان تقدير النفس ببيان الاصل وان
الزجاج لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والتاسيب
لذا كرر اياي وتقدر على العامل بعد ها ان يتقدر المحذوف في اياكم ويتقدر الفعل به
والاصل نفسي وانفسكم **قوله** وهو قليل قد يقال محل ذلك ما لم يدرج في سلك
النوع البدني المسمى بالاحتمال **قوله** لاختصاصه بالتقدير بالمخاطب فيه
كما مر والظاهر ان يعطى على قياس ما مر في كونه لا يكون للمتكلم بقوله لان
الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذوف والمحذر **قوله** اخر ان
اي غير كون الاعتراف الغائب فان قيل شذوذ اعتراف الغائب هو المدعي ولا سبب
الاهذان الوجهان فلا ينبغي ان يعد وجهها للشذوذ وقد قلت المدعي التخدير
لا يكون لغائب والحكم عليه بالسند ولفظ اياه ويصح ان يعد من اسباب
شذوذه مخالفة الحكم المدعي من ان التخدير لا يكون للغائب وعلته تلك العنونة
ما اسلفناه لما اسلفه الشئ على ما عرفت واعلم ان المقصود من قول المصنف فيه
شذوذ ان بيان الاخذية في قول الناظم واياه اسند فكان ينبغي التنبه على
ذلك ولذلك صار اسند من اياي هذا ينبغي الاقتصار على اولها لانه يرجع
بالاشذية الى لفظ اياه واما الثاني فلما يرجع الى جميع المثال هو خلاف الظاهر **قوله**
حذف الفعل المجزوم بلام الامر الاظهر ان المراد به فعل التخدير واما المجزوم
بلام الامر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر يد على هذا قول المصنف
في الحواشي قولك يتعمد فيه على فعل والتقدير مر وازيد بان يقدم فاذا قيل
فيه اياه كان فيه على فعل التخدير وعلى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل تلتوه
بان يباعد نفسه من الثواب ويباعد الثواب عن نفسه **قوله** لان العطف بالبدل

قال

قال الله نوسري وجدت بخط شيخنا شيخ الاسلام احمد بن قاسم ما صورته
ذكر النسفي في تفسيره ان قوله تعالى ثاقه الله وسقياها الغر لا شذوذ في
اشكاله بحسب الظاهر لان الاغرا لا يصدق عليه بحسب الظاهر الاصادق
عليه انما هو التخدير وهو الذي يذكره غالب المفسرين قال اساتذتنا المذكور
نظام النسفي على المساحة والمراد الاغرا على ترك الثاقه وسقياها قال
فالاغرا على التي لعمري ان يكون مفعله او تركه **هذا باب الاعتراف قوله**
تنبيه المخاطب اليه فيه نظر ما مر من ان الانسب ان يقول هو اسم منصوب
بالنعم محذوف **قوله** وحذف الخبر تقديره يحضر اليها **قوله** ونصب جامعة على
الحال اي من فاعل الخبر المحذوف **قوله** لستد المحذوف تقديره هي **هذا**
باب اسما الانفعال قوله واسما للمعيار يحتاج على هذا الفرق بينها
بنيت ويصح المصدر حيث لم يرت وفي المراد يمتد لهذه القول **قوله** او هي
واذا كانت افعالا فما سبب تسميتها حينئذ باسم الافعال **قوله** واغني عن فروعها
عن الخبر من محله انه اعني عنه وان لم يعمد عليهم فاما الفرق بين هذا وما تقدم
قوله الثابتة عنها قال الله نوسري قد يقال انها ليست ثابتة وانما هي ثابتة عما
تاب عنها وهو المصدر الا ان يقال ان ثابت الغائب ثابت **قوله** واسم الفعل ما تاب الخ
قال الله نوسري بظاهرة بل من محله ان المصنف على القول الثاني انما داله على
الحدث والزمان لكن لا يناسب تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ
قال الله نوسري قد علم انما على الثاني مبتدأ اما لا بد اعامل فيها اللهم الا ان يقال انها علم
لا عمل لها كما مر منه اليه قول الشئ وهو مذاهب بعض البصريين انما هي وفيه بحث
لان لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان ان تكون موضوعا لذلك لجواز ان تكون
موضوعا للفظ وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا يحمل كلام المصنف
فلا اشكال عليهم اه الشئ فسر قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون مفعولة لما لا يقتضي
فاعله ولا مفعوليه كما لا بد او المبتدأ افلا ينافي ما قدمه لكن مر في باب

الاضافة في الكلام على حيث ان اسما الافعال لا تدخل عليها العوامل النقطية
 مطلقا والمنسوبة على الاصح ويرد على قوله كما يرشد اليه قول النحوي ان قوله
 المذكور راجع للقول بانها اسما المعاني لا افعال لما فرعه عليه بدل مقابلة
 لغيره من الاقوال **قوله** كونه ابداعا مفعولا اي لان الافعال كذا
 والمراد انما غير مفعول للاسم والفعل والافعال يكون مفعولا للحرف الناصب
 واجازم ولا يرد ان اسم الفعل يكون مفعولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يحل
 الا في موضع من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول النحوي ان اسم الشرط يقتضي
 الخ اشارة لهذه الالما اسلفنا وعلى هذا فالحاصل ان اسما الافعال لا تكون
 فاعلة ولا مفعولة فليست من فاعلاتها وان ثبت عن الفعل الخ قال النحوي في هذا
 مستعمل لان المراد بالنيابة في المعنى ان تدل على معنى غير مدلول عليه الفعل من
 الحدث والزمان ولا شك ان الحروف لا دلالة لها على زمان اصلا فلم تستعمل
 في المعنى وهو واضح ولا في الاستعمال كما ذكر في كلامه نظر ظاهر حيث ثبت
 انها ثابت في الاستعمال ثم نفاها اذ المراد بالاستعمال ان تكون ابداعا مفعولا وهذه ليست
 كذلك اذ يزول العمل بالكلام **قوله** واقام مرفوع بالابتداء قال النحوي في غير مسأله
 ظاهرة للتامل انتهى يعني ان المرفوع بالابتداء اقيم وحده والهمزة للاستفهام
قوله ورد بان ذلك غير مطرد الخ يجب بان ابيخرج عن الغالب لان لم يكن جملة
 بمعنى فعل موافق له في المرفوع لعدم وجوده معه وجعله فعل موافق له
 فامكن جعله من الغالب فلا داعي للخلاف **قوله** وبدار من باد قال النحوي
 ينظر ما مانع من كونه ما خوافا من بذرا فيقال بذكره بكذا **قوله** وعلى ما يعلم
 فمثل التعجب الخ قال النحوي في علم ان بها هاتين اثنتان وليس كذلك
قوله واجاز الاخص الخ قال النحوي في كمال الاحسن تقديمه على قوله
 وشذذ راله من ادرك وشذذ احد تفتح اتباعا قال النحوي في نظر هل
 يعينون الفتح او لا و مراده الاتباع لما قبل الالف اذ الالف خارج عن حيزها

قوله

قوله وايضا قال النحوي في صورة وما قبلها مبدوءة فاره بمعنى انوجه
 واذا الخ قال النحوي في جعل الشارح كلام المصنف من باب اللف والنشر
 المرتب وفيه نظر اذ الظاهر ان اوه واف لكل منهما بمعنى انوجه ويكون
 الضمير عطفًا تفسيريا فليست من وكتب شيخنا العلامة الفقيه
 جده قد تاملنا فوجدنا الظاهر مع الشارح وهو ثقة والفقهاء امر
 مرجعه الى النقل عن الامة فلا يثبت بمجرد الاستظهار **قوله** رواها قال
 النحوي في قال المرفوع في هذا الموضع رواها غارق لاختلاف اسما الافعال
 اكثرها جاز في الامر والتهي وهذا لجاني التعجب والتعجب خبر انتهى قوله
 والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما ياتي عن النحوي **قوله** وايضا قال بكاف
 الخطاب قال النحوي في قال الرضي وقد تحذف الساكنة هيها رايها
 وقد لمحق هذه كاف الخطاب نحوها كانه انتهى فرتب لمحق الكافي للغة
 ايها فلو اخرها الشارح كان احسن لكنه قصد الجمع بين لفظه حتى التا
قوله وتبيل الكاف للتشبيه قال النحوي في الظاهر ان الصواب ان يقال كانا
 للتشبيه **قوله** كلان قال النحوي في نسخة عليها خط المصنف كانا
 جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتخرج القران عليه لا يجوز **قوله**
 محذوف منه وييل قال النحوي في كان الاحسن ان يقول ما خذ او نحو
قوله اقدم ضبطه بعض المصنفين بفتح الهمزة وكسر الدال وفي
 الصحاح قدم بفتح ي قدم قد وما اي تقدم قال الله عز وجل
 يقدم مرقومه يوم القيامة قال والاقدم الشجاعة ويقال
 اقدم وهو رجب للفرس كانه يومر بالاقدم وفي حديث المعاري
 اقدم خيروم بالكسر والصواب فتح الهمزة انتهى فان كان
 اقدم في البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان امرا
 بالاقدم فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في امره ما يستعمل

في زجر الفرس **قوله** وكان اذا قال الدنوثرى كان ينبغي ان يفهم الى ذلك قوله
 عليه الذرنب اذ الخبر الجميع لا ما ذكره **فصل** **قوله** تشتان قال
 الدنوثرى من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعنى قرب او مرج وتقم
 واوه وتفتح وتكسر ومن امثالهم وشكان اذا خروجا فاذ افاعل وشكان
 وخروجا تسمى في بعضهم وينظر ما معني هذا المثل ومنه سرعان اسما
 لسرع وفي اوله ثلاث لغات فتحم وضيم وكسرة ومن كلامهم سرعان في العالم
 فذا فاعل سرعان واهالة تمييز ومن اسما الفعل هبت قال في المفتي في بحث
 لوم القبيح انه بمعنى تيميات في قوله تعالى وما لت هيت لك وينظر هل
 ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل الماضي او لا ويجوز في بابها الفتح والتكسر والضم
 ويجوز في بابها الفتح مع فتح الياء والتكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لها اسم هو
 لا تتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمي سرياليت نعتا لانه يرتفع
 على روس الناس والشموس في لعل التذكير وروى عافى معني لعل التيميم
 ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الى ان اليهود في اسم الفعل الماضي
 استتر ضمير الغائب واليستر في هبت في الآية ضمير المتكلم على ما هو
 المتبادر ويحتمل ان يكون ضمير غيبية فتدبره تيميات في قوله بعض تيميات
 يسكون التاء ويكون حكاية لكلامها وليست العلامة احمد الغنيمي رحمه الله
 كلام في ذلك يعالج من حوائس على الالفية **قوله** بمعنى الدم عبارة ابن
 الناطم وسند على معنى اولي انتهى فجملة بمعنى الامر وهو انصب لكنه قد
 قال بعد والى بمعنى انجي وقال المصنف في حوائس قياس ما قبله ما بعد
 وهو انصاف للمعني ان يوتي بالامر فيقال خني **قوله** نصب على المفعول
 يرد قوله عليك زيدا بمعنى خذ وخذها يتعدى لواحد **قوله**
 رفع على الفاعلية اي استعارة ضمير غير الرفع له ولعل الفاعل لا يقتصر
 نيابة عن ضمير في الفصل على الضرورة فلا يرد عليه ان من واطا

ذلك فلا يكون في الاختيار نعم يلزمه ان ضمير الرفع غير مستتر في اسما
 الافعال **قوله** وقيل الجربا لاضافة انظره مع اطلاقهم ان اسما
 الافعال لا تفعل الجربا لاضافة المتبادر منه ان ذلك جار على القول
 بان مدلولها المصدر وان كان وجه منع عملها ذلك اننا نطهر على القول
 بان مدلولها لفظ الفعل او مضاه او عليها انها افعال **قوله** اسما
 للمصدر ارجو والمعني الزايل **قوله** فللكاف موضع خفض ورفع قضيته
 انها غير متجمل لضمير الرفع وهو خلافا لما قالوه من ان اسما الافعال لغير
 الماضي يستتر فيها الضمير وجوبا **قوله** واستعملوه تارة في الظاهر وورد
 ذلك عن العرب ووروده متونا ناصبا للمفعول مشكلا على اشتراط كونه
 مكبرا المصغرا في عمله ولذا منع المبرد النصب به الا ان يقال انه مستثنى
 من ذلك الاشتراط **قوله** والدليل على بياضه قال الزرقي قال الرضي
 وانما في رعاية لافعل الحركة الاعرابية **قوله** فلو كان مصغرا قال الزرقي
 قال الرضي يجوز ان يكون مصغرا وورد بمعنى الرفع عدي الى المفعول
 به مصدر او اسم فاعل لتضمنه الامهال وجعله بمناه **فصل** **قوله**
 في التعميد والنزوم قصر العمل على ذلك مع انه اعم لشموله الجربا لاضافة
 على القول بان سماها المصدر لكن مرانهم اطلقوا انها لا تفعل الجرب
 بالاضافة قال الزرقي وقال الرضي واسما الافعال حكمها في التعميد والنزوم
 حكم الافعال التي هي بمناها الا ان الباتراد في مفعولها كثير اخو عليك
 به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادية افعال المتعدي الى المفعول
قوله تقول هيات قال الدنوثرى هيات بفتح التاء التخفيف وهي لغة اهل
 الحجاز وقد تكسروا هي لغة اسد وتضم وقد تضم عن اناس من العرب
 وقد قرئ بهن جميعا وينوب لارادته التثنية قال الشاعر تذكرت ايا ما مضين
 راجعا فيهما هيات هيات اليار جوعا فتوز هيات الثانية مع التثنية

ورجوعها فاعل بهيات الاول ان جعل هيات الثاني تأكيده وفاعل
الثاني على الاصح انه لم يجعل تأكيده اله ويكون ذلك من باب التنازع واعمل
الثاني لقربه واحسن الفاعل في الاول والصواب ان الثاني تأكيده ورجوعها
فاعل الاول انتهى ولا يخفى ما في هذه القولة من عدم وضعها في محلها اذ
حقها ان تذكر في الفعل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فانه اسلمنا
ذكره الدوسري من جملة لغاتها ووافيه من عدم التحريك في اعراب البيت فان تروده
في اعرابه ما لا ينبغي والصواب الاقتصار على ما قاله انه الصواب فاعتبروا
يا اولي الابصار **قوله** لان الاقتراء الخ لذلك كان الافصح ان يوتي له باسم من يروي
به احدهما بلا واسطة والاخر بتوسط الوالون زادها ما كقولنا شتان في يوتي على
كوردتها يوم حيا بن اخي جابر **قوله** اي اسر عوايد نكرة قال في الصحاح وفي الحديث
اذا ذكر الصالحون في حقهم يفتح اللام نحو خمسة عشر ومائة عليك هـ
يعرأع عمر فانه من اهل الصفة ويجوز في هلا بالتونين بجعل نكرة واما
نحو هلا بالتونين فانما يجوز في الوقف فاحا في الادراج فلفظة ردية واما
قول لبيد يذكر ما حبا له في السفر كان امره بالرجل ليماري فالذي قلت
له ولقد سمع قولي جي له فانما سكته للنافعة **قوله** لا يجوز تقديم معونة اسم
الفعل ظاهره ولو كان الممول ظرفا او جار او مجرورا **قوله** وهي جارية من بني
سازن في عروس الافراح للبهاء السبكي في بحث الحمد واللام على انه هل يحذف
الله او لا فانفسه وقد يحد من فعل خير كايضا من كان كقولك تلك المرأة في
الحديثية يا ايها المايح ولودونكا اني رايت الناس يحدونكا وهذه البيت
ذكره ابن اسحاق في الميزة وظاهر كلامهم انه من شعر هذه المرأة لكن قال
ابن السجري في المايم روي عنه انه من مال لا في ما ذكره الدوسري في
سعادته وعلى هذا فيجعل كلام ابن اسحاق على ان المرأة في الحديثية اشده
سا كلام غير هذا **قوله** الي فاعله قال الدوسري يظهر ما يرجع المضاق اليه

هل هو المصدر او الفعل **قوله** لان التحريم الخ قال الدوسري لا يخلو الحال اما
ان يراد بالكتابة الغرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات
تبتهن الله على العباد او يراد بها الرقم في النوح المحفوظ مثلا فان كان الاول
فلا نسلم الا بقرام المستلزم للمغايرة بينهما اذ هي عين التحريم جنيده وان
كان الثاني فليس ذلك الاستلزام عقليا وانما ذلك بلبس الوقوع **قوله**
لا اله الا الله ليس على الخبر قال الدوسري فيه نظرد ما المانع من ان يكون ذلك
خبر انحصار تصدقه به تنبيهه على ان دلوهادونه ويكون الله ال على امرأة
تقدر ان تدبره فتناوله كما قاله بعض المحققين **قوله** وفيما قاله نظرد قال
الدوسري فيه نظرد لان ابن طلك قد لا يكون مختارا لما قاله في منع القطر او
يكون محله عالم يتم شيء تحامه لا سيما اذا كان القيام تحامه عينه واما قول
واما ما استند اليه الخ فهو في جعل المنع فليتا مل **قوله** وسكت عن ذلك
قال الدوسري معناه ان القليل يكونه منغولا لحد وفي لم يتعرض لاعراب
وذلك والظاهر انه حال من دلوي او غير ذلك **فصل قوله** ولله
استمالات الخ نقل السهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم هذا الكلام وقال
فليزيد الرابع من الثالث انتهى ويمكن ان يقال في التمييز الرابع اعم لان
من يعقل يشمل الملكية والجن **قوله** فهو معرفة اتم من قبيل المعرفة بال
الهديّة ومراد فيه في كلام الشافعي في صدر الكتاب في بحث التنوين **قوله** وهو كل
فعل الخ قال الدوسري المراد كل ما خوذ من فعل الى اخره على وزنها او هو
طريقهما **قوله** المينة قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه
والاولى ارجاعه لجميع ما قبله لان الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الشارة
نحو انكم تحضبون بهذا السواد **قوله** اما اذا اراد بها الى اخره قال الدوسري
ظاهره انها باقية على معرفتها فان قول استعمال التكرار يقتضي ذلك
وقوله اذا اراد بها غير معين يقتضي انها نكرة انتهى وقول هي باقية على

تصريفها نظرا لوضعها وذلك لا ينافي استعمالها في التكرار **قوله** وهو
قال الدنوسري قال بعضهم واسمها فاسم لا كلف الكفا المعهود فان
تكررون وكسر لا تنافي الساكنين **قوله** معنوية قال الدنوسري فيه نظير
اذا الظاهر انه مبني على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل احد كما علم
من تصنع الاقوال لكن ذكر الرضي ان سماها الاحداث **قوله** وقاله ينبغي
الباخرة قال الدنوسري كان ينبغي له القطع بذلك لانه لو كان معربا لكان
او كما منع من التنوين **هذا باب اسماء الاصوات قوله** والدليل
الباخرة قال الدنوسري قال بعضهم هي اصوات وليست من اقسام الكلمة
لعدم وضعها شيئا واعتراض علي ابن الحاجب في ذكرها من البناء اجيب
بانها طمحة بالاسما جارية مجراها في البناء وان لم تكن اسماء على الحقيقة لعدم
الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسماء البنية تامل وقال ايضا والدليل بنهم
من كلام ابن الحاجب في كافيته ان اسماء الاصوات ليست اسماء هونا فوض
ما هنا فليراجع **قوله** واذا ثبت النوع الى اخره الاوضح ان يقول واذا
ثبت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه بعد اثبات الاسمية هذا
وقال الدنوسري كونه ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزئي للتعبير
بالنوع والجنس غير ظاهر ان يطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا
نحو التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع انتهى وهو مبني على ارادة النوع
والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بل لازمة **قوله** وقد يستشكل الخ
كان ينبغي ان يهتد لهذا انه يلزم من اسميتها ان تكون كلمات كما لا يخفى
على السارق باساليب الكلام **قوله** في الاكتفاء قال الدنوسري فيه نظير
اذا اسم الفعل لا يكتب به وحده بل لابد من ضم مرفوعه اليه **قوله** مكررين
قال الدنوسري فيه نظرا لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطبق به وحده **قوله**
وفي الحكم قال الدنوسري بظاهرة ان ذلك فعل امر ويرده انه لو كان كذلك لكان

به يا مخاطبة **قوله** والاسم الهي قال الدنوسري اي باب الالهة والاول
يا علي فاسم ما سبق **قوله** قال **س** الزوال الدنوسري هو تابع للتحليل
في ذلك ما نه قال كما قال ابن اياز في شرح الفصول الاصل حيث وعميت
مقلبت اليها الفا والملازم يقول الاصل حو حوت فقلبت الواو الاولى
الفاو الواو الثانية بالوقوفها رابعة ووجه استحسان قول التحليل
ان قلب اليها الساكنة الفا اولي من قلب الواو الساكنة لان اليها الى الالف
اقرب منها الي الواو وينظر ما علة قلب الواو اليها العائن غير سب ظاهر
قوله انما هو صوت قال الدنوسري فيه نظرا لا نسلم ذلك بل هو فعل
قوله لكونه غير مكثف به فيه نظرا لانه مكثف به بدليل ان صيغة النداء
كلام اصطلاحى او نائب عنه **قوله** فتقوله ولذلك احتاج الى قوله اسوة
فيه ما ياتي **قوله** ولهذا احتاج الى قوله انجلي قال الشهاب القاسمي فيه نظير
فان احتياجه لما ذكر ان كان لكونه نادى والنادى ليس مكثف به فيلزم
عليه ان قولنا يازيد ليس مكثف به وهو ممنوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام
في الحقيقة بل نائب ومضمون له وهذا لا يمنع كونه مكثف به وان كان لكونه خطابا
لما لا يعمل فيلزم ان يكون قوله ايضا انجلي غير مكثف به لانه لا يعمل وهو ممنوع
لان الظاهر انه مكثف به وانه كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل الظاهر
التام والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكثف به لانه بمنزلة قولك طال الليل على
وراد الي وهذا مكثف به **قوله** للمحكي صوته هذا فيما اجدي الحكاية وقوله
او للصوت له به في الله في حوط به لا يعمل والضمير في له راجع للمحكي
وفي به لاسم الصوت والتقدير بل لذي صوت له باسم الصوت **قوله** مثل جناح
غاق انظر ما الدليل على اعراب غاق في البيت مع احتمال ان كسره غا **قوله**
نهذا بمنزلة قوله مثل جناح غا لانه غاق صوت الغراب قال الرضي غاق
بكر الغاف وقد ينون وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب

فيمطى حكمة في الاعراب ولا يخفى ما في هذا من الظواهر لا يلزم من اللفظ قوله
اخر ان يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لفته سودا
لاستجار جناح الغراب بالسواد واللمة بالكسر الشعر الذي يحل في شجرة الاذن
فاذا اللمت المنكبين في وجهه ومعنى اللام حينئذ ظاهر وفي نسخة على الخط
التأخر مضمون **يقول** تلا مذته ضبط لمي على صيغة الماضي من لم ضبط
ضد بالنون على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فليح **قوله**
لا يجوز فيها الاعراب لعل وجهها انها خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن
قد يقال هلا جاز ان ينيما علاقة لاصلها واما النوع الاول فوجه بناءه
ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع البنيات تتركب مع العوامل
وما اثر محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها بجزء التركيب
مع قيام موجب البناء **هذا الباب نوني التوكيد تركب**
ان الخفيفة فرع يحمّل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة
كما قيل بذلك في مذ ومنه ويحمّل انها من حيث ان التاكيد في الثقيلة ابلغ
وانه قال الشهاب القاسمي وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البناء
وعدم التركيب انتهى وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك وان يشرح
تصريف العزمي الاشارة لما قاله وقال انه نواسم يمد ويؤخذ من كلام ابن ابي
انه هناك قولاً باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل
فانها الاصل قيل الخفيفة هي الاصل لان الثقيلة اريد لفظا وازيد معنى
والزيادة عارضة طارئة والطارئة منها هو الاصل **قوله** وذلك اذا كان مثبتا
الى اخره اقتصر الشارح على تحليل اشتراط كونه مستقبلا ولم يليل
اشتراط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام التسمي يكتفي ان يقال لا في
ادوات النفي ما يخص الفعل للمحال فينفي التوكيد بالنون المخلص للفعل
للاستقبال وعم في الباقي طرق الباب والمفصل يدل على عدم الاهتمام

بالفعل

بالفعل وذلك في التاكيد فلا يجمع بينهما التثاني ما يترتب عليهما **قوله**
لا يفيض قال الله تعالى فيهم اوله وكره الله من الفيض ضد الحب
قال في القاموس الفيض بالضم ضد الحب والفيض بالكسر والفيض
شدته وفيض ككرم وضر وفرح بضاضة فهو فيض ويقال بفيض
جرك كتمس جدد ونعم الله بك عينا وفيض جددك عينا وافضه
ويفيضني بالضم لغة ردية وما افيضني وافضوه مقتوه وبييض
ابن ريث ابن عطفان ابوجي والتبييض والتبايض ضد التحبيب
والتهاب والتحب وبييض التبييض غير النبي صلى الله عليه وسلم اسمه
بجيب انتهى بقوله وافضه وبييضني لغة ردية فلا ينبغي حمل
كلام القاصم عليها واما الحب والفيض فيه اسم مصدر **الطيفة** في معنى
هذا البيت قول الشاعر وراكك تفعل ما تقول وبعضهم مدق الحديث
يقول ما لا يفعل قال المصنف في موطأ الاذهان وموطأ الوساخ ومن
ذلك اي الاشارات الخفية ان رجلا كان يسائر المنصور وكان لا يتكلم الا اذا
سئل واذا اجاب اجاب من غير زيادة فيسماها ركبانا اذا مر ابنت عاتكة
فقال المنصور هذا بنت من فقال هو بنت عاتكة الذي يقول فيه الشاعر
بأبنت عاتكة الذي اتقرل حذر العدي وبه الفواد موكل
فقال له هل اخذت ما رسمنا لك به فقال لا فامر ان يعطاه فسيل عن ذلك
فقال هذا رجل لا يتكلم الا بحكمة وقد زاد على الجواب بالاسمهاد فقلت انه
يشير الى قول الشاعر في القصيدة وراكك تفعل ما تقول وبعضهم
مدق الحديث يقول ما لا يفعل **قوله** وسوف يعطيك ربك قال الزنوزي
قال بعضهم وان لم تعمل السجدة وسوف مع اختصاصها بها بالاضارعة
لتقربها من الله احد اجزائه كلام التصريف مع الاسماء يدل عليه قوله
تعالى وسوف يعطيك ربك ففرضي لان هذه اللام انما دخل على الفعل المضارع

والاسم فلو لا ان سوف قد صار كاحد حروف الفعل لا تمنع دخول اللام عليها
قوله وذلك اذا كان شرطاً الخ قال الدنوشي ولكن ذهب المبرد والزهراحي
الى لزوم نون التوكيد بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة مراد **قوله**
نهي او دعا الى اخره قال الدنوشي كان ينبغي ان يضم الي ما ذكره التخصيص
ايضا اللهم الا ان يكون اكتفي عنه بالعوض او سمى عرضا تقليبا وينظر هل
وقوعه بعد اداة الترجي مسوغ لتوكيده بكثرة كما سئل قول المصنف بعد
اداة طلب او لا كما قد يشمر به عدم ذكر الشئ له وكذا يقال في التخصيص
قوله يوم الملتقى قال الدنوشي هو يوم الحرب ومن عاده ان الواحد
منهم ينشط له نشاطا ما يذكر محبوبته **قوله** وذلك بعد لا النافية
قال الزرقاني في المضي جعله شاذ هو خلاف ما هنا انظره في موضع لا
قوله فكيف يكون قال الزرقاني اي الاصابة **قوله** واحد السبب الي
فاعله قال الزرقاني السبب هو الاصابة فان قيل الاسناد الي الضم
كان حاصلا قبل العدد ولما جاب ان المراد بقوله اسند في مسند او
يقال المراد اسند الي فاعله وصار النهي عن ذلك وقيل العدد
لم يكن النهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشي الضمير
في قوله الي فاعله راجع الي السبب الذي هو الاصابة اذ فاعله الضمير كما
هو ظاهر ولم يسند الي الفعل الي فاعله السبب الذي هو التقرض فاعله
ضهير المخاطبين فيكون على سؤال قوله تعالى فاذا قرأ القرآن اي اردت لوه
اسند الفعل الي فاعله السبب **قوله** وعلى هذا اي القول الثاني **قوله**
بل كثير اقال الزرقاني اي بل يكون كثيرا لاقتراحه بحرف الطلب **قوله** يخص
والله قال الدنوشي لو قال منفات والله كان اولى **قوله** قاله العيني قال
الدنوشي فيه نظرا لفبارة العيني ان الابن يشبه اياه فن راي هذا ظنه
هذا ان كان الابن مسوقا وهو مخالف ما نقله الشارح عنه عند التام **قوله**

والعضة شجرة قال الدنوشي اصل العضة عضه حذفت منها الهاء
وهي واحدة العضاء وهي كل شجرة يظلم وله شوك **قوله** وشكرها شوكها
قال الدنوشي الشكر بفتح السين العجة وكسر الكاف بعد ها آيا اخر
الحروف وفي اخرها راء مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من اصلها **قوله**
يعني ان كبار الخ قال الدنوشي ينظر هل هو جار على ما فهمه عن العيني
وغيره من ان مثل يضرب لمن كان اصلا تفرع منه ما يشبهه او جار على ما فهمه
ابن هشام من انه يضرب لمن اظهر خلاف ما بطن وتفسير الشكر كما ذكر
اخصر من تفسير العيني له عند التام والظاهر انه جار على الاول **قوله**
تليلا به الخ قال الدنوشي قبله اهن للذي تهوم به التلاذذ فانه اذا كانت كان
الاله بهما مقسما **قوله** وما زائدة في الاماكن الخمسة نازع الدمايني وروى
الزيادة في الاخيرين وقال لا ادرى الوجه الذي عين ذلك اذ يحمل ما ما
سين ان تكون مصدرية والتقدير تليلا به حمد الوارث اياك وقال الشمني
الوجه الذي عين ذلك في اولها انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات
لا النفي وكونه مجزئ لا ينافي ذلك وفي قول المصنف كقولهم دون ان
يقول كقولنا اشارة الي ذلك والوجه الذي عين كونه مافي ما بعد ذلك
زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لا رجع تليلا والكانت النون
داخله على المضارع انتهى ملخصا **قوله** على معنى النفي قال الدنوشي غير
سلم عند التام **قوله** لان اخرها الخ قال الدنوشي هذا امسك لان القسم
الثاني من الحالة الخامسة وهو ان يكون بعد اداة جزاء غير اما قال الش
فيما سياتي انه اشبه لم في الجرم فهو لم يشبه الا شيئا في مرتبة لا ما قبله من
المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منهما لا يشبه ما قبله بل يشبه النفي
بل انتهى كما قال الش فيما ياتي فلان لم للنفي والنفي اشبه النفي مضي واما لاه
النافعة وما الزائدة مذكرا ثم فيها ان لا النافية تشبه النافية صورة

وهو واضح وذكر ان ما الزائدة انبثت ما النافية كذلك وهو مسكلي بقوله
 ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية لا ذكر لها في كلام الموضح اصلا
قوله غير واجب قال الدنوشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه
 ان الجواب غير ثابت اي غير موجود في الحال فاشبه النفي اذ هو المطلوب فيه
 عدم وجود المنهني عنه او معناه ان يمنع في هذه السمر شيئا من النفي لما فيه
 من المنع عنه وجود الشرط والاول اقلد لقومه **فصل قوله** يختلف
 في هذه الفتحة الخ قال الدنوشري يؤخذ مما جاء **س** ومن معناه ان الفعل
 حينئذ مضارع او امر مبني على السكون القدر وحرك اخر الفعل لا تقا
 الساكنين المبنيين في كلام السمع واقول السمع المضارع بعد قول السمع ان
 يكون مرده ودخان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك لو اتى كلام السمع
 بلا تقييد كان صوابا واستلنا السمع الفعل المستل للالف من فتح الآخر
 غير ظاهر وان اخر الفعل مفتوح معه كما سئل قوله فانه يحرك اخره حينئذ
 بحركة تجانس ذلك وتقييد الشر في قول السمع ثانيا ويستثنى الخ الفصل
 بالمضارع مرده وادى اضافاء الامر كذلك ايضا كما يصرح به قول السمع فتقول يا قوم
 احسنون الخ واخر بقوله ان يكون اخر الفعل الفاعل الاخر وادى اياه كالمعجب
 في حذفه او الضمير وادى به معه فتقول عزن يا زيدون واغزن يا هذا كما تقول
 اغزن واغزن وان كان اخر الفعل حينئذ مجذ في لانتسا الساكنين **قوله** وقال
س قال الدنوشري سبب القول الاول الى **س** ايضا **قوله** عارضه للسالكين قال
 السهابة العاصم في الايتاني في المضارع الخالي من فاصب وجازم خود اسم يقوم
 زيد لان اخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فادى اتصاله بوزن
 التاكيد فامي ساكنين حينئذ بالقيان حينئذ فالاشتقاق به انما يقوم القول
 الاول اللهم الا ان يراد انه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتحق
 ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رتب الدما معنى بسط مضمون هذا الجواب فليطالع **قوله**

والنوني الاول قال الدنوشري لو حذف لفظ الاول كان اولي لشم النون الخفيفة
 نلتا **فصل قوله** وجنتهم الخ قال الدنوشري كان ينبغي تاخير عن قوله
 ثم صرح الفارسي **قوله** عليه حد غيرها كذا في النسخ بالثنائية والتعريف الثاني
 غير حده بالافراء والضمير عائد على التقاد وهذا جواب عما يقال التقا الساكنين
 موجود مع الثقيلة وحاصل الجواب ان الالف والنون فيهما بحز الكلمة الذي
 اتصاله فيكون الجوع كلمة واحدة والتقا الساكنين اولاهما حرف مد وثانيهما
 مدغم في كلمة واحدة جاز فكذا فيما هو كلمة واحدة بخلاف التحقيق فان فيه
 التقا الساكنين فيما هو كالكلمة الواحدة وليس مدغما في غير الوقف فان قيل
 فليجزا ضربان في غير الوقف قلت اجاب الامام الحريشي بان الوقف تابع
 لانه عارض فصيل ان كانت اللام متحركة يلزم الخروج عن اصلها من السكون
 وان كان ساكنا يلزم التقا الساكنين في غير الوقف والدغم **قوله** التقا حلقا
 البطلان اي باثبات الالف في حلقا شذوذ والقياس حذفها كما تقول غلاما الا
 اذا لا يتلطف به بالالف قال اوس واذا حقت حلقا البطن باقوام وكاشت نفوسهم
 جزعاد البطن الحرام الذي تحت بطن البعير وفيه حلقان فاذا التقا على
 نهاية الهمز وهذا مثل ضرب الشدة الامر وتعاظم الشر كالهمز لم يجد فوافه الف
 التثنية تعطيها للمادة بتحقيق التثنية في اللفظ المذكور **قوله** انه يتكرر
 النون فيه خروجها عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف الساكنين
 في نحو اضرب الرجل ولا تحرك **قوله** قال السمع الخ كتب الطهارة الفهمي
 بما سئ نسخت الدنوشري ما نصه المنقول ان الجملة المصدرية بالمضارع
 المنفي لا تجرد من الواو يلزمها الضمير قال الرازي فان وردت بالواو قد ر
 المبتدأ على الاصح كقراءة ابن ذكون ما سقيما ولا تتبعان نص على ذلك في
 السهيل وقول السمع قد تجي بالضمير والواو ظاهرة عدم القابل وهو ظاهر
 كلام السمع **قوله** وانما كبرت قال الدنوشري ظاهره انها سنية على التكرار حينئذ

قوله بالغة فاصلة بين النونين لا يقال هل ترك زيادة هذه الالف وحذف النون
 الاولى لتوالي الامثال كما في غير هذا المحل لانا نقول هذه النون فاعمل ولا
 تحذف فاعمل **قوله** ان ترتفع قال الدنوشري خبر لعل على حذف مضاف
 اسما قبل الاسم او قبل ان ترتفع ولا بد من ذلك ان لم تقصد المبالغة لعدم
 حمل المعنى على الذات كما قالوا في عيسى زيد ان يقوم وانما دخلت ان في خبر
 لعل حملا على عيسى **قوله** فحذف نون التوكيد الى انما لم يحذف في التنوين مع
 التقاءهما في نحو مخطور انظر بل حرك اظهرا الشرفه على التنوين لكونه
 من خواص الشرفه وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركته وانبت
 تنوينها من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنة قلت اشار السدي في شرح
 التنوين الى ان السبب ان تحريكها بخلاف وضعتها في السكون واقول فينبذ
 ما اورد في تنوينها من غيرهما وضع ساكنة كن وعن قائل **قوله** من وادوا
 قال الدنوشري اقتضاه عليها ما يفهم منه ان نون الرفع لا ترد ايضا فلا
 تقول في هل تضر بن هل تضر بن باعادة نون الرفع مع الواو والذي
 في شرح المرادي انها ترد ايضا وعبارته وتقول في هل تضر بن
 وهل تضر بن اذا وقفت هل تضر بن وهل تضر بن برز الواو واليا
 ونون الرفع لزوال سبب الحذف واذا اعيدت النون تكون ساكنة
 ولا يطرأ التقاء الساكنين على غير حدة لكونه في الوقف انتهى وانما
 وجب زوال المحذوف المذكور ولم يرد في نحو قاض في الاكروان زوال
 العلة ولذا رد على قلة لان المحذوف هنا كلمة وتم جز كلمة والاعتنا
 بالكلمة ثم سئل بجزءها **قوله** ان تقول هنا الخ قال الدنوشري صرح
 بعدم اعادة النون التي هي للرفع فيكون مخالفا لما قلناه من وجوب عدم
 المخالفة ووجهه ان بدل النون حكمه حكم النون في حذف نون الرفع
 معه وان كانت العلة التي حذفت نون الرفع لاجلها مع النون مفقودة

مع بدلا وقوله ثم تحذف الى الفعلان فيه مسندان لضير المخاطب وضو لاها
 محذوفان والتقدير ثم تحذف انت واول الجمع وبما الخطاب كما تحذف في السامع المبد
 منه وهو نون التوكيد الخفيفة ولا يتعين كونه مسند الضير المخاطب
 بل يجوز كونه مسند الضير الواو واليا مبني للمفعول **قوله** ولا ترد نون
 الاعراب قال الدنوشري بوجه ما تقدم **قوله** وتقول الخ قال الدنوشري
 اي قول غير مستعمل بقده **قوله** ويجهل التوكيد قال الدنوشري معناه
 ان المخاطب لا يعرف حينئذ في الامر هل هو موكد او لا لعدم ما يدل على ذلك وهو
 واليا حينئذ بدل من نون التوكيد كما قال فان قيل يلزم على ذلك اللبس ان
 نعم السامع خلاف المراد وهو محذور يجب بان اللبس في مثل ذلك يجوز
 لقلته وندرته وقوله ثم يجهل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفصل
 موكد بدليل حذف نون الرفع ابي ولا عبرة باجمال انها تحذف من غير ناصب
 وجازم علة لقلتها **هذا باب ما لا ينصرف** قال الدنوشري وجه ذكر
 ما لا ينصرف عقبه مجيء نوني التوكيد ان ما لا ينصرف فيه شبه للفعل فله
 تعلق بالفعل كما انما تعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيل وخفيف هذا
 ذكر فيه المفسرين احدهما ثقيل وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو
 المنصرف واحد مما فرغ الاخر كنوني التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة
 شبه التنوين وذكر هنا التنوين فحصلت الشبهة بين البابين **قوله** واختلف
 في اشتقاقه قال الدنوشري الضير المضاع اليه فيه عايد الى المنصرف المعلوم
 ما لا ينصرف وليس عايدا الى ما لا ينصرف كما هو واضح لموافق قوله المرادي
 وغيره واختلف في اشتقاق المنصرف واليه رشح قول الشم والمنصرف خالص الى
 وهذا طريقان الاول ان بعضهم قال واختلف في اشتقاق المنصرف الى اخر
 ما قالوا والثانية ان بعضهم قال واختلف في اشتقاق المنصرف الى اخر ما قالوا
 والطريق الثانية اولي لما لا يخفى من له ادنى تأمل وقول السارح الى جهات

الحركات فيه نظروا لو حذف لفظ الحركات كان اولي لانه بعد بيان المعنى
 اللغوي المأخوذ منه الاصطلاح فابن اياز تنبيه له المأخوذ منها **قوله**
 هل هو من الصرف الخ قال الدونوري قال المراد به وقال في شرح الكافية
 سمي منصرا لانقياده الى ما يصر فيه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجه
 ان وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف
 وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف **قوله** او من الصرف وهو
 الصوت قال الدونوري اي صوته الشاذ والبكرة والقلم هو الذي يسمع له
 قال النابغة لها صر يصر بغير المقول بسند والضمير البكرة **قوله** او من الصرف
 الى جملة الحركات قال الدونوري ذكرنا فيما مر انه لو حذف الحركات كان اولي لانه
 بعد المأخذ اللغوي قال ابن اياز والثاني انه من صر فتم اذا رده وتلقته
 في الجملات وقع صاحب ابن عباد لرجل كان قد استخدمه الاختيار صرفه
 والاختيار صرفه وجوز ان يكون مأخوذا من قولهم صر فتم عن كذا الان لا
 صر فتم المنصرف عن حكم السقيط وهو الفعل **قوله** الذي هو القلب اي القلب
 فهو قريب مما قبله **قوله** في فرعيتهما قال الدونوري يشير به الى ان العلة الواحدة
 لا اثر لها لانها يمارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير فاذا انضم اليها علم ثانية
 تومي جانب الشبه فيخرج قالوا او نظيره الشاهد الواحد تناقضه براه الذوق
 فان انضم اليها شاهد اخر تخرج جانب وقوم جانب شغل الذمة على البراءة ايضا
 الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلوراعيا الشبه الواحد جعلنا
 له اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرا وحيد تكثر مخالفة الاصل وايضا لا ينبغي
 ان يجذب الاصل الى غير الفرع الا باصل قوي **قوله** احدهما من جهة اللفظ
 الى اخر اعم لو كانا من جهة واحدة كاجمال تصنيف اجمال جمع جمل فان فيه
 فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكما فير وطامثا
 فان فيهما فرعية الثانية عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعني

كذا

كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغي ان يكون الاخترازا عما فيه فرعيتهما هـ
 من التسع المذكورة لانها المعتبرة ولذا اقيدها والتصغير ليس منها
 وفرعية الثانية انما هي من جهة اللفظ وان لم توجد علامة في اللفظ وانما
 تسميته تانيك نحو زيب معنويا فبمعني اخر كما ياتي فالحق ان قولهم مرجع الى اخر
 اخترازا عما تعدد فرعيته اللفظية من التسع كادرا بيجان واما تعدد المعنوية
 فلا يصور لا تحصارها في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان **قوله** وهي اشتقاقه
 من المصدر قال الدونوري هذا على رأي الكوفيين في الفرعية اللفظية كون
 الفعل مركبا والاسم مفرد او المركب فرع عن المفرد قاله الشافعي في شرح الازهرية
 ويمكن رده بان التركيب جال للفعل من حيث المعنى لان حيث اللفظ على كثر
 من الاسماء على شبيه بل اشيا كصبوح وغبوق وضارب والكرام فليست على
 الاثني بعد كلام تقلم ومن لم صر فاما على الاصل للمفرد والجامل النكرة
 كرجل ودرس لانه حق فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ المعني
 غير من جهة واحدة كدريهم وما تعدد فرعيته من جهة اللفظ كاجمال
 لوم من جهة المعني كما فيض وطامث لانه لم يحد بتلك الفرعية كمال الشبه اما
 درهم فرعية اللفظ فيكون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعني
 التحجير وجهتهما واحدة وهي التصغير واما اجمال فرعيته من جهة التصغير
 لامر ومن جهة الجمع لانه فرع الاحاد واما حايض وطامث فرعيتهما من جهة
 ان الثاني فرع التذكير والوصف فرع الموصوف وجهتهما المعني انتهى وقد
 عرفت ما فيه من ان التصغير والتحجير ليسا من العلل المعتبرة وان الثانيك
 راجع الى اللفظ وانما تقلناه للتشبيه على ان الدونوري اقره مع اشكاله
 وبيان انه كتب في غير موضع وانما حقه ان يكتب عند قول السارح احدهما
 الى اخره كما فعلنا **قوله** وبشئ من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف في نفسه
 بحث لانه اسلفه الصرف التنوين الدال الى اخره ولا يخفى ان المنصرف

هو الذي قام به الصرف في السوس للال وهو لم يتحقق في جمع المونث
فكيف يكون منصرفا فلا يقل الاستحالة لان حاصله الحكم على جميع المونث
بانه مشتق مع اشتقاق الاشتقاق اللهم الا ان يحمل قوله الصرف هو
التنوين على المساحة والمراد انه التنوين وامر اخر يصيد على جميع المونث
واقصص على التنوين اكتفاء بالنقري بالاختصاص واما من قال ان المراد انه علامة
له لانفسه والعلامة لا يجب ان يكون لها فعلية لا يحتاج للاستحالة وتفصيل
العلام يطلب من حواشيها على اللفظة **قوله** وجزم من مالك الى اخره قال
الدنوشرى هذا هو الاول لان ماخذ الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المونث
السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضي تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة
منصرفا لوجوده في نفسه وفيه ما فيه **قوله** لان وجود الف الثانية
الى اخره فيه ان المتبادر من قولهم او واحدة تقوم مقامها ان يكون في العلة
جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتزيل الزوم منزلة تانيث
ثان لا يوافق ذلك **قوله** وذكرنا قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان الف
للتانيث في كلام الاندلسي ما يدل على ان فيه اعتبارين وبعبارة مسيلة
ما يجوز فيه الامر ان يا جوج وما جوج ان اخذ من اج صرفا وان لم تستعمل
تصرفا ومن ذلك زكريا مشتق من زكر او تكرر كانت الهمزة للتانيث فلا يفرق
مع ولا تكرر ووزنه فعليا وفيه اربع لغات المد والهمز والتصر وهو ايضا منصرف
للجمعة والتصري في التصر او لان اخره الف الثانية ان قلنا انه مشتق وكرري
بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت ويحال ايضا زكريا
احد من الياين فيصير مثل عم وشيخ منقوصا منه وما انتهى فليتامل قوله
من اشتقه الخ لم يذكر ما علم اي ومن اشتقه صرفه على قياس ترتيبه السابقين
وهو مرد وفاته على هذا التقدير غير مصر وقا ايضا للجمعة والعلمية ويدل
على ذلك وجد انه غير منصرف وقول ابن فلاح في كافيته وكرري في العلمية

والجمعة

والجمعة وقيل انه مشتق من تركو بطن الصبي اذا اتلا وهزته للتانيث
ووزنه فعليا وقال ابن فلاح ويا جوج وما جوج بينهما العلمية والجمعة
وقيل العلمية والتانيث لانهما اسمان لتبيلتين من هز فليتامل كلامها **قوله**
الاجة وهي سدة الحرف فبطل بذلك قول الاندلسي لما فليتامل كلامها **قوله**
وجها قال الدنوشرى تسمية الف حوامدة لا جل مجاوزتها لما قبلها الممدود
والاندلسي فيها مد كما هو ظاهر انتهى وهذا مع قصوره لا تقتضيه على خصوص
لفظ حوامدة من قول الشارح الا في فلم يبق الا قلب التانيث همزة او يعل
منه ان قولهم الف الثانية الممدودة مسامحة فان الممدود ما قبلها **قوله**
فان الجمع متى كان في فيه ان هذا يقتضي ان من صيغة منتهى الجموع علتين
لا ما يقوم مقامها ثم ان جملة فرعية المعنى الدلالة على الجمعية لا يوافق
حصه ما يرجع الى المعنى في العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره في الف الثانية
اه تجعل العلة الثانية تكرر الجمع تحقيقا او تقدير **قوله** جمع عباله قال
الدنوشرى مشكل فان الكلام في الضرر وكلام ابن الفاضل ليس فيه انه جمع
ووجدت بخط شيخ الاسلام احمد بن قاسم ان عبال معناه السقل فيقتضي انه
مفرد فليتامل **قوله** فقد بدل الو قال الدنوشرى الظاهر ان هذا الحكم عامي
فلا يجوز في نحو جوار وغواش جوار وغواشي بل يقتصر فيه على ما ورد شعر
رايت انه مطرد فيما في مفردة الف الثانية دون غيره فلا يجوز ثم رايت ايضا
انه لا يجوز التحفيف الى عبال بالفتح الا في فعلا اسما محضا لا ذكر له كصحي فلاح
يجوز في سكري سكارى كره له مذكرا قاله الم في مجتهد **قوله** ويجري
مجري الصحيح قال الدنوشرى المراد بالصحيح نوعه كساجد لاسطلق الصحيح
والمراد انه جار مجراه في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب
الصحيح ان عذارى ونحوه كصحاري اصله بيا مشددة قال واصلاح صحاري
بالفتح صحاري بالتشديد وقد جاني الشعر لانك اذا جمعت صحا جيت بالفت

قبل الواو كسر الراء كما تكسر ما بعد الف كل جمع كساجد فتقلب الالف الاولى
 التي بعد الواو الى كسر ما قبلها وكذا الثانية التي للتانيث فتدغم ثم حذبا الالف
 وايدوا الثانية الفا فقالوا صماري لتسلم الالف من الحذف عند التثنية
 وانما فعلوا ذلك ليغير قوا بين اليا المتقلبة عن الالف ليست للتانيث نحو الف
 مري ومخري اذ قالوا مري ومخاري وبعض العرب لا يخذ فاليا الاولى لكن
 يخذ في الثانية فيقول صماري بكسر الراء وهذه صماري كما تقول جوار انتي كذا
 يقال فيما فيه الف الثانية المقصورة لكن لا تشديد فيه ويعلم ان ما فيه الف الثانية
 كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف **قول** علي حاليما قال الدنوئري قد يشكك بان
 اليا يخذ في كما قال بعد مراده انها لا تقلب الفا كما قبلت في الاستعمال الاول
 فلان في انها يخذ في **قول** وقيل انه منقول عن جمع سروا لم ايسر وهو عربي كما
 قال ابن الحاجب وقال انه جمع سروا لم تقديره وانما احتاج الى ذلك ولم يجمل
 محولا على موازنه من الالفاظ العربية كما قيل بذلك على كونها عجمية لان العجمي
 غريب في لغة العرب فلا بعد في حملها على حاله اصلية في لغة العرب والعربي لا يتبع
 ما هو مماثل له **قول** ورد الخ قال الدنوئري قد يرد الراء ويقال ان ما نقله ابن
 الحاجب اخذ به ولم يخط على غيره فلم يقول عليهم **قول** وهو ما وضع صفة قال
 الدنوئري قال الهند في المراد بالاصلي الاصلي ولو حكا ككث او تقديره كاجمع
 او بناء على قانون وضعي كما وير تصغيره **قول** وهو وزن افضل اي ذو وزن
 افضل والالف يصح الحمل كما هو ظاهر **قول** فتح الفاقيد بذلك لان الالف
 والنون في الصفة لا تكون على وزن فعلا ن بكسر الفاء وبضم النون لا تكون الا مع
 فعلا ن كمر بان فان سونته عربانه **قول** ان لا يقبل التاليد ايضا ان تكون هو
 اليوم صيغة اصلية نظير ما ياتي مع وزن الفعل لينخرج نحو صفوان بمعنى قاس
 وهذا مستفاد من قوله السابق وهو ما وضع صفة **قول** فالاول الى اخره
 قال الدنوئري قد ينافي ما سياتي عن لبن اسد من انهم يصرقون باب سكران

ويجاب بان ذلك غير معتد به لاسيما في **قول** وقال ابو حاتم الخوجه كونها هـ
 من كبرائها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم
 التي لم يسمهم الله عليها **قول** لانه وضع اسما الخ قال الدنوئري قال شيخنا
 العلامة احمد بن قاسم العبادي ومن خطم نقلته فان قلت ما معنى اربع
 مستعمله في الوصفية العارضة ومفناها اذا لم تستعمل فيها بل في معنى مجرد
 المددي قلت معناه الاول ذوات وعدا من ذوات لها العدد ذاك الكمية
 المحصورة كضارب مضاه ذوات وضرب وفي الثاني مجرد العدد ابي الكمية
 المخصوصة **قول** بعضهم قال الدنوئري ينظر ما مرجع الضمير في قوله
 بعضهم هل هو العرب او النخاعة فان كان العرب نافي قول **قول** المتقدم **قول**
 والايد اقال الدنوئري في القاموس ولا تقل ايد ابل تقول اذية فلا يند
 غير مستعمل لكن ذكر بعض العلماء ان كلام القاموس مردود وكان المرحوم
 ابو السعود يعني الديار الرومي ابن الشيخ محمد العبادي يقول قولوا هـ
 ايد الاسترابادي صاحب القاموس مستشهد بما ذكره العلامة حسين
 الزوزني في كتابه المصادر من انه سمع وذكر في القاموس ايضا ان الشوش
 والمشوش والشوش كلها الخ قال ووهم الجوهرية والصواب التهويش
 والمهوش والتهووش انتهى وهو مردود ايضا بما ذكره الزوزني في مصادر هـ
 كذا قال بعضهم وفيه نظر **قول** بمعنى مفاير قال الدنوئري مع قوله من باب
 اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل اذ تفسيره باسم الفاعل يقتضي هـ
 انسلخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجاهي ان اخر كان في الاصل
 اسم تفضيل بمعنى اسد خائره بمعنى مفاير ويمكن الجمع بين قول من قال انه
 اسر تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راعي الاصل
 والثاني راعي الحالة الراهرة قال شيخنا العلامة سحادة الحلبي اطل الله
 عمره وبطل قول الموضع الصواب ان اخر مشابهة لثلاث ممل **قول**

حكم العملية على جنبيه فالزيادة موجودة في الجملة **قوله** واجازا الفارسي
 الوجهين الى قال له نوثرى الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح ففتح
 اعرابه وكونه بنا فيكونا الفارسي وافق الاسم **س** في كونه معربا
 ووافق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الوجه
 بالكسرة والفتح على القولين **قوله** كعدي كروب قال الرخس
 معدي ما خوذ من عده اي تجاوزه والكروب الفساد وكانه قيل عده
 الفساد وفيه شذوذ وهو انما نه على فعل بكسر العين مع انه مقل اللام
 والمقل اللام ياتي على الفعل بفتح العين كالمعري والمقري وقال الاندلسي
 يجوز ان يكون اصله معدي بفتح العين على القياس فنسب اليه جنس الالف
 فقل معدي بياسددة ثم خففت اليها فتبقى معدي بيا واحدة ساكنة
 فوزن على هذا معني لانه محذوف اللام **قوله** وغيرها نحو عطفان قال
 الدنوثرى مشكل فانه علم على الاناسي ايضا اللهم الا ان يقال ان القبلة
 من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي او يقدّر قبل قول السهم
 الاناسي لفظ افراد فتصح به المغايرة او يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا
 لها على انه علم شخص بخلاف ما ذكر فانه علم جنس **قوله** زيد تاسعا قال
 الدنوثرى اي فاشبهت الفصحى **قوله** فميم وجهان قال الدنوثرى
 وهل يقال الاول الصرف لاصالته في الاسماء او منه محل نظر الاول هو
 الاول فيما يظهر ولكن اللام السهم فيما ياتي قد ينافي ذلك **قوله** من ذلك
 رحان قال الدنوثرى فيه نظرفاء رحانا فعال لا فلال لعدمه واسا
 ترطاس بالضم تقليل كما قال عليا الصرف فاذا سمى به وجب منه من
 الصرف لوجوب الحكم بزيادة الفه ونونه وقال ايضا رحان عند **س**
 والتحليل ممنوع من الصرف لكثرة زياده الالف والنون في نحو ذلك
 ومصرف عند الاحتش لان فعالا في النبات الكروبيد **قوله** بعضهم

من وجهين

ارضى

ارضى موثره قاله الاشموني وعليه يشكّل كلام الشارح **قوله** فان اعتقدت
 الى اخره قال له نوثرى الظاهر انه عند الاعتقاد الذي ذكره بجيب
 العمل يقتضاه والاعتقاد ان معاجيزان لكن ينظر ما اخرج منها
 وقال ابن مالك في حسان والجوهري في حار قبان لدوية انه لم
 يسمع فيهما الا منع الصرف لكن قال الشيخ ركوبيا ولا يوثق ذلك فيما قاله
 ابن الحاجب من جواز الوجهين لان المبتدأ مقدم على الثاني وفيه نظر
 لان كل صاحب الصحاح يتبعه **قوله** من الرم الى اخره قال الدنوثرى
 الرم الا صلاح والحسن القتل والدهق الاعطاء **قوله** اوسان من
 السمن قال الدنوثرى ينظر هل هو السمن بفتح اوله وسكون ثانيه او
 بكسر اوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لقيد زيادة
 النون وجعلها في تبار متمحضة للاصالة ينافيه ما صح به ابن فلاح
 في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الطارح ومنهم اعتبارا
 لانه ما خوذ من الشب يعني الخسار ومنه ثبت به الي قال بعض
 الافاضل وما المانع من ان يكون سمان كحسان فيجوز اخذه من السمن
 فيكون مصر وفا ويحوز اخذه من السمان فيكون غير مصر **قوله**
 واختلف في ابا ن الى اخره قال الدنوثرى زهد الفراء الى منع الصرف
 للعملية وزيادة الفه قبل نون اصلية تشبيها لها بالزيادة نحو شان
 وبيان والصحيح صرف ذلك اشموني **قوله** وذلك نحو جنان قال
 الدنوثرى حنان بكسر الحاء وتشديد النون وابداه الهمزة نونا لكن
 الهمزة ليست حرفا اصليا بل بدل من اصل **قوله** او متحركا الوصل
 الى اخره قال الدنوثرى وان نزلوا الحركة في نحو سفر مترلة الحرف الرابع
 ان الاسم خرج به عن اعدال الاسماء وهو الثلاثي الساكن الحسون فصار
 كالترباعي في السقل ولا ينافي النسب كالحرف الخامس فلونب الى خمري

لقلته خمرى جندف الاف لا غير ولو كان الوسط ساكن الجاز فيه الامران
قول بلدين اشار بذلك الى وجه تانيين العلمين فان اسما الامتن قد يلتزم
تانيهما بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يجبر التشكيل
في اعتبار ما شاور المرجع السماع ومالم يسموا فيه شيئا من كلام العرب يجوزوا
فيه الوجهين وكذا اسما القبائل في تاويلها بالقبيلة والحق قال العصار
اقول مالم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف لكن
كان الظاهر ان يقول المصنف على بلدة يعني قال الدنوشرى اعلم ان ماء جوزنا
يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت سماها بلدة بالتاوا اما اذا اعتبرت بلدة
فيكونان كالجوح ولو ط قال الجوهرى **قول** وانما اشرت تحتها بغيره لم يقهر
المانع من ماء وجوز العجمة بشرط التانيين ويجاب بترجيح التانيين على العجمة
لقوته بظهور علامته المقدرة في بعض التصريفات **قول** في نحو هذا قال
الدنوشرى ذكر الاندلسي ان لفظ هذا منقول من ذكر حبي به مونت فكان هو
كزيد مسمي به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما يوهه كلام الموضع
قول او تصير اقبه المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هاني يعني به ما كان حذفا
على طريق التماس فان المحذوف منه يكون كاللفظ وبه ومنه جواب تخفيف
جواب اسم بضمه وسهل تخفيف شمال واخر زبه مما هو على غير قياس كالم في ايمر
بابه هين وهين فليس المحذوف من هذا كاللفظ وبه وانما لم يكتفوا هنا بتحريك
الوسط كما تقدم لانه لما كان السمي هنا مذكرا ضعف معنى التانيين جدا هو
فاجابوا الى تقوية معنى التانيين باقوي الامور العائمة مقام علامته وهو
الحرف الرابع وما يد له على قوته منعه من رد العلامة في التصغير كما في مقرب
مخلاف حركه الوسط كما في قديمه وهذا يعلم الجواب عن عدم اكتفايهم هنا
بالعجمة **قول** ان كانت علمية في اللغة العجمة قال الدنوشرى فان قيل لو سميت
رجلا باجر فمن خفف الراء لم يصرف فما الوجه في ذلك قيل هذه مغالطة

وذلك

وذلك لاننا لا نصرفه لان فيه التصريف ووزن الفعل نحو اخذ والكل لم يصرف
بهذين السببين والعجمة فيهم غير معتد بها فلا يراد على قولهم ان العجمة اذا لم
يكن علميا في لغة العجم انصرف **قول** كما هو ظاهر من ذهب **س** قال الدنوشرى
انما عبر بقوله ظاهر لان ليس في كلام **س** تصحيح وتجميع **س** غير في ذلك ولكنه
ابن عصفور والشلوبان تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفت العرب لجام
وقالون سبي بهما فالوجه ما قاله **س** وان لم تصرف الوجه ما قاله ابن عصفور
ولعلم لم يحفظوا عن العرب شيئا في ذلك فوقع الخلاف او تكون العرب اختلفت
في ذلك **باب** **س** قال الاندلسي لو سميت بجايض وطلق انصرف
وان كان على اربعة احرف مختصا بالونش لان اصله التذكير لكونه صفة
وصف بها مونت بلنظ مذكروا لو سميت نسا انصرف اذا سميت به مذكرا لان
تانيته تانيته جمع بئر لثلاث و تانيته الجمع غير حقيقي انتهى و مراده في الاول
انك لو سميت مذكرا بجايض ونحوه انصرف لانه ذكره **قول** ان يعمرى من حروف
الدلالة قال الدنوشرى قال المرادى فان كان في الرباعي السين قد يكون
عربيا نحو مسجد وهو قليل **قول** ونحو نوح قال الدنوشرى فيه جئنا
مقلوب **قول** وسر الخ قال الدنوشرى هذا امسكل فيما تقدم في ماء
وجوز على علي بلدين فانه ذكر هناك ان العجمة لا انضمت الى العلمية والتانيين
تحتم المنع وكذا يقال في شتر على انه اولي لتحرك وسطه منضما الى العلمية
والثاني قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية
بعد ان ذكر ان الحجاب ان شتر ممنوع من الصرف واما على مذهب الأكثر
فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقله الش عن السيرافي وغيره وقال
الشيخ يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التاويل بالقطعة فهو علم مونت
وعلى هذا لا يتم ظاهرا التفريق فقامله انتهى وقال ايضا ذكر ابن الحجاب اتفاق
على منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه

وقال ايضا فان قلت في هند ودع سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما
 الصرف ومنعه الصرف ومنعه فينبغي ان يجوز الصرف ومنعه في نوح ولو ط
 لوجود السببين فيهما ايضا قلت ان الثالث سبب تحقق قوتي فيهما بانهما
 مع سكون الوسط واما العجمة فهي سبب ضعف لا ماضاها ان هذه
 اللفظ كان مستعملا في لغة القجر **قوله** باذريجان قال في محال مع
 الانوار فتح الهمزة وسكون الذا وفتح الراء فصلا الهزة هذا هو
 المشهور وما الاصيل والمهمل الهمزة وفتح عبه الله بن سليمان وغيره
 الباء وحكي فيه ابن سكي الى اخر ما ذكره **قوله** وقيل الساكن الوسط الاخره
 قال الدنوشري قبل قيا على هند وبغرق بينهما بارجس العجمة
 لا يعتد بالتسمية وجنس الثاني بعد بالتسمية به قاله ابن فلاح
 اليمن في كافيته وذكر ان الموث السلا في الساكن الوسط صرفه اول من
 تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللفظة الفصحى قاله الاندلسي
 وذكر ابن فلاح في كافيته ايضا ان اللفظة الفصحى منع من الصرف
 فليست ابي الكلامين اصح **قوله** وقال الجوهري قال الدنوشري
 الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب الغنمين بيمين **قوله**
 ونذكر لما قال الدنوشري فيه نظره في كلام ابن اياز انه اسم لموضع ولا نسلم
 انه اعجمي بل منقول من الفعل **قوله** وقيل القبيلة قال الدنوشري قال ابن
 المصنف قالنداد وخود يكل لد وية ومحل سمرة ونسب ظاهره
 يدل على انه يدل مشترك بين القبيلة والد وية انتهى يعني ان ظاهر
 كلام المصنف انه ليس علما ولذا جعله غير الحميم وسفر الظاهر اعلم وكونه
 القبيلة لا نافي ذلك لما قرناه في حواشي الالف في باب العلم عند قول النظم
 وقرن **قوله** والذي لا يوجد في غير الفعل الخ هذا الضمير تمضي انه جعل
 الوزن الذي يخص الفعل قسما ما لا يوجد في غيره اصلا لكنه كان الظاهر

حينئذ

حينئذ ان يزيد فيما سلف قوله او لا يوجد في غيره اصلا ليكون توطئة لما
 من جهة هنا في كلام المصنف بعد واو المطفة فانه لا ترتبط بحسب الظاهر
 بما قبله وظاهر صنيع المصنف ما لا قبله في الحكم والمعاد الكافي لان العجمة
 فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا لم ترد بل ذكرها الحاجة على سبيل
 التمثيل لكن بقي هنا شيء وهو انه ما الفرق بين انطلق وما بعده وبين
 خصم وشمر فان كلا وجد في غير الفعل علما والسر فرق بينهما في **قوله** او ما
 المطاوعة قال الدنوشري لو قال او ما ولم يقيد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان
 اولى **قوله** لان النقول الخ قال الدنوشري لو قال كما قال ابن المصنف وتسمى
 بفعل اول همزة تطلقها في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم اول همزة وصل
 فانك تبقى وصلها بمن التسمية لان النقول من فعل قد بعد عن اصله فقلت
 نظيره من الاسماء يحكم فيه بتقطع الهمزة كما هو القياس في الاسماء والنقول من اسم
 لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان اولي كما هو واضح **قوله**
 الثاني الوزن الذي الفعل به اولي قال الدنوشري وفي شرح الفصول لابن اياز لو
 سميت بضم من من قولك ضرب من الهندات وجعلت النون حرفا الاعلى
 ان الفاعل مجموع لم يعرف للتعريف ووزن الفعل المختص اذ ليس من الاسماء
 مثل جعفر بفتح الجيم واليمين وسكون الصاد كالبستي في تعلقه انه سال
 ابا علي عن قيس في قولك قن الهمزة انه هل يصرف لانه ينزل في فعل ورج
 وان اردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للضم ولا يمكن خلع الضمة عنه وذلك
 البستي ايضا انه اذا سميت بضم بوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من
 الحاق النون اذ لا فصل بين هذه الواو والي في ضربوا وبني الذي في الزيدون
 والمسلمون في ان كلامهم ما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من الحاق النون
 فلهذا ذلك **قوله** وكان المفتوح الخ قال الدنوشري لو قال بدله كان المفتوح بالافعال
 اصلا للمفتوح بها من الاسماء كان احسن **قوله** في الرفع نظير كتبت لله در الشتم

قال في شرح

ما اذق نظره وما ادراه بصناعته لمخرج الكلام فانه تسم كلام المص بكسر
 الطير في الرفع وربط لاحق الكلام بسابقه بما قد روي بعد ذلك من قوله فلم
 يلزم وزنا واحدا لانه المناسب لقوله المصنف لازما واما تفرع المص قوله فلم
 يبقى على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى لكن قال المصنف في الحواشي ان
 قولنا نأظم ان امر في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردودا لانهم لم يسموا
 كما لو كانت قبل التسمية به وعلى هذا فاستحق جنيده الصرف لمعاينة المفعول
 في الوزن ويجب صرفه في الحالين الاخيرين ليلالزم ما لا يتطاول وهو وزن
 لا ينصرف في النصب والجرو ينصرف في الرفع **قوله** يكون حركته عينه تتبع
 بحركة لامه قال في الحواشي لا نسلم انه يجوز منه من الاتباع ما كان يجوز قبل
 التسمية لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والتسمية كوضع مستأنف فينبغي
 ان يجري على قياس الاخرين انهم لما سموا باضرب قطعوا هجرته فقد يقال
 لو صح ذلك لزم قطع افتراء وخلوه في العلمية فلذلك ترك هذا في النظر
 في حالة الرفع ومات ذلك **قوله** اما هو في المشترك قال الدنوشي مراده
 به الذي هو فيه ما على السواء والا فالتألف في الاسم مشترك بينهما ايضا فليما صل
قوله ابن وشيل قال الدنوشي الذي في كلام غيره بدل وبيل وائل وكان صاحب غارات
 بطلع فيها من نية الجبل على اهله قال غلب العامة تلبس في الحرب وتوضع
 في السلم قال ابن الاعراب يقال للسيد بن جلا وقال غيره يقال ابن جلا اذا كان
 على الشرف واذبح الامر **قوله** الا اذا كان الخ قال الدنوشي رده شيخنا العلامة
 ابو بكر بن الشرط المذكور غير معتبر كما نبه عليه السعد النقاشاني انتهى ايجاب
 في جك الايجاز حيث حكمه بقيل واقران في البيت حذف الموصوف وكذا اقر
 المصنف فلذلك في الفتى في مباح حذف الحذف هذا وقد اسلفنا في باب النقاشان
 هذا الشرط خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا ولا يخفى انه في البيت مجرور
 بما مل **قوله** كعلق باتفاق قال الدنوشي اتول كيف الاتفاق مع قوله الا انه لسي

في

في شرح الفصل مسيلة الفاعل وهو اسم مبتدأ ان جعلتها للتانيث لم تصرف
 وان جعلتها لللاحق صرفته ان لم تسم بها انتهى فسمي كما ترى تجوز ان يكون
 التانيث للتانيث انتهى واقول تجوز ذلك في الثاني في باب الثاني
 فلا حاجة لنقله عن شرح المصنف ولا اشكال في دعوى الاتفاق لانه المراد
 انه قد وقع الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان الفاعل لللاحق اذ العلمية وحدها
 لا تستقل بالمنع ولو اعتبر ان الفاعل للتانيث لم يحتج لاعتبار العلمية فقد بر
قوله كما ميم اسم رجل قال الدنوشي وكحدون فيما يراه ابو علي من انه لا ينصرف
 للتصريف والجمعة يعني شبه العجمة بالزيادة التي لا تكون للاحاد العربية فلما
 اشبه الجمعي عومل معاملة قاله ابن المص **قوله** كعلقا قال الدنوشي العلبا
 عصب العلق **قوله** المعرف الممد ولم قال الدنوشي العدل في الاصل مصدر
 عدل يعدل وهو مستعمل في الامة يقال احدها التسوية ويتعدى بنفسه
 كقوله تعالى فعد للعلي حراة التخفيف اي فساوكم وبانها الاقسط ويتعدى
 بفي يقال عدل في حكمه اي اقسط ولم يحو وثالثها اليل يتعدى بغير يقال عدل
 عن الطريق اي مال عن ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم **قوله**
 بغير الاضافة قال الدنوشي عبارة الرضي في هذا المقام واما السبب الاخر فيه
 اي في اجمع وفي جمع فمن الخليل انه تعريف اضافة لانه الاصل في جاني القوم
 اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقران الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضيق لان
 تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولم ان يقول انما لم يعتبر مع وجوده
 المضاق اليه لانه حكم منع الصرف لا يتعين فيه كما يحكي واما مع حذفه فما المانع
 من اعتباره **قوله** واذا بطل الشرط الخ قال الشهاب افا سمى قد يجاب به منع بطلان
 الشرط بناء على ان الشرط العلمية او الوصفية او شبههما وما هنا كذلك لان
 فيه شبه العلمية او الوصفية كما يستفاد من التسهيل انتهى وفيه بحث هو
 لان الشرط الذي بطل شرط ما يجمع بالواو والنون لانه كان ممنوعا عن الصرف

98

والجمع بالواو والنون لا يكون في سبب العلمية أو الوصفية فليتامل **قوله**
 إلا إذا كان مؤنثا لا فعل مفعلة أي وافعل هنا ليس مفعلة قال الشهاب إلا أن
 يقال يشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل انتهى وفيه ما عرفت وأقول
 إلا إذا كان اسما محض الخ قال الشهاب صرح بعضهم بأن ذلك في الصفة فاما
 الاسم فلا ربط بين مذكوره ومؤنثه فانه لا يجمع تم بالواو والنون ويجمع مفعلة
 بالالف والنون انتهى وفي هذا الصنيع اشار بان المراد بكونه اسما محضا انه
 لا مذكوره فقول الشهاب لا مذكوره تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل
 عن الناظم بقوله لا يجمع على فاعلى إلا إذا لم يكن مذكوره على فعل وكان اسما
 محضا انتهى ولا يخفى ان المتبادر من محضه الاسمية ان لا يكون فيه قبلة الوصفية
 وقد اشار في التسهيل الى ان فيه شائبة وصفية وقد يجاب بان الثاني للخصيصة
 شائبة الوصفية فليتامل **قوله** وجمع واخواته الخ قال الدنوشري الذي في شرح
 الكافية الشيخ شيرخا الملا عيسى الصفوري ان جمع واخواته منع من اعد
 والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام احمد بن قاسم ومن خطم قلت تصريح ان
 الملا عيسى ثبت الوصفية فيها بحسب الوصول مع عدم كونها معدلة عن فعل
 بضم الفاء سكوت العين يدل على انه لا يكون في جمع فعلا على فعل كونه صفة بحسب
 الاصل بل لابد من الوصفية في الحال **قوله** اذا اريد به الخ هذه القيود لتحقيق
 العمل في المرتبة عليه النع من الصرف لا المنع من الصرف ليراد انه لا يختص
 السحر بالخيرين اذ كل اسم لا ينصرف شرط التجرد عن الاء والاضافة ونظير سحر
 اسم الا في هذا وقال الدنوشري لم يشترطوا هذا لان لا ينفردوا لا يكسر كما قالوا
 في اصل **قوله** كجلمته يوم الجمعة سحر قال الدنوشري قاله في الغني في بحث اذا
 وعمل العامل في ظرف زمان يجوز ان كان احدها العم من الاخر نحو اتيتك يوم
 الجمعة سحر قال الدنوشري اقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص
 وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر قبليل واليوم هو ما بين طلوعه

الشمسي

الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منها بصادق على شيء
 من الاخر فاما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على الفجر لقربه منه
 من باب اطلاق احد المتجاوزين على الاخر فيكون المراد جيتك في جز من يوم
 الجمعة سحر ولا شك ان جز يوم الجمعة اعم من سحره فتأمل انتهى قال
 الدنوشري واقول قوله اللهم الا الى اخره يقتضي ان سحر بمعنى اول الفجر
 ليس متباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو متباين له لان المتباينين
 هما الكليات الله ان لا يصدق كل منهما على شيء ما يصدق عليه الاخر وسحر
 من يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من افراد يوم الجمعة على شيء
 افراد سحر غاية الامر ان ما يصدق عليه سحر في المثال خبر ما يصدق عليه يوم
 الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما يصدق عليه
 جز ما يصدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة فليتامل انتهى واقول
 ليس مراد الدنوشري بالمتباينين ما ذكره الشمني حتى يتوجه عليه اعتراضه
 المذكور فالجواب والكل اسما متباينين يعني انهما يوجدان بلا منافاة بينهما
 في الوجود ومراد الدنوشري باول الفجر في قوله اطلق السحر اول جز من
 بعد الفجر والاضافة الى الفجر بادني ملازمة وقول الشمني واما مطلق
 السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد يصدق عليه سحر جز
 ما يصدق عليه يوم الجمعة اذ هو كالم حيث يصدق عليه قوله غاية الامر
 الى اخره قال الشمني يريد هنا لا اعم من الاخر الشامل له ولغيره فقول الكل
 لجزئه او الكل كجزئه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما يصدق
 عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك انتهى قول الدنوشري
 يكون المراد الخ احسن منه ان يقال تكون المراد جيتك يوم الجمعة جزا منه
 والجزء لول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكره في اليوم على حاله
 ولم يتفرضا لغير سحر حيث والظاهر انه به ل بعض متأمل لان الفرض

انه سحر اريد به اول جز من اول يوم الجمعة فيكون نحو الكلت الرغيف لئله
 او بعضه ولكن يتاخر قول المغني وليس بدلا لجواز سير عليهم يوم الجمعة سحر
 برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتبعه ولم يظهر في منع البدلية مع فرض
 ان سحر مراد به الجز الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما
 ظرفا لا يتك مع عدم تبعية احدهما للآخر كما في قول الشاعر متى ترون
 يوما سفارا الى اخر ما بينه في المغني فليتامل وانما اعتبر الدما ميني
 التجوز في سحر بان اريد به الجز الاول بعد الجز ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة
 بل جعله عاملا لما قبل الجز ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع
 بين الحقيقة والمجاز وبعضهم ياباه **قول** على الفتح قال الدنو شري
 الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزي ليس نائبا عن الكسر فيبطل قول
 الجلال السيوطي في اوائل كتابه التلث ان الفتح على مذهب ياب عن الكسر
 اللهم الا ان يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان مع ينظر فيه فليتامل
قول ومنها انه لو كان مبنيا في فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل لكان ضمن
 معنى الحرق سبب موجب للنسب ولا يصح كونه عارضا **قول** واراد على صيغة الاصلي
 ومعناها التي قال الدنو شري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة
 وهما التعريف والتكثير **قول** نحو عمر الخ قال الدنو شري فايده من العلم بالوزن
 لفعل المعدول عن فاعلهما اسم رجل فانه معدول عن حاج وهو عندهم ما خوذ من
 جني المال اذا اقام بالحاق قبل الجيم فهو على هذا منقلب ووزنه عقل فيلزم
 ما خوذ من الجح الذي هو العقل فيلزم ما خوذ من بعض شرح الفيت ابن معط
 انتهى ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تثيل التمجيد لئلا يترجى
 له لان التمثيل به كما في نسخة الدنو شري وغيره واما ما في بعض النسخ من
 بتقديم الحاق على الجيم فتحريف اذ لم يذكر احد ان ذلك علم معدول **قول** فانهم قد روه
 الخ قال الدنو شري انما قد روه ذلك لانهم لا وجدوه غير معدول خاليا من سائر

الموانع الا العلمية اضطرر والى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع الموانع
 ان الموانع العلمية ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجمة ووزن الفعل
 والتركيب والتانيث وهذه الخمسة مستغنية فتعين تقدير العدل **قول** قال
 الفرزدق متى ترون الخ قال الدنو شري قال الدما ميني اتول وروا الماهو
 الشرب منه او الوصول اليه وسفار اسم بئر لبني مازن بن مالك والاديههم
 تصغير ادهم وهو الاسود والمستجير بالجيم والنزاي طالب الارض وما شية
 يقال استجرت فلانا فاجازني اذا طلبت منه ما لا منك او ما شيتك فاعطاك
 واما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من تولك عورته عن
 الاسر صرفته عنه قال ابو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب لما اذا لم يستقم قد
 عورته شربه واشد للفرزدق متى ترون يوما سفارا لكذا في الصحاح انتهى كلام
 الدما ميني وذكر السيوطي ان ادبهم في البيت رجل من اخبث الشعراء **قول** وقد
 اجتمعت اللغتان الخ قال الدنو شري قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من ان يكون
 من غير بني تميم او منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من ان يكون من الكثر
 منهم او من القليل الذين يعربون ما اخره رافان كان الاول اسهل الحال وعلى
 الاول من الثاني يسكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه يسكل بان القليل لا يبنون
 انتهى وكتب شيخنا العلامة الفيني بعده اقول على كل تقدير لا شك ان العسري
 يجوز له ان يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم انه عربي وانه يحتاج بكلامه وان علم
 بالصواب انتهى ثم كتب الدنو شري بعده قول هذا المتعقب اقول على كل تقدير لا شك
 كلامه ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل اما اول فلان العربي لا يتكلم بغير
 لغته ولو قطع اربابها في مسيلة الكسائي **وس** واما ثانيا فلان الاعشي ميمون
 لا يتكلم احد الاحتجاج بكلامه وانه عربي خالص انتهى والحق ان العربي لا يتكلم بغير
 لغته ولا يتكلم بالخطا **وس** فلان ما قاله الكسائي في مسيلة الزينورة خطا
 كما حققنا ذلك في حواشي الالفية وقد رايته بخط مولانا القاضي تاج الدين

السبكي رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جملته والذي يظهر ان العرب
لا يمكن ولكن يمكن ان ينطق بغير لفتة فتعين تأويلها وذكر مسئلة ليس
الطيب الا المسك وان الاجر واليزيدي لفتا بعض الحجازيين الرفع وجهه
فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهه فلم يفعل وقال ليس فيها انهما لم
يكنهما بغير لفتة بل انهما لم يفعلوا وقرن بين عدم التمكن وعدم
الفعل فان عدم الفعل قد يجامع القدرة واما ان الاعشى ميمون لا يترك احد
الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل اذا وقع لكثير من الالفة الانكار
على بعض العرب كروبه والحجاج وابي خزيمة ويحتمل ان الاعشى من هذه
الطبقة **قوله** فان بعض بني تميم الخ وينظر ما وجه اختلاف العرب في
دون كبريل وقع الحزم في كسر عند اشتغال الشروط بانه ممنوع الصريح ومضروب
او مبني على اختلاف السابق وقالوا هيا في امس اذا كان ظرفا مراد به معين
بني باحاطتهم وما المانع من ان يقال به في كسر ايضا وما الفرق بينهما مع ان الكلام
منهما ظرف يمكن ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام ويمكن ادعا العينية **قوله**
خسا قال الدنو شري قال المعيني وخسا صفة لجائز او بدل او عطف بيان ونظير
هل يصح كونه حالاً منها **قوله** المنوع الصرف قال الدنو شري اسناد المنوع
الي صير الاعراب فيم تجوز والمنوع في الحقيقة هو امس في حالة الرفع والاقطار
على التميميين والحجازيين في امس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لانه من
لكنه وما حكم بنية القبائل تليين ذلك فانه لهم **قوله** والحجازيون يبنون على
الكسر مطلقا قال الزرقاني فائدة قال الرضي اذا سميت باسم رجلا على لغة
الحجازيين صرفته مما تصرف غلق الاسميت به وذلك ان كل مفرد مبني سمي به
شخصا فالوجوب فيه الاعراب مع الصرف كما يحجب في باب الاعلام وان سميت
به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال كلها لانه لا بد من صرف في النصب
والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيها واذا صرفته في الحالين وجب الصرف

في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع
قوله او صرفته قال الدنو شري بنهم منه جوارا التصغير وهو مذهب
ومنه بعضهم فقالوا لا يصغر الا اول ذهاب اليه المبرد والفارسي ومن ذلك
والخريزي والثاني **س** وتوفاه مع السماع والاولون اعتمدوا على
التكسير فان التكسير والتصغير اخوان قال في الصحاح ولا يصغر من انتهى
وذكره نحوه الزرقاني وقال ان الرضي تقتصر على الكلام **س** فقال ولا يصغر
اسم كما لا يصغر غدا وان بني اوجع فلا عراب لان اللام الناقصة لتباعد الدهن
الي واحد من الجنس لشدة من بين اشباهه فاذا بني اوجع لم يبق ذلك
الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المعنى والمجموع من هذا
الجنس شهرة الواحد انتهى وقوله فتظهر اللام امرا اذا اراد ما من اسان
معينان وبالمجموع اموس معينة فان اللام تظهر لتدل على المعنى بخلاف
ما اذا اراد واحد معونة لما ذكر من الاشهر واما اذا اراد بالمعنى اسان
غير معينة وبالمجموع اموس غير معينة فذلك كالمفرد المتكرر فيقولان كاستعماله
انتهى ويستفاد منه ان من شرطه بانيه ان لا يبنى **قوله** فهو صرفا جماعا
قال الزرقاني ام الزوال علة البناء تقدير اللام قال الرضي ما نصير
وربما بني المقارن ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام **قوله** لتضمنه معني
الحرف قال الدنو شري الظاهر ان الحرف المضمن حناه هو في لان الظرف على
حناء وقال ايضا قال في القاموس امس مثلثة اخر مبنية اليوم الذي
قبل يومك بلسلة يبنى معرفه فاذا دخلها القدر به وسمع رايته لسانونا
وهي شاة الجمع امس واموس واما **فصل قوله** وخالفه
الاخفش الي اخره قال الدنو شري الذي يقتضيه النظر من قوله ما قاله الاخفش
وكونه هو الصواب لانه عند قصد التكثير لا يعود الوصف ولا الاله عليه
لان معنى احمر حينئذ شخص ما سمي بهذه الالام ولا نسلم ان

الزايل اعاد وقوله واذا زال المانع الى اخره غير مسلم **قوله** اذالم يكن معتادا
 قال الدنوشي في الظاهر المستتر في يكن راجع للزوال المفهوم من قوله لايزيل
 شيئا وايضا ذلك ان الهرة في نحو لحد اعتيد زوالها لاجل التصغير
 بخلاف العدل في نحو عمر فانه لم يعتد زواله لاجله **قوله** خذ عني
 بدل من الخذروا الويلات مبتدأ اولئك مقدم ما خبره وهي معترضة بين القول
 ومثوله قاله العيني واقول لا نسلم ذلك بل الكل القول وكان شبهة كسر ان
 بعد القول ويرد بانها مكسورة لكونها جمل استيفائية قبل دخول القول **قوله**
 ينبغي ان يحمل الى اخره قال الدنوشي اقول هذا الحمل لا حاجة اليه بل
 هو متون صرفي وتمكين انتفت فائدة من الدلالة على تمكن الاسم في باب
 الاسمية **قوله** بدل من غايه قال الدنوشي او خير مبتدأ محذوف كما
 قال العيني **قوله** فاجازه الى اخره قال الدنوشي بوجه من التعليل ان غير
 العلية من الاسباب مثلها لوجود احد السببين كالوصفية فيقال انتمي
 وكتب شيخنا النعماني بعده ولك ان تقول هذا لا يصح اذ هذا القابل
 يصرح بالاجازة مع العلية وان غيرهما فلا يصح ان يؤخذ من تعليله معنى
 يعود عليه بالابطال وعناية ما يقال ان التعليل مقدم فيه بكذا وكذا
 علي انا لا نسلم ان تعليله مقدم فيه وانما معناه فيما يظهر الا ان احده
 سببي المنع الذي لو فرضنا انضمام سبب اخر اليه منع اذا وجد جازم
 ذلك ونحوه في الذي اورد ليس كذلك فليست مع التخيير والله اعلم
 ثم كتب الدنوشي بعده قول هذا المشي فلا يصح الى اخره مره ود كان الصواب
 ان يقول مثلا لزية العلية على غير هذا وسببين وجه المزية **قوله** وحل
 الفخر للرازي الى اخره قال الدنوشي في هذا ما ذهب مره ود بما قال
 الشارح ولان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلم الواحد
 من القوة ما يجذب من الاصل وشبهه او ذلك ببراه الذمة فانها كانت

هي الاصل لم تصر مشتقلة - الاشارة عدلين وذلك لان الاصول تراعى
 رجحا فظا عليها والثاني ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة
 فلو اعيينا الوجه الواحد وجعلنا له في المكان اكثر الاسماء غير منصرف
 وجنبه تكثر مخالفة الاصول والثالث ان الفعل فرج عن الاسم في
 الاعراب فلا ينبغي ان يجذب الاصل الى حين الفرع الاسباب توي قاله
 ابن اياز **قوله** وهو جار على اصلهم الى اخره قال الدنوشي ينظر هل
 يخالف ذلك ما قاله الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعية تنال عند
 الكونيين التركيب والافتقار الى الفاعل او لا **فصل قوله** ان
 المرزوق اخطأ نظيره هذا قول الجرجاني ان قول العزوقي ما اتى بالحكم
 الرضوي حكومته خطأ باجماع وفي ذلك دليل على انه كل عزي يجب بلامه
 وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك **باب اعراب الفعل قوله**
 وسلم من نوني التوكيد هذا انما يحتاج اليه اذا اريد كان مرفوعا لتطاوله
 تقديره فقط وهو الذي يقتصر من عليهم في تعريف الاعراب والعرب
 فان اريد ما هو اعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه لهذا القيد لانه
 المضارع المؤكد بنوني التوكيد والذي انصبت به نون الاناء اذا تجرد مع
 التامب والجازم مرفوع محلا **قوله** لزم التساقض بذكر اليوم قال الدنوشي
 قد يقال ان محلا فادتها التامب انما هو عند الاطلاق قاله الشامي **قوله**
 ولا يقع الى اخره قال الدنوشي ينظر عليه هل ان دالة على النفي تضمنها
 او التزاما والظاهر الثاني حتى تكون دلالتها على النفي كدلالة العمي على البصر
 ففي الآية المذكورة لزم دالة على طلب عدم الكون فظهر للمجزمين فيها
 موضوعه لطلب المضائق لانه مع عدم الكون ظهور او من ادعى دلالتها
 على النفي تضمنه ولم يجز كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك
 تنبيه منه فلا يخدر عبد الله وعلي العصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة

الفيني بعد بل التثني من هذين القائلين ايضا فان المرجع في مدلولات
 الالفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذي لم يشاعه دليل
 بل ظاهر كلام ائمة اللغة ان مدلولها الطائفي انما هو النفي على ما فهم من السامحة
 المشورة واما هذه المعاني الزائدة انما نشأت من التركيب بمعونة القرائن
 ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حذر في محله وكان الشارح اشار الى ذلك
 بقوله بان يكون الفعل بعدها عا وبقوله مدعيان ان معناه ان قليلهم
قوله لن تراوا الخ قال الزرقاني هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من
 الانعام وقوله ثم لازلت الخ دعاء له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع
 للدعاهم لكون ما هو فيه منهم وقوله ثم لازلت لكم اي لانفاكم وقوله خالدا
 الخ اي باقيا باعجا الجبال قال الدمايني البيت من بحر الخفيف وهو مدرج
 اخوه اللام الساكنة مثرت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان
 يكون لن تراوا لکم خبر لا دعا ولا يمينه كون المعطوف عليه ثم دعابنا
 على جواز عطف الانشاء على الخبر **قوله** كما في ريليه قال الزرقاني اصله
 ريل امه فخذت الهمزة **قوله** خلافا للتخليل والكسائي قال هـ
 الدنو شري روي مذهب التخلييل والكسائي يجوز تقديم معمول
 معمولها عليها بخوزيد الناضرب واجيب بانه قد يحدث بعد
 التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاختصاص الاصغر تقديم معمول
 معمولها عليها ونصب القرائن ان لا يهيلا ابدت الغما نونا وهو
 ضعيف قال المرادي **قوله** وبناء الثلاثة الباقية الى اخره مر
 احد الثلاثة وجوابه في كلام الدنو شري والثاني ان التركيب فرع عن البساطة
 فلا يدعي الابدليل قاطع والثالث انها لو كانت مركبة ما ذكر لان لا
 داخل على مصدر متدر من انا والفعل ومعني لن يقوم زيد لا قيام زيد
 فتدخل على المعروفة من غير تكرير مع انه يكون مبتدأ لا حذو ولا في الكلام

لا ينوب مثابه وانما ذكرناها ليل يتبين النفس مستوفقة لها وتتبع المصدرية
 الى اخره قال الدنو شري قال في التسهيل وتعين اي كي المصدرية بعد
 اللام على راي وهو راي **س** والجمهور وحلقا على راي اي وهو راي الكوفيين
 فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام ولم تقدمها وتعين الثانية
 اي وهي الجارة مطلقا اي على راي اي وهو راي قوم من النحويين يرونها
 الجارة على كل حال تقدمت اللام ولم تقدم وتخرج مع اظهار ان مرادفة
 اللام على مرادفة ان قال سراحه كالدمايني كنو لك جيتك لكي
 ان تكرمني فيخرج ان تكون كي حرفا جر موكلة اللام ويحتمل ان يكون
 مصدرية مرادفة لان فتكون موكلة لها وانما يخرج الاول بوجه اما
 اولافلان ان ام البناي فالاولي الاعتناء بشانها واذا جعلت في تعليلية
 لزم ان تكون كي هي الناصبة ففيه وفاما تستحق من الاعتناء بشانها
 حيث لم يغزل عن عملها واما ثانيا فلان ما كان اصلا في باب لا جعل توكيدا
 لغیره واما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت لغزها ومجاورتها احق
 بالاعمال من البعيد انتهى فان قلت قوله ويخرج مع اظهار ان مرادفة
 اللام الى اخره بل وقوله ومثله وتعين الثانية مطلقا الى اخره فيجوز
 ادخال حرف الجر على مثله ومباشرة له في فرض ورة بخالف قوله الشارح
 لا يدخل الجار على الجار فان حصل بغير ذلك سيل عن المعنى الفارق
 واتجه حينئذ يقال ساع ذلك في بعض المواضع فليس مطلقا ليشين امكانه
 قلت لا نسلم المخالفة من هذه الجملة لان معنى كلام الشارح ان الجر الذي
 جر ما بعده لا يجوز ان يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافي انه يجوز توكيد حرف
 الجر بحرف جر اخر وهذا محتمل ما ذكرناه عن التسهيل وشرحه لكن بوجه حينئذ
 على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبا من تعيين المصدرية بعد اللام
 الذي هو مذهب **س** والجمهور لا مكان حمل كي على انها حرف جر

موكدة للام والنصب بان مقدرة بعد هما كما قالوه في عكسه نحو جيت ك لا قرا
فالحاصل انه ان اراد دخول حرف الجر المتمتع مطلقا اجتماعها السهل عليه
ما نقلناه عن التسهيل وشروحه وان اراد به ما اذا كان الثاني هو الجار
والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جر موكدة للاهر
قبلها كما في عكسه فليست مل من خط ابن قاسم العبادي **قوله** لكيلا ناسوا
قال الد نوسري ما خوذ من الاسا وهو الحزن قال بعضهم والتاسي عند
الائمة ان ينظر الي اساعيرك اي حزنه وانه مثل حزنك فتصبر والاسي
هو الحزن ولا يصحني هذا وهو عندي ما خوذ من قولهم اسي الجرح والجرح
اي داوي والاسي هو الطيب الداوي فكان معني التاسي تطيب والتداوي
بالصبر ولو كان علي ما ذهبوا اليه لكان معني التاسي التحزن تقول استيت اي
حزنت وناسيت انتهى من سلوان المطالع **قوله** واخراج ما الاستفهامية عنده
الصدر قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستفهامية مبتدأ اذا رقت مع ذال يلزم
صدرتها فيعمل ما قبلها فيمارفعا نحو كان ما اذا او نصب كقول ام المؤمنين اقول ما ذا لئن
المرحل المغربي في ذلك رسالة **قوله** ليتعصفي قال الد نوسري كيهو يسكون اليسا
من يعصفي لانه من يحل المديد وغير النصب صفة مصدر محذوف والتقدير
تغنا غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر يمي اي قضا غير مختلس اي مختلس
والجار والمجرور ينظر ما متعلقه **قوله** واما حكاية الاختصار التي قال الد نوسري
مراده من ان ما موصول حرفي هو الفعل اسم تا ولا بحرور باللام والتقدير
لخصرك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو قيد لقول المتن وتعين
المصدرية ان ان سبقتها اللام وقوله كما أكد اللام بشر الخ هذا مبني على ان
الكاف اصلية مثل زائدة موكدة لها في المعني وان كانت الكاف مضاف اليها
لجرحها جار اليها واما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهي الموكدة واذا قلنا لازيدة
فلو تأكد لاحدها بالآخر فليست مل **قوله** ويجوز الامر ان الخ قال الد نوسري قال شيخ الاسلام

احمد بن قاسم العبادي تنبيه يحصل ان كي اذا تجردت لقطع عن اللام
جاز ان تكون مصدرية وان تكون حرف جر وان مقدرة بعد هال لا تظهر
الا في الضرورة وان تقديتها اللام وتظهر ان بعد هاتر جمع كونها جارة
بمعني اللام وبني ما اذا خربت عنها اللام نحو جيت كي لا قرا وتعين حينئذ
انها حرف جر واللام تأكيد لها وان مضمره بعد هال لا يجوز ان تكون هي ناصبة
للفصل بينهما وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل
بالمجرور ولا بغيره ولا يجوز ان يكون كي زائدة لانه لم يثبت زيادتها في غير
هذا الموضع فتحمل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال
قال ابو حيان واجمعوا علي انها يجوز الفصل بينهما وبين محمولها بلا نافية
وما الزائدة واما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن
وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوه الكسائي بمفعول الفعل الذي خلست
عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عليها واختار ابن مالك وولده جوار الفصل
بما ذكر مع العمل وبارة التسهيل ولا يتقدم محمولها فلا يجوز جيت
النحو كي اعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل اي نقول جيتك كي النحو اعلم
بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسيلتين **قوله** في الاستدراك قال
الد نوسري لو حذف في لكان احسن كما لا يخفى وفي قوله يسكون الخ مستباحة
وكذا ابن ماتي فابردة ان المصدرية الداخلة علي الماضي والامر والمصدرية
شكلا يصدق عليهما احد الحرف ولم يد لا علي معني البتة ومن زعم ان لهما
معني فليس ببيان وقد يقال في ان انه يكفي في صدق حد الحرف عليها دلالة
على الاستقبال حين دخولها علي المضارع فان صدق الحد علي افراد المحدود
بالاطلاق العام دون الدوام ومعني الاطلاق العام انصاف الموضوع بالمحمول
لوقت ما انتهى ولك ان تقول يكفي في صدق حد الحرف عليهما دلالة علي السبك
وايما وهي المعاني كما تقدم في اللام السارج في بحثي في قوله لتأكيد معني

السبك **قوله** ومحملة لهما اي لوضع النصب والجرح ووجه الاحتمال ان محل ان
وانه وصليهما بعد حذف الجار هل هو نصب او جرح كما تقدم في اخر باب حروف الجر
قوله يحملها قال الدونوري عبر بالضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك
بقوله وبعضهم اهل الى اخره ويحتاج الى تلميح وقد يقال في عبارة اساره
الى قلة ذلك **قوله** والقول بان اصله يتمون الى اخره قال الدونوري جعل
الداميني كون الاصل يتمون منصوبا بان اولى من اهل ان ووجهه بان جعل
ان التا صلب على ان المصدر رتبة في الهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ
من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مقيس وقوعه في نصب الكلام
شايع فالصواب ان التخرج على هذا الظاهر **قوله** يخرجون الى اخره في
تساوي الجلال السيوطي في مسيلة هل ورد في الحديث كذا في قوله عليه السلام
نعم رواه ابن جميع في جمعه من حديث الحسن ابن ابي بكره وفيها بعد ذلك
فانه ميل من لفظ حديث كذا **قوله** عليكم حذفتم النون من تكونوا و
نائب وجازم فاجاب بان هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الايمان بلفظ كما
تكونوا بالنون وقد خرج على ثلاثة اوجه احدها انه على لغة من حذف النون و
نائب وجازم الثاني وهو راي الكوفية والمبرد انه منصوب او رده شاهد
على مذهبه ان ما نصب الثالث انه من تغيير انا الرواة **قوله** لان الجملة السابقة
ان قال الدونوري يظهر ان الم تكن خسرة هل هي مصدرية او زائدة او مخففة فليتل
قوله واعترضه الدماميني ان قال الدونوري قال الدماميني فهم رجمه الله الجاعة ارادوا
ثم في المثال المذكور تفسير كتبت نفسه فابطله بتغييرها وليس الامر كما فهم المثال
التفسير لتعلق كتبت وهو النسي المكتوب وقم هو في نفس ذلك الشئ قال الرضي
وان لا تفسر الامفعول لا مقدرا للفظ والعللي معنى القول كقوله تعالى وناه يناه
ان يا ابراهيم نقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناه يناه المقدراي ناد يناه بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم وكذا لك قوله كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قدر

فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول التدر كتبت وقد يفسر المفعول به
الظاهر كقوله تعالى اذا وحينا الى امك ما يوحى ان اقد فيه انتهى وقال
الشمي راقول هذا الاختيار الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما
كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع **قوله** وهو بفتح اي كما قال المص
وقال بافت منقول من بفتح بالامر اذا فاجاه وشكر منقول من مضارع
شكر وقيل قايله ارقم بن علي البكري **قوله** فاعلمه بتقديم الميم
كما يدل عليه كلام الدماميني الا في **قوله** حتي اذا ان كانه قال الدونوري
يتطرح هل اذا شرطية او هي ظرف مجرد عن الشرط او هي فجائية فان قلنا
بالاول نايين شرطها وجوابها وبالثاني فابن الجملة الفعلية المتضمنة
بعدها وبالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعد حتي وقد يقال انها
ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقدير حتي اذا يقال
فيه كان الم والمعاطة المناولة واللجة باللام المضمومة وبالجمم مفعول المسا
والعامرة بالجممة المفعلي وهو بني للفاعل واسند الى المفعول الكراضية في قوله
تعالى عيشة راضية قاله الشمني فعليه يكون عامر خبرا بعد خبر كان او صيغة
لما طيان صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وهل
في تناوذه كما كان فيه الى ان وصل الى حالة اشبه فيها من هو مفعول في الجملة يخرج
يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الفرق ويؤخذ منه ان في لغة الماستعلق
بعامر وهو غير متعين **قوله** فتنب ان الواقعة قال الزرقاني مترتب على المنقح
وكذا قوله وترفع **قوله** والنوعان الخ قال الدونوري لو عبر بقوله والامر ان كان اول
قوله بعد العلم الصريح قال الدونوري الباقي على معناه **قوله** وعلى القول بالجرئية
قال الدونوري مقابلة انما اسم واليه ذهب بعض الكوفيين واسمها اذا والاصل
ان يقول اذا جيتني كركمك فخذ في ما تصنف اليه وعوض منه التسوية هـ
والصحيح منه هـ انما هو قوله الهادي **قوله** بان اعتمد الى اخره ظاهره حصص

وقوعها حسوا في ذلك وأنه ليس من وقوعها حسوا بخواريزد اذن الكرمك
 ويخرج من كلام ابي حيان خلفه لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل
 على اذن خوزيد اذن الكرم بطلان العمل على الفراء و اجازته على كساي
 قال ولا نعلم حفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها
 ان لا تعمل الحالة هذه لانها غير مصدرية ويجعل ان يقال تعمل لانها
 وان لم تنصد لفظا فهي مصدرية في النية لان النية بالمفعول اذ اخبر
 انتهى فقولنا لان النية ان يفيد عدم التقدم قطعا عند البصريين
 فيما تقدم فيه التدا هذا وينبغي ان يكون المقصود حصه الحشو الذي
 يعمل بعد وجوبه والانسائي فيما اذا سبقها العاطف انما يعمل في غير هذه السبل
 الثلاث **قوله** او قد راجع الى قول الدونشري فيما فيه ما صرح به العيني في شرح
 السواهد ان ذلك جواب للقسم المذكور في البيت قبله حلفت برب الراقصات الى بني
 ينول الفيا في نصها وذييلها لكن العيني تناقض كلامه فانه قال قبل ما ذكرناه عن
 ولا اقبلها في موضع جزم على جواب الشرط قال والراقصات اهل الجحيم التي تتجرب
 في مشيهم كانهن يرقصن وتقول تقطع والنصر السير الشدي والذيل يقع في
 المعجزة نوع من السير والضمير في بثها ولا اقبلها يرجع الى خطه الرشيد
 المذكورة فيما قبله ويظهر هل هذا ايضا في قول السارح انه راجع الى العمل ما
 مع خطه الرشيد انتهى واقول لا ينافي لصحة الامرين وذلك لان الشاعر طلب من
 عبد العزيز بن مروان ابي الخليفة عمر وكان نائبا بمصر عن الخليفة سليمان الخليفة ولم
 يلعبه الفرير الخلاقه واهو وقع للدماميني لك وكان مدحه فاجاب به فتاه فطلب
 ان يكون كاتبه فلاح منه القبول واعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله
عجبت لتركي خطه الجدد **قوله** به الى من عبد الفرير قبولها
 ثم ندم على ذلك وقول الدمايني انه لم يجبه بسيد من الكلام وظهور به امعني
 خطه الرشيد ويروي خطه الجدد **قوله** وجملة اني قال الدونشري اضاف الجملة

الى ان لا دني ملا بسنة **قوله** لا حال قال الدونشري اشار به الى رد ما قلناه العيني
 انه حال ذكره في شرح السواهد **قوله** واواو قال الدونشري ظاهره
 ان ذلك خاص بهما وان غيرها ليس مثلها فاذا قلنا انا اخرج الى البغاة
 ثم اذن اقلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر اطلاق الالفية
 يقتضي التسوية فانه قال والنصب وارفعها اذن من بعد عطف وقعا
قوله او يفصل قال الدونشري ان عطف على متصل كان ركبا واجعله
 منصوبا بعد او بمعنى لا كان حسا قاله بعض الافاضل انتهى ووجه قوله كان
 ركبا انه اذا عطف على قوله ان يفصل اقتضي ان الشرط الثالث احد الامرين اما ان
 يتصل او ان يفصل بينهما بالقسم والشرط انا هو لا اتصال فاته الامر الفصل بالقسم
 مقتضى الحق الكلام ان يقال ان يتصلا ولا يفصل الفصل بالقسم **قوله** يشيب الطفل
 قال الدونشري جملة تشيب بالنا وله صفة حربه عيني انتهى ووجه كونه بالتا
 يعني الشاة من فوق لا بالشاة من تحت ان الحرب بوشة يدل هو وصير الموشة
 اليها في قوله تعالى حتى تنزع الحرب اوزارها وهذا على ان فاعل يشيب مضارع
 اشاب وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الرابط من جملة الصفة ويجوز
 ان يكون يشيب بالياء المشاة تحت والطفل فاعل ويشيب مضارع شاب في ف
 المضارعة فتشوح والجملة صفة حرب والعائد محذوف والتقدير يشيب الطفل منها
قوله بالظرف قال الدونشري لي والجارد الجور اذا افرقا اجتماعا واذا اجتمعا
 افرقا **فصل قوله** وجوب الولخره عن قوله بان مضمره كان اولى لان
 الوجوب قيد في الاضمار لا في النصب **قوله** وخالفهم الكوفيون ان يجعلوا اللام ناصبة
 قال الدمايني ويلزم عمل عامل الاسم في الفعل **قوله** والجواب واحد الى اخره قال
 الدونشري لعله ان ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني اخذ منه في الاول لكونه
 جارا وجروا والبصريين ان يقولوا انها ضعفت بالتزام حذفها فجاز تقديم
 معمول صلتها عليها فيكون هذا اجوابا لما انتهى وبحث فيه بعض الفضلاء بان

ضعفها يقتضي عدم تقديم معمولها لما ان نوع من التصرف وزعم بعضهم
قال الدنوسري الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي وعبارة الاماميني
تقلا عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان
يفتري فقال كانه اصله ليفتري فلما حذفت اللام بنا على جواز حذف الجار
مع ان وان جازا اظهار ان الواجب الاضمار وذلك لانها كالتأنيبه عن ان ينظر
ما يعني قوله جازا اضمارا هل معناه وجاز حذفها ايضا ام لا **قوله** والخبر انما
الدنوسري رد لزعم بعضهم المتقدم بعد ان رد ما رده قوله باقدم وتعليقه بقوله
لان الكلام الخ قد يرد وما المانع من ان الخبر هنا نحو مريد ان كان القرآن محلا
للافتراء على قياس ولم يكن اهلا لتسمو الماروانا قول ما قاله هذا الزاعم
ويكون وصلة خبرا عن كان على ما قبل المصدر المورول باجم المفعول الي وما كان هذا
القران افتراء اي مفتري او على حذف مضى انتهى وما قاله ذلك المصنف في المصنف
قال في القاعدة السابعة من الباب الثامن ان اللفظ قد يكون على تقدير ذلك
التقدير على تقدير اخر ومثل الآية ثم قال فان افترا سور لا افتراء او افتراء سور
قوله تقدمه في قال الدنوسري ظاهره عدم تنبيده بما وبل بل ادا واللفظ كذلك
وينظر ما وجه هذه الاقوال وما وجه اختصاص هذا الحكم ببلن وما كان وما لما
من ان يكون النفي ببلان وبلا كما ولم هل يصح ما كان زيد ليفعل **قوله**
لام الجوز قال الدنوسري يقال محمد يحيى محمد او يقال ايضا احمد الرجل فهو محمد
كان ضيقا قليل الخير **قوله** اذا صلح في موضعها الخ قال الدنوسري تبع فيه الناظم
قال الشيخ برهان الدين الانباسي وهو اجود من قول ولده بعد او يعني الاولي
لانه يوم تراوفا الحرفان وليس كذلك واخر زيه عما اذا لم يصلح واحد منهما في
موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعدها جازا اظهار ان انتهى كلامه ومثال
ذلك وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا وقوله المراد فقه الى تبع فيه ابن الناظم والصواب ان يقول

المراد فقه

المراد فقه الى او كى ويصلح للتقدير ان الثلاث قوله لا زمك او قضيتي حتى
فانه صالح للتعليل بكي وللغاية بالي وللانسان من الزمان بالا وتعين الاول
في لا طيعن الله او يفترني والثاني في لا تنظره او يحيدوا الثالث في لا قتلن
الكافر او يسلم وما ذكره علي من زعم ان تقديرها بالامطره وعلي من قال
ايضا ان تقديرها بكي او بالي مطرد والعلة في نصب الفعل بعد او هذه انهم
قصوا والتفرد بين او التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعد هائي الشك
وبين او التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعد هائي كون الاول تحقق للوقوع او
رجحه والثاني مشكوك فيه فاذا قصدوا المساواة زعموا تقول انفل كذا ام
او ترك كذا برفع اترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا المير
بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا الى عامل للنصب وليست او صالحا لعدم
اختصاصها فتعين ان يكون لقوتها دون اخواتها ومن نصب بعد او والثاني
لاجد لك او تملك مني بيدي صفا رطار فا وتليد والنصب باو عند الكسرة
وقال الفراد من رافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة ولا يجوز ان يعطى
والجمهور على ان النصب بان مضرة بعد او بالمخالفة ولا باو ولا يجره عطفا ولا حملها
وانما عطفت مصدر راسولا على مصدر رموهم فاذا قلت لا تنظره او يحيى ولا تملن
الكافر او يسلم فتقديره يكون انتظار مني الاجبي منه ويكون تملن مني الكافر
او اسلام منه فابدا كان ما قبل او يقتضي شيئا ضيقا صلح في موضعها حتى
بمعني الي والافلا **قوله** وحتى الي الخ قال الدنوسري اقتصر على ما ذكره ولم يبال
بما قال في التسهيل انها قد تكون ايضا بمعنى قول الشاعر
ليس العظماء من الفضول سماحة حتى تجرد وما لا يكسر قليل
لما قيل انه لا دليل في البيت لاحكام حمل حتى فيه على انها بمعنى الي وذكر غيره
ان الغالب كونها للتعليل فينظر ما الاصح **قوله** وتارة تكون بمعنى الي الغالبة
وهذا اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها كذا في السخ وفيه قلب وصوابه اذا كان

ما بعد ها غاية لما قبلها فتدبر **قوله** فالمثال الاول الخ فيه نظرا وما ذكرنا شاهد
لا مثال وقوله من امثلة يقتضي انه اتي بجمع منها وهو انه انما اتي باثنين بحسب
عن الاول بانه لا مانع من كونه مثالا اذ المراد به الايضاح وان كان يصح ان يراد
الامثلة فيكون شاهد اذ عن الثاني بان اقل الجمع انسان عنده بعضهم ولو ذكر
المثال التي تتعين فيه حتى للتعليل نحو اسلم حتى تدخل الجنة لكان احسن
قوله وسبب ان قال له نؤثر في كان الاولي رفعه عطف على قوله حال **قوله** والحال
الموردا الخ قال النؤثر في ظاهره بل صريحه ان ما ذكره غير ما ذكره الصريح لئلا
فليتأمل **قوله** وانما وجب الرفع الى اخره قال النؤثر في وجب الرفع عند ارادة
الحال بحسب الاشارة في جواز النصب عندهم ارادته كما قدمه فليتأمل **قوله** لا تنفكا
الحال قال النؤثر في ينظر ما المانع من الرفع فان ما بعد هاما من النسبة الى
رمن التكلم ونزول الآية نظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز في هذا
وقد يقال انما وجب النصب هنا لان الله تعالى حكى عنهم ما قالوا هم ما نطقوا الا
بالنصب لكون الفعل مستقلا اذ لا والحق لا يغير فيكون تعليل الشرح وجواب
النصب بما ذكره غير واضح فليتأمل انتهى وكله مأخوذ من كلام الشهادة القاسمي
في حواشي ابن الناطم **قوله** بعد فا السببية وادوا المعية قال النؤثر في كونه النصب
بما مر ان بعد هاما هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه منصوب بالخالفة
وبعضهم ذهب الى انه منصوب بالواو ونفسها كما في اذ قاله ابن الانباري فاهو
مشهور عن الكوفيين ان الواو انما صبه بنفسها لا اصل له فليحذر واكثر ما قلوه
رجل منطلقه فاربعة قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء
وانما هي واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعد هاما بما قبلها كما في الناطم
قوله حال كونها مسبوقين الى اشارة الى ان مسبوقين حال من فا السببية وادوا
المعية لكن فيه محي الحال من المضافة اليه ولعله لانه سحر الضافة اليه
لانه لو استعمل لفظ بعد استقام الكلام ولهم المعنى فقام **قوله** ولما

يعلم

يعلم الله الذين جاهدوا الخ بقي العلم في هذه الآية مستعمل في بني العلوم كما قاله
العزيب عبد السلام في بحار القرآن وبينه الص في شرح السند ورواها صله
ان المخبونهم جاهدوا ولم يصبروا ولم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم
وقوعه والعلم وان كان عام التعلق فانما يتعلق بالاشياء على ما هي عليه وانما
تعلق بجهادهم هو لا وعدم صبرهم **قوله** وما كان لعل الخ قال النؤثر في هذا
يشمله قوله او فعل فليتأمل وقوله كان بحرف يتعين ان تكون فيه كان تامة
ان لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لا يخفى اي لانه اذا وقع الجار والمجرور صلة
او صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا اذ ما يجوز ان يكون موصولة او موصوفة
ثم ظهر ان شرط الوصل بالجار والمجرور والطرفا كونهما تاسين وهذا الجار والمجرور
اعني قوله بحرف ليسا من قبيل التام فلذا ذكر التعلق **قوله** يا ليتني كنت معهم
قال النؤثر في يمكن التمني ايضا بالانحوا لا رسول منا فيخبرنا ويلو كقوله لوبيعان
نشهد او منعه ابن مالك وقال جواب تنهي اشياء تنهيه وودنا لونغات
الخ وما ذكره المص والشارح مع ان التمني والترجي من قسم الطلب بينه نظره قد ذكر
التمني في الطول له الترجي لا طلب فيه وانما هو ارتقاء امر لا وثوق بمفعوله
التمني واختلوا في التمني منهم من قال انه محالة نفسا لانه يلزمها الطلب وذكر
جميع ذلك شيخ الاسلام اهلين قاسم العبادي في حاشيته جمع الجوامع وشرح
المعاني **قوله** في تراه حمزة وحفص قال النؤثر في قد قرأ بالنصب في تكن وفي
تكون بعده معادوا فقها ابن عامر في نصب تكون فقط والباقيون قرأوا بالرفع
قوله وشرط النهي ان ينظر هل ذلك خارج بقوله ولا محضين **قوله** يا ليتني
الخ قال النؤثر في في هذا البيت رد علي العلما ابن سيبويه حيث نصب فليست بجيا
لانه جواب بالخار هو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلنا ان يقول
هذا امر ورة انتهى وفيه نظر **قوله** وهو بعد الصوت الى اخره قال النؤثر في
قال العيني وهو بعد هاب الصوت فزاد لفظ هاب قبل الصوت

والشارح حذفه فليتلعل انتهى و اقول انما حذفه الشارح لظهور ان معنى القول
بعدمه فهاهنا وليس هذا مما يحتاج لتامل **قوله** بعض الروح قال له نوسري
قال الشيخ زكريا في حاشية شرح ابن القيم واختلف في الروح من تكلم بها فقال
جمهور المتكلمين انها جسم لطيف مشبك بالبدن اشتراكها بالمواد الاخصر
وقال كثير منهم انها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال
الفلاسفة وكثير من الصوفية انها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متغير متعلق
بالبدن للتدبير والتحرك غير داخل فيه ولا خارج عنه انتهى مجرودا و اقول
ليت شعري ابي داع الى تامل كل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي سماه
على متعارف العرف **قوله** مستقبل قال له نوسري مضاف اليه ومصدر قبله
مضاف له والتقدير سبكه مصدر فعمل مستقبل منه وينظر هل يصح ان يكون هو
مستقبل صفة لمصدر والظاهر الصحة **قوله** بحضين الخ قال له نوسري ان لم يرفع
الفعل حينئذ وكان الاولي ان يقول يكونان محضين مثلا ويحضرهما مثل ابن مالك
في شرح الكافية النقي غير المحض باربعة امثلة وتبعه عليها ولد وهما ان الاتيان
فتجد ثنا و ما تراه ثنا فتجد ثنا و ما قام فيا كل الاطعامه وقوله وما قام منا
قائم في ثنا فينطق الابالقي هي اعرف وفي الاخير من نظرون ان النقي او التقص
بالا بعد الفا حاز النصب نص عليه **س** وانشد عليه فينطق الابالقي هي اعرف
قاله ابن الانباسي في شرح الالفية واحترز بكون الطلب محضين المصدر وهو
سقياء ورعياء عن لفظ الخبر كقولهم رحم الله زيدا وعفوا عنه وعن نحو قوله تعالى
كن فيكون لان الطلب انما يكون من متكلم مخاطبه وهو معدوم في الاول فالمراد
بالكونين الایجاد قاله ابن الانباسي واحترز بقوله فاما الجواب عما اذا كانت مجرد
العطف نحو ما كنا ففتد ثنا بمعنى ثني النملين وما اذا كان ما بعد هاتفا
وانما ينصب اذا قصد به معنى الجزاء او السببية **قوله** فثبت به ان الاستفهام
الشعري الخ قال له نوسري وقع للشعرى انه قال في قوله تعالى اعجزت

ان يكون مثل هذا الغراب فاواري سواة اخي اما انتصاب او اري بان في جواب
الاستفهام قال في المعنى وهو ما سدل ان جوابه السبي مسبب عنه والموارة لانه
تسبب عن العجز قال الدماميني اقول قال التقط زاني يحتمل ان يكون الاستفهام
نهي للانكار الا بطل فيفيد النفي وهو سبب اي ان لم اعجز واريثا وقيل هو من قبيل
اقصى ريكه فيمفر عنك بالنصب ليسحب الانكار التوبيخي على الامر من شعر
بانه في العصابة وتوقع العقل من تركب خلاص العقل حيث يحفل بسبب العقوبة
سبب العقوبة ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا اضطرر لنفسه منزلة من جعل
العجز منزلة الوارة دلالة على التوكيد المؤكدة للعجز والقصور عما يدرك اليه
غراب **قوله** فلان زال للنفي قال له نوسري لو قال فلان زال الخ لكان الحسن
قوله ولو توي الخ قال له نوسري اي ويكون حينئذ المعنى على الوجه الرابع المار في
كلامه **قوله** فلا تقدر وروى قال له نوسري يرد قول ابن الانباسي ان الفعل
في الآية مبني على الضم مبتدأ او التقدير فهم يقدر وروى وجوابه انه ليس المعنى
على الاشارة ثم رايت الشيخ زكريا قال في حاشية قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتدروا
اي فهم يفتدرون قال البيضاوي عطف يفتدرون على يؤذن ليدل على نفي الاذن
ولاعتذار عقبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن
واوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم سئل به ابن هشام للحاطفة
وقصده الرد على الش في جملة مثالا للاستيناف لانه يقتضي شدة الاعتذار مع انتفا
الاذن كما في قوله ما تؤذينا فنهينك بالرفع **قوله** لينوز لذي كثير من الشيخ باثبات
النور والصواب حذفها كما في بعض النسخ لانه الفعل منصوب بان مضمرة بعد لام
التسليم **قوله** والسملق الخ قال له نوسري وعبارة العيني والسملق
الارض لانبت شيا **تشبيه** الخ الكوفيين بالواو ثم في قوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤذن احدكم في الماء الايم ثم يفتسل منه وجوز ان مالك فيه
الزعم والنصب ورواه عنه يعير المعنى الذي عن الجمع بين البول والغسل

وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الما نقط كان داخل تحت النهي ويجوز فيه الجزم
ايضا انتهى من شرح الانباضي وفيما روي عنه علي ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه
ايضا ان النهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلقا
البول فيه داخل تحت النهي وقد يقال فائدة قوله لم يغتسل منه الاشارة
الى حكمة النهي عن البول فيه وفي حفظي ان حكمة النهي وعليه انه ما يوجب
للشياطين فقد يتنافون فيؤذون من يبول فيحصل له الضرر فيسوء
نهي ارشاد انتهى وما اعترض به الانباضي علي ابن مالك ما خوفي من
كلام النووي في شرح مسلم وقد اجيب عنه فانظر حاشيتنا على الفية في باب
الجواز للشرط ثلاثة اطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية
والمسببية والشارح اختار الاول فقد حرف فالاضافة على معنى اللام
ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية واما الثاني فلا يتصور ارادته هنا
نتدبر **قوله** المحض قال الله نوحري التقييد به غير واضح لما يبيح من قوله
ولا خلاف في جواز الجمع بعد هما انتهى ووجه كلام الشارح حمل العلي التقييد
وكون القالب في النكوة اذا اعيدت معرفة ان تكون عين **قوله** فان سقطت الفاي لم
يوت بما **قوله** معنى الجزا يحتمل ان الاضافة بيان امي معني هو الجزا والمراد بالجزا
المسببية عن الطلب ويحتمل ان الاضافة حقيقة وهي على معنى اللام والمراد بالجزا
حمل الجزا لان الجزا يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول الشارح والمراد بتعدد
الجزا يشير للاول ولو اراد الثاني لعد لفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرفا وعلما
غير الاستلزام اشارة بجواز كل **قوله** والنايب الشيء الاخره قال الله نوحري مرود
بان اما نايبه عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة على ما لا عليه
قطعا وحروف الدال يست دالة على الحد والزمان الله ان هما دلول الفعل التي
هي نايب عنه ومنع قوله والطلب الى انتهى ويمكن ان يجاب بان المراد ان نايب
الشيء يودي معناه المقصود **قوله** ولان الارح في ضربا زيد الخ قال الزرقاني

هذه بالنسبة الى القول الثالث القايل بان الجزم بالطلب لنيابته مناسب
الجازم كما ان النصب بضربا الخ وكون الارح ان النصب بالفعل المحذوف مبني
على راي المحقق في شرح القنطري ولا يجوز في قولك ضربا زيد ان يستند ان زيد
محول لضمه باخلافا لقوم من النحويين لان المصدر هنا لما جعل محل الفعل وحده
بدون ان وما تقول اضرب زيد او انا هذا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر
انتهى واعترض عليه في ذلك بان الشرط المذكور وهو ان يحل محله فاعلم ان او ما
الما هو في المصدر غير النايب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو
الاصح قال في التيسيل فصل في بعد المصدر الكاين بدلا من الفعل محمول
عالمه على الاصح البديل الا المبدل منه وفاقا **س** والاخفش انتهى قال ابن
عقيل في شرحه لهذا التحل هو ايضا قول الزجاجي والفارسي وذهب المراد في
وجاعة الى ان عامل ناصب المصدر البديل من لفظه والصحيح الاول بدليل
المصدر اليم قال تعالى فضرب الرقاب انتهى والفرق بين المصدر النايب
عن الفعل وغير النايب عنه ان النايب عن الفعل لم يعمل جملة المصدر به بل بجهة
نيابته عن الفعل ولذا للشك يصح حلول فعل مع ان او ما محله بخلاف غير النايب
فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور **قوله** نحو
تعالوا انزل قال الله نوحري قال في المعني واما قول بعضهم في ان تعالوا انزل ما حرم
ركبكم عليكم ان لا تتركوا به سيما ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغرا فحسن وبه
يتخلص من اشكال ظاهر محجج للتاويل قال الدماميني الاشكال هو ان ما من
ما حرم موصولة وان لا تتركوا بديل او خبر مبتدأ محذوف وكلاهما اشكال لان
الحرم الاثر لا لا عدمه فيحجج ذلك الى التاويل بادعائنا لا رايده لانا فيه
والمعني على القول لاغرا حسن سالم **قوله** خذ قال الله نوحري امر من اخذ
معدن الفاسدة او نظيره امر من امر وكل من كل رقدت المنه التي هي
الثاني مر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى وامر اهلك بالصلاة وهذه

الافعال الثلاثة لارابع **قوله** صفة لوليا قال الزرقاني استشكل جعله صفة
بناعلي ان نبي الله يحيى مائة قبل والده بان دعا النبي قد يخلفه ذلك لانه
يوتاه قبله لم يرته ومعلوم ما يورث من الانبياء وراي هذا المستشكل ان
الجملة مستأنفة لا صفة واجيب بان دعا الانبياء قد يخلفه وقد وقع لنبينا
محمد صلى الله عليه وسلم انه حال في ثلاثة امور فاستجيب له في اثنين واخر
الاجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستينافان مفاد الجملة جنيده الاخبار
واخبار الانبياء لا يتخلف قطعا واجيب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان
نبي الله زكريا لما كانا مسنا غلب على ظنه انه متى وهب له ولد يدرسه انتهى وذكر
الجلال السيوطي الاشكال الاول في شرح عقود الجمان في باب الانساب ونقل
جواب المذكور عن الطيبي ثم قال واجاب الشيخ بهما الدين بان المداير
النسب والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الفالكي باب في الرجوع
اليه **قوله** وهو ان تضع القول الدنوي في نظر ما مرجع الضمير في قوله وهو ان
قوله عن عدم الدنوي لا يجني ان هذا انما يتسبب عن كون لانا فيه والناسب
لكونه ناهية ان يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنوية يعلم ان هذا
المثال ونحوه يعم فيه كون لانا فيه وناهية وان الامثلة لا يعمين احدها
ولهذا لم يستدل بها احد على مدعاه **قوله** ونزال قال الدنوي في مشكل في نزال
واخوانه فانها مستتقة من النزول **قوله** وجسامة بالجيم الخ قال الدنوي
بمارة السواهد وجسامة بالجيم والسين العجمة يقال جسامة نفس جسوا اذا
منهت اليك وهو موز اللام رجاست بالجيم والسين العجمة ايضا من الجيس
يقال جاست نفسي بمعنى غثت **قوله** ومذهب البصريين ان العرجي الى اخره
قال الدنوي لم افهم الى الان وجه منع البصريين النصب بعد الترجي وما
الفرق بينه وبين التمني ثم رايته الشيخ زكريا في حاشيته شرح بدر الدين ابن
مالك قال قوله اوله قد ترجع يعقضي ان العرجي ليس بطلب وليس كذلك وهو

كالتمني

كالتمني نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم الحق
بالطلب الوضعي التخييد وذا النزجي وعليه مذهب القرا التي وهو
اختيار النظم لا اشكال انتهى وهو صريح فيما توقفت فيه **قوله**
لكثرة استعماله على الدما ميني في المنهل الصافي ذلك بقوله بعد
الموجر عن الحصول وهذا شبه الحالات والممكنات التي لا طاعة في
وقوعها **قوله** وفي الارشاد وسماح الجزم الخ فيه نظرا لانه لا يجر من
سماح الجزم النصب بدليل ما مر من الجزم بعد اسم الفعل والخم المشب
اتفاقا والخلاف في النصب بعدها **فصل** **قوله** لينا بشراعيان
المحدوف قال الدنوي شري يوحذ منه ان اذا ظهرت بعد هاتكون في
الناسبة **قوله** علما قال الدنوي شري منا دي مرخم عيني **قوله** فاسول
مبطوف قال الدنوي شري فيه مسامحة انتهى ووجه المسامحة ان المبطوف
في الحقيقة المعدل الموصول من ان والفعل الذي هو اسول **قوله** او اسالا
فيه دليل على ان المصدر المقدر من ان والفعل يكون نكرة وقوله في المعنى
انهم حكموا المصدر لان وان المقدرتين مصدر يعرف بحكم الضمير في انه
لا ينعى معناه اذا قدر يعرف لاقتضا المقام ذلك لانه يجب كونه معرفة
كالضمير وقد حررنا ذلك سابقا **قوله** حي من ييم قال الدنوي في بعض
النسخ من غير **قوله** وتقر عيني قال الدنوي شري فائدة يقال قوت عينه
تقرا اذا كان معها باردا ولا يكون ذلك الا في الفرج وهو مشتق من القصر
ويقال سخنت عينه اذا كان دفعا حار او لا يكون الا في الفرج وهو
مشتق من السخونة وجاست من باب طرف ومن باب نصر **قوله** ابن
مدركة قال الدنوي شري الذي في شرح ديوان الحفاسة للتبريزي ان هذا
البيت لاسر بن مدركة بغيرها وروي البيت على غير هذا الوجه هكذا
اني قتلي سليكا بعد مقتله كالنور يضرب لما عافت البقر فعلى هذا

لا شاهد فيه **قوله** اعقله قال له نوسري من عقلته البعير اعطيت وديته
قوله ممطوف علي قلبي قال له نوسري فيه نظر ظاهر لان الصحيح ان
المعاطفة وان كثرت معطوفة علي الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو
ثم انتهى يعني فالمعطوف عليه بناء علي ان الصحيح مطلق هو الياء من الي
والبعض المقيده هو الكمال بن الهمام كما اسلفه الله نوسري في باب العطف
قوله وتلي ليس في تاويل الفعل اشتراط صحة حلول ان والفعل محل
المصدر في عمله كما هنا لان قلبي عمل في سلكه لا يقتضي تاويله بالفعل
فانه فع ان التمثيل به البيت هنا منافي لما قالوه في باب احوال المصدر
قوله فاذا عان الما ابي للدرته او قلعة العطش والقرب ترحم ان الجن هي
التي تصد الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك **قوله** ثم الطلح
قال ابو الملاحمه بالنور وذكره مع البقر ليغربه علي السامع والماد ذكر هذا
المثل علي وجه الانكار ووضع الشيء في غير موضعه فالنور لا ينبغي له اذا هو
عانت البقر وانما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظلمه وضربوا به المثل هو
فصل قوله نهيا الي قال له نوسري ينبغي ان يضم الي النهي والدعا الالتماس
وكذا افعالها ياتي في لام الامر **قوله** وهو شدة بياض العين الخ او شدة بياضها
وسوادها واستدارة حدتها او اسوداد العين كلها مثل الظبا ولا يكون في يدي
ادم بل يستعار لها كذا في العاموس قاله الدماميني والمراد في البيت الاخير انه هو
في وصف بقول الوحش وانما هي مسودة كل العين الا ان يكون اراد الانسان بطريق
الاستعارة انتهى وعلي هذا فكل ما ينبغي للشئ ذكر المعنى الاخير **قوله** والالتماس
من المساوي قال الزرقاني قال في المعنى ان لا يكون للالتماس كقولك لنظرك غير
مستعمل عليه لا تفعل كذا قال الدماميني ان احتاج الي قوله غير مستعمل مع انه
تدفع ان الخطاب نظير التكلم لان الاستعمال يجوز ان يتحقق من
النظير بل من الادبي ايضا انتهى وتنفذ هذه ان الطلبة المستعجلين الالتماس

فلا تكفي المساواة في نفس الامر في كونه التماسا **قوله** الواسع البطن قال
الزرقاني ظاهره ان المراد الواسع الحصى وهو ظاهر قول العبد العظيم
البطن وفي كلام الساجد نظر لان الدماميني اعترض علي المعنى بان لم يفسر
في القاموس والصحيح الا بالاول فكيف يجمع الساجد بين الامرين لكن
قال شوخنا يمكن ان يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذي
يشبه الحبي بل المراد العظم المعنوي وهو الكون كقولك كان الشئ فم لا كما هما
واحد فجمع بينهما **قوله** قليل قال له نوسري ينظر ما الفرق بين القليل
والنادر الذي عبر به لي لا في الامر والظاهر ان القليل يقع في القران مجازا
النادر **قوله** واقرضتم جزمها الخ قال له نوسري جعل هذا في المعنى ضعيفا
واقصر علي قول الشاعر لتقم انت الخ ورايت فيه تلتقص بالفاء لا ياتي قبل اللام
قال له نوسري انتقص علي التمثيل بالبيت ليردج له دعوي الضعف ولا
يستكر وقد ذكره في حرف اللام انه قرأ جماعة فبذلك فلتنفر حوا وفي
الحديث لتأخذوا مصافكم **قوله** تلتقص حوايج المسلمين في هذا اقصر
يجمع حواجته علي حوايج قال المصنف في التذكرة مسيلة في قره القوام لان لفظ
الحوايج ما يقطع الناس في استعمالها ومن ما يكثر ان الحريري لم يحفظ صحيح
هذه اللفظة شاهد بل اشهد لبدع الزمان **قوله**
قوله فسيان بيت العنكبوت وموسق **قوله** رفيع اذا لم يقض فيه الحوايج **قوله**
ولم يسمع قول صلى الله عليه وسلم استعينوا علي الحوايج بالتمسك وقوله ان الله عباد الخلق
الحوايج الناس وقوله اطلبوا الحوايج عند حسن الوجوه الخ قال قال ابن السكيت في كتاب
الالفاظ ان حاجة تجمع علي حاجات وحاج وحوج وحوايج وذهب قوم الي ان
حوايج يجوز ان يكون جمع حوايج كصاري ثم قدمت الياء علي الجيم ودليل
حواج قوله من كان في نفسه حواج يطلها مندي فان له رضا باصهار
وغلط الامم في هذه اللفظة فجعلها مولده لخر وجها عن القياس لان

تحو حاره وغاره لا يجمع علي فواعل علي ان الرقائبي والسجستاني حكيا عن
عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول وكان الحريري لم يبره الا
القول الاول **قوله** في قراءة لعثمان قال الدماميني من قرائي تلك الآية بالناس
الفوتية يعقوب وليست قراءته كاذبة اذا الصحيح في الساذ انه ما وراه
القراءة العشر وقرا يعقوب من العشر فينظر لاي شيء اقتصر الساج وغيره
هذه القراءة علي من ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني **قوله** في الحال
لو قال بدل في ال كان اظهر **قوله** لان الشرط في هذا الحسن من قول الرضي
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحر في او كسبه ومعموله انتهى
واراد بشبه الحر في اسم الشرط كما تقول من يكرمني اهنة ولا تقول في ما قال
الدماميني هذا نصريح من الرضي بان حرف الشرط هو العامل المتجزم في
المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك قال السمين في اعراب فان لم هو
تفعلوا ان الشرطية داخله علي جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم **قوله**
انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين قال الزرقاني اي ونفي كونه شيئا مذكورا
مستمر في جميع ذلك الحين ووجوده انما هو بعد ذلك الحين وقوله
لا مطلقا اي ليس ذلك النفي باعتبار ما ذكر من ذلك الحين وما بعده حتي ياتي
الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك وهذا البحث غير ظاهر وذلك
لان الاستمرار والانقطاع بالنسبة الى زمن التكلم كما قال الدماميني والشرط
ان هذا الانقطاع والكون بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك **قوله** وقرا
لما اورد الدماميني ان لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل **قوله** وتوقع
المستحيل محال فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل لا توقعه الا ترى انه قد تبين
قوله فيجزم بان كقوله اذا ما غدا وناقال وله ان اهلنا تعالوا الي ان ياتنا
المبيد يخطب وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم الم تشرح وانما جعل التعارض
بين ان ولم لا بين لم ولن لان لن قد تجزم كقوله لن يجب الان من رجالك

ومن حرك دون بابك الخلق لانه يقل في قاعدة التعارض من المفتي ان
بعضهم ذكر ان لم اعطيت حكم لن واستشهد به ذلك القراءة وقال وفيه نظر
اذا تحل لن هذا وانما يصح او يحسن حل الشيء علي ما يحل بحله انتهى اي ولن
لا تحل هذا لان النفي بهما المستقبل ويلم الماضي لكن يرد ان لم لا تحل محل
ان فيما استشهد به علي جزمها وله اجعله في بحث ان لغة بعضهم ولم
يدكر انه من التعارض **قوله** خلافا لاي مؤيد الي اخره قال الزرقاني
قال الدماميني وذهب قوم الي انما يدخل علي لفظ الماضي فتصرفه
الي لفظ المضارع ومعني المضي باق نيم ونسبه بعضهم الي **س** وجهوه
بان المحافظة علي المعني اولي من المحافظة علي اللفظ قال في الجني الداني
والاول هو الصحيح لان له تطيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني
لا تطير له **قوله** كالمضارع الخ قال الدنوشي مثله في ذلك الماضي الداخل عليه
ادوات الشرط فانه غير معناه ولم يغير ذاته بل هو باق علي كونه ما ضميا
قوله حيثما تستقيم الخ ظاهره ان حيثما في البيت للمكان وفيه نظر فقد قال
المصنف في المفتي بعد ان ذكر ان حيث للمكان اتفاقا وانما قد تروا للزمان وان
اذا اتصلت بهما ما التامة ضمنت معني الشرط وجزمتا الفعلين واستشهد
بابيت ما نصه وهذا البيت دليل علي مجيها للزمان **قوله** فلا تعلم قال الدنوشي
ادخلنا في خبر المبتدأ وليس محلها **قوله** فقلت تحمل خطاب للبحثي وقوله
انما هي القرينة مطبقة اي مملوءة بالطعام **فصل قوله** وكل جواب الخ
ضابط ذلك ان لا يصح اليه الجواب اداة الشرط وجمع ذلك ابن المهام بقوله
تعلم جواب الشرط حتم قرانه **قوله** بغا اذا ما فعله طلبا الي **قوله**
كذا اجامد او قسما كالم او قد **قوله** ورب وسين او سوف ادري اتي **قوله**
كذا اسمية او كان مني ما وان **قوله** ولن من يحكم عابدا ونا فقد عني **قوله**
قال الدنوشي ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الاول قوله بغا اذا

ما كان ذا طلب اليه كان اسهل اذ لا فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح به الشارح وزاد عليه بقوله كذا
كذا ان يكن مجموع شرط مع الجزاء وفي سوزة الانعام قد جامعتا
وكالفا اذا في اسمية وادانهم يكون اذا وان تكن متبعا
وبين اذا والفا تجمع يا اخي ومنع اجتماع تيل فاسمها
وقوله وفي سوزة الانعام الخ هو قوله تعالى وان كان كبر عليك الى اخر الآية
قوله وقد اجتمع الى اخره قال الدنوسري قد يقال عليه لان اسم ان جملة في ذا
الذي ينصركم من بعده غير طلبية اذا استهزام فيها ليس على حقيقة
لان المعنى فلا احد ينصركم من بعده فهو بمعنى النفي وقد يقال انها طلبية
لفظا وفيه نظر **قوله** وان قال الدنوسري قال بعضهم يستثنى من ذلك جواب
اذا المقترن بظانته يجوز عدم اقترانه بالفا كما قال سبحانه وتعالى واذا اراد
الذين كفروا ان يتخذوا لك الهوا فليست املا **قوله** والجملة الطلبية قال الدنوسري
عطفها على الجملة الاحمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص
وجامعي فانها ما يجتمعان في نحو قوله تعالى وان يتخذكم الى اخره وتنقرد
الاسمية في نحو وان يستسكن الى اخره وتنقرد الطلبية في نحو قل ان كنتم تحبون الله
قوله والثالث ثلاثة انواع الاول الدنوسري فيه جعل قد السين وسوزة الباء
ومعناها انها ادوات الباء وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد وسوف
يقوم وما سيقوم فليتامل ثم تاملت فوجدت الصواب ما قاله الله ومعناه
ان قد والسين وسوف حروف الباء لا يكون الفعل بعدها **قوله**
والجواب بجملة احمية قال الدنوسري قال الطلبية التي لا تدخل عليها اذا
الغائية ان عصي زيد اذا وبل له وانما يقال فويل له ولا يقال ايضا ان يتم اذا ما عزم فلم
وانما يقال نعم وقائم **قوله** وقد يجمع بين الفا واذا الا ترى بخط الصواب ان الدنوسري
في نفس رحتي اذا فتحت ما جرح وما جرح الآية واقترن بعطف على فتحت

وجوابه

وجواب الشرط فاذا هي واذا الاولى في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فاذا
هي خاصة وفيه نظرا لانه كيف تكون الفا الجوابية واذا الغائية مجتمعين
على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على ان يكون اراد ان جواب اذا
ساقط من التقدير والتقدير اذا فتحت واقترن بهلتا بهما هم بدل على
ذلك قوله ان ناصبه اذا ما دل عليه فاذا هي خاصة وعلى هذا فيكون يجوز
في قوله ايضا اذا هي جواب الشرط وانما حقيقة انه دليل الجواب منه انما عد
جواب القسم التاخر عن الشرط جوابا للشرط لاجل ما ذكرنا وقرب منه شيعته
نايب الفاعل فاعلا وانما لم يقع ان تجعل خاصة هي العامل لان ما بعد الفا
لا عمل فيها قبلها الا في باب اما ما بعد اذا الغائية لا يعمل فيها قبلها مطلقا
فصل قوله وهو قليل في الشذ ورانه ضعيف والرفع
جائز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو قلان يشا يختم
على تلك ويجز انه الباطل ويدل على الرفع استيفان الظاهر وهو اسم الله
مع مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في وحق وهو عدله ففرض لغز
القوي ما رجحه كارجح النصب في يعلم الذين لانه وجد سبب اخر وهو
فتح اللام قبل الميم ولذا اقترابه التوفيقون وابوعمرود ابن كثير ولم يقر احد
من الصقة بالنصب في فيقصر **قوله** ورفضه على الاستيفان على الاستيفان الفا
على مبتدأ محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسمية على فعلية
لكن مرجح في المعنى بان الواو الاستيفان ليست عاطفة **قوله** وامتنع الرفع
قال الدنوسري كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول ما للنافع من الرفع وتكون الجملة
مفترضة وفي كلامهم اسارة اليه فانهم منعوا الرفع على الاستيفان هـ
لا الاعتراض انهم يقولون بوجه ان ابن خروف اجاز الرفع مع الواو خاصة
على الحال وبوافقه ما مر في باب الحال من جواز وقوع المقطوع المبتدأ حالا
مع الواو على ضمها بالبدا **قوله** والنصب في سبيل التوسط الى اخره قال

الذي نؤثر في تعليله بما ذكر من قوله لان العطف الذي غير ظاهر لانه بعينه يحكي
 فيما بعد الجواب اي لان العطف الذي قبله **قوله** ونقل عن الكوفي انهم
 اجروا الخ قال الاشعري وزاد بعضهم او قال السحاب القاسمي لم يذكر واذا
 او الا في بين الشرط والخبر دون ما بعد الخبر واطلاق عبارة السيوطي تقتضي
 عدم الفرق فيكون رايه وذكور في مسيلة ما بعد الخبر وذكر انه يمنع النصب
 ولعل وجه امتناعه ان وجهه في مسيلة الواو والفاسية الواقعة بعد الخبر
 الواقعة بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد
 الواو والفاريد لك يعلم وجه انتصار البصريين في مسيلة الواقعة بين الشرط
 والخبر اعلم ان وجه النصب فيها ان فعل الشرط قريب من الاستفهام
قوله وقد قري بالرفع قال الذي نؤثر في رجا يسكن على قوله فيما مضى اذ
 لا يصلح الخ وان كان ذلك في الواو والفاريد هذا في ثم وقوله وهذه القراءة التي قد
 يقال الذي لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم في هذه الآية التي
 انتصر الساجح عليها وهي قراءة واخذه لا قرأت ثم رايته في نسخة عليها خط
 المؤلف القراءة بالافراد **فصل قوله** ان كانت الاداة التي قال الحفيد لابد
 ايضا من العطف كما في البيعة **قوله** والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلها
 فيه ان الكلام كما قال الدماميني في الحديث بلا تقسيم وقال انه مقصود القوم **قوله**
 وما علم من جواب لم يقيده بكونه جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد حتى الجواب
 بذلك بل لا يكون جوابا للشرط المذكور في هذا الباب يشمل نحو ولو لا فضل الله عليكم
 ورحمته وكلام المم يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط حتى في الجواب استلزام
 اقتضاه صنيع النظم لان الحذف من الاواخر اكثر ولا ان الشرط سبب الجواب سبب
 وه لالة للسبب على السبب اقوي لان الشيء الواحد قد تعدد اسبابه **قوله** ويجوز
 حذف الشرط والخبر معا دفع لا يتوهم من كلام المصنف ان انه انما حذف في
 احدهما فقط وهذا لا يظهر ان لم يختص حذفه في ابان في قوله وقال المصنف في

الحواشي انه خاص بالضرورة الامع انه يقال لا اني الامير لانه جاز فيقول
 ايتهم وان والاداة في البيت الذي ذكره السمعاني وسكت عن حذف الاداة هـ
 وحدها لانه لا يجوز الا ان عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا
 على الاخير **قوله** ولا التزام العرب الخ قال الذي نؤثر في تدنيه وقوع المضارع
 بعد الاداة في قوله فلم ارقم ان يج منها **قوله** فانه ينافي جملة جوابا فيه نظر
 لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ما ضيا ويحجب بان الثاني في جملة جوابا
 لزوم رفعه كما سلفه انما **قوله** واجابوا عن الاول الى اخره قال الذي نؤثر في
 لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان اداة الشرط لا ولورد الثالث وهو
 قوله ولا التزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم
 عندهم جواب امطلاحا لكن لا عمل للاداة فيه ويصح بذلك قوله لنضعف
 الحرث ان يعمل موخر وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين
 فان النسخة لا ينهض عن قوله حجة عليهم على انه يحتمل ان يقدرا المتباعدة الفا
 الى اخلة على لم راي ما قلناه سيرة قوله الله وجميع ذلك ضعيف **قوله** والذي
 يدل الخ قد منع ما قاله اذ الكلام باخريه **قوله** استغني بجواب التقديم الى اخره
 من هذا يظهر ما في قوله ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها
 غير مجزومة في لا يخرجون ولا يضررون لانها راجعة الى حكم القسم لا على حكم
 الشرط وفيه نظراتي من الاشكال وانه لا نظرية لان مجيها غير مجزومة على
 الاصل من انه اذا تقدم على الشرط فالجواب له وسقط قوله ان اي الاسم في الزها
 في اعجاز القرآن في باب التوهم ان الآية من اسما لانه ظاهرها يوهم الخروج
 عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير
 المؤمنين بان هذا العدد ولا ينصرا به اما قائل السليبي ليكمل سرورهم بخذ لان
 عدوهم في الحال والاستقبال ولو عطف على المجزوم لما افاد الا انه لا ينصرون
 المتأخرة وقته التولية وذكر ان النجاة قالوا انه من عطف الجملة على الجملة

والقدير ثم هم لا ينصرون وانهم يريد عليهم انه ما الداعي للعدول عن قاعدة
الخوالي ما يحتاج التواريخ واقول هذا عجيب واهل كلام عطف المفردات والجل
من قاعدة الخو واليكن في التلثم عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم
على كلامه ان يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة الخو بنا على وجه انه عطف على
المجزوم من عطف المفردات لاجل تلك التلثم وهذا مما لا يجوز القول
فتدبر **قول** لئن كان ما حده الى اخره قال الدنو نرى قاله الدمايني
اقول هذا الشاعر ينصل للمخاطب ويتعد رايه من ذنب حكى عنه
مؤكد اذ لك بذره هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قلناه
والتيقظ بالقاف والظا العجة حاوة الصيف لاذ في الصباح وقاه في الظهور
التيقظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع هيل قلعة حاصلها
ان التيقظ سدة حر الصيف وباء يا حال من فاعل اضم ثم قال وقال الغير
هذان البقان لامرأة من عقيل والسرجه قيل معربه من سوك بالفارسية والزر
ما بلبس وجلدة الراس والفردة قطعة ثياب مجتمعة يابسة والخاتم لفه
في الخاتم انمي وينظر ما معني قولها واركب حمارا الخ فان ظاهره يقتضي انه
السرجه والفردة فاعني البيضة فليتام **قول** واذا دخل الاستحمام قال
الدنو نرى ينظر هل سئل الاستحمام في ذلك غيره من انواع الغلب **س** نفس
يوضح الخ رده وجه الله بقوله تعالى افان مت فهم الخالد والاول
الفاعلي الجواب دليل على انه جواب للشرط **فصل** **قول** وكثر وقوعها
بعد ود الخ قال الدنو نرى قال الدمايني وقع في عبارة اسم فشرح التسهيل
عند قوله لوالثالية غالبا مفهم بمن قال سئل احب واختر وتكفي وود وود السماع
ثابت بعد هذين وعده احب واختر من اتم ما يفهم تباستقدا لا تواف
بشما ديين فمن ولا لازم في المعنى لان الانسان قد يجب الشيء ولا يتقني حصوله
ما لانه حاصل له او لما رضى له في طلبه **قول** ما كان ضرك الخ قال الدنو نرى

قبل

قبل الحمد ولانت نجل نجيبه في قومها والفحل فحل يعرفه قال الدمايني استدلال
بهذا اي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتل ما قتلته ولعفوت
عنه بعض الاصوليين على جواز الحكم الى الجتهه فيقال له احكم يا شيت
فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبله
ما قلتم يدعي ان القتل وعدمه مفوضان اليه وللا نفون من الوقوع
يجيبون بانه يجوز ان يكون عليه الصلاة والسلام خير من ما سئل له ذلك ان يام
تقبله وان لا يامر ويخوف ذلك ويجوز ان يترك بانه لو شفع فيه ما قتلته وخو
والنجيبه الكريمة الحسنة والفحل الذكر مما كل حيوان كذا في القاموس المعروف
اسم فاعل من اعرق الرجل سارعه يقار هو الذي له عرق في الكرم ومعني لو
منعت لو انتمت واخسنه ثم قال الدمايني ولو منعت يتحمل ان يكون اسم كان
وضرك خبرها اي ما كان منك ضرك على ما هو الاصح من جواز تقديم الخبر
التماعي على اسم في هذا الباب ويحتمل ان يكون فاعلا خبرك والجملة خبر كان
واسمها ضمير الشأن انتهى لكن قال العيني ان ما استغفاه فيه فيشكل في جواب
الدمايني فيتامل وقال ايضا ظاهرا قول اسم اي ما كان ضرك منك ان لو
وملته فاعل ضم والظاهرا انها وملته ما مفعول ضم عليه استغفاه الخافض
وكان يحتمل ان تكون زايدة وان لا تكون فعلى الاول تكون جملة ضرك خبرا
عن ما الاستغفاهية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير بما ضرك في المسن
او ما كان ضارا لك فيه ولو جعلت ان شرطية وما تقدم دليل الجواب كان
حسنا **قول** فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الى اخره هذا
ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التقرض وعبارته فيقال والله اعلم ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الايات قال لو بلغني هذا قبل قتل لم ننت
عليه وكثير ما يسال عن وجه انشاء واي تمام الطيبي بعد ذكره هذه القطعة في
الحاشية **قول** الثابفة فتى كان فيه ما يسر صد يقه **س** علي ان فيه

ما يسو الاعاديا **قوله** كملت اخلاقه غير انه جود فاني على المال باقيا
واجاب ابن المنير في كتاب المفتي بان اتمام اراد ان ينفي عن مقام النبوة
بحوز نسبه من القسوة على التصرفين ان الاساة الى العدم ومن كثر الخلق
ولا سيما العدم في الدين ومن لم يسوعه ولم يسره **قوله** ولا حقايا
ذلك من التكلف قال الزرقاني الباستوية والخبر محذوف اي وعدم حقا
حافي ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لامع علمه قليل **قوله** ويشبهه الى آخره
قال الدنوسري في حفظي ان هذه القراءة يجوز تخريجها على ان انظر
منصوب بان مضرة جواز ازان والفعل معطوف على لو وصلتها على حد
لو لا توقع معتر الخ والتقدير ودوا دهانك فادهانهم ثم رأت الدمايني
قال بعد قول المعني ويشبهه الخ اقول الذي يظهر ان ان تدفنوا منصوب
بان مضرة جواز ازان الجموع منها ومن وصلتها معطوف على الجموع من لو وصلتها
فهو من باب عطف مصدر اخر هذا هو الذي ينبغي ان يقال فانه يخرج
حاشي على القواعد بخلاف يخرج المحم **قوله** لما كان معناه ان تدفن قال الزرقاني
الذي عند المعني ان عطف المعني هو عطف التوهم فانه يوم ان تدفنوا
وفي كلام المعني ما يشبهه لذلك ونارخ في ذلك بعض سيوخنا بان عطف
المعني على عطف المعني بخلاف عطف التوهم فانه مرعي فيه توهم وجودا
لما كان يغلب وقوعها في ذلك الوضع **قوله** فترادف ان الشرطية قال الزرقاني
هذا يد على انها دالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على انها
لا دالة لها على الامتناع وهو كذلك انظر المرادي **قوله** الا انها لا تجزم على
الافصح قال الزرقاني فيه دالة على انها لا تجزم بها على غير الافصح قال الرضي
ولكون لو بعني الماضي وضما لم يجزها الا اضطرارا لانه لا تجزم من خواص المعنى
والماضي معني قال لو يشا طار بها وصيغة لاحق الاطال بهذا وحصل
وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات انتهى وقول

بسط الكلام على ذلك في المعني فراجع **قوله** ومن دون رمينا قال الزرقاني
هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وان كنت رمة حال من صدي
صوتي وجواب ان محذوف وبهاش حفر ظل قال الدمايني والظاهر
ان قول الشاعر لصوت صدي لي ملوب من قول لصوت صوتي لي ملوب
قوله اوله ولو تلتقي صد او تاد قوله ثانيا لظل صدي صوتي انتهى وقوله جواب
ان محذوف اي بنا على ان لا هذه وهي الوصلية جواب وفيه خلا في بينا في
الحواشي **قوله** وهو الذي يجمعك بثل صوتك ما احسن قول بعضهم لا تفع
ما حيتة الاخير ليكون الجمل ردا اليك ما رانا الصداوة والجماد كل شي
تقول رة ليكنا واطلق الجا على الصلي تجوزا وبنا على ان التقابل بينه وبين
الخوار تعادل السلب والايجاب لا العدم والمكتم **قوله** والظرب الخ قال
الزرقاني اي وهو المراد بالطرب هذا والا فالطرب كما قال الدمايني حقه يكون
او حزن والمراد هنا الاول **قوله** اي ان شارفوا قال الزرقاني قال في الكشاف
وذلك عند اختصارهم انتهى وسياتي في نصه فان قيل الخوف على الذي ترجى حاصل
فلم يقد بحالة المشارقة فالجواب ان الخوف في هذه الحالة اشد من الخوف
في غير هذا الامر وان يخافوا الخوف فهم على ذمتهم في هذه الحالة **قوله**
ان الخطاب للاوصيا قال الزرقاني التاويل المذكور لا يتفق بكون الخطاب
للاوصيا بل هو جار ولوقلت انه للورثة او للجا ليس عند المرسل فضلا
يدل على ذلك كلام الشارح حينئذ فذكر الاوصيا ليس للاخترا بل هو اقتصار
على احد المعاني وقد اشار صاحب الكشاف الى انه لا بد من حمل تركوا على المشارقة لا لما
ذكره الم بل يصح وقوع خافوا جزاؤه ذلك كونه الخوف متبعا بعد الموت
تلايا خوف بعد الترك واما الم فحمل الباعث على ذلك جميع الخطاب
للاوصيا بعد الموت قال الدمايني والاول الظاهر فاما سلمه انتهى وقوله لان الخطاب
لا خطاب هذا فكيف عبر بالخطاب فالجواب ان المراد بالخطاب هنا الامر وامر الهادي

بكتابة الخطاب قال في الكشافه فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا جوابه صلة
 للذين قلته معناه ولغير الذين منتهى وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا
 خلفهم ذرية وذلك عند اختصارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب
 كالهم وكاسبهم انتهى قال التفتازاني في معنى السواك والجواب ما تضمن
 يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول
 كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون
 حال الاوصيا اذ الجالس او الذرية وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة
قوله ولما لا تقول الخ قال الزرقاني انما استنع المثال المذكور لدخول الفاعل في
 الجواب وقال له ما يعني ليس استناع هذا التركيب قاضيا باستفادتها للتلقيق
 في المستقبل اذ به حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه في جميع احكامه **قوله** يليات
 وشال وشاهد اما الايات فمنها قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
 واما المثال فقوله اعطوا السائل ولو جاعل فرس واما الشاهد فقوله اذا
 حاربواشد واما زرعهم دونه النساء ولو باتت باظهار **قوله** لا يملك الرجاء
 الخ قال الزرقاني استعاط اياك بلفك يدل على انه ليس خبرا فان قيل يجمل ان يكون
 خبرا واليا محذوفه المضروقة قيل الاصل عدم الضرورة وجب في نهى
 واستعمل كونه نهيا بان النهي هو الفاعل والفاعل هو الرجاء وهو ليس نهيا
 والدعاسل النهي **قوله** والحق قوله الرجاء الخ التحقيق ان الماضي تقدم بحسب
 الوجود لان ذات الزمن الماضي الذي تحقق وانقضى متقدم على ذات الزمن
 الذي لم يوجد والذي هو موجود واما بحسب الانصاف فالمضي والاستقبال
 فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال
 وبعد انقضا به بالمضي قاله اللغوي في حواشي التصريف **قوله** وكيف افادتها
 اي على الافادة اختلفت في كيفية افادتها **قوله** من التلازم المعنوي **قوله**
 قال الزرقاني اي لا الشرعي لانه النهار في الشرع من الليل لاسي طلوع الشمس

قوله

قوله ثم تارة يكون نبوته بالاولى في جميع الجوامع ثم ينتهي الثاني ان ناسب ولم يخلف
 القدم غيره نحو لو كان فيهما اله الا الله لفسد تالا ان خلفه كقولك لو كان
 انسانا لكان حيوانا ربيبت ان لم وناسب بالاولى كقولك خلفه لم يحسن او
 السواة كقولك تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذه المثال اعلم بها
 الادون لقولك لو انتقت اخوة النسب لما حلت للرضاع وهذه المثال انقلب
 سهوا وصوابه ليكون للادون لو انتقت اخوة الرضاع لما حلت للنسب انتهى
 وعلى هذا فالمراد ان نبوت الجزاء على قه ير استناع الشرط تارة يكون سببا في
 تارة يكون سببا وتارة بادون ولو جعل مراد السبب ان نبوت الجواب على تقدير
 استناع الشرط اولى السبب جعل نبوت الجزاء في المثال الاول وقوله بعد فاشات
 الضومع طلوع الشمس اولى والسبب ما قرر به الاثر لانه مخالف لغرض الكلام
 وايضا هذا التقدير يجري فيما ذكرناه يكون بالسواوي وبالادون لانه يقال
 ان نبوت الجواب على تقدير نبوت الشرط اولى لتقدم جهة السمع من المحل
 وتقدمية بين المثال الاول والاخير من تحكم وايضا على كلامه لا يكون نبوت
 الجواب في المثال الاخير دون بل بالاولى لان الضمير بالنسب اقوى وانما يظهر
 عكس الترتيب **قوله** لان لالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة قال
 الزرقاني فيه نظرا لان الكلام هنا مبني على القول الثالث وهو انه لا دلالة للمعنى
 استناع الجواب ولا نبوته فكيف اثبت لها هنا دلالة على انتفايه وهذا
 تناقض والجواب عن ذلك انما اثبت له دلالة هنا مبني على القول بذكر المعنى
 هذه القول انتهى وفي الجواب نظر لان الكلام انما هو عن هذا القول **قوله**
 كقوله صلى الله عليه وسلم في ذرة قال الزرقاني قال ذلك حين يلقم تحذو الرجال
 ان يريدوا يكلمها والنساء خيفة تحذو لاقام عندهن بارادته لهما مجوز
 ان يكون جملة من خصا يصم صلى الله عليه وسلم ودره بضم الدال
 المهملة **قوله** بنت ام سلمة قال الزرقاني في المعنى بنت اي سلمة

وهو موافق لما هنا لانه اذا كانت امرها سلمة كان ابو حبان سلمة قال الجلال
الحلي وجمع بين ما تقدم في اسمها من انه درة وبين ما في سلم عنها كما في اسمها
برة نسما في رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تركوا اتسكع الله
اعلم باهد البر منكم بان لها اسمين قبل التفسير انتهى **قوله** في جبري التقييد
به خرج يخرج الغالب لان الغالب يكون الربايه في جبر وازواج امرها تفسر
قوله كقولك فيمن عرض الخ قال الزرقاني انما قال كقولك لقول ابن اسكي لم يجد
نحوه فيما يشهد به من القرآن وغيره قاله الجلال الحلي **قوله** لما حلت
قال الزرقاني حذفته اللام فيما تقدم من قوله حلت واشتهاها اشار الى
جواز الامر من ولو حذفها من هنا ايضا وافق الاستعمال الكثير **قوله** لو غيرك
قالها يا ابا عبيدة قال الدنوسري صير قالها المصوب يهود الى كلمة ابي عبيدة
وذلك ان عمر رضي الله عنه لما توجه في رحلته خلافة الجيوش الى الشام
بلغه في اثنا الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وبافا ستشار في التوجه
اليها او الرجوع الى المدينة فاختلصوا عليه ثم اجمع رايه على الرجوع بعد الاشارة
به جماعة من الكابر الصحابة فقال له ابو عبيدة بن الجراح انما امر الله تعالى
فقال له عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نعم من قدر الله الى قدره
والقصة مشهورة وجواب لو محذوف في القدر رناه ولا مجال للمتمني قاله الدمايني
في حاشيته انتهى وفي حاشيته الزركشي عليه الجواب وجواب لو محذوف في تقديره
وجها من احدها لو قالها غيرك لادبته في اعتراضه على مسيلمة اجتمعا ذينة
وافقني عليها الاكثر والثاني لو قالها غيرك لم انجب منه وانما العجب من
قوله مع فضلك انتهى وهذا الثاني اشار اليه الدمايني وفي محاضرات
الامام الراغب قال ابو عبيدة رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه حين كره
طواعين الشام ورجع الى المدينة انظر من قضا الله قال نعم افر من قضا الله
تعالى الى قدر الله تعالى فقال انفع الحذر من القدر فقال لسنا همها هناك

في شيء ان الله لا يامر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلتفتوا بكم
الى التهلكة وقال تعالى وحده واحد رثم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفي
قوله افر من قضا الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر رثم يكتف عن حق
القدر ان يدفع الله تعالى فاذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان امرا
مقتضا فان قلت اليس في قوله تعالى فلن ينفعكم الفرار ان فررت من الموت والقتل
دلالة على ان الفرار لا يفني شيئا قلت لان المعنى والله اعلم لن ينفعكم الفرار في
الامر من المذكورين بالكلية اذ لا بد لشخص من حفظ انفسه او قتل في وقت معين
لان سبق به القدر لانه تابع للارادة السابعة للعلم التابع للمعلوم وهو
القدر ولا يكون علته له بل لانه يقتضي ترتيب الاسباب والسيارات بحسب
العادة المجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على ان الفرار لا يفني شيئا حتى
يسلك هذه الابواب الواردة في الكتاب من القاتل النفس المالله وبالامر الوارد في السنة
بالفرار عن مظان المضار كيف قد دل قوله تعالى واذا لا تستمعون الاطلا على ان الفرار يقع في
الحكمة اذ المعنى لا تستمعون على تقدير الفرار لا تستمعوا قليلا انتهى ودل كلام الراغب
وما تدره به المولى المذكور ان عبارة عمر رضي الله عنه في الجواب افر من قضا الله
الى قدر الله لا افر من قدر الله كما قال الدمايني واعلم ان جواب عمر رضي الله عنه
ما خذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قام من عند الحائط المائل لمس
قال انظر من قضا الله فقال صلى الله عليه وسلم فراري ايضا الى قضا الله
قوله اخلاي قال الدنوسري بيا مفتوحة وكانهم حملوه قال التبريزي في شرح
تولون الخامسة والناس يشدون اخلاي بيا مفتوحة وكانهم حملوه على قصير
المدود اجود من ذلك في حكم العربية ان يشد اخلاي بهنزة مكسورة
ويراد بها اخلاي فحذفت ما الاضافة وتركزت الهمزة كما تقول يا غلام انتهى
وقبله قول وقد فاضت عيني بعمره اري الارض تبقى والخلد تذهب **قوله**
ساعلي الله همر معتب قال الدنوسري اعرب العيني معتب مبتدأ وعلى الله خبرا

ولم يعبر به السارج كذلك لعدم تعيينه لجواز كونه فاعلا بالجاء والمجرور **قوله**
 ان صاحبة التزل عبارة الدماميني ام صاحبة التزل **قوله** لتاكل دم قصدها
 ام لا انه كان من عادة الجاهلية الكلام القصص في المخصصة **قوله** لو غير الما
 حلق شرق قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق
 برتقة مثلا اذا غص شرق فهو شرق والغصان بفتح الغين للجمعة هو ذو
 الغصنة هو ما يعترض في الحلق من مأكولات وغيره فيحصل الشرق والاعتصار
 ازالة الغصنة بشرب الماء قليلا يقول لو غصنت بغير الماء احتلت في ازالة
 الماء لكن شربت بالماء الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدماميني
 الدار يشبه هذا قول بعضهم اذا احسن الملاي اذل لها كانت نوبى فقول كيف
 اعتذر انتهى قيل هذا البيت **البلغ النيران عن مالها** انه قد طال حسبي انتظاري
 وهما لعدى ابن زيد والعروضيون يذكرون البيت الثاني شاهدا على ضرب
 المقصور وهو خطأ منهم فانه ضرب تام بالتابع والرافعة عدي مشهور
 اطال بها الدماميني **قوله** ويجوز ان يلي الوفاء وان يقول ان يليها لانه اللفظ
 المتقدم في كلام المص فهو بعينه المقدر بعد الواو العاطفة هذه واستفيد ان
 ذلك لا يتقيد بالشرطية بل بحري في غيرها وهو المصدرية لانها التي تقرر لها
 المص غير الشرطية والتي للفتى بل قد يقال تلك شرطية بدليل انها تجاب
 بجوابين كما في قوله **ولو نبش المقابر عن كليب** في خبر بالذنايب اي زبير
 بيوم الشفتمين لفرعينا وحسينه مع ما يتبع به المص من الاستشهاد في
 المعنى على الواقعة بعد لو غير فعل في قوله تعالى لو انهم بادور في الاعراب
 ولا يعترض عليه بقوله ابن الحاجب في الواقعة لو انهم بادور في الاعراب لو
 للفتى ليس من الباب لان المص لا يستعملها ليست من الباب واعلم ان الغالب
 الذي ذكره للمصدرية يقتضي ان لوف في هذه الآية مصدرية وانه اذا دل ان
 المصدرية انما لظاهر ان المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لا كونه

المصدرية انما توصل بفعل متصرف غير امر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب
قوله موضعها اي مع اسمها وخبرها **قوله** رفع اي محل رفع **قوله** لا استعمال
 صلتها الى اخره قال الزرقاني اي وحيث اشتملت على ذلك كفي عن الاخبار
 والافادة حاصلة بالجواب وتوقعها على ذلك لا يضرب **قوله** على حد واية
 لهم انما حملنا قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب في
 المثال لانه يحتمل ان يكون هنا على سبيل الجواز فلا يثبت الطابوب فالجواب
 انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع
 التي اوجبوا فيها تقديم الخبر وانما وجب لئلا يلتبس ان هنا بان التي بمعنى
 ليت **قوله** وقال ابن عصفور الخ يشهد له انه يأتي مؤخرا بعد ما كقول **قوله**
عندي اصطبار واما الفتي جندع يوم النوي فلو جدي كادي بريتي **قوله**
 لان لعل لا تقع هنا فلا شبه ان الموكدة اذا تقدمت بالتي بمعنى لعل فالاولى ان
 يقد الخبر مؤخرا عن الاصل **قوله** كما قال الجميع الخ قد يفرق بان الوصول
 الحرفي اخرج الى الفعل **قوله** واختصت من بين ساير الى اخره قال الزرقاني
 بمعنى جميع لا بمعنى باقي وذلك لانها كلها تولد بالاسم انتهى ولا يخفى ما في استعمال
 ساير بمعنى جميع فان كثيرا من الائمة انكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا
 بمعنى باقي والمراد من بين باقي ما يولد غيرها **قوله** لانها كلها الى اخره
 لا ينافي ذلك فاما **قوله** بالوقوف قال الزرقاني الباء اخذت على المقصور انتهى
 اي على ما هو الكلي الساجع في الاستعمال وهو مجاز مشهور او لتضمن
 الاختصاص معنى الانفراد واصل الوضع دخولها على المقصور عليه
 وبعضهم ظن وجوبه وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها **قوله**
 غده قال الزرقاني يحتمل ان يكون ممنوعا من الصرف لارادة لفظه
 ويحمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت **قوله** ولله ادخلت في لونها
 لجعلناه حطاما الى اخره في البرهان في ايجاز القرآن لابن ابي الاصبغ

والظرف والمجرور تلك است **تد** قالها كل امام ثبتت
واشار بقوله واحد الى انه لا يحد منه لان الضمورة داعية الى الفصل بين اما والذا
لاستكرامه دخول اداة الشرط على ما جوابه وهذه الضمورة تدفع بالواحد فلا يرد عليه
قاله الشمني بمعنى انه يفي النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفا الا يقال
لما كان منسره جزا من الجواب كان هو كالجزم منه وكلام ابن الناطم في جزم الشرط يقتضي انها
جزء من الجواب **فصل** **قول** وتيل مرفوع بلولا اصاله قال الزرقاني هو قول الفراء قال
الله ما ينبغي وتيل عنه انه على ذلك باختصاصها بالاسماء وروبان ذلك ليس مقتضيا
لخصوص الرفع ايضا فان الحرف المختص بالاسم لا يعمل الجرم فقط كجرم الجرم اما
بعمل النصب والرفع كان واخواتها وما الحجازية اما عمل الرفع فقط فلا نظير **قول**
وتيل مرفوع بها نيابة قال الزرقاني ان الفعل المحدث قال الله ما ينبغي هذا القول
لم اراه الى الان والذي رايت في الجني الذي في وقال بعضهم هو مرفوع بلولا نيابة لما
لوم بوجه حكاية الفراء في بعضهم ورده بانك تقول لا يزيد لا غير لا يطفئ بل لا بعد
النفي وهذا ليس بواجب للمقول المذكور انتهى اي لانها على هذا انا نية عن الحرف والفعل انتهى
واقول رايت بخط المحم في الحواشي ما نصه في كتاب وصف الباني في حروف المعاني الحمد لعبد
الرحمن بن عبد النور الملقب وارفع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل تحذف في نية
لولا فلولا لا كرمك اصله لو انهم زيد كرمك فحذف انهم ونبات عم لا وهذا هو
الصحيح لان لا اذا زالت جاز الفعل واتفق الطائفتان على ان لولا كرمك من لولا الاستعانة
ولا النافية وكل منهما باقية على ما في المعنى الموضوع له قبل التركيب هذا مع ان الخبر المبتدأ
الذي زعم البصريون لم ينطق به في وقت ما وما يدل على ان الاسم بعد ما ليس متبذرا ايدها
ولا تقع في موضع المبتدأ لان المبتدأ فاعله قال عبد الله بن هشام هذه عشرة اقوال
انتهى واستفيد من ان هذا القول قول الكوفيين وان لا ياتي عن فعل فقط لا عن فعل
ودرجه قول المحم ان قوله ولا تقع في موضع المبتدأ الى اخره لا يقال ان الكسوة لا تقع
في موضع المبتدأ بل يجب فتح الواو في موضعها وانما تكسر في الاستدعاء لا في الكلام

ويجمل

ويجمل ان يكون كونا مقيد اقاله النوسري وينظر هل ياتي الخلاف بعد لولا هل يكون كونا
مطلقا فخط او يجوز ان يكون كونا مطلقا **قول** فتقديره فملا كان هو الثاني
قاله في الغني وقيل التقدير في لا شفعة ليلي لان الاضمار من جزم المذكور اقتضى شفعها
على هذا الخبر لمخذوف اي هي شفعها **هذا باب الاضمار الذي وفروعه قول** **قول** كثيرا
ما يمار اليه قال الزرقاني كذا اقال المصنف وفيه نظر لانه اذا قصد شي من المعاني
الثلاثة اعني قصد الاختصاص وتقوي الحكم وتشويق السامع بوجه تركيبه قال
عليه كذا التركيب من غير تغيير له عن اصله واما التغير على هذا الوجه فالغرض
منه اما التدريب او الامتحان **قول** لقصد الاختصاص الى اخره الاخير ان
نحو بيان والثلاثة قبله ببيانته والاول كقولك الذي فلم زيد واعني من قال قام
عمر وخالد والثاني فظاهر لان في هذه الاخبار اسنادين فيموا قومي بما فيه اسناد
واحد والثالث كقول الى الفل المسمى مسير المعاد الجسماني **قول**
قول والذي حارت البرية فيه **قول** حيوان مستحدث من جساد **قول**
ويجملها قول بعضهم قصد اختصاصا وتقوي الحكم او تشويقا او سببا للباب عنوا
قول لم يوضع من ذلك الاسم ضميم مكانه اي غالبا لما سياتي من انه قد تقدم
لتصدي الاتصال **قول** وان عن بمعنى الباق قال الزرقاني اي والبا معني عن انتهى اي
لان تمام التوجيه المذكور انما يحصل بذلك ولذلك اذني الشهاب القاسم ان ذلك
ما قطع من كلام الشم يقتضي ان ذلك من تمام وجه القلب وفي كلام ابن جسا عر
ما يقتضي انه وجه مستقل كما بيناه في حواشي الالفة **الفصل الثاني قول**
من التانيث الى اخره قاله النوسري فيه مسامحة ظاهرة وهو على
حدق مضاف اي من موصول التانيث الخ **قول** سبعة شروط شبه الشاطبي على انه
لا حاجة الى الشرطين الاولين للاستغناء عنهما بقول الاستغناء بالضمير لان ما
يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر في التسهيل الشرط الثاني استغناء عن الرابع
قول على القول بان له صدر الكلام اي وهو خلاف الاصح بدليل انهم

في
اللام
مع

قالوا في قوله اذا امتد كان الناس صنفان اي اسم كان ضمير الشأن وفي قوله
 تعالى ان الحمد لله رب العالمين اسم ان ضمير الشأن ولو كان له صدر الكلام
 لم تقدم العوامل عليه **قوله** فلان ضمير الشأن الذي قاله لا يؤثر في قوله ان
 ضمير الشأن الذي جعل مكان الخبر عنه جزا الصلة لا انه تقدم على الصلة
قوله قاله مزاحمة اوجيان الى اخره لا يخفى ان الموضع لا يرخص ما قاله الشراح
 فلا يفتقر من عليه كلامهم لان قول التسهيل منوب عنه بضمير مثل قوله في النظم
 او بضمير ايها والفتا عنه بضمير وسياي انه يجعل للاحتراز عن المجزوء
 جتي ومذ ولو كان مراده في التسهيل الاحتراز عن الحال لم يكن لاشتراطه في اللفظ
 بقول التعريف فائدة وهذه مبني على ان هذه الشروط هل يحتاج لجيها
 او بعضها من عن بعض وقد فصلنا ذلك في حواشينا على اللفظة **قوله**
 الذاهبة جارية صاحبها انتقد عليه بعضهم بان الحارفة مضافة والاضافة
 تكون بادني مله بنية فلا تدل اضافة الجارية على انها ملكة بل قد تكون جارية
 جارية فاضافها باقبار الجوار كم قال صاحبها فافاد انها ملكة وقد قدما ذلك
 في باب ان واخواتها **قوله** فلا يخبر عن الجبرود جتي او بده او من قال الزرقاني لو
 زاد ونحوه كان اولي ليدخل ما احببه ذلك كواو القسم وياي والكاف ولا يخبر
 بل رفوع بعد مذ ومنه قال الرضي ان شرطه لفظ الزمان اي واذا اخبر عنه يتوهم ذلك
 لوقوع الضمير حينئذ بعد **قوله** اياه زيد قاله لا يؤثر في صوابه سره زيد الخ لانه اذا
 امكن الاتصال لا يجوز الاتصال **قوله** هو قاله لا يؤثر في كان الانب وصل هذا
 الضمير لا ففصل **قوله** وان يكون ففصل متصفا قال الزرقاني اي سواء كان ماضيا
 او مضارع **قوله** لم يصاغ منه قاله الزرقاني اي من الفعل وهو ذلك لان الصوغ انما
 هو منه اذا الفاعل موجود مع الوصف كما انه موجود في الجملة وحينئذ ففي قول
 الشارح كغيره لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة ال يجوز ان الصوغ ليس
 من الجملة بل من الفعل كما علمت **قوله** وفي بعض النسخ مستأثر كان المراد

زيادة على قوله مقدم ما لزم ان تكون الشروط احد عشر وان كان بدل قوله مقوما
 فلا ياسب ترك شرط التقدم الذي نص عليه الناظم **قوله** والخبر في هذا
 الباب نفس البتة كان المراد نفسه بحسب الماصد في فلا وجه للتقييد
 بقوله في هذا الباب لان البتة او الخبر مطلقا لا بد ان يتحد اما صدقا
 ويختلفا فهو ما هو ممنوع هنا لان مفهوم البتة او هو الوصول غير مفهوم
 الخبر وهو الاسم الذي يخبر عنه سواء كان ظاهرا او ضمرا كما لا يخفى وقد مضى
 اشكال اللغوي في باب البتة والخبر في قولهم ان الجملة اذا كانت نفس البتة ا
 في المعنى لا تحتاج لرباط صرحوا به والظاهر انه لا ياتي بظهور الجواب
 هنا تمام **قوله** لان فعله مستند الى التكلم جواب عما يقال التبليغ غير مذكور
 في التركيب وحينئذ فكان الايق بالشارح ان يقول في ضمير التكلم لان التكلم غير
 مذكور في التركيب حينئذ **قوله** ولا فرق في ذلك في اي في انه اذا رفعت صلة
 ال ضمير ارجعا الى نفس ال استمر الضمير في الصلة وان رفعت ضمير الضمير الى وجب
 ابراره وانما احتاج الشئ للتبيين على ذلك لما في ذلك من الخلل الا في فيما اذا اخبر
 بال عن غير التنازع فيه **قوله** على رايه الاخفش ان لا يخفى ان هذا انما يحسن
 لو بين اولاهم هب الاخفش وغيره وكانه اكتفى بما قدر من ذلك في باب التنازع
قوله تدست ريد كان يحسن ان يقول رنسته لان مجرود تقديمه هوهم
 بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا لانه اظهر
 في تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلب منصوصا فنص على نصبه **قوله** الفوقانية
 لما اشتمل عليه بالتكلم التحتانية وياي الفوقانية من بينهما بضبط الفوقانية
 لانها تكون له والمخاطبة والمخاطبة والتحتانية لا تكون الا بالتكلم فلا خصاصة
 التحتانية بالتكلم بياور من اضافتها اليه **هذا باب العدد وقوله**
 قال ابن ابي الربيع العدد المعد ودواله العدد يقال المعد وهو ظاهر في قوله
 سبحانه كم تبسم في الارض عدد فبين انما تعد لهم عدد **قوله** فان حاشية السفلي الخ

قال الزرقاني ان الحاشية السفلي ما دونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين
واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتها السفلي تسعة والعلوي هو
احدى عشر ومجموع ذلك عشرة وقد سارت العشرة نصف مجموع الحاشيتين
وهذا مثال لان الحاشية قربتان ومثال ما حاشيته بعيدتان
ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلي مئة والعلوي اربعة عشر ومجموع ذلك
عشرة وقد سارت العشرة نصف مجموع حاشيتها البعيدتين **قوله** فلا
يجمع بينهما اي على طريق الاضافة كما مثل ولا على طريق الوصفية ما لم يقصد
بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يد له عليه كلام الكاشاني
في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا آلائه الله واحدا حيث قال انما
جمعوا بين العدد والمعدود فيما اورا الواحد والاثنان فقالوا عندى حال لثلاث
وافراس اربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص واما رجل ورجلان
وفرس وفرسان فمدروان فيهما دالة على العدد فلا حاجة الى ان يقال
رجل واحد ورجلان اثنان فان قلت فارجع قوله تعالى اليهين اثنين قلت
الامر الحامل لمعني الافراد والتثنية والعلوي شبيها على الجنسية والعدد المختص
فاذا اردت الدلالة على ان المعنى به نهله الذي يساق اليه الحديث هو العدد
شفع بما يوكد فندل به على القصد اليه والناية به الا ترى انك لو قلت انما
هو الله واحد ولم يوكده بواحد لم يحسن وخيل انك ثبت الالهيية لا الوحدانية
قوله فلا حاجة الى اخره قال الدنوشي قد يقال انه يحتاج الى ذلك
اذ لا يستفاد من واحد الا انه مذكور واما كونه من جنس الرجال فلا يحتاج
الى الجمع بينهما وكرابن الحاجب وغيره انه لا يذكر العدد حينئذ ويقصر على
المعدود والغرض او المشي وهذا معنى كلامهم **قوله** ويجوز ان يتخذ الثاني
المذكور تبيد ذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظا يام كافي
الحديث وقد بينا ذلك في حواشي الفاكهي **قوله** والى ذلك اشار الناظم بقوله

الذي
هو
المراد

ثلاثة الى اخره قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيد
كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيد باعتبار المنطوق والمنعوم **فصل قوله**
وهو ما يفرق بينه وبين مفردة بالتاغالبا اي اما يكون الثاني المفرد نحو سبق
ونبقة او يكونها في اسم الجنس نحو كذا وكذا ومن غير الغالب انه يفرق بينه وبين
مفردة بيا النسب نحو روم ورومي **قوله** وليس له مفرد من لفظه غالبا من
غير الغالب ركب فان له مفردا من لفظه وهو ركب **قوله** ولا يضاف هذا
الجمع الى اخره قال الدنوشي تسمية ذلك جماعية نظر **قوله** ميز اسمي هو
الجنس والجمع قال الدنوشي اضافة ميز الى ما بعده بيانته وقال بعض
الفضل صوابه المميز من اسمي الجنس والجمع قال قنامل وما مثلناه اولي
قوله كان خصييه الخ قال التمثيل به لما نحن فيه فنه نظر ظاهرا في الكلام في
الثلاثة والعشرة لا فيما هو اعم من ذلك وقال ورايت في بعض كتب اللغة كان
خصييه من التمدل مكان التمدل ويروي سحق جراب وكان حقه ان يقول
حفظتان وخص العجز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تثرين
به ولكنها تدخر الحفظ لا نحو من الادون عيني **قوله** خفض باضافة الى اخره
قال الدنوشي ظاهره انه لا يجوز من فلا يقال عندى عشرة من البعيد وهو
منوع **قوله** لانك تقول غتم كثير بالتذكير تنوع صاحب الصحاح وفي الصحاح انه
يجوز في غتم تذكير ضميره وتاثيره **قوله** وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس
الا هذا يخالف ما اسلفه في باب الكلام اطلاق ان الافصح في اسم الجنس التذكير
كما بينا عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامهم من ان الغتم مذكر يخالف ما اقتضاه
كلام ابن المص والصحاح من انه موش فانظر حاشية الالفم ويدل تاثيره رد
لها في تصغيره كما في الحديث ورجل في شفعة له في غنمه الى اخره **قوله** حكم حكم
الذكر الخ قال الدنوشي لم ينظر لان نسوة اسم جمع وحكم حكم الموش فيقال
لان نسوة تذكير العدد **قوله** والتذكير والتاثير يعتبران مع الجمع بحال مفردة الخ

قال الدنوسري ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري بكثرة وانبيته
على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث حمامات ذكور
ورأت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتوث على اللفظ الواحد
سجل مذكور ومرت على ثلاث حمامات فتوث والواحد حمام وتقول له خمس من
الغنم ذكور وثلاث من الابل فقول فتوث العدد اذا كان يليه الابل والغنم لانها
لفظان موشان موضوعان للجمع ولا واحد لشي منهما من لفظه وهما يقتضيان
على الذكور والاثاث وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الابل لما فرقت
بين الثلاثة وبين الابل ذكورة وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة
العدد يقع على الليالي والعلم يحيط بان الايام قد دخلت منها قال الجمع في نصف
بقرة فطانت ثلاثا بين يوم وليلة يريد ثلاثة ايام وثلاث لبال ولا يلب
الموت على الذكر الا في الليالي خاصة تقول مررتا عشرة فنعلم ان مع كل ليلة يوما
انتهى وهو اذا تأملت مع ما في الشرح والحق وجدت المخالفة ظاهرة فليكن ذلك
قوله خلافا للبغداديين قال الدنوسري الظاهر انهم لا يميزون مراعاة الجمع
بل يجوزون مراعاة الفرد ايضا **قوله** بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار
ضيقه الذي منه يؤخذ انه لا يجوز تذكر العدد اذا كان المعدود مذكرا لتاويله
بالموت فاجده الكرماني ما في بعض روايات حديث ابي هريرة في فصل
الجماعة صلاة الرجل في الجماعة نصف خمسا وعشرين ضعفا ترك الشا
في خمس من انه لتاويل الضعف بالدرجته او الصلاة محل نظر لانه اذا كان
اللفظ الموضوع للموت بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخصي اذا اريد
به الموت الحقيقي لا تترك التامن عدده فكيف المذكر المورل بالموت المجازي
ترك التامن عدده **قوله** يؤخذ كلامه انه لا يجوز تذكر العدد الا في
العدد وحده كالمساوية بالموت بقليل عشرة هذا اللزوم ممنوع فاجاب بعضهم
بان الامثال حسنة وبان العنان اكتسب من المضاف اليه **نفسه** ليطابق العدد

المعدود لفظا قال الدنوسري هذه المير ظاهرا العدد ليس جمعا كسرى حتى يتطابقا
ولعل مراده ان العدد ليس جمعا بالواو والنون ولا بالالف والتا في المعدود
لكذلك **قوله** كل واحد قال الدنوسري هو شامل لتخلف الثلاثة معا
وتخلف اثنين منها وتخلف واحد منها كما هو ظاهر وقول الشارح في
مسيلتين الاولى في هذا معلوم مما سبق في قوله وقد يخفف باضافة العدد
اليه وقوله والثانية في لفظ واحد لو حذف لفظه في صحيح وهذا يستلزم من اسم
الجمع فانه لا شك في ان ما قبل اسم جمع ويضاف العدد اليه كذا لا يظلم تنفيذ
بذلك قوله لهما مران اضافة العدد الى اسم الجمع قليلة فليتامل **قوله** فان جمع
قر بالفتح على اقر شاذ فيه ان قوله بنا فلة ليس بشاذ وهو اقر كاسيا في
في باب جمع التكسير ان افضل يطرده في فعل بفتح الف اذا كان صحيحا العين
قوله كان قياسا لا يخفى الضمير المستتر في كان على انه اسمها عايد على
اقر الا على قرواي كان اقر قياسا لاشاذ اولم يقل نعم ان جعل اقر الى اخره
لانه بعد ذلك الكلام على استواء قر في الآية الذي هو بالكثرة لان مفردة
وان كان له بنا فلة الا انه شاذ فانه قال انما تكون الآية من ذلك ان كان هو
مفرد قر في الآية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان بنا الفلة حينئذ قياسي
قوله فاخذت من عشرة الخفض الى اخره وجهه ان هذا اخف ولو عكس
حصل الثقل بالجمع والتسوية **قوله** لانه يقتضي ان قال الدنوسري بيان
ان كل واحد منها ثلاثة كان المجموع تسعماية والتسعة تفهم من قول
تعالى واذا دوا تسعلا من التمييز كما توجه بعضهم فليتامل **قوله** فاجري
ان قال الدنوسري يريد ان الاسم لا ينصب بعده على التمييز حتى يتم بتسوية
او نون وجعل ابن كيسان تمامه بالكلية لك قاله الش **نفسه** **قوله**
وقد يخفف قال الدنوسري اي يخفف في باب اول الزيادة واصله نيموف
اجتمع الياء والواو وسبق احداهما بالسكون فقلت الواو واخفت الياء في **قوله**

وهو التسعة فإدناه قال الله نوري والظاهر انه لا يوتي بلفظ النيف مع هو
العشرة فلا يقال نيف عشرة ويوتي به مع العشرين وما بعدها فتقول نيف
وعشرين رجلا عندي **قوله** الا انك تأتي باحد واحد لا تستعمل احدي
الا مركبة او معطوفا عليها او مضافة نحو انهما لا حدي الكبر **قوله** من النيف
والعقد قال الله نوري كلام مردود وانما مراده بالجميع جميع الالفاظ
النيف فقط واما العقد فسياتي في كلام المصنف اني بنيت على الفتح فلو جعل
هنا شاملا له لكان فيه تكرير **قوله** لتعادل خفته الخ لا يخفى ان البناء على
الفتح يستلزم ان البناء على حركة هذه السلي لكون الحركة فتحة واما علته
البناء على حركة مع ان اصل البناء السكون فهو ان هذه الكلمة حاله انما كان كالمنداري
واسم **قوله** فلا نزلت منزلة صدر الكلام من عجزها اي صدر الكلمة ليس
محلا للاعراب لان محله الاخر وفيه ان البناء كذلك لانه لزوم اخر الكلمة حالا
واحد او ما جرى به في الاخر لا لبيان مقتضى العامل من شبه الامر اي على ما بين
في محله وتصيل المقال في المقام يطلب من حواشي الالفية والفكهي **قوله**
وقيل لو قوي ما وقع التنوين نيم وفي قوله الا اني امانا وهما مع اثنين واثنين
الآخره نظر لما حققه ابن الفاضل من ان التنوين انما يكون في الاعراب الموقوفة
على الاسناد والتركيب الاسنادي في الرتبة الثالثة واحد عشر واثنى عشر
من المركبات المراجعة في الرتبة الثانية والمقدم لا يقال انه حال محله المتأخر
قوله لتضمنه معنى حرف العطف فيه نظر لان الاضافة تمنع من ذلك اذ
لا يقال في غلام زيد اصله غلام وزيد وتام الكلام في حواشينا المتقدمة **قوله**
ليلا يجمع بين علامتي تانيث جواب عما يقال لم لا جري الجزان مع المذكر
على ما كانا عليه من لحاق التالما **قوله** وبذلك قرأ يزيد ابن القفاح
هو ابو جعفر ولم ينقل هذه القراءة عنه في الكتب المشهورة وانما ثبت هذه القراءة
في المحتسب للاعراب **قوله** امانا وهما مع اثنين الخ قال الله نوري سبق منه

انه علل بقوله وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف فلو اخر ما
قدم الى هنا وادناه الى ما علل به كان حسنا وقوله واما انا وهما مع غيرهما
الخ سبق منه ايضا تعليل ذلك بقوله واما انا الثانية فلتضمنها حرف العطف
الى اخر ما قال فلو اخر ما ذكره هناك الى هنا كان حسنا ايضا فلتأمل كلامه
فانه تحتل الوضع وفيه تكرار لاحاطة اليه والظاهر انه حال تاليفه لم يكن
نظرا الى البال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** واما جمعوا بين تانيثين
الخ قضيت ان الف احدي للتانيث وهو كذلك فلهذا استغنى الصرف فل
تنون وقيل للالحاق وزال التنوين للتركيب فاذا قلت واحد وعشرين
نونت **قوله** وحل على غير الغالب لا يحسن خروج القرآن عليه لكنه ان تقول خرج
عليه قراءة الاخيرين ثلاثمائة سنة وما بالعهده من قدم فيبين الموضوعين
قرب لا يحتمل زلة القدم **قوله** وبذلك قرأ يزيد ابن القفاح نوزع في
فان يزيد لم يقرأ **فصل** **قوله** الى مستحق المعدود قال الله نوري
لو غير بقوله ما لم تعلق بالمعدود كان احسن ليشمل نحو هذه اشارة الى
جامعة لم يزيد تعلق وليس ما لا لهم ولا مستحقا لهم ثلاثة عشر **قوله**
نيسفي عن التميز قد يقال ما معنى الاستغناء ان اضافة الى مستحقه
لا يفيد جنس المعدود كما يفيد التميز **قوله** فكان ان قال الله نوري ينظر
ما اعراه الخ هل قوله كذا يؤكد لم لا **قوله** بما البناء قال الله نوري قال شيخنا
ابن قاسم ولم تؤثر الاضافة الاعراب لقلتها والامر للغالب **قوله** ترد الاسماء الى
اصليها الخ بدليل ما لا ينصرف والاسماء الستة **قوله** خوكم رجل عندك نحو حسن
لكن حكيم خبير **قوله** وقد يفرق الخ يرد عليهم ان اي شرطية او استغناء مية
بنادها اصلي وردت الى الاعراب عند الاضافة نعم قد يفرق بين كم والعدد ان بنا
كم للشبه الصوري وقد قيل انه لا تقارض كما صرح به الشهاب القاسمي في الكلام
على قد الاسمية وان كان قد يخالف في حواشي الالفية في باب للمرب والبيتي **قوله**

وهو مستمع قال الدنوئري هذا يحكي بتيل في شرح الشواهد للمعني وقال قبله
 رجز لم يدروا آخره **قول** والعنا الخ قال الدنوئري قال العين ومن للتعليل
 والظاهر انه اراد الاول والظاهر ايضا ان ذلك على حذف مضاف قبل بنت اي
 حب بنت الى اخره ومن الثانية يعني في وعطفت السقوة على العنا عطف
 تسميري والمعني كلفه الله لاجل عنايه وسقوته بمشاق كانت ثاني عشرة
 في حجة **فصل** **قول** فاعل قال الدنوئري لوقال بدله مصير كان حسنا
 فليامل **قول** وقوله مصوغ الخ اي فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا بمعنى
 بعض اصله فانه مصوغ من العدد حقيقة **قول** وفي الصحاح الخ قال الدنوئري
 الماضي الذي ذكره في باب ضرب يضرب فتح العين في الماضي وكسرها في المضارع
 وكذلك في الجميع الاربع القوم اربعم وسبعتم اسمهم وتسعتم اسمهم فان
 هذه الثلاثة من باب سال يسال لاجل حرف الخلق قاله الرزوني في شرح فضيح
 ثعلب **قول** ويجب حينئذ اضافة قال الدنوئري ههنا جاز خامس من خمسة
 للهم لان يقال المراد بالوجوب الاضافي والافرض منع النصب فقط الا في عن
 الاختس **قول** واثنى مصلن اليها قال الدنوئري لوقال اليه كان حسنا ولذلك لوه
 قال مضاف اليه بدل الهم فيما يلي **قول** فتقول حادي عشر تند كبرها اي بنا
 الجزين على الفتح كما نص عليه شرح التسهيل وهو معلوم مما ياتي في الوجه
 الخامس **قول** وهو الوصف الى اخره قال الدنوئري لوقال وهو الوصف
 والعشرة لكان اوضح **قول** معناه استغن جادي عشر الى اخره يجب بمنع ان
 معناه ذلك بل يجوز ان معناه استغن به في الدلالة على المعنى من مجموع
 التركيبين فليامل **قول** ففتحها ان خبر ياء عند حذف العشرة والنصف يكون الوجه
 الثالث من الوجه الخامس في اي فيم الوجهان السابقان من ايراد الخبرين في باب
 الاول وبنا الثاني رياس ما مر عن ابن السيد من بنائهما بنا الخبرين هنا فلم حمل الش
 الكلام هنا على ما قال السيد حتى احتاج الى اتباعه بقوله ومقتضي الخ وكان الظاهر

ان يقرر فيه الاوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضي كلامه منع للباس وان اعرب بالو
 الاول وفيه نظرا لا يميز ولا الالباس الى اخره لكن هذا لما وقع فيه ظن ان هو
 الالباس هنا كما لالباس المتقدم الذي رده كلام ابن السيد وليس كذلك بل
 المراد بالباس الوصف المصير بالوصف الدال على انه بعض جماعة
 كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل من فهم الالباس وتكسبهم
 في السبأ طي هنا ما يوهم ان بيان الالباس بما قلنا غير مذکور
 في الكتب المشهورة فقال اقول لهذا اي قول السارح رجز ولا الالباس
 باعرا به الاول اقول هذا انما هو ان المراد بالالباس الالباس باللباس
 تركيبين ولم لا يراوده الالباس بالتركيب الذي يعني بعض اذ يحتمل
 ان رابع عشر ما خوذ من رابع اربعة عشر لاس رابع ثلاثة عشر
 وجنيد لا يرد ولا الالباس المذكور بالاعراب فليامل ثم ان بعض
 مشايخنا راجع في المسئلة كلام ابي حيان فراه نقل ما ذكرته عن بعض
 مشايخه فلكم الحمد والمنة **هذا باب في كتابات العدد** **قول**
 عن عدد وكان الرزقاني المراد بالعدد وهذا العدد ووجنيد يتضح قول
 تحليل السارح الاحتياج الى التمييز بقوله لان كلامها عدد ومجهول احتياج
 الى التمييز قال الرضي كم الاستفهامية والخبرية لان على عدد و عدد
 فالاستفهامية بعد بهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية
 بعد بهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما العدد فيسوء
 مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلهذا احتج
 الى التمييز المبين للمعنى و **قول** والحقيقة قال الرزقاني
 تفسير الجنس قاله وقوله والكمية تفسير للمقدار انتهى ومعني
 جمل الجنس انه لا يرد انه من الاحاد او غيرها ومعني جمل المقدار انه لا يرد
 هل هو خمسة مثلا او غيرها **قول** يستحق الوضع قال الدنوئري

ظاهرة ان التكثير لم يوضع له حرف وليس كذلك اذ رب موضوعه كما ياتي
في كلامه في قوله بجامع التكثير **قوله** اذ في الوضع على حرفين اي بنا على
انه لا يشترط تواتر الثاني حرفين ومراول الكتاب عن الشاطبي **قوله**
ثم يفرده منصوب قال الزرقاني قال الرضي واذا كان الفصل بين خبريه
وميزها بفعل متعد وجب الاشارة به لئلا يلتبس الميز بفعل ذلك المتعدي
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية
المجرد وميزها مع الفصل بحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا **قوله** جواز مقتضي
كونها كالعرض منه انهما لا يجتمعان فيكون الاضمار واجبا ويكون وجبا
في المعنى **قوله** والاخبار بحمل الصدق والكذب قال الزرقاني وذلك لانه اذا
قال كم رجل لقيت يصح ان يقال له ما لقيت احد **قوله** تنبيه يروي في حاصل
هذا التنبيه ان الكلام السابق دل على ان كم تكون خبرية نعتا واستهائية نعتا
والكلام على هذا البيت يدل على انها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما
في التمييز لا ينافي ذلك كما قد يتوهم لا مكان التاويل **قوله** بحسب حاله على هذا
الفتحة في فتحة خض وعلی رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى
رواية الرفع فتحة رفع لا يخفى لانه قد عا صفة تابعة لوصفها غاية
الامر انه اذا كان مجردا كان خبرها بالفتحة لانها لا تصرف **قوله** فقبل ان تيسر
الحق قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب يميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا
بلا فاصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال
فيجوز على هذا ان يكون عمه بالنصب خبرية **قوله** واقره الضمير الى خبره
اسار به المزج للطيف الى ان قول المص والى الجملة سؤال عن جوابه قد يرد
يصح ان يكون قد حلت خبرا عن كم وهي واقعة على متعدد والثاني حلت للوحدة
وحاصل ما اسار اليه المص في الجواب منع ان التال للوحدة بل هي للجملة والشارح
الى جواب اخر حاصل تسليم ان التال للوحدة والافراد تظن الى لفظ كم قائل **قوله**

والا قيل حلتا قال الدنوسه يميزه نظرا قد يقال ما المانع من كونها قد حلت
خبر اغنيها والافراد على تاويله بكل منهما كما قيل اذا ما والا فاعلمت ستم ابي
كل منهما **قوله** على المصدرية قال الدنوسه يميزه نظرا قد يقال على المنعول
المنعول الما كان احسن **قوله** واما كايين ما يدة في كايين خبر لكان قال ابن مالك
في الكافية الشافعية وفي كايين قيل كايين وكان وهكذا وكايين فاستثنى
وقال في شرحها اصلها كايين وهي اشهرها وبها ثرا السبعة الا ان كثير يميزها
كايين وقرا بها ابن كثير والاعشى وابن محيص وكان يميزها ساكنة قبل الكاف
ومعها ما يسورة حنيقة وبعد هانونة ساكنة في وزا كعين ولا عر احد
قرا بالفتحة الباقية **قوله** بمن ظاهرة قال الدنوسه يميزها كايين وجهه ان كايين
تونة توين في الاصل فبفتحة من الاضافة نظرا للاصل **قوله** ومنها ان خبرها
مفرد اقال الدنوسه يميزها كايين لا يكون الا جملة يحتاج الى تأمل ويمكن ان يكون
ذلك لغيره وقد نظمت ذلك بقولي بين لبايا عالما عند الامام رحله
مبتدأ فاجره عدا واما جملة والشرط الاخير من نظم صاحبنا العلم به عامر
الزينة ويمكن ان يكون ايضا في اسما الشرط اذا وقعت مبتدات تامل انتهى
واقول قد يجب كون الخبر جملة في غير ما ذكر كما في خبر ضير الشان وسر خصيل ذلك
في باب البعد او الخبر **قوله** واما كايين كايين بها عن الله وقال الزرقاني
وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا **قوله** على ضرب من قول الدنوسه يميزها
ينظر ما معناه قال شيخنا الاسلام شحاده الحكي يمكن ان يكون معناه
انه كذا محكية لكم نوع محكاة فلذلك جرت ميزها **قوله** اشار الشاطبي **قوله**
لكم كايين الزينة ان كلام الشاطبي يقتضي انه يجوز في تمييز كايين الخبر عن كايين
حمل الوجهين لكل ما كايين وكذا في الموضع واجب في تمييز كايين النصيب
باب المحكاة قول وتختص بالعلم في
الاختصاص به نظرا وكذا قولهم بعد وتختص بالعلم في الاختصاص

فيهما طرف قد روي انه لا تشد كعب فتوا في حريتها البيوت فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لا صحابه ما حرمها وفي الحكاية بها وحكاية
المعرفة غير العلم **قوله** قل ان اولى بقذفه بلحق في صدق تعريف الحكاية
المتقدم على هذا انظر ظاهره اذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف الا ان
يقال ان هذا ايراد مقدر لا نه اذ اقال ذلك في نفسه او رده على حسب ما اراده
للتكلم **قوله** ويجوز حكايتها على المعنى المراد بالمعنى مقابل المنطق المحكي
بمعنى فيصدق على تقديم الفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير اعرابها
انه حكاية بمعنى لا لفظا ليقال ايسر التقديم والتأخير حكاية اللفظ ايضا
قوله وحكاية المفرد اي حاله **قوله** وكقول ذي الرمة الخ قال الدونوري جعل
بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر انه من حكاية الجمل بعد
غير القول وقد كنت استشكله فكسبت لم رايه بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان
جمله الناس يتجمعون بحكمه بقول محمد وفي فانه قال اي سمعت الناس
يقولون الناس يتجمعون غيا فمقول سمعت محمد وفي جملة يقومون حال
من الناس الذي هو مفعول سمعت او مفعول كان لم على الخلاف في ذلك
فملي هذا اجلة الناس يتجمعون غيا بحكمته بالتقول على القياس لكن
محمد وفي ومراذه بلال ابن ربيعة القاضي ومنه غيا محمد وفي اي
مربعا فمنا فقلت لنا قتي لما سمعت قولهم المذكور لا تتجعي الغيث هو
وانتجي بلا لا في واحد من الغيث والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب
البلاد هو قول ابي عبيد ومنع صيدج للمعية والثانية **قوله** وكل ان
يكون من هذا الامة حكاية المفرد في غير الاستفهام **قوله** فالتخار الى اخره
قال الدونوري هو جواب شرط مقدر قد مره واذا عرفت ما ذكره للتخار الى
والا فكل المناصب الراول لا يقال سجننا العلامة سجنانه المحكي بقوله
عند الخ وهو بمعنى صدر كلام ابن مالك القابل للتخار الحقيقي وتابعه هـ

الاول واضح والكافي فيه نظر ظاهره لانه ينافي الفرض المذكور فليتا مل فقلت
كيف يكون حكيا ومن ما اذا حكى قلت يقتضيه حكيا من مرفوع وقد يقال
نرفق بين اعتبار الحكاية فكيف قالوا انه حكى وقد يجب ان يحكى اعتبارا
قوله مذكورة قال الدونوري قد يقال فيه نظر اذ لم يخط المنع ان المذوف
لا يعلم حتى يحكى ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال
الخطاب ضربت فتقول مرية التبيين الحاكى ايا فتحكي ما فيها مع حذفها
فالظاهر ان مثل هذا لا يمنع فليتا مل **قوله** الظرفين قال الدونوري لو قال
بدله طرفين كان اولى انتهى اي ليتطابق الصفة والوصف في التكرار
قوله او نسا يعلم من اوسا المراد بالجمع ما دل على جامعته ولو كان اسم جمع
كقوم ورهط ونسا **قوله** وقسم على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والحركة
في المقرب ما نصه ولا بد من ادخال حرف الجر على من واي اذا اشبهت بهما
عن خفض ويكون الجرور متعلقا بفعل مضمر وتبدله بدهما انتهى ظاهره
وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين انك تقول منين بغير ادخال الجار
قال المص ويشتق من عنصور ان يجير تقدير المتعلق قبلها لانه يركب الاستفهام
اذا كان استا نالم يكن له المصدر وما ذكره ابن عنصور من انه لا بد من ادخال
الجر متعين على القول باذ الحركات اعرابه والالزم اضمار الجار وابقا على
قوله في الحركات قال الدونوري لو قال والحروف كان احسن ولم يسمع احدا
من القولين ولعل الاصح انها حركات وحروف حكاية لا اعراب **قوله**
وهو سابق الى اخره قد يقال ان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على المفعول
فلا قالوا بذلك **قوله** موخر اقال السبكي ويجوز اظهاره مقدما ايضا
على كلام الكوفيين لما صرح به المراد في مقتضى قول الكارح
الاى والكوفيين يجيزونهما انه يجوز ان يصرح به او يقدّر الفعل
مقدما و موخر اعلاني ان ايا فاعل به او مبتدأ والفعل

خبرها وقوله تأكيد اقال الدنوشي محوله لقوله بصرح فيكون
التصريح على سبيل التأكيد وان كان العامل المصريح به هو
ليس مؤكده بل هو للتأسيس وهو عامل موخر **قوله** مقتضي
قواعد البصريين ان ايا سندها الخبر محذوف ابراهيم فصل **قوله**
فان سالت بهما عن منصوب قال السباطي هذا قسم قوله
وان وقعت سوا لا عن مرفوع فهو على القول بان الحركات اعراب
نقول الشارح والحركة للحكاية بخالف فرض السيلة **قوله** على تقدير ان يكون
وان كان الكلام محييا في نفسه مع قطع النظر عن فرض السيلة وعلى تقدير ان يكون
الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرار مع قوله بناء على انها للحكاية واما في موضع
رفع الاخره لانه شامل للاحوال الثلاث ولا خلاف فيه عندهم انتهى واقول لسم
ينقل المصنف في الحواشي خلافا بين الفريقين فيما اذا سئل بهما
عن منصوب او مجرد وعبارته فان نصب ابي بفعل مضارع مجوز
اظهاره واذا اظهر لم يجب تأخير مع ابي ومن وما لانهم لما كن هو
للاستنباط خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية ادوات
الاستفهام لا يقال خرجت متى لن قال خرجت وقتا ويجوز اذا ظهرت
متعلق الجار ان يقدم وان يؤخره كما في الناصب انتهى وفيها نص على
ان حكاية حال المفرد لا تخص بابي ومن كما اسلفنا **قوله** المحذوف
بما خرايم ولو بواسطه حرف الجر يقال بابي لن قال مررت برجل
ولكن قول الشافعي ان مقتضى انه لا يملك بها ما في النكرة المجزوءة
الابد والجار اذا ابتداء مع مشكل فليشمل **قوله** وعند الكوفيين منهما
قال السباطي ان الراوند منع الابتداء والمعمولية للمحذوف والتصريح بما كيدا
فشكل على كلا التفسيرين ان مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل

هو

هو ادلي من الجواز في المرفوع ويدل لذلك ان شراح التسهيل ذكر احوالتي
النصب والجر على القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف اصله
انتهى وقال الدنوشي ضمير المشي في ضمير المشي عايد الى كونها مبتدأ
والى كونها معمولة للمحذوف متاخر **قوله** اتوناري الخ وقيل هذا البيت
ونار قد حضات جسد هذه به اولا ارد بهامقاما سوى تحليل اخره
وعين الكا بهما مخافة ان تناسا فقلت ان الطعام فقال منهم زعيم يحسنه
الاشط الطعما **قوله** خلافا للشارح قال الشهاب ابن قاسم هو مملوع
منفا واضحا بل هو سهولان قوله اتوناري الا بعد ذلك اخبارا بحالة
الواقعة لهم معهم فيما مضى **قوله** نشأت من حركات الاشباع لو قال
بدله نشأت من اشباع حركات الحكاية كان احسن **هذا باب الثالث**
قوله وان جنحو السلم فاجع لها ذكر في الكشاف في تفسير هذه الآية ما
يقضي ان السلم مذكور لانه قال والسلم يوث ثانياً نقيضها وهو الحر قال
السلم ناخذ منه ما رزيت به **قوله** والحرب يكفيك من غناها جزع **قوله**
انتهى وعدة ابن كمال باشا في رسالة الموت بما به كرو بوث وسبقه الى ذلك
ابن الانباري وقال الصفا قسي والسلم تذكر بوث فقبل الثاني لغة
وقيل على معنى السالبة وقيل جلا على النقيض **قوله** من الاعضا
الزوجة اشار الى القاعدة المشهورة وهي ان ما كان من الاعضاء مردجا
فالجاب عليه الثاني الا الحاجبين والمنخرين والمخدين فانها مذكرة
والرجع السماع وعد المنخرين من الزدوج لا يتنافى مع الانف من غيره
لان الانف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخراناً اغناو كلام شيخنا
الفني في شرح الشعر اديه يوم التنافي ومن الزدوج الكف في موضة
وزعم المبرور انما تذكر واشد ولو تولى اليمين بغيرك خوفا لا فردت
اليمين عن الشمال ولم يقل اليمين وهو وهم لان اليمين موضة بمترلة

البني وقال ابن سيمور ذكر جلا على العضو ثم رجع الى الثاني فقال
 يفتك وما كان من الاعضا غير من وج فالغالب عليه التذكير ومن غير
 الغالب اللسان والفتافا فها قد يوشان **قوله** وهي ثلاثة اذرع الواو
 في وهي الحال يقال قوس فرب اذا عملت من راس القضيبي وليست بفتق
 ولم يرد بقوله واصبع حنيفة مقدار الاصبع ولكنه اشار بذلك الى كمال
 القوس كما يقال الثوب سبع اذرع وزايد لقرينة انها موفاة هذا القول
 عيني **فصل قوله** وفي الصفات الخ قال الله نوري ينظر كيف
 ازبألم من حيث المطفة ولا يصح الا بان يكون كافي كما يف اسما لئلا تامل
 انتهى واقول ما ملنا نوجدنا قوله وفي الصفات عطف على قوله في الاسماء
 وكلا الطرفين متعلق بمحمد وفي دل عليه كلام الصم والتفكير ومن غير
 الغالب ان يكون في الاسماء الخ وفي الصفات هذا اذ قال في الفصل للبصريين
 في نحو حايض وطامث من هبان ففند الخليل انه على النسب كلابن وتامير
 كانه قال ذات حيض وذات طمث وعند **س** ان يورد بانسان ارضي حايض
 كقولهم غلام ربيعة علي تاويل النفس وانما يكون ذلك في الصفات الثابتة
 واما الحادثة فلا بد لها من علامة التانيث فنقول حايضة وطالمة الان اغدا
 انتهى وقد اوضح في الكشف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة في
 تفسير قوله تعالى يوم تردنها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بان المرضع
 هي التي من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حاله الارضاع ملقمة
 ثديها المصبي وهذا كرا سبب اختيا والرضع عن المرضع ان المراد تقطيع
 شأن الرزلة وهي ادخل فيها وقال في الفصل انه من هذا الكوفيين ان
 حدثن القام حايض للاستغناء عنها وهذا يوجب التانيث الثاني محل الالتباس
 كقوله عاشق وامم وثيب وعاشق وهذا الاعتراض مبين واما الاعتراض
 بالبيان الثاني الصفات المختصة بالاناث من امرأة مصيبة وكلمة مجربة

علي ما في الصحيح فليس بسديد لان ما ذكره يجوز لا موجب لانهم يقولون
 الاثبات بالتانيث صورة الاستغناء على الاصل كما ملكت في المرأة قال في الصحيح
 يقال امرأة حامل وحامله اذا كانت حلي قال هذه انعت لا يكون
 الا للاثاث ومن قال حامله بنا علي حلت واشد لعروا بن حسان
نخضت المنون له بيوم اي ولكل حامله تمام
 فاذا حلت سباعي ظهرها او علي راسها في حامله لا غير ومنه وما كانت
 امك بيا اشارة للرد علي الاطام ابن جلي حيث قال انه فعيل ولو كان فعولا لقل
 بقولها قيل هو ورد بانها ساذ وقال الله نوري قال البيضاوي وهو
 قول من البني ثبت واوه وادعت كم كسرت العين اتباعا ولذلك لم يحتم
 التاثير فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التالان للبالغة والنسب كطالق
 انتهى وتوقف بعضهم في قوله لانه للبالغة فان قضيت ان فعيل
 اذا كان للبالغة محمول عن فاعل لا تلحقه التاثير وينبغي مراجعة النقل
 في ذلك وقوله او النسب يقتضي ان يصح النسب لا يوشع الموت
 يقال رجل ثمار وامرأة ثمار وينبغي مراجعة النقل في ذلك ايضا قال
 سعد بن جلي في حاشيته قوله وهو فعول من البني وفي الكشاف قال ابن
 جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقيل بقولها قيل ففان منوع عن المنكر
 انتهى ورد ما ذكره ابن جني بانه ساذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو والياء
 السابق منهما ساكني ثبت الواو يادادعت في الياء الساذا ليقاس عليه قوله
 ولذلك لم تلحقه التالان فعولا بمعنى فاعل يستوي في المذكر والمؤنث كصوب
 قوله لانه للبالغة ويجوز ان يكون تشبيه بفعل كما في ملحقة جديدة ورد
 القطب كونه للبالغة بان تني الا بلفظ لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه انه من
 باب نفي المنع وقيد به انتهى كلام سعد بن جلي مجرودا قال بعضهم
 النفي خاص بالمؤنث فلا يقال رجل في انما يقال امرأة بفي كس نقل

بعضهم عن الصباح انه يقال رجل ملي كما يقال امرأة نبي وفي شرح
الاروييلي ما يوافقته انتهى وصرح الفصل ما هو صريح في ان صريح
الموت لا توفقه مع الموت وقال لطبيعي عن يحيى السنة كلها كان بعد ولا
عن وجهه وزنه كان مصر وفاق عن اخوانه كقولهم تعالى وما كانت امكن فيها
اسقط اليها لانها كانت مصر وقة عن باغية وقال صاحب الكشف
لم يقل بغير رعاية للمواصل ولك ان تقول لم يقل بغيره لانه مصر او بزنة كما
قال القليل في قوله تعالى خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالى وهي رميم
قوله والاولا قال الدونوري كان الصواب قرن لو بالفاء لان جوابا لظن ان
كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء كقولهم تعالى وان كان كبر عليك الى اخره انتهى
وعرض التثنية ما اشار اليه المحقق من الرد على ابن جني بما حاصله ان بنيا
لو كان فيل بمعنى فاعل لمحقته التاومر ما اجاب به البيضاوي وما فيه
وما اجاب غيره وكان على السمع ان يتم بنقل ما استدله ابن جني ووجه
تدبر **قوله** علي عده كان الاصول بان يقول عليه عده ولفظا مل **قوله** جواز
قال السباطي بغير بظاهره ان نقول لا بمعنى مفعول يجوز فيه حقوق التاومر
في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شراح التسهيل غيرهم ان جوابا لسا
انما هو على وجه اللزوم وفي اسما مخصوصة انتهى وقال الدونوري بينهم منه
ان التاليف لا زمة لكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى **قوله** والزنديق
هو الذي لا يستعمل فيه لغة المنهاج لابن الملقق بعد ان ذكر ان كلام الرافعي
اختلف في حقيقته ما نصه وادعي صاحب المستعدب على المذهب
ان الثمور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر كما هذا هو النافق
فالاقرب انه من لا يستعمل دينه انتهى ونقل ابن كمال باساني حاله الزنديق
عن العلامة في شرح الفتح ان تفسيره بالباطن للكفر اصطلاح الفقهاء
وانه في لسان العرب يطلق على من ينفي الباري وعليه ما ثبت الشريك له

وعلي

وعلي من ينكر حكمته غير مخصوص بالاول كما راعه ثعلب ولا بالثاني كما هو
الظاهر من كلام الجوهرية ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا يمان لم
فان اظهرا لا يمان خص باسم النافق وان قال تقدم الدهر واسناد الخواص
اليه خص باسم الدهري وان كان مع اعترافه بنبوته النبي صلى الله عليه وسلم
واظهاره عقيدة الاسلام يظن الكفر خلف باسم النافق وقال ان اعتبار هذا القيد
في الزنديق الاسلامي والافنديكون من المشركين وقد يكون من اهل الذمة
ثم ان كان بهذا القيد وان لم يكن مقبلا فيه ويقيد اعترافه بوجود الصانع
المختار يخالف الملة فانه من ماله عن النهج المستقيم الى اي جهة من جهات
الكفر قال في الكشف تفسير قوله تعالى ان الذين يلحدون في اياتنا يقال
الحدا فخر وحدا اذا حاله عن الاستقامة فخر في حق فاستقرت للاعتراف
بما تدل ايات القران عن جهة الصحة والاستقامة انتهى ولم يحجب في تفسيره
المستعار له بقوله في ايات القران فانها في الآية الكريمة مستعارة للاعتراف
عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا لا للاعتراف عنها في ايات الله والاما
لما احتج الي قوله في اياتنا ولله ابان الفرق بين الملحد والزنديق والدهري
والنافق وان الزنديق ليس الملحد والدهري كما ظن صاحب الفرق **قوله**
اعده الى بعده قوله ففضل الطرف انك من نبي فلا كما بلغت ولا كلابا
وذكر بعضهم ان شعبي اسم بلدة وهو لا يخالف قول الشافعيين **قوله** بشرط
ان يكون اما جمعا الى لا يشك عليه نحو كسري علما لانه معرب قال الامام المزيدي
وكسري معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختر كسره وفعل في الاسم وجوده نحو فلي
وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح في اوله بدلالة ان النسبة
اليه كسري باتفاق يفتح الهاء وان فعل في الكلام من فعلي بكسر اوله
وان هذا ليس ما يغيره النسب وجمعه كما سر علي غير قياس انتهى وادقول
على كلام البصريين يشك قول المص بشرط ان يكون اما جمعا الى اخره **قوله** حله

في الصحاح عبارة الصحاح الاوطني شجر من الرمل وهو افضل من غيره ونعني
سما وجه لا منهم يقولون اديم ما روط اذا ادبغ بورقه ويقولون اديم سرطي
انتهت وبمعنى ما في عبارة السمع ووجهه ما اشار اليه في الصحاح ان قولهم
ماروط يدل على ان الهمزة اصل والالف زائدة وقولهم سرطي يدل على ان اوطي
افعل والالف في اخره منقلبة عن ياء سرطي كرمي من رميت وتبين ان كلام
الصحاح لف ونشر غير مرتب لان الدليل ليس على ترتيب المدعي قنابل **قوله**
ولذلك لمعنا في المجموع في القاموس انهما اسمان جمع قال الدونوري وما التاجم
بوزن فعلى بكسر فاخر طر في جلي وقال في القاموس هذان اسمان جمع وهذه
القول عندني اسمان قال بعض الفضلاء والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد
والدلالة على التعدد ولعل وجه كلام القاموس ان لا يحكم على وزن فعلى بانه
جمع بجمود وجود لفظين منه وجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية يدل
تعدد وتعدد بالجملة لاثرة لهذا الخلاف **قوله** اسم مصدر راي قد يقال لان اسم ذلك
هو مصدر وهو صرح قول المرادي ولم يجزى المصدر اذ ذكر ان خصيصا يجوز
تصديقه وقد يقال ان اسم ليس مضافا المصدر بل مصدر **قوله** والكافور لوعا الخ
لا ياتي في قوله ان الكافور يطلق ايضا على غيره وعاء الطلح ايضا في شام **قوله**
او مصدر راي فقال الدونوري لو ادخل في قوله اسم لان المصدر رعي الصحيح اسم جامد
غير مشتق كان اولي وكذلك لو ادخل في قوله اسم فخر فارخوه مما هو جمع في المعنى
لان اولي ايضا شامل **قوله** وغابا ذكر به لم في باب جمع التكسير را حطاد ذكر
ان الثلاثة اسماء لجمع البروج وبينها فراجع **قوله** فعلا بنحيتين كجنتا فيه
تظهر منه قال ابن عيسى الحلبي في شرح الفصل ومن ذلك اي مما اجتمع فيه
زوائد في محل واحد فعلا بضم الفاء العين قالوا اجنتا وقرملاوم يات
صفتها فاجنتا اسم ما لصاوية بن عامر قال الشاعر رحلت اليك من
جنتلختي اتحت قنابيتك بالمطال وقرملا بالقاف ونحوه كالعين موضع

والجوهري

والجوهري ذكره بالفار وهو تصحيف انما هو بالقاف وقد قالوا في الصنف الثاني
بمعنى الامة يقال قاده او انا تعلق به منه قال ابن السكيت ليس في الكلام فعل
بالتحريك الا حرف واحد وهو الدال اي في الصفات انتهى وهو مخالف لكلام
المصنف من وجوه كما ترى فتأمل وانصف عبد الله بن وهب من كلام ابن عيسى
كما يعلم من تصحيف كلامه ان فعلا هنا بضم اوله وضم ثانيه شامل وقال في الصحاح
وجن في فعل بضم الفاء فتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهى وقال
في القاموس في مادة جنف وكجزمي واي ويده ان وكجزمي اما لقراره لا موضع
ووهي الجوهري انتهى وقال الجوهري في مادة دال دال انما الامة وقد يحرك
الحرف الخلق وهو نادرا لا فعلا بفتح العين لم يجز في الصفات وانما جاز
في الاسماء فقط وهو قرملا وجنفا وهما موضعان انتهى وهذا البحث يحتاج
الى مزيد تحرير فليست امل **هذا باب المقصور والممدود قوله** بخلاف اذا
الجملة اعلم ان يذكر مخترا قوله اسم كما صنع المصم اول الكتاب حيث قال يخرج بذكر
الاسم نحو عيسى وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف على كذا اعلى
قياسه يقال في تعريف الممدود والاني كان حقيقا ان يقول بخلاف جازي **قوله** وبطر
بطواتم به اسم يكون نظير ما قبل في عدة الامثلة وكونه ثلاثة **قوله** وغارت
الانما العين وغارت من غار الغيت الارض يغيرها اي سقاها وقبل من غارت
عينه تغور غورا اذا اذهلت في الراس وغارت تغار لغة فيه والاولا نسب وغرا
نصب على الحال بمعنى غارت انتهى ولو قال بمعنى غربه كانا اولي لان الوصف
غرو ينظر معنى قول المصم وغارت فعلت من غرت مع قوله قبله نقلت عن
ابن عبيدة الحاكلي لم عن تقدم غارت بين الشيين الزمار الاول يقتضي انه
بمعنى الموالاة والثاني يقتضي انه من غري بالشئ اي اولع به **قوله** ولا يبعه
الآخره كونه اسم مصدر فيه نظير لا شيفايه حروف الفعل بخلاف ما نظره
وقول الشارح وتابعه الخ فيه نظرا لان الجوهري مصرح بان الغراب بالفتح

والمد مصدر غري كما حكاه الشافعي بقوله وفي الصحاح الخ يجب مراه
 ينظر هل العبارة بحسب مراه او مراهه **هذا باب في تسمية التسمية**
قوله والقافية صدق حد المنقوص عليه نظرا لان الثانية طارئة عليه
 بنوي بها الانفصال فلا ينافي كون آخره كما ان فتح الياء قبلها لا ينافي
 كون التسمية اصالة **قوله** تني ما تلحقني الخ الخطاب في معنى لغوية بن زياد
 وفرد بن حارس الفاعل والمنقول جميعا وسر جواب السطر **قوله** استطار
 من استطير الشيء اذا طير وفيه وجوه الجزم بحذف النون والاصل استطار ان
 فالضير للروايف لانها تسمية في المعنى لان كل اية لها رافع من قيل فقد
 صفت قلوبكم او لا يبين ارفع على المحاطب والالف بدل من نور التوكيد
 والاصل استطار ان او غايه الي الروايف بمعنى تستطاردون هي والضم في التمار
 ان في تاريل المصدر ان يمكن من ذلك زحف الروايف والاستطارة **قوله** كعطي الخ
 كون الف معطى خاسم فيه نظره وقد يقال انه بالعين المعجمة المفتوحة والسطا
 المشددة اسم منقول من غطي من الغطاء **قوله** كعطي قال النون شري مصدر التقي
 الفتا يقال تنى بين الفتا وهو من المصادر التي لا انفصال لها وان الفتى متقلبة عن
 يالانك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضع فان قيل الفتوة تدل على ان اصل الفتى
 واو قلت قال بعضهم الواو في الفتوة متقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على
 الساكنة قالوا انقلبوا الرجل بقلب الياء والاولى الضمة قبلها لانه من فتيت فلما كان
 هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصالة الواو وتظهر ذلك في غارت وبيت
 لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليست اصل **قوله** غير جده قال
 السباطي هو شامل للاصلية في التي في حرف او شبهه وللجهولة الاصل
 وهي التي في اسم لا يعلم اصله نحو ذوالالمواء لا يمكن ان تكون الالف في الاحياء
 اصلية بل هي اما متقلبة عن واو او ياء تارة يعلم معنى المتقلب عنه وتارة
 لا يعلم اذا تقرر هذا فنقول الشارح وهي الجهولة الاصل انتصار على احد التبعين

ولم اعلم ما الحامل له على هذا الاسماء وليس في اسئلة الموضع ما يصلح للتبديل
 به بل هو من اسئلة الاصلية ثم رايتم اعلم هو الحامل للشارح رحمه الله
 على الاقتصار على الجهولة الاصل فانه اعترض على قول الناطم والحمد الخ
 بما حمله ان اطلاق الجاهل على الحرف وبهم ان كان قبل التسمية فصح
 في نفسه لكن لا يصح تشبيهه اذا التسمية من خصايص الاسماء وان كان بعد التسمية
 لكن لا يصح اطلاق الجاهل عليه باجماع النحاة ما عداه لا يطبقون على الجاهل
 اذا سمي به صار متصرا فان كان على حرفين كعطي فقد صار بعد التسمية متصلة
 بدوم فلا في الاصل محذوف الاخر ولذا في التصغير والتكبير ونحوهما
 وان كان في اخره الف كعطي صارت بعد التسمية غير اصلية ببدلة من لواو
 حسبما يعطيه الدليل فالاصل الياء في ايميل ووزم لم يمل قوله لان الامالة
 قال الساطي الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلم تزلت الياء في الجواب الياء
 على اللامات **قوله** ايل على الياء اغلبت الواو كما صرح به **س** وغيره فانك تراه في
 اللامات ايل على الياء اغلبت واو امع عدم الامالة وان كانت الياء اغلب على
 اللامات لانه ليس شيء من نبات الساتلزم الف عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما
 اصله الياء فالامالة فيه جائزة فالتراميم عدم الامالة في هذه الاشياء لا على عدم
 اعتبار الياء في ما يظهر لك بما ذكر تخصيص كلام **س** بما عدا ما لم يوافق عدم
 الامالة **قوله** وحيا قال النون شري هو باله تغير والتكسر يقتضي الانسان
 من خوف ما يهاب به ويدوم وما عرف بان انحصار النفس خوف ارتكاب
 القبائح واستغاثة من الحياة يقال حيي الرجل نقصت حياته كعطي اذا غفل
 ساء وهو عوف في الخفة وحسي اعتل حياء فكانه لخوف المدة تنقص
 حياته وتضعف كذا تقرر في التفسير وعكس الواحد في ذلك فقال هو
 استحيي الرجل قوت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والزم قال والحياة
 من توة النفس انتهى **س** شرح البرماوي على البخاري وقال الحيائي

وحقيقته اي الجيا خلق يفت على اجتناب البقع ويمنع من التقصير في
حق ذي الحق ونحوه وادري الجيا الحيا من الله وهو ان لا يراك جسد هناك
انتهى وهذا التصريف تدبيره سائل لنحو الايمان والورع والزهد وتعرفه
الحيا من الله بقوله وهو ان لا يراك الخ قد يتوقف فيه بانه فرد من افراد
مطلق الحيا الذي هو عرته بما سبق وهو الروية ليست من الاختلاف فيلتامل
ذلك **هذا باب كيفية جمع الاسم الذكر السالم قوله** ما ياره
اصليه الزوال سجن العلامة الغنمي رحمه الله انظر هل ذلك لاجل شرح المتن فقط
وتصور فيها ان تكون زايدة وليست منقلبة عن شيء نحو الحرفية مسمى بها من يعقل
كما قيل بذلك في الف المقتصر في متى واذا حرره **قوله** والاصل فيها القاضون
الخ انقص على الاعلاء في حالة الرفع لا تقصر المصنف على المرفع وتقول في
النصب والجرا اصل القاضين الاول بالانقوص والثاني بالاعراب فاما
تبل بالانقوص كسر للناسبة اليها فلا ضم هناك فتقول فيم حلة فتكسر اليها
للتقل ثم بالانقوص لا لتقا الساكنين **قوله** في جمع موسى علما الخ قال بعضهم
وموسى الا جمع غير مستحق وتقول لكي انه مشتق من اوسيت السجدة ما عليه
ما سجد الورق ضعيف ودان السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة
الجمع من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى ان الطير ولد الحوت ومع كون موسى
اعجميا اختلف في وزنه فقال **س** ووزنه مفصل وهو قول ابي عمرو قال الكسائي
وزنه فطلي واجتمع **لس** بان زيادة اليم ولا اكثر من زيادة الالف اخر اورد
الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فطلي لكانت الف للثاني لا يصح
نكرة ايضا ومن جوز فطلي في الابنية كما صار اليه الاخفش يجوز عنده كون الف
للحقاق فيصرف في النكرة وتقول في جمع الواو والنون موسيون وموسين
بنوع السين عند البصريين والكوفيين ان كان وزنه مفصلا وتقول على طريقة
الكسائي موسون يضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا

كله في موسى اسم لواحد من بني ادم واما الموسى التي يخلق بها الشعر فموسى
كم قيل انها مشتقة من اسوت الشيء اصله والاصل موسى بالهمزة فابتدلت
الهمزة واوا وقيل من اوسيت خلقت وهذا الشهر لا اصل لوارده على هذا
في الامم والشهور زياتها وقيل هو مذكور وزنها على الباء فطلي فيتمتع
الصرف سوا اسميها ادم يسم الا اذا كتبت فطلا فيصرف في النكرة
والله اعلم فليتا مع كلام الش **قوله** الي قلب الفتحة ضمة وكان عليه ان
يقول الي قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء كان عليه ان يحذف
لفظ قلبه قال الجوهر في صحاحه عيسى اسم عبراني وربياني جمع عيسون
بنوع السين تقول جال عيسون ومررت بالعيسين ورايت العيسين قال
ايضا واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرة هاتين الياء لم يميزه البصريون
قالوا الا ان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان يبقى السين مفتوحة
كما كانت سر كات الالف اصلية ام غيرها والنسبة اليه عيسوي بقلب الالف
واوا وان شئت حذفتها فقلت عيسى وموسى انتهى فلم يميز بالقلب كما تري
قوله فالفتح الخ عبارة لا تنوي بالمقصود الانمانية وحق العبارة ان يقول
ان قلنا ان الف زايدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها اصلية تعين
الفتح عند الجميع **قوله** من الف الالحاق الموافق لما سبق في عبارة المصنف للواقع
ان يقول من جازى الالحاق لان الهمزة في علبا بدل من ياء الاصل علباي لا من
الالف **هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم قوله** الا ما ختم
بها الثاني اي او ما اسمها كتابت واختلافنا ليست للثاني فكأن القياس
انها في الجمع وان يقال بثان واختلاف لان الثاني ما كنا ملكوت من جملة
سكونه قبله في ابن جني في سر الصناعة وليست الثاني ما بعلامته
ثاني لسكون ما قبلها كما نص عليه **س** في باب ما لا يصر في وان وقع في موضع
آخر تجوز في اللفظ فقال انما للثاني ووجه تجوزها انما كانت التا كات بدل

من الوارد فيهما الامع الموثق صارنا كأنهما علامتا تانيك وعلامة التانيك
 في بناء واخت الصيغة اي بناءهما على فعل وفعل واصلا فاعل وابدال
 الواو فيهما لازم لان هذا عمل اختص به الموثق ونسبه التانيك في التانيك
 حذف في الجمع كدلالة اللام في اخوان كنسوان دون بنان لتكثرة تظهر
 بالتأمل وسياقي في باب النسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح
 والبسط **قوله** ليل جمع بين علامتي تانيك هذان على ان الثاني في الجمع
 للتانيك وقد يتوقف فيه بانه قد يكون المذكور كحمايات واصطبلان **قوله**
 لان ايايوتها فيه مسامحة ظاهرة لان التاييد للتعامل التانيك لكان
 حسنا **قوله** لادي الى اجتماع الى اخره لوقال لادي الى شبه اجتماع ثلاث القات
 لكان اول **قوله** وفيه نظر وجهه ان ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب
 قول المتن بعد ذلك بنات وبنوات وكان يقال عليه بنات لا غير **فصل**
قوله كان المجموع مراده بالمجموع الذي يراد به كما هو ظاهر نلتامل
قوله بالفتح والاسكان بنظر هل الأكثر الاسكان او الفتح مختص بالعقل
 قد يقال ان جمع السلامة يكون للموثق نحو فارات وهو غير مختص بالعقل
 فكلما لم يسل الا ان يكون مراده المذكور **قوله** على احدي اللغات الثلاث
 عبارة القاموس الجرد وكسر الجيم وفيه ما وله الكلب والسباع والجمع اجره
 وجرا وجمع الجرا اجريه والجرد والجرد الصغير من التقاد في الحديث
 ابي النبي صلى الله عليه وسلم باجرا زعب انتهى **هذا باب جمع التفسير**
قوله ان جمع السلامة مختص بالعقل قد يقال ان جمع السلامة يكون للموثق
 وهو غير مختص بالعقل نحو فارات فكلما لم يسل الا ان يكون مراده المذكور انتهى
 واقول كون مراده المذكور متعين لا شبهة فيه لانه لا يظهر جميع ما ذكره
 من الفروق الا فيه وبه تصرف ما في كلام الدنوسري الاتي **قوله** ولا يسلم في
 المفرد قال الدنوسري قد يقال ان ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان انتهى وفيه

المتن

نظر

تظهر لانه تنفيها بالزيادة **قوله** يعرب بالحروف قال الدنوسري هذا اذا كان جمع
 مذكرا اما اذا كان جمع السلامة لموثق فانه يعرب بالحركات لا بالحروف على
 ان جمع المذكر السالم يقول بعضهم اعوام بالحركات **قوله** ان الفعل المسند
 الى جمع السلامة لا يوثق قال الدنوسري قد يقال انه يوثق اذا اسند الى جمع
 الموثق السالم **قوله** وصنوان هو بكسر الصاد ويجوز ضمها واما قومي في
 السبعة في قوله تعالى ربيع وتخييل صنوان وينظر هل المفرد والثنى كثرتهما
 كسر الصاد وضمها او لا **قوله** اذا اخرج تخلفان او ثلثان ام مثلا **قوله** تحتجته
 الثاني تحتجته مبدلة من الواو واصلا وادخلة والوخامة التثنية يقال كلالا
 وخيم وفي كلامهم البني مرتعة وخيم وفي القاموس التثنية بالضم الفصل
 بين الارضين من العالم والحديد وموسم الجمع تخوم ايضا وتجمع كعق هو
 الواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وارضاتنا تخم ارضكم تخادها والتخوم المال
 الذي يريد **قوله** كرجل ورجال في نسخة كرجال ورجل **قوله** لان صنوان كان
 الاولي تنوينه ونصبه لانه اسم انا وكذا يقال في تخم بعده **قوله** موضوعه للعدد
 القليل قد يقال انها موضوعه للعدد وذلك للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف
 وكذا يقال فيما ياتي هذا وجمع القلة كما ذكر اربعة هي جموع تكسب ذكرها
 للمصنف ومنها ايضا جموع السلامة قال الدنوسري وقد جمعها بعضهم في قوله
 بافعل وبافعال وافعله **قوله** وفعله يعرب الا في من العدد
 وسالم الجمع ايضا داخل معها **قوله** فانه الخمس فاحفظتها ولا تنزد
 انتهى اقول ذكر العلامة العلالي ان البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي
 الحسن الدياج من شجاة السيلية واعلم ان ما ذكره النجاة من جموع القلة العشرة
 فادونها اثنا عشر في تصحيح ائمة الاصول بانها من صيغ العجوم لان كلام النجاة كما قال
 امام الحرمين يحول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل الكلام يطلب من كتب
 الاصول **قوله** قال الشاطبي وحقيقة الوضع الى اخره فيه مسامحة ظاهرة نلتامل

زغب حمود قوله لا ما ولا يجمع ان الذي مخرج واكثر الشجر كما قال الله ولم يالك
لذكره في مقام التلطف بغيره وان كان عمره عالم بالكثره شجره **قوله** وهو الشجر
الى اخره مخالف بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين النزاع اول ما ينبت
من الريش وليست الشمرات الصفرة على ريش الفرج كما هو ظاهر فليست وان
قلنا بحسب الظاهر لان الشمرات الصفرة هي اول ما ينبت من الريش لان قوله
على ريش الفرج غير واضح وقال بعضهم الریش الاصفر **قوله** نحو طعام
مثل طعام واطعم قدال واقدلم وهو مخرج الراس وجواب وجوب قدال
واقدلم وزمان وازمنه وند رغرال وانغلم **قوله** نحو حمار الى مثل حمار واحمره
لسان والسنة في لغة من تذكره ومن اشبه قال لسان والسن واحترز عن الموضع
بقوله مذكر **قوله** نحو غراب الى مثل غراب واغربه حواره وهو مخرج وجمع بخلافه
ورحار رحبه وجا فعال على فعله قليلا كغلام وعلمه **قوله** وانقرم بنا افعل
الى والنا الزم الفاعل في فعال وفعال المذكورين لا يلاقي حرفان من جنس واحد
من غير اقام لوقيل ايتت فجمع على فعل وهو مستعمل واما الفعل اللام قليلا يودي
الى ما ليس بوجوده في اللغة وهو ان يكون في اخر الاسم او قبلها ضمة نحو كسوان لم
تغيره وانما به ل من الضمة كسرة صار سقوطا وتبقى على حرفين اذا القيمة بعدها
سكن كالشورين فلا يجمع على فعل ففتين لما ذكرناه **قوله** وزغام مثل زغام
وازومه خلا واخلم وهو مخرج في عروبي الجوالق وعنان واعنم ذباب
واقبه **قوله** كقباء مثل قبا واقية كساوا كسيم وسقاوا سقيم وراوا رسيم قال
الشاعر واضطربوا القوم اضطراب الارشيد **قوله** مع انها زائدة قال اللطفي
مردود في خوان قائم راي في كحمار واحمره وهو ما يمد عليه الطعام ومثل
صوان وامنونه انتهى وفيه نظر فليس وج التسهيل ان خوانا نشد يد الواو
اسم لربيع الاول فهو زائد على اربعة **تنبيه** سمع جارد جبيره
وقاع وقيع وفي التثنية كسواب بفتح **قوله** ولد قال بعضهم

مسيلة ولله القول فيه عندي انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل للكثره
فلا يكثر ان يقع على الواحد فجمع على فصل كما جمع اخ على اخوه في العدد القليل
وفي الكثير على فعلان قال تعالى يوما يحمل الولد ان سيبا كاخوان في قوله تعالى
اخوانا على سرور واما لده فمصدر في الاصل ثم جعل في الاعلى الشخص وقالوا له
بالواو والنون انتهى **قوله** نحو صبي يدخل فيه علي وصفنا يجمع على علمية
كسرة اوله وسكون ثانيه يقولون فلان من علمية الناس اي من رعايتهم ورايتهم
والعامة تقول من علميتهم بتشديد الياء وكسر الساكن قبلها وزعم بعضهم ان
ذلك لغة والصواب الاول **قوله** فصل بضم اوله الى كان منه صحيح العين
او قتلها بالواو سلمت ضمت وما عينه واوقلت ضمت كسرة نحو بضع وعيس
وعين وسياتي في كلام الله التنبية عليه **قوله** وهو جمع لسبيين لم يذكر
المصدر ولا الله المحفوظ من فعل لما فعل فيما سبق وقال المصنف في الحاشية
يحفظ في سقوف وورد صفة لغرس وغير ذلك مما بيناه في حواشي الاقلم **قوله**
بضمين اي في الاصل اذ في الحال فالاول ككتب بسكون ثانيه مخففة كتب بضم
والثانيه واضح وان كان فعل مثل العين فان كان بالواو وجب التثنية اشتقالا
للضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم في الشعر قال وفي الالف
اللامعات سور وهو جمع سوار وان كان بالياء جاز التثنية والتثنية اطلاقا
لان الياء اخف من الواو نحو عيان وعين كحيدة تكون في شاع النذران بضم
الفا على وزن فعال ويجوز بالعين بالاسكان رايه ال كسرة من الضمة بيلاه
تقلب الياء واوا **قوله** في اسم اخترز بقوله عن الصفة وشذ صناع وصنع وكنار
ركن من الوصف النوش وبعضهم جعله مقيسا في الصفة ايضا وسياتي بعض
ذلك في كلام الله ومثل صناع وصنع عوان وعون قال الشاعر بين الجار وعون
قوله للموتى من الحمار قال في الصحاح الاثنان الحمار ولا تمل اثنان
وفي القاموس الاثنان الحمار والاثنان قليلا انتهى وظاهر كلامهم

انه لا فرق في الحارة بين كونها اهلية او وحشية وذكر الاربعة جوع ونظم ذلك
 الدنوشري في رسالة فقال
 انني لم يجر سميت اتانا ، بغير تا او بتا اتانا ،
 والاكتر الفصح تركا التا ، وجمع اتن بلا سرا ،
 والتن والتن والاربعة ، بوزن مفعول لا ريش شامع ،
 تصغيرها لتز بغير تا ، وان تشا اتينه كذا اتا ،
قوله فقول ومن ذلك عروبه اي متجربة الى زوجها وعرب بضم اوله ومانه قال تعالى
 ابكارا عربا **قوله** وكيب للموتشا اي ينظر في كون الكيب موتاهل صحيح اوله **قوله** ولولا
 لآخره مشكل فانه صفة وقد ذكرنا اوله في اسم رباعي الخ **قوله** وفتحها للمطر بضم
 قال ان الفاعل بالفتح السحاب فليشامل **قوله** نحو خشبه كل خشبه وخشب نامة ونور
 فان اصلها نور فانتقلت واوها الفاعل كرها وانتاح ما قبلها وقالوا في نامة ايضا
 نياق وانيق واصلة النور فقد موالوا وهو يامن ثقل الضمة عليها فصارت انقا
 ثم قلبت الواو يا انما للتصغير فوزنه اعقل **قوله** وزينة وزيا الزيا بالقصر
 جمع زيم وهي الحفرة تحفر للاسد وانما تحفر في الروابي وليس يبلغها
 الاسيل عظيم يقال بلغ السيل الزيا بضم الهمزة القطيع الجليل ذلك
 جاوز الحزام الطبييتي انتهى قاله في متعة الاربعة والطيبان تشبة طي
 على زنة قتل وجزع وهولد وان الحوافر والسباع كالضرع لغيرها وقد يقرن
 ايضا الذوات الخ والجوع اطبا انتهى لمختصان كتاب الصحاح **قوله** بفتح اوله
 وسكون ثانيه لو ادخل فيه قرينه وبدره كان حسنا تطويله بلا فائدة وقوله لم افق
 الخ مردود فان من حفظ جمعة على ما لم يحفظ **قوله** وهي عشرة آلاف درهم قال الشاعر
 ما نوال الفحام يوم ربيع ، كنوال الامير يوم سحابة ،
 فنوال الامير بركة عين ، ونوال الفحام قطرة ماء ،
 وفعله بضم اوله وفتح ثانيه نحو تحته ونجم مثل تام وتمامه واما قوله لم رطب في رطبة فهو اسم

جنس وليس يجمع بدليل بذكيره واثنيته **قوله** نائما تنصا اللام موافق **قوله** نحو
 حاجه وجوع قد ذكرنا في باب الجواز ان حاجه تجمع على حوايج فانظروا **قوله** وقوله
 مثل نامة وقيم تارة وتير **قوله** وهو شامع في وصف الخ لم يذكر انه يحفظ في شي **قوله** وفي
 التسهيل برز جمع بر على غير القياس في مفردات الراغب يقال براباه فهو
 بار ورو جمع البرا برار وبرره قال تعالى ان البرار لفي نعيم وقال في صفة
 الملايكة كرام بررة خص بها الملايكة في القرآن من حيث البغ من ابرار فانه جمع
 بر وابرار جمع بار وبر البغ من بار كما ان عد لا بلغ من عادل انتهى ويمكن ان يكون
 كلامهم كذا فلم يتدارك لبر له خولم في قوله وصف له كراخل صحيح اللام
 وقوله نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وازن فاعلا وقوله اراغب وخص بها
 الملايكة لا يناسب مذهب اهل السنة من تفصيل خواص البشر على خواص
 الملايكة وعوام البشر على عوامهم فنقط **قوله** وهو هو ففعل الخ اقتصر
 في السيلة السابعة من سائل قلب الواو يا على نقل الاولين ونسب الاول للمحققين
 من البصريين والثاني للبغداديين ربيهم وجهه وضعف فراجع وينظر وجه
 الثالث المذكور هنا **قوله** وكيس وكيس لا يقال كيس على وزن فيعل كيت
 فلا كان مما حمل على ففعل لا نادر الا ان تقول شرط المحمول ان يدل على انه وكيس
 ليس كذلك **قوله** نحو قرط مثل قرط جب تقول في جمعه جب و الجا البير
 العميق **قوله** ودوبية قال الدنوشري ينظر هل هو بفتح الهمزة او لا وعلى الاول
 ينظر ما المانع من الادغام انتهى واقول سياتي في شرط الادغام انه يمنع
 في ما وازن فعل ككثل وذكر الشارح ان مثل ما وازن ما بصدده
 لا يجتمع نحو حبيب جمع جب فانه موازن بصدده لفعل بكس اوله وفتح
 ثانيه فراجع **قوله** وقل في نحو ذكر الخ انظر هل عطفي ما على ما قبلها
 وعبر بوازنها فقال وفي اسم علي فعل او فاعل **قوله** وخرج بقوله
 صحيح اللام اي بقول الساطع وانظر لم ترك المصنف التصحيح بهذا

الشرط وذكر محترزه **قوله** وسدي بضم الميم وبالذال المهملة كمل كذا في كلام
 الخارج **قوله** ونذر في نحو غاز والناسب ان يقول ونذر في نحو غاز لان
 المحكوم بندره هو الجمع ولذا قال كانه زني نحو حديد ثم ما معني
 التسيب وهلا عطفه ما ند ر بعض علي بعض هذا وتارة يعبر بقوله قتل
 وتارة بقوله ونذر فعل لذلك حكمه غير التفتن **قوله** وحكاية مشهور
 حاصلها ان الاصمعي قال يحضره الرشيد ان صله اجمع صاده فخطاه
 ابن الاعرابي ووجه ذلك ما قاله المص **قوله** ولا يخفى ضعفه لما فيه من
 تخالف الضمائر قد منافي باب الاضافة ان مخالفتها تصبح لا ضعف فيه
 حيث لا الباس وانه وقع في القرآن المجيد فنزله بعد ما سمع فانما انه علي
 الذين يبدلون **قوله** الخبير الثالث راجع الي الايضار هو الي التبديل
 او الي الايضار المبدل **قوله** نحو غرد ومثل غرد بفتح اوله ثور تقول فيه ثير
 بقلب واوه يا اجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الاقطر قايسته وبين
 الثور من الجن وانما مثل قرد حمل وهو ولد الضب تقول في جمعه حسلم
 كقردة وقال بعضهم وقد جمع علي فعله فعل بضم اوله وتانيته نحو طك وطمب
 قال وهو نادر **قوله** نحو كعب ومثل كعب وكعابه كلب وكلاب وكبس وكباش
 ونخل ونخال ودلور ولا **قوله** وقصعة مثل قصعة وقصاع جفنة وجفان
قوله يائي العين اخر ز بقوله يائي العين من نحو حوض وثوب فان يقال
 حياض وثياب وتقلب الواو يائي الجمع لا جل الكسرة **قوله** نحو ضيفا في اخره
 سياتي انه يجمع علي ضيفان ايضا والضيف مصدر في الاصل يقال ضاف ضيفا
 وضيا فم يستعمل المذكور والنون والمفر والجمع بلفظ واحد وفي التثنية
 هو لا ضيفي فلا تفضيكون وانما ترك علي لفظ في جميع الاحوال لكونه مصدرا
 في الاصل وهو افع من تانيته وسنته وجمعه علي اي صيغة كانت **قوله**
 رقة مثل رقة ورقاب رجة ورحاب **قوله** وثمرة وثمار فيه

ثلاث فتحات احقر از عن نحو ثمرة بفتح فضم لفة في ثمرة بالفتحات فلا كسر
 وانما تجمع جمع موند فيقال ثمرات وكلها كان كذلك فانه لا يجمع الا هـ
 بالالف والتاليد قد وصدت فوات واما سحر في سرة لشجرة الغضاة
 فاسم جنس كالممر وليس بجمع وجمع بالالف والتاليد **قوله** ورجع مثل
 رجع ورمح قرط وقرط **قوله** كدي اي بفتح الميم وسكون الدال
 المهملة سياتي قريبا في كلام السارج معناه ويوجد في بعض النسخ ضبط
 بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه يتكرر مع طي والفرض التثنية لفعل
 مثلث الف **قوله** وعويص قال في المصباح عوص الشيء عوصا من باب
 تعب واعتاص تععب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه **قوله**
 وانتم قيام التلاوة فاذا هم قيام **قوله** وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه الخ
 قال النوشري قد يجمع ايضا علي فعال بضم اوله قال بعضهم والضم فيه
 يدل من الكسرة للدلالة علي القوة كما بدلت الفتح في سكارى وفعال
 بالضم جمع عزيز لم يسمع الا رباب جمع ربي علي وزن حيلي وهي الشاة
 التي وضعت جذبا وقرابين جمع قرين وهو ولد البقرة الوحشية وقل
 الغراز واحد مثل طويل وطوال جمع توم وهو معروف وعراق جمع عرق
 وهو العظم الذي اخذ عنه اللحم وعوام جمع عام اسم لصنم كذا في القاموس
 ورخال جمع رخل كمر وهو الانثى من اولاد الصان وطوار جمع طير هو
 وهي المرسعة والبساط جمع بسط بكسر الباء هي النانة التي تخلق مع ولدها
 لا يمنع منها والشا جمع ثني وهو المحقر من الناس والله ال جمع
 نذل وهو الخسيس المحقر والرزال جمع رذل وهو ما يستر ذل
 والرجال جمع رجل وجا علي فعال غير جمع الفاظ كثيرة نحو الرقاق
 والرقاق والفراب والمقاب والرخام والصراخ ولا مطع في حصرها
 وقد نظم جارا لله الزمخشري المجموع التي انت علي فعال بالضم

بقوله ما سمعنا كلما غير ثمان هي جمع وهي في الوزن فعال
 فراب وفرار وقوام وعراق وعوام ورخال
 وطرار جمع طير وساط جمع بسط هكذا فيما يقال
 ولما تبه عبد الله الدنوشي زيادة عليه
 وثنا ونزال ورنال ورنال بالضم والراء قالوا
 انتهى وله رسالة لطيفة تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات
 الزمخشري انه ذيلها بأبيات وهي
 وثنا ونزال ورنال ورنال في بري ورنال
 ورنال وكتاب واناس وقراد وكذا قبل ذبال
 وقما في قمي اي حقير وسحاح ورعا ورنال
 وكذا باب رباغ ثم قد قيل اسم جمع بعضها هذا احتمال
 وقال والبراهم بري وقر السبعة انا برا ومنكم والكفال الكثير ومثله
 الكتاب بالثلاثة وينظر ما مفردهما والاناس بمعنى الناس وينظر
 ما مفردة والقراد جمع قراده والذبال جمع ذباله السراج والقما ذكر في
 النظم تفسيره والسحاح جمع سح المطر والرعاج جمع راع والحال جمع حال
 وبابه في الاسماء المدولة قال وقد ذيل السيوطي في الزهر على ابيات الزمخشري
 فقال قلت قد زيدتنا وبراء ونزال ورنال ورنال وكتاب في كتاب ليس مع
 كتب الغالي هنا حال ومراده ان بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه
 وبعضه في امالي الغالي **قوله** الاثنى من ولد الضان والذكر يقال له حمل
قوله كسيع مثل سبع وسباع وهو رنال **قوله** وعمل الوعل الكبش الجلي
قوله علي غير قياس فيه تامل وعليه فيستثنى فعل يفتح الفاء
 وكسر الهمزة من قول الناطم وغير ما افعل فيه مفرد من الثلاثي بافعال
 يرد **قوله** وضرس الخ مثل ضرس وضروس عرق وعروق وجذوع

وجذوع ولعن ولصوص وديك وديوك وفيل وفول ونحي ونحي **قوله**
 جند وجنود ويجمع ايضا على فعول بكسر اوله وفتح ثانيه نحو
 ضلع وضلوع ويجمع عليه ايضا فعل نحو بعل وبعل وبطن وبطن
 ونسرون سور ودلورودي وثدي وثدي وجمع دواة ايضا واما
 دواة ودوي كنواة ونوي والظاهر انه ليس بجمع **قوله** اذا ما انا لها
 سخينا قال في المصباح في مادة سخا سخا يسخا ويسخا يسخي قال عمر
 ابن كلثوم اذا ما انا لها سخينا اي جدها باموالنا وقول من قال
 سخينا من السخونة نصب على الحال فليس بشي وقال في مادة سخى
 سخن وسخين قال ابن الاعرابي مثل مبرم وبريم وانشر
 مششرة كان الما فيها اذا ما انا لها سخينا **قوله** قال واما
 قول من قال جدها باموالنا فليس بشي **قوله** وبرد وبرود مثله
 برج وبروج **قوله** كاسد واسود مثله ساق وسوق وعصا وعصي وقفا
 وقفي **قوله** والذال الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها الكتاب بما تقدم له
 عند الكلام على افعال فانه ذكرها انها معجمة **قوله** كوت وحيثان
 مثله عود وعيدان وغول وعيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان
 او **قوله** او علي فعل بفتحين الخ قال الدنوشي لم يشترط فيه اعتلال الهمزة
 وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله الا ان اعلمت غيرهما انتهى واقول
 هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناطم وغيره وعبارة ابن الناطم وبطرد
 فعلان ايضا في جمع ما عينه واومن فعل او فعل نحو عود وعيد وتاج
 وتيجان **قوله** كتاب وتيجان قال الدنوشي مثله قاع وقيعان وبرق
 كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وهرب وهربان وهيند فاراد
 المعص له بالذال فيما ياتي وبضه على انه قليل مع دخوله فيما هذا عمل نظر
 فليست امل فاقطر مع قوله اولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط

اعتلال العين **قوله** وجمعه صيران يجمع ايضا على فعلان فعل كعب وعبدان وثوره
وبيران وفعل يضم نفتح كنفرو وهو العصفور ونقرا وفي الانبياء ابايهم ما فعل النغير
قوله ظليم الظليم ايضا اللبن قبل ايروب تعال ظلمت الرجل اذا سقيته الظلم وهو
كلام السهم انه هذا المعنى لا يجمع على فعلان فليتامل وذكر بعضهم ان القاموس ليس فيه الظلم
بمعنى اللبن قبل ايروب فليجوز ذلك **قوله** على فعل يفتح اوله الخ هو سائل لمقتل العين او
الفاو واللام مخويين ويجوز جدي وظاهره ان الجميع يجمع على فعلان
فليتامل وقوله او فعل مفتوحين لم يشترط فيه ان لا يكون معقل اللام ولا ان لا يكون
معقل الفا وكذلك لم يشترط في فعل صحت العين ولا صحة اللام ولا صحة الفا
فليتامل وليراجع الاسموني وغيره **قوله** كذا كذا وذكر ان مثل ذكر وذكر ان حمل جلا
قوله على فعل الى اخره فيه نظر لان فعلا يفتح اوله لا يكون جمعا على الصحيح
قوله ورجاله اي يفتح الراء تسديد الجيم وبالنسبة وقوله ورجاله اي
بضم الراء وتسديد الجيم من غير تا واما رجلة بفتح الراء تكون الجيم فليس
يجمع بل اسم جمع كما في السافيت لان فعلا ليست من ابنته المجموع ونقل ابن الخوار
عن ابن السراج انها لم تات جمعا الا لهذه الالاسم قال بعض شراح الشافيتة والظاهر
انه ليس المراد بالرجل خلافا للمرأة لانه لم يرد جله بمعنى رجال وانما ورد رجله
بمعنى الرجال وهم خلافا للفرسان وحسينه فرجل بمعنى الرجل خلافا
للفارس **قوله** وحوار هو ولد الناقة لم يظفر **قوله** نحو اسود وسودان
يجمع ايضا على فعلان بكسر فسكون كذيب وزيان وزق وقان قال ابن معط
وجا كالذي يبان والفرقان ودخل في قوله او على فعل ظلم فانه يجمع
على فعلان بضم الفاء وكسر هاء كما نبه عليه السمع سابقا **قوله** يستثنى من ذلك
صغير كان ينبغي ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلا ولا على فعلا
وانما يجمع على فعال كما تقدم وكانه اكتفي بتقدمه **قوله** فان العقل
الى اخره فيه نظر قد يدعي ان العقل والشعر من الفرائد وكون الصلاح

غير

غير مكتسب مع تفسيره بما فسر به مثلا مثلا فليتامل **قوله** وراهما
تقدم في باب المقصور والممد وتسمية الثالثة بنابيا ففعل
له اسمين **قوله** كخاتم مثل خاتم وخواتم وانود وانق فيمن فتح
النون وانما قلبت الفه في الجمع واوالا لجل الف الجمع وكان قلبها الى الواو
اولي لظهور الفرق بين فاعل وفاعل نحو صيرف وصيارف او
جلا على التصغير **قوله** وكاهل كل كاهل وكواهل خاله وحواله
وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعل اسماء على فعلان نحو حابط
وحيطان واليا فيه منقلبته عن واو لانه من حاط يحوط لسكونها
وانكسار ما قبلها وغايط وغيطان وجان وجنان وجاجن وجزان
وهو ما يمسك الماس من شقة الوادي وقد يجمع على فعلا بضم الفاء
نحو فالق وفلقان للمتطين من الارض **قوله** وهو مجتمع الكتفين
عرفه غيره بقوله هو مفترز العنق من الظهر **قوله** ند وكس فيه
نظر لانه اسلف ان الواو ثانية والواو في ند وكس ثالثة فكان الصواب
التثنية بخور نف وهو قصر بالحيرة **قوله** بكسر السين الى اخره
يعني انه يصح ان يضبط في كلام العم بالكسر والفتح لانه كليهما يجمع على
فعايل بدليل الآية وكلام النجاشي واعلم ان الشمال بالكسر ياتي بمعنى
الطبع ويجمع على فعايل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان **قوله**
قال الله تعالى عن اليمين والشمال اعلم انه سبحانه افسر
اليمين مراعاة للفظ ما في قوله اولم يروا الى ما خلق الله من شئ تقيا
ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لعناها وقيل في الآية غير ذلك وقد افرد
الكلام على الآية الشريفة السميلى برسالة لطيفة **قوله** اخت
الفيلان ضبط لفظ اخت في النسخة الصحيحة بخط الشارح بضم الهمزة
وبعد الحان مشقة ولفظ الفيلان بكسر الفين فالمراد اخوتها

للفيضان في كونها نوعين من الجن كما يدل عليه كلام الفريسي في عجائب
 المخلوقات **قوله** وفاق القطر بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في
 النسخة المصححة بخطه **قوله** وصحار اصل صحاري بالتشديد قال في الصحاح
 واصل الصحاري صحاري بالتشديد وقد جاز ذلك في الشعر لأنك
 إذا جمعت صحرا أدخلت بين الحاء والراء الفاء وكسرت الراء كما يكسر ما بعد
 الفاء لجمع في كل موضع نحو مساجد وجمعا فرتقلب الالف الاولى التي
 بعد الراء للكسرة التي قبلها وتقلب الالف الثانية التي للتانيث أيضا
 يا فتدغم ثم حذفوا الالف الاولى وابدلوا من الثانية الفاء فقالوا صحاري فتح
 الراء التسل الالف من الحذف عند التسوين وانما فعلوا ذلك لغير قوا
 بين الالف المنقلبة من الالف للتانيث وبين الالف المنقلبة من الالف التي
 ليست للتانيث نحو الف مربي اذا قالوا مرامي وبغاري وبعض العرب
 لا يحذف الالف الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحاري بكسر الراء
 وهذه صحاري كما تقول جوار انتهى كلام الصحاح **قوله** الاوصاف علي
 فعلا ان اي فاطلا المصنف مفيد بغير ذلك **قوله** وهو جمع قال في الصحاح
 الجمع مثل الدرهم الطويل **قوله** وحبط اي بكسر الباء قال حبطت
 الشاة فهي حبط اذا كثرت من الاكل حتي انتفخ بطنها وفي الحديث ان مما
 بينت الربيع ما يقتل حبطا او يلم ومنه سمي الحرث بن عمرو ابن تميم
 الحبط وولده يسمون الحبطات الحبط **قوله** وهو يسمون الحبطات **قوله**
 والقبطية ثياب بيض الخ اي بكسر القاف قال في الصحاح القبط
 اهل مصر الى ان قال والقبطية ثياب بيض رفاق من كان تتخذ
 بصرة وقد تضم لهم يغيرون في النسب **قوله** والثالث الشاة صوابه الثلثة كما
 يشتمل مبيع الصحاح والقاموس وكذا رايته بخط الصم **قوله** والثاني الخامس قال
 بعضهم واما الخامس فلا يكسر الا على اشكراه لانه مستعمل لكثرة حروفه فلهو

جمع يجعلها لازدا ثقلا قال **س** لانزال الاسم في سهولة حتي يبلغ
 الخمسة فيرتدع قال السيرافي معناه لا يكسر الا اذا سبيل عن تكسيره
 فاذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا **قوله** فلا تجمع على فعال
 قال الدنوري اي ولا تجمع على ثبته فعال ايضا انتهى و**قوله**
 كان المناسب للشارح الاختصار على انه لا يجمع على ثبته فعال لانه
 موضوع المسئلة **قوله** من سبعة مشهور العدد لا ينفذ حصره فلا
 ينافي ان الشارح ذكر سبعا غيرها وهو الاختصاص بالاسم وكسره
 في جمع مستدع عليه ادع والوقوف في موضع ما يدل على المعنى ذكره
 في جمع الندد وتبندد علي الادب ولاد وقد يقال هذا في حكم الدلالة
 على المعنى **قوله** وان لا يودي حذفه الخ الصواب اسقاط لا كما يعلم مما
 يأتي في قوله تعين حذف المعنى حذفه لان حينئذ يكون الباقي لا ينفذ
 وهو الفاصل والذي من اسباب الفصل ان يودي حذف الحرف الى حذف
 اخر فامل **قوله** هو الكمال معناه الى اخره هذا التفسير وان طابق المقام
 لا يطابق السياق لان المصنف جعل الاطلاق في مقابلة قوله وكالمنزلة
 واليا الى اخره وهو يقتضي ان معنى الاطلاق سوا صد را ولا **قوله**
 واختصاصها بالاسم هذا ليس من السبعة فليتنامل **قوله** علي اسم
 الفاعل لو حذف لفظ اسم كان اولى **قوله** سرندي ويقال نامة سرنداة
 اي جربة قال الشاعر كل سرنداة نفوت القعب عدانة كالمسجل الاقرب
 قال بعضهم عقب هذه البيت السرنداة الجربة والنفوت التي تهر راسها
 في سيرها والاقرب الضامر **قوله** كتابا طب كذا في النسخة المصححة
 بخطه بالظا المسألة ولم أقف علي المادة في الصحاح ولا القاموس
قوله علي فعل فتم تامل اذ ليس في حزان سيم يقابل بلفظها في الوزن
 ويجاب بان الوزن محال لا ينصرف عروفي **باب التفسير قوله**

اما فوايده فست لا يخفى انها ترجع للتخفيف والتقليل **قوله** تشبه صيغة
 التصغير بما مل وجه ذلك والظاهر انه على صيغة التصغير وهو فيصير
 لان سيطر اعلى ذلك في هذا الباب وان كان على وزن فيصير في التصغير
قوله وكل واحد من نظر ما وجه عدم قبول كل واحد منهما للتصغير وقد
 يقال كما قال مولانا الشيخ عبد الرحمن الدببسي ان لا تدل على العموم
 والشمول والكثرة نصارت جمع الكثرة وان مضايده لنفسه على التقليل
 فلا حاجة الى تصغيره المفيد للتقليل واما الحكمي فلان تصغيره مناف
 لحكاية المتضمنة انه لا يغير واما اسما السهور والاسبوع فلا نهسا
 موضوعا لارضة مخصوصة وهي بحسب ذاتها لا تنقل واما الاسماء العاملة
 فلان تصغيرها يبعد ما عن شبه الفعل الذي علمت لا جمل ولكن يشكك على
 ذلك رويده اذ انه صرح بان اسم عامل مع انه مصغر فيكون مستثنى
 من قولهم الاسماء العاملة عمل الفعل لا تصغر **قوله** لان المدغم في اخره
 فينظر ولو قال لان الشدة دحر فان ادغم احداهما الى اخره لكان احسن
قوله وهو كسر ما بعد يا التصغير هذا واضح اذا كان غير مكسور نحو
 مصباح وعصير واما اذا كان مكسورا فقد يقال انه يجلب كسرة غير الكسرة
 التي كانت في المكسر على وزن ما تقدم من ان الاول اذا كان مضموما فانه
 يتبدل في التصغير والاضمة التي كانت في المكسر وكذا اذا كان الثاني مفتوحا
 كما مر فليست امل **قوله** مكان اعلى امكن المراد بكان المجموع على ما ذكره التوضيح
 واما اذا كان بمعنى التمكن من مكن فقيمة اصلية لازمة **قوله** والقياس
 فيهما كسره في غيرهما في قول والقياس رهوط وارهاط نظير
 لان ايضا لا يغير في فعل صحيح العين مفتوح الفاعل الناظم وغيره
قوله فكان امكن الى اخره لو قال امكننا ورسم الالف كان احسن
 ولانه حاول حكما يتم وكذا يقال فيما بعده **قوله** انيسان قد ه

يقال

يقال بل قياس تصغير انسان انيسان بكسر ما بعد يا التصغير وقلب
 الالف يا **نصل** **قوله** ما قبل علامته الثانية شرط ان يكون متصلا
 بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كما خرج وخرج
 وزاد او اسم متقل متقلتها وهو عجز المركب المزجي **قوله** ان يعني ما بعد
 يا التصغير مفتوحا قال السيوطي في النكت بعد ان ذكر ان مثل ما فيه
 تا الثانية ما نزل منزلها كما ذكرنا ان الواجب في الصور المستثناة بقاها
 على ما كانت عليه من فتح او سكون ولا يجب خضوص الفتح وتعلم السباب
 الفاسي في الحواشي واقره ثم ذكر انه يفيد انك تقول مبيدي كربه يسكون
 البائتي يعني يا التصغير وفيه ان يا التصغير ساكنة والياء واللام فيما
 بعدها وهو لا يكون ساكنا بحال ليل يتوالي ساكنان بل اما مكسورا او مفتوحا
 وفي مبيدي كربه مكسور والظاهر ان عبارة النكت مخوفة وصوابه من كسر
 او فتح تقدير **قوله** اي بانها على ما كان عليه لم يفت هذا التفسير زيادة
 على المفسر لان قول فيه ان يعني فيه له ذلك **قوله** فليبقا هما على حالهما
 اذ لو كسر ما قبلهما لزم انقلابهما يانته هب صورة العلامة وفي قول
 الف الثاني يجوز لانه سمي المدة التي قبل الف الثاني المدة وانه باسمها
 للمجاورة والمصنف راعى الحقيقة فجعلها مسيلة مستقلة فتفطن له
قوله فليحفظ على الجمع لم يقل فليبقا هما على حالهما كما قال لهما قبل
 لان خصوص الالف في افعال لا دلالة لها على معنى وانما اني بها التحصيل
 بنيت الجمع فالمتطور اليها هو الجمع بخلاف الف الثاني **نصل** **قوله**
 وجعلان هو السهم **قوله** نلوه خففوا لتبس الى اخره اي لان
 الذهن لا يبادر اليه انه تصغير الجرد ولا يستوي عنده الامران **نصل**
قوله فتقول لغيره اي شك في مقام الفين وان حال يا التصغير بين
 العينين لكن قد يقال ما المتضمني لحدف اليا التي قبل الزاوي وقياس

ما سلف بقاوها وان يكون البناء على فصيل لا على فصيل **قوله** بر يري
 كذا في الشيخ والصواب استقاط الزاوية اذ باستقامتها يتوصل الى بنية
 فصيل كما لا يخفى **قوله** وقرئ قال في الصحاح الكسائي تخلص قريبا وسر
 قريبا سمع وود بغير قوسين لضرب من التمر هو اطيب التمر سمع او قال
 ابو الجراح تمر قريبا غير ممد وداثري وعليه هذه الاخير جري المصنف **قوله**
 من النبي ينظر هل هو بفتح النون وسكون اليا اولا **قوله** متبعه هو جند في
 ثا الا فتعال الثانية في متفد مشد **قوله** او هم ان مكبره موعدا الى اخره اي
 فهو الباس بدليل ما بعده وفيه نظر لانه اجمال لعدم تبادر احد المذكورات
قوله وما ابدل لعله الذي يرد عليه متعده فان اصله موعده وابدلت الواو يا
 وادغمت في التا وقد اعني فيما سبق قول **قوله** انه يقال في تصفيره
 متبعه لا موعده فلم يرد الى اصله مع ان العلة زالت بالتصغير فالضابط
 انما يستقيم على مذهب الزجاج والفارسي **قوله** فرقا بين وبين جمع عود
 قاله الدونوري فانه قال عود الفنا يجمع على اعود وعود الخشب
 يجمع على عياد والعيد يجمع على اعياد انتهى اقول في الصباح وعود اللؤلؤ
 وعود الخشب جمعه اعود وعياد والاصل عود ان لكن قلبت الواو يا
 لجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب معروف والعيد الموم جموع اعياد
 على لفظ الواحد فرقا بين وبين اعود الخشب انتهى والفائدة التي قالها
 بعضهم تحتاج لنقل عن ائمة اللغة **قوله** وشيخ ما خوذ من الوسي **قوله**
 وحقق الخ قال الدونوري في هذا بحسب الظاهر لا يدل للاول ويمكن ان يقال
 ان معنى كلامه ان اليا اذا كانت لا حلقا لاكثر اقل من واحد فاما اكثر
 فالحاقه بالاكثرا ولو من الحاقه بالاقل انتهى وفيه بحث لان هذا لا يثبت
 ما ادعاه الاول من التبيين **فصل** قوله فلا يكون الخ المراده انه هو
 لا تخفى زوايد هي الاجل تصغير الترجيم وان كانت تخذف في المحال **قوله**

ولم يلتفت للباس الخ فيه نظولا في هذا اجمال الباس كما مر **فصل** قوله
 فقط تأكيد لانه يعلم من الاستئنا قبل **قوله** وقرطوس هي الداهية
قوله وانما حذف الى اخره هذا على قول المبرد فان الظاهر انه يقول
 باصالة الميم واللام وانما حذف فائسها بالخامس وان لم يكن خامسين
 كما هو ظاهر **فصل** قوله ليللا يجتمع فرعتان قال الدونوري
 قد يقال عليه الفرعتان يجتمعان فيما لا ينصرف وفي نحو ضويرة مصفر
 ضارب قنامله **قوله** فخذ فتا احدي اليا اي وفي نسخة من نسخ المرادي
 احدي اليات بالجمع وكل صحيح كما هو ظاهر والاول اربي **قوله** والي
 ذلك اشار الناظم بقوله واختم بنا الثانية الى اخره لو تم البيت بقوله
 نحو سن لكان حسنا فانه يصير لقول المصنف بخلاف نحو نحو الى اخره
قوله والي ذلك الخ لوقد مر على قول المصنف وبخلاف نحو زيب الخ لكان اولي كما
 هو ظاهر **قوله** رجع المتأخرون من ذلك عشرين لقطا انتصرا المص
 في الحواشي على عشرة ذكرها وقال جمعت في بيت ذود وقوس وحرب
 راعها فرس باب كذا نصف عرس صبي عرس انتهى وضبط عرس بضم العين انتهى
 وفي بعض نسخ وج السافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم
 وليمة العرس بذكر ويونث وانما لم تلحق التباها لان العرب في الاصل مصدر
 سمي به والفتن في عرس الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكور انتهى
 واعترض باز عرسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس
 وان كان تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكره في انه يذكر
 ويونث وقال المصنف في حواشي الفه ابن عطية في الصحاح ان في القوس
 التذكير والثاني وانما جاء عليهما قويس وقويسة مفلي هذا
 لا شد وذ **قوله** كشجر الى اخره قال الدونوري فيه نظر اذ تقدم انما لحاق
 الشجر وخمس ملبس انتهى واقول هذا مبني على ان الاشارة

في
 قوله

في قول الشاذ ذلك راجعة الى ما ليس معه ولا داعي لذلك بل هناك داعي لخله فيه
وانما الاشارة للسائي الذي لا يلحقه التام لفظا سواء كان اللاحق ملبا او لا
فما مل **قول** فعدم اللاحق ليس شاذا فليس ذلك كحرب وفعل الخ فليما مل
فصل قول وعرس بكسر العين وعرس بضمها قد عرفت معناها
وقوله وفود الذود الابل من الثلاث الى التسع وقوله وفي هو هدد والتهار
قال ابن خطيب المنصورة واهل الكوفة يصفون بها بغير تاليل بل يتبس بضم
مصفر انتهى وظاهرة ان اهل البصرة يصفون بها بالتاليل محرورو وقوله
وطست هو الانا المعروف والطنس لغة فيه قال في الصحاح الطست وقوله
وسور هو بفتح الما الشرب وضبطه في بعض النسخ سول بالسين المفتوحة
والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال في الصحاح الضف بالتحريك المرأة
بين الحديثة والسنة وقوله وحرف هي الناقة المهزولة الصلبة وصوتهم
الابيض وقوله وفعل هي معروف **قول** وسمع في بعض النسخ من ذلك
قد ير وقديرة **قول** افعل قال الدونسي في ظاهره ان افعل مصفر من غير شذوذ
وينظر في ذلك انتهى وهو محجب فقد في كلامه في الكلام على سر وطه وشذ
ما احسنه عند البصريين **قول** اوعد وعلى حذف مضاف الى اسم عدد
قول فقال الخليل الخ قال الدونسي في هذا تعليل لتقصير الفعل ففي
الحقيقة التصغير للمفعول لا للفعل وان كان التصغير في الفعل ظاهرا
كما هو ظاهر وقوله بالملح لو قال بدله الملاحه لكان احسن اللهم الا ان يكون
مصدر اسماء في قوله يلج بضم اوله على التصغير انتهى وضبط لفظ ملج
في نسخة مصححة بخط الشاذلي في فتح اللام وهو على هذا جمع لا مصدر
وقد ذكر في القاموس يجمع عليه وعلى ملحه وغير ذلك فانظره ولم يذكر ملح
بكسر الميم وكون اللام في مصدر ملح قال اول المادة الملح بالكسر معروف
وقد يذكر والرضاع الى ان قال وهم اسم جنس للملاحه ولكن ان يكون هو

الواقع في كلام الخليل **قول** منه حال من خمس مقدمة لازمة النكرة
اذا تقدمت عليها امرت حالا وكذا يقال فيما بعده **قول** واذان وتان فيه
تطرازا هما معربان والكلام في المبني غير المتكسر وقد يجاب بان ذلك غير
مذهب من زعم بنا وهما وكذا يقال فيما بعده **قول** في جمعها وفي قول جمعها
مسامحة ظاهرة **قول** وجمع الذي الخ فيه مسامحة اذ الذين وما بعده اسم جمع
لا جمع **قول** زيادة الف في الاخر عوضا من ضم الاول فيه نظرا لانه الالف في اولها
بالد قبل الاخر لا تتراد في جميع ما ذكر كما يأتي وكون الالف عوضا عن ضم الاول
راضح في غير تصغير او لا وانما هو فادله مضموم فكيف التعويض وقد يقال
التم عوض عن الضمة التي كان ينبغي ان يكون فيه حال التصغير ولم يكن بل
التي الضمة الاصلية **قول** فيما فرغ منه هو الشقل **قول** وقيلنا الالف الخ
لوقال بعدها وادغم يا التصغير فيها لكان احسن **قول** عطا ان تصغير
عطا فهو على حذف مضاف **قول** فاذا جات الالف الخ فيه نظر ظاهر اما او لا
فلان الالف التي تتراد للتصغير انما تكون في المصغر لا في المكبر خلافا لما هو
صحيح عبارته واما ثانيا فلان بعد حذف الالف اذ وقع التصغير على ما في
يلفظ به هكذا او ليا هرة بعد اليا السددة فلا يلتبس بتصغيره
على لغة القطر اذ لا هرة فليما مل وقد يقال اللبس حاصل خطأ لا سيما
اذا لم يشكك الهمزة **قول** وقال الزجاج الخ قال ابن اياز وكلا القولين
اي قول **قول** وقول الزجاج مخالف للقياس اما الاول فلما فيه من زيادة
الالف حشو واما الثاني فلما فيه من شذوذ انقلاب الهمزة عن الالف وكثرة
التصغير وفي كلام بعضهم التصريح بان الالف عوض وقد يقال انها ليست
عوضا عن ضم الاول لوجود ضم وانما خالف القياس لانه اخواته اعني ذاتا
زيدة الالف في اخرها لا قبله **قول** ليل يلتبس في اخره فنه نظر
لان الفون مفتوحة في الجمع ومكسورة في التثنية اللهم الا ان يقال قد يعقل

عن حركة النون **قوله** ثم جفت الى اخره وحذفت الالف التي في المفرد لا لتفقا
السالكين **قوله** كما في راءهم الى اخره وراهم بالفتح الراجحهما اي
فلا يوقع التصغير على لفظه كما لا يوقع على لفظ اللامي واللاماني بل اذا
اردنا تصغيره صغره فاصغره الذي هو درهم وجمعناه بالالف
والتا كما اذا اردنا تصغير اللامي واللاماني فاننا تصغيره وهو الذي هو
الي ونجعله بالالف والتا وفي بعض النسخ كما في درهم بالافراد وليس ظاهرا
في التنظير فليتأمل **قوله** مع الالباس هذا اشكل لان ذلك من باب
الاجمال لا من باب الالباس وقد يفرق بينهما بان في ظاهره انه تصغير الالباس
فلا لبس **باب النسب قوله** قال ابن ابي اسير النسب بضم النون وكسر هاء
بمعنى الاضافة وهي اضافة مملوكة كالاضافة الفارسية فانهم يقدسون
المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد
واذا قلت نبيي فتيم هو النسب اليه واليا المضافة فاية مقام الرجل
النسب **قوله** وما يدعى فائدة الصفة اي فيما ياتي من رفع الضمير والظاهر
وفي انه يحمل على من قام به كما يحمل الصفة على الموصوف حمل هو هو فيقال
زيد مصري كما يقال زيد ضارب وفي انه يخص ويوضح **قوله** لتدل الى اخره
هذا التعليل لا يثبت المدعي الا على بعد فليتأمل وعلى ابن ابي اسير يدعيها
بقوله تجري بوجوه الامور تنوكل بصرى وبصرى بدمري ولو كانت مفردة
لا استغلت عليها الفهم والكسرة **قوله** قال في الصحاح الواحد بجني الخ قال
في الصحاح والنجح من الابل ممر به ايضا ويقضه يقول هو عربي وينشد
ابن النجدة في قصاع الخلف الواحد بجني والاشي بجني وجمعه بخاني
عزم مصروف لانه بزنة جمع الجمع وذلك ان تخفف آليا فتقول البخاني والاثاني
والثاني فاما ما ساجدي ومداني فخصه وقار لان آليا فنه ما غير
يأتي في الواحد كما تصدق المهابم والسابقه اذا دخلت عليها النون

انتهى

انتهى كلام الصحاح بحروفه **قوله** بتكرير جمع قد يقال الوجود في عبارة
القدم بزنة جمع الجمع تأمل **قوله** فوزنه قبل النسب الى اخره قال
الدنوري فيه نظر وجهه ان الباء من اخوه زيدان كما صرح به كلامهما
قبل واصل بنا الكلمة تحت ما لبا فاء الخاضعين والتالام فاذا وزنه جمعا
وعلمنا بقولنا منه تعالى لا ماعيل ووزنه بعد النسب تعالى ايضا هذا
هو الوزن التصريفي ولكنهم ذكروا في باب موانع الصرف في بحث صيغة
منتهى الجموع كلاما ينبغي مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب
مناعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لانهم اعتبروا هناك الوزن
المعروضي لا التصريفي وقوله وبعد معاني كناية عن عدم وجودها
فليتأمل ذلك حتى التأمل هذا الحق ان كلامهم منطوقه **قوله** كما في
نعماني فانه عند النسب يفتح ثانيا كاسياني قريبا **قوله** وقوله التكليفي ذات
الجم قال الدنوري وينبغي ان يكون قولهم خلوت في النسب الى الخطوة تحتنا
ايضا وقد قلت في ذلك وادخلنا الخلوت من الخطا تباينا على البصري
قالا كذا في **قوله** تحذف التامه اي وحذف التامه خلتهم ايضا لما ساء
قوله والدليل على انها اصطلاحية الامة انه نفع ما اجاب النجاشي في شرح
ابن عوجي من انه لا يلزم انتساب الشيء اليه على تقدير ان التسمية لغوية
لان اللغات اطلاقا من احدهما حقيقة الشيء والثاني ماصدقها فالذات
النسوبة بمعنى الحقيقة والنسوبة اليها بمعنى الماصدق كما يمكن نسبه
جزء الحقيقة الى ماصدقها **قوله** وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحب
اي واخايرته وموصولة **قوله** تسميها بالالف ما هي فيه نظر فان قوله يجوز فيها
اللف حاصل لان نحو ما هي فكيف ياتي التسمية **قوله** لان تسميها
بالف الثاني هكذا اي بعض النسخ والاصواب بتا الثاني
قوله خبر الاربع فيه نظر وانما هو معطوف على الحذف كما ان قوله

في الق للالحاق عطف على قوله في التي للتانيه وهو عطف على معمولي عامل
واحد وهو جازي والعذر له ان المظن على الخبر خبر وقال بعضهم
اذا قلنا الالف واواي نحو ملهي وجلي وعلق جازا لانيان بالالف قبلها
منقول جلاوي وعقاري وملهاري **قوله** اسم الموضع حائيه هو هو
بتخفيفه الياء قال السيرافي ذكرنا صحتها ان الموضع الذي يباع فيه الخمر
يقال له حائيه كناحية والمرفوف حانه ولعل الذي قاله الخازني جعل
البقعة حائيه لانها تعطف على الشراب باللفظ واللذة وفي شرحه
الشواهد قال **س** الوجه الحائى لانه منسوب الى الحائى وهو بيت الخمار
وانما جازانه يقال حانوي لانه بيت واحد على فاعلم من حائى حانوا اذا
عطف يريد انه نسبة الى مقدار كما اشار اليه السيرافي والذي في الصحاح
والقاموس ان الحائيه اسم بالتشديد الخمر منسوب الى الحائى وهو موضع
بيعها **قوله** فانه قلت الى اخره قد يقال ان الفتح لعله لا يوجد في الصحيح
فلا حاجة الى قوله فالجواب الى اخره وكثيرا ما يتخالف الفعل الصحيح فليتامر
قوله بكسر تين بل بثلاث كسر ان كما هو ظاهر **قوله** اصل عليها وفي شرح الشواهد
واصل من اطلاق الكتاب **قوله** والفتار الساطع الفبار بالرفع عطف على الذي
من قوله الذي يمد فوق الى اخره وكذا قوله بعد والفتار فالحاصل ان
السراوق مشتركة بين هذه المعاني الثلاثة والكسر في القطن **قوله**
المدغم فيها لو حذف التامر المدغم كان اولى **قوله** وبجلاء نحو مهيم
الى اخره قال الدونوري تجويزه فيه ان يكون تصغير مهيم واضع واما
تجويزه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل فنيه نظر لان ابن الحاجب صرح
في رده لسانه فيسته وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظ
للفظ اسم الفاعل من هيم الحب لان مهوما اذا ركب تصغيره حذف
منه احدى الواو من فصار بعد تصغيره مهوما ثم قلبت الواو بالوقوع

الي

الي ساكنة قبلها فصار هيم اسم الفاعل مكبرا من هيم ايضا والنسبة
الى مهيم المصغر مهيمي بثلاث ياءات قبل الميم اخرها عوضا عن الواو المحذورة
قالوا لما جاءت عند النسب لا قبله فادفع تجويزا لانه ان يكون مهيم تصغير
مهوم وينظر هل يصغر مهيم اسم كصغير مهوم او لا واذا نسب الى
مهيم اسم فاعل قبل مهيمي حذف الياء الثانية كطبي في طب فليتامر
وقال ايضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال اذا ركب يا التصغير ثالثة
تجتمع التاء الواو وهما ساكنان فتتحرك الياء بالكر وتقلب الواو الاولى
ياء وتغم الاولى فيهما وتقلب الواو الثانية ياء ايضا فيصير كاتري مهيم
انتهى واقول الذي قاله ابن الحاجب وشارحوه ان مهوما اذا صغر
حذف منه الواو الاولى فصار مهوما ثم قلبت الواو بالوقوع الياء الساكنة
قبلها ثم ادغمت مقبل مهيم كلفظ اسم الفاعل من هيم وانه اذا نسب الى
المصغر زيد فيه بالياء ليتبس بالنسبة الى غير المصغر وخص بالزيادة
لان حذف منه احدى العينين وعلى هذا قالوا لما جاءت عند النسب
لا قبله ومثل كما قال الفري مصغر مهيم اسم فاعل هم والظاهر ان كلاه
الصغيرين غير متعين لان تجوز في المصغر تعويض الياء قبل الآخر
اذا حذف شي من الاسم فتجوز الشئ شي لان حيان ولبنة السمين
مبنى على ان التعويض حصل في التصغير وابن الحاجب مبنى على عدم
حصوله فسقط كلامه الدونوري **قوله** واجتلاب فتحة الياء الحسن من
قول المتن ثم قلب الضمة فتحة وقد يقال ان الضمة تقلب فتحة كقلب
الواو والياء الفاني نحو قال وباع فليتامر **قوله** فيسقط اللفظ مراده
باللفظ اللفظ به اي فيسقط اللفظ به حال الفك فليتامر **فصل**
قوله لان الالف الزائدة الدونوري ينظر ما وجه اتيانه بالالف ها هنا
اذا لامه انما قبلت نونا فيما نحن فيه فكان الاولى ان يقتصر عليها

ثم نظرت في ذلك فظهر لي ان معنى كلامه ما مر جوابه في باب منع الصرف
من ان الالف والنون في نحو سكران يشبهان النون الثانية ووجه الضم
مذكور هناك فلما حصلت المشابهة جاز ابدال الهمزة نونا فثبت اصل انتهى
وهو كلام غرواف بالمراد اسكالا وجوابا والحاصل ان التامعة هنا
تلب همزة الثانية واذا قد قلبت فيها ذكر نونا ووجه الضم بذلك هو
بالمشابهة المذكورة مع انها بحسب الظاهر غير واضحة والجواب ان الهمزة
لما كانت منقلبة عن الالف والالف مشابهة للنون في الجملة كانت الهمزة
ايضا مشابهة للنون فقد بر **قوله** وانما خيرا لآخره قال الدونشري كان
صواب العبارة ان يقال بين حذفها وقبلها واذا قال ايضا قوله جاز
فيها التصحيح والقلب لان الصواب ان يقال بدل التصحيح الحذف لما
مر في المتن انتهى ويمكن ان يقال سراد السارج من بقاياها على حالها عدم
قلبها واو معلوم انها تحذف مما مر في الكلام على بالنقص وكذا الهمزة
تصححها منه بر **قوله** واستثنى الخ ينظر هل هو صحيح او لا وهل
قوله بعد ذلك والمحموظ الخ يفهم عدم جواز النسبة الى المضافة فيها
ذكره هناك او لا **قوله** لانه المقصود به لوله قال الدونشري ينظر
سامعاه انتهى ووجه التنظير واضح لان الدلول مدلول الكلام المضاف
والمضاف اليه لصيرورة الجميع علما بالوضع او القلبة لانه لا احد الجزري
على الاخر وكل منهما كحرف من حرف الباني **قوله** من جزري المضاف تبع
غيره ولو قال من المضاف والمضاف اليه كان اولي وينظر هل يجوز
فيما ذكره النسب الى الصدر او لا **قوله** لنرم اقناحها لم يبين وجهه
ولا رايته في كلام احد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لا ين
جني فاما شاة فوزنه فعلمه ساكنة العين وكلت بمقتضى الشيوخ من اصحابنا
بديهة السلام في العين منها هل هي ساكنة او متحركة فادعا انها متحركة

فالسنة عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها الف لانها لو كانت ساكنة
لوجب اثباتها كما ثبتت في حوض وكوب فقلت نحن مجمعون على ان
سكون العين هو الاصل وان الحركة زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلابها
الفا غير دليل على ان اصلها الحركة لان الحركة دخلتها الجوارر والفتحة
الثانية التي لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوقف هناك فادخل شاه
شوهه فلما حذفت اليها بقيت شوه فتحو الواو لثا الثانية فاقبلت
الفان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت وزالت الفان تعود الى هـ
سكونها قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تنزل بحالها عند **س** بدليل
انه لم يفتح على تحريك عين يد عنه في قوله جزري الدميان بالجزريتين
لانه قد جاسم فيهما كذا العين اتفاقا كقوله بديان بيضا وان
عند حكمه قد ينفك ان تضام وتظهر انتهى ملخصا ولم يبين وجهه
الها ولعلم اعتبار الجرد والتحقيق وبه يعرف ما في كلام الشروان
مشكل من وجهين الاول ان جواررة الها ليس ما اسباب تحريك الواو
الثاني ان اليا موجودة في شوهه باعترافه فكيف يقول انها عوض
عن الها المقضي لعدم وجودها مع الها الا ان يقال ان معناه انه
مقصود بها عوض ولله در اللغاني حيث قال عنه قول الصاملي
شوهه اي فحذفت الها للتخفيف وفتحت الواو لاجل الثانية
بعد ما قلبت الف **قوله** وعلى القولين قلبت
الي اخره فيه تامل وعبارة بعضهم واعلاها يعني ذوه
على مذهب الخليل ان يقال ان الضمة على الواو مستقلة
اجتماعا مع الواو من فتح في ثم الواو التي هي اللام لا تتفا
ساكنين ثم تضم الدال لتساكن الواو على مذهب **س** يقال
تحركت الياء وفتحت ما قبلها قلبت الفان لتساكن ساكنات فتحذف

الالف لاجلهم لما تعلقت الكلمة على حرفين المبهت المبني وتنوالت
لا يدخل فتحت التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسكن من القلب
فتضم الالف لمناسبتها **قوله** غير منقلبة عن واو قال الدونوري
فيه نظر ظاهر وقوله وانما صحت يحتاج الى تأمل انتهى وقوله فيه نظر ظاهر
مشاوه التصحيف لان الذي في النسخ الصحيحة عين منقلبة عن واو
يعني ان الالف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو ومعنى قوله نانيا وانما
صحت اي لم تغلب الف كما قبلت في فان ومعنى قوله حال التكميل حال ما حدث
في الكلام منها فلا اشكال **قوله** وتقدم ان ما وجب اليه قال الدونوري فيه نظر
بالنسبة الي بنات فان لم نرد لامها في الجمع بخلاف اخوات ويرى هذه النظرة
بان بعضهم صرح بان لام بنت اعيت في بنات لانها حذفت لانتفا
السائلين بعد قلبها الفاء عبارة ذلك البعض وان كان فيها طول
ان قبل بنات واخوات فيهما بنا الواحد لانها بنت بكسر الباء وسكون
النون واخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع وجوابه ان هذا ليس
بتغيير للمفرد بل رجوع الى الاصل وكان الاصل ان يقولوا هو
بنوات لكن لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها الفاء فانفتحت
الف في الجمع فحذفوها لانها الساكنين ولم يجعلوا ذلك في اخوات
لان بنات اكثر استعمالا فغفرت له ذلك انتهى واقول قد بين اللغوي
ان الموضع اشار الى رد الواو في بنات لانهم لما قالوا بنات بفتح الباء
وتحريك النون مع الباء في المفرد مكسورة ونون ساكنة هو
دل على انهم ردوها في الجمع اي صيغة المذكور وذلك يستلزم عود اللام
المحذوفة فيقيد ردوها في الجمع لطريقتان حذفت منه بعد ذلك وقال
بعض الفضلاء انما اعيت اللام في اخوات لانها واو ومفرد اخوات
اخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فماسب رجوع لامرني

جمع ما اوله مفتوح بالفتحة ولا يخفى ان كنة النخاعة من زهر الادب الذي
لا يحتمل الفرك **قوله** يجذف في التاني معناه انما تحذف في النسب تالفت
وبنت ونردوها الى صيغة المذكور كما تفعل ذلك اذا اردنا جمعها فانما تحذف
تاها وتختلج تا الجمع ونردوها الى صيغة المذكور **قوله** فعلى الصحيح عند
لان قولهم في جمع وما يدل على انه فعل يسكون العين لانه كد لو ولا يظي
وطلبوا اما قوله يقطر الدما وقوله الدميان فشاذا لا اعتداده وقال
ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الى تحريك العين من دم لانه مصدر وميت
وما مثل هويته هو اقال ابن السراج وليس بشي لان دما جوهر والمصدر
حدث فلهذا غير ذلك فقوله دمي دما انما هو فعل ومصدر اشتق من الدم
كما اشتق ترب من التراب فاما قوله فاذا هي بنظام ودما فعل هذا حذف
مضاف اسم ردي وما وكذا قوله يقطر الدما وليس في قوله جرني الديان
بالجر اليقين دلالة على تحريك العين من دم لانها لما جري عليها الاعراب
في قولهم دم ودما ثم ردت اللام في التثنية بقي الحرك في العين على ما كانت عليه
كما قال يديان بيضا وانما جمعوا على سكون العين من يد انتهى ملخصا وبه
يعلم وجه تسمية كلام المبرد **قوله** في الرد الى السكون الاصل وعده
يتامل ذلك فان اسم لم يمرض لعينه تحرك حتى يقال تبقي الحرك الطارضة
بخلاف شاة **قوله** اي الفاء والعين قال الدونوري هما تفسيران للضمير
النصوب في قوله ردتها وصرحوا في نحو ذلك بان ما بعد اي عطف بيان
على ما قبله وهذا لا يصح ذلك لان عطف البيان لا يكون متبوعا بغير انليتا مل
انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لانهم قالوا ان ما بعد اي عطف بيان
او بدل او حذفت كونه بياناً فهو بدل ثم ان هذا اشكالاً لا اقوي بما قاله وهو
ان الصواب في الضمير الرجوع للمطوف به والتثنية وجوب المطابقة وهذا
تثنية وكان الواجب ان يقول ردتها على تسليم انه مفرد بعد ما قال

للابهام وكان الواجب رده وتطير ما هنا في قوله تعالى واذا راوا تجارة
 اولهوا انفضوا اليها وقد استشكل ما في الآية واجيب بان الضمير في اليها
 عائد الى الروية المضمومة من راوا والمحلطة على الامر من كما بيناه في جواب
 المالك في وغيره **قوله** واصلها وتسيم الخ قد يقال ليقال واصلها وتسيم بلاتام
 لكان احسن كما سبق في عدة فينظر ما الفرق بينهما **قوله** من الوجوب
 لو ابدله بقوله مما كانت لامه معتلة **قوله** لا تقرر ان الهمزة الخ كان توجب
 هذا الكلام ان التضعيف بقوله الاصل حتى يقال ان الهمزة بدل من اصل
فصل قوله كما يميل قال النوري صرح البيضاوي بما يدل على ان
 له واحدا من لفظ فانه قال عقب اباييل اي جماعات اباله وهي الحزبة الكبيرة
 شبهت بها الجماعة من الطير في تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وما طيط
 انتهى واقول ما صرح به البيضاوي سبق اليه الزحبي في فقال اباييل
 خرايق الواحد اباله وفي امثالهم ضفت على اباله وهي الحزبة الكبيرة
 شبهت الحزبة من الطير في تضامها بالابال **قوله** خرايق اباله وما طيط
 لا واحد لها انتهى هذا وقد سقط من خط النوري بين جماعات
 و اباله لفظ جمع وعبارة البيضاوي جماعات جمع اباله **قوله** المذكور
 من اسم الجنس الخ اشار الى توجيه اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه ومنه لا يخفى
 الى تاويل وان ما اوله في غير واضح في باب الاضافة **قوله** كالعلم فيه نظرا الى اصول
 علم على العلم المخصوص وقوله قبله لا يختص به بطائفة بل يعمى فيقتضي الانفا
 علم يتكون ككلام وانما فليتأمل **قوله** الى فرائض فيه نظرا فقد ذكر بعض الاماثل
 ان الفرائض من قبل العلم فهو مثل انما وكلام الساتين فليتأمل **قوله**
 في نحو ثمرات وثمار كل من ثمراته وثمار جمع ثرة بالتاء ثمة فوق واليم الساكنة ولكنها
 في الاول فند التبع في علامة الجمع فقط وتبعي الميم مفتوحة **فصل قوله**
 فيسقط قال المصنف بالنصب لانه جواب النفي **قوله** ان النفي منصب على

البالغة

البالغة اي كما هو الغالب والا فقد نصب الى اصل الفعل لقول
 على لا حب لا يهتدي لمااره **باب الوقف قوله** الاختباري بالوحدة
 هو ما اشار اليه الشاطبي في سورة النمل في الكلام على الكسائي الا بالجمود
 بالتخفيف وقف مبتلي الاويا ويسجد واوصناه انه اذا قيل لك وقف على كل
 كلمة من كلمات هذه القراءة فقف على الا لا نه كلمة استفتح ثم على يا ايها
 حروف نه اثم على اسجد والانه فعل امر وفاعل وخص ذلك بالاختيار لانها
 كلمات لا يوقف عليها في الاختيار لا يقال كان ينبغي ان يقول ولا اضطراري
 لاننا نقول هذا خاص بالقرا لان الكلام اما ان يتم او لا فان لم كان اختياريا
 والا كان اضطراريا لانه لعدم تمامه لا يوقف عليه الا لضرورة انقطاع
 النفس وقوله ولا الا لئلا يري هو الوقف بزيادة مدة الانكسار بابقه الحركة
 ما قبلها ان يكن متولوا وان كان متولوا كسر التنوين وتعين التامخ ازيد
 بضم الله ال وكسر النون البدلة من التنوين وقوله ولا التذكيري هو عبارة
 عن الوقف بمدة تلحق اخر الكلمة التي ينبغي ما بعده مجانسة للحركة
 الحرف الاخيرة من الكلمة نحو قالا ويقولوا ومن العامي وقوله ولا التزمي هو
 هو الوقف بالتنوين نحو والفتابا كما مر في بحث التنوين **قوله** حذف التنوين
 مطلقا والوقف بالسكون مطلقا لو حذف مطلقا من الاول كان اخصر
 واظهر لان ابانها ولا يوهم ان كلاله وان اندفع الوهم بقوله بعد هما وهو
 لغة ربيعة **قوله** واذا وقف على المنقوص لم يذكركم الوقف على ما اخره
 بالمشكلم فابانها اكثر من حذفها سوا حركتها وصلا او مكنت فيقال جيا
 غلامي ورايت غلامي وضربني ويجوز جاعلام ورايت غلام وضربني وفي
 الفصل والمفتاح ما يدل على ان من يحرش بالمشكلم وصلا لا يجد فيها وقفا
 لان المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها
 فلا حاجة الى حذفها والحق جواز حذفها فقد جاني التثريب في

الثاني الله مفتوحا وصلحا وفافا في قراءة الى عمرو والون وحفص
قوله فيجب البيان اليافهما خلاص في المصوب في الفصل **قوله** فلا تجلج
 الى ذلك ينظر ما عني ذلك وما اشار اليه **قوله** فتقول منه ومنها انظر رسم
 الصلة في هذه الواضع مع ما ياتي قريبا ان صلة الضمير المرفوع والمجرور
 لا صورة لهما في الخط **فصل قوله** الذي ليس ها الثاني تبع في هذا
 التعبير الناطق ولو غير بقوله الذي ليس ها الثاني كان اجود لان اليا انشا
 ثبت وتفاوت لو كان النظر الى الوقف لقلب الف الص في التنوين لقلب
 التنوين فيه وقد نطقن لذلك بعد فقال وتبين ذلك في الوقف على الثانية
قوله خط بين يدي الحروف قال ابو حيان انما كان خطأ لان الروم اكثر من
 الاشياء والخط اكثر من النقط وكان بين يدي الحروف ليل ليس بالفتحة
قوله وهي ان يكون الحرف الوقوف عليه متحركا هذه اهو الشرط الذي زاده علي
 المصنف حيث قال بل يستقر لكن قد يقال كون الوقوف عليه متحركا موضوع
 المسئلة كما هو ظاهر قول المصنف فصل في الوقف على المتحرك فلا يصح جعله
 شرطا للمسئلة **قوله** في اسم او فعل ينظر هل التقييد بهما لاخراج الحرف نحو
 نعم فلا يوقف عليه بما ذكر او لا فليسا مل الظاهر والله اعلم ان التقييد لاخراج
 وذلك لان الحروف لا يتصرف فيها وفي هذه الامور نوع تصرف وربما يفهم
 خروجها من قول الناطق حروف وتبين من الصرف بري تامل **قوله**
 لقد خشت الخ تمام البيت مثل الحريق وافق القصب قال العيني
 والشاهد في جد با حيث شدة الباء والقياس جد باد هو تقييد الخصب
 واما قول القصب فالقياس فيه القصب لكنه اضطر محرك في الوصل
 كما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله في الوقف تشبيها للوصل
 بالوقف في حكم التضعيف انتهى وتيا مل قوله ما كان ساكنا الى اخره
 لم يظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل وصل الباء بالالف بعدها وكذا

في قوله للوصل **قوله** وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا اي حال النقل اليه
 والا فقد يكون متحركا ثم تسلب حركته **قوله** وان يكون المنقول صحيحا هذا
 هو الشرط السادس الذي زاده اخره هنا وقد مازاده سابقا تقيينا
 ولنا اخر ما هنا خصص قول المصنف والشرطان الاخيران بقوله في كلامه **فصل**
قوله لانه قد انتقل الخ يوحده منه انه قبل التحقير يوقف عليه بالها لاجل
 النقل الى الاسمية وظاهر كلامه انه لا يوقف عليه بها وينظر ما الحكم اذا سمي
 بتمت وربت ولعلته ولا فليسا مل وقد يقال انه قبل التحقير على صفة
 لا يوقف عليه بالها لان جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوتي فتبقى
 على سكون الفاء فليسا مل **قوله** كأنها الخ مع قوله للالحاق كالمثنيين
 فان الاول له العلي انها للتانيث والتاني على انها الفيرة **قوله** وقيل
 هي سات الخ وجهه انه قلبت اليا التي بعد اليا الثانية الفال تحركها انتقا
 ما قبلها ولكن قد يرد هذا القول بان اليا الاخيرة كان ينبغي ان يكتب
 ها لاتا فليسا مل **قوله** وتقولهم ممن البناء الخ يوم انه ليس مجديك
 وكلام الشارح اخذ في اليا مام وفي تميز الطيب من الخبيث حديث
 ومن البناء من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والوسطا وغيرهما
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما غزى بآبنته رقيب
 قال الحمد لله وذكره وهو غريب الا ان يقال راعي المص والم خصوص الوقف
 بالها **فصل قوله** المسنون المراد بالمسنون المصوب **قوله** وهي لغة
 الى اخره قال الله نوسر في الظاهر كما يوحده مما ياتي ان اخر الفعل حينئذ ساكنا اذا
 يوقف على متحرك انتهى وانظر ما المانع من الوقف بالروم **قوله** فلا يلزم الا بندا
 بالسكن الخ ينظر ما معني قوله لانه يلزم الا بندا بالسكن لو لم يرد هذا السكت
 فليسا مل وقد يقال معني كلامه انه يلزم الا بندا بالسكن لو سكت الحرف
 والوقف على متحرك ان لم يسكن **قوله** واما قول حسان علي ما قام الخ

ح

هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدة بهجوه
بني عايد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم اولها **هـ**
هـ ان تصالح فانك عابدي **هـ** وصلح العبادي الى فساد **هـ**
والذي رايت في ديوانه فيهم يقول وقال الله نوثرني تون ما استهامة
في قول حسان علي ما قام الخ محل نظر فليتنا من انتهى هذا وانما لم يصحح الكم
هنا بان حسان هو الصحابي لان حسان حيث اطلق انصرف اليه الا يعرف
شاعر عربي غيره يسمى حسانا ولانه لما كان في مقام الهجو كان من الادب عدم
التصريح بكونه الصحابي وانما احتاج الشئ فيما ياتي بقوله الصحابي لقول المص
الشاعر فانف الشئ من الاتقار على وصفه بالشعر الذي يستوي فيه الفاضل
والمنقول وترك الوصف بالعجبة التي بها بلوغ المامول **قوله** وما الاحسان الشاعر
قال بعضهم زعم حسان بن ثابت ان القول لقيمة في بعض السكك فالفتة علي
ظهره وجلست علي صدره وقالت لين لم تقل شعرا علي قافية واحدة هو
لا تملكه فقال **هـ** اذا ما ترعرع فينا الفلام فان يقال له من هو **هـ**
فقال شئ فقال **هـ** اذا لم يسه قبل شد الازار قد لك فينا الذي لا هو **هـ**
فقال شئ فقال **هـ** ولي صاحب من بني الشيبان فطورا متوق وطورا هو **هـ**
قوله كيا المتكلم قال اللغوي ان قلت في التمثيل بها نظر اذ كثير ما يكون ساكنة قلت
هي مبنية علي الحركة وانما باعتبار الاصل وان يكون لها عارض لتعدي التخفيف
او قال الباقون انهم مبنية علي السكون وبارة علي الفتحة **قوله**
لا اظلل اصل اظلل اظلل فيم تحذف في وصل الفعل اليه بنفسه
وهو بضم اوله وفتح ثانيه وتشد يد ثالثه وضم رابعه وها ساكنة
اخره وقوله ارض مجهول من مضت قد مر اذا اخرجت من شدة
الرمضا واصل من تحت من تحتي بالاضافة اليه بالتكلم واضعي مجهول
من ضحيت بالكسر الشمس ضحا اذا برزت قالت الفارسي الهيا

فيه

منه مشكلة لانها لو كانت ضمير الواجب الجرح لان الظرف لا يبنى في الاضمة
ولو كانت للسكت لا تجوز لانها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الاعراب
واجيب بانها بدل من الواو والاصل علو فافهم **قوله** المنشور
قيد به لان مطلق الكلام لا يقابل بالشعر لانه كلام **قوله** بايقا
ثلاثة الاظهر بايد ال ثا ثلاثة ها ونقل حركة ههزة اربعة
ايها لان في كلامه تسمى في موضعين الاول قوله بايقا ثا ثلاثة
ولم تبقى علي حالها بل قلبت ها الثاني قوله ونقل ههزة اربعة
والمنقول انما هو حركتها **قوله** القضا الثابت في الترانسج
بالصاد المهملة وفي بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث
المعني **باب الامال** **قوله** من صوب ينظر هل صوبه بالها
التحنية او السا الفوقية **قوله** وعندي ان هذا الجواب الي اخره
قال الله نوثرني قال مولانا شيخ الاسلام شيا ذه الحلبي
اطال الله بقاءه قوله الشارح وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال
الي اخره مخبوء لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا لامالة
فيما ذكر من تلاو سخوة غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مد فوج
بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكر لكونه محتاجا اليه بمخصوصه
واما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القراء النحويين وليس في كلامه
ما يتقون ان يكون غير التناسب سببا اخر وفي جواب المرادي ما يشير اليه
وقوله فلم يتلاقا علي اصطلاح واحد متنوع لان كلاما من الفريقين
قابل بالتناسب كما تقدم انتهى بحروفه ويمكن ان يوجد انتصار ابن مالك
علي ما ذكر لكونه قسما باقوي السببين لكونه
متفقا عليهم وان كان غيره باعتبار امر في ذات الكلمة
وهو كونه الالف تنقلبا في بعض التراكيب فليتأمل

ثم رأيت في المرادي ان التناسب اضعف الاسباب انتهى ولا يخفى ما في قول
 الحلبي وليس ما في كلامه ما ينبغي ان يكون غير التناسب الى ان قول بلا داع
 سواء صريح في انه لا سبب غير التناسب وكون كلا الفريقين قابلا للتناسب
 لا يصح ملقاؤه الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد قد بر **قوله** لما رجعها
 اليها لم يخف العبارة لما رجعها الواو الزائدة لان انقلبها يا انما هو لا يلاب
 الثانية فلا يقال قلت يا لما رجعها اليها **قوله** نبا التحويل ينظر هل يقال تطير
 ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذف العين قلت العا **قوله** جاءت يداه
 تخلفها اليها في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخلفها اليها في جنس التصاريح
 لعل الكلمتان اليائنة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة
قوله وهو الثاني فيه نظرا لو كانت اليها اولى نحو جملات كان الحكم كذلك وان
 كانت الكسرة من كلمة اخري وهي اليائنة **قوله** واولهما غير مضموم ينظر
 ما وجه منع الامالة اذ كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما اشغقت الامالة
 حينئذ لان فيها الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه وتصير الاصوات غير متناسبة
 لما بين من النسخ بعد النقص فليتل **قوله** الساكن بالتحريك ينظر ما حكم
 ما لو كان الاول متحركا والثاني ساكنا بعده اليها هل يمال او لا وما مثاله
قوله اذ وقعت في كلمة اشار الى ان قوله في كلمة معطوف على ما بعده لا على في
 كلمتها حينئذ فيكون قوله اذ في كلمة قارنتها اعم من كون الالف التامة
 للتناسب بعد الكلمة التي في الالف المائلة لغيره وقبلها ويظهر التمثيل
 بالامالة الضميمة وقد افصح عن هذه اللقائي فقال اذ في كلمة معطوف على
 في كلمتها اي وقعت الالف بعد الالف في كلمة قارنتها اي قارنت الكلمة التي
 فيها الالف المائلة للتناسب حينئذ فتكون الالف المائلة للتناسب مسبوقة
 بالالف المائلة لسبب كاتبة لتعليم البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من
 ذلك بان يقدرا وفي كلمة معطوف على بعد والضمير في قارنتها عايد على الالف

ذات السبب اي وقعت الالف المائلة للتناسب في كلمة قارنتها الالف ذات السبب
 وفيه قبح لا يخفى انتهى وكان وجه القبح اختلاف الضمير ورجعه لان الالف
 التي عايدتها الضمير هي المائلة للتناسب لذات السبب وليس الاستحدا ام
 بقبول في كل مقام **قوله** او المقدريين اورد عليه ان شرط الامالة التي
 يكتمها المانع ان لا يكون سببها مقدر لا من كسرة او يا ويوجب بان ذلك في
 السبب الموجود في نفس الالف لا في الموجود بعد عايدتها في كلامهم الشريف
 حاد قد بر **قوله** من صاعد الى المراد من صاعد رها بظ لفظها
قوله وبعضهم الى اخرة ظاهرا طلاقة انه لا فرق على هذه القول بين المتقدم
 والمتاخرة وينظر هل هناك قول بان حروف الاستعلاء لا تكون مائلا او لا
قوله وبعضهم يجعل الى اخرة وينظر هل الرال المتقدمة المفصلة بحرف
 تكون مانعة من الامالة على هذا القول ايضا لما لو تاخرت مفصلة او يفرق
 بينهما وذلك نحو حال **قوله** لان الفصل بحرف واحد كالفصل ينظر
 ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدما معضولا بحرف بخلاف الرال
 فانه لا بد من اتصالها متقدما او متاخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله
 لان الفصل الى اخرة انه لا يضر الفصل بالحرف الواحد في كونه مانعا منها
 سواء كان را او غيرها فليتل **قوله** وقد يقال ان بعضهم
 ذهب الى ان الرال لا تمنع الامالة مطلقا بخلاف حروف الاستعلاء
 فلا يقتد بالرال المتصلة لذلك وان كان بعضهم قال
 انها اقوى لما فيها من التكرير **قوله** من المتصل قال الدو شري
 فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول من الالف فيما ذكره
 باللام وهو محسوس فهو كالذي بعده ثم رأت بعضهم قال في قوله
 من المتصل نظر لان كلا من الامثلة متفصل لان حرف الاستعلاء
 اذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل يفتح لاجل الالف فتأمل

انتهى واقول قد اشار اللقاني لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسورا
اعتنا من الاستعلاء المتصل بحرف دون المتصل اذا اتصلت المكسورة
قبل المتصل متعذرا لان متلو الالف لا يكون الامتو حاقول او متفصلا
الخط نظر ما الفرق بينهما وبين الراي ذلك حيث اختلفا حكما وقد يقال ان في
كلام الشما اشارة الى الفرق قول ولولا ما في شرح الكافية الخ قال الدنو شري
قد يقال عليه تصريحه في شرح الكافية بانه يقال اني قاسم بترك الامالة لا يكون
ما نفا من حمل كلامه في النظم على الصورتين المذكورتين وان كان الظاهر
انه مانع من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطأ الانسان في بعض كتبه
لا يوجب الحكم عليه بالخطا في البعض الاخر الذي يمكن تصحيحه وما
نحن فيه كذا تلك تشبيل الخطا ما امكن وخطاؤه في البعض خير من
خطاؤه في الكل فليست امل على ان المشاحة في المثال ليست من ادب المحللين
وقد يقال انتصار الابن مالك اني قاسم انما يقرأ همزة ممدودة واما
مكسورة وباسا كنه ولا يقرأ همزة مفتوحة والى بعد هما حتى يكون
اليا المعتد به فيه انتهى واقول قال الشهاب القاسمي معتبرا على المصنف
في اعتراضه الثاني بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يفي
ان كلام الخويين بخلاف ما قال وعلي قول ولولا ما في شرح الكافية الخ
بان ما في شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم على ما ذكر
لجواز ان يكون ما في النظم مخالفا لما في شرح الكافية انتهى وقد اشار
الى ان ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك ان الفير
التقري ولكن ذلك لا يقتضي ان نصوص الخويين كذلك قول
التقري بسكون الفاذ زاي نسبة الى نفرة قبيلة من البربر كما في
اللب زيادة على اصل قول جون الرباب فنبط في التسمية الصحيحة بنصب
جون على الحال وكان وجه عدم جرحه تعريفه بالاضافة لما فيه ال

فلا يكون نفيا للمكسرة وفيه لا يتصل النعت على تقدير الجرح لجواز كون
بد لأم انه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو مكوب
والنعت وهو من مزبه فليحذر فصل قول فلو سميت النعت يقال
ان الا اذا سمى به فيه سبب اخر وهو الكسرة التي في اوله والى اذا سمى به فيه
سبب للمالة وقد مر ان الكسرة قبل الالف سبب للمالة ولم يفصلوا
هناك بين الالف المتقلبة عن واو وغيرها نحو سواح وسماء ل
نفع امالة الى ما بعد التسمية فيه نظرا وجواب عن ذلك بان شرط تاليل
الكسرة للمالة ان لا يكون الالف متقلبة عن واو وصرح المرادي بقوله
في شرح الكافية قلت الكسرة لا تولد في المتقلبة عن واو واما مل قول والذي
سهل اما انها لا ظاهرة ان ذلك جار في الجميع والذي في المرادي وغيره
ان ذلك انما هو في بلدي وفي لا في يالها التي نابت عن الجردون اني ومقي
قول ولولا قلت الفتحة بعد الراء المكسورة امتنعت الامالة فلا تال فتحة
الميم رسم وينظر الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتأخرة قول
ويستلزم ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف الخ ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء
التاخر عن الراء المكسورة وعدم منعها اذا كان متقدما عليها وقد يقال
وجهه ان حرف الاستعلاء اذا كان متاخر السلك في النعت لما في الامالة
حينئذ من التصحيف بعد الاخذار وهو الله من عكسه كما مر في كلام الشما
فليست مل قول مردود مردود بان المصاعني ابن مالك نص على امالة
الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من
الكسرة ما السبي نفيم وايضا هو لم يلزم في الفتحة ان ينصب على جميع
مسائل النحو وقول الشما ولعل الخ يوهى انه من عند مع انه مسطور
في شرح المرادي والعجب منه حيث نسب المرادي قبله ما نسب ولم ينسب اليه
هذا ولكن هذا ابر وجهه اسم هذا باب التصريف قول

وهو تفسير الخ قال الثاني يدخل في هذا الحد الاعراب علي انه معنوي انتهى
وفيه نظر يعلم من كلام السمع ان هذا التعريف للمصرف الذي هو فعل
المصرف واما حده بالمعنى العلمي فهو علم باصول يعرف بها احوال البنية
الكلام صحة واعلالا واليه اشار المصنف بقوله ونسب تلك الاحكام علم التصريف
فقد جمع بين تعريف التصريف العلمي والعلمي **قوله** خرج الخوفان
لا يتعلق الى اخره قال الذي هو من المفهوم من سياق الكلام هو
وسياقه ان الخوف تغير ليس في بنية الكلمة وليس متعلقا بها واما
هو متعلق بعوارض من فاعلية ومفعولية وغيرها فلا يسمى تعريفا
لعدم تعلقه بالبنية وانت خبير بان الخوا اما اسم للتواعد المخصوصة
اولا وراكها او للملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر
فخرج خارج بقوله تغير لعدم صدقه علي ذلك وقوله ان الخوف متعلق هو
بالموارض المذكورة ظاهرا وبه تعرف تلك الموارض ويدخل في قوله
وغیرها الاعراب والبنا وما اشبه ذلك ككون المرفوعات سبقت
والمصوبات ستة عشر والاضافة علي معنى اللام اوفي اومن وتوقع الخبر
مفردا ورجلة الى غير ذلك فليست انتهى ويرد علي قوله وانت خبير بالخر
ان الصرف ولكن علم ذلك فالظاهر الاعتراض بان المرفع الصرف بالمعنى
العلمي وهو نفس التغيير والخرافا هو التغيير لا التغيير اذ لم يجعلوا الظرفين
قوله التضمين والتخريف فوق بعضهما بان التضمين ما كان
النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتخريف ما كان الشك هو الفارق
قوله من حيث التعلق بالمركبات بخلاف ما معني تعلق ما ذكر
بالمركبات ان التغيير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير
اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذا في تفسير نحو رجال فان
متعلق بنفس الكلمة علي ان الخوف قد يتعلق بالمفرد كالاحكام قبل

التركيب

التركيب فانهما بنيت فليست **قوله** ولهم من التغييرين احكام
قال الثاني في هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير
الثاني لا حكم له وللاول لان الاعلال افعال فهو تغيير ايضا والحق ان
التغيير الثاني هو حكم التغيير الاول لانك اذا اردت بنا قال من القول بقوله
قوله وهذا هو التغيير الاول لم يشأ حكم له البني وهو اعلاله بقلب
عينه الفاء وهذا هو التغيير الثاني فان قيل قد يوجد الثاني بدون الاول
كما في المصدر وجنبه فلا يكون حكما له والاتلازما قيل ذلك ممنوع لان الاعلال
المصدر تابع لاعلال الفعل علي ما ذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق علي
الصحة والاعلال انهما تغييران في بنية الكلمة لفرض لفظي فاما ان يكون الحد
غير جامع او يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما باطل ثم ان مقتضى كلام
التعريفين التصريف وبي علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف
بالحكام وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان المراد من الصحة والاعلال اللذين
هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب او المنع او الجواز يعني ان التصريف نفس
التغيير ثم ان وجوب التغيير في محل واستناعه في محل اخر وجوازه
في محل ثالث هو علم التصريف فلول التصريف هو التغيير في بنية الكلمة
الواقع فيها بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به ايقاعا وسلبا
وبهذا يتضح ما ذكره من الحد والاحكام وبه يتضح ايضا جعل الصحة من
احكام التغيير وتوضيحه ان قول مثل كونها يجب قلب عينها الفاعل سببه
هو من علم التصريف التغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من
نفس التصريف ووجوب الصحة في لواء الحصول سببه من عدم اعلال فعله
وهو لانه هو علم التصريف وتوقع الصحة الذي هو عدم التغيير ليس
تصريف اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يجب عن التصريف الذي
هو تغيير سلبا وايجابا انتهى باختصار فليست تخلل في النسخة **قوله**

وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ قال النوراني صريحاً ان معنى علم التصريف
غير مستوي التصريف فان التصريف كما مر تغيير في بنى الكلمة الخ والتغيير غير
المعرفة كما هو ظاهر فليتامل انتهى واقول قد عرفت ان العلم اراد الاشارة
معنى التصريف العلي والعلي ومسمى كل منها غير الاخر ويقال
لكنها التصريف وعلم التصريف والاضافة على الاخير من اضافة العلم
الى الخاص لم ان علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والمعرفة
والقواعد والمصنفات على الاطلاق الاخير فتدبر العلم لفظ معرفة
مع كون فيه تغيير للفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى **قوله** وموضع
الاسماء الخ هو اخص من موضوع النحو فلهذا ادرج فيه وما افردته نظراً الى
اختلافها بالعموم والخصوص لا تميزها بذلك وتمايز العلم بتمايز الموضوعات
قوله كابراهيم واسماعيل ينظر ما معنى عدم دخول التصريف في ذلك مع انهما
يشبان ويحتمل ان تقدم ان تغيير المفرد الى التثنية والجمع تصريف فليتامل
قوله موضوع وضع الاصوات ينظر ما معنى قوله موضوع وضع الاصوات
وينظر هل قوله لبعد معرفة الخ ينافي مع قوله مجهولة الاصل لا تقتضا
البعد انه يمكن معرفة اصل **قوله** ينقسم الاسماء الى المتصرف فلا يرد
ان المبني قد يكون على حرف او حرفين وقول السارح لا يحتاج الى
اعتبار الوضع الاصل وما حق الكلمة ان تكون عليه **قوله** وذكرها التبادر
انه مصدر رتبة او قول الم لا يلقى طره وفيه تغيير للام الم لان يلقى في كلامه
خبر عن قوله وامثلته فهو مبني واما التثنية فتوقى ويلزم على كلام السارح
ان يقر بايا التثنية تحت ويحتمل ان يقر اقوله وذكرها بصيغة الفعل الماضي
السند الى ضمير الزبيدي **قوله** نصيري في الصحاح التصريف بالفتح التي تلي
الشكلة وهي الواحيدة في اسفل الاضلاع والتصريف ايضاً التي انتهى واقصر في
الصحاح على الثاني فقال التصريف يصغر من صور ضرب من الافعال

قوله

قوله خبر في النسخة المصححة على النسخة منسوبة بالحالة الملهمة المفتوحة
ولم اتف عليه ولم يذكره في القاموس في مادة اخزال **قوله** اجمل في القاموس
ووعاهم الجفلي محررة والاجفلي اي يجاعلهم وعاءهم والاجفلي الجماعة من
الاسماء **قوله** عنقوان في القاموس عنقوان السبي وعنقوة مشدداً ولم
يرجعه **فصل قوله** طبع من طبع يطبع طبعاً فهو طبع وطبع **قوله** بكسر
فتحة قال النوراني فاية فعل بكسر ففتح كبير في الاسماء قليل في
الصفات ومنه ما روي كثير وقوم عدي ودين قيم ولحم زيم اي متفرق
ومكان سوي قيل ولم ير ذلك واقتصر **قوله** على الثاني وينظر هل
ريم بالزاي او بالراء انتهى واقول هو بالزاي **قوله** ويل كان بعده في النسخة
المصححة ريم وضرب عليه بالقلم ولا ادري وجهه والمغالب لصنيع
الباء ليكون مثلاً للصنع كسابقه ولا حتم وكونه منقولاً لا يقتضي
استثنا لان ويل كذلك بل عدم النقل في ريم اظهر كباقي في كلامه **قوله** لانهم
نحو الانتقال الخ احسن منه كما قال بعضهم انه يقال في تعليل ذلك النقل
الخروج من كسر لازم الى ضم لازم **قوله** وجهه الجار بردي قال النوراني ينظر
ما وجه الفرق بين كلام الجار بردي وكلام ابن جني وينبغي ان ينظر ما رده
ابن مالك انتهى واقول عدم الفرق بين كلام الجار بردي وابن جني من
الدهول والغفلة عن كون الجار بردي اعتبر علم العاري بعد تلفظ بالحسا
المكسورة وابن جني اعتبر سبل الى القراءة المشهورة واما ما رده ابن مالك
في قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة اليه لعل على عدم الضبط
ورواه التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد عليه ما يسمع منه لا مكان عروقه ذلك
له **قوله** اسم له وبيته قال بعضهم ببيته بابن عرس فيما حكاه هو
الاخفش وعن الليث ان الوعل لفة في الوعل وتقل عن الخليل كما قال
النوراني ان فعل بهم اول الخ ينظر ما وجه ترك تنوين فعل **قوله**

والرباعي بالجر عطف على الثلاثي اي وابنيه الثلاثي وانظر لم يذكر المحم
هنا العدد ولا جبر الرباعي باللام كما فعل فيما ياتي في قوله والخماسي الجسد
اربعة **قوله** كفضيل ومثل فضيل نظر اسم نوعا للثب **قوله** كالجندب اي
فانه اسم للجرا والاحض الطويل الوجلي وجنده ايضا ابن الغبير عن
ابن تميم **قوله** وزاد الاخفش الخ قال بعضهم واما نحو جندب فس
لم يثبت ورواه بالضم وروي النرا برقع وطلب فالجود فيها فم القاف
واللام نيكونان كبرئ واما جود فانه اعجمي واما جندب فالرواية الجدة
فيه ضم الدال على انه لو ثبت فتحها امكن ان يكون مخففا من جنادب
كما قالوا ان عليطا مخفف من علابط والظاهر ما ذهب اليه الاخفش
والكوفيين لان الضرائقة في روايته ملاذ جردها ويقويه اظهار
التضخيم في نحو سودد وعنه دلالة الحاق جندب ولولم يكون
له قليل سود وعند فلوكان هذا البناء معد والاسنع وجود ما هو
ملحق به **قوله** للاخضر الذي يعلو الماء اي الشيء الاخضر وغيره من الشافعية
بقوله الثب الاخضر وبما رآه القاموس الطلح خضرة تملو الماء انتهى
وصفها بانها تملو بقتضي انه اراد الجرم الاخضر وتوسط لانه لو لم
تلم بالماء ولا يقال انه يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطلح بان
القاموس وان الذي ينب في جوانب الماء يسمى خزر بالخاء الزاي ولم يذكر
ذلك في القاموس وانما فيه خزر كصر وكر الارب **قوله** للطويل اي ولا
يختص بالرجل كجبر شع **قوله** بضم التاء المشاة فوق تقدم له مثله في باب
جموع التكسير وتقدم انا قلنا ان الصواب بضم التاء الثلاثة **قوله** وتقدم له
بالدال المهملة واعجمها لغة كما في القاموس **قوله** الشيء القاف المحقر
ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة **قوله** قد عمل
قال بعضهم والقدر عمل لا يستعمل الا بعد النفي اسما لها او غيرها

فينظر

فينظر هل ذلك صحيح ام لا وزاد ابن السراج بنا لخاصا وهو هلح ه
لنقله والاظهر انه رباعي والنون زايده **فصل قوله** واضطر اي
بتخفيف اللام الاولى وتثقل الثانية ومن امثلة الكفهر الرجل تجهر
وفي الحديث اذا التبت الكافر فانه بوجه مكفهراي غير منبسط
قوله وهو اضطر اي بتضخيم اللام الاولى وتخفيف الثانية **قوله** نحو
اجر من يقال اجر من الرجل اتبض من الشيء وضم جوايمه اي ما انتشر
من لباسه **قوله** لا يكون الا مفتوحا من لازم ذلك انه لا يكون الا متحركا
بقوله لرفضهم الابتداء الساكن علة لمطلق حركته وتكون الفتحة اخف
علة لمخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغي ان يقول بعد قوله
واللام مفتوح دايما لان الماضي بني على حركته لمباشته المضرب ليكون
علة لحركة اللام المطلقة وقوله للتخفة لمخصوص كونها فتحة **قوله** واما
ما جاء في جواب عن سوال واراد على قوله ان الفلا تكون الا مفتوحة مع انها
مكسورة فيما ذكر وكان ينبغي ان يقول والاصل فيها فتح الفاكهة لبيان
قوله وتعت المرأة في الصحاح وقد تعت المرأة بالكسر ويقال ايضا
تعت المرأة غلاما على ما لم يسم فاعلم وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس
الرملي يقال في فعله تعت المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء هما والضم
افصح انتهى **قوله** بالنقص هو تخلف الحكم عن الدليل **قوله** ليل لا يلبس
الجم هذا اجمال لا التباس **قوله** وياتي في دهرج بالضم الخلاف السابق اي لان
الدليل على ان المبني للمفعول من حيث هو اصل فلا يقال من قال يا صالة
المبني للمفعول هناك استدلال بافعال ثلاثية لازمة للبناء للمفعول فقد
يقال لا ياتي ما قاله هنا **فصل** في كيفية الوزن قد مره على ما بعده
عكس النظم لان من فوايد الوزن معرفة الزايد من الاصل ووجهه
ما في النظم ان الفرق بين الزايد والاصل يتوصل الى طريق وزن الكلمة

قوله على الترتيب المستفاد من القاموس العاطفة في قوله فالعين فاللام
قوله وهو مبني الاظهر وهما مبنيان لان البناء هو على الذهبين
الاخيرين كما لا يخفى وقوله فهل جعفر في عايد للكل بدليل قوله اولاد **قوله**
قاله التفتازاني في بطا واخوانه اي قال ان حذف الواو منها لوقوعها
بين ما مفتوحة وتمرة في الاصل والراء باخوان بطا يدع ويذ **فصل**
قوله فتمريف الاصل غير جامع الخ فيه قلب كما لا يخفى لان تعريف
الاصول غير مانع لانه يدخل فيه ما ليس منه وتعريف الزايد غير
جامع لانه يخرج منه بعض افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع
وعنه مانع كما يظهر بالتأمل لان ما ورد على طر واحد هاء ورد على عكس
الاخر وبالعكس **قوله** وموروث للنفز في النسخة هـ
المصحفة ضبط موروث بالتاء الثلاثة وضبط النفز بالتاء الثلاثة
وقضية صنيع القاموس ان موروث بالتاء الثلاثة دفن بالهاء هيته فهو ادف
لموروثين ولم تذكر نفز بالتاء الثلاثة وانما ذكر نفز بالثلاثة وقال انه
السبب في موخر السرج وانما بالتحريك وقد يمكن **قوله** حيث قالوا صيحه
اي بيا التصغير بن الميم لم جاء به الميم الثانية وفي بعض النسخ صيحه
بجاء بن بيا التصغير وهو تحريفه ناشئ من التقليل في موضوع الكلام
قوله قلنا وها السكت كذلك انما قيد بالسكت مع ان الهاء تزداد في غيره
لان الظاهر في غرضه من انتفاذ زيادة السين التي لا تزداد الا فيه لظهوره
الجامع بين السين والهاء حينئذ وانظر هلا قال انه ينبغي ان يزدادوا
السين فيمن قال ما ذكره ولما ذكر في الشافعية ما تزداد فيه السين قال دعه
سين الكسرة غلط لا يترامه شين الكسرة **قوله** فانها بدل
من اصل هو الواو لانه الاصل ضوضو والضوضا الصياح **قوله** كضوضو
هو ذكر المعناه وهو دويته اكبر من الوزغة **قوله** كجر وحل فسر الشارح

في قول الموضع والخماسي المجرد اربعة ابنيه بعد قوله قرطعب بسطر
واحد فقال وصيفة نحو جرد حل للجمل الضخم وفي القاموس الجرد حل
بكسر الجيم البعير الضخم وفي شرح الجمل لابن جني انه الجمل الفليط
قوله فالامثلة في الاول الاظهر ان يقول فالالف **قوله** تعدس هو الشد يد
من الابل وغيرها **قوله** عبيتران ضبط في النسخة المصحفة بالتاء المشاة هـ
والصواب انه بالثلاثة **قوله** وتزاد الثاني الثاني الخ قال الدنوس ري
اي انهم من اقتصاره علي ما ذكره من اقتصار الشاة تا ترجمان اصلية
وهو احد القولين قال في القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران
وربهمان المفسر للسان وقد ترجمه دعه والغفل علي اصله التاني فوري
نمللان وهو معرب وقيل عزبي وزعم بعضهم انه يجوز ان يكون ما خوذ
من الرجم بالحجارة لان المفسر يرمي بالخطاب كما يرمي بالحجارة فحينئذ
يكون تارة زائدة وتكون وزنة تفعلاان وصح هذا البعض بان ضم تايده
اتباع الضم جميعه وجوز بعضهم ان يكون ما خوذ اسم ترجم الظن وهو القول
بالظن يقال حديث موحى اي مقول بالظن واقول المعنى لا يشهد له
والغالب له ذلك التروكي واليه في قلنا مل **قوله** وقامت فيه نظير لان التا
ني قامت في نيته الاتصال ولم تنزل منزلة الجرد بخلاف الثاني قايم ولان
جعل الاعراب عليها **قوله** وتزاد السين في الاستحصال ذكر ابن مالك
في ايجاز التصريف انه لم تزد السين وحدها يعني مجردة عن التا
التي اسطاع ويستطيع قال المصم ولما دع ان يدعي زيادة هاء في ضعيف
وهو الضعيف من القتا ويستدل بقول العرب متبعت المرأة اذا
اشبهت الضعفاء فاستعملوا السين في الاشتقاق واظهر من
ذلك زيادتها في قد موسى بمعنى قد يم انتهى **قوله** باساك انك
في قوله حيث لم يكن فيه هاء دل على انها زائدة مصدره اذا المهمات

تجني الوجوه. واهياتكم من قوله تعالى والله اخرجكم من بطون ايهاتكم
تدقري عن حمزة بكسر اوله وكسر الميم الشدة وقرا الكسائي بكسر
الالف وفتح الميم وقرا الباقون بضم الالف وفتح الميم **قوله** وابنه في شرحه
القول انه نوسري قال سمعته الحلبي نسبة اهل السنين اليه وله
انظم سبق فلم لان كلامه في موضعين كما لصرح في زيادة السين **قوله**
وضيح الموحدة مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروة في سنبلة فان
بضم الباء اللهم الا ان يكون فتح الباء لفتح اقتصر عليها الكارج **قوله**
واسطاع وقع في نسخة اللقاني استطاع بالتابع السين فقال
ان قلت قدم ان السين تزداد في الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت
المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه للطلب كالاستخراج
واستخرج وهذا ليس كذلك انتهى ووجه السؤال ان الكلام مفروض
فيما خلا من القيد المتقدم والاستفعال لم يخل منها فتأمل
قوله هذا مذهب **س** وجهه البصريين اعترضه البريدان الموض
من الشبه انما هو اذا كان معدوما والفتحة هاهنا موجودة قلت من
العين الي الفلا معني للمقويض بل فيه جمع بين الموض والموض
واجيب بانه انما وقع المقويض من فها بالحركة من العين لان فها
الحركة بالكسبة وذلك انهم لما نقلوا الحركة من العين الي الف الساكنة
وقلبوا العين الفالحق الكلمة وهن وتغيير وصار معرضا لهدف اذا ه
سكن ما بعده نحو اطع في الامر فموض السين من هذا القدر من الوهن
وهو جواز لا وجوب ولهذه الموضوا فيما كان مشكلا نحو اقام قوله وابع
اتباعا لضم النون صوابه لضم الصاد **قوله** قيل ان لعل وجه تضعيفه
كما يصر به الاثنيان قيل انه لا يلزم من كونه منقولا من الفعل ان يستدل
عليه زيادة تايمه بل اخر وان كان كونه منقولا من الفعل كافيا

في الدلالة على زيادتهما اذ هي فيه لا تكون الا زيادة **فصل قول**
والعاشرة لافضل لا يخفى انه مكرر مع الثامن فكان ينبغي التفتتار
على العاشرة ويحل له بالآخر نجاة ثم يقول نقص ملح في آخره ونجم والحق
به الاقناس وان اجتماعهما ولذلك لم يدغم فيه الثلثان مع قوله
قالوا في عشرة اسماء انما نسبة اليهم توطئة لما يذكره من انه ينبغي هو
قوله عفت نفس لم يذكره في الصحاح وانما فيه في مادة عفت نفس بالفتحة
القاف والنفس العصر الاخلاق وكذا في القاموس زيادة ما ياتي
قوله واسلم سمواي فحققت بحذف محزه وتسكين اوله ولما سكن
اوله اجعلت همزة الوصل وزادتهما لالتفاف في التخفيف بحذف اللام
لستوط الهمزة في الدرج وذلك كاف في التخفيف **قوله** واست
الهمزة بدل من لام الكلمة وهي الها والدليل على اصلها ستمه تصغيرها
على شبيهه وجمعها على استاه فمن حذف الها منها سكن اولها
كما في اسم ثم اني بالالف ليتوصل بها الي النطق بالسكان وحذف الها
ليس باصل لانه حين صحيح لكنه شبه بحروف المد واللين ومن خلاف
التاوهي العين لم يحلب الف الوصل ولم يسكن السين وقد حمل
على الها في الحذف لتقاربهما في المخرج في قوله حرا لا ترى انهم يقولون
اخراج **قوله** الا انه لما كان الى آخره معناه كما قال بلفظ الافاضل
من شأنا ان لفظ المر بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزة
الي ما قبلها وهو البراء فيقال المر والمر او امر يمه بابدال الهمزة
السكنة الي ما قبلها فجاء اعلل لفظ امر بالسكان يميم واجتلاب همزة
الوصل توصل الي النطق بالسكان لان الاعلال يانس بالاعلال
والضمير المنصوب فيما علوه عابده الي امر والاشارة في قوله لذلك الي
تخفيف همزة الي آخره وقوله وكثرة الاستعمال عليه ثمانية لاعلال

لنظا امر ومعني ذلك انه لما كثره ورد ذلك على الالسن كثرته صيغة يصير
التكلم في فسخة ان شاطئ بالمر وان شاطئ بامر وان شاطئ
بمخففات المرفعات **قول** وهو اولي ما اجتلاب ههنا لوقال الف
كان اظهر واوفق لما سلف عما ابي عمرو **هذا باب الابدال قول**
فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه فهو اخص مطلقا من الابدال
قول فانه مختص بحروف العلة فهو اخص مطلقا من الابدال المعوض
قول وما يبدل ابدالاً نادراً اي لغير ادغام لكن ما عدا هذه الستة هـ
والتسعة هل تبدل من تبدل من غير شياع ونه **قول** يجمعها هجاء
توالت في ضبط في نسخة صحيحة من التسهيل بكسر اللام والجرم من
لجه وبناصرف للجهول رسكش بفتح السين وسكون الكاف وطى النصب
وتوب بالجر وكذا غرته وحينئذ فاللام في لجد جازة والجار والجر وتعلق
بصرف والشكس الخلق وامن اسم فاعل من وطى مفعول وهو مضاف وتو
مضاف اليه وغرته مضاف اليه والمعني صرف وشكس موصوف بانهم امن طي
توبه غرته وهو كتابة عن تغير حال لاجل الجدة اي الاحتمال لان مقتضى
الاجتهاد عدم امن ما ذكره وضبط هذا الترتيب في النسخة المصححة
بصحح الله علي وجه يودي الى اهل معناه **قول** تسعة يجمعها الى اخره
لا يخفى ان هذه الحروف التسعة بعض الاثنين وعشرين المتقدم فيلزم
ان يكون ابدالها ضروريا وغير ضروريا وذلك تناقض فما احسن قول
التسهيل يجمع حروف البديل السابغ لجد الخ والضروري في النص يهاجها
طوبت دايما **قول** كانه تصغير اصلا اي بضم الهمزة وسكون الصاد
جمع اميل كبير وبعمران كما يأتي عن الصحاح وبديل علي انه جمع قول
وهو عكس قياس الخ **قول** كنولهم زابا كهيال وقالوا ايضا هل فعلت
فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل اليها من الواو كما في قول امر

القيس **قول** وقد رايتي قولها يا هناه وحيك الحق شرا بشر فسياه
تقال ساهنوك واصلا هناه فابعدت اليها من الواو هذا هو الصحيح فيها
فصل قول في ابدال الهمزة اي غير هاء وليس المراد انها في المبدل
بغيرها **قول** ونحوها الى اخره قياس ما قبله ان يكون شاكسا اليها
وطبا بضم الطاء يعني السيوف دفنا بفتح الفاء يعني الموت لكن ضبط
في النسخة المصححة بخط الاخيران بكسر او لهما انا لطي جمع طي وهو
القرال دفنا المكان رحبته ولا يظهر وجه هذا الضبط **قول**
هذا قول الاكثرين ينظر هل قال الاكثرون ابدالاً في مسيلة كسا وسم الى اخره
قول وقال المبرد الخ قال المرادي نقلا عن المبرد دخلت الف فاعل قبل
الالف المتقلبة في قال وابع واغيا ههنا الخ وهو احسن من نقل الشم فلتامل
قول ولا تنقط الخ الظاهر انها لا تنقط في السائل الاية ايضا فيلنظر
ثم رايت في كلام المرادي ما يدل على انها لا تنقط الا اذا كان ابدال الهمزة
اليها قياسا نحو سائر مليتا **قول** عين بكسر الباء قال في الصحاح وعت
الرجل اصبته يعني فانا عاين وهو مبدل على النقص ومحور على التمام
قال الشاعر في التمام قد كان قومك يحسبك سيدا واخال انك سيد **قول**
قول خوف الالباس بمان قال في الصحاح وربما قالوا علينا فلان عيين
عيانه اي صار لهم عينا فمان في كلامهم اشم بهمة المعني **قول** احدهما ان اسم
الفعل الى اخره قد يجمع كون ما ذكره اسم فاعل اللهم الا ان يقال انه منقول
عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقولهم وجائزة موشة فيه نظر
بل هي موشة لا موشة فتامل وعبارته المرادي تنبيهات الاول
هذا الابدال جار فيما كان على فاعل او فاعله ولم يكن اسم
فاعل لقولهم جانيرو وهو البستان قال مصنف
نايته في جانيرو ايضا الريح تيلسان تيل قولهم جائزة وهي

خسبة تجمل في وسط السقف انتهى فان قلت لا هي لم يتل في افراد
 المسيلة الثالثة من نحو عجوز وصحيحة ان الواو والياء قبلتا الفاء قبلتا
 النائم قبلتا همزة كما قيل في ذلك في نحو كسار واملت لانها لا حظا لهما
 في الحركة فلو يوجد شرط قبلهما الفاء كما يعلم من قول الشارح وقال
 الخليل في **قوله** فرع عن المصدر هذا اشتباه اذ فرع عنه انما هي بحسب اشتقاق
 واما بحسب الاعلال فالامر بالعكس كما صرح به على الصرف و اشار اليه
 الشارح سابقا جلا على الفعل **قوله** بعد الف مفاعل المراد ان تقع حركاتها
 في موضع العين من مفاعل **قوله** وكل العين الى اخره قال الامام
 العيني في شرح الخواهد مصدره غرك ان تغارت ابا عري و الشارح
 اشتد مصدره حتى عظامي الخ فينظر ابي الروائين اصح وقول الشارح
 وهو الرمد الشديد زاد عليه العيني قوله وقيل هو كالقذي والباقي قول
 بالعو او ينظر هل هي بمعنى في او لا فتأمل والظاهر انها بالالف بمعنى ان
 الرمد او هو كالقذي كحل به عينه وصار كالكل لهما قال جعفر القذافي
 يكتب بالياء وهو ما يستقط في العين مما تاذي به يقال قذيت وقذيت عينه
 قذيا اذا صار فيها القذي وقذيتها اخرجت منها القذي انتهى واقول
 اشتد المص مصدر البيت كما اشتد الشئ وعبارته في شرح الالف كقول
 جندب بن الحنفي يصف الدهر احني عظامي داراه ثايري وكل الى اخره
 انتهى ومن خط من قلته ومعني ثايري قاتلي وما في نسخ الشرح من ابدال
 بغاري تحريف **قوله** عيايل عبارة العيني والبشاهد في عيايل
 حيث ابدلت الهمزة من الياء قال الصفي واحد الصيال عيايل
 والجمع عيايل كل جيه وجيايد وقد جاء عيايل ثم اشتد الضاف
 وهو مضاف الى اسودا مضافة المفعول الى موصوفها وادعي ان الامر الى
 ان الصواب غليل بالفتح المجمع جمع غيل على غير القياس وهو الوجه **قوله**

ونمر بفتحين جمع نمر **قوله** وكان لذلك تطيرا الى اخره الاشارة في كلامه
 الى ابدال احوال الواوين همزة وان كانت البدلة في مسالتا الثانية
 وفيما ذكره البدلة الاولى نحو اواصل كما سيأتي فتأمل وقوله لانه
 اذا التقت الياء الى اخره تكرير لما قبله فلا حاجة اليه وما قاله
 جميعه عبارة المراد في بحر وفيها **قوله** في سيقه السيقه هو ما استاقه
 العدو من الدواب **قوله** متاملة الواو في اللغاة في لغة الساكنة
 نقط اذا التحركة العارضة تبدل معها الاولى همزة كما مثل له بجمع واصله
 وواقية اذا الواو الثانية بدل عن الالف فاعلم انتهى وقد اشار الى ذلك
 الشئ فيما ياتي بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان الى حيث خضت ساكنة
 بالوصف يكونان متاملة الواو في تمام **فصل قوله**
 لان هذه الهمزة الخ مراده انها اصلية في الجمع لا صاليتها في المفرد وقوله
 وسبب الابدال عروضا فيه اي وهو مفقود في الجمع لا صاليتها في الجمع
 للاصالة **قوله** لان المرأة مفعلة اصلها مربية فقلبت الياء الفاء لثمة كها
 وانتاج ما قبلها **قوله** كل المراد ولعاب الى اخره قال الد نوسي في نظر
 ما عني هذا الشطر **قوله** وخرج باعتراط اعتلال اللام فيه نظر بالنسبة
 الى الهمزة فانه ليست حرف علة اللهم الا ان يكون في عبارته تعليب
 او على مذهب من يقول انها حرف علة وهو ما افهمه قولهم الا ان
 فيما لامه صحاحته نحو ما اري وقوله الشارح فيما لامه
 غير صحاحته **قوله** وكون لام الجمع الى اخره فيه نظر لان الهمزة
 ليست حرف علة **قوله** فيما لامه صحاحته بهم من ظاهره
 ومن صريح قول الشارح فيما لامه غير صحاحته ان الهمزة
 حرف علة وهو مذهب والصحيح انها حرف صحيح **قوله** مستشزرات
 معناه مرتفعات وروى بكسر الزايم وفتحها قال العيني

قوله المفتوح قال الدنو شري لو حذفه كان صوابا كما يعلم بالتأمل انتهى
 ووجهه ان الناجز في اعراب فلا تلزم حركة معينة **قوله** لان الياء اخف منها
 لو ضم اليه قوله ورجوعا الى اصلها كما يأتي في مقايها كان حسنا **قوله**
 وخامسها قلب الالف بالواو قال قلبت الهمزة بالالف اولى وكذا يقال
 في قوله فيما يأتي عن التحليل ثم قلبت الالف بالواو **قوله** وجمعها مطايا مثل
 القضايا والمطايا العشايا واما الفد ايا في موضع لا زواج لانه جمع
 عند وة ومما جاء على الازدواج **قوله** في الحديث غير خزايا ولا ند اما
 فان التماس ولا نادمين جمع نادم من الندم فان ندامي جمع ندمان
 من المضادة **قوله** والخامس الخ لو ابدل قوله الالف بالهمزة كان اولى
 وقوله ولم ترجع الي اصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتامل **قوله** اصلها
 هراو وقال الدنو شري مراده به الاصل الثاني اذا اصلها الاول هراي
 همزة قبل الواو انتهى وقد يقال بل مراده الاصل الثالث فقد صرح
 المكي بان اصل هراو اضر او بالعين قبل الواو الاولى الخ الجمع الشاكل
 شاعل والثانية الخ المفرد وهو هراو لكنه قال بعضهم لما وقع الالف
 التي هي مدة زائدة في المفرد بعد الخ الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد
 قلب المدة الواقعة بعد الف الجمع همزة لم يتعرض المصلاص لاصل هراوي
 بل قال وذلك انا قلنا فعلم ان الاصل ما قاله المكي والثاني ما قاله
 الدنو شري والثالث ما قاله المكي وبان به ان هراوي سبعة افعال
قوله ثم فتحها الوقال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان احسن كما مر نظيره مرارا
قوله على الاصل مراده به الاصل الثاني لانه الهمزة اصلها الياء
قوله والثاني الخ قد يقال انه مكرر مع قوله اولا واعترض
 بانهم الى اخوة وجواب بانه ذكر هنا انه شاذ **قوله** ابدال
 الواو والياء بضم الياء الالف مع تصريح المصلاص بان هذا

الهمزة فليظهر ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال اولا فصل في عكس
 وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويتبع ذلك في بابين وذكر الباب الاول
 ثم ذكر الباب الثاني هنا وان كانت الالف تشارك فيم الواو والياء فضم
 الالف اليها من زيادة على الباب تكملا للزيادة واشاره الى ان هذا الحكم
 لا يختص بهما **قوله** نحو انت يكتب همزة في اوله محدودة ولا يكتب
 الالف بعد هاء سباني انا التزير مكتوب همزة والفاء بعد هاء فان ذلك
 محققا فيطلب الفرق بينه وبين نحو انت فليتامل **قوله** واجاز
 البغداديون الخ قال الدنو شري ربما يفهم منه الاعتراض على هـ
 المطرزي وقد يقال انه لا يلزم من جواز ما ذكر انه في الحديث
 كذلك لان المحفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم التشديد
 فليتامل ذلك انتهى **قوله** تأملناه فراينا محالفا لقول الشارح
 مالك الى اخوة ولما رواه البخاري من حديث جابر في بان اذا كان الثوب
 ضيقا فالتزير به وضبط قوله فالتزير به غام الهمزة المقلوبة تاتي تاه
 الافتعال وتخرج ذلك على طريق البغداديين احسن من قول الكرماني
 ان قول البصريين ان تزير خطا هو الخطا فان خطية الصريين من
 اكبر الخطايا او بتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون ما في الحديث
 شاذ او كم من موضع شاذ وقع في الكلام الفصيح بالاجماع ومن العجب
 ايضا ان العيني نقل كلام الكرماني ثم اشار الى الجواب عنه بانه في مثل ذلك
 يجوز قلب الهمزة يا تنجانية وما فوقايتها وهو مخالف لقولهم انه يجب
 قلب الثانية في مثل هذا من جنس حركة ما قبلها بقية **قوله** كاشكل
 امي الاكل كما يأتي فتأمل **قوله** واذا اجاز في الماضي جاز في المضارع
 قد يقال ان مجيبي في الماضي المقصور على السماع لا يقتضي جوازه
 في المضارع فليتامل **قوله** ان يتبدل اخذ به عن الدرج فانه

تذهب فيه همة الوصول فتعود الهمة الثانية الى حالها لئلا زال موجب
 قلبها و**اقول** لا في الاثنى هذا رد على المص حيث ذكر ان ابن الانباري
 رد اجازة الكسائي ان يثبت الاثنى بهنرتين وانما رد عليه ابن الانباري
 في الاثنى لا في الاثنى **قول** لان الطرف محل التفسير الخ هذا عكس قول الي
 الحسن لما سأل ابو عثمان في الفرق بينهما ان العيين لا يكونان الا من
 جنس واحد بخلاف اللامين **هـ** بدليل درهم وقرود واما الحشور
 فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل هو وحي بواوين واشنع ذلك في جمع
 و**امير قول** لانها في موضع اللام هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية
 بالابدال لان كلا من الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها
 ان ابدال ما عداها يودي الى توالي همتين من غير ابدال وهما اما الاولى
 والثانية ان ابدلت الثلاثة او الثالثة ان ابدلت الاولى **قول** لان
 الواو الاخيرة الى اخره هذا وابدال التطرقة واما المكسرة فابدلت يامين
 جنس حركتها **قول** وان لم تكن طرفا ايا لم تكن الثانية طرفا بالطريق
 الاولى وبذلك يندفع ما قيل كان الاولى ان يقول وان لم يكونا في الطرف
قول وصححت لوقال بده له وصححتا لكان اولى فليتام **قول** او ادم
 جمع ادم فابده الكتاب يكتبون مثل اية وادم راسي بالن واحد
 وهو مذهب التخفيف والخويون يكتبون ذلك بالعين وهو مذهب
 التحقيق **قول** مبني على انه الخ وجه البناء ظاهر فانه كان فاعل كازر فقلب
 الفم واو كما قلب الف ضارب في ضوارب فلم يجتمع همتان بخلاف
 ما اذا قلنا اصله فعل **قول** جاز في الاخيرة الخ ابي وجاز الابدال على
 القاعدة السابقة **قول** وذلك مطرد ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكرناها
 اثنتين **قول** كرضي وقوي قال بعضهم انما ثبت الواو يالا لانه لما انكسر
 ما قبلها كانت تنظر فيها مقصده لسكون الوقف عومت بما يقتضيه

السكون

السكون من وجوب ابدالها يتوصل للتحفة وكتب ايضا ما نصه قوله
 كرضي وقوي قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو في قوي ياد في قوي الفا
 ولم يدغموا الواو الاولى في الثانية فهما كما ادغموا في قوة ومتنضي هـ
 الادغام فهما متحقق كما ان مقتضي الاعلال فهما فاما وجه ترجيح جانب
 الاعلال فهما على جانب الادغام مع انه مفيد للتخفيف كما ان الاعلال
 مفيد له ويمكن ان يجاب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال الزيد
 من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلفظ بالحرز القلوب اسهل
 من التلفظ بالمدمغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة هـ
 فالصير الى ترجيح جانب الادغام انتهى وهو حسن **قول** والنازي قد
 يقال عليه ان قلب الواو ياد في ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسيلة
 الرابعة المشار اليها بقوله فاما ياد في الرابعة ان تقع طرفا رابعة فصاعدا
 وجواب ما يعلم مما هناك بان بعض صور المسيلة الرابعة انما قبلت فيه
 الواو ياد بالجل على البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو **قول** بعد كسرة
 احتوز بقوله بعد كسرة من نحو دولو وعزرو وشذ قولهم قنينة وهو ابن عجي
 دنيا اذ لا موجب لقلب الواو فيها ياد اذ لا كسر لان القيمة من قنونة الشريسة
 ولان دنيا من الدنو وقيل لاخذ واذ في قولك قنينة وقنونة ويقال هو ابن
 عم دني ودنيا بالن الالحاق او الثاني **قول** او تقع الواو هو تقدير بحسب
 المعنى والصناعة لا تقتضيه لان قبل معطوف على طرف الذي هو خبر هي وحرز
 بقوله بعد كسرة وهي اما طرف او قبل ما الثاني من نحو علاوه وهو اوه
 فان الواو وان وقعت قبل ما الثاني لم تقع بعد كسرة وشذ فيها علايه
 قلب الواو ياد في شكايه قلب الواو ياد الدليل على انه واو في شكوت
 والشكوي قال السيرافي انما قبلت واو لان اكثر المصادر لا تية على فعال
 من الفعل ثلثة نحو الولاية والرعاية والحجاية فحملت الشكايه عليه

لفظة ذلك في الواو والملاوة ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقا والسفرة
والسفود وهي الحديدة التي يشوي عليها اللحم والهرادة العصابة **قوله**
لوقوعها طرفا هو بحسب الظاهر تعاقب لقوله طرف لانه جعل قسما لقوله
او قيل الى اخره **قوله** جندى الزوايد اي اليم واليا **قوله** الا انه زيد
فيه الخ ظاهره ان السين ليست زائدة على كونه جمع سوا وليس كذلك
بل هي زائدة في سوا سيم ايضا **قوله** وقالوا سوا سيم على الاصل مراده
بالاصل في ذلك اصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو بالوجود المتقضي
ولم يقولوا في مقابلة انه جاء على الاصل في الاعلال ايضا عبارة القاموس
صريحة في انه جاكذلك والمقتودون والمقاتلة والمقاتية الخدام فكان
ينبغي للشئ ان يشبه على ذلك **قوله** ودفع للجوهري الخ قال الدونوري
ينظر على كلام الجوهري ما معنى سوا وما معنى سيم فاللغة كلمة معني وقد
ذكر انهما كلمتان توقف في ذلك الخ عبد الرحمن الذي يصطلي وقد يقال
ان كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيهه كما اشار الى ذلك الشئ بقوله
ودفع الخ ويمكن ان يقال معنى كلام الجوهري انها كلمتان في الاصل لكل
نهما معنى ووزن يخصه ثم ركبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستويين انتهى
وقال بعض النظم الذي يظهر من سوا سوه انه ابدل من مدة سوا السين
واللام الثانية لام سوا وزيدتا الثانية ووزنه فعا سلم قبل الزايد
بلنظم لانه بدل من المدة لا تضعيف للفا كما ان وزن رسايل فعايل لان الهمزة
بدل من المدة في رساله فتوبلت بلفظ الهمزة ومثل سوا سوه في ان
ابدلت من مدة سوا سيم مماثلة للفا فيما عشيسته تصغير عشيده
حيث ابدل من مدة عشيده فيما سيم مماثلة للميم ووزنه عشيسته
فانظر مع هذا كلام الشئ وكلام ابن بري **قوله** ووزنها فعايل اي سوايلنا
سوا سوه او سوا سيم **قوله** سوا سيم سوه والوجه الى اخره طراين في سيم

به ما بعده فهو من اضافة الشبه به الى المشبه على حد لحن الما في القلبي
والظربان وروية كاهرة مستند كالظربا والجمع ظربين وظراي وظربا
وظربا بكسرهما اسمان للجمع ونسبا بينهما الظربان اي تقاطعها الا انها اذا
نسبت في نوبه لا تذهب رايحه حتى يلبس ويقال تنفسوا في حجر الضرب
فيسد رن خبث رايحته فتاكله انتهى وقيد ذلك بقوله يجرودة الخل
لانها حينئذ اقطع واسبع فيكون ابلغ من الهمز المراد له **قوله**
جمع مقتواي اخره انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخدام مقتوي بفتح
اليم وتشد يده ايا كانه منسوب الي المقتي وهو مصدر انتهى فيكون
مقتوه جمع هذا لا جمع مقتواس فاعل لانه من اقتوى واقتوى من
القوة لا من القنود وقال في الصحاح ايضا قد تخفف يا نسب واشد
البيت وهو مني الخ وقال الدونوري هذا بحسب ظاهر مخالف الكلام
القاموس فانه ذكر ان مفرد القاتلة غير ما ذكر وعبارته والقنود
والقنوي مثل حسن خدمة الملوك كالقنوي وبها التيمم والمقتودون
والقاتلة والمقاتية الخدام الواحد مقتوي ومقتي او مقتوين
وبفتح الواو غير مصر فين وهي للواحد والجمع والموت سوا والميم
فيه اصلية من مقت خدم واقتواه استخذه مرشدا لان اقتعل
لازم البتة انتهى كلام القاموس ويتعلق به امور الاول ان فيه
مخالفة لقول الشئ من القنود وهو الخدمه فان صاحب القاموس
فسر القنود بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقتي في قوله
كالقنوي بيم مفتوحه وقاف ساكنة وتا بعد هاء الف مصدر
ميمي كالمقريه الثالث ان قوله والمقتون وجد مرسوما برأين
وفيه نظر فانه لا جائز ان يكون مفرد مقتوي بفتح اليم وسكون الشاف
وفتح الشا وبالواو واليا المشددة اخره والا فقل مقتويون

كالاشعريون ولا جابران يكون مفردة مقتوي مخفف مقتوي والاقيل
مقتوي كالاعلون ولا جابران يكون مفردة مقتويين كما لا يخفى وهو
لم يذكر الا ان الواحد مقتوي ومقتوي وتبين ان يكون مفردة
مقتوي اسم فاعل واصل مقتوي واصل كما ذكر الشارح الرابع ان قوله غير
مصرفين راجع لقوله مقتويين بكسر الواو وبفتحة الهمزة ينظر هل يفتح الهم
او يضرها وقد يتوقف في منعهما من الصرف بان لم يفسر فيهما الاعل
واحدة وهي الوصفية اللهم الا ان يقال هو مبني على مذهبنا في على
الفارسي القابل ان مطلق الزيادة في اخر الاسم اذا انضمت اليه اخرها
منعتا الصرف قال الجعفي في شرح الساطبية وعلو فعلون
من الطلبة كجود من الحمد منصرف هنا على رأي ابي علي الفارسي
في اعتبار مطلق النابذين وصرفه في قوله وقال ابن غلبون على المختار
اخذا بالمدحيين انتهى وكلامه بقيد من ذلك حيث جزم بانها غير
مصرفين الخامس انه جعل مقتويين واحدا كما يصح بذلك قوله
الواحد الى اخره وهو بنيا في قوله بعد ذلك وهو الواحد الى فانصرف في
اشترائك بين ما ذكر السادس ان قوله لان افعل لازم البتة ان اراد به
مطلق افعل فهو مردود بنحو اختيار واختير واصطفي وان اراد به ان
افعل من هذه المادة لازم وهو ظاهر بعض الظهور ونظم به منه
تدريجي ذلك **قوله** متي كنا لاهلك مقتونيا في الصحاح بدل لاهلك املك
وصدر البيت تهددنا فاعده نارويد او ظاهرا عبارة الشارح انه جمع
مقتوي اسم فاعل وهو محال لقول الصحاح ويجوز تخفيف بالنسبة قال
عبد بن كلثوم متي كنا لاهلك مقتونيا فان صريح في انه جمع مقتوي
بهم مفتوحة فلفاف ساكنة تنافي مفتوحة فوافيا مثله في النسب
وهو منسوب الى مقتي كعقري كما في الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف

يا النسب ويجوز ان يكون ايضا مقتونيا في قول الشاعر ليس جمال مفرد
وانما هو مقتويين الذي يشترك فيه الواحد والثني والجمع والذكر
والنثا والخاص والعام ان الشارح لم يجر هذا المحل حق التخصيص قال
ابن فلاح في بحث جمع المذكر السالم مقتويين اسم فاعل من القسوة
وهو الخدمة وفيها اسم مقتويين بضم الهمزة لان فعله مقتوي مقتوي هو
وزن مقتوي افعل واصل مقتوي وليس هو افعل من قوي انتهى
وقوله وفيما سمع الى اخره هذا اسم نوع بالتام فلما سبق فليتا مل ذلك
قوله وقال ابن امر الى اخره في الصحاح مكان خزينة قراره ومكان
الحفد الخيا والحفد الخدمة فخر كتبت الفاضلة كقول روتة شبهه
الاعلام لما في الحفد اراد الحفد هكذا قال بعضهم وبعبارة الصحاح
المقتوي الخدمة وقد قوت اقتوا مقتوي اي خدعت مثل غزوت
افزوا غزوا ومقتري قال الشاعر فيلهم من بني قريظة لا احسن قوتهم
الملوك والخبا ويقال للمخادم مقتوي بفتح الهمزة وشبهه بالملك منسوب
الي المتي وهو مصدر كما قالوا صيغة عجزية التي لا تنفي عنها اجار ويجوز
تخفيف بالنسبة قال عمر بن كلثوم متي كنا لاهلك مقتونيا قال ابو عبيدة
قال رجل من بني الحنظلة هذا رجل مقتوي ورجل مقتوي ورجل
مقتويين كلهم سواء كذلك الموت وهم الذين يعملون للناس بطعام
بطونهم وقال **قوله** سألوا الخليل عن مقتوي ومقتويين فقال هو بمنزلة
الاشعري انتهى كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الاشعري واضح
في مقتوي لا مقتويين فليتا مل **قوله** لصحة غير الفعل فيه نظر ظاهر
لا غنى لا بين الفعلين المذكورين ولانه اراد بصحة غير الفعل عدم
تغيرها فلما مل قوله عودا احتراز به عن عياده فان الواو ثبتت
عليه بالاشياء السوطة **قوله** لو اذا قال بعضهم انما امتنع اعلو المصدا

الذي هو لو اذ و نحوه ليلاد يتوالى اعلا لان ذلك انما لو قلبت في المصدر الفا
لا جمع الفان و قلبت الالف الاخيرة ههنا على القاعدة في اجتماع اليين يكون
اجما فبا الكلمة **قوله** وبخلاف نحو راج رواج في بعض النسخ راج رواج
بالجم وكل صحيح **قوله** لعدم الالف هذه طريقة وابن الحاجب في الشافية
لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود الف بعدها وعبارة مع عبارة شارح
الشيخ اكرتيا وقلب الواو المكسر ما قبلها في المصدر لا في نحو عوض وخوان
يا نحو قام قيا ما وعا دعياد و دنييا لا علل انما لها بقلب الواو فيها
الفا وخال خولا اي تفتن كالعود في شدة وذهاب النياس حيل و قال اتبع
وخرج بقوله لا علل انما لها نحو لو اذ لان فعله لا و ذ هو لم يعمل
تقامل **قوله** تعالى فيما مصدر رجب به الباء لانه كما يعلم من مراجعة التفاسير
قوله ويخلطن هكذا وجد بالواو في اوله فان ثبت تكون زيادتها جزما
وهو من الرجز **قوله** ديار فان قلت ديار و ياب بين واوه وبين الطرف
حرفان وكوز هو عوده كذلك فلم يحتمل هذه واعلت تلك قلت الا تشد
سبابة للواو من الفتحة فتوي جانب الاعلال في ديار ونحوه و ضعف في كوز
ونحوه **قوله** وديمه وديم الديمته اصلها دومة من دام يدوم وعلي كونها
واو بجماعة لكن الديم في الصحاح انها يابية والمع ما ش على الاول
قوله وقامة وقيم القامة قامة الانسان او بكثرة البير باداتها **قوله**
وقيم يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك **قوله** فتسلطت الكسرة عليها
كان ينبغي ان يزيد بعد قولم عليها فقلبت يا **قوله** واستفدنا الخ قد يقال
انما استفدنا ذلك من فهم نحو قيمة وقيم الى دارود يار لان كثر الامثلة
ويجاب بان استفادتنا ذلك من كثر الامثلة لا من استفادتنا اياها من
الضم **قوله** واما تشبيهه بالمعلمة ووجه شبه المعلمة الساكن بحرف المعلمة
المعلم ضعيف بالسكون **قوله** بعد ذلك مستغني عنه ثم زاده تأكيد الرفع

توهم ان ثم ستملة في غير معناه **قوله** والنحصر الى اخره مراده النحصر
كثيره بكونه جمعا للثور بمعنى الحيوان لا بغير الاقط **قوله** جمعه
الى اخره لو حذف كان احسن **قوله** طوال هو جمع طويل كما ذكر
ويجوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما
يجمع على فعال قاله المرزوقي **قوله** واستعماله نظير لان هذا
الشاعر استعماله ويجاب بان هذا نادر والاكثر بخلافه **قوله** وفي
شرح الكافية الى اخره كون طيلا من باب جواد لا يجدي نفعا لان
الواو في المفرد ليست معلقة ولا تشبهه بالمعلمة ولو اقتصر على قوله
لانه جمع طایل الى اخره لا يجدي لان الواو فيه قلبت ههنا فقلبت في الجمع
لان الابدال يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان الشرط اعلا اليين
في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها الفا وقلبها ههنا ثم راي ابن
الحاجب في الشافية وسراحه ذكر وان الشرط اعلا لها في المفرد وسلكوا
لذلك بحيد وحياد وقالوا جيد اصله جيود اجتمعت فيه
الواو والياء وسبقت لهما بالهكون فقلبت الواو ياء وحصل
الادغام **قوله** ومنه المصنفات اي من ابدال الواو ياء
مع تحريكها في المفرد شذوذ وهذا الولي من قول الشاعر اي
من شذوذ الى اخره **قوله** ليس بشاذوجه عدم شبهة وذه
اعلال الواو في جيد بقلبها بالوجود مقتضية **قوله** واعلت
لامه الضهير راجع للواحد كما هو ظاهر من المصنف علي
قوله تحركت في الواحد وانت خير بان اللام اعلت في
الجمع واما المفرد فهي معلقة فيه لا معلقة ولو قال او اعلت لامه
لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال اي الواحد
بالياء او بالواو وما دري ان ما قاله انما يناسب لو عبر المصنف

بقوله او اعلمت لانه وهو لم يعبر به فتأمل **قوله** وصحت فيه
 العين لو حذفه لكان اولي كما هو ظاهر **قوله** ان تقع رابعة
 فصاعد اقال اللغوي ينبغي ان يستثنى من هذا المفعول
 الذي ماضيه علي فعل يفتح العين كقرو ومذعوا فانه يجب
 فيها التصحيح على ما سياتي في السلسلة الثامنة وكان المراد
 به الواء المذكورة في السلسلة الرابعة الواء الواقعة في ماض
 او اسم مفعول له مضارع او اسم فاعل قلبت فيه والاف السلسلة الثامنة
 داخل في السلسلة الرابعة فتأمل **قوله** اجلواذ الاجلواذ
 بسير الابل **قوله** واجلياذاذا الى اخره ينظر هل شد وذه
 من جهة قلب واويه باين فيكون نحو ديوان ليس شاذ لان ليس
 فيه القلب واو واحدة يافان اصله دوان لكن قول المصنف
 واومفردة ياباه ويقضي بشذوذ ذلك قال الامام المرفوعي
 ان قيل لم ترك ادغامه اي ديوانا واليا والواو اذا اجتمعا فافهما
 سبق الاخر بالسكون قلب السواويا ويدهم الاول في الثاني
 فالجواب ان الكلمة اصلها دوان بدلالة قولهم في الجمع دوان
 لكنهم هربوا من التضعيف استقالا له الى ان ابدلوا من اليا
 الاولى يا فلو تكلموا ما سمعته من قلب الواويا وادغام الاول فيه
 لما دمثل ما هو بوا منه وهو التضعيف بحصول يان الا ترى
 ان الكلمة بعد الالف عام تصير على ديان وهو من دونت
 الكلمة وغيرها اذا ضبطها وقيدتها وانما احتمل الواوان
 في دواوين لدخول الالف بين الواوين وكذلك في التضمين
 نحو دويون لدخول الباء بينهما ومثل الدياح في اصله
 الدياح فابدلت من احدي اليان بمثل دنار بدلالة قولهم

دناير ودياح انتهى ملخصا **قوله** الدنيا هي بضم الدال وحكي ابن
 تميم كسر ها وتبعه غيره وانما قيل لها ذلك لانها سابقة على الدار الاخر
 ماخوذة من الدنو وجمعها دناير ويال في النسب اليها
 دنيوي ودنيوي ودناوي والنها مقصورة للتانيث غير مصروفة
 وحكي ابن جني تنوينها وصر فيها في لغة نادرة داوود ابن مالك
 انها في الاصل مونث ادني وادني افضل تفضيل وافضل التفضيل
 اذا نكر لزم الافراد والتذكير والمنع تانيثه ففي استعجالهم
 لهم دنيا مونثا مع كونه منكرا اشكال واجاب بانها خلعت منها
 الوضعية غالبا واجريت مجري ما لم يكن قط وصفا كرجي نظيره
 وان دعوت الي جلي ومكرمة يوم اسراة كرام الناس فادعينا
 فان جلي وان كان تانيث اجل لكنه خلع عن الوضعية وجعل اسما
 للمحاذلة العظيمة انتهى من شرح البرماوي والزر كنس على البخاري
 بالمعنى **قوله** ويحيه حينئذ الى اقصر على ذلك ولم يقل ويكسر ما قبلها
 ان كان مضموما لان ما قبلها قد سبق على ضمه كما سياتي في قول الشارح
 نصرايم فان الظاهر ان اوله يتنوع على ضمهم وقال ابن الحاجب جالي
 في جمع الواوي بالضم والكسر **قوله** فافهم على اصله جمع افضل غير
 اسم تفضيل فحل لجمع احمد والكسر للتخفيف **قوله** المتعلم عن الواو هذا واضح
 فيما تقدمت فيه الواو دون ما تقدمت فيه اليا فالوجه ترك هذه الفيد
 واما المدغم هو الاول الساكن مطلقا **قوله** ولو كان الي فيه نظر لان
 البغة ادوين يقولون انه نقل من فصيل بالفتح الى فصيل بالكسر
 فاهم لا يقولون ذلك الا بالكسر فبطل ما قال الشارح **قوله** جواز انظر
 بالنسبة لسور فان قلب الالف واوا واجب لا جازي واما يوحى فلكذلك
 لانهم ربما يلتبس بالبي للمفعول من بايع فانه يقال فيه ايضا يبيع

وقد يقال ان مراده بالجواز عدم اللزوم اذ لا يجوز بناؤه للفاعل فيعود
 ما كان لما كان فليتامل بعضهم قال وليس اي السابق منها ما بد لا من
 الله كسوراوس واوكديوان فان اصله دوان وهو احسن من صنيع
 الشئ **قول** فجمع ذلك لا بد ال فيه ولا ادغام لعدوى الحرف الاول
 كان مراده بجميع ذلك من اقسام مسيلمة عارض الذات لا ما كان من كلمتين
 او كان السابق منهما مستحكما لان التعليل لا يجري فيها بل هو قاصر على
 المسيلة الاخير به باقسامها **قول** للرواية وضع بعضهم في الرواية شذو
 من حب الاعمال مع استحقاته للتصحيح بخصوصية وفيه جمعا صلام
 وقام لقبهم الوار فيها بالمتقضى واصلا ماصوم وقوم قاله ابن
 الحاجب قال بعضهم وظاهره ان الشذوذ في هذا بالنظر الى القاعدة
 المذكورة لا مطلقا فانه متيسر بالنظر الى القاعدة ان الواو اذا كانت
 عين الفعل جمعا صحيح اللام تطلب يا وان كان الاكثر فيها التصحيح
 قاله الشئ زكريا في شرح الشافية واسد ما هذا قول الشاعر
 الامراقتانية ابنه منذر فارق النيام الانسلاهما
 والقياس النوام ووجه شذوذه ما مر فيما قبله ووجه كونه اشده
 بعده من الطرف الذي محل التخفيف وعدم موافقة لقاعدة انتهى
 ايضا **قول** نحو ضيوع وينظر هل واوه مكسورة او مفتوحة ثم رأت
 ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا في شرح الشافية والباقي ضيوع
 زائده والواو اصلية لوجود فيعمل كصقل وعدم فيعمل قامل **قول** وانما
 لم يدغم الي اخره قد يقال عليه كان الاولى وانما لم يقلب ويدغم وينظر ما في
 قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقة
 بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو لي وسيد وميت **قول** ابن
 حيوة الي في حيوة اصلية واليا منقلبة من الي الاصلية قاله الشيخ

زكريا في شرح الشافية وينظر ما وجه تطلب الي فيه واوا وظاهر قوله
 مع استيفاءهما وتعليل حيوة انه لا يشترط ان تكون الواو متصلة الذات
 اذا كانت متاخرة عن الي فليتامل **قول** بضم النون فيه نظر لما افترقه
 لقول الشافعية وبعض من وجهها ونحوه عن المتكربا لغة ناه فانه ظاهر
 في انه يفتح النون كضرب ما لغة ضارب فليتامل **قول** بكسر العين
 قال الدوسري انما قيد بقوله بكسر العين حتي ياتي حل الاسم على
 الفعل في ذلك انتهى وهو ما خوذ من كلام اللغوي فانه قال انما قيد
 يكون ما ضيه على فعل بكسر العين لا ما ضيه اذا كان كذلك قلت فيه
 الواو او يحل عليه اسم المفعول انتهى واثار الشئ اليه بقوله لا يمايا
 حلا للاسم على الفعل **قول** فانه اذا آله واجب الخ الظاهر ان ضيه على
 على اللام وينظر هل يجوز عود على الفعل او لا وعلى الاول فكان
 الظاهر ان يقول قبله **قول** فان كان عين الفعل الخ قال اللغوي قلت
 فهل على الشئ على التارك للحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منقلوب
 كتمروا وتخلي كرمي قلت في الصحاح انه قول قلت اللهم السويق
 فهو مقلي وقلوته فهو مقلي لغة **قول** وتضاد في فيه احد جموع هـ
 الستة التي جمعها ابن مالك في قوله جمع التضادقة افتقار فيهم
 مع التفتي تفتين واختمن بتفتي وينظر ضبط كل جمع منها والفقار
 المنق كالنافية ويذكره قديم **قول** قال الواو وانشد اللغوي
 يدح الكساي ابي لذي اخلاق الكساي وانتم به المجد اخلاق ابو السرا
قول نحو عتي الشيخ عيا قال اللغوي لعلم عسي الشيخ عسي في شرح
 الشافية للهاربردي وعسي الشيخ يصوعيا انما كبر وولي انتق ويخف
 ما فيه اذ ما ذكره في شرح الشافية لا ياتي في ان عتي بالناسا كذلك كيف
 في التنزيل وقد بلغت من الكبر عتيا **قول** وهو المصدر قال اللغوي

البهوي بابا الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال الدنوسري
في قول التثنية وهو المصدر منه نظر فتدبرهم من كلام القاموس ان
ذلك لم يستعمل مصدر اذ ان كان ذلك لا يدل على عدم وجوده عبارة
القاموس والبهي البيت المتقدم امام البيوت وكنا من واسع للشور
والجمع ايها وبهوي وبهي والواسع من الارض ومن كل شيء وجوز المصدر
افترجة ما بين الكديين والخر ومقتل الولد بين الوركين من الحامل
والجمع ايها وابه وبهي والباهي من البيوت الخالي المعطل وايها وبهي كعلم
والبيهي يروي عن عروته وايها الحسن والتعل بهوكس وورضي وفي
رسمي وزيبي رغبة اللين وباهيته بهوته بالحسن وايها الانا
فرغم والخييل عطلها من الفز والرجل حسن وجهه وبهي البيت بهيته
وسم وعلم وبهياهية واسقة الفم وبها هو اخرا واربعية كسيتا بهية
انتهى عبارة القاموس **قوله** ساكنة مفردة في غير جمع لا بد ان يضم اليه كركه
ضمه **قوله** لان حيث كل صواب لان حيث با لالف **قوله** وتجمع على عيط
ومعوط مشكل على قوله وتجب في هذه السيلة تلب الضمة كسرة **قوله**
وتجب لا علل وهو ابدال الضمة كسرة اطلاقا لا علل على ذلك الجاز
بحقيقة الاعلال كما في السافيت وغيره تغيير حرف العلة للتخفيف
بالقلب او الحذف او الاسكان **قوله** ذلك ان تقول الى اخره يقال
عليه ان تلب الواو يا في غريان كظربان لوقوعها بعد كسرة كما تقدم
في المتن والالف والنون لا يضمفان عن التافان التا كما تقدم يجب
منها تلب الياء او الكا اذا بنيت من الهمزة مثل مقدرة فانك
تقول مرموه بتلب الياء او ايضا فان الالف والنون
حرفان موجودان حسا فبعد اس الطرف فالواو الضموم
ما قبلها في الحسولا في الطرف وقد يقال ان الالف والنون

لا يكونان

لا يكونان اضعف حالا من التا اللازمة في التحصيل من الطرف كما
قال المرادي وكما منعت التا من الطرف تنع الالف والنون منه واما
اعطا ما قبل الالف والنون في غريان حكم ما وقع اخر محضا فليس
فيه دليل لان قلب الواو يا بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام
وصيام واما رمو كضموني اخر حقيقي فامل **قوله** نحو تقوي هـ
ومثل تقوي بقوي من اتيته عليه اي رحمنه وقد يقال بقاء بضم
اوله بقاء بفتحها وبالياء قلبت ياءه واوا في الفتوح والهمزة يراء هـ
الضم في تقوي لقلته فيه وكسرة في طغياء قال الدنوسري تقوي
اصله وفي قلبت واوه تا كما في تراث ثم ياءه واو فعصار تقوي وهو
غير منصرف لان الالف للثاني وفي الكشاف عن عيسى بن عمر انه
قرا على تقوي من الله بالتسوية يجعل الالف للحاق بجعفر كقري
ما قول يلزم في تقوي اجتماع تعليلين قلب الواو تا اوله وقلب لامه
واوا هم يتخبرون من اجتماع عللين في الكلمة لكن ذلك موجود في
كثير من الكلمات **قوله** حكاية ابن جني الخ اي كونه يقال شروه بمعنى
مثله واما كون شروه بمعنى مثله فمشهور مذكور في الصحاح وغيره من
كتب اللغة وعبارة ابن جني بعد ان قال الشروا هو المثل وقال بعضهم
شروا وشروه وهذا غريب **قوله** ورياء قد يقال لا شروه في رياء لان
تلب ياءها واوا يستلزم قلبها ياء لا بقاعدة اخري وهي انه اذا
اجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو يا الخ
تقلبها واوا يودي الي تلب الواو يا عملا بما ذكره فعدم قلب الياء والواو
وهو ما ذكره لا يرد رياء نقضا على هذا وهذا كله في رياء اسم الراجحة واما
رياء من الرجا ضد صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسعيها
بالجاء اوله واهماله اسم لبي وقيل بالجاء اوله اسم لوضع وقال

الذي يري ينظر هل يقطع يكتب بيا في اخره كما هو القاعدة في هـ
 الالف المجاوزة للثلاثة او يكتب بالالف لاجل الياء التي قبلها فاذا كتبت
 يا مجتمع بان فليحذف ذلك والظاهر الثاني كالتدنيا والعليا
 ونظيره لك ما قال بعضهم ايضا ان الحيا بالقصر وهو المظهر والخصب
 يكتب بالالف وان كان اصلها ياكراهم اجتماع يارس ولو لا ذلك يكتب
 بالياء وتشتبه حيان وجمعه احيا والحاصل كما قال ابن الحاجب في
 شافيتهم وغيره ان الالف المتجاوزة لثلاثة احرقت بكتبة بالياء اذا كان ما قبلها
 ياءا كما كتبت الناكال تدنيا الا في نحو يحيى وربي عيسى فانه يكتب بالياء ولو
 كان ما قبلها ياءا فتأمل **قوله** واما الثاني الخ قال الناصر الثاني لتأويل
 ان يقول صلما روياء فعارض قلب اللام واو اما تقدم من القاعدة
 في اجتماع الواو والياء سبق احديهما وتا صله اذا وكونا ولو
 عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واو واعمل بالقاعدة الاولى للزم
 الدوران مجتمع حينئذ ايضا الياء والواو مع السبق والفصل المذكورين
قوله ثم قال في الحواشي الخ في نظر اما او لا فلان سمياء ويا وطفيا
 هكذا استعملت فلا شد ودم حيث الاستعمال واما ما نلاحظه الحاشية
 المفردة المذكورة فيها نظر لان قوله فيها لا يتصل بالسبب ممنوع بما سبق
 في قوله فرقا بين الاسم والصفة **قوله** في عدم جريانها الى اخره ينظر
 مع قوله والذي الخ **قوله** كطوبى وكوسى فيه نظر لان كوسى صفة لكنها
 كالاسم وطوبى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق **فصل في قوله**
 جعى جيل وقوم قياس من اعتد بالعارض ان يهل في نحو
 حال الا ابن جنى قال في المنسب ما لك ابا علي نقلت له من
 ابراهيم غير اللازم فقال في الاخر لمرايجد لم ان يقول في جبال جيل
 وجمال فقال لا واو من الى ان القلب اقوي من حكم الاعتداد بالجر في الجمل

فلا يبلغ في الجواز لك **قوله** وتقال لهما توامان فيه رد لقول الخليل
 التوأم ولدان معا ولا يقال لهما توامان ولكن هذا توام وقد اعترض
 الزركشي على قول النهاج في كتاب العدد ولا يجمع نقا احد توامين
 وقال انه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورده الجلال السيوطي في
 التاج ورويه بانه خلاف قول ابى حاتم والفرأوين فتسترد غيرهم يقال
 هما توامان والتوأم احدهما ولا يقال هما توام وقال في تشييف اللسان
 ويقولون للولدين في بطن واحد توام والصواب توامان الولد توام
 انتهى وحينئذ نقول الزركشي ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم
 ان شامخ ان يقال توامان ان التوأم الولدان معا فلا يجمع ان يقال توامان
 ويراد انسان لان ذلك مدلول مفرد وهذا مردود بان التوأم المولود
 مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين كما ياتي عن القاموس فاذا اريد
 التخصيص على انهما اثنان قيل توامان ووقع في مخرج النهاج كابن حجر عند
 قوله في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضوع حتى ياتي توامين كلام غير محرم
 لا بأس بذكره وبيان ما فيه ونحو كلامه وقوله توامين يقتضي ان التوأم
 اسم لكل اثنين مجتمعين وظاهر القاموس بل صريحه انه اسم لمجموعهما وان
 التثنية انما هي لتوأم وتوأمه وعبارة التوأم من جميع الحيوان المولود
 مع غيره في بطن من الاثنين فصاعدا ذكرنا او انثى وجمعه توام وتوأم كخال
 واعلم ان التوأم بلا همز اسم لمجموع الولدين فاكثري في بطن واحد ويهمز
 كرجل توأم وامرأة توأم مفردة وتثنيته توامان فاعتراضه بانه لا تثنية
 له وهم لما علمت من الفرق بين التوأم بلا همز والتوأم بالهمز وان تثنية
 المتن انما هي للمهموز لا غير انتهى وفيه امور الاول قوله ان عبارة
 النهاج صريحة في ان التوأم لمجموعهما ممنوع بل هي صريحة في خلافه
 فانه اسم لكل واحد بقيد كونهم مع غيره الثاني قوله ان عبارة

القاموس صريحة في ان التشنية لتقوم وتوم وتوم عجيب فان القاموس لم يتعرض
للتشنية في العبارة التي نقلها والقياس ان توام حيث جازت تشنيته فهي
لعم من ان تكون لتوم وتوم او لتوم وتوم وليت شعري كيف يصح
ان يكون تشنية لتوم وتوم دون توم وتوم وتوم وتوم تشنية لذلك اظهر
المثال ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره مما تروى القواعد النحوية
في باب التشنية فانه ليس المد الذي في تشنية الاسم الرابع
اقتضي كلامه ان غير المهموز اصل كالمهموز وليس كذلك كما بين في باب
الابدال من الصرف الخامس اوه كلامه ان غير المهموز يكون الواو
وليس كذلك بل هو يقع الواو لان المهموز خفف بنقل حركة الممزة
الي الواو وحذف الممزة السادس وقع له في نقل كلام القاموس خلل
باحتياط بعضهم وعبارة القاموس بعد ما نقله ويقال توام للذكر وتوامة للانثى
واذا جمعا تواما وتوامة انتهى وقوله واذا جمعا اي اجتماعا وليس المراد
اذا جمعا اصطلاحا لان توامين متني لا جمع وقوله وتوامة ان كان علي وزين
رحال فشكل لانه جمع اصطلاحا وقد قدمه وان كان علي وزين قد قسم
فان سمي علي انه مطلق علي الاثنين خلافا لما مر عن ابي حاتم والفرزدق
تبعهما **قوله** تشنية اي في كلمتهما الواو اقتصر على التفسير لكان الحسن **قوله**
ولذلك صحت في ضرب واحد وصريح ما مر لو شئ بغير هذين المثالين
لكان احسن لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والياء مانع من
قبليهما ايضا فلم يتمحض المنع لما ذكر **قوله** ان كانتا عينين الظاهر انهما
اذا كانا فحين يكون الحكم كذلك نحو توالي وتيامن تامل فلا تطلب ايضا
وما قلناه يكاد ان ينطبق به قول ابن مالك وان سكن كف اعلال غير اللام
وغير اللام يشمل التاء والعين **قوله** لسكون ما بعد ها لوقا ما بعد ها
وهما عينان كان اولى والضمير عايد الي العين **قوله** لسكون الالف

لو ابدل بقوله لوجود الالف كان اولى **قوله** وعلوي وقنوي اقتصر عليهما
لان الظاهر ان اليا الشدة لا يكون قبلها الا الواو والياء **قوله** وبكى قو
بياموحدة وكاف بعدها في بعض النسخ وبكى وهو غير مناسب لقول
الش من الياء **قوله** اذا وليت غير الالف والياء كان صوابه ان يقول
اذا وليت غير الالف والياء الى اخره **قوله** واصلهما الى اخره فيه نظر والذي
في بعض كتب الصرفين ان قلب الياء الواو والفعل للسبب المذكور
قبل اسناد الفعل الي وا والجماعة ولما اسند الفعل الي وا والجماعة
حذفت الف لا لتقايها ساكنة مع الواو **قوله** ولم يثبت لفظة قال شيخ
الاسلام بل هو من مخاه يحسوه محو عجا اذا ذهب اثره قاله في القاموس
قوله وعور في وعور قد فعل فعلة قال تسيل يا ابن احر من تراء لغارت
عينه ام لم تعار او قوله ام لم تعارا اما علي النصب بلم او الاصل تعار بنون
التوكيد الخفيفة كلهم يشبهوا المجزوم بالوقوف الامر وفي قوله تعالى صيغة
رايدة على التوكيد وهو انه لما حرك الراء بالفتحة لا رادة التنوين رجوع بالالف
المحذوفة لا لتقاء الساكنين وشبه العارض باللازم كقوله لها مننان
خطا بالواو ويريد خطا مثل رمتا واجاز ابو علي ان يكون الفاقر التشنية
مما قال وعين لها حذرة بدرة شقت ما قمتها من اخر فرديها ضير الاثنين
وان كان ما تقدم مفردا لان ذكر احدهما كذا الاخرى لانهما عليها
قال الفرزدق فلورضيت يداي بها لكان علي للقد والخيار فانه اعكس
قوله ما قمتها وقال وكان في العينين حب قر نفل او سبل كملت به فانه لقا
واعترض علي نفسه بان العور انما يكون في احدي العينين اما اذا هر
عت الاخر العينين فذلك عبي واجاب بان يكون علي حذ متقلد محا
وسيف وقولهم القمرا قال وقد ذهب ناس في لا تشني وفي وامر الميرس
الي انه من هذا لانه لم يدع للام الالهوية واجاز ان يكون تعار

من العور هو الفساد الذي يجد في العينين فقول عارت علي حد فئت
 لا علي حد عورت بل قولهم عرتها فئت اعلى حد شترت عينه وشرتها
 وغاصر الماء ونصته وفي ان لم تصح العين في عارت كما صحت في عور بل
 على انه ليس علي حده وانما بها اخذ وحكي **س** اعور الله عينه ولم يكن
 القياس ان ينقل عور بالمهمزة لانه بمنزلة اعموار فقد ثبت ان البيت يجوز
 ان لا يكون علي الشدة **وقوله** من نحو خاف قال الدنو ثري ربما يشكك بنحو
 جيبي ابي اولهما مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب اولي ابي
 العال وجوده قلب قال ابن قاسم احد العبادي فان قلت كان هـ
 القياس قلب الياء الاولى من نحو جيبي وعي الفال تحركها وانفتاح ما
 قبلها فلم تركوا ذلك قلت تركوه جلا علي المنفوح نحو هو في المنفوح فيه
 القلب لئلا يجمع اعلال لان لامه علت ووجه الحمل ان المنفوح اصل
 لانه اخف واكثر ومما نيم اكثر والمكسور فرع فالحق بالاصل في عدم اعلال
 انهي وقولهم مما نيم اكثر ينظر ما معناه **قوله** وجب اعلال مطلقا ليس هذا
 الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق او لاحق **قوله** وهي ستم الشفتين الظاهر
 ان الحوة هي السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فبعلما عما احوي واما النفس
 والنجاة فهو سواد الشفتين فليتام **قوله** لان محل التغيير الطرف لوقال
 به لانه لان الطرف محل التغيير كان ادري **قوله** نحو ايم قال المرادي ويشل
 ايم غايه واصليها غيبه فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية وتايه وهي حارة
 صغار يصفها الراعي عند سماعه يشوي عند هاد طايه وهي اسطح والدكان
 ايضا والايه هي الطائفة المخصوصة من القران وتطلق الآت ايضا على الشخص
 تقول رايته فلان اي شخصه وتطلق الآية علي الجمرة **قوله** لكونه الخ
 قال الدنو ثري مراده به ان هذا الوجه ليس فيه مما ينكر ويخالف له
 التواعد الا لا اخترا المذكور بخلاف غيره من الالوجم المذكورة

قلت ولا يلزم علي تغيير الاقوال ايضا الامر واحد يخالف للتواعد
 فساد في هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه اهل الوجوه وعلله
 بما ذكره وكون غيره مخالفا للتواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام
 الشارح وغيره **قوله** ورد بان كان يلزم الخ انما خص ما ذكره بالي مع
 تاتي في اية كضارب لانه عمل بقاعدة الخري وهي الحذف تحقيقا **قوله**
 ورد بان انما كان يجب قلب الضمة كسرة فيه نظر فليتام ولا نسلم انه
 كان يجب قلب الضمة كسرة **قوله** والقول الاول انما الخ مراده القول الاول
 بالنسبة للثلاثة بعده والافليس او لا في كلام الموضع **قوله** الساكنة اولها
 فيه نظر فان الاول منها ما فيها تخن فيه متحرك بالكسرة لساكن اللهم الا ان يقال
 كان ينبغي تسكينه لاجل الادغام وهو بعيد فليتام **قوله** لغير موجب ربما
 بنا في قوله انتم ساجد اخذت العين استقفا لا لتوالي بين اولها مكسور
 فليتام **قوله** وجه الدلالة من ذلك الى اخره عبارة اللغافي اصلها كما امر
 الله بهمزة متحركة فسما كسرة فدار الامر بين ابدال الساكنة الفاس في جنس
 حركتها ما قبلها وهو الالال وبين ادغام الميم الاولى في الثانية بعد نقل
 كسرتها اليه **قوله** الثانية قبلها المسطر ثم نقلها يا فتد ادغام الميم
 اليه ما ذكر علي الالال فان قيل ياتي مع الالال بالقلب الف الادغام فيقال
 الله قلت المراد الادغام مع بقا حركته المدغم وذلك لا ياتي مع حركته
 الالال انتهت وهو اظهر من تقدير ان جعل اللغافي التقديم بين الالال
 والادغام نفسه لا بين الالال وما هو من تعلقات الادغام وفي قول
 اللغافي الزايد علي كلام الله تعالى الالال بالقلب الفامل نظر لان الهمزة
 الثانية متحركة بالكسرة والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة بالفتح
 كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرحه
 الالال انما يجب لعل الالال لانه لا اصل له افعله كاحرقة فقلت

حركة اليم الاولى للامزة الثانية لقصد الادغام ولم يشد بوجود الياء سحر كمة
 مفتوحا ما قبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم هذه هي العلة وقال بعضهم
 اظنه ابن خالويه انما لم يجل ذلك لانهم لو اعلوه فقالوا اعمه اشتبه بآلة الراس
 والجواب ما قدمته لك انتهى ومن خطه نقلت **قوله** وفصل بعضهم الى اخره
 هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في اليم ليس في العين
 ولا اللام بل في الفاء وانما ذكره الشئ ليس على الاقوال في المسيلة وقال
 الله بنون في هذا القول ارتضاء بعض الشائع وهو لا يخالف ما ذكره
 الموضع بخلاف ما قبله **قوله** العاشر ان لا يكون عيننا في الظاهر انما اذا كانت
 لا كما اخره زيادة التي قلبت الفاء وليس كذلك على ما اقتضاه قول
 السامية وشر وجها وقد اختلفت اي الواو والياء فان الواو تقدمت عيننا
 على الياء لا ما خوطبت بخلاف العكس وهو تقدم الياء على الواو اما ما لم يغير
 واقع ولله اقالوا واو حيوان عما بالعدم النظير واصلم حيان وقياسه
 حيان لتحرك الياء انتحاج ما قبلها لكن بقوة متحررا لا يبطئ به لولم في
 التحرك كالجو لان وفي المرعاض حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدعوا
 في الحيوان ولا في الواو خوفا من لا تنس بتشيته جي لكن لا كرهوا اجتماع
 المتلحق قلبوا الثانية واو ولم يلبوا الاولى لان التغيير بالواو اخر اولي
 انتهى من شرح الشيخ وكره يجمع المتن وفيه مخالفة لما مضى من جهة ان كلام الموضع
 مبني على مذهب قول **س** والمآزني وكلام شرح الشافعية مبني على مذهب المبر
 كما يعلم من كلام الشئ الاتي وبعد فالمسيلة تحتاج الى كشف القناع عن
 وجهها وانما العلة تيسر لنا ذلك وفيه نظرا ايضا من حيث انه يقتضي ان
 قلب ياء حيوان باقيا من كلام الموضع بخلافه **فصل قوله**
 ومما فاة الصفة ينظر ثم ينظر ذلك فرائنا ان صفة الواو والياء الجهر الاستفاه
 وصفة التا اليمن والرخاوة **قوله** بان يجوز ههنا للفرق الخ فيه نظر ظاهر

بان واجب على هذا ايضا فليتأمل **قوله** تضايق عنها قول الشاعر تضايق
 عنها ان تولجها الا بر قد يقال ان فيه قلبا بان يجعل ان تولجها الا بر
 فاعل تضايق وضمير عنها راجعا للمواج وبما ان المواج هي التي تضايق
 عن ان تدخلها الا بر ولا تضايق عن دخولها التواني وينظر هل يجوز
 ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدي التاني وفاعله ضمير
 عائد الى المواج وان تولجها الا بر سقط منه حرف الخفض وهو عن ويكون
 بدلا عنها متعلقا بتضايق او لا يجوز ذلك والابر بكسر الهمزة كقربه
 وقربه وهل يجوز ان يكون ان تولجها الا بر بدلا من ضمير عنها وان
 كان مفسرا بذكر بعده اعتبارا بالحالة او لا يجوز **قوله** وقول الجوهري الخ فيه
 نظرفان الاقدام على تقييد الجوهري ليس بالهين يجوز ان يكون ذلك
 مذهبهم كما ذهب البغداديون الى ذلك في انزروا تثنى وانما ذلك كما
 حكاه الشئ عنهم لا يقال الجوهري ليس من ارباب المذهب لاننا لا نسلم ذلك مع ان
 الظاهر سباده لما قاله الجوهري جيم والوجه الثاني ما قاله الموضع وهو ظاهر
 والوجه الثالث ما ذهب اليه بعضهم وهو قريب مما ذهب اليه الموضع
فصل قوله لا نطق باللسان الى اخره قال الدونوري هو مشكوك
 بالنسبة للصاد والقاد فان الصاد المعجمة مما يلي الاضراس
 من الجانب الايمن والصاد المهملة مما يلي الاضراس من الجانب
 الايسر فلا يخصص الصوت فيما بين اللسان وما حاذاه من الخنك
 الاعلى فليتأمل ثم راجعت بعض الفضلاء فذكر لي ان الصاد
 من حافة اللسان الايمن او الايسر واما الصاد المهملة
 فهي من الشيايا وطرف اللسان **قوله** لا يدغم الا في صغيري
 مثله ربما اشكل بما قاله المرادي من قوله والادغام الخ فانه ادغم
 في غير مثله اللهم الا ان يقال ان صغيره باق مع قلب الثاني **قوله** على الاصل

مراده به انه اصل بالسببة للادغام بوجهيه والا في موضع فوج بالنسبة
 الى التاقول والبنام الا صابع الخ فيه نظير من حيث ان البنام اطراف
 الاصابع كما قال الشارح حيث اقتصر على قول حيث لم يتقدمها باو
 موحدة وكان ينبغي ان يقول حيث لم يتقدمها باو موحدة ويضم اليه
 قوله ولم تكن ساكنة والاصابع جمع اصبع وفيه عشر لغات جميعها ابن مالك
 في قوله بتشليل باا صبع مع شكل هزنة بغير تيد مع الاصبع قد نقل
 وقد براد بالاصابع بعضها وهي الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل على
 الجزاء في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم فلم ياد بها بعضها وهي الانامل
 فكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان الذي يجعل في الاذن هو روستا
 لا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث اشعر بانهم يدخلون اصابعهم في اذانهم
 فوق المعتاد فرائس شدة الصوت والادانامل السبابات لانها المتعارفة
 في ذلك وانما لم تذكر استنباطا عا لذكرها لانها من السبب فلما اجابها في
 التعبير اولى كذا في الكشاف وعند صاحب الانصاف انما لا يتعين لانهم
 في جبرود هشة فتقدم من الاذن غير مرجح على ترتيب مقامه وربما
 قصد من الاذن حينئذ بانملة الوسطى لانها اصلا للاذن واجبة للصوت
 واليه ميل القاضي في تفسيره حيث اطلق الانامل **قوله** ذات المنطق قال
 الصبي يجوز فيه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على الحمل انتهى وانما
 كان يظهر الاول وان كان الترجيح هنا على لفت من ينتظر والافلا رفع في
 حال لفظا تكون نعمة تابعا له على لفظ **قوله** وكفك المختصبة قال الدونشري
 ينظر ما امر به فكذلك وهل يصح نصبه باللفظ على الشارح ولا يصح ذلك استثناء
 نحو ما علمك وان كان يمكن الفرق بين النداء والاعلام فكذلك فيمتنع
 اجتماع خطابين بخلاف كفك فان النداء ليس حقيقيا فلا يتحقق
 اجتماع خطابين انتهى وقول ضبط في النسخة المصححة كفك بالجر

فهو محطوف على المنطق اي وذات كفك والمعنى يريد اليه وقوله
 كفك بالخطاب على حد قولهم في التوكيد يا تميم **هذا باب**
 نقل حركة العتلى الى الساكن الصحيح **قوله** ويجب بعد النقل في المسائل
 الاربعة الخ قال اللقاني ينبغي ان ميفة مطحول من ذوات الياء ثبت الياء
 فيها بعد النقل لئلا يلتبس بذوات الواو ويجب ابدال ضمته قبلها
 كسرة فيشتق بذلك قوله ويجب بعد النقل في المسائل الاربعة الخ
 الا ان يقال انه بعد النقل صار ما فيه حرف العلم مجازا للحركة وفيه نظير
قوله موجب قبلها الفين تحركهما وانفتاح ما قبلها قد يقال تحركها
 عارض لا يعمل لاجلها كما قالوا في ليلون **قوله** انهم حلوه الخ قد يقال
 الموازن لاسم التفضيل انما هو ما افعل وما افعل به فليس موازنا لاسم
 هو ظاهر ويجب بان افعل به حل على ما افعله وان لم يكن موازنا لاسم
 التفضيل وكان ينبغي للموضع ان يستثنى اسم التفضيل ايضا ما استثناءه
قوله او كما في فصل اللام الخ هو واضح لسمو الخواجيا وهو باجلا في ظاهر
 تعليل الشارح فانه قد خرج ذلك لانه لو نقل لم يجمع هو
 اعلا لان وان كان يمكن ان يقال ان عدم النقل في ذلك بطريق
 الحمل على احيى وهو **قوله** فالاول الى اخره قال الدونشري
 الظاهر ان نحو جدول مشابه للمضارع في وزنه ودون زيادته
 فهو كتمام فينظر ما وجه اعلاله **قوله** فانها اشبهها الكرم مواء
 اعلم لان الكرم اذا قري بصيغة المضارع كما هو في
 السيلة كانت هزنة مضمومة فلا يكون موازنا لا بيض
 واسود **قوله** واما الشبهة به معني الى اخره قال
 الدونشري فيه نظر ظاهر وكان ينبغي له ان يقول
 فلان كلاهما الة للفعل وهو الخياطة انتهى وهو نظر كليلا

وما قاله الشواقي لما يأتي عن **قول** الخليل **قوله** مرادهما انه مقصور خبر
 ان علي حذف العايد مجرورا بالباء والتقدير مرادهما **قوله** وحصوله
 الاستثقال الخ فيه نظر لانه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستثقال الثاني
 واما حصول ذلك بهما الواجتماعا كان ذلك وجه اسقاط الوضع لذلك فليست
قوله انما نقوض الخ هي كلمة وزنه **قوله** ارا فيه نظرا ظاهرا فان ارا اصله
 ارا علي وزن افعل بهزة بعد الراء الساكنة والفاء لينية وهزة في اخره
 بدل من لام الكلمة التي هي الواو لوقوعها في الالف زائدة منتقلة فتحذف الهزة
 الاولى الي الراء فالتفت ساكنة مع الالف اللينة فحذفت الهزة التي كانت
 وبنيت الالف الزائدة والهمزة التي هي بدل من الباء التي هي لام الكلمة
 فعين الكلمة همزة لا حرف مقبل اللهم الا ان يكون مبنيا علي ان الهمزة
 حرف مقبل ويعلم بذلك ان قول الموضع في صدر المسئلة ان يكون الحرف المقبل
 عينا الفعل مراده به بالفعل ليس حصول الفعل الاصطلاحي فيشمل الاسم
 اما بالتفليب او اما بغيره فليست **قوله** لان العين كثير اما بعرضها الحذف
 الخ قال له نوثرني بنظرنا مسئلة هذا الكثير وقد استحضرت منه نحو استحي
 اصله استحي استحيي حذف عينه او لامه ونحو اري محذوف العين
قوله ولان قلب الضمة الي الكسرة لو قال كسرة لكان احسن واما قلب
 الكسرة فتحة نحو باجر فانهم منه انه ليس خلاف القياس ونحو قيل
 قلبت ضمة كسرة فهو من الاول **قوله** مفتوح العين فيه نظرا فان نحو يرك
 تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسور هاء فليست **قوله** ويدع ويد
 مبنيين للمفعول في لغة هي غير فصحة واللفظة الفصيحة
 اثبات الواو لعدم الموجب كحذفها **قوله** كوز ماضيه مكسور العين
 فيه نظرا فان نحو وريث يرك اعل بما ذكر **قوله** انه مصدر بيا في ما قال
 انه اسم مصدر **قوله** والمصدر الجاري عليه التوجه كان ينبغي

ان يقول والاتجاه وقوله زوايده فيه نظرا في المحذوف واحد الجيمين
 فقط وزيدت فيه **قوله** وينبغي العكس الى اخره قال الدنوثرني
 بنظر هل المراد به الاعتراض علي اي الفتح اوكي التثنية والتبادر ان
 مراده الاعتراض **قوله** في همت قال في الصحاح همت بالنسي اي بالفتح
 اهم فخم اليها اذا اردته وان كان الفعل المضارع المكسور العين
 الى اخره قال الدنوثرني المضارع والامر الجايز فيها الوجهان المذكوران
 يستند فيهما الجريان الوجهين كسرهما كما صرح به السارح حيث قال
 المكسور العين اذ ليس اللام في الساذ كسب بحسب ولما امتنع الوجه
 الثالث اعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من التثنية الساكنة علي غير
 حدة فاما ان يتخلص منه بالحذف وفيه اجحاف واما بالكسر الذي هو
 الاصل في التخلص من الساكنين وهذا مستغني عنه بالنقل الذي هو
 اقل مودة وقول الشواقي بفتح اللام وكسرها متعلق بالكلمة من حيث ذاتها
 واما صحة التحليل بها فموقوف علي الفتح ويقاس عليه بفعل وما قاله ابن مالك
 في المضارع المضموم جاز في الماضي المضموم وينظر ما سأل **قوله** جاز
 الوجهان الاولان قال الثاني اي وامتنع الثالث فيهما وهو حذف العين
 وحركتها اذ فاعل من الامر والمضارع ولاهما ساكنان لزم ما فينوي الحذف
 المذكور الي القفا الساكنين علي غير حدة **قوله** ولان الميم يورط اللام في لغة
 ثانية يعني ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضيا الاستقرار قليل ثم
 التحفيف بالحذف مع النقل ايضا قليل **قوله** من قار يمار معناه اجتمع يحق مع
 ومنه الفار وهو الاكبر لا اجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافعية وينظر هل
 هو واو وايي والوقار هو الثبات كسر المذكور والحذف في ظلمت
 نصيب لكثرة استعماله بخلاف مست واخت **هـ**
بالسنة **قوله** الادعاء **قوله** رفعة اللسان وضمك

اياه قال الدنوسري الظاهر ان المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحرف
 الشفوية والخلقية فيها ارتفاع والخفض عند الادغام وظاهره ان
 كل من الرفع والخفض المراد من الوضع في كلا ادغام وهو منتقض بادغام
 في حرفين ليس فيهما الا الرفع فقط او الوضع فقط الا ان يقال الواو في
 كلامه بمعنى او فانه ارع على احد الامرين ولا يصدق التعريف على الادغام
 في رين لانه لا يدخل للسان في النطق بالياء قاله الملا عصام الدين هـ
 وقوله بعد ادخال احد هما في الآخر لا يظهر له فائدة على انه مضر وذلك ان
 بعضهم جعله تصرفا للادغام فالادغام غير متاخر عنه ويمكن ان يكون على ارادة
 الارادة بعد بعض المعنى بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتصبرهم في هذا
 المقام بالادخال مجازا اذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولكن لما خفي السان
 عند المتحرك خفا الدخول في المدخول فيه غير عنه بالادخال على ادخال حرف
 في حرف اطلاق لغوي كافي العاموس وفهمه عنه الملا عصام الدين هـ
 على الشافعية فقال بالنسبة بالادخال ليست اصطلاحا بل هي لغة الامة هـ
 لما كان ادخال الحرف في الحرف لا يبعث على حقيقة نفسه ارباب الاصطلاح
 يقولون ان تاتي بحرفين ساكنين فمتحرك من عجز واحد من غير فصل
 كتحريك اهل اللغة والشارة الى انكلامهم المجازي تقل بعض تصرف
 من خط الملا عصام **قوله** لان الوقف ايضا حان اليها المذكورة الى بها
 للوقف وعلى فرض وصلها بما بعدها الوقف عليها منوحي الشبهة وهو فاصل
 فله ياتي الادغام كما قال **قوله** فلو كانت الهمزة الى اخره قال الدنوسري هـ
 ينظر ما وجه منع الادغام ورداته في نحو لم يتر احد وما وجه وجوبه
 وعدم رداته في نحو سال **قوله** لئلا يذهب المد بالادغام فيهم منه ان
 حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الا ان يرد المد اللغوي وهو يذهب
 بالادغام بلا شبهة **قوله** واعتقد زوال المد في هذه القوة الادغام قد يقال

فيه ظهر لانه لا يظهر كون قوة الادغام علة لا تغتفر زوال المد في هذا
 فليتأمل قال ابن الحاجب مع عبارة الشماخي زكريا والاف في نحو قالوا وما لنا
 ان لا نقاتل في سبيل الله وفي يوم كان مقداره الف سنة فان اول المسلمين هـ
 فيه مد ود في اخر كلمة فانه يمنع فيه الادغام بحافظة على فضيلة الثابتة
 للحرف الاول قبل انضمام الثاني من كلمة اخري اليه بخلاف او ووضو
 لا تنفاد الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مقرو و مري ونحو مقرو
 وبري واصلاهما مقرو و مرموي ومقرو وبري لان الاول ليس في اخر
 كلمة وانما وجب الادغام فيها مع ان الادغام ازال المد لان الغرض
 من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقص الغرض ولان ذلك في كلمة واحدة
 والكلمة موضوعة على الادغام انتهى ويمكن ان يكون معنى قول الشارح
 واعتقد زوال المد الى اخره ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة طلبا
 شديدا وفيه نظر **قوله** وريا الري برامكسورة وهمة ساكنة وبيا ينظر
 الحسن **قوله** في وقف حمزة اشارة الى ان حمزة فربا بالادغام ومطابق قوله تعالى
 هم احسن الثاوير يا اعتدادا بالعارض اولانه من رويت الوانهم وجلودهم
 اي سلات وحسن **قوله** نحو ادب هو مثال ابله من الاوب اصله اوب
 نقلت ثاني الامرين واوا السكونها بعد فتحه ثم ادغم وجوبا للزوم الابدال
قوله فان الادغام في الامر بين روي مقيد بما اذا كان في كلمتين فله يشمل
 سال **قوله** غير لبن اخر زيه عن الذين نحو سير رمضان فانه يدغم حينئذ
قوله ان لا يتصدرا ولما قال ابن مالك الا ان يكون اولهما تان المضارعة
 فقد يدغم بعد مدة او حرك نحو لا يسموا وتكاد تميز وقال
 المرادي ويجوز الادغام ايضا في الفعل الماضي اذا اجتمع
 فيه تان والثانية اصلية نحو تابع ويوتي بهمة التوصل فيقال
 اتابع وقد ذكر هذا الشرط في الكافية والابتداء الساكن الى اخره

قد يقال كان يمكن الادغام وتجنب هذه الوصل كما في ضرب **قوله**
 ففي هذه الانواع السبعة الى اخره قال اللغوي سياتي ان اولى التارين
 الرايدين في اول المضارع يجوز فيها الفك والادغام فينبغي استثناء هاهنا
 قوله هنا في هذه الانواع السبعة **قوله** حبيبه بالحال المكسورة والباء الموحدة
 جمع حب وهو الالف الذي يوضع فيه الما في بعض النسخ بالجيم وفي بعضها
 بالحاء المعجمة فلينظر **قوله** وودان ينظر ما معناه **قوله** في ثلاث مسائل
 اخر قال اللغوي احدها على ما سيجي الامر وهو واحد الثلاث المذكورة
 قبل نحو اخصص ابي وكلف الشرف قد ذكر هنا لبيان ان الحركة
 لا توجب ادغاما وهناك لبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة
 وعدمها الا ان الحق ان الحركة لم توجب حتما لا انها اوجبت جواز الوجهين
 فامل **قوله** لم يخلق الله الا قال الدنو شري فيه نظرا لان ابن مالك وابنه
 من اجل علما الاسلام وقد ذكر انه يجوز الادغام في الابتداء وتجنب
 همزة الوصل لتعذر الابتداء بالسكون ولا يخلو حالهما من امرين
 اما ان يكونا استثناء فيهم الى فهم ذلك من لغة العرب واستنباط ذلك
 منها لعدم ما بينا فيه وينا قضم وعلى كل حال حسن الرد عليهما بمجرد عدم
 العلم بان الله لم يخلق همزة وصل في اول الفعل المضارع لانها مشتبان
 والراد عليهما ثاقف والمنبت مقدم على الثاني ومن حفظ حجة علي بن لم يحفظ
 ولا يظن بهما انهما قد ما على ما ذهب اليه بمجرد التشبي من غير استناد
 الي شي يعتمد ان عليه ويستند ان الله لا يسمو الظن بالائمة غير لاني كيف
 وقد نقل الثقات ان ابن مالك قال طاعت الصحاح فلم استفد منه
 الا ثلاث مسائل ولا يفرضها عدم ذكرهما المستند في ذلك صرح بها
 وان ذكره تلو يجا قال ابن المصنف ومنهم من يدغم ويسكن
 اوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول انتجالي انتهى لانها ثقتان

موتنان وقد ذكر صاحب العا موص في فصل الجيم من باب النون لما
 تكلم علي جيان ومنها اما العربية ابن مالك وابو حيان فليتا مل
 ذلك فانه بمحض شرفا وسلك لطيف ثم راي شيخنا شيخ الاسلام
 قال ومن خطه نقلت ولقائل ان يقول ان اردت لم يخلق الله في اول
 المضارع اصالة فسلم ولا ير دلان الكلام فيما هو على سبيل العروضا ولم
 يخلقه مطلقا فممنوع انتهى ولقائل ان يقول التريفة المذكور غير واضح
 كيف هو العام قاض بان المراد ان الله لم يخلقه مطلقا لان الغرض انها
 عارضة في نحو انتجالي لتعذر الابتداء بالسكون بل الكلام ليس الا في ذلك
 فليتا مل انتهى ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم على هذا ان لا
 يحكم بهما احد من العلماء ولا خطايبه والاشان محل التبيين وقد ذكر
 السمع ان ابن مالك نفسه ذكر المسيلة على الصواب في بعض كتبه فقد بر
 بالانصاف **قوله** احد من النصيحا قال الدنو شري قصد به تبين مراد الموصي
 لو اوجب كلامه على حاله من غير زيادة كان صحيحا لان الله كما يخلق الاجسام
 يخلق الاعراض التي من جملتها همزة الوصل المذكورة انتهى واقول
 عدم خلق الله الهمزة في احد هذه المضارع كتابة عن عدم وجودها
 وفيما زاده الشرح اخلال بذلك كما لا يخفى على العارف بالاساليب **قوله**
 وتكا وتيمر قال الدنو شري ينظر هل هو بادغام الدال في التا بعد حذف
 احد التارين قال الدال ملبت تا وهو ما بقا الدال مضمومة وينطق هو
 بعد هاء بتاسا كنة مدغمة في التا الثانية وهذا هو الظاهر من قوله
 بعد مدة او حركة ثم راي بعض القراء صرح بما ذكرناه وراي شيخنا
 العلامة احمد بن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم
 والتا بالتشديد فيما ذكر **قوله** وكنتم تسنون يفرابيم مضمومة
 بعد هاء تاسا كنة مدغمة في مثلها **قوله** وجتمهم الى اخره فيه نظر

لانها تعارض بالكل يقال ان الاول لها معنى كما ذكر الشارح بقوله
 له لالتقاء على المضارع ويرجح منه هـ والبصريين بان الثانية بها
 حصل الثقل ونها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لا معنى لها اصلا
 كما في مضارع ترمس بمعنى رمس فليتا صل **قوله** ويجاب عن اولها
 الى آخره فيه نظر لانه لا يخرج الفرات عن اللغات السائدة فان
 الظاهر ان تسكين الماضي لغة سائدة لا يجمع تسكين غير هاء فلا يشك ذلك
 بقراءة الاعشى والحسن وقوله قبل ذلك مع انه من موم من الفعل فيه نظر
 فقد يدعي ان المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل
 بينهم **قوله** فانما غير المنقول مع وجوده فيه نظر كما يعلم من مراجعة هـ
 كلامهم في الكلام على هذه الآية **قوله** واذا اتصل بالمدغم فيه واوجع
 الالف فيبقى الحاق الالف بما ذكر لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه
 اشارة الى التبري عن التعليل بما ذكر لعمد وض الحركة بعد وض هـ
 العلامات بلا شك ويمكن توجيه التعليل بان كلاما من رد واوردى هـ
 وردن وردا صنفه مخصوصه مستقلة براسها فلا عروضة للحركة فيها **قوله**
 بالمدغم لو زاد فيه كما سبق كان حسبا **قوله** والنزوم الى اخوه قال
 الدونوري هو كالاستثنائي من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم
 انتهى وكان لم يقف على كلام الثاني فانه قال ان قلت هلم ففعل
 امر عند تميم تلحقها علامات التانيث والتثنية والجمع فالترام
 الادغام فيها على اصلهم في فعل الامر وعند الجاهليين اسم فعل
 يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالترام الادغام فيها
 عند الجاهليين ناقص لا يصل اذ الكلام في المضارع وفعل الامر
 وليست هلم منهما فمن اي شيء استثنيت قلت لعل قوله
 والترام اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لاهو بمعناه من افعال

الامر في الادغام والترام حركة الفتح فامله **قوله** واذا اتصل بها
 غايب مثله اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل فانه يجب بالفتح ايضا
 قال المرادي واذا اتصل بها نون الالف فالتقياس هلمهم
 وزعم الفراء ان الصواب هلمهم بفتح الميم وزيادة نون
 ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون
 ايضا وحكي عن ابي عمر وانه سمع من العرب هلمين بانسوة
 بكسر الميم مشددة وباء ساكنة بعدها قبل نون الالف
 وحكي عن بعضهم هلمهم هلمهم قال المرادي الخامس الترم
 المدغمون فتح المدغم فيه قبلها غايبة نحو ردها ولم يرد هـ
 والترمواضة قبلها غايبة نحو لم يرد هـ قالوا لان الالف
 خفية علم يعتد باوجودها فكان الدال قد ولي الالف
 والواو نحو ردا وردا انتهى وشارح بقوله قالوا الى التبري عن
 التعليل بما ذكر لعدم احتياجها ايضا حكمة كليا في نحو لم يرد هـ
 لعدم وجود الواو عند عدم الاشتباع وان كان يمكن حملها على المتبع
 وكان الشارح لخط ذلك فقصر العلة على ها الغايبة
 والالف في قوله فقد وليت الالف من فوعة فاعلام مع حذف
 المفعول والالف والواو في قول المرادي قد ولي الالف
 والواو من نوعا كان **قوله** وذهب الى آخره
 ينبغي ان يقرر عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضماير البارزة
 فيقال هو هـ **قوله** والفرق الى آخره فيه نظر لا مكان ان هـ
 يعارض بالمثل فيقال ايضا السكون عند اتصال الفعل بضم الرفع
 عارض ايضا يزول بزوال الضمير المذكور **قوله** نحو لحيات
 عبيده قال في الجمع بين العباب والمحكم اللحن في العيان ضلاق

يصيرها والتصاق وقيل هو التزاقها من وجع هو لزوق اجفانها
 لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص وقد لححت
 عينه تلحح الحما باظفار التضعيف وهو احد الاحرف التي
 اخرجت على الاصل من هذا الضرب منه على اصلها
 ودليل على اولية حالها ومنه مشتت الدابة والاله
 السقا واللت استانه وصككت الدابة والادغام لغة سيف
 لححت عينه ولحت عينه كثرت دموعها وغلظت اجفانها
 انتهى **قوله** اي لصقت ينظر ضبطه وينظر هل يجوز ان يقال
 لصقت يدي بالكتاب استعدادا ولا يجوز وهل يجوز الادغام في الال سقا
 ولححت عينه وما معهما الادغام ولا يجوز قال في الصحاح استقرى
 به والتسقى به والتسقى به به والسقته به غيره والصق به غيره
 انتهى ففهم منه ان لصق كسمع في انه لازم **قوله** وهو وسخ الي اخره
 لو قال بدله وهو وسخ في الموق فان كان الوسخ الذي في الموق سائلا
 في وعص كان احسن كما لا يخفى **قوله** قاله في الصحاح الذي في الفصح
 والرمص وسخ يجتمع في الموق فان سال وهو وعص وان جدد فهو
 رمص وقد رمصت عينه بالكسر والرجل ارمص **قوله** او في ضرورة
 معطوف على قوله شد وذلك لانه على نية نزع الخافض والتقدير
 في شد وذلك في ضرورة وان قل **قوله**
 شد وذلك في ضرورة وان قل **قوله**
 على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير او
 يوجد ذلك في ضرورة ويؤيده ان النصب على نزع الخافض
 لا يصار اليه مع تيسر غيره وان كان المستفون لا يتحاشون
 عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالا مقصورا على السماع وان

كان كثيرا ويمكن ايضا ان يكون قوله في ضرورة معطوفا على شد وذلك
 على تقدير الحالة ايضا والتقدير وقد يترك الادغام في غير ذلك
 حاله وانما ذلك شاذ او كما في ضرورة وقال اله نوثر في قوله في ضرورة
 معطوف على قوله شد وذلك لانه ينظر هل هذا المطفوح او لا انتهى
 والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شد وذلك في ضرورة
 في شد وذلك **قوله** الحمد لله لا يخفى ما في حسن فية
 الختام من العلامة عبد الله جمال الدين ابن هشام
 والله درهما ادراه باساليب الكلام سقى الله شراه
 صوب الرحمة على الدوام وعفرو لنا وله ولجميع المسلمين
 واسأل الله حسن الخاتمة لي ولجميع الاخوان وصلي الله على
 سيدنا محمدا وعلي اله وصحبه والتابعين لهم باحسان

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة

المباركة يوم الاحد المبارك
 واحاد عشر من
 شهر سوال المبارك
 سنة اثنى عشر
 وخمسين وماية
 والف
 تمت



تم الكتاب تكاملت رتب الكمال لصاحبه
 وعفي الاله به من عجزه وبجوده عن كاتبه